







سبع عشره رات صفی کیم ای یکم در دبی کون
يوم الثالث کون بعد الظهر استا بول کون قره بل الی طلوع
یا غروب یحجم قرمشه حتی استا بولده غمش سکن
و طیفه در هم وزن اولوب و کاغذ خانه قره بر جلوانی
بوز الشمس و یکم اولقن ادریه جلمش

باجی حاشیه بولستور
در ک
ه

في نسخة النسخة
في نسخة النسخة
في نسخة النسخة

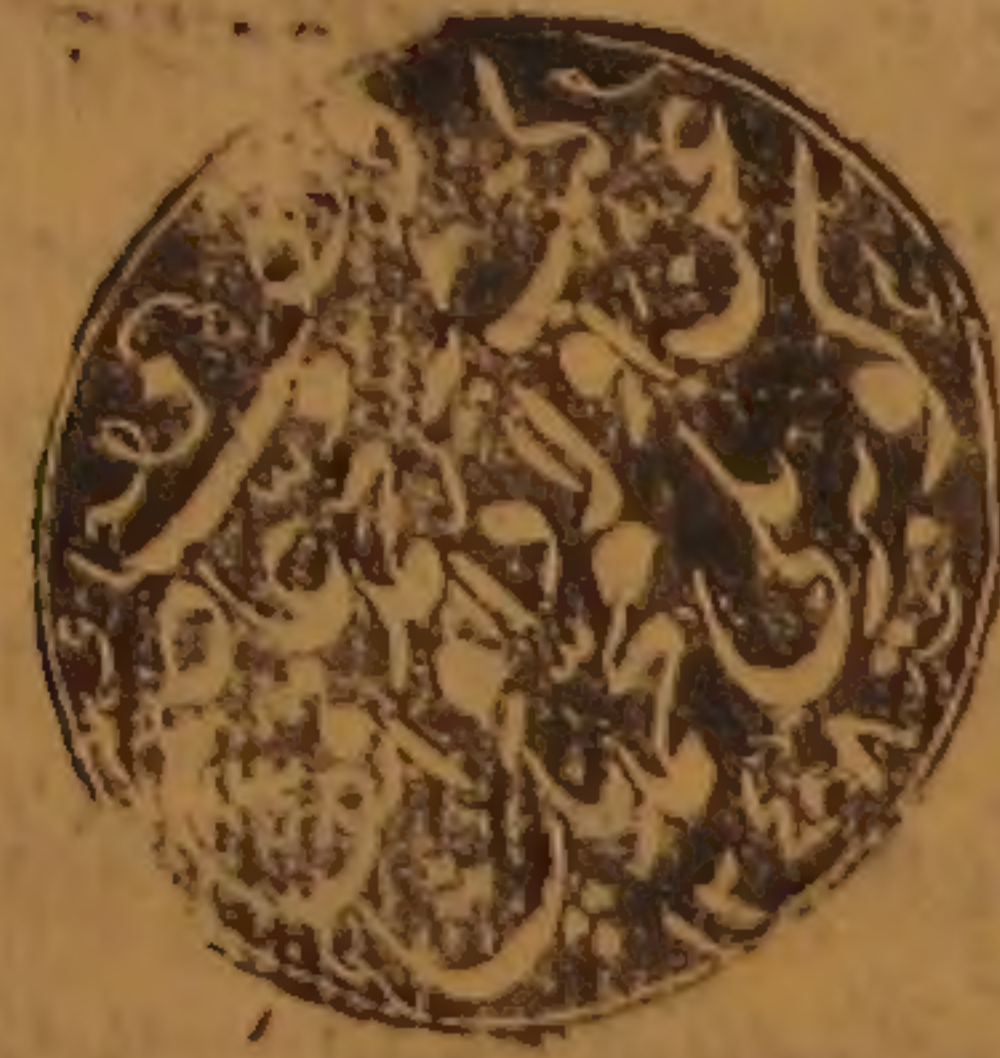
في نسخة النسخة
في نسخة النسخة
في نسخة النسخة



في نسخة النسخة

في نسخة النسخة
في نسخة النسخة
في نسخة النسخة

في نسخة النسخة
في نسخة النسخة
في نسخة النسخة



٥٧٤

عدد الأوراق
٣٢٨

حمد الله جعل شجرة العمام ممتدة بالادب الذي صار حصول المقصود كالليل
 وتشرق بعض عبادته بفوائد ضيائه بما يرون سواء السبيل والصلوة والوضوء
 والتجته والسلام على خير خلق الله الملك الجليل محمد مصطفى لتبلغ الرسالة والبيان
 الآيات الكافية جساما تعلق به اراقة الغرير للجيل وعلى الله المعرب كما تدمر على
 الفرج واصحابه المبني كلامهم على الشرح الصحيح ما تناوب النور والظلام
 وتعاقب الليالي والايام **وبعد** فيقول العبد الفقير لرحمة رب القدير محمد بن
 موسى البسنوي المعروف بالبحر والنقص ان بعض الذاكرين من اصحاب الشافعي
 اسعدهم الله تعالى وتوفيقهم للامور طبعوا مني تحسنة نحو الشيخ الفاضل
 عبد الرحمن الجامي قدس الله تعالى بستره السامي لا وجدوا الطائفة مبان
 تحت رده وبعضهم روي عن مشورة ونفاس عانيه باقوا يلهيهم بالباطلة مستورة
 فكثرت الى ان تيقنت بان هذه مصالحة عظيمة وتحققت انما من المواد التي
 فيها نفع جسيمة فانما امر يرجع الى خدمة الدين المتان ونوع امداد لطالبي
 الرقي في المعارج النظم المبين فشرعت فيه فاصد التوسل الى مريد عناية
 سيد المرسلين من ارحم الراحمين واحسان شفاعته عند الانبياء المنسرف
 الخطاب وما رسلناك الا رحمة للعالمين وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه
 انب **قوله** الحمد لوليه دل على الجليل والانتظام على انه لا يكون لغيره كما نطق به
 قوله عز وجل الملك له الحمد وانما سلك هذه الطريقة ولم يخرج بسببها لانتظامها
 على زيادة امر لا تحصل بغيرها عن الدلالة على اهليته تعالى للحمد بالمطابقة مع ان المراد

مما سبق الى الاوصاف العارضة انما انظر مكرهه حجاب اول شيوع استعمال الحمد
 في حق تعالى دون غيره وهو الوصف بالجليل على جهة التعظيم والتبجيل فاذا ذكر
 في الكلام صرحا يكون محمدا على تقدير ان الاشياء والاعبارية جميعا وذلك لان
 انبات الحمد في يد على كونه متصفا بالجليل الذي وقع في مقابلة الحمد ولذا لم
 اثبت له فيكون حاصل الكلام ان وصفه بالجليل على وجه الاجمال او ان انبات
 الحمد له توصيف بجليل خاص وهو نبوت الحمد له اي الجودية في يد تفصيل على الاشياء
 بالكمال والالاهية عند واربط الحمد به حمد ان كانهم جعلوا اعطاء الحمد لشيء حامدية
 وهذا بجليل مناسب لمذاق العرف انما كانت لهم يتعلمون في مقام الحمد لفظ الحمد
 او ما يشتمل منه ثم ان بعض الناس قد ذهب الى ان الحمد المبني للفاعل ثابت له دون
 غيره والمعنى ان الحمد لله تعالى لا يثبت له لانتفاء من غيره تعالى فيكون حمد الله تعالى
 بانظار الجور الحمد ثم قال لا يخفى ان هذا الحمد على وجه الاجل والحمد لله ولا اختار ونبأ صلى الله
 عليه وسلم البلية المعراج حين لاقي ربه وهو مذهب حبيب ونفوذ غريب فان معينه
 اللغوي في العرف وهو انه فعل بني من تعظيم كونه سبب كونه متصفا كما ذكره المحققون
 يشهد ان بطلانه لان كلامه ما يجب لانه متعلق في حق الخالق نعم اذا اعتبر على الاول
 من المبني للمفعول يصير وصفه عز اسمه كمن الدعي مبني على خلافه وانما نقل هذا الامر
 فيقول على ما هو الغرض من ههنا ههنا الرجوع الى ما ذهب اليه بعض القنوقية من ان
 حقيقة الحمد انما هي الصفات الكاملة فان هذا كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا
 وهو اقوى لان انما التسمية تدل على دلالة قطعية لا يتصور فيها تكلف
 بخلاف الماقول لان دلالة على ما وضعه فانه سبج لا بسط بساط الوجود على
 الممكنات ووضع عليه موايد الكرم والوجود فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بذكر
 قطعية غير متناهية فان كل موجود يدل على وجوده واضح لا يتصور ذلك في العباد

قد انشأه الله على الانبياء والارسل
 بجليل ما نظر واختر ما هو الاول
 مستحق

منقسم الامم الى اربعة اقسام
 قطب الدين الرازي والشريف
 جلاله في الصلاة والسير
 على

جليل بقران
 وذلك لان ما هو الغرض من
 الا انما انما في الشفاء والبيان
 على مشروقة والوقوف على
 والله ما نسفهم
 مستحق

الافلام

وذلك لان كل ما يتغير لابد ان يكون
الشيء يتغير في وقت واحد
على نفسه فان قلت وكيف ان
كوننا انما هو كذا في وقت
كذلك الفقدان في وقت
تلك كيف يتغير الزمان
الحديث في عدم انفسهم
هذا الفقدان في
الشيء في
شيء في
وهو الفقدان
في ذلك في
ان الفقدان
الفقدان
في الفقدان
الفقدان

ہیں۔

البراعة التفوق والاستسلام والاضواء
الضبي عند الولاد فيكون
مفنا صاعلي الغنى
التفوق التفوق
في اول التكميم
مصرع

الحاضر في الخارج ان كان وضع الدنيا بعد التصريف الا في الحاضر في الدهن
 هكذا قيل الصواب انه اشارة الى الامور الحاضرة في الدهن مطلقا اذ لا حضور
 للالفاظ المرتبة ولا المعانيها في الخارج واحتمال كون الاشارة الى نقوش الكتابة
 دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركبة من الثلاثة او الاثنين منها مردود
 لعدم صحة الاجبا عنها بانها فائدة واجبة والحمل على الجوز باعتبار كونه من قبيل المعنى
 باسم المعنى غير مفيد لان الحاضر من النقوش لا يكون الاشخاص ومن الظاهر ان المقصود
 وصف ذلك الشخص لا تسمية بل وصف نوعه وتسميته اعني النفس الكتاب الال
 على تلك الالفاظ للخصوصية الرفوعة بازاء المعنى للخصوصية اعم من ان يكون ذلك
 الشخص او غيره مما يشارك في هذا المفهوم ولا ريب من انه لا وجود له في الكائن
 في الخارج قد ثبت على انه ليس كذلك مع انه قد تقرر ايضا انه لا يكون محسوسا ولو لم يكن
 فوايد جميع فائدة وهي استغدت من علم او مال يقول منه فادت له فائدة هكذا
 في الصالح وهو المستودع فيما بين الجدران المقصود اليه فما قيل ان يجوز ان يريد
 بالوايد الثواب من فاد المال لفلان اى ثبت له يعني هذه الامور ثابتة بجيده عنه
 البطلان ليس كما ينبغي **قوله** واجبة من الوفاء ضد الغدر يقال وفي بعده واو
 في بمعنى وقيل من وفي وفيه على فعل اذا تم وكثر وجه القائل على الاو او
 انت جنية بان الامر بالتعبد لان المناسب بالمقام كون تلك الفوايد واجبة بحمل
 مشكلا الكافية غير محوجة الى شيء واد ذلك تحل به لانه كثيرة تامة في نفس مختلفة
 بحل تلك المشكلات قال هذا الوجه لا يرفع احتمال الغدر المحل بالغرض المسوق له
 الكلام مع انه لا سبيل اليه بحسب الظاهر **قوله** للعلامة نأوه للمباغة وانما سبوا
 عن اطلاقه على اسم الجاهل لاجل احتمال توهم التائب قبل في وصف الصانع بالعلامة نظر
 لان هذا اللفظ ثانيا سب فيما بين العلماء جميعا جميع اقسام العلوم العقلية

فعله قد ثبت على انه لا يكون محسوسا ولو لم يكن
 في الخارج قد ثبت على انه ليس كذلك مع انه قد تقرر ايضا انه لا يكون محسوسا ولو لم يكن
 فوايد جميع فائدة وهي استغدت من علم او مال يقول منه فادت له فائدة هكذا
 في الصالح وهو المستودع فيما بين الجدران المقصود اليه فما قيل ان يجوز ان يريد
 بالوايد الثواب من فاد المال لفلان اى ثبت له يعني هذه الامور ثابتة بجيده عنه
 البطلان ليس كما ينبغي
 واجبة من الوفاء ضد الغدر يقال وفي بعده واو
 في بمعنى وقيل من وفي وفيه على فعل اذا تم وكثر وجه القائل على الاو او
 انت جنية بان الامر بالتعبد لان المناسب بالمقام كون تلك الفوايد واجبة بحمل
 مشكلا الكافية غير محوجة الى شيء واد ذلك تحل به لانه كثيرة تامة في نفس مختلفة
 بحل تلك المشكلات قال هذا الوجه لا يرفع احتمال الغدر المحل بالغرض المسوق له
 الكلام مع انه لا سبيل اليه بحسب الظاهر
 للعلامة نأوه للمباغة وانما سبوا
 عن اطلاقه على اسم الجاهل لاجل احتمال توهم التائب قبل في وصف الصانع بالعلامة نظر
 لان هذا اللفظ ثانيا سب فيما بين العلماء جميعا جميع اقسام العلوم العقلية

والعقلية ولا يخفى ان امثال هذه السؤالات في نظائير تلك القضايا مما يورث الازعاج
 لدى الحائز وان افادت التعظيم عند العامة مع اننا لانهم اقتصروا على النقل بل يد
 في العقلية ايضا كما يشهد به بعض ائمه **قوله** في المشارق والمغرب كناية
 عن جميع الارض وهكذا سور بالافراد والثنائية ووجه الجمعية كما هو فان الشمس عدة
 مطلع وكذا حال المغرب واما وجه الاشارة على غيره مما اشير فهو كونه اظهر دلالته على
 المقصود وما قيل من انه جمع المشارق والمغرب لانه لا يرد بهما حقيقة ما حتى في تقديرهما
 الذي يستدعيه صيغة الجمع بل ان البلد المشرق والمغرب فيصبح جمعا بلا مزية ناقض
 بل فاسد لانه يلزم على هذا ان يكون قوله عزس مكانة رب المشرق والمغرب كناية
 عن بلدين دون جميع الارض وحاشا من ذلك **قوله** الشيخ ابن الحاجب وصف
 العالم كذا ليس باعتبار السن بل باعتبار انه بلغ غاية في العلم والتحقيق سواء كان
 شيخا او شابا وما قيل من ان المراد ذلك المعنى المشهور انه نقل شيا بغيره اطر
 احدهما عدم صحة التعليق بذلك لعرفته من انه لا دخل للسنة في هذا الوصف وانما
 انه عاش قرىبا من ثمانين سنة ومات حنقا الفقه قال ابن خلكان في تاريخه
 ابو عمر وعثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس الدوني عم المصنف الفقيه المالكى المعروف
 بابن الحاجب الملقب بجبال الدين كان والده حاجبا للامير عز الدين موصلا الصحابي
 وكان كرويا وشغلا لولد ابو عمر المذكور بالقاهرة في صفه بالقران الكريم ثم
 بالفقه على مذهب الامام مالك رضي الله عنه ثم بالعربية والفرائد وجمع في علومه
 وايقننا غاية الايقان ثم انتقل دمشق ودرس في جامع موعا المالكي واكب
 اطلق على الاشتغال عليه والتزم لهم الدروس وتخرج في الفنون وكان الاغلب
 عليه علم العربية وصنف مختصرا في مذهبه ومقدمه وخيرة في النحو والفقه مثلهما
 في النصرف وشرح المقدسيين وصنف في اصول الفقه وكل تصانيفه في غاية

فعله على هذا اني بذلك تنبها على ان ذلك
 المنع من انما هو هذا الاشارة الى القول
 بمنع المنع من بناء على جواز عدم اعتبار
 ذلك المعنى في صورة الفرواوين
 على الفروع هذا مع عدم

والأفاة وخالف النخامة في مواضع وأورد عليهم اشكالات والنزعات تبعد الأفاة
 عننا وكان من احسن خلق الله تعالى فهنا عا والى القاهرة واما مبدوا النسا
 ملازمون للثقل تعالى عليه وجاني مرار سبب الا شكاوات وسالته عن مواضع في
 العربية مشكاه فاجاب بالبلغ اجابة سكون كثير ونسبت نام ثم انتقل الى
 الاسكندرية للامانة بان لم تطل مدة هناك وتوفي ضاحي غار ديمس السكس
 والعشرين من شوال سنة ست واربعين وستمانه ودفن خارج باب
 البحر بترية الشيخ الصالح ابن ابي شامة وكان مولده في اواخر سنة
 سبعين ومائة باسنا رحمه الله **قوله** تعذر الله تقولا عذرت
 الله بمرحمته عروبا وتعذرت فلانا سرت ما كان منه وخطبته هكذا في الصحاح
 ولا يخفى ان المعنى الاخر انشأ بالفقران وهو المنقول عن المشايخ قدس سره ولا
 وجه لما قيل فيه استعار تشبيه الشيخ بالسيوف في حدة الطبع وقطع الشكالات
قوله نظمنا في سلك التقدير النظم جمع القول في السلك ومنه نظم الشعر على
 تشبيه الكلمات بالدر وفيه استعارات لانه شبه فوائده في الصفا والنفاسة
 بالمال في غير غرض بل فقط التشبيه وهو استعارة بالكناية وانبات النظم له تحصيل لانه من
 لوازم التشبيه وتوابعه وذكر السلك الذي يلزم منه شئ واضافة السلك الى
 التقدير وهو جعل الشئ في قراره من قبيل اضافة التشبيه الى التشبيه فلا تلتفت الى
 ما قيل ان حمل التقدير على الحكم على الاقرار بالبحر في مدح الكتاب **قوله** وسماه التحريم في
 في الصحاح السهم الحيط ما دام فيه الحز والاضوف في تشبيه التحريم بالسهم اياما
 لانه لا يفارق الفوائد التي هي كالدر **قوله** للولد العزيز غزالي يعز عن اوزار
 اذ ان لا يكاد يوجد فهو عزيز فالظاهر المتبادر من وصفه بذلك وصفه بالفضة الزاودة

وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين
 وسما بفتح السين

والبحيرة النقاوة فان شاكلها الكبريت الاحمر بل هما اخوان **قوله** لهذا الجمع
 والتأليف انما جمع بينهما بالنسبة اجمع بين التفسير والتجوير فكان الاول ناظرا
 الى الاول والثاني الى الثاني فلا يبرهان بل من الاول ترك اجمع لانه فائدة فيه
 الاخراج الفقيرتين عن المساواة **قوله** كالعلة الغائية اعترض عليه بان العلة
 الغائية ما تقدم في التصور وما في الوجود وضبا الدين وان كان متقدما في
 التصور لكنه لم يتأخر في الوجود وليس شئ لانهم قالوا العلة اما ان تكون داخلية في
 المعلول او خارجية عنه فان كانت الاولى فاما ان يكون المعلول بها بالفعل او بالقوة
 فعلى الاول يكون علة صورية وعلى الثاني مادية وان كانت الثانية فلا تكون
 ان تكون مؤثرة في وجود المعلول او في مؤثرية المؤثر فيه اولا هذا والاذن فالاول
 الفاعلية والثانية الغائية والمخرج عن رينك الامر من اما وجودي او عدي
 فالاول هو الشرط والاكث والثاني ارتفاع الموانع وجعلها من شتم الغائية و
 لاحضروا العمل الناقصة في الرابع ومن المعلوم انه مؤثرية الشارح في وجود
 تلك القواعد فيصدق عليه تعريف الغائية لئلا نشترط تأخر وجود الغائية
 لكن لاننا لم نذكره بل بحسب ذاته بل بحسب وصفه القاييم به وهو تحصيل ذلك الشئ ولا يخفى
 انه متقدم في التصور متأخر في الوجود على انه قدس سره لم يقل انه علة بل تشبيهه بها في
 سببها عن هذا الامر الجليل الشأن والعلة الغائية في نفس الامر رضوان الله
 المسؤل وغفر له الاموال بقصد تعميم النفع كما يدعي عليه من نفعه الله به وسائر المتبدلين
 من اصحاب التحصيل **قوله** وهو حجب ونعم الوكيل عطف على حكمة وهو حجب
 والمخصوص مخدوف او على حجب وحده لتضمنه معنى حجبته والمخصوص ح
 هو الضمير المتقدم وهذه العبارة متعارفة فيما بين ارباب المعقول والمنقول من كونه
 في تصانيفهم متعلقة بالفعل وقد اعترض النفاذاني في شرح التلخيص بان

بان اجمل الثانية استبانته فلا تعطف على الاول الاخبارية وكذا عاين من المتصفح
 لمعنى الفعل لانه خبر انما وجاب الشريف بعجز من احد هاتين الجزان بقدر مبتدأ في
 المعطوف بقرينة المعطوف عليه اي هو نعم الوكيل فيكون من قبيل عطف اخبارية على
 اخرى مثلاً وانما فيها دعوى جوازها بشهادة قوله عزس الحكمة قالوا حسبنا الله
 ونعم الوكيل وذلك لظهور ان الواو من الحكمة لامن الحكمي الاسن في الجوابه ان ليس
 المراد بالجملة المعطوف عليها الاخبارية تعجبه كاف بل استأثرت كل كما يستعربه
 بالمتكلم **قوله** لم يصدر مبتدأ على ما هو المستور والاستفاد من بعض الشروح
 انما مشتمل على خطبة انما حيث اشتمل على شتمه فاعلم الحق بعد انشأ النسخ
قوله من حيث انه كتابه بقرينة التحقيق وجه التخييل فان هذا الكتاب بحسب
 الحقيقة احسن الكتب المعمول في الادب لكونه جيل المصلحة كالتفصيل الى اثره
 ليس بمشابة انما السالف حتى يكون على اسلوبها ومصادقها مثل السابرة ثبت
 العتس ثم انفسه فاقبل معنى الشرح قدس سره بهذه التخييل لتجليل المصنف نقصا
 كتابه بهذه الترخيف صريح عبادة بل هو وجه غير ما ذكره وتوضيحه ان يقال
 ان المقام داع الى النفس لمحنة الاعجاب بهذه التاليف الذي لم يسبق احد
 بمثلها فارد نقصه بترك تجليله بكل المحبة المستملة على ذكر الحمد والصلوة لتلك المحلة
 والوجه عندك ان يقال ذلك على كبر النفس الذي هو اعلى المرتب فانهم لما استحسنوا جعله
 جزا لما يعتنون به فانما بعد التصدير ظاهر الاتعاج الى الابد حتى يجادوا ان كان عظيم
 القدر في نفس الامر وما قيل ان شئ من الحمد اقتضاه على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات
 الكمال الذي هو الحقيقة لزوم الاختصار المطلوب في هذا الفن انما يصح ان لو كانت
 النسخ متفقة على اثبات التسمية وليس كذلك **قوله** وبدا كان دأب المصنفين
 ان يذكر واقبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونها موضوع العلم وتعرف

تخليته ما
 وقد وجدنا في كتابه من النسخ
 هذه العبارة هكذا في النسخ
 موضوع العلم وهو
 هو كلامه ان
 العلم الواحد
 يكون له
 وضع
 متعدد
 منه

النحو ليكون الطالب على بصيرة وان يذكر والغرض من النحو ليس هو رغبة المحصلين في
 ذكر الاول واعرض عن الاخبار من لان كفاية للصبي الذي لا يكون تحصيل الاخرى فلا يتغنى
 في تحصيل البصيرة والاما يوجب الرغبة هكذا اقبل وهو غلط فان المعبر قبل الشروع
 في المقصود انما هو تعيين موضوع العلم من التصديق بموضوعية والذكر
 هو انما هو التعريف المفيد للتصور فقط وهو من جملة المقصودة وكيف يمكن ان
 يرتب ذلك قديس محال ان تصور الموضوع من السباك المعدودة من اجزاء العلم
 ومن ادبها الموضوع على ما هو المعبر قبل الشروع الداخلة في اجزا المقدمة الحاجة من المقصود
 قال ان موضوع هذا الفن هذا ثم شرع في بيان انه ماذا فظهر لك ان المصنف لم يقرب
 لسيا موضوع العلم كما انه لم يعرض لتعريفه وبيانا غايته وذلك لانما انشروع بدون
 هذه الامور وقد ذكرنا في شرح التسمية وجه ما اشتهر بين العلماء من ان الشروع
 في كل علم يتوقف على معرفة هذه الامور وانما ذكره القائل في تعليل الاعراض فامر
 لا يبين بشئ سوى الاعراض **قوله** وقدم يعني انما متقدمة عليه بالجميع فلزم
 التقديم بالوضع لئلا يخالف الوضع الجميع فان المحصلين يعدون تلك النسخة من
 قوة الخطا ومعنى التقديم بالجميع هو ان يكون الشئ بحيث يحتاج اليه لا يكون
 هو علته كمالوا احد بالنسبة الى الاثنين ولا يكفي ان الكلمة والكلام كذلك فانه لا يجوز
 ما لم توجد مع ان وجودها لا يستلزم وجوده والالزام من كل كلمة كلام وانما باطل
قوله بعض الشعر انقراض الكارومي انه قال قال الامير المؤمنين علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه ثم قال لنا قل ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه
 ببعض الشعر ولا يكفي على المتبع انه اخبرني عليه كذا فانه رضي الله عنه صرح نقه بان
 قاله من الشعر حيث قال كما قال الشارح عرجات التسنان الى آخره
قوله ع بعض تائيدنا على ان يلفظ البعض انما بعد اختصار التائيد

بما به رث اللام فاقبل من ان مطلق التثنية في النفس جاز في الالفاظ باختيار
 ثمانية اتمها الحية والسنة لكن وقد عبر الى بدل على انه ارد التثنية باحداث اللام
 ليس كما ينبغي **قوله** حيث لا يقع الا على الثالث والجنس حقه ان يقع على
 القليل والكثير كالا والعسل **قوله** يقول بعض الحكماء يمكن ان يشاهد
 الجنس من غير حاجة الى مثل هذا التأويل ان يقال ان لام التعريف بطول
 معنى اجمع فلما اجل هذا معنى الجمعية لم يؤت ثمة ثم قيل وكيف لا
 يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا ترفع اللفظة
 العجيبة الواحدة مالم تخرج جماعة من الحكم وكلاهما باطلا الاول فلان معنى
 ذلك كون اللام لتعريف المهرية كما ذهب اليه جماعة في قوله واللام
 اتزوج النساء او لا البس النياب والحمل على هذا المعنى مما ياباه جزالة التثنية
 بل السبيل اليه كسب الظاهر ايضا واما الثاني فلان لازم الجمع المعروف بالام الجنس
 والاستغراق المحكوم عليه بشئ هو ان لا شئ من افراد وخارجا عن ذلك الحكم
 فاللزام هنا ان كل كلمة موصوفة بذلك صاعدة اليه تعالى لانها لا تصعد
 طيبة مالم تخرج جماعة كما لا يخفى فان قلت لا حاجة الى هذا اليبا لان المستدل
 بهذه الآية لا يقولون بجمعية الحكم قلنا نعم الا انهم يعرفون بعدم اطلاق
 الاعلى ما فوق الاثنين **قوله** ولا منافاة وقع لما توهم من تحقق المنافاة
 بين ما الوحدة والام الجنس الدال على الكثرة وكسبيل الى هذا التوهم قيل دخول
 لام الجنس في التثنية للترقية بين الواحد والكثير وعدم استعمالها مجزئة عنها
 في القليل ليس كسب الوضع بل هو طار بعدد والذاهبون الى جمعية لا يقولون
 بدخولها على صيغة اجمع بل بعدد وثلاث من نفس الكلمة على قياس سائر المفردات
 والجمع فاقبل من ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطف

وان وقع ذلك الى الان لم يغير من ذوى الفطس لان المنافاة بين صيغة الحكم الثانی
 لازمة من مفاد تامة الشامل وتحقيق ذلك على وجه تبين وجها السؤال الجواب
 هو ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس هو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله
 تعالى ان الانسان لافخس وهذا الاستغراق يناقض الوحدة لانه يفيد الكثرة لا ينافي
 فعلى هذا لا يصح ان يقال كل لفظ ولا تفرقة خيرة من جراحة بقصد العموم لان المنافاة للوحدة
 هو الكثرة بمعنى الحكم لا بمعنى كل واحد والثاني ما هيته الجنس غير الالة اللفظ على
 القلة والاكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكل الذيب وهذه النوع
 من الجنس لاتفاني بينه وبين الوحدة اذ الدلالة فيه على الكثرة ولا يسترب في التخصيص
 هنا هو الثاني لان الحد انما يذكر لمبدأ مربية الشئ في البيا استغراقه **قوله**
 ويمكن ان يلاحظ العمدة في ذلك بان العمدة لا بد وان يكون دقة من الجنس ههنا
 ليس كذلك وان قيل بان مدلول الكلمة على هذا هو ان هذه اللفظة والعمود
 فيما بين النجاة من جملة افراد هذا الدلول ضرورة ان الكلمة النحوية بعرضه واقتدارها
 الشارح قدس سره جيفة الامكان الى ضعفه لان المعنى الغالب في التعريف بيان
 المربية من حيث هي **قوله** ثم نقل الى ان اللفظ في في اللغة بمعنى النكاح قال في
 في القتح لفظت بالحكم ولفظت به اي تكلمت به فلا حاجة الى ارتكاب هذا
 النقل ذلك واختاره الشيخ الرضوي حيث قال اللفظ في اللفظ مصدر ثم استعمل بمعنى
 الملفوظ به لاننا نقول ان المفهوم من كلام القساح وغيره من كتب اللغة انه في اللفظ
 بمعنى الترمي وكون لفظت بالحكم بمعنى تكلمت به بمعنى على هذا اللفظ لا يرى
 ان معناه الترمي من الغم واما الشيخ الرضوي فامير وبمصدر التكلم بل الترمي مطلقا
 لكن في كلامه محذوف تقديره ثم استعمل بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ به
 عما قاله الفاضل الشريف وعليك باحصاء النقط حتى من ورفقات السج

قوله تعالى ان الانسان لافخس
 ان يرد به مصدر في قوله لافخس
 ويرى في قوله لافخس مصدر في قوله لافخس
 كما في قوله لافخس مصدر في قوله لافخس
 في قوله لافخس مصدر في قوله لافخس
 في قوله لافخس مصدر في قوله لافخس

للموت **وله** واللفظ الحقيقي قبل الآخر ان وضع اللفظ لا يتلفظ به الانسان
 حقيقة او كما قاله سكران في ضرب اللفظ الحقيقي فالصواب فاللفظ به الحقيقي
 وانت خبير بان منشأ هذا اللفظ هو نوع التعميم الى الحقيقي والحكمي اذ لا فيما نقل
 اليه هذا اللفظ وليس كذلك بل المنقول اليه المتلفظ به فقط والتعميم خارج عنه
 متعلق به فلا فرق بين اللفظ الحقيقي وبين المتلفظ به الحقيقي كما لا يخفى قوله
 اذ ليس من مقولة لاف والفتوت اي هو موجود لا يدل عليه باللفظ الموضوع
 له المتالف من الروف والصوت كما هو شأن اللفظ في الحقيقة وما قيل من انه
 اراد به انه ليس موجودا اصله بل هو اعتباري محض ليس بصحيح لان الشيء
 ما لم يجر موجودا باحد الوجودين لا يكون متويا ولا يلزم ان يكون من احدي
 المقولات العشر كما توهم لاختصاصه بالموجودات الخارجية واما اللفظ
 الباطل فاقبل من ان اللفظ الحكمي يكون واجبا تارة واخرى ممكنا جسا او
 فتارة يكون من مقولة الفتوت وذلك اذ يرجع الضمير الى الصوت ثم قيل فلفظه
 فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفلاس لا اذكر من اي مقولة هو فليت قولي
 بل هو بطلان ليس لا قيل من ان النجاة جعلوا المستكن خبر الكلام فاعلموا معرفتها
 لا غير ذلك من الاحكام وما ذكره من وجوب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري
 والمستكن الحكمي لم يجعل النجاة الامور الخارجية جزء الكلام لفساده من وجوبه
 احدها ان الدلالة صفة قائمة باللفظ والزم ثبت للمعنوي لفظ موضوع
 لم يكن له مدلول وتمايز ما ان مدلول الشيء سواء كان دالته عليه بالمطابقة او
 بالتضمن لا يكون خارجا عنه بل فروق بل وجوده اذ احدها ان جميع هذه الامور
 من الواجب وغيره متساوية الاقدام في رجوع الضماير اليها فان المراد بالانفا
 مع قطع النظر عن الامور التي وضعت بايدينا تلك الانفا فلا يتصور كونه تارة

في الحقيقة
 في الحقيقة

في الحقيقة

من مقولة الجوهر واخرى من مقولة العرض وتمايزا انه منقوض بالامر والنهي سواء
 كانا متبوعين بذكر الامور والنهي او لا فانه لا يتصور في هذه الصورة التي به
 من الامور لان مبناها رجوع الضمير وهو غير متصور ههنا وتمايزا ان الكلام في
 بيان اللفظ الحكمي وهذه الامور هو لفظ المنفصل كما اعترف به نفسه حيث
 قال اذ يرجع الضمير وهو لفظ حقيقي مستعار للتعميم في هذا النوع المسوق له
 الكلام وليس بمعنوي **وله** وكلمات الله تعالى انما لم يقل كلام الله احترازا عن
 ذهاب الوهم الى الكلام النفس الانزلي الاحدي الذات فانه قائم به منفرد به لا يشارك
 والامتنان وتحقيقا لكون المراد بالبيان كلام اللفظي الحاصل من جنس الاصوات
 والحروف وهو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء والطلقات
 كلام الله عليه ليس بجذاته والى على كلامه القديم حتى لو كان مخترع من الانفا
 غير الله تعالى لكان هذا الطلاق بحاله بل لان الاختصاص اذ به تعالى وتمايزا
 بان اوجده الاشكال في النوع المحفوظ لقوله تعالى بل هو قرآن مجيد في اوج محفوظ
 والامتياز في لسان الملك لفظه مع انه لغوا رسول كريم وهو اسم لا يبيع
 من حيث تعيين المحل فيكون واحدا بالنوع ويكون ما يقراده الفاعل اي قار كان
 نفس كلامه مع **وله** فلا حاجة قال له رضي الله عنه بقوله لفظه الخط والعقد
 والنسبة والاشارة فانما ذكرت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات
 ولما كان ههنا مكنة ان يقال ان الجنس لا يكون للاحتراز به ونوعه بقوله ويجوز
 الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان المو
 ضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون والشارح قدس سره اراد بذلك
 وان كانت العبارة فاحصرة في المفادة اذ لا تامل بقبام الاحتياج بعد ذكر اللفظ
 في قيد يخرج الدواعي الحدود والاحتمال لهذا النوع حتى يتم بدفعه لكنه غير وارد

فلهذا لا يصح من حيث تعيين المحل لانه لو كان
 المحل متعينا لا كان المفرد والمفرد
 كلامه حقيقة ولم يلزم في ذلك الخاصة
 كعدم الفاعل انما كلامه ما بين وبين
 المصحف وعدم الحاجة والاشارة
 بكلامه الحقيقي مع معنى

في الحقيقة

المراد بالحدود هنا
التعاريف لفظا
نعم

لان الا في الحدود ان يكون الجنس صادقا على كل ما يصدق عليه الفصل بدون
العكس وقد عرفت ان تلك الدوال موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى
المفرد لا يستفاد جزؤه من جزء ما يدل عليه كما ستعرف وهي كذلك
ولست بحكمات ولو اتى بما كان المذكور من الفصل واختلف في الجنس لكن يلزم
على هذا عدم مطابقة الحد للمحد ولبقاء ما ليس منه واخلافه فقصده الى
شيء يصلح للجنسية باعتبار كونه شاملا للكلمة وغير عام الموصلا والركبات
وتخرج به عن الحد وهو داخل فيه خارج الحد وذلك هو اللفظ فوضعه
موضع الجنس من ذلك تبين ان ما ذكره البيضاوي في الملخص من ان الكلمة ما
وضع منه وليس كما ينبغي وان ما قيل في شرحه من ان الدوال الاربعة خارجة بالوضع
او بالافراد ليس بحقيقة واما كون ما عدا اللفظ كسبيل الى جداول كونه
بناء على قربة شجرة كونه الكلمة من قسم اللفظ كما في علم باحوال المعربات
وسرابطا **قوله** لانه لم يقصد الوحدة قال المصنف في الايضاح اذ اعلم قوا صاحب
المفصل لفظه ان الراد بنا اقل ما يطلق عليه اللفظ كقربة ففاسد لان اقل حرف
حرف واحد وان الراد بمعنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال هذا
هذا الكلام على هذا كان الانسب ان يقول اينما بغضا وقصد الوحدة ولعله اراد
النسبة على صحة هذا القصد فان من يدعي ان عبادته علم ليس حكمه واحدة يحتاج
حجاج الى البناء لا في اوج مثل جداول الالف وغيره وان المراد هو الاخر لكن
زيادة فائدة وهي ان لا يمكن التلخيص به مرتين باعتبار وضعه من الاوضاع اذ
اذا اوجم لا يذهب الى احتمال آخر عند الحاجة بنجام التعريف **قوله** كون اللفظ
اخرا وانما وصفه اخرا وصفه اوله لم يأت بهن العلامة لكان اوله
قوله تخصيص شيء بشي في غير الاو تعييا في شيء ليشير تعلق المعنى

في بيان ان هذا الكلام ليس ان
اللفظ على قصد الوحدة
نعم

بقوله وضع وليلا يتجه انه ان اريد تخصيص شيء بشي جعل المعنى فخصوا
بالوضع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ فخصوا
بالمعنى يخرج وضع المشترك لا يخفى انه لا وجه لهما الجهر في الاول فلان تعلق
لمعنى لوضع كما لا يظهر على تفسير المنساج لا يظهر على هذا التفسير ايضا فان
الوضع على كلا التفسيرين لم يكن محتاجا الى قول لمعنى لانه داخل فيه لا تخلص
عن ذلك الا بان يفسر الوضع بصنوع لفظ وهذا مع كونه على خلاف المشهور
من اصطلاحهم لا يكون ذكره للاضرار بل يتعلق به قوله لمعنى واما الثاني
فلان معنى اللفظ المرادف من حيث انه امر وضع هذا المرادف لا يوجد
في المرادف الا في معنى هذا قيس المشترك فانه بحسب كل وضع يخص
بمعنى واحد مستقف على رجلي ان فينا ربه كما بعد **قوله** ولا يبعد قيل يمكن
ان يقال لم يعتبر الجداول ايضا في هذا بل التعليل بالبناء ورمز اللفظ هو
دعوى السبيل اليها جداوله قيل يرد على الوجوه تعييا في الجاز للمعنى المجازي
لان من اطلق اللفظا صحيحا او لفظه ارباب اللسان في محاوراتهم
يعتقدونهم منه المعنى المجازي لان شئنا من هذين الاطلافي لا يكون
بدون التفرقة مع ان تعييا في المجاز ليس من اقراد هذا الوضع ولا يخفى
ان هذا فورية اذ المنساج لم يعتبر الوضع بالتعيا بل بالتخصيص ومن
التباين انه غير صادق على الوضع المجازي فلا بد عليه شئ من ذلك
والجواب في القائل انه اعترض على المنساج اوله بتركه ما هو الاو يعني التعريف
بالتعياي ثم اعترض عليه ثانيا بان تعريف الوضع بالتعياي فاسد
فوضع في حيزه يعني **قوله** اسم مكان بمعنى المقصد قيل يرد عليه
ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس المقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد

نمر

حتى يصح إطلاقه عليه ثم قيل الجواب ان بين الفعل والظرف مناسبة يصح
 ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل
 يصح ان يكون اسم زمان فذا وانت خبير بان المقصود بالافادة هو انه اذا كان
 المعنى ما يقصد بشئ يجوز ان يكون اسم مكان استعماله في معنى المفعول ليس المرعي ان
 كل اسم مكان من حيث انه اسم مكان يصح ان يكون بمعنى المفعول في غير ما يريد وادرا
 كيف وهذا محال في جميع الصور وادعوت هذا عرفت ان جوابه المنقول مع ما
 تفرغ عليه ليس ما يلتفت اليه **وهو** مني على تجريد عنه وكونه بمعنى التخصيص
 فقط ولا بعدي ذلك بل هو الموضع المستعمل في الجملتين من حيث صار بمنزلة
 الحقيقة العرفية فانه يقولوا هذا موضوع كذا وان كانا داخلين تحت مفهومه
 الاصل فان قلت فعلى هذا يكون الموضع جزءا من اللفظ ايضا قلنا نعم الا انه لم يتعرض
 لعدم تعلق الغرض اليه في هذا الموضع وبما قرناه بتبين بطلان ما قيل ان المرعي انما
 استعمال الموضع في جزء معناه على سبيل التجوز وان كان المقام مقام التعريف
 لاحتياج تعيين المعنى بالافاد والمفرد لا يكون قيد الالتماع كما لا يخفى قوله الموضوع
 لغرض التركيب لم يتعلق بهذه العبارة فظهر من قال انه ارد بقوله خرجت المحلات
 الغضبية المحركة التي هي في قوة الجارية عند اهل المنزلة بغزبية قوله وبقيت حروف
 الجمل لانها ايضا ممكنة ثم ان القائل هو ان اذ اخرج الموضع عن المعنى لا يخرج به مثل
 جسون ودينر لانه عاين لللفظ به وقد سبق بيانا مثل هذا الوهم من ذلك القائل
 وان مناه توهم تفسير الشرح الموضع بالتعيين دون التخصيص اصلا وهذا في
 غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فماله نور ثم انه لا ينبغي ان يتوهم ان كثيرا
 من حروف الهجاء كمنزلة الاستفهام وبعض الحروف كالحالفة واجارة لا يخرج لفظه
 لمعنى فلا يصح احكامه خروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد لان هذه الحروف ليست

على ان هذا اللفظ قد اختلف في
 في وهو كقول النحويين
 بمعنى كقول النحويين
 كقول النحويين
 كقول النحويين

داخل تحت حروف الهجاء الموضوع لغرض التركيب كما هو الظاهر قوله فان قلت
 قد وضع بعض اللفظ لا يقال كان الاول قد وضع بعض الكلمات ليتضح
 فساد التعريف لعدم صدقه عليه لانا نقول ليس مني السؤال لعدم صدق المعرفة
 على المعرفة بل عدم صدق الجملة الفعلية الواقعة بوصفها موصوفة ولا يخفى ان
 الموضوع هو اللفظ دون الكلمة **وهو** المعنى ما يتعلق به القصد قيل فيه انه ارد
 المعنى مفهوم ان مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشئ وهو محض
 ما يتعلق به القصد وان ارد صدق ما يتعلق به القصد على معنى صدق الاعم على الخاص
 لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا يرى ان اللفظ لا يحد في كل حال
 ولا يلزم من كونه اعم من الغرض كون الانسان اعم منه ولا يخفى على ذوي فطنة ان
 مفهوم المتبادر من قولنا ما يتعلق به القصد هو ما يقصد بشئ ليس المعنى
 قد سبق تفسيره بذلك فلا حاجة وجه الكلام في الترويد والقول بانه يمكن ان
 يقال راد الاول اللفظ في القصد للبعد الخارج فيقول القصد بشئ والماضي ان
 يتوهم انه لو ان تفسيره السابق كان حسن لظهور ما فيه من جهة التكرار نعم
 فيه اشكال وهو ان المعنى اذا كان ما يتعلق به القصد يلزم ان يكون حروف الهجاء
 موضوعا بآراء المعنى اذ لا يخفى ان التركيب مع صورها وكل لا يخفى على ذوي البصائر
 قوله وهو اعم من ان يكون لفظا اخر فيسأل ان هذه الغضبية الطبيعية والاشج كبرى
 الشكل الاول ان يقال في انتاج الطبيعية في كبري الشكل الاول في كلمة الانتاج
 اذ المعنى عند المنزلة ان الامور الحكيمة والانتاج في هذا المقام بين كمال قولنا الانسان
 حيوان ناطق وحيوان الناطق كمال وليس كما عساه لان هذا بديهي لا يوجب اعتبارا كذلك
 والبرهان من الغضبية هو ان سبب الطبيعة او الطبيعية هي الغضبية التي انتاج لان
 قصد في كلمة وجزئية وما كان فيه صلاح لكل من هذه الا ترى اننا نقول في انشاء المثلثة على وفي

وتعلقه وهو ان تلك الحروف ليست
 موضوعا لتكوين الكلمات راد
 عليه بل هي موضوعات لتكوين
 هو معنى اللفظ وليس معنى

ما ذكره من ستره المعنى ما يتعلق به المقصد وهو ما يتعلق به المقصد ثم ان يكون اللفظ اذ غيره
 ينتج المعنى اعم من ان يكون اللفظ اذ غيره لذلك لفظنا بالمعنى عندنا على نحو
 جعل الطبيعة كبرى الشك الاول ان كل واحد منهم يعدونه من القضايا الكاذبة وان
 كان صادقا في نفس الامر لان القائل لم يراع قواعد المعقول حتى يحكم بطلان
 هذا التوجيه لان انبثات المطلوب باننا جرم من احد الاشكال ارجع الى تلك القواعد
قوله مفردة اي معان مفردة فان جز لفظ الجذر لا يدل على جز زينة فاعلم غاية الامر
 انه يلزم ان يكون شئ واحد باعتبار مدلوله لئلا يتفرقا او باعتبار دلالة مركب واحد
 فيه بل هو المطلوب **قوله** هو هذا اي في صورة ما اورد من الاشكالين هذا
 ما هو الظاهر الا ان نقضه الان بانه يستدعي تعميم الصورة كما ستعرف **قوله**
 هذا الحكم منقول من مثال الضمان كقوله المقام يتوقف على ما مقدمه وهو ان
 واضح لوجه العرب كتب في الحروف الفاظ متناهية وتوهمها بوضعها في موضع
 جواهر مفردة الفاظ بمفردات المعاني اما يكون الوضع عام والموضوع له عام
 كعامة النكرات او يكون الوضع عام والموضوع له خاصا كالمضمرات والموصولات
 واسماء اشارات واسماء الانواع عامة الافعال الحروف وبعض الظروف كايين
 وحيث وغيرها مما يتضمن معنى الحروف في السرفي ذلك ان معاني هذه الامور غير
 مستقلة سواء كانت تمام الموضوع له معاني الحروف بعضها كافي الافعال و
 الاسماء الحكيمة وغير ذلك لكونها خصل شيئا بكمية لا يشاركها شئ في موضع ارفع
 اسما الانسان اما يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا كالاعلام الجسمية
 والشخصية فنقول ان ارد الجيب ان جميع الالفاظ بهذه الحالة يبرر عليه اورد
 الشارح وان ارد بيان ما في الاشكالين فقط فلا يبرر عليه شئ **قوله** ما لا يدل
 جز لفظ على ضرورة فيل هذا يقتضي ان لا يكون الاخر وصفة للمدلول والاربع والظاهر

مطلب
 انواع الوضوح

على
 ان يكون الجيب قد جرى كلامه على
 ما هو المقصد من التقدير في الشارح
 قد عرفت عليه وهو ان
 عندنا في هذا
 الحرف
 مستحقة

انه كذلك اذ لم يونس بل السمع وصف الدوال الاربع والامعانية بالانوار والترتيب
 بل الاخر والتركيب مخصوصا بالافعال الموضوعات اذ لم يوصف اللفظ الدال باللفظ
 او العقل بشئ منه كما قال في التعريف مبني على الاحتمال ومنه ان الاحتمال التعريف
 الصريح الصحيح ما لا يدل جز لفظ الموضوع على جزئه وهذا وهم منه فاش من اللفظ
 اللفظ حيث زعم انه المراد من حيث هو وهو ليس كذلك بل اعتبار كونه والاد هو
 ظاهر فكل دال الالية صد بجزئه الدلالة على جزئه معناه فهو مفرد سواء كان لفظا اذ
 اذ اوردت هذا فنقول ان الجبال لا في الوضع في تعريف المفرد سواء كان كجسب الاصطلاح
 كما عرفت او كجسب يقتضية المقام كما نحن فيه اما الاول فكما سبق واما الثاني
 فلسبق ذكر الوضع **قوله** وفيه فيه اشارت الى ضعف هذا الوجه ورجحان كونه
 صفة للفظ وقيل لا يستبعد كونه مجازا بل جري الاول على ما في الحديث سيما اذا ثبت
 ما في الية السبق الرضي ان الاثر وصفة المعنى عند النجاة وانما هو وصفة اللفظ عند المنطقين
 ولا يخفى على من نظر في كتابه انه ما قال يكون الاثر وصفة للمعنى عند النجاة بل انقصر
 على المدعى اليه وتزبيف كونه صفة للمعنى فاعلم المشهور في اصطلاح اهل
 المنطق جعل المفرد والتركيب صفة للفظ ولا ينبغي ان يختص في الحدود والاعا
 بل الواجب استعمال المشهور المتعارف فلما قيل ان الحد للشيئين وليس له ان يقول
 اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال ان كان يخرج عن
 حد الكلية هذا الكلام لا يقال هذا المنقول يدل على صحة ما زيف انما من عدم اشتراك
 غير اللفظ في صفة الاثر والانا نقول ان لا يلزم من ذلك المشقة هذا لعدم لان شيئا
 عدم الاعتناء بما عدا الدالة اللفظية **قوله** وكان النكتة فيه قبل فحوز باستعمال
 اما في تقديم الوضع على الاثر وبالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد
 من العبارة والا لو ان يقال ان العلم في العلم فاعلم ان كان الوصف الوضع معمول

متعدد واختار فيه صيغة الفعل والاصل في الوصف الا فرادنا فصار في كل واحد
له متعدد والافراد وانما قدم الوضع لانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع
لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس انتهى وفيه غلط ظاهر فانه لا سبيل الى اعتبار
التجزؤ في امثال هذا المقام كما لا يخفى على العارف باحوال النكات ومن جرح ما ناده اليه
طبعه ممنوع بل الامر بالعكس لان صيغة الفع بياوي باعلى صوت على ما اختاره من
سره وكلاهما في العادة يستفاد منه ما ذهب اليه القائل **قوله** اعرب باعرباين
رد ذلك بان الاعرب ما في آخر الاول فقط والساكن مستغنى عن كناية ونورا بان معنى الاضافة
لم يجمع اصلا فكيف يكون له علاقة له وان الغاية انما هي لجمع المضاف والمضاف اليه
للمجرور والمضاف فلا معنى له اصلا وانت خبير بان كون الثاني مستغنى عن كناية وانما كان
المعنى جانب المعنى لا اعتبره في صورة كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه بل كلوا
يحكمون باختلاف آخر الاول الثاني بالوجوه كانت التثنية في الاحوال التثنية **قوله** كان
انسب هذا حق لا مزية فيه اذ الفهم من العلوم الالهية اللغوية فاحسان جانب اللفظ
ميل الى جانب المعنى ليس كما ينبغي **قوله** لا يقال له لفظ واحدة بكتب الظاهر فلا يرد
ان عبد الله علم الله واحد وكل اسم واحد في كلمة معروفة بآثار اللفظ **قوله** فبعد
ذكر الوضع لم يرد الوضع بخصوصه الذي ذكر عليه في هذا الوضع بل باعتبار انضمام
ما يتعلق به فلا يرد ان الوضع المراد لا يستلزم الدلالة والحق في غير مراد في هذا المقام
قوله فبعد ذكر الدلالة الخ فيلزم نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم
الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف الفصل فان تعييد المعنى بالمفرد يستلزم
الوضع والمعلوم ان المعنى في المدور هو المطابقة فلا وجه لذلك الاعراض وكان
بناء على زعمه الباطل الروايات على صاحب الفصل انما هي بالوضع بعد ذكر
الدلالة وتعييد المعنى بالافراد **قوله** منحورة فيما اشارت الى ان الحكم بكم العقل

المنحورة

يدل عليه قوله لا انما انما ان ندخل ما ذهب اليه بعضهم من ان الغاية استقرائية
لا احتمال قسم آخر وهو ما دل على معنى بسبب لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الإشارة
للحسية او غيرها مما يمكن عقلا وبذوقه الاستقراء وهو ظاهر لان القسم هي الكلمة
المعروفة بآثار اللفظ الخ فالمراد بذكر تحت القسم كيف العقل كونه من جملة الاشياء
قوله من صفتنا قيل فيه ان الظاهر استقلال كلمة من الاستدعية لتقدير
متعلق مع ان في تقدير جرد صفتنا على ان يكون مبتداء خبر وان تدل على غنى عنه
وهذا ليس بشئ بل الاول ذكر حاجته يكون المذكور من العبارات مبتداء لظهور
ان الارتباط على هذا تم **قوله** ونيل من الوسم هذا قول الكونيين والاول
مذهب البعريين وانما ربي صيغة التمرير لا ضعف هذا الكلام في نفسه
لان محي جمع على سماء وتصغيره على سمي حجة عليهم والى ان المعبر بنبينا هو
المعبر بان البعريين واعلم ان هذا لاخذ ليس فعل الغرض بل الثبوت لفظ
الهم قبل تفسيرهم الكلمة الى هذه الانقسام بل هم نقلوه عن معناه الاصل
الذي يشتر فيه غير من الانقسام اعني اللفظ الدال على الشئ الى هذا القسم
المنزاع عن اخويه فهو منفصل اصطلاحا كالفعل والغرض هو تبيين وجه النقل
نقط وهو يجعل كل من الامر من الارباب انما يكون الاختلاف في ما خذ لفظهم
ابتداء ويكون قول الاستعلاء لا تنقل دون الاخذ ولعلنا نشأنا ذلك حيث عدل
عن الظاهر وهو ان يكون لفظ الاخذ خبرا فانه قد ستره لوجعل على مرئيه ان كان الكتاب
ذلك **قوله** به اي بوجه المحرر بل كان الاول ان يكتفى بوجه المحرر وانت خبير بان
التعرض لانما هذا سيما في مقام الايضاح والتبيين مما لا يليق بشان المحققين
قوله بالحد هذا لان الادباء كانوا لا يولون لبس على ما يجمع المعنى لفظا
وان كانا رتبة المعقول بخصوصه بما يفيد تمييزا وتانيا فلا بد ومنع كون ما علم الحد الحوز

ان لا يكون المميز المشترك ذاتيا ولا يحتاج في الدفع الى دعاء كونه حد حسب القسم
قوله الطباع لم يرد به جميع طبيعة او طبع لانه ليس مثبت بل هو بمعنى الطبع
 مثل الطبيعة فانها تعالج الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الامم مصدر الطبيعة
 مثل ذلك الطباع **قوله** في اللغة الخ قيل لا يظهر واع الى تركيبان المعنى اللغوي للكلمة وهو
 اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ثم قيل ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون
 مكتنفا به في اراء المرام على ما في القاموس ولا يخفى ان اشتد مناسبة ما اصطلاح عليه فالاول
 ان يجعل النقل عنه اليه لا يخفى ان كلا قوليه صحيح اما الاول فلان مفهوم الكلمة في اللغة
 والاصطلاح واحد كما يشهد به كتب اللغة ولا يرى احدا جواز الخلط بين الكلمة على الوجه
 حتى يكون هي واللفظة مترادفتين ومن ادعى ذلك فعليه البيان واما الثاني فلان اللفظ
 على ما يقتضيه في اراء المرام ما هو باعتبار كونه اسم جنس يقع على التعليل والكثير فليس هو الا
 معانيه الاسماء لكن لا يرد في النقل عنه لان كلا معنييه اللغويين وان كانا سياتيان
 في حجة التوقع على الفرد لكن البناء لا يقع على ما يقع عليه الكلام المصطلح وذلك ان المرب
 ما تضمن كلمتين بلساننا وبنوادية المراد بلفظ الاول فهو اشتد مناسبة منه اليه
قوله فالمتضمن اسم فاعل علم ان افئال في ليس الرفع الا لتباليق التام من توافيق
 صوري اللفظين فهو بمنزلة الاعجام ولذلك تتركى بعضهم لا يلتفتون الى ان تارة هو
 الحسن **قوله** فلا يلزم اتحادهما بمعنى ليسا بمتساويين حتى يرد انه يلزم على
 هذا كون التضمن والتضمن امر واحد وهو في الاق نشان كل منهما ما يبين نشان
 الآخر وما لغيره بل هما متباينان لا يصدق شي منهما على شي مما يصدق عليه الا في فرد
 ان الجزء لا يكمل على كماله الكلي وبالعكس السرفي وذلك ان الهيئة الاجتماعية معتبرة
 في جميع التركيب لان التركيب لم يكن له صورة اقامة لا يغير شيئا واحدا بالضرورة
 ولا يلزم من ذلك كون الكلام مركبا من ثلثة اجزاء لاننا ليست جزاؤه بل هي عارضة

له فان الوحدة والكثرة خارجتا عن المربا على ما مر من عليه في الكتب الحكمية **قوله**
 اي تضمننا حاصل الخ قيل سببته اسنادا واعتبارا نه صار بامتنان لجمع الكلمات
 وتضمن اللفظ لهما فلو لم يلم تضمن كلمتين بلساننا والكانا انصب ولا يخفى عليك
 ان التضمن امر قائم بالكلام لا يعتبر فيه جعل اللفظ لينا سببه فنزل هذا التعليل
 بل لا يصح لان المفعول مفعول لا جلة فعل مذكور وهو ليس فعلا مفعولا ثم لو قيل
 الكلام ما جمع او كسب من كلمتين كان الكلام انصب **قوله** خرجت المهمات
 مطلقا وقيل بعينه الحرفة لبقا زيدا ثم جسون فان الجمع يصدر عنه كنه
 فهو كلام مشتمل على جسون مهملة قبل وان ابيت من ذلك فاجعل كلمة ما عبارة عن
 لفظ موضوع بقرينة ان كانت النجويان عن اللفظ الموضوعية وهذا من قبيل ما
 ينبغي منه لان لفظ جسون في هذا المثال كما انه ليس في اطلاق مفهوم الكلام ليس
 خارجا عن مفهومه متعلقا به ايضا بل وجود كونه لا تميز بينهما بحسب التقصد والمعنى
 كما هو ظاهر فاقى يصح القول بان الكلام مشتمل عليه من يحتاج الى ما لا يخفى بالبل
 وينبغي من كان استعمال **قوله** وبيننا اسنادا يفيد الخطاب قبل الاول لانه
 تفيد الخ وانت خبر بانه انصب المقام من النسبة لان الكلام منساق الى بيان
 الغرض من قبل اسنادا والتوصيف بذلك ليعقد الايضاح كما في قوله الامع الذي
 يظن بك النظر كان قد راي وقد سمع **قوله** فان الاخبار في كتابنا مركبات
 الخ قيل في كون الخبر زيدا قائم ابوه مركبا فنظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله
 خارج خبر الزم قيل ولا يذهب عليك ان الاشكال المذكورة داخل في تعريف الكلام
 مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او كما وكلاهما بين الكلمتين
 اما الاول فلما جماع النجاة على وقوع جملة خبرا قال في المنفصل والاولى على النوعين
 مفرد وجملة وهي اربعة اضرع فعلية واسمية وشرطية وخرافية ولا بدني الجملة

الواقع خبر من ذكر يرجع الى المبتدأ وقال المص حليا على قوله فيما بعد والجزء يكون
جملة على اختلاف من رسمه او فعلية لان النون الحكم على المبتدأ وكما يصح الحكم بالفرق
يصح الحكم بالجملة اذ كان لها تعلق به ومن ثم اشتراط ان يكون فيما ضمير يعود على
المبتدأ فان قلت ان التعلق لم يرد نفى كون الجملة خبرا بل هو يقول ان ذلك في زيد
ابوة قائم او قام ابوه لكن يمنع كون قائم ابوه في زيد قائم ابوه جازا بجملة قلت
هذا من قبيل التحكم الباطل مع وضوح فساد المعنى اذ يلزم من ثبوت القيام الوا
لزيد وابيه جميعا واما الثاني فلفظ ضرورة قيام الاحتياج الى احد الامرين اما التعالي
كما اختاره والقولان لا صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن
اكثر من كلمتين صدق انه تضمن لوجودها فيه على ما ذكره بعض السراخ كيف
ولم يعتبر احد ذلك الامرين لكان التعريف غير منعكس في وجه تلك الامثلة قوله
فانه في حكم هذا اللفظ يعني ليس الحكم عليه باعتبار مدلوله اذ لم يثبت له ذلك بل باعتبار
لفظه فقط وذلك جائز لا محالة الا ترى انك اذا اردت ان يحكم على لفظ ما ثبت
له في نفسه قلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احواف لم يكن هناك ضرب والاعلى
شئ هو الحكم عليه بالتركيب بل هو وقف محكوم عليه بذلك فصيح تام ولم
كذلك لا يقال ان ثبت كون الشئ محكوما عليه باعتبار مجرد لفظه فقد ثبت جواز
كون المحمل محكوما عليه ايضا فلا حاجة الى هذا التاويل لان المحمل غير داخل تحت
مفهوم الكلمة فهو غير داخل تحت مفهوم الكلام سواء صح كونه محكوما عليه او لم يصح
فثبت الحاجة الى تاويل هذا اللفظ **وهو** اعلم ان كلام المص ظاهر لا يقال كما
من تعميم الكلمتين مع الحكم ههنا بظهور ذلك متنا فيان لان مبنى التعميم
عدم هذا الظهور والافان حاجة الى ارتكابه لانه لم يحكم به الا بعد بيان ذلك
فالكلام ههنا مبني عليه نعم فيه كثرة الاخرين بين كلامي المص وصاحب الفصل

في الظهور وعدمه فانه كما يجوز التعميم ههنا كذا في غير انضواء وان ارد ان فيه امر او ذلك
وهو ان تعميم الكلمتين لا ينفع في هذا المقام الظهور ان قولنا ضربت زيدا غاية ما
ليس منحصرا في كلمتين سواء اعتبرنا حقيقة او حكما وكلام صاحب الفصل يقتضي ان لا
يكون تركيب الكلام الامن كلمتين وذلك لكون التركيب معونا باللام بخلاف كلام
المص فانه يرى من هذا الانقضاء متعللا في كماله لا في كماله من كماله من كماله من كماله
اليه اللهم الا ان يدعى لزومه لخوان تلك صفة مهمل ما قيل من ان خبر المبتدأ في قولنا
زيد ضربت عمراني داره مجموع ما ذكره لا يجوز ضربت وقد تنقوا على ان خبر المبتدأ ههنا
فالكلام الذي هو مرادف لجملة عند صاحب الفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا ينبغي
ان يجعل عدول كل من عدل ولا عناية تعريفه لا عدولا عهده ليس شئ لان نظر السراج
مقصود على كلام كلامهما في التعريف واما هذا فلا يفيد شيئا سوى الاعتراض على تعريف
الفصل **وهو** ذهب الى تعريف الكلام فان قلت ان صاحب الفصل لم يصرح بتعريف
الكلام والجملة نعم انه قال ان عدل من هذا الكلام في الجملة لكن لا يلزم من تسمية
الكلام جملة تسمية الجملة كلاما جوازا كونها اعم منه على ما خرج به بعض السراج فغنى
السبب قلت هذا الكلام باطل الظهور ان العموم لا يتصور بين الاسم والمسمى
وكما مر من ذلك سبعا وهم الى معنى الاطلاق فانه ان يقول انه لا يلزم من اطلاق اسم
الجملة على الكلام كناية اطلاق اسم الكلام عليه كذا يجوز تخفيف العموم بينهما وانت خبير
بان الامر ليس كذلك بل هو مخرج في تراوفا فالمراد في شرح الفصل انما هو قوله تسمى
الجملة كذا ان يكون بالنا والباء وظابط هذا ان كل لفظين وضعنا لهما واحدة
واحدة مؤنثة والافرى مؤنثة وتوسطها ضمير جازما يثبت الضمير وتذكيره والتأنيث
ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وفي خبرنا **وهو** على جمل الجزية انما هي لهذا القيد
ايضا بان الانشائية لا تنفع اخبارا كما سيجي بيانه فلا يرد ما قبله عليه ان

مادة افتراق الجمل من الكلام لا تقتصر على الجمل الجزئية بل من مادة الافتراق اخر به سواء
 جعل خبر او جزا منه بان يكون الجزء مقول في حقه اخر به كقوله لا تسبي في كلامه سبوا كما
 في الاستثنائيات مع واقتصاره على ذكر فروع الاستثناء الواقع في الاخبار والادعاء مع كون
 الامر في الحال والمضاف اليه والقول والجمل القسمة التي لا كيد جواب القسم والنشر طيبة
 الواقعة قيد في الجواب كذا كذا كذا في الينا بقدر الحاجة **وهو** وفي بعض المحلوسات فيلزم
 ما يدل على ان الكلام عنده كالجمل فيكذب في المحلوسات انه تعالى في بحث عن الاستفهام
 ان لها صد الكلام لانه يقتضي كون تمام ابوه في زيدا تمام ابوه كلاما عنده والآن
 لا يصح قوله ولما صد الكلام ليس لقائل ان يقول ان القائل بالاختصاص لا يعترف
 بجواز هذا التركيب كيف وقد ثبت بجماعهم ان كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في
 مضمونه وكما هو ظاهر تبيين الصدر كوقف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتخفيف
 والعرض وغير ذلك فلو صح هذا التركيب لفتح توسط ما حقه الصدر هذا خاف بل
 لقابل بعض المحلوسات ان يستدل بذلك بما لا لو كان الكلام مرادفا للجمل لفتح توسط حرف
 الاستفهام بين البند والجزء اذا كان جملة لفتح قوله اعطى له حقه اعني صدر الكلام
 وذلك بطرف فوجب ان لا يصح ان يطلق الكلام على كل ما يصح عليه إطلاق الجمل
 لثبوت مثل ذلك التركيب في الكلام البليغ بل شيوعه فيه **وهو** في ضمنه بيان
 اني به دفعا لا يرام كون الشيء ظرفا لنفسه **وهو** وفي بعض النسخ الخ اما هذا لا
 تليق بالتوضيح **وهو** لان التركيب الثنائي قيل فيه ان حصر التركيب الثنائي
 في ستة وبطل ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمعدى
 حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يجعل بدون كسناد وكسناد
 لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا
 وكان القائل لم يتصور كلام المعص فان صرح في حصر الكلام الثنائي في اثنين

١٥
 وبطل ما عدا ولا يشتعر كلامه بشئ ولا ذكر حتى يبين بوجهه غيره ولا يلزم
 من كلامه عدم جواز تركيب الكلام من ثلث كلمات فصاعدا على ما سبق
 بيانه وستتان ما بين المنيين ثم ان ما زعمه القائل اعم من كلام الساج
 ما له عين مال ما ذكره والغرض بينهما انما هو بوضوح الدلالة وفحاشا فبصر
قوله وكذا يزداني بذلك اما لبيان ان مراد المعص من هب الي انه
 مركب من حرف وكلمة والما دفع سؤاله من الحصر في اثنين من تلك الاقسام
 الستة وانما في الظاهر **وهو** فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصول قبل ان يفي ان كلمة
 ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لاختلاف لفظ الكلمة وتماثل مفهوم الكلمة
 ليس لانه كتماثل معنى هب بل لانه الضمير الرجوع اليه يكون ذلك اثبات
 لرعاية لفظ الكلمة فتذكر الضمير الرجوع الى ما دل السن بخروا عن اللفظ بل الداعي
 اللفظ والمعنى ولا يخفى انه خبط صريح في المراد بالكلمة هو الكلمة المار بها وما من انكار
 انه لا محال لكون ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لفروقة كونه عبارة عن
 نفس الكلمة فتذكر الضمير بدون اعتبار لفظ المراجع مما لا مساغ له جدا والالجاز
 تذكير الضمير الرجوع الى لفظ الكلمة انفسا وهو باطل لا تنافي فان قلت اتي حاجة
 وقت اعتبار كون ما عبارة عن الكلمة ولم يجر كونه بمعناه المتبادر منه قلت
 لانه يلزم ح كون كل من الخط والعقد والنصبه والاشارة اسما فان قلت
 فلم لم يجعل الموصول عبارة عن اللفظ حتى يكون التذكير باعتبار اللفظ والمعنى
 جميعا ولا يلزم ذلك المحذور ايضا قلت لا سبب من كون الاسم احد اقسام الكلمة و
 اما اعتبار اللفظ مارة ومعناه اخرى فهو اكثر من ان يحصى **وهو** ولذلك قبل الواف
 ما دل على معنى في غيره وعليه الشيخ الرضي بان قولهم على معنى في غيره يقتضيه قولهم
 على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها

كذا بل يقال لا في نفس الجاب الفاضل الشريف بان ليس المقصود ان مؤدى اللفظ
 في الموضوع واحد بل يقال لا يتصور ذلك لان كون المعنى معقولا في نفس ذاته
 في ذاته وكونه ملوكا في غيره اللفظ لا يتعرف حاله امر معقول اما حكم الدار كحسبها مثلا فلا
 يوجد الا في غير سواء كان ماسيا من ذاتها او مستفادا من غيرها وكذلك قيمة الدار
 امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل المقصود وهو التشبيه
 بينها بحسب اعتبار الخارج مارة وعدم اعتبارها اخرى وان امتازا بانه يصح ان
 يقال المعنى ملوكا معبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها او غيرها
 وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا ليس بحيث يصح كون الغير
 ظرفا له فكذلك تعقل المعنى بالغير فانه ملوكا بذلك الغير معبر فيه فما قيل في الجواب
 نعم التركيب العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لاني نفسي كذا ولا
 يقال الدار في غيرها الا ان النجاة اجموعا على وضع ما يوافق لاني نفسي في المعنى
 موضوعا وصار غافيا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وجه في التعريفات
 مبني على الغفول **في ذلك قوله** ذكره بعض المحققين في هو السبب على شرح الشيخ
 الرضي قبل ايراد الشارح بقوله وخصوله التنبيه على ان هذا التحقيق ليس
 من ذلك البعض بل اخذه من كلام المصنف ليس كما ظنه لان الناظر في كلام
 الايضاح يعرف ان المصنف يريد هذا التحقيق وان كان تحت عبارة الجملة
 المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تكمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر
 ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة
 الحرف على معناه وذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة للاضافة وانما
 التزم للاضافة لوضوح احواله لكونه دلالة مستمرة بذكر المضاف اليه ولا يخفى
 في انه بعد الوضع لا دخل للوضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا

على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام
 بل المصنف قد يستحي ان يقال في حقهم بقرب من تحقيق معنى الحرف مارة ويبعد
 عنه مجرد اطلاق مارة اخرى هذا وهو من جملة اوهام الباطلة فان ذلك البعض
 اعني الفاضل الشريف طرح نفسه في تلك الخواص يكون هذا التحقيق محسولا
 كلام الايضاح والافاضة في كونه كذلك قال المصنف في حقه الشريف معنى قوله هم
 الحرف لا يستقل بالمفهومية ان يكون والشرط في دلالة على معناه الا انما ذكر
 ذكر متعلقا وكذا الابتداء والانتفاء غير مستر ولا فيما ذكره قال فليكن على قوله دل
 على معنى في نفسه الضمير عائد على المعنى يعني ان اللفظ والى على معنى باعتبار قولنا اعتبار
 تعلقه لان دلالة الافاضة على ضربين قرب يدل على المعنى من غير اعتبار تعلقه بالغير
 وهي اسما والافعال وقرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهي الحروف الا انما
 اذقلت حذبت من البقرة فلفظ من دللت على ابتداء الخرج التعلق بالحرف المخرج
 منه لا باعتبار ابتداء في نفسه واذا قلت اعني الابتداء فالابتداء مستقلا في
 في الدلالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثم حكم على من شبهه به انه حرف وان دل
 على الابتداء وحكم على اللفظ الابتداء بانه اسم وبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان هذا التحقيق
 ليس على نوع من التحقيق وان نقل من الفرق بين الحروف وبين الاسماء اللازمة
 للاضافة محرف وعبارته فانه تلك الاسماء تفارق الحروف من حيث ان وضعها
 على ان تفهم تلك المعاني مستمرا وذكر تعلقها بالزيادة بيان بخلاف الحرف فانه لم يوضع
 الا على ذلك المعنى لا باعتبار ذكر متعلقه معه فلا تخالف بين الكلامين وطفا
 بل كل منهما يؤيد الآخر نعم ما ذكره القائل في المصنف يرجع الى كلامه الذي نقلناه فان
 معنى قول ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ولم يشترط ذلك
 ذلك في تلك الاسماء وانما التزم للاضافة لغرض اخر ان الواضح نفس على ان من دلت

اذا ذكر متعلقها معوما كالمعنا في الابتداء والانشاء بخلاف تلك كما كان معانيا
الموضوع لها فاعلم عند اطلاقها بدون الاضافة وانما النظم ان لا تذكر الاضافة
لا علم ان وضع ذو مثلا براء صاحب لم يوصل الى الوصف باسم الاجناس
فلاجل حصول الغرض من وضعه فتنفى ذكر الصفات اليه الا لاجل دلالة على وضع
بانه لا سبق من انه حاصل بدون ذكره فقولنا لاخفا في انه بعد الوضع لا دخل للموضوع
الحق ناشئ منه سواء فهمه **قال** كما ان في الخارج موجودا في قولنا قبل كما ان
في الخارج موجودا قايما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قايما بغيره هو موجود
في غيره لكان غاية في انفتاح معنى الحرف ما يقابل تنويره اما لا يستعمل في في كدور
الثالثة فان في قولهم التساوي زيد ليس كما في قولهم الا في الكون بل بمعنى الاعتبار
والدلالة على ان وجود التساوي ليس باعتبار الحرف كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود
من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا ان قولنا التساوي زيد وقولنا الدار لاني
نفسا من واحد وانت جبر باننا اذا قلنا معراج الجوهر هو الموجود في ذاته
لا يصح لنا ان نريد به الا انه موجود قائم بذاته وكذا في العرض بانه الموجود في غيره
وان لم يثبت هذا الاستعمال الا انه موجود قائم بغيره لان النظر لهما ليس شيئا
منه بل هو الخارج فلهذا فمذا ان التعبير ان بعد ذلك القولين في غاية البساطة فلا
يلزم التطابق بين المعقولات الموجود والخارج في تشبيه احدهما بالآخر من جميع الوجوه
بل لا يمكن ان يكون **قال** معقول قبل الاول معلوم ثم قيل ولا يذهب عليك التفاد
بين التشبيه والتشبيه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما
بذاته بخلاف المدرك فصدوا المدرك بتعاقبها بقصد المدرك بتعاقبها بغير مدركا
قصدوا بالعكس وكلاهما باطلا اما الاول فلما بالاسباب والحقائق او المعلوم
لا يصير منظوف الذهن وانما هو المعقول او العلم المدرك هو المعلوم بعينه فلا

يصح حكمه عليه في مثل هذا المقام واما ان في ظلال الجوهر كما لا يكون عرضا والعكس
كذلك الحكم لا يكون حقا وبالعكس يصلح ان يكلم عليه وبه قيل الاول يصلح
لان يكون مستدالياه مستدالياه يكون وجرا في صيغ الاسماء والكلام والفعل
ولا يخفى انه كما لا يصلح للملك ان يتبعه لان يكون ظرفا للملك لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة
التامة بل لا يصلح لان يكون ظرفا للنسبة التوضيحية والاضافية والتعليقية
فالاول ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموضوعية وكون
الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا او متعلقا
بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اصل هذا التحقيق المشهورين بكما
الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومعلوم به لكون معنى غير مقول
الابتعاد الى الملاحظة غيره والملك يتبعه لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي
يذكر للملك بتبعيته ويجعل الى الملاحظة لا بد ان يذكر وينضم معه حتى يفهم
الملك يتبعه لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل جبر مفهوم محكوم ابدأ بتبعه
لملاحظة انفراد الجبر والالتفات لملاحظة مع ان كل جبر يصير محكوما عليه
ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الالة لملاحظة مع الفهم معناه انتهى ولا يخفى انه لا
فرق بين المحكوم عليه وبين المستداليه والمستداليه كونه الاول
بالتمام لكونه اظهر في تادية المرام اذ لا غرض يتعلق بخصوص الكلمة والكلام
بل المراد بيان كون الحرف متعلقا بالكلام والفعل على وجه يقتضيه حكم كل واحد من المتعلقين
بما به ولا يعم غيره واتى دائرة اوسع من ذلك واعتراضه على بعض المحققين
اظلم رقلته فرحمه وعوج علمه فان حكم الرجل وسائر النكرات حكم الابتداء وليست
شعري كيف امكنه الحكم يكون مفهوم كل جبر محكوم طابعا للملاحظة انفراد الجبر والالة
لتعرفه وملاحظة مع اجماع العلماء على كونه موضوعا للمعنى عام حتى صرحوا بانه اذا

بزيادة بخصوصه كان مجازا واذا اريد به عام مطابق له كان حقيقة لا يقال ليس
كلامه في الرجل حتى يرد ذلك بل في كلمة كل لان الفاعل صرح بعينه ذلك بان يجوز ان يكون
مدلول اللفظ الابتدائي ملحقا بتعا كان تقول كل ابتداء فان قلت فليس الكلام في
الرجل مطلقا بل في صورة كونه مدلول كل قلنا سئلنا لكون لا يغير شيئا
لظهور انه لا يصير بذلك ملحقا بتعا والة لا غير بل هو ملحق بقصد او بالذات
في كلتا الصورتين لان كلمة كل موضوع لا تستغني عن انفراد مدلولها
كان او موقفا او جوازا ان لم يكن له انفراد فلا يخرج عما كان هو عليه او لا
قوله وتاما كان الفعل الالخي ذلك يتوقف على مقدمتان احدهما ان
الدلالة الوضعية تلت لان اللفظ اما ان يدل على تمام ما وضع له او على جزء
او على الخارج عنه اللازم له وليس الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة
بالانتماء وكما ينسب الدلالة الى تلك الامور ينسب المدلول ايضا فيقال هذا معنا
المطابق مثلا والثانية ان الفعل موضوع لجميع الحوادث والزمان والنسبة فلا يتم
معناه بدون ذكر الفاعل واذا نقرر هذا في ذهنك عدت ان المعنى المذكور
في التعريف غير داخل في تلك الانقسام لفروقه انه لم يدل عليه بشي بل هو لفظ و
ضع لما قصد به شي كما سبق ولا يخفى ان مدلول اللفظ سواء كان مطابقا او متفقا
او التزائما مقصود باللفظ فلا وجه لا تنوع عليه الناظر في هذا المقام
من ان المراد بالمعنى ما هو عام بالمطابق والالام احتيج الى قيد يخرج الفعل بوجه
بقيد الدلالة على معنى في نفسه لدلالة على الحد المستقبلي والنسبة الغير المتغيرة
بالمجموع غير متغير بالفروقه ولا كان الحد جزءا ما وضع له الفعل وهو معنى متغير
بالفروقه صحت عليه ان كلمة دللت على معنى في نفسه فاحتيج الى قيد يخرجها
قلت لا شك ان اذا اطلق لفظ ضرب ووجه بهم الحد والزمان مع انه لم يهتم

المعنى المطابق وهذا مخالف لما تقر في محله ان النظم لا يوجد بدون المطابقة
قلت لا يتم ان يصح اطلاق الفعل بدون الفاعل سلمناه لكن لا يتم وجود الدلالة
بالنظم لانه متر ولفظ بالمطابقة كيف والدلو التضمن هو الذي يحصل في ضم
المعنى الموضوع او التحقيق ان الدلالة كونه اللفظ بحيث متى اطلق النعت
النفس للمعنى العلم بالوضع فالعلم يعلم معناه الموضوع له لم يغير منه شي
واذا علم فهم ذلك في ضمنه بالفروقه سواء كان مراد اللفظ او لم يكن وللغرض هنا
كلام ما سطر كناه فحاشا الاطباء تعليل ان لا تلتفت اليه **قوله** فخر فيه اسما
الانفعال قيل ان اسمية الكلمات الانفعال غيرت باعتبار وضعها على المعنى وعدم
اخرانه باعتبار الوضع الاطرح ذلك بعينه باعتبار ان الثاني ان يكون مدار
الاسمية على وضع واحد لا يكون وضع لغوا او معتبرا باعتبار شي اخر غير اسمها
مثلا وذكر وضع الاول وهو الوضع الظرفي لغوي اعتبارا رسميا والالم يكن
كلمة ومعتبر في ان عدم الاقرار انما هو يتحقق به ووضع الكلمة معتبرا لادبها
يكون كلمة ولغو لانه باعتبار انه لا يكون غير مقترن وانت خبير بان اسمية اسماء الال
جاءت انما هي باعتبار الوضع الاول وكيف هي باعتبار ليست بانفعال لا حروف
فلم تكن اسما ايضا لما كانت كلمات هذا خلف قوله والالم يكن كلمة قلنا هذا
ليس بشي لان كونه كسبب الوضع كالماني لا يستلزم عدم اعتبارا رسميته في
هذا الوضع وكذا اعتبارا رسميته فيه لا يستلزم عدم اعتبارا رسميته في هذا الوضع
وكذا اعتبارا رسميته فيه لا يستلزم كونه بعد النقل كالماني **قوله** اذ لا يقدر في الدلالة
تعليل الدلالة المفارح على ما بين معنيين ومن السالك من لم ينسب بعد هذا بل امر
على زعمه بالظهور ان الدلالة تتوقف على الازدواج عترض عليه ان اللفظ المشترك
لا يدل بالالتزمية فالمتعارف لا يدل الا على زمان واحد وان شئت الوصف الحقيقي

الحال فاستمع لما يتلى عليك من الحال فتقول بالله التعريف وبعبارة التوضيح ان
لا فظ جهتيان جهة دلالة وجهية استعمال هذه لا يتحقق بدون الارادة لان استعمال
الظان اللفظ والارادة بمعنى خلاف الاول فانه لا يتعلق لها بالارادة لاننا نعلم بالضرورة
ان من علم وضع لفظ المعنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوظة له في الخيال صورة المعنى
مرتسم في الباطن كما تجل ذلك اللفظ تفعل معناه سواء كان مرادوا لافاد الظاهر المشترك
بين المعاني العلوم وضوء تلك المعاني كانت تلك المعاني مرتسمه في العقل على
السواء واما استعمال اللفظ في احد من المعاني فلا يرد بوجه قريبه تعيان المراد
فظهر لك ان الدلالة لا تتوقف على الارادة ولا تحتاج الى التبرئة وانما هذا شأن اللفظ
وان مبني توقف الدلالة على الارادة عدم الغرض بين استعمال اللفظ ودلالته
قوله ما ذكره بعض من انما هو جملتنا انما التانيث بالجره وبالنسبة وكونه ماعلا
ومفعولا ومناك ومفعول لا غير ذلك **قوله** ولا يوجد في غيره انما هي باينة بان
المطلوب بالخاصة في هذا المقام ليس يصح الظاهر المدعيه لانه ليس بمعكس اذ لا
يصدر قولنا كل ما لم يدخله لام التعريف فليس **قوله** وهي اما شاملة لا ينبغي
ان يتوهم ان هذا مما لا يحتاج اليه في هذا الموضع لان الخواص المذكورة من قبيل الترم
الثاني فلا بد من تفسير اولها حتى يمكن البيان فيما بعد **قوله** في قوله صلى الله عليه وسلم
على غيره خيره وهي قبيلة من طي في جواب من قال منهم من امر مصيام في مسفر فليس
هذا مختصا بعقله صلى الله عليه وسلم **قوله** يقال ان المص لم يقل كذلك لانه لو كان اليم في الحديث
المذكور مبدلة من اللام **قوله** لانه لتعياين معنى متقل الخ رز ذلك بانه
منقوض بمنزل عندي كاسد الرمي لانه لتعياين ما دل عليه اللفظ التزاما بمنزل الحسن
والصعق فانه لا ينكر منصف ان التعياين للذات المعبرة من مفهوم الحسن
ولا يشرب للمصفة والنسبة المعبرة في مفهوم اللفظ تعريف اللام فالاول

ان يقال التعريف والتعريف بتعاقبا على اللفظ وكذلك علامات ما لم يكن في الفعل
علامة تنكير لم يدخل عليه اللام اجيب بان دلالة الاسد على المشي انما يكون **الاجيب بركلي**
التزامية ان لو اريد به الموضوع له قد قرأ بان الدلالة على المعنى المجازي مطابقة
وان التعريف في الحسن ليس للذات الجوهرية بل للذات المنسوبة اليه الحسن وفيه
رؤيا زعمه بان اللزوم ممنوع كيف في كونه ويرجى لا يدخله اللام وكذا انظر
لا يدخل التعريف في حال المعنى في الشرح انما اختص اللام بذلك لان التعريف هو ما يحصل
يجعل المحكوم عليه معينا عند المحاطبة لانها لا تقع محكوما عليها فلم تحتج الى تعريف
وتوضيح ذلك ما قاله التعريف من ان اللام لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما
لا يقصد به غالبا مفهومه الذي هو واحد بل يقصد بانه احد في مفهومه
وذلك متعدد فيحتاج الى تعينه باللام واما المحكوم به فيحق ان يرد به مفهومه و
كذلك لا تروا بظلالا حادثة هناك لتعياين **قوله** وفي الجواب به تقدير قيل الاول
او تقدير اولي الخي فساد هذه العبارة فضلا عن كونه اذ لا الغرض افادة كونه
اثر الخوف في الامر من كايها وما قاله لما يفيد وجود هذا الامر في احدهما **قوله** واما الثانية
اللفظية لما توجه النقص على ذكره بالاضافة اللفظية اذ لا يكون ليس اثر حرف الحرف
لاختصاصه بالاضافة المعنوية اجاب بان الكلام فيما عداها ولا يفر فيه لان الحكم
الثابت بهذا الدليل لا يتخلف عنه لاننا فرغ المعنوية فلا بد ان لا يما لفظا بان يقتصر
بالفعل الخالف للام المختص به الا ان يكون زايلا عليه بان يعم كل واحد منهما **قوله**
والمراد به كون الشيء مسندا اليه قيل انما فسر المسند اليه بالشيء بالرجاء
ضميره الى ما هو كمال ظهوره كالمذكور ولم يفسر به لانه الى اللام اما قيل انه لو
اريد ذلك للفظ الحكم بالاختصاص اما لانه لا يصح ان يجعل كون اللام مسندا اليه
علامة يعرف بها اللام لان معرفته بعد معرفته اللام وروى بان كون الشيء مسندا

والمراد به

اليه بين السناد والشيء وان تلامز ما وجودا وهو غير وار ولا ان كون اللفظا
 لا في عبارة عن اختلافهما في المعنى ومن البين ان هذين اللفظين ليسا كذلك
 والعجب ان المراد بعد ما اعترف بصحة تفسير السناد اليه كون الشيء من ذلك
 كيف امكن الحكم بالمباينة بينهما نعم لا يلزم من تغيره ذلك مجموع الضمير لان الاسم
 بل لا يظهر خلافه لان مجموع الضمير لا الاسم بارادة جنس الاسم قل تكلفا من ادعاء
 رجوعه الى الشيء فانه امر باه اسبابا والحق ان الشارح قد نبه عليه بقوله
 والمراد لو كان منبغى التفسير رجوع الضمير للما او الشيء كان الانسب ان يقال
 في الصدر راي كون الشيء من ذلك اليه انفسا كلام المصنف الايضاح حيث قاله
 بالسناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مبتداء وهو في معناه لان اصله ضمير
 ليخرجه ومنه يمنع قصد رجوعه الى غير الاسم **قوله** اختصاصا لوزن من التوفيق
 والتخصيص والتخفيف اما الاول فانه ما يستدعي استقلاله في الكلام والفعل
 لا يتم بدون الفاعل والخوف مدلوله في هذه لاني نفى فلهذا لم ينفى ما قيل من ان
 في عدم جريان التعريف والتخصيص في مفهوم الفعل نظر او اما الثالث فلانه كذب
 التنوين وما يقوم مقام ولا يوجد شيء من ذلك في الفعل والخوف اما التخفيف في
 الحسن الوجه فهو محمول على ذلك والكتاب **قوله** فالاضافة بتقدير حرف لمختلفا
 فان قلت لا سبيل الى هذا لما عرف من اختصاص الحكم به وهو لازم للمضاف اليه
 فيلزم اختصاصه انفسا لان اختصاص التام مستلزم لاختصاص المأمور فلما
 هذا المأمور ممنوع فان المضاف اليه كثيرا ما يوجد بدون كفا في هذه الآية وبهذا
 سقط ما قيل من ان اختصاص المضاف اليه قد علم من اختصاص الحكم به فلما وجه تعميم
 الاضافة ثم ان القائل بذلك يوجب ان يكون احد ما ان المضاف اليه في الآية
 ليس بالفعل الصحيح بل هو كماله التي في ما ذكر المفرد فلا وجه لاختلافه ههنا

وقد كان الكلام في الجواز في احد
 لوجه لا يرد عليه في كلام المصنف
 في العقل بان كل مضاف
 اليه فهو مضاف
 وانما قد قيل

في قوله

عليه وانما ان الاضافة اتمام للمعلوم من صفة الغنيف او المحمول فصفة المضاف
 فلا وجه لجعل صفة المضاف اليه الا بالقلية وحذف اليقين بقا من انت خبير
 بان اول قوله معكوس في ثنائيهما مثل من الغفول ان يكون المراد بالاضافة هي النسبة
 بينهما وان معنى اختصاص الحكم به لهما مطلقا ان شئنا مطلقا لكون الاسماء مضافا
 في غاية الموضوع **قوله** وهو معرب قيل قال المصنف في الايضاح وهو من الاعراب
 بمعنى الاظهار او ازالة الفساد والالتباس او مزاحمة الحكمة اذا جعلت الاعراب
 فيها والوجه ظاهر لاداء الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس
 معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي باعتبار ما هو مذهب
 المفسر اي اختلاف افعال المعرب لا هو مذهبهم وهو ما اختلف آق المعرب به لا يقع
 ان يثبت منه شيء ويحذفه ان من قال في قوله لا يجاز صيغة مبنية لما زان يكون
 اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره المصنف ثابت بما فيه لان الاسم المعرب
 تحت الاقوال في الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمي بهم المكان
 انتهى وهو كذب صريح فان الايضاح يبرئ عنه وانما هو كلام البعض الذي
 يعترض عليه منشأ غلطه ان المعرف في الايضاح من يضاف قول صاحب المفضل
 المعرب اختلاف آقوه باختلاف العوارضين فسماه على الدور الباطل انما وقع
 في ذلك ان احد هما المعرب يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف الاقوية من
 حركة او حرف فتعوم ان حقيقة المعرب ما حصل فيه ذلك ففسره به ولو كان الامر كذلك
 لوجب ان يكون معربا بكسر الراء لا معربا بالياء ان المعرب هم مفعول من اعربت الكلمة
 اذا جعلت ذلك فمفعولهم انه يصح نفسه بذلك كغيره وهو غلط فان مفعول
 اعربت يفاير المعرب لقابا بديل صحي ما اعربت الكلمة وهي معرفة فذلك المعرف
 بعد اتمام كلامه المنقول فاكره في الايضاح منبر القول المعرف لو كان المعرب

ما حصل فيه الاعتراف. لوجب ان يكون موافقا لمبدأ لا يتوصل الى الاعتراف عليه بنوع
 القابل للجمع ما ذكره من كلام الابيضاح كيف ولو كان هذا القابل من نظر في
 الابيضاح لما قال بان كلامه مبني على مذهب صاحب المفصل دون مذهب لان المص
 عرف الاعتراف الذي اشار اليه حيث قال انه توهم المعرب ما حصل فيه ذلك الاعتراف
 كما هو مذهبهم على نقلنا وكلامه ذلك صريح في ان هذا مذهب صاحب الكشاف
 ايضا واما ما نسب القائل اليه فهو كلام غيره قال في الابيضاح الاعتراف يخلق مصدر
 الاعربت وهو واضح ويخلق على مختلف اقوال المعرب به من حكمة ووقوف وهو المقصود
 في الاصطلاح وقد فسره كثير من قبله في اقوال المعرب للعامل فان اردوا ما اردنا
 فلما منتهى في التعبير وان اردوا خلافا غير مستقيم على ان المصنف ايضا اكد
 من اعربت الحكمة اذا جعلت الاعتراف فيما فليكن يكون قائله ثم انك اذا تأملت
 عرفت قصور ذلك البعض في حقيقة واعترافه وهذا الفقيه المعترف بالجمع والتعجب
 يقول لما شاهدت ان ليس له تعصب وعرض لما يتبع وغور بل يريد بيان الحق
 على قدر طاقته اعرضت عن التعرض في هذا الكتاب. ورد كلامه **قوله** اي الكلام
 مركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عاقل اشار به لذلك الامور ثلثة احدها ان المراد
 بالمركب هو الاسم المركب او هذا الحد انما جئ به لنوع من الكلام فلا بد من
 تمام في متعلق زيد والشيء ان المراد بالمركب ليس مجموع الجزئين بل احدهما بالنظر
 الى الآخر قال في الاما الى توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق الا على ايجاز كما لها
 وليس مستقيم لان القائل اذا قل زيدا قائم صح ان يقال ركبت زيدا مع قائم
 غير مفعول ركبت وفكر مفعول الفعل يصح الكلام في صيغة مفعول عليه يجب
 صحى الاطلاق مركب عليه والثالث المعبر مطلق التركيب حتى يرد المضاف بنا على
 انه اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرا **قوله** في قبيل المنيا

فعل في كنفه واعترافه بالاول
 فكل من قال في صدره بالاعتراف
 اذا جعلت الاعتراف فيما قد ورد في
 الشرح ولعل الاعتراف الذي يخلق
 كلام المعرب من الاعتراف بكونه
 مصدر الاعتراف وهو واضح فوقع
 بمعنى الاعتراف او ان الاعتراف فوقع
 فيما وقع واما ان الاعتراف يكون
 اذا كان ما حصل فيه الاعتراف يكون
 معنى المعرب ذات الاعتراف دون
 محل مسلك

عند النص بل مطلقا **قوله** مناسبة مؤخره في منع الاعتراف هذا ليس قيدا
 كما جاز مفهوم المشابهة بل هو من تمام التفسير او المشابهة ليست المناسبة
 بان وجه كان وما قيل فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيفية بالمشابهة التي
 هي اعم للملاية فخرج تعريف المعرب المناسب الغير المشابه كقوله مؤخره
 فانه التبرير كيف لو كان الامر كما قاله الكمال الوجه الاقتصار على نفي المناسبة المطلقة
 فان كانت هذه التعريف منقوض بانى فانما اشبهت مبني الاصل مع معرفة قلنا ان ايا
 لما كانت مغايرة والاضافة من خواص الاما قايمة ذلك النسبة فرجع الكلام
 للاصل **قوله** وهو الوجه انما هكذا قال في الشرح واعترض عليه الشيخ الرضي
 بانه اصطلاح جديد منه فانما ان اخذنا لفظ مبني الاصل على ما يقتضيه الكلام من
 المعنى المستهور دخل فيه مطلق الافعال ان كانت مضارعة او اصل جميع الافعال
 البناء على ما ذهب اليه البصرة فمذهبهم ان الفاعل والمفعول والمصدر جميعا بالاعتراف
 واجاب الفاضل الشريف بقيام الغرض بل ان يقال هذا مبني الاصل وهذا
 اصل البناء او المتبادر من الاول ان المشابهة متعصف بالبناء وذلك حسب
 الاصل ودون العوض والتبادر من الثاني ان اصله ان يبنى لسوا بني
 هو اصل او عوض له الاعتراف. وح لا يعم المضارع فلا يلزم الميزور وهذا ظهر
 سقوط ما قيل من ان الاضافة البيانية هي اضافة الاعم من وجه الى آخره ليس
 الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص منه مطلقا وضافة الاعم الى الاخص لا مية
 فان الاصل في البناء يصدر عن المضارع ولا يصدر عليه المبني فهو اعم من وجه
 كيف ولو كان اخص لوجب ان يصدر المبني على كل ما يصدر عليه انه اصل في البناء
 فيكون المضارع مبني هذا خلف **قوله** بغیر الكلام لا حاجة اليه لان النحوي
 لا يسمى ما هو باللام امر بل مضارعا جزوا ولا يخفى ان تسمية الامر باللام مضارعا

يجوز ما يمنع صدق الامر عليه فالجواب ما سئل اليه **قوله** اعلم ان صاحب الكفاية
 هكذا قال الشريف في حواشيه على شرح الرضي والحق خلافه كما استشف عليه
قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهي معرفة قيل لم يوجد على طريق المص
 معرب اصطلاح لم يعرب لانه لا يخفى هو **قوله** تحقق او مقدر وكانه اريد بـ
 الاو **بـ** كسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد بـ
 الاو **بـ** كسب النظام الا انه على الكفاية لا ينفج الشارح فيما هو بصدده الاول
 تدقيق فلسفي لا يناسب النجاة ولا يخفى ان هذا القائل غافل عما ذكره المص
 في الايضاح من ان مفعول اعربت يعاير المعرب ليعتقبا بدليل صحة اعربت
 الكلمة وهي معرفة فيمن قال ضرب خالده جوف باسكانها وبالعكس في هؤلاء
 ولو كان كذلك لكان ذلك تناقضا نعم سمي المعرب المقصود معربا لستلزامه
 ذلك في وضع اللغة ويوجب ان يفرق بين حقيقة الشيء وبين تعليله تسمية
 فقد يسمى الشيء باعتبار لازم متوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما لا يصح تغييره
 ولا يؤخذ من تعليل التسميات حقايق التسميات ولا لوازمها هذا كله من
 كلامه وبه ظهر بطلان قوله لم يوجد على طريق المعرب لم يعرب وان قوله وانما
 لا ينفج الشارح فيما هو بصدده فربما نعم في ذاك المقام كلام وهو ان التعليل
 به فاسد ضرورة ان احد الواو اعتبر وجود الكلمة بالفعل في كون الكلام معربا صحيحا
 ان يقول الكلمة حال كونها معرفة لم تعرب الكلمة ولو قال قدس سره ولذا يقال الكلمة
 معرفة وهي لم تعرب صحيح التعليل كسب النظام دون الحقيقة لورود ان يقال
 من اين علم صدق هذا القول من يعتبر وجودها بالفعل **قوله**
 فيلزم تقديم الشيء على نفسه وهو المسمى بالدور المؤدى الى امتناع تحصيل المطلوب
 قيل وقد افادني استاذا ان هذا ممنوع لانه ان يكون الكلام مع التبع

العارف به حال او في الحكم من غير ان يكون ميرا بين مرفوعا ومنصوبا وجودها
 فيعلم المعرب في الفصحى هذا الوجه لا يعرف من النسخ هذا الحكم بل يعرف منه معرفة
 المرفوع والمنصوب والجواب لا يخفى ذلك من الاحكام الحاصلة للمعرب في التركيب
 وما افاد القائل من ذلك الا ان استاده كان كنفه فاقدر النظر الصحيح فان الشا
 رح قدس سره اوضح الحق وبيان المرام على وجه لا يتصور بعده مثل هذا الكلام كيف
 وما في بقوله لا مانعة له معناه بان في معرفة اصطلاحاتهم الا لا زالا مثل هذا الوهم
قوله وانما الترتيب عليه اشار بذلك الى ان المراد بالحكم هو الامر الثابت به كما في
 قوله الثاني وحكمه ان الكسر والتثنية قيل لا يسجدان براد بكلمة ما يكلم به عليه فيكون
 فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يكلم به في الفصحى على المعرب ولا ينبغي ان يعرف
 وهذا وهم لا يساعد اللفظ والمعنى اما الاول فلهذا لو اريد به ذلك لوجب ان
 يقال ما اختلف آخوه لان الاختلاف لا يصير محكوما به واما الثاني فلما الحكم عليه
 بهذا الطريق لا يكون الشيء سوى اعادة تصور فيكون معناه بالضرورة
 كيف ولو امكن ما زعم لا يمكن ان يقال ما اراد القوم تعريفه بذلك بل الحكم به ليس
 كذلك **قوله** واما بان يتبدل حرف بحرف او هذا حق بل اربب الا ترى انه
 لو يوجد عامل النصب والجر لا تغير حال التثنية والجمع وسبائك لهذا زيادة
 توضيح وما قيل من ان العامل لا يحدث ان الواضع شرط ان يستعمل حركات
 عند ورو والرفع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع وهم لا
 يقبلهم فهم وحسناء القول ككون الواو والالف والباء حرف الاعراب ككون
 المكتوب من الاختلاف ما يتحقق في آفة الكلمة فقط فان ما قاس عليه يرى من
 فنيك الامر **قوله** انما ينتقض بمثل قولن اربت احمد ومرت باحد قيل
 لا انتقاه ان لم يجعل اختلاف العوامل اعتم قائما بقول المراد باختلاف العوامل

في العمل ان يطلب كل منهما انما مبينا لانه لا يفرق في الآخر في الآخر فقولنا ربيت وال
 ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف واما في المنصرف والافني
 على ذي مسكة انه يطلب كل منهما انما مبينا لانه لا يفرق في غير المنصرف ايضا فاما
 مختلفان مطلقا ولعل القائل ان ياتي بان يعمل كان قوله ان يطلب فوقع
 فيما وقع نعم لو قال كذلك لاصح ايضا كما يعرف بادن في ما على غاية
 ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة لهذا او لغيره مما قيل من ان المراد استبعاد
 الاختلاف لا لاقيل ان المتبادر حصول الاختلاف بالفعل لان النجاسة ايضا خلاف
 المتبادر زمان المتبادر من حكم الشيء خاصة اللازمة دون المفارقة بل لانه
 يلزم ان لا يكون هذا الحكم من خواصه المعرب فاما اذا قلنا زيدا عمره وكبره و
 يكون كل منهما مستبعدا لحصول الاختلاف لا يكون شيئا من هذا بذكره مع الالهي
 ان الادي قبال ان يكون عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود القبول وعلى هذا
 التماس ما قيل ان المراد اختلاف آخوه باختلاف العوامل وقتا واما ما ورد عليه
 اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض العرب لم يتفق المبتدئ المتعلم بيا هذا
 الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف انه هل يحكي فيه هذا الحكم او لا فغير
 واردا لان هذا الزيادة لا يصلح بعد التعريف حسب ما ترون تعريف الحكم وبيان خواصه
 بمعنى اني شي برك آخوه مختلفا باختلاف العوامل فليد ان يعتقد انه غير جليل المعرب فلا يلزم
 عموله بلج الاخراد **قوله** اي ذكره او حرف فاما موصولة او موصوفة لكن قوله جليل لم
 بالموصولة بل على اختياره المعنى الاول وذلك لكونه اعرف من الثاني ومن جيب الالهام
 ما قيل انفسا بملحة او حرف لم يكره في الاموصوفة فكان المتبادر ان يقول وحياني
 يراد بالموصوفة لكن طما وقع كلمة ما هكذا يجتم على الاخرى فنبه على الاول او لا وعلى
 انما فاننا جاني قال وحياني يراد بالموصولة الحكم او الحرف فعرف الحركة او الحرف

على

على مقتضى ما لموصولة **قوله** لانه معرب على اختياره اوص قد في ذلك الشرح
 الهندى والامر كذلك لكنه من افضل كسبون انقاد وهو العلامة اجترج والصلابة
 لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام جند القاهر واعتبر
 امص مع الصلابة حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه فانه
 يقتضى كون مذهب امص اخص من خلافه وهذا يقتضى كونه اعم منه والتحقيق
 ان كلام العلامة اظهر في اعتبار حصول الاستحقاق بالفعل فانه عرف المعرب بما
 اختلف آخوه باختلاف العوامل لفظا او تقدير او ذلك لا يصدق على الامام المعهود
 العارية من التركيب المنسابة من المذكورة ولا على المركبات الغير الكسادية فالمتبادر
 من اختلف حصول الاختلاف بالفعل وقد تقرر في محله انه يجب مل الفاعل المعربات
 على ما هو المتبادر منها الا اذا تحقق صارف وهو مذهبنا معدوم اذ المعبر ذلك
 كيف ولذا اجتنابنا الى القول باننا المص راو في تعريف المعرب ما كبر مع غيره
 تركيبا مستويا لم انه لا يخبر على كلام الشرح المحذو لان المص لما عرف المعرب
 بما عرفه ظهر كون الغلام في هذا العلم معربا لانه مركب مع غيره تركيبا مستويا بلكا
 تعريف العلامة فانه لا يصدق عليه اعدم اختلاف آخوه في هذا التركيب باختلاف
 العوامل لم يسبق منه ما يخالف ذلك بالكلية تعريف المص اعم مطلقا من تعريف
 المفصل فانه يصدق على كل ما يصدق عليه ذلك التعريف ويصدق ايضا على
 العلامة في المثال المذكور وعلى التركيب المستند الى الابتدائي كما سبق بخلافه فانه لا
 يصدق على شي منهما **قوله** حيث قال الرب هذا من تمام الحديث في الشرح
 فانه المفهوم من قوله ليدل التبيين على علته ووضح الاعراب ولو اني بخرج عبارة
 لكان انسب **قوله** واللام في ليدل عطفا على اسم ان **قوله** فانه بعيد عن الفهم ليل
 لعدم اربعة كونه خارجا عن الحد بان حصل اللام متعلقا بوضع الاعراب الخارج
 عنه وما قيل اراد المعنى بوضع الاعراب المفهوم من نحو فو في الكلام واللام ينطبق
 الغرض على الفعل لان الدعوى على تقديره بعلقة باختلاف ان اختلاف الافرغ

معلية على التركيب مستندا الى الابتدائي
 لم يرد ذلك ان هذا مذهب العلامة
 فانه ما كسبيل اليه بل الارباب يفيض
 انما هو عليه
 تعريفين كسب
 بتناول العاوين فان شئت
 بالكتاب الصحيح والافراج
 تعريف العلامة تعريف
 امص واخذ وليد

الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يتحقق باختلاف الآراء بل بوضع الالفاظ بمطابقا
 ليس بمستقيم لان هذا الغرض لا يحصل الا بتلك الاختلاف والوضع المطابق
 قد يوجد بدون الاختلاف ايضا **قوله** فوضع الالفاظ للدلالة فان قلت
 هذا اعتراف منه بان اللام متعلق بوضع الالفاظ قلت لا يلزم منه ذلك
 لان الكلام هنا في وضع اصل الالفاظ ونحوه في اختلافه على ان منتهى البعد فيما
 سبق ليس هو المعنى بل عدم تبادر الالفاظ الى الية لعدم دلالة اللفظ
 عليه ولو كان فمفكر فيه لكان متعينا لتعريف اللام به **قوله** لان نفس الاسم
 تدل على كسبي والالفاظ على صفة قبل فعل هذا الفاعلية ونظايرها صفات لم
 لولات الالفاظ لا لالفاظها فذهب الشيخ الى جبر الالفاظ صفات الالفاظ
 لالفاظها فحال في تايخر الالفاظ ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى
 ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخر ما هو المدلول والادوية
 ان يقال ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف
 موصوف الاقرب ان يقال جعل الالفاظ في الاسم لان كلامه هو وصف
 الكلمة مفيدة لشيء الحكمة ولا يلزم من تغييرها ما يمكن للتأخر بل دلالة الكلمة
 على معناها بكونها حرف لا غير فانه لا مدخل له في كيفية ولهذا قيل تعلم على
 صيغة الامر على هيئة ما هيته انتهى وكله فاسد فان ما اسند الى الشيخ الرضي
 لا اصل له وليس الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخر ما هو المدلول
 بل كسبي الية لان الصفة هي الامر المدلول فكيف يجعل تأخر المدلول وجها
 لتأخره وانما الظاهر المراد انه ما لم يتحقق الموصوف لا يتحقق الصفة لاننا
 ما قام به وما زعمه اوجه لا وجه له اذ لا نزاع في المكان لعقل الصفة في
 قطع النظر عما تقوم به والا قرب على رايه بما حل في الصحة والقبول كيف
 وحروف الحكم موادها والهيئات هيوتها والامادة بتباين الصورة
 فاني نقبدها **قوله** لم ينجح الى الحاق الباء قيل الاولى لم يصح ولا يخفى

ان الامر بالعكس فان كثيرا من المصادر يستعمل بالياء وكما خصوصية وغيرها
 وانما ترك التعميم في المضاف اليه الحقيقي والحكمي لان المضاف اليه كسبي الحقيقة
 كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف لفظي او تقدير فلا شئ يدخل في الحكم
 خارجا للحقيقة حتى يحتاج الى التعميم لاجله **قوله** فاعطى النقيض للقبيل قبل
 النطق القليل لكونه مقولانا نيا وهو سهو ظاهر لان المعنى ج يغير معكوسا
 اذ المعنى المقعول الثاني من باب عطيت لا يتصور فيه معنى الفاعلية كما وقع
 به الشيخ الرضي في ثبوت التنازع **قوله** لما لم يسم للمضاف اليه علامة
 غير الجواب قبل جعل اعطاء الجواب المضاف اليه اضطرارا ولا ضرورة تدعو اليه لان
 المضاف اليه ايضا كثير لا تسمى الى قولنا حررت بزيد في يوم الجمعة لتأخير
 كونه كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في النقص وهذا
 من الاعايب فان الكثرة والقلية ههنا باعتبار التعدد في الاسم والحقيقة و
 عدمه ووجه كون المضاف اليه ضمير تارة واخرى ظاهر لا يلزم تعدده كيف
 ولو كان كذلك لكان الفاعل متعددا ايضا فانه يكون مفعلا ومفعولا معونة
 ونكرة لا غير ذلك **قوله** العامل انما تعرض لتعريفه اذ اننا بان معرفته يحتاج
 اليها فانه من جملة اصطلاحات هذا الفن وما قيل من ان الاحتياج الى بانه لا
 لاحتياج معرفته المعرب اليه لا اعتبار العامل في معرفة ليس كما ينبغي اذ اللازم
 على ذكر تقديم بانه على بيان المعرب كما في لا يخفى **قوله** اي يحصل انما كسبي
 بهذا ترتيبا على ان تقديم به ليس لفائدة المصنف فانه لا يحتاج اليه لمدخل
 لجود الانتهاء كما ذكره الفاضل المحندي ومن لم يتنبه لذلك زاد دون غيره
 ثم قال بانه المعنى على ان سببية لا تقوم ليس كسبية الالفاظ للاختلاف فان
 الالفاظ سببية غير تام بخلاف العامل ولا يخفى انه ايضا غير تام ونظيره ذكر
 جوز بعض الشراح كونه الباء كالكسب فانه وقد عرض على التعريف بانه
 منقوض بالسناد وما قام به المعنى المقترض واجب بان المراد هو السبب

مع ان ادعاء كونها سببا في اوتسارها دون العامل من قبيل النكاح المثل واما الثاني فلان مثل هذا الكلام مع قطع النظر
عن فساد وعدم مطابقة للسؤال لا يناسب مقام التعريف بل الجواب اننا قد علمنا ان المقضي للاعراب الفاعلية والمفعولية
والاضافة صيغة التباس ولا يتقوم كل واحد منها الا بحرف في الالف واللام والواو المستقل في ذلك المعنى هو الذي يسمى
عاملا ومنه انما اذا قلت قام زيد فاعلمت ان الفاعلية لا يتقوم الفاعلية في زيد الا بتمام السند اليه لانك قد علمت

البعيد وبانه لا يخفى في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء ان النار دون نفس
اتحادها وتوالت النار وليس هذا ولا ذلك اما الاول فانه ظاهر الباء في السبب
القريب لو قطع النظر عنه لم نعلم ان الفاعلية مقام هو العامل دون الاشارة دون ما
به ذلك المعنى فالمراد من ان تقسيم الالف والمعربة كجاء بالباء المتخلفة وقيل تفصيل
اقتضا المعنى المقضي فانه تارة يقتضي الحركات الثلاث وتارة بعضها وتارة يقتضي
الحروف الثلاثة وتارة بعضها وبما بين ان المعاني المقضية للالف انما يقتضي جميع
الامور الثلاثة وعدم الجوى على مقتضاها في بعض المواد انما هو وجود الالف المقضي
خلاف ما يقتضيه **قوله** ان الالف الذي لم يكن منتهى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا يترتب
ذكر المنتهى والمجموع بعده وادور النفس كما سيجي في الكلام في السند ولو احيى المنتهى والمجموع
اذ لا يمكن القول بان الحرف قد احرز زجره ذلك بالمفرد والمضاف ليس بمفرد والواجب
ان لا يستوي في شئ من المضافات الحركات الثلاث وجيب بان ذلك خرج بقيد المنصرف لان
الالف المعربة لا يورث في اسطره بين المنصرف وغيره ويرد قول المنفي بما بعد غير المنصرف ما يثبت
فانه خرج في عدم الواسطة نعم يلزم ان يثبت الواسطة على ما سطر بهنهم فانه سطر والمنصرف به الذي
يدخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وسطر واخر المنصرف به الذي يمكن ان يجر
والتنوين شبه الفعل ويجوز ان يقع في موضع جرد على هذا اتبعي هما كثيرة لا تدخل في واحد
منهما من اجمع المذكور ان لم يمانه لا يدخل الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولا يجر
عنه الجواز والتنوين ولا يكون بالفتح فلا يكون غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما وكذا جميع ما عدا
بالوف لكنه خلا من هذا المعنى العجيب فلهذا يجب سنده لانه قال في الايضاح فسر والمنصرف
بانه الذي يدخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لا يصدق على المعربة بالوف ولم يرد
ان الحرف لم يستحق ذلك وقال في تيسير المنصرف ما فيه علمتان من الترخي والمنصرف خلافه كان
قوله جاني رجل قيل الحسن اللطيف ان يمثل بجاني فليكن كبر اللام فانه مفرد بمعنى
المفعول وذكر تامة اليه او من المعلوم ان الرجل اظهر من الطلبة لانعدام اللبس فيه وخبرنا
فروصن واووا ما قصد التجنيس من الصناعات البديعية فيما لا يناسب مقام كما لا يخفى

جاءوا في معنى عاصدا في تلك القصة بل الجواب ما نقله الشريف وارتضا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال التي انزلناكم فيها من قبلها
او كما قال حاجت الالحاز في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال التي انزلناكم فيها من قبلها
وغير المنصرف بالباء في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال التي انزلناكم فيها من قبلها
يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال التي انزلناكم فيها من قبلها
وضع مفرد ويكون بعضه في بعض

على اول النهي في ذوى الافهام **قوله** وهو ما يكون بالافاضة التامة يعني ان المراد من الصيغة سواء كان جمع مذكرا او مؤنث
من افظة او غيره لئلا يخرج نحو سجدوا وسجدوا من جموع المذكور واذا عرفت هذا عرفت ان ما قيل ينبغي ان يضم اليه الالف جمع
ذات من زير افظة لما ضم اولها لجمع المذكور لم صدر من غير ذلك لاننا داخل فيه بالفروقة **قوله** فانه قد علم اي حكم من جهة الاعراب
اذ المعلوم وكذا المقصود على انما هو مفرد فلا عنت الى ما قيل من ان الاحراز ليس لانه علم بل لانه لا يشترك في هذا الحكم

قوله ولكن لا مطلقا هذا يدل على ان المنشار اليه فعله واعراب هذه الالف التامة
ليس خصوص الالف المعربة بهيئة المذكورة بل كل ما يكلم عليه بانه من الالف
الستة **قوله** مضافة وقع هذا القيد في سائر النسخ مقدما على بيان ما به
فيحتمل ان يكون التقيد من المنشار قدس سره تيسرا على كونه انساب لان الظاهر
ان قوله مضافة حال المستتر في الظروف وان الظروف عامل فيه والحال لا يتقدم
على العامل المعنوي وهذا القيد من التغيير جائز لا محالة وان يكون نسخته كذلك ولا
بعد في ذلك بل القضية مانعة المثلوا اذا حتمل كونه كونه من الغفلة عن ترتيب
في غاية **قوله** للما يتوهم اشتراط اضافة كونه الى الكاف فانه ما اكتفى في بيان
اشتراط كونه مكبرة وموقدة بالاشارة ظهر الاحتياج الى بيان ان الاضافة لا الحذف
غير مشروطة بل اللازم عدم الاضافة الى الباء واذا قلنا ان جميع ما عداها على السواء
فان هذا النوع لا يندفع الا بالبيان وهذا حسن مما ذكره سطر من ان خصوصية
المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفى الاضافة الى الالف المتكلم فقط في غاية
الحكاية فخرج الى التفرع به ثم انك قد عرفت ان سطر هذه الالف ثلثة اشكال منها
يظهر من الاشكال والثالث يحتاج الى التنبيه فقول السبياوي في تلخيص هذه العقيدة
واللهما الستة مكبرة مضافة الى غير الباء بالواو والالف والياء ليس كما ينبغي ان كان
المناسب ذكر الثالث منها فاضا او تركت اضافة اعلمنا على اني به من
الاشكال وما قيل من ان فيه زيادة على الكافية احتراز عن المصغرة فانه لا يمكن
داخله في المفرد المنصرف فلما حاجت الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز نحو ابا فانه
فانه داخل في الكسر ولا يخرج البوين لدخولها في اشئ والمجموع ويمكن ان يقال
فهو اخصر الاشياء كما من كلام المصغرة فان المبتدئ بنهم هم اشتركت مع بكرة
فلا بد من الاحتراز والافلا حاجة الى ذكر مضافة الاخره لان المفردة داخل ايضا

في المفرد المنصرف ليس مستقيم اما اولان فلان الاحراز عما لا يشترك في هذا الحكم لازم
 لا محالة كيف ومن البيان ان الكاتب لا يفهم من اطلاق الاستة الا اتحاد الحكم
 الحكم واما ثانيا فلان القول بان التبدل يتوهم اشتراك المصغرة ولا يتوهم غيرهما بالتشبيه
 والجمع حكم باطل واما ثانيا فلان تعليل في الاحتياج من قبل الاضحية بان المضافة
 المفردة اخلت انضائي المفرد المنصرف يشمل على التناقض البين فانه صريح في كون
 تلك الاستة مضافة الى غير اليا، داخلية تحت حكم المفرد المنصرف فيكون الحكم عليها
 بان اعرابها بالواو والالف والياء مقارنا للحكم بانه بالفتحة والفتحة والكسرة
قوله واما اختاروا سماء مستمة لا يخفى ان هذا هو الوجه المناسب لما قبله وما قبل
 الاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة الشئ وكلها واثنتان
 وجميع واولو ومنه ونجعلوا في مقابلة كل فرع احلا غلط من وجهين احدهما ان يكون
 بالحروف من الثنية والجمع واما الملحق بهما لا يخفى في هذه بل منه كلنا واثنتان
 وثنتان وثلثون واثنتان واثنتان واثنتان واثنتان واثنتان واثنتان واثنتان واثنتان
 فرعا للمفرد كالثنية والجمع والالف والياء التي فرعانها فلا يجمع القول في جعله في
 مقابلة كل فرع اصل **قوله** في كون معانيها منبئة عن تعدد قبيل الاول في كونها
 منبئة عن تعدد او كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المنبئ هو اللفظ دون
 المعنى ثم قيل في ذلك فيما سوى الغم والهن ظاهر واما فيه ما في والوجه ان يقال
 لمنشأ به من الثنية والجمع في ان فيه حرفين بعده ما يتم بدونه الا ان تمام اسم
 بنون الثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام انتهى وانتهى خبر بان المنبئ
 انما هو المعاني الموضوع لها تلك اللفاظ دون الالفاظ بخصوصها والاكانت
 المتكلمة واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر
 الدلالة على معانيها الموضوع لها وقد سجد عليه ابن اخت حالته حيث

قال ذلك فيما سوى الغم والهن ظاهر واما فيه ما في والظهور والافان في ذلك انما
 يتصور من جهة المعنى فذا تم ان ما ادعاه من التفاوت بحسب الظهور والافان
 غير مسلم وما زعمه وجه غير وجيه فان سائر الالف الحذفية الاعجازية ودم كذلك
قوله حبان الاعراب سماء فان قلت ظهر من ذلك في قوله واما اخنا رواه هذه
 الالف مصادرة قلت المصادرة تكون المقدمة والمطلوب شتاء واحدا وهذا ليس كذلك
 اذ المعنى انما رواه عن الالف دون غيرها من الحذفية الاعجازية لانهم لم يسمعوها في غيرها
 اعادة الحروف الحذفية فذلك لشيء سبب التوجيه بعد بيان كتحقق المنشأ به من الثنية
 من وجهين المصحح كل واحد منهما شتر كمال في حكم الاعراب فلا يبر ما قيل من ان الظاهر
 انه جعل كلام الانباء النع ووجوه حرف صلا ووجه جعل الاعراب في هذه الستة
 دون غيرها بالحروف المستقيمة لان الالف واللام والغريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد
 فالاولى ووجوه حرف بدون اعادة اللام وذلك لان الوجه جعل الاعراب في هذه الستة
 دون غيرها بالحروف بجميع المعاني مع المرجح واعدة اللام بيان كل واحد منهما
 مصحح على قياسه **قوله** فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف لا يخفى ان هذا كاشف
 لما قبله ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان هذا مستدرك لا طائل تحت **قوله**
 وهو الجمع بالواو والنون قيل في هذا نظر لان المعنى كسر في كسر الجمع في شرحه ان قوله
 وان كان كما فذكر عام يعقل ما شتر ما التذكير مع انه يفهم عن اشتراط التذكير
 التعيين بجمع المذكر للفاظل في النعير المتوهم اسم ليس معنى التركيب الاضافي
 مراد المص لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب او حفوظا على مفهوم لفظ
 جمع المذكر السالم يمكن اذ خالفوا في تعيين بان يرد بها ما على صورة الجمع المذكر
 وليس به ولا يخفى ان الامر كما ذكره الشارح والقول المنقول على هذا فغلبة صاحبه
 فان المص قال في الشرح معترضا عليهم اهل النحويون ذكر كسر الواو وحذفها

هذا ما في ثلث مضامين
 صاحب الامتحان عليه

في هذا الموضع ولا يصح وقوعه في جمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع بثبوت
مفرد يلحق آخوه واو او ياء ونون وليس لو كذلك وعشرون واخواتها ليس
جميعا فيندرج في قولنا جمع المذكر السالم اذ لم يرد جمع عشرون وعشرون ولا
ثلث في ثلثون بخلاف سنون وارضون فانه وان لم يكن جاريا على القياس
فانه من باب الجمع المذكر السالم فقد اندرج فيه هذا كلامه وهو صريح في ان معنى
الاصطلاحى به الجمع بالواو والنون فانه قال حقيقة هذا الجمع بثبوت مفرد آخوه
واو او ياء ونون والشئ اذا كان له معنى لغوى واصطلاحى يكون معناه
الاصطلاحى حقيقة عند اصل الاصطلاح فانهم لا يرون به معناه اللغوى
الا عند قيام القرينة ومن ذلك تبين عدم الاحتياج في تعيين المراد الى ان
يقول المصنف حقيقة جمع المذكر السالم واما ما ذكره في كنه الجمع فلا ينافي ما مر اذ هو
نظر آخوه فان قوله فيه ونسبته ان كان كما فذكر بعد ان قال قال في الصحيح لذكر وثبوت
المذكر ما كان الواو حجة الى المعذرة بهذين الطرفين على ان الشيخ الرضى اعترض عليه
قائلا لا يشك في بروره بهذين العذرين وقد ظهر لك مما سبق فساد خاتمة ما قيل
ايضا فان اخوات عشرون لا يمكن ادخالها في معناه الاصطلاحى لان
منها ليس يجمع كما عرفت **والاصح** اطلاق عشرون على ثلثين وهذا مما
لا يشك فيه عاتل وما قيل ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوقها ليست جموعا
في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العالم على الخاص وما يعنده هو ان
يقال الاعداد لثمة من الاعداد وحاصلها من تكرار الاعداد لان من تكرار مراتب الاعداد
فهذه الالفاظ كما وانما لا واحد لها من لفظها غلط من وجهين احدهما ان
الخاص هو العاتم مع زيادة امر واذا كانت هذه جموعا في الاصل يلزم ان يكون
صدوقا على تلك العشرة او غيرهما وهو دونها وفوقها على السواد فلما تبين ان ذلك

التغليب فاما بينهما ان الاعداد ايضا مراتب الاعداد لان العدد اسم من قولك عدت
الشئ عددا اذ احصيته وكل واحد من الاعداد لثمة فصار اسم لمرتبته من مراتب العدد
فما قولنا ثمة من الاعداد وحاصلها من تكرار الاعداد مراتب الاعداد فثمة
ظاهر على ان اوله ليس كثنانين فان معناه اصحا وذوون من غير حصر في مرتبة
واحدة ولذا قيل به جمع من غير لفظه واما هذا فهو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص
كالواحد من غير فرق فلا يجمع القول به جمع كما لا يخفى **والاصح** هذه الالفاظ قبل
لونها لم يجمع هذه الالفاظ لانها في هذه الحافة كما ان اردان هذه الالفاظ قبل
منها لم يجمع المعنى فيجس هذا التفسير لثمة به ولا يخفى ان هذا مجرد حل عن قصد التثنية
بل هو غير صحيح كما ان التثنية قد تكرر **والاصح** انما جعل اعراب التثنية مع ما خالفه قيل
الا انكر مع ما خالفه لان بيان الوجه في هذا لا يخفى عن مؤنة البيان في اللغوى و
والالة لا يساعد قوله لانها ما فرعان للواحد بل كلغة وكذلك قوله هو علامة
التثنية والجمع ولا يخفى على السامع الخبير ان الكلام الحالي من بيان التثنية يكتفى به النقصان
والقولان بيان الوجه في هذا لا يخفى عن مؤنة البيان في اللغوى ممنوع لجواز ان يكون المعنى
اللغوى منسحق في حكم مغاير الى حكم آخر وليس ما يمكن باجرامه بمعلول حتى يتوهم
عدم مساعده العلة لبعض المعلوم نعم فاعلم ان يقول ان اللغوى بهما وان لم
يكن فاعلموا ان الاعداد لثمة فثمة ذلك امكن في آخوه حرف يصلح للاعراب به
يتم المقصود وقوله هو علامة التثنية والجمع بيان الحرف وتوضيح الالة لا يكون
الاعلامه لهما **والاصح** لثمة وكثرة التثنية وكسره في الجمع لتقليل الكسرة
وقلة الجمع تبع الشرح كهندي في قوله ان نسبة التثنية الى الجمع وكثرة التثنية وفيه
نظر فان الظاهر عكس ذلك فانه كثر تهمنا ما تبين بوضوح انما تبين بوضوح انما تبين بوضوح وقد

وقد صرح بذلك الشيخ الرضائي حيث قال في ما عايناه من هذه الاعاءا لان الالف كان قبل
 الاعاءا في التنوين علامة للتنوين وكذا الواو في الجمع وهذا علامة للجمع كسببة الالف
 بخفة الفة عدد التنوين والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا هو المفهوم في كلام
 المصنف انه قال في شرح اخوك واخواته والتنوين والجمع انما عرفت بالحروف لانا
 نكثر واواها حروف تقبل ان يكون اعاءا جعل اعاءا بالحروف اما كثر التنوين
 والجمع فواضح واما كثر اخوك واخواته فلانه لما كان معناها متوقفا على الاعاءا
 لانا كلما امور سببية جعل المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد مع كثرتها
 في الكلام التثنية وما قيل كثره التنوين بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
 الى التنوين لتوقف الجمع على التثنية ان كان اسما واكثر ان كان صفة فكل التثنية
 وهم اذا وجه لا اعتبار الفة والكثرة من هذه الجهة لانه يرجع الى التثنية في غير
 محكما باطلا فالصواب ان يقال في ما قبل الياء في التثنية لان الفة تدفع الحركات
 والتنوين سابق على الجمع فكان اولا بنا وكسروا في الجمع اودم قبول الضمة او يسن
 الكلام على التماس دون التعاون فيقال في قوله كذا كذا لان الفة تناسب التنوين فكلما
 وقلة والكثرة للجمع لتقلدها وكثرة التثنية لان كسر اللام في الجمع على العهد بغيره
 كون الكلام في جمع كذا كذا لم يصب ما ابي به من التقليل لاختصاص هذا الجمع
 بذوي العقول وجموع التنوين لهم وغيرهم **له** اي تقدير الاعاءا يعني ان
 اللام عوض عن الالف للعهد على اختلاف الرئاي في مثل وقيل لا نسب
 تفسير الاعاءا المقدر لئلا يمح قوا اللفظ في ما عداه والامر بالتعكس لظهور
 ان المفتحة انما يناسب هذا المفرد وقصر تلك الملازمة على ذلك التغيير
 اي التثنية الذي قد راعوا فيه انشا بذلك لا ضعف واختاره الرضائي
 من ان ما مصدرية حيثية اي التفسير كاي في وقت تعذر تلفظ الاعاءا او صولته

فقد راعوا في الاعاءا انما اردوا
 قولهم لا يقال اعاءا او صولته
 التنوين في الجمع كسببة الالف
 فاما في سؤالهم فيكون
 التنوين في الجمع كسببة الالف
 في قوله
 فله

لكن ما

اي الموب الذي تعذر تلفظ اعاءا به على حذف مضاف في ضمير تعذر لان الظاهر انما
 كونها موصولة والظن على ان المضاف محذوف اتيم المضاف اليه مقامه ان
 الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل كالحذف يستغنى عنه بحذف العايد الذي
 هو اهون من حذف المضاف اظهر عند الاطلاق **قوله** في آخيه ان ارد الفاعل
 ان المقصود يتم بدون الجار فكلما ليس بشي لظهور ان هذا ما يقتضيه التعميم
 اللام في فاعله لو قلت ان ثبت في آخر الكلام شيء كذا حسن منك ان تقول
 سواء وجد في اللفظ ام لا بخلاف ما اذا قلت ان كان الكلام الذي آخيه شيء كذا
 فان اللفظ لا يحتمل الا ما هو الموهود في اللفظ وان ارد انه يلزم احوال الطرف
 والمطرف فكذا التحقق باختلاف من جهة العموم والخصوص **قوله** كعصا
 يعني كل موب مقصور فانه يتعذر اللفظ في الالوال التثنية
 لان الالف لو حاولت تحريكه لمخرج عهوه وانقلب حرفا آخر اي حذو فليكن
 تحريك الالف ما دام الفا **قوله** وكما في الكلام المعرب بالحركة يستغنى بهذا القيد
 عن الاخر والخرج نحو علماي ومسلمي مضافا الى التثنية فان كلامها موب
 بالحروف دون الحركة وانما اختاره عليه مع ظهور كونه اخر لللام يخرج نحو
 عباوي ومسلماني عما هو داخل فيه وانما لم يرد لفظا حتى يخرج نحو عصا اما
 لان التبادر من اطلاق الموب بالحركة ما كان معا به اللفظ او ما للتنوين على انه
 لا وجه للاحتراز عنه كما ذهب اليه البعض لان المقصود كل اسم معرب بالحركة
 مضاف الى المتكلم يستحيل ظهور الاعاءا في آخره سواء كانت الاستحالة بسبب
 الاضافة او بسبب آخر قبلها وعليك ان لا تفتت الى ما قيل ان اصل عصا منصوب
 فالفتن بالالف ما تعذر اعاءا به فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعاءا بالاضافة
 ولا يكون تعذر الاعاءا قبل الاضافة على انه لو قيد بالحركة اللفظية خرج عنه نحو

كقولهم العايد فضله
 والمضاف
 عنه

لاستيفاء الاقسام لم يستقل لان معنى كفاي مثل ما عوب بالكونه واستشغال ظهوره
 في الغرض ونحو ما عوب بالكونه في حاله كذلك واما قيد بما عني زعموا جازا فانما ينظر
 ان اليه ما يخصه صافيا في جميع القوان بعد اندراج ما يكون الا عوب المستشغل تقديره في الاول
 الثالث وفيه قيل في المقصود من هذا الاشكال معنى تقدير الا عوب. لكن استشغال يكون في حالين
 وقد يكون في حال واحد كمال استغذ زمانه لا يكون الا في الاحوال الثالث ولما كان تيسر كاستشغال
 في المتعذر باختصاصه مستشغلا بعض الاحوال وان استغذ زمانه كان مقصوده وذكر الاشارة
 بيان الفرق لم يذكر مثالا لا يكون الا عوب. تقديره في الاحوال الثالث فلهذا وجوب احدهما
 ان الفرق بين سبيلين انما يتصور بعد بيان هاتين ما ذكر في سبيل من هذا القبيل وتامنها
 ان الفرق بهذا الطريق ان يكتمل غير البيان وانما تحقق الاستشغال في جميع الاحوال انضما
 بينهما عموم مطلقا عني بحسب الوجوه واذ لا يتصور في احوال ذلك اعتبارا حسب بحسب
 الصدق في هذا كان يجب على المصنف ان ياتي بما يستشغل في الاعراب في جميع الاحوال الثالث
 اى فيما عدا ذكر ما تعذر فيه الا عوب او استشغل وقد عرفت ان المقدرات
 باسمها داخله فيما سبق فلا حاجة ان بعض الاشارة التقديرية المذكورة يلزم ان يكون قبل التعليل
 واما على فذهب من قال ان المصنف لم يرد فيما سبق استيفاء الاقسام بل التنبيه على تحقق التقدير
 فيما عدا المعرب بالكونه او اورد ببيان الفرق فلا يمكن النفقة بان يفور اوعى ضمير عاده راجعا
 ما ذكره من قسمي المتعذر والمتشغل لان المذكور قد عني كاستشغال على ان ليس مجموعا
 ولما ذكر في تفصيل المعرب يعنى جز ذلك تعريفه لان قيل ولا احتياج بعض احكام
 يذكر بعد الى معرفة انصافا والمنصرف فلا يحتاج الى معرفة الا لسبق من تفصيل المعرب
 فالاحتياط بتعريف غير المنصرف اكثر من قبيل مما يخرج اليه التفصيل السابق معرب
 بينا الموثق والذكر ببيان المتن والجميع فكان ينبغي ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف
 وما يجب تقديره بحيث المعرفة والذكرة لانه لما احتاج الى معرفته بالصحة غير المنصرف

ومباحث المبدء والجز ومباحث الحال والغف هذا المعنى ان النظر المصالحى بالقبول
 فان المطلب الاعلى في هذا النوع معرفة المعرب والبنى فكان تقسيم الكلام اليه اولى
 بالتقديم من تقسيمه باعتبار التعريف والتذكير والتثنية او غير ذلك ان كانت
 الاحاطة ببعض الامور متوقفة على معرفة تلك الامور وان ذلك لا يستدعي التقديم
 بل كغيره البتة فيما بعد على ان يبقى تعريف المعرب وتفصيله ما كتب بيان الاصل من حيث انه
 معرب ليس بحسب التوضيح لم يقصد من هذه اللبنة ما نزلت في حله كان الا عوب
 بما خرج غير المنصرف فافهم ذلك لان غير المنصرف انما يقتضيه ما عني في تفصيل المعرب
 بخلاف التعريف والتذكير والاخر والاشياء المتقابلة لهذه الامور فان اكثر الاشياء اعم والبنية
 كما سبق وان نشأ الله تعالى يقتضيه تلك النقيات كلام ويكسر ما عني به في هذا الموضع
 لتلك يكون فيما بعد كالا جنى واما ما ذكره القائل من ان بعض الاحكام المذكورة فيما بعد يحتاج
 الى معرفة غير المنصرف فلا وجه له. وكان غير المنصرف قبل من المنصرف قبل من عليه
 ان في المعرفة بالتعريف يستحق ببيان الاقل ان يفور على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالغاثة
 لا يشتمل عليه من تقليل معرفة البتة واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر
 حتى يقال الكفى بتعريف ما هو الاقل واجيب بان المقصود والاصل في معرفة الاخر والاولى
 تجرى عليها الا على المفهوم والتعريف سبيل ومقصود بالعرض وهذا غلط لان المقصود
 من التعريف بيان ماهية الشيء وحقيقته والاحكام انما تترتب عليه لان الغرض
 بالجنس السامع للافراد واما الافراد في الانضباط بنفسه فلا تترتب الحكم على كل
 والقول بان التعريف وسيلة ومقصود بالعرض ممنوع بل الجواب ان هذا السؤال
 انما يرد ان لو قال وانما عرف غير المنصرف الكفى بتعريفه لانه اقل من المنصرف بجزء يعرف
 المنصرف لان المتبادر من انصاف معرفته بالقلية بحسب مفهوم وهو صحيح واما على
 ذكره فلا يرد من الظهور ان انصافه بالقلية بحسب الافراد دون المفهوم لان المذكور

متعذر

ومنهذا قال القائل الغفول
 من اشكال الكتاب واحتوائه
 على ما يتعلق بالمعرب وما يتعلق
 بالبنى وما لا يخص به جازا
 اعم من انما انظر في هذا
 هو الترتيب السبيل لاجل
 وما ذكره من التوقف لا يستدعي
 التقديم بل كغيره البتة فيما بعد

فوقه
تعلیه سیمیل
بالوف و سیمیل

من غير الظالمين فلو لم يكن
 رافع لم ينصب وزيراً في
 فان الظالم جمع هذا
 دون كل واحد من هؤلاء
 والتفصيل هو في قبل
 هذا ووجه كونه من
 الاوهام ان استقام
 فذهب منه الفكرة
 الشافعية
 كما يظهر
 من
 ٢

بصودره ٢٧٢
تذ العطف كلات
الحا في خانم المطايع
الامر ان التار في تبة

الامير

الامر من انما يقصد في صورة العدول الى الجمع ذلك التركيب لسماء لكن يلزم ان يكون
 الجمع على رتبة من الثمانين والتركيب اذني رتبة من الست الباقية وكلها على اطلاق
 فان قلت كيف في معنى هذا القصد في التركيب كونه اذني رتبة من الجمع فقط قلنا سماء
 لكنه غير مفيد لبقاء بطلان الاول بالفروقة اذ لا يتصور القول على ما عد الثمانين على ان
 اعتبار ذلك في الجمع والتركيب بدون الثمانين وغيره حكيم **قوله** ولو جعل الالف فاعلا
 لغيره لزيادة النون في هذا الحسن مما قيل ان زائدة من نون على الالف النون بزيادة اللام
 لانها لا ينفهم زيادة الالف ما قيل من ان هذا مما لا يتصور فيقصد به الزيادة قبل شي
 في حرف ارباب السائيف اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر كما في الفعلة من قولك جازيد ركبنا
 من قبله فهو اذ لا ينبغي في معنى هذا القصد دلالة الكلام عليه واذا جاز ذلك سعة الكلام
 جواز في الشعر بطريق **قوله** يعني ان ذكر العلل بصورة النظم لا ينبغي ان يتوهم
 كون هذا الكلام من قبيل المعسر لانه ليس مما يجب هذا القول عنه وهذا القول قريب فان
 هذين البيتين اللذان يروى فيهما مواضع الحرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها
 فما الحرف فتصويب بل قبل النظم يعني انه ذكر كلمة النظم قبل فيه وجه رابع وهو التقدير
 مما هيأت وقوت للنظم في هذه الابيات لعدم مساعاة النظم بان القصد وتقرير
 غير المنصرف العلل في الحفظ لا تحقيق القوافير اذ لا يسا عدة النظم مقدرة في بعض المسامحات
 في البيت يعني ما ذكره قبيل هذا الكلام من ان فيه معائب الاول انه يفيد ان غير المنصرف
 ما فيه علنا فيخرج منه ما فيه على واحدة تقوم مقام العلل وانما انه يدل على ان اجتماع
 سبيلين يجب عدم الانصراف مطلقا ان يكون حرف هندا فالنما انه يدل على انه
 اذا اجتمع في كلمة الالف الثمانين والعلية مثلا يكون منع الحرف لسبيلين مع ان ليس
 الا لثمانين بالالف من تلك المسامحات اتمام العلل كما ابرهن في تنكير حاوينا ما في
 فعله والنون زائدة مما ذكره السارح وما يذكر لك من ان السبب في مجموع الالف والنون

لاجب والافاضة في غير ما من جميع هذه الاشياء مما لا يكون حوله ثابتا يثبت ولا تسامح
 فان النظم لم يرد تعريف غير المنصرف حتى يتجه عليه ذلك بل لو تعدد الموانع في تعريف
 ولا يرب في صحة الشرطية المذكورة فيه ومثال هذا ما اجتمع فيه علنا مؤثران
 لانفا الشرط وبانتفاؤه ينتفي الشرط وانما ان كلفه وان لم يتحقق لم يتحقق ولا يستفاد
 من تلك الشرطية ان الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف ما لم يجمع فيه ثنتان من تلك الموانع
 بل الاستفاد انه كما اجتمع ثنتان من تلك الموانع فيكون غير منصرف هل يلزم هذا منه كما
 وفوقه في جملة المسامحة اياهم المعلق كما بين في تنكيرها سهو فان النظم انما كان في
 التنكير لا في جمع تنكير السبب في هذين البيان ثمانية احسن او السبب عدلا لا كقول
 وهو عدل لا يكون عليه البناء وكذا السبب ومفهومه هو الوصف الاعلى وهكذا قوله
 وهذا ما في قوله والنون اللاحقة في ما ذكره الشارح على التسامح بل السبيل اليه كما عرفت
 وما كان في من ان السبب مجموع الالف والنون لا احدهما فلا يستعمل بالتسامح انفا
 لان النظم انما جعل مجموع الالف والنون مانعا **قوله** من امور التسوية عليه لا يقال المذ
 كونه في النظم هو لغة المعلق بل الموانع فكان ينبغي ان يقول مانع بدل مانع لانه قد تنسب
 انما قال كذلك ايزانا بانما مقدرة والموانع للفظ **قوله** وقال بعضهم
 اثنتان هذا احسن الوجود لانتقاله على فائدة زائدة وهو التنبيه على لزوم الاعراض
 عن ذلك القولين فما قبل لا وجه لغوته كما لو لم ينسب اليه ان ينبغي ان يلتفت اليه
قوله من حيث استماله على علمين وانما اوجب لا قيد الجينية لان لغو المنصرف حيث
 آخر احكاما آخره مثل كونه بالفتحة والفتحة او الكسرة والتنوين الى غير ذلك قبل ان قيد الجينية
 لا بد منه لذلك لكن الاظهر الاصرار بقول اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف
 ولا يخفى ان هذا القيد لا يفيد شيئا لان كونه بالفتحة والفتحة او الكسرة والتنوين
 من هذه الجينية انفا **قوله** ان الكسرة والتنوين قيل ذكر الكسرة مع انه علم سابقا

بلغ

بكونه مانعا في النظم والمعلق

اي في صورة الفتحة او ثباته

اشارة الى ان تعريف غير المنصرف كما يداخل الكسرة والتنوين تعريف ما يربى ان
 يجعل كل منها حكما غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل بين في تعريف لمعرب
 ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى انفا تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين
 هذا في صحيح لان ذلك ما اعتد امتناع غير المنصرف عن ذلك لا يربى امر واحد ولا يصح ان
 يعتبر ثنائين بان يكون امتناعه من كل منهما اثر مترتب عليه لان الامتناع من احدهما
 فقط لا يكون غير منصرف بالضرورة على ان العدول عن التعريف بذلك ليس له سبب في المعرب
 بل لما عرفت انما يثبت الوجود في الالف والفتحة واذا عرفت ذلك عرفت ان
 ذكر الكسرة يحتاج اليه في اثبات الحكم ولا يستغنى عنه بالتنوين وان القول بان
 ارد الجمع بين الحكمين لانه اقرب فسطحا مما لا وجه له **قوله** لانك تقول انما ثم ثالثة
 قيل المعروف في لسان القائل المطلق لا القائل المخصوص بالفتحة والكسرة وكذا المعروف في الالف
 واللام في الرجل المطلق لا المخصوص باللام وهو التكرار فالفرعية في الثابت والتعريف
 وهي الفرعية المعبرة في منع الصرف عمم الوهمية والحقيقة ولا يخفى ان المعاني حيث
 بات فظلا والآخر قد غفل عنه وفضل القائل لا يمكن ان يعتبر مطلقا عاما للمذكور والنون
 والا كان الشيء الواحد محتملا للتقيضين معا بل بما بينهما فاللفظ ما ذكره او منث
 على سبيل منع المخلو يشهد بذلك ظاهر اللفظ فانه اذا ذكر اما ان يذكر بالقائم لا
 فان كان الاول فهو المونث والا فالكسرة وكذا حال الرجل فان قلت وعلى ما ذكره الشارح يلزم
 اجتماع التقيضين في سبب واحد فلا يجمع ما قاله انفا فلما التقابل انما هو بين مفهومي
 المذكور لا مفهومي فلما محذور **قوله** لان الالف في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
 آخر هذا انما في صورة كون الاضافة للاختصاص لكن قوله الاتي وزن الفعل شرط
 ان يختص به او يكون اوله زيادة كزيادة تقيضي ان يكون من قبيل اضافة العام لا
 الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة وح لا يكون هذا التعليل كما ينبغي قياسا وزنا الفعل الذي

والمونث والذكر في المونث
 ما صدر في قوله الكسرة

فيه احدى النوايد الاربع في حكم التخصيص وبما ينقل المنقول قوله ان لا يمنع فان
 الجواز مشترك بين مقابلين الوجوب والامتناع فوجب التفسير هنا بالاعم كقول
 الصرف وحيث في حال الضرورة قوله وبما خال الكسر والتنوين لا يلزم حكوا كلامهم عنهما قبل
 فيه ان غير المنصرف في عينه علة ان مؤثر ثان فيجوز ان يخرج جامعا للتأثير بالضرورة او اعتبار
 التناسب فلا حاجة لغيره في ظاهره وهذا الوجه باطل من وجوه اما اولها فلان
 المقصود رفع ما يتبع على حرفي انه خالف المتقدمين في حيز المنصرف ووافقه هنا
 حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتيان وهذا لا يندرج
 الا بما ذكره سابقا ولا يحق ان ينزه ان شرط التأثير ليس انعدام الضرورة و
 اعتبار التناسب بل ما عرفت من بعد بالاتفاق وتماثلنا ان الكلام في جواز حرف
 غير المنصرف من البين ان الكلام لا يكون غير منصرف ما لم يكن مانع من الصرف مؤثرا
 فيه ولو اريد ذلك لوجب ان يقال ان يكون الكلام منصرفا عند الضرورة او اعتبار
 التناسب بالضرورة قوله والضمير في حرفه راجع الى الحكمة فيكون معنى الكلام ويكون
 حرف هذا الحكم عند ولا بعد فيه ما قيل في ظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر
 من ضمير حرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله في الحكمة الحاجة تندفع بترك الظاهر الاول
 فلا حاجة لترك الظاهر الثاني من جملة الادغام نعم رجع الشارح قدس سره اعتبار حرف
 بمعناه الاصطلاحي على هذا القول حيث اني بصيغة التعميم لكن الاكتفاء بترك
 الظاهر الاول راجع الضمير لا غير المنصرف مما لا حاصل له قوله كقول حيث لم نقل عنه
 قدس سره ان هذا البيت مما قالته سيده النساء فاطمة الزهراء رضي الله عنهما
 في رثية نبيها وسيد المرسلين جيب العالمين صلوات الله عليهم وسلم
 واوله فاذا علي من شمس تربة احمد ان لا يتم مدى الزمان غويا ولا يخفى ان هذا المنقل
 ياباه كقول الله تعالى اعلم قوله وان لم يصل الى حد الضرورة قيل فيه اسعار بانه

قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب حرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان
 وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل فاعل فاعلة فيصرف
 مفاعلة لا محالة للتناسب مضاربة وفيه نظر اما اولها فالن تناسب جعل حرفي المنصرف
 فلا يصح اعتبارهما في واما ثانيا فلان المفاعلة وما فيها هي ليس بالانصرف فلو تحقق
 العلمية ممنوع وعلى تقدير التسليم لا يكون مؤثرا فيه كما استقف عليه
 لتناسب المنصرف الذي يليه قيل وقري قوارير لتناسب فواصل الاتي فغوله عليه
 لم يقصده اتمام التعليل ومما معلوم ان حرف سلا سلا ليس بالتناسب فلا
 وهو عليه فغوله لتناسب المنصرف الذي يليه قصد به اتمام التعليل واما ان غير المنصرف
 قد يصرف لتناسب ما قبله فمما خارج عن المقصود لان المذكور مثال لهذا النوع
 لا تعريفه الجامع لا فوارده على ان قوارير لم يصرف لتناسب فيس الى قال الصرف في المعالي
 قول الامام في البرهان انما حرف ما كان جمعا في القرآن لتناسب رسول الى ليس
 قوله سلا سلا ليس التية ولا قوارير التي في قوله سلا سلا واعلم الا يخفى ان
 ذكر اعلا لا هنا ليس في الية المقصود اليه لظهور ان تمام المعرفة المطلوبة يتوقف
 على معرفة المنصرف حقيقة ويؤيده انه لو لم يتعلق المقصود به كان المناسب عدم
 الغرض له كلف وراه الا بما ذكرنا فيما قبل والظاهر ان التقدير حرف سلا في هذا التركيب
 ممنوع وما يقوم مقامها قبل هذا من تنمة بيا التعريف فينبغي ان يقدم
 على قوله حكمه واجب بان بيا السبب كلما من تنمة التعريف فهو جملة معرضة
 قدمت الى هنا لشد الا تمام بيان انما لا تصلح للتعريف لعل القائل والجبيل
 عن قوله فيما سبق وما يقوم مقامهما ثم انه اذا جاز اعتبار بيا العلل وتعرفها من تنمة
 تعريف غير المنصرف فييا حكمه خاصته او لانه وانما يتوجه على قول الجيب ان يقال
 سلمنا ان هذا اعتراض صحيح للاتمام بيان انه لا يصلح للتعريف كما زعمه الغوم

لكن قوله يجوز الخ اعترض في انه لا وجه لهذا الاعتراض البائع لا
 صيغة مشتركة للجمع هذا التفسير على منفع ما اختار المعرونا عدا غاها كالتكرار
 في تفسيره من انه للجمع الذي لا نظير له في الاتحاد لظهور ان هذا التعريف او كونه فانه ينبغي
 من العلة في قول الامر لاننا اذا كانت صيغة مشتركة للجمع متعددة وتلك التي
 عن ذلك التعريف المنبثق عن العلة او من غير كونها مستوية وانما هي على المشهور
 باب ان فعل مثل كاتبا على فانه جمع لا نظير له في الاتحاد وهو منصرف بجمع وكونه
 بانه قد جاء نحو منكر واما الثاني غير معتد بما في النزلة فقد تحقق نظيره في الاتحاد غير
 سيد فانه لو صح ان يكون تاء الثاني غير موجبة لكون الصيغة على بناء الواحد بدو
 من حيث كانت زائدة لفتح ان يكون صياغته كذلك لا تغاير على ان فرائضه مثل كاتبة
 في كونه على صيغة الواحد مع اللطبان على ان فرائضه ليس على بناء الواحد فانه تكرر فيه
 الجمعية قبل قيامه مقام السبيل لهذا التكرار عند المصروكونه بناء به جمع التكرار غير
 بعض لانه لا نظير له الا واحد عند بعض هذا على ما نلاحظ فان علة قيامه مقامهما انما
 هو التكرار بالاتفاق واستشراك كونه بناء به للجمع وعدم اشتراك معنى في المفردات
 في صيغة انما هو لاجل التفسير والتعيين والمصنف قد نشره بعد من بين الامرين والظاهر
 انه لا تعد في العلة وما به البناء ليس على ما نلاحظ لان المصنف بين بانشره
 كونه نهاية جمع التكرار كما ستقف عليه وتوالت في هذه الوجهة الشارح الرضي
 وهذا عجيب قال صاحب المفصل والاسم بمنع عن العرف معنى اجتماع فيه ثلثان من
 اسبابه او تكرر واحد وهكذا انما الامام المطرزي وغيره من الثقات والوجه
 لتكرار الجمع سوى ذلك فان قلت بل التكرار في صرح بخلافه الموافق لما ذكره الرضي
 والفايل حيث قال نزلت النزلة التي لا واحد عليها منسلة جمع ثمان قلت معنى
 هذه العبارة ما توهمته بل كسوا من تكرر الجمعية حكما كما صرح به المعرف في الايضاح

لهذا القول حيث قال معنى وجه الفكر في الجمع انك تقول كلب كلب ثم اكلب
 اكلب ثم لا يجمع اكلب لانه قد جمع مرتين فتكرر فيه الجمع ولذلك تالم مقام
 عليان وظهر من هذا جد وشبهه علمه لمشاكلة في وزنه وامتناع جمود ان
 لم يكن جمعان محققان تنزيلا منسلة المشاكلة المذكورة فلذلك تالم مقام
 عليان وهذا هو المفهوم من كلام الامام المطرزي والجمع الاقصى كاساور و
 اناعيم وما كان على مناهلها من الجمع مما بعد الف حرفان متحركا او ثلثة ارف
 او سطر اساكها كمن ساجد ومصابيح وايضا قد صرح المعرف في الامالي بان تغير
 الجمع المنزه للجمع اولا من التغير بما ليس على نزلة واحد فان هذا التفسير
 بما هو عليه القيام مقامهما وهو التكرار في الجمعية دون ذلك وايضا اشار
 الى ذلك في شرح حيث قال هذا للجمع احدا يقوم مقام عليان وسببه انه صيغة
 مشتركة للجمع مكانه جمع مرتين اما حقيقة او تقدير لانه على تلك الصيغة فاجرى
 مجراه فبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان يكون التكرار بحسب الجمعية على القيام
 مقامهما انما هو عند المصروا عند غيره فليس كذلك لكونه مشتركة للجمع اولا لانه
 لا واحد على نزلة هذا الامر بآل الوهم الباطل كالكالب واساور
 واناعيم فان الاو اجمع الكلب والتابع اسورة جمع سوار المرأة كقول
 يملكون فيه من اساور ومن ذهب والثالث جمع انعام جمع نعم وهي المال الراعية
 واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وجمع الجمع اما ان يرد به التكرار او الغروب المختلفة
 كما في الصحاح وغيره بخلاف التاء فانما ليست لازمة للحكمة بحسب اصطلاح
 اعترض عليه بانه ان ارد عموم السلب في التاء فنقول في نحو كلمة افلا يقال كلمة
 بمعناها وان ارد سلب العموم كذلك لانها ان تكرر في كسر وضراء ولا يخفى ان نشاء
 هذا التكرار يدق له انما ملزم كلامهم وليس المراد ان التاء لازمة في جميع المواد

وقد ورد في ما انما به وفاتهم
 ان جمع الجمع لا اساوره كان قوله
 عز وجل لا التي ساورته ذهب
 ويظهر ان اسورة جمع كلمة على

مطلقا او بعضه كذلك بل اللزوم لازم قال في المفصل من سبب التانيث
اللازم لغضا او معنى نحو سعادته طاعة قال في الايضاح يعنى باللازم الذي لا ينفكا
الكتابة بوجه ذلك انما يكون اذا كان الفاعل مقصورا وممدودا او كان مع العلمية
فان لم يكن كذلك لم يكن سببا بدليل قوله لم يمت بامرأة قائمة فلو كان
التانيث بمجرده سببا لامتنع قائمة بعدنا من الحرف لان فيه التانيث
والصفة ولكنه لما كان غير لازم بحسب العوض لم يعتد به ومعنى انتفاء لزومه
انك تفعل قايم للذات التي قام بها القيام كما تفعل قائمة للذات التي قام بها
القيام ايضا فصارت التانيث تثبت وتحذف والمعنى بالالفوسميت جلا او ازالة
بقائمة كان التانيث معتد به لانه صار لازما للعلمية فصار اللزوم انما يحصل في
مثل ذلك العلمية دون الوضع بخلاف ما نحن فيه فانه بحسب الوضع فيكون لازما للعلمية
لا يقع منفصلا بحال لتحقيق البناء عليه والقول بعدم لزوم الالف في ذكرى وغيرها
ممنوع وثبوت الذكر والحذف لا يستدعي ذلك بل ما ذكرته فان ائمة اللغة صرحوا
بان الذكر والذكرى لفظان مترادفان والف والفراء متباينان ولو كان الذكر
معدوم ذكرى بحذف الالف والفراء بحذفه لاصح القول بالتراخي والتباين
لعدم التعدد فالعدا مصدر مبني للمفعول اي كونه الام معدوما غير ذكر
الشيخ الرضائي ان العداء خارج الهم لا الخارج فاشار الشارح الى ما اوجب به عنه
وهو ان المصدر قد يكون مبني للفاعل كالضرب بمعنى كونه الشيء ضاربا وقد يكون
مبني للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا وهو من هذا القبيل ويترجم عليه انه لا شك
في انه يوجد معنى مصدرى حاصل بالماضي الياء المصدرى الى المضوع كالضرب ويترجم
كونه الشيء مضروبا وهذا في غاية التسعة يسبح فيها ما لا يسبح في الفاظ المعاد
وان المصادر وضعت لذات المعنويات فلما بدله من دليل بل بكا وسيرة ما ذكره

المص في تعريف النكاح على وجهه - قيا به بنائه لو كان للفرق معنى كان ضرب زيد والاعلى قيام المبني للمفعول منه وليس كذلك لم هو يدل على وقوعه عليه فالمصدر لم يوضع إلا ما قام بالفاعل لم قيل إذا فمعه هذا فاستقوا لو كان العدا بمعنى الإخراج فالاعتراض أقوى لا يندفع بهذا الدفع لكن العدا في اللغة جاءت مستعملة بمعنى الميل بغار حذر عنه أي عاينته وعدا إليه أي مال إليه وجاء الجمع التبعيد بغار حذر الحار الجاهل

لان يراد بالاسم المرجع تلك الامور فان المرجع ليس هذه المواد بل تلك واد
 وهو واس ولا يخفى ان كونها اسما وتلك المركبات انما هي الصنع الالهي وكانه
 لم ير قوله عن صيغة **قوله** اي كونه حرجا انما يرجع الى هذا التفسير على كون
 المراد بالخروج ما هو مجل الى عمل ليوافق ما قبله فان الخروج بمعنى الانصراف انما
 عمله على العدول **قوله** التي تقتضي الال والتا عدة ان يكون عليها انما قد صو
 هي الهيئة المعبرة بين جوامد الكلمة وجودها والتمام الدال عليها ليس في كليتها
 فيلزم انتفاء التوحيث على ذلك لا بد من شي لظهور ان الال والتا عدة
 انما يقتضي ان يذكر بالتمام وهي هيئة اولى مغايرة لتلك الهيئة المعدول عنها
 لا يقال يلزم على هذا ان يكون اليوم في سرت يوم الجمعة في هذه الصورة والآن
 صورة اثبات في تغير صورة حدتها وليس كذلك لان الحدوث والاثبات
 كليهما على مقتضى الال والتا عدة وبذلك قد تحققت ان القول يلزم في
 الصورة الى الحقيقة والحكمة لدخول نحو اس فالايضا في هذا التمام ثم فيه
 اشكال وهو ان التوحيث على هذا التقدير لا يعبر صورة التقدير اذ قاعدة يقتضي
 كون غير متسا على صورة عام وحده ما قبل ما انضى صورة منصرف الى ان يحكم
 بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفعل في العارة فمر اسم الفعل في العارة خرج
 عن صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عام على غير ذلك كلف فيه فانه قد
 كون الاسم معدولا عن شئ لزم اعتبار كونه مغايرة ولا ريب في ان هذا
 اصل يقتضي كونه على صورة المعدول عنه **قوله** ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر
 قيل فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لمراد في الال فتهيئة الصبر
 هيئة الصاب وان كان ما تعرض المادة في وضعه لغاية فتهيئة ثلثة لئلا
 هيئة ثلثة لان ما وضع له ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوفه فالوجه

بذلك لتلاجه نحو اسم
 موقنين اذ المتبادر من
 الصورة صم صم

ان يقال **ج** المشتق من المصدر السامية بتقيد الصيغة بالاهلية لا
 صيغ المصدر السامية ليست من مقتضاها اصل وقاعدة والمشتق من المصدر
 القياسية بما خرجت به المخرج القياسية وذلك من جهة الال وتمام الباطل فان
 الشارح قد سرت اراد في توفيق انتفاء التوحيث طردا بدخول المشتقات
 بناء على كونها خرجت من المصدر بالتبعية على ان اضافة الصيغة الى الاسم تفيد
 اختصاصها به وصيغ المصدر لا بد وان يخالف صيغ المشتق فكيف
 تكون حقيقة بما ولا يخفى ان في ذلك اذ لا ريب في كون الاسم كذلك والقرينة
 من على الفعلة في سبع بيان الصيغة وما هو المراد بها اذ لا وجه له بعد ذلك
 والقول يكون صورة الغرض صورة الضارب بحال لانه يؤدي الى قول المشتق
 والمشتق منه امر واحد فان مادته بالالتقاء فاذا كانت الصورة ايضا
 يلزم ذلك وهو حال والمؤدي الى الحال حال فان قلت لا في هذا الدليل
 ان القول يكون صورتي الغرض والاضاب متحدان بدعي البطلان واقامة الدليل
 انما تنجح في النظر بما على ما تقر في حكمه قلت نعم الا ان الثابت انما لم يقتضيه الشارح
 قد سرت ما سب تنزل هذا البدعي لغرضه الغرضي واثبات المطلوب بالدليل
 الزامه والوجه الحار كمال لانه مني على تسليم اختصاص صيغ المصدر المشتق
 منها بالمشتق وقد عرفت انه باطل وكذا ما بيني عليه فان قيل ان المشتق
 قد خرجت بالبيان السابق وهو ان المراد من الصيغة هي الصورة التي تقتضي الال
 والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها اذ لا يقتضي الال ان يكون المشتقات
 على صيغ مصدرا فلما لم اسند بسبب وجها الى تلك الاضافة قلت لان تلك
 الاضافة اسبق فاذا خرجت وجها بالاسم وجها لا وجها بتلك الصيغة
 اعني الاهلية فان تقييد الصورة بذلك انما هو لابرار معنى هذا القيد **قوله** فلا

بتفسيرهم

بأحذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة التي زقبل لا بعد ان يقال
خرج عنه جميع المعبر ما يدل حرف اهل الى حرف آخر كالمقام والاصل ان كان
ليس ما قبله فيها فلم يبق من المعبر التي كانت في الارجاء الى رتبة ما قبل
فقد المعبرة لا غير هكذا ينبغي ان نفهم هذا المقام وفيه نظر لان مواد المعبر التي كانت
كالمقام ما قبله اذا البديل كالمبدل لا منه ثم فاحتمل هذا القول بانها حادثة فاتها
يجوز هذا المقصد في الجملة ولكن فاطمة به لا يجوز فيه **قوله** ولا بعد ان يعتبر
لا يخفى ان هذا الاعتبار مع ما فيه من التكلف انما يتركب اليه لاجل المعبر التي كانت
ولا حاجة فيه الى ذلك بل لا وجه له لان جميع المعبر التي كانت حادثة فاتها
على نفسه او لا شيء منها يقتضيه الال والاعادة ان يكون على صورة الاول
والا كما كان قياسا **قوله** فيمكن ان يقال هذا المنوع كما استقف عليه **قوله** في
لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى انتخاب تلك التكلف فيه نظر لان المقصود
في هذا المقام انما يتم بما ينبغي اعتبار العدل على كل اعداء لظهور ان التعرض
افادة ما يكون مؤثرا في منع الصرف مالا ما ليس بوصف وتوجه الى غير ذلك من اللوائح
لانه مما لا مسأل له بذلك مع انه لا تكلف فيما سبق سوى ما ذكرنا اليه لاجل
المعبر التي كانت وقد عرفت حاله **قوله** واعلم اننا نعلم قطعا انما جاز ان
يتوهم في تعميم الخروج الى التحقيق والتقدير انهم اخرجوا بعض الاسماء في بعض
الاصولية وقد روي ذلك في البعض الآخر فقط اعني ما يخرجه عن شيء اخر فلا وكان
هذا ضروري البطلان لعدم تحقق العدل المانع من التفسير ولادائه الى الحكم
البطلان اراد ان ثبت اقدم المحصلين بالتبعية على ما هو المراد وحاصله ان هذا
الاجاز ليس من افعال النحاة بل من وجدوا اسما في مصرفة ولم يرو فيها ظاهرا
سوى الوضعية والعلوية فلم يتركوا على غيره في ذلك فعملوا على بعض النظم

في المنع

في نفسه اي مع قطع النظر عن كونه غير منصرف ولم يعلموا في البعض الآخر انما الحكم
منع الصرف فحكموا بان هذا البعض لابد وان يكون محررا من اصل كذا
والا لما صح منع الصرف فنسبوا الاول الى التحقيق والثاني الى التفسير فخرجوا
اصل الاول بدلالة نفس اللفظ بخلاف الثاني وذلك قالوا ينبغي ان يشك
فيه ومن عاين الاوامر ما قيل دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحويين
خروج ثلث حروف محال في العلم النطق بل هو امر حكيم به بالتكلف لا اضطرار اليه
لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل الامور حجة عنه فلما كان قد اذاع
ثبوت اصل له حقيقة والاصل انما يكون اصلا في خروج النوع فيكون الخروج ايضا
حقيقة فلتكم بر ما بالاصل انما يقتضيه القياس ان يكون الام عليه لا ما كان
عليه خرج في قول ما اشتهر مني على انهم ارادوا بالخروج حقيقة الخروج على
هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومنه ما حكم به الشارع الخروج
عما ثبت للمادة انتهى فانه يجوز على غلط منها ان قوله فيما سبق واما
المعبر التي كانت فلان انما خرجها عن الصنيع الاصولية لاداء على لزوم
في الحقيقة فان الكلام لو كان منسبا على الاعتبار والبحث لما صح المنع ولا شيء
يأتي على خلافه بل قوله لابد في اعتبار العدل من ادين احد ما وجود
الاصل وما بينهما اعتبارا فخرجوا عن ذلك الال او لا تحقق الوضعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج صريح في لزوم تحقق الخروج فان تحقق الوضعية انما هو تحقق الخروج
لان اعتبار المخرج مع قطع النظر عن حقيقة لا يوجب تحقق الوضعية بل اعتبار
بالضرورة ومنها ان المراد بالال في هذا المقام ليس الا ما يقابل النوع
فوما قد صرح الشارع نفسه بان الوضعية هنا لا تحقق بدون الاخراج
فكيف يصح الجواب عن السؤال الوارد في قبل الحق بانه لم يرد بالال كان عليه

فخرج على مقتضى القياس ان يكون الاسم عليه ومنها ان قوله انهم ارادوا الخروج
 مخفيا لخروج عما هو القياس لا الخروج عما شئت للمادة مع كونه مخالفا للوصف
 بالتحقيق والتقدير ومنقوضا بالغير الشاذة لعل في نفسه لان مناه
 على ذكر الاصل في تعريف العدل ولم يرد ذلك منهم بل الصيغة والتقدير الضل القائل
 بعض الفاص من فنته في زعمه البطل من ان الشارح اراد منه تحقق الخروج قائل
 ان من قال بان العدل كله تقديرى والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده تحقق
 بلا شك فعدله تحقيقى والا فتقديرى وهذا مع كونه حقا لا اجتماع الحقا وجعل
 سبب من الاسماء اعتبارا بخاصة منقوض بخلاف وجه فان اصلها مقدم على
 فاعاد في قوله اننى عام محقق بلا شك ولو تأملت في كلام الشارح ادنى
 تأمل مع قطع النظر عما ارشدناك اليه عرفت ان هذا كان عظيم فان صرح
 قدس سره بطلان ما ادعى بالاصل المحقق ما دل دليل غير منصف الصريح على كونه اصل
 المعدول وبالاصل المقدر ما لم يدل دليل عليه غير منصف الصريح سواء كان مستلزما
 ام لا بل وجود اصل المعدول في التقديرى بحسب الاستعمال لازم جدا اذ الدليل
 على ذلك منصرف الصريح ليس الا فلو لم يكن هذا المقدر مستلزما لما كان بالوهم اليه
 وبالجمله ان الشارح قدس سره لم يرد الخالفه لما قاله الخافه بل اراد تحقيق كلامهم
 ونسب مرامهم كما يدل عليه صريح مقاله **قوله** فجعلوه غير منصف للعدل وسببه
 اى حكموا على هذا الاسم المنصوص من الصريح بان علة المنع ذلك نسب التنبيه
 للعدل امتناع الاسم من الصريح كجائز سائر العلل فان كل ما منها يعرف بمعرفة ما
 وضع بارائها بالضرورة وما قبل من ان العلمانية لا تنوف في شئ منها الا بعد
 معرفة منصرف الصريح كجائز سائر العلل من الوصف ويزيد بديهي البطلان وكذا القول بان
 الاكسرك هذا القول يعنى فجعلوه غير منصف بناء على انه مشترك بينه وبين غيره

ولم يفتى كون الحكم بعلمية العدل للضرورة بالعدل بعد الفوقانية
 سائر الاسماء على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجوده سائر
 لانه كالتجربة لما قبله فلا يتم الكلام بدونه ولا احتمال لان يراد ان الاسم
 يجعل غير منصف لهذه العلة خاصة حتى يجبه هذا الوهم **قوله** وانما اعتبار
 احوال المعدول غير ذلك الاصل بربطه بالتحقيق والتقدير لا يكونان
 للخروج فان ادعى الخروج في كلا القسمين على التسوية لا امتياز بينهما ادعى
 الى اعتباره الا انه منصرف فبعد ذلك اما ان يظهر الاصل بسببه ضرورة نفس التفتا
 ام لا فالاول هو التحقيق والثاني التقديرى ولا يخفى ان هذا هو فى انما
 يرجع الى الاصل فوجب ان يكونا وصفين له دونه واذ اختلفت هذا عرفت انه
 لا يسبيل الى توهم مناقضة قوله فلا دليل عليه الا منصرف الصريح كما سبق من ان بعض
 تلك الامثلة يوجد دليل غير منصف الصريح فان هذا باعتبار الاصل وذلك
 باعتبار الخروج **قوله** معناه اى خروجها كانا غير اصل محقق قبل غير تحقيق
 بعض محققا صفة الخروج مقدر كحال متعلقة وهو الاصل وهذا بعد عن العباد
 لان حله على الوصف كحال المتعلق مع انه يتحقق ان يكون وصفا للخروج كحال
 نفسه مستبعد عن الفهم جدا وهو فاسد من وجهين احدهما انه لم يرد الشارح
 كون تحقيقا بمعنى تحقيقا صفة الخروج مقدر كحال متعلقة فان هذا محالا
 سببه المعنى ان انه صفة لعل مقدر وانما بينهما انه قدس سره لا يسلم كونه
 التحقيق وصفا للخروج كيف وقد ادعى كونه وصفا للاصل واقام البينة
 عليه فتقوله مع انه يتحقق ان يكون وصفا للخروج خارج عن قانون المتابعة
قوله وثنا، ومثنى الى رباع، ومربع بلا حكا قبل لا وجه لقوله الى رباع
 ومربع والنظام ورباع، ومربع الا ان جعله الى معنى مع ولا يخفى ان هذا مستلزم

فان الشارح صرح بان الحال في احواد وموحد الى رابع وخرج كذا بلا حلف
 والى عشر ومغتر على خلاف فغاية الوفاق رابع وخرج فكله الى حال
 عليه الغبار كيف والواو او مع لا يصح في موضعها لان المقصود اعادة هذه
 القضية وهي لا نفيد **قوله** والصواب بغيرها قبل الصواب حتى عشر ومغتر
 بجلالته الا حوى قال الشيخ الرضى لا يستعمل على وزن فعال في خمسة عشرة
 اتابيا، النسبة نحو الحاسي وانت جبر بانه لاشي في كلام الشيخ الرضى يدل
 على ان الصواب عدم في تلك المسئلة فان كلامه هذا قد جاء فعال ومفعول من باب العدول
 منه واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال في عشرة في قولكم لم يستعمل
 حتى ربيت فوق الحال خلا لا عشر والمبرور والكوفون يقبلون عليها الى
 التسعة نحو حاس وخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن
 فعال منه واحد في عشرة مع بآ النسبة نحو الحاسي والسداسي والسباعي
 والثمانى والتساعى انتهى والشارح لا يقول بنسبة حتى الجميع خربا بل بان الكلام
 ذلك لصحة القياس على ما ثبت كذلك وثبت قولهم حاسي وسداسي الى غير ذلك
 فان النسبة الى حاس وسداسي مستند في ثبوتها واحتمال ان النسبة لفظية
 كمرسى بعيد والحب من الغائل انه يمكن قول الرضى بنسبة نحو الحاسي على
 ان الصواب عدم في فعال ولم يتفطن ان هذا مما يعضد حكا مدعا كيف
 والشيخ الرضى دل على ذلك بالاحتمال المذكور فباستغنى عليه **قوله** علم انه
 معدول في احد ما قبل هذا يكفي في ثبوت العدول والتميز وزعم فضول الكلام
 لا ينجو وزعمه وانه رد الرضى حيث احضاره يريد ما قاله من ان الالوه ان لا ينجو
 كون اخر وتصار بغير معدول في احد لو ازم الفعل التفضيل على التعيين يقال
 في معدول له على كان حقا ولا زعم في الالوه اني احد الاشياء الثلثة مطلقا

وانما عدل عنه لتعريفه معنى الفعل التفضيل الذي يستلزم لاحدا وذلك
 لانه صار بمعنى غير هذا كلامه وهو مع كونه بعدا في التحقيق بآية تفسر العدول
 اما الاول فلان سبب العدول في التعيين ورود الامر على كل من الوجه
 الثلثة كما عرفت به نفسه **قوله** اما ان يكون هذه الاخر اثنان من دفعه باسرها
 او اربعة او يكون بعضها من دفعه كذا **قوله** والا الاول من دفعه وعلى السبب
 لا يصح القول بالعدول في احد الاشياء الثلثة مطلقا وان فسر بانه احوال اللفظ
 عما كان الالوه ان يكون معه كاشا لانه في نفسه وعلى الثالث ايضا لان معنى
 الكلام هو التعميم والحال ان البعض الآخر فهو متعين له واما ان في ثلثه يقتضيه
 وجوب تعيين المعدول عنه كما هو الظاهر واذ عرفت هذا تبين لك ان الحق
 بيد الشارح قدس سره فان النجوز وتعيين الاحد قايما عليه لعدم حصول
 المقصود بهذا القدر وابقا واحدا على العموم **قوله** فقال بعضهم انه معدول
 عما فيه التام اي من الاخر مستد لا على ذلك بانه لو كان مع في المقدرة كما في امته
 اكبر لزم ان يقال بنسوة اخر على وزن الفعل لان فعل التفضيل ادام من
 الظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقة كونه هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان
 يكون بتقدير الاضافة كما سننف عليه فلم يبق الا ان يكون اصله التام **قوله** قال
 بعضهم هو معدول عما ذكره من اسند لا بانه لو كان اصله التام لوجب
 كونه موقفا كامس وسر المعدول به في ذوى التام فكان لا يقع صفة للكره
 كما في قوله في اتمام اخر واجيب بانه لا يضر في ذلك بقاء اصل المعنى ولم يكن كامس
 لان امس معرفة فكان متضمنا لغير التام وكذا سر لانه علم بالافاقه نكرة صرح
 المقر في الايضاح باختيار الاحتمال لانه لم يصرح له بدفع ما توجه عليه من ان الفعل
 بما لا يطابق الموصوف ويمكن ان يقال ان هذا شأن المستعمل من كما عرفت

انظروا ان ثلثا منه لا يصح
 اصلا ولا يقتضيه اصل
 ان كغيره مع

به المستدل الاول حيث قال ان فعل التفضيل مادام من ظاهرة او مقدة
لا يجوز اعتبار المطابقة وما نحن فيه ليس كذلك لانه ليس من لظاهرة ولا
مقدرة كيف ومعنى التفضيل غير باق لانه صار بمعنى غير **قوله** وليس في شيء
من ذلك هذا ما هو المنقول عنهم واغرض عليه الشيخ الرض بان الحيل قد ذكر في
الجمع واثوانه كونها موقفا بتقدير الاضافة مع وجها في تلك الوجوه ثم قال
فلا لا ان يقال في المنع كون او بتقدير الاضافة ان المصدا اليه لا ينفك
الا اذا اجاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا وما قيل في صدق الجواز ان
عدم تقدير الاضافة كلفنا عدم المذكورة في تقدير الاضافة فلو جاز ذلك
وجب تغيير ما دللنا بان تقدير الاضافة يوجب احدا لاما لاربعة رايها العدل
فمن ظهور انه لا يندفع السؤال به ليس يتقدم لانه لا يوجب حذف المصدا اليه احد
الامور انما علم بالاسناد كما هو في النول بانهم لم يعتبروا ذلك كلفنا
فان عدمه ولان جرح الاسم عن ضعفه سيما انضمت القاعدة لا يكون عدلا لانه
وعلى لزوم دخول العدل تحت القاعدة ومنه هذا نظم اعراضه على ذكره
وهو انه لو وجد في او بمعنى انه قد انما يتصور فيه الاضافة حتى يتبين للعدل
عنه وانما خرج انما ينفك اليه لانه اراد نقل ذكره في استحقاق الصورة الا
وهذا الكلام غير فهم فلا وجه لاسناده اليهم وتعليل عدم دماهم بالتقدير الاضافة
بذلك **قوله** فاصلا اما جمع او جماعي او جمعا واما قبل لا يخفى ان التفسير في جمع
التكبير الذي هو جمع ليس جمعا فلا يخفى ان يكون معدلا لانه يبريد ان جمعا
انما جمع على جمعا وفي النسخ وجميع من جموع التكبير فبينما مائة تمنع النول
بان هذا اصله ذلك وليس بشي لظهور كون المراد ان هذا لا يجمع على ذلك بل على
والفكر فهو معدل عن احد الاوزان التي تبنى فيه مع قطع النظر عن خصوص التكبير

والنسخ

والتبصير **قوله** وعلى ما ذكرنا لابرر الجميع الشاذة اشار الى قوله واذا اعتبر **قوله**
عن واحدة منها تحقق العدل بدلالة قوله فان لم يعتبر لم وانما نقض هنا
لذلك البيان مع سبغ الكلام فيه لئلا يظن ان يتوهم ان الحكم بتحقيق العدل
في ذلك ومنه في الجميع الشاذة الحكم ومنه لم ينتبه لهذا الغرض بانه قد علم
سابقا انه لا يبرر الجميع الشاذة فذكره ههنا تكملة **قوله** كبر علم ان ما هو
على فعل من الاسماء على ثمة اقرب اما اسم جنس مفرد او جمع غير صفة كهدى
وعرف واما صفة مبالغة فاعل غير مختصة بالبناء او مختصة به او مجموع فاعل
التفضيل طبعه وانفسه وافر واما علم كبر فالاول لا تعتبر فيه العدل ويعتبر
منه الثاني فيما تحسن بالبناء وفي افر وجمع وانما يوجب حاشية والثالث ان جمع
شرطين بنو فاعل وعدم فعل قبل العلمة كمن هو معدل عن فاعل يقال
انه علم مر كمن اى غير منقول عن شئ وانما ادو فانه وان جمع الشرطين كمن
سمع في كلامهم من فاعل بالعدل فيه وان حصل احد الشرطين فهو منصرف كمن علم
فكان الواجب على هذا اهل صرف عمر وزفر لانه كما جالها فاعل قبل العلمة فاعل
ايضا كمنها لما سمعنا غير منصرفين حكم بانها حال العلمة غير منقولين عن فعل للنسب
بل هما معدولان عن فاعل وان حصل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا
قوله عن فعل مقدر من فرض يعني ان هذا الامم ان ثبت اعني عام لا يملك عليه
بانه حصل ذلك الامم المعدول لا يتصرف منه العرف فلو اعني كونه اصلا امر مقدر ثابت
بجود النقص المضطر اليه لئلا يجرم القاعدة الممهدة فان قلت هذا منافي لما سبق
منك من ان العدل والفرقة لا يتحقق بغير النقص والتقدير قلنا هذا النقص منبني
على خلق تحقق الوقوع بل علمه وذلك على الجرم لعدم ثبوتة وشأن ما بينهما
قوله وليس فيما الا سببان قبل فبه انه لو اراد انه ليس فيها شي الا سببان

فموظف المنع وان اردت ان ليس فيها موجب البناء الالهي ففعله انما
موجب البناء وفيما وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب ليس فيها ان
الوزن والوزن لا يستقل في اليج البناء ولا يعلم ان تفصل في هذا المقام
ليكشف الحق ونسب الميراث فيقول ان الله ادبى قطام ما هو على وزن فعال
حيث اعلم الاعيان المؤنثة وذلك اعني وزن فعال يعتبر على اربعة اقسام اسم
كتران وبناء وظاهر وعلم لمصداق على راي النحاة كفي ربيعة وصفة للمؤنث
كفستان بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالانحاء وعلم الاعيان المؤنثة وهو
مختلف فيه وقد اختلف في علة بناءه ما سوى اسم فعل من هذا الوزن فقبل ثبت
لنقض ما، التانيث وقبل مشابهة نزال رنة وعدلا وهو نحو المصروف ذهب
المبرد وفيه تبعه الى ان فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية فالسبب
الاسم بعض الكمي فيسحق بالزيادة زيادة السلب وليس بعد منصرف الالف البناء
وزد الاول بانه بعد سبب تقدير ما، التانيث في المصداق منقوض بخوار ودار
الى الالهي والاثبات اعني الوزن في عليه البناء غير صحيح لان ذلكما وسجا وكلامهم
الي غير ذلك موجب بالانحاء واعتبار العدل فالادج له فانه ان ادعى العدل الحق
فالذي ليس عليه وثبت الفجر وفاسقة لا يدل على كون في، وفاسق معدود
عنه اذ في الخبر ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدودا عن الآخر وان ادعى
العدل المنذر لا يضطر وجوده بنسب الى ذلك كما ذكر المنع صرف عم وهو الظاهر في كلامهم
فالذي ليس عليه كون نزال الذي هو الاصل معدودا بل الظاهر خلافه لان الاصل في كل معدود
عن شيء ان لا يخرج عن نوع المعدود عنه احد اخر استواء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل
في الفعلية الى الاسمية والتاليث يمنع العدل في الكل كما ذكر العلمية ذلك التانيث
في البعض وانه درة الشارح حيث بسط الكلام على وجه لا يلزم قوله شاذة اخرى

وذلك المنع العلمية والتانيث في هذا المقام وكذا لانه على ان اعتبار العدل
في ذلك التانيث ليس محلا على نزال اسم فعل بل لان نصحا بنى نيم لما ارادوا تخصيص
البناء بما لا يراوان تقدير الالهي والبناء في جميع الاعلام كصفة مستقيمة وكما
فصدهم الى الامالة في زى التمر لكونها امر مستحسنا وكان المقصود لما كرهه التمر
وهي لا يحصل الا بتقدير البناء اضطررا الى تقدير العدل كما يلزم اعتبار البناء الذي
يعتبر عند حصول العلية واتب مشا بهه الاسم الفعل عند تحقق ادنى مراتب تلك
المشابهة المؤنثة في منع الصرف فقط واذ اخفقت ذلك عرف ان اعراض القائل
ونصوبه الماتر بانها انما نشأ في سواد الغنم **قوله** ليس في حكمة قال هذا الوافيه
ان قد حدثت نسخة هذا الكتاب مفقودة على المقر ولم تكن فيها لفظة قطام فسالت
في رثا عنها فقال خذها المصنف فراه بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها
للمقصود منها **قوله** لانه ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحرة قبل والذكورة
ايضا وفاسده اظهر من ان كفي **قوله** بنسوة موصوفة بالاربعية وانما لم يقل
منصفة لانها ليست وصفا لما كسب الحقيقة بل حصل ذلك مجرور وصفها بهذا الاسم
وفيه لم ينسب لذلك اعراض بان الصواب منصفة **قوله** اي شرط الوصف في
سببته منع الصرف قبل ينبغي ان يفيد ايضا بان لا يكون في العلم عند نسبه وان
لا يكون زائلا بالعلمية عند الغش ان ارادته كان على المصنف ان يتوض لهن
الامر في المنع لظهور ان المقام لا باب عدما وان ارادته كانت ذلك على الشارح
قدس سره كما هو الواضح كلامه فلذلك ايضا لما قصه قوله فلانقرة الغلبة الكهنة
قوله في الاصل الذي هو الوصف قبل كنب في المشبه وانما كان الوصف اصلا
التفريع الدلالة المعبرة عليه هذا اي التفريع الدلالة الثابت المعبرة في باب الافادة
والاستفادة عليه واذ كان الوصف اصلا والدلالة فرعاً فحق نسبة الدلالة اليه يعني

تفصيل استعمال الال على الفرع منزلة استعمال الطرف على المظهر ولا يخفى ان الظاهر انهم
جعلوا الوضعية اهلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضعية فعملوا الثابت في الوضعية
ثابتا في الال والتا يجب الاستعمال عارضا انتهى وانت جبر ما في الشارح
انما اراد يقتضي وجه اتصاله الوضعية بان الدلالة لا تنفع عليه لان نسبة الدلالة
الى الال المفسر بالوضعية بكلمة في انما هي كونها فرعاً له اذ المنسوب الى الال ليست
الدلالة بالضرورة والطرف الاخر من هذا القول غير فرضي ايضا لان المقطوع
المقصود به ان اخذ الوضعية انما هو لاخر ازعم هو كسب الاستعمال وما هو كذلك
لا يتصور فرضية كيف وقد ثبت ان الفرع لا يكون مخالفاً لاهل والاستعمال قد
يكون مخالفاً **قوله** المذكور من اشتراط اتصاله الوضعية وعدم منفرة الغلبة
يعني ان علة المذكور بعد اسم الاشارة انما هي مجموع الادب واللاخفي ان هذا
حق الاخر فيه وعليه الاجماع وقد اشار الشيخ الرضوي حيث قال نفد الكلام شرط
ان يكون في الال فذلك هو شرط بنسوة اربع فلا تنفرد الغلبة فذلك ان
امتنع اسود يعني ان عطف امتنع على طرف يقتضي تفرقه على المتفرق هو عليه وليس
بصحيح ولقد حسن الشارح حيث بينه على ان الوجه في العطف الصور ان الال
مجموع المعطوف والمعطوف عليه منفردا على مجموع ما تقدم وحيال رد كل فرع الى اهله
على ذين التعلم نظمو ان الفرع الاول انما هو لشرط المذكور على الاول وان الثاني
منفرد بالوسطية المتقدمة على ذلك الشرط اعني عدم منفرة الغلبة واما قوله
فهو عطف على طرف فما وما قبل فيه تكلف والافهم ان قوله فلا تنفرد لتفرد اشتراط
الاتصال ونوعه وليس مقصود بالذات وقوله لذلك اشارة الى اشتراط اتصاله
واما كسبه عليه لكل واحد من الغلبة مجموع **قوله** صرف لعدم اتصاله الوضعية
اربع قبل هذا اذا اشكل على الفهم والكون الى الان حتى قال الرضوي لم يظهر الى الان

وليس فاطم على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بالنسبة الى مذهب
يجوز ان يكون الوضعية لا تنفع شرط وزن فعل وهو عدم قبول الثاني لظهور
الكلام في الاخذ اربع عدم الاخذ اربع وقبول الثاني بما لا يلحق فيه فافهمت
في الاطالة الى الطول وفقد الحاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى العاطف
انما الحاجة الى العاطف في اعتبارها واما وجه قطعهم بعدم اعتبارها في اربع وكون
المصرف لذلك لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكد تقدم الطرف على عامله ان المعبر
في وزن الفعل عدم قبول الثاني في اصل الوضعية ولذلك امتنع اسود مع قولهم
للمتية الاثني اسودة وقبول اسما والاخذ الثاني بعد فرض الوضعية لاني اصل
الوضعية العددي هذا ولا يخفى ان ذلك القول يشترط في الكذب وعكس ما هو
في نفس الامر فان الاستعمال في هذا المقام لم يسمع من احد يقتضي به الى هذا الايام
نعم قال الشيخ الرضوي كذلك ولم مثال ذلك وهذا لان مسكوكه الحقيقي فلا يرضى بحرف
تفصيلهم والقول بانه لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى العاطف لعدم
الجدي لانه انما يطلب الدليل على ان الوصف بعد ان ثبت اعتبارها لم يغير
العاطف يجب الاستعمال واثني ثبوت بدل على كسبه هو كسب الوضعية بالاخبار
والحتم ان الطرف اربع وليس على عدم اعتبار الوصف العاطف قطعا لان شرط
عدم قبول الثاني معتبر فيما يقتضيه القياس ولا يخفى ان لكون الثاني في فعل وصفا
لا يكون قياسا اذ القياس ان يكون مؤنثه فعلا ولحق ان انما هو كسب
الاستمعية المعبرة في اصل الوضعية فقد بان ان ذلك الوصف لو كان معتبرا لكان
هو غير منفرد بالضرورة وما قبل من ان المانع قبول الثاني ثابت والثاني في اربعة
ليست للتا ثبوت بل للتدبير ليس بشي لانه على تقدير تسليم انهما من المنع ثبات الثاني
منفرد بانه الثاني في اربعة ثبات ايضا فان فوكان اربعة حياك ما يستار

ثبوت
ان ثبوت

في الجمع المذكور وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سائر
 صرح به الشريف في خواص الرضى وقد يؤيد ما ذكرناه انهم قالوا نحو اسود منوع
 في قبول التاج حيث لا يقبلها باعتبار الوصف بل باعتبار الالوية اذ القياس
 على ما هو المعبر عنه اسودادون اسودة وقد عرفت في الشيخ الرضى كنهه في نقل
 لذلك ومقدار النقل السائر لم ترك الاول لانه **قوله** التانيث التقييد في حال
 بالتانيث حسب الظاهر فان المعنوي ايضا حاصل بالكنة بحسب التقدير وانما نقل
 التانيث التقييد مع ظهور كونه النسب وادلى الحسن التقييد لعدم الاحتياج
 الى التقييد والتقييد لان الغرض من هذا الحكم مع انها اطلاقه والى هذا
 اشار بقوله لا بالالف يعني ان التانيث بالتاء لا يجرى في الف فلين في قال
 ان المراد المقدر التانيث الذي يوف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتانيث بل بالمراد
 ندل على اعتبار العرب ثانيا في فاته في صورة تسليم ان المعنوي لا يعرف
 بالتاء ياباه والمعنوي كذلك لغزورة انه لا يتقبل التاء بواسطة التقييد
 او جعل المعنوي بمعنى ما ليس كذلك وعلى الاول يلزم المجهول ما ذكره الشرح
 وعلى الثاني يكون التام مشروطا بالعلمية وهو باطل **قوله** ونشر حكم تانيث
 قبل اي مع العلمة فقارة المقتر فامة هذا ولا يخفى انه لا حاجة الى ذلك بقوله
 والمعنوي كذلك بل لو ذكر لك انت العبارة في غاية البساطة **قوله** في فاته
 التثنية قبل يلزم من كون التكرار شرط الوجوب في الثاني كون كون الوجوب شرط
 الوجوب في الساكن الاوسط منه ثم قبل والاحسن ان عبارة في فاته في كون الاوسط
 الكلمة ثانيا كان او حاسبا فاذا سلم انهم في فاته ابراهيم مؤنث في فاته شرط
 التثنية للوجوب ولا يخفى على العارف ما سلب الكلام ان المؤنث فيه يكون التاء
 احد الامور فاما لو فرضنا جواز اجتماعها فحق الوجوب بواحد منها فقط وذلك

لانه قد ثبت ان الوجوب يحصل به ولا شئ وراءه الوجوب حتى يحصل بما عد الو
 وايضا ليس الوجوب قابيل الشدة والضعف حتى يكون لغز ثابت في فاته
قوله بجمع الكلمة ينقل احد الامور التثنية اما قبل لا يظن انما رخصه ونقل في كل
 سبب اذ لا ينقل نقل في الوصف والعلية ولا في العدل بل منشأ اللفظ كما مرشد
 اليه مثلثه ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفضل الهندى في هذا المقام وانت
 جبر بان كتب هذا المعنى مخونه بذلك وقد اتى به اكثر الشراح منهم الكا رزوى
 وصاحب الوافية والمطري ايضا قد صرح به في الشرح فائلا وانما اشترط في المعنوي
 احد هذه الاشياء لانه اذا كان ثانيا ساكن الاوسط جرى على السنتهم
 فصرف حقيقا ومنع صرفه لنقل فلكا حقة فابت احد السببين فصرف القول
 يمنع نقل كل من السبب لانه ان النقل لم يعبر في هذه حيث هي شي بل
 في حيث انها فروع لاموراه فان الفرع ينقل بالنسبة الى اصله كما صرح به في
 الرضى في تحت الجمع في هذا السبب حيث قال ثم جواز حذف التاء لاستقلال
 التاء **قوله** المكسورة ما قبلها في غير المنصرف التثنية بسبب الوعنة هذا
 وهو قال لا نزاع فيه الا يرى ان تث من كونه احف حسب التثنية في فاته ثلثة
 تنقل ما يجتاز ان التثنية فيه لم يكن ذلك لا يقال قد سبق ان سبب المنع
 هو المشابهة للنقل وهذا من انقض له لانه حصل النقل بسبب تحقق التثنية
 قصدوا التحفيف ولما وجدوه مشابها للنقل في هذه الجهة حقه كذلك نقل
 منها سبب لذلك ولا يخفى ان الاول لما كان سببا لمطلوب التحفيف والتثنية
 لتحفيفه بهذا الطريق فاسبب ذكر الاول هنا والتثنية في سبب تحفيفه
 الحال وبهذا التحقيق ظم سقوط ما قبل حديث مقادير اللفظ لا بل كنهه اما
 او لا فلان ثابته العدل ليس للنقل بل للوعنة واما ثانيا فلعدم لزوم النقل

لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الشغل بل حصول الخفة في
 الاجزاء ظاهرا وانما ثلثا فلان انما فيه كخو قدم وناه وجوراعلا بالذكور بدل
 على ان مدار الاشراط وعدمه ضعف والثابت وقوة اذ الخفة والمعاونة
 سياتي في الحالتين والثالث مما لا يقتضيه لظهوره انما هو اساس لما
 نحن فيه **قوله** علمين ببلدين في بلاد فارس قبل اشار بقوله ببلدين
 الى وجه ثابث العلمين فان اسما الا ما كن قد ينتم ثابتهما ببلدين
 وقد ينتم تذكير ثابتهما ببلدين المكان وقد يحير فيها اي ثابتهما المتكلم والوجه السام
 ولم يسموا فيه شيئا في كلام العرب جوزه والوجهين وكذا اسما الثابتين في
 ثابتهما بالقبيلة والحق اقول لم يسم في شيء مني ان يعرف لا غير لان الثابت في
 الاسم العرف انشئ وذلك لطل لظهور ان القول بابلها علمان لكانين
 غير صحيح نعم ما ذكره مسلم في الاسماء والقبائل ثابتهما على كون الحادي قد فاد
 للقبيلة لكن المكان والبلدة ليسا بهذه المثابة بل هما متباينان بحسب
 المفهوم **قوله** محتج صرهما لم يقبل محتج في العرف رعاية للتناسب بينه
 وبين قوله وبهذه فهند يجوز ضرورة وانشاء بقوله صرهما الى انه يحتاج تذكير العباد
 الى هذه المؤنثات الى التاويل ولم ينشر الى وجه التاويل لظهور امره وهو انه
 عومل معهما معاملة التفظ او الامم هكذا قبل والظاهر ان ثابث العلمين ثابتهما
 ارجاعه الى مجموع الامور الاربعة لا الى كل واحد منها يحصل تلك الاشارة
قوله اي بالمؤنث المعنوي مذكرا على اطلاقه بل اذ لم يقع ثابتهما الى
 تاويل ولم يكن منقولاً عن مذكرا فان كوكلا ثابتهما في مجموع ثابتهما وبل الجاهل
 لا بنفس التفظ والجورسب علم امره منقول غير سبب يعني سبب لا يمنع من العلم
 في العقل المصغر من غير ما يجرجه لان اطلاق المعنوي ظاهر في الاصل وفيه ما قيل

في الجواب عن ذلك ان المراد شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع
 الشرطان الاخران على انه اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب
 المذكر ثابتهما بل المذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول عن المؤنث ثابتهما
 منقول عن المذكر اذ العرب لا يسمي به ثابتهما بل مسلم لكنه غير نافع وانما عللوه
 في ممنوعة لجواز ان تقول سمي بهذا المؤنث مذكرا كسيرة اللفظ ككلا او ربا
 جزم ما **قوله** محتج صرهما كانه اشار الى ان الضمير الواقعة في كلام المصنف انما
 هي بحسب ظاهرها التفظ والوجه ثابتهما وفيه نظر لان المراد في امثال هذا الكلام
 انما هي الاصل وظهور العبارة فاذا لم يكن الثاني في التفظ المراد من حيث هو
 لا ينبغي ثابث الضمير الرجوع اليه **قوله** ان يكون علمية قبل لم ينقل شرط علمية
 كما هو دأبه لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شائعا في معنى اشترط علمية
 ما فيه السبب والمراد منها اشترط كون التعريف نفسه علميا او علمية ويرد
 عليه ان المؤنث انما هو التعريف والعلمية شرطه كما نطق به صريح عبارته وقوله
 فيما بعد وما فيه علمية مؤنثة منبني على التجوز او على مطلق غير فالكلام انه لو
 قال كذلك لكان المعنى المؤنث شرطها ان يكون علميا وانت جبر بان المؤنث
 ليس بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين هذا **قوله**
 اي يكون هذا النوع من جنس التعريف كما فيه نظر ضرورة ان العلم ليس من جنس
 التعريف بل هو احد المعارف الخمس كما اشير اليه على انه لا سبيل الى اعتبار البيا
 مصدرة مع كون ان يكون في تاويل المصدر لا يرى انه لو قال شرطها
 ان يكون علميا لما احتج في ثابته ما قاله البيا **قوله** بان يكون حاصله في
 قبل الا وفيه معنى لا وجه لاثباته بالضم فان حصوله في كسب حصول الجاهل

في الحق بل هو قائم به حصل فيه حصول الصفة في الموصوف وليس شيء لان حصول شيء
في ضمن آخر لا يستلزم في نفسه بل كل ما يحصل او يفهم بتوسط شيء اوجب الحكم والبيان
ان ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** افهم من غير شبه العلم له فان فرع العلم
لشكرك اتمامه بتوسط التعريف قيل اولى يكون على وبرة اكثر الاستبان يكون
السبب على الحق بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلم سببا
وصفت بالتأثير لا في ذاته بالسبب فمن قال جوي فيه على اصطلاح البعض وعلى
سبيل التجوز لم يأت بشيء بعد انتهى وفيه تناقض من وجهين لان التعديل
بذلك صريح في النفاك فهو مع ادعاء الاثبات تناقضان جونا وكذا الاخر ايمان
وصف العلمية بالتأثير ليس لكونه ذاتا غير مع تدكونه على سبيل التجوز **قوله**
حقيقة كابرهم او كما ان اشارة الى دفع ما اوردته الشيخ الرضي من ان اشتراط
العلمية في الجملة ليس بلام على الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب او لا التامع
العلمية وحاصل ان يقال ان شرط المصداق لثبته بيان الواجب على ما يوجب
واكد عليه انه لو قال وشرط ان لا يستعمل في كلام العرب او لا التامع العلمية كان قاطعا
في ثابته المراد منقوضا ما كان كذا بعد التصرف فيه اذ لا ينافيه الا وانه لكونه قديما
لا يستعمل وما قيل من ان التبع الى الحقيقة والحكمي جوي بين الحقيقة والحكمي جوي
ان يثبت اليه **قوله** فانظر ان نوع انما هو لا تنافي الشرط انك وهو انما هو
لان الجملة اية نظر لان انظر ان نوع لا تنافي الشرط الثاني بالانفاق وان
ان وجوب انظر ان نوع انما هو في المصداق غير يراكمه على ما قرع الهندى
فمزدود كما استغف عليه وسيفهم ان التعديل بكون شامد عليه **قوله** هذا
نوع بالنظر الى الشرط انك فان قلت في ذكر نية الشرط انك وتركن نية الشرط الاول

نظر وكان الاولى ان يقول ففرد ونوع منفرد وشتر وابر اهم تنفع قلنا صار
اعتبار الشرط انك بعد تحقق العلمية في الجملة مناسب ترك النوع بالنظر الى الاول
والافتصار على بيان ما يكون من الاعلام ممنوعا وما لا يكون كان ذلك المقصود
بالعروة على ان التعديل بنوعه لا يتم الا بضميمة اذا سمي به مذكروا لا يفي ما فيها من
سواء الامتناع فان قلت وما الدليل على كون نوع العجب وسبب في خوف
الاحوال الاسماء المضممة والنوع الثانية قلت قالوا ان الدليل في الجملة النقل
والجاء اهل اللغة على انه اعني **قوله** وشتر وهو صهيديا بركر قبل في القى هو
قلعة باران بين بروء وكجه واما ما كان قبل من الجملة فبطلان احتمال اعتبار
الثاني ولذا لم يثبت بسببه واكثر النية بتركيب الا وسط ولم يرد ابدأ
من الزيادة على الثنية لان ملكا بانوع علمية لا منفرد هذا ولا يفي الا انما
من الصرف لا جعلنا ولم يابعد او القلعة في غاية البعد والتعديل بالنظر في ملك
باطل لان انظر ان ليس منطوقا به بل الداهيون الى خلافه قالوا الجلاء ولذا انما خرج
الرضي المثال البري عن احتمال التاثير لملك لانه اسم الى نوع النبي **قوله** وانما
حق النوع بالشرط انك انما قيل فيه ان منه صرف ايضا خلافه في ذكر شتر ايضا
التنبية على هو الحق عندنا فالتخصيص ليس بغير التنبية على انظر ان بل التنبية على
كون شتر ايضا وهذا ظاهري صغف قوله ولذا قدم ثم قيل ولا يفي عليك ان منه
صرف نوع سهو من حسب المفصل فالاول لان عند التنبية على الجمع عليه النية وسها
فيه البعض واما كلامه فيشر بان المسئلة خلافه وهو يشرح مذهبها ولا يفي ان
مراد الشارع قدس سره الاخذ ارجح عدم التعرض لما تنفع على الشرط الاول
لاحتياج بيانه ثم مرة الحلف انما نظهم في خوشتر ونوع يستحق التقديم على شتر و
وابراهيم لاصالة الانظر ان ولا يجوز تأخيرها كما كيف وقد سبق مثل ذلك

غير مرة فلما وجه لعدم التقدم فضلاً عن كونه اولى وقد حطت الحقيقة لئلا جبر
واما ان من نوع سهو العلامة في كل لائق حاشا له ايضا الفرافة الا انه لما اعتبره
كسند اسند منه صرفه الى قوم فان اراد ان هذا سهو منه فممنوع اذ لا دليل عليه سوى
ما ذكره بعض المتأخرين من انه لم يسمح له ولو لم يصر في شيء من الكلام وهذا قطعيا
فيه التفصيل على وجه يبين للآلة السببية والكمالية على ان كل الاصول انما تشر
في الجمة بل كل مذكر يسمى ثلثة احواف في غير حرف ثابته معروف العجبا كما اوردنا
ان يكون على وزن الفعل او بعينه العدل فيه وذلك لان التائين اقوى في الجمة
فان لا علامة مقدرة نظم في بعض التفرقا وهو التوضيح في الجمة فيعتبر فيه ما لا يتغير فيها
وكلما جواز صرف التكاليف منه مارة وامتناعه احوى وبعضهم يقولون بتأثيره
مطلقا وينفون المقدمة التي لم يثبت اقوى بان العدل المقدار ضعف العلل
لانه اذا تدرى يتوقف على من الصرف وكذلك جاء مما ذكره مع وفاد اذا اخرج في كونه
بحر وباعترافه في الجمة اولى وبعد ذلك لا يغير قول بوجوب الصرف في نوع الجوز
اخباره كسند واما كان هذا الحكم اني كونه حكما بطلان فلهذا ان الاول غير مدلل
حاشا للكشاف في كلا التولين وسوى الاخرين التائين والجمة حركة وسكون وهذا
ما يتنصه الحقيق ويستدعي النظر الدقيق واما كان الصرف تابعا لذلك البعض قال في
في الايضاح حاله انهم الرخشي بسند وبما هم متفقون على جواز صرف كذا وقد مر
ومتفقون على وجوب من الصرف في ماه وجوزوا كانت الجمة لا اثر لها في السالك
لما كان حكم ماه وجوز حكمها في من الصرف وجوزاه ثبت ان كونه كنعوج قال وهو
قوى حد بالنظر الى المعنى الا انه لم يسمح من صرف كنعوج فوجب اخذ قيد في الجمة
وهو ان يشر في اعتبار الزيادة والحركة على التوليد في بعض النقص في نوع
وبين هذا واجبا عن ماه وجوز بما اوردته الشارح في الجواز وقد سبق ان اكثر الناس

متفقون

متفقون على وجوب الصرف فيكون الا وسط في الجمة ايضا ولو كان من هذا النوع
مسموعا منهم لما صح ذلك منهم فتعين ان الاعتبارين سببان لكل في الميزان والى
عقل لان الشيء اذا اعتبر شرطا لآخر ان لا يتحقق بدون كونه ضرورة ان الشرط
لا يتحقق بدون الشرط والشيء ما لم يثبت في نفسه لا يتصور ثبوته في شيء آخر فالصواب
ان خصوص الحركة والسكون خارجا عن مفهوم الجمة والسبب الثاني الجمة وان اشترط
الحركة والزيادة اما يمين لتقوية احد السببين وقد عرفت ايضا ما اني به الشارح
في التعليل بقوة التائين وضعف الجمة ليس صحيحا لان هذا دليل على ان الجمة لا
في الجمة وبعبارة في التائين وقد عرفت في الصرف في الايضاح وتكون اخذ ذلك في كلام
الارض عافيا عن كون مناه ثابته قول اكثر الى انه فانه لم يرض باحدا المصنف
والا بما ذهب اليه صاحب الكشاف **قال** فتشبه في الصرف التائين اورد على الكشاف
وغيره **قال** وبعبارة ما يقال قبل كمال ان يكون في ثمة ما قبل ان يكون في كلام
الشارح ثم قبل الاول والآخر اسمعيل واولاده وكلما ليس كمنع ما الاول
فلان الماخذ كلام الهندى وهو هكذا وقيل ان هو الكنعوج لان سببوه قرنه
معهم ومنهم من يقول ان اكثر من ولد اسمعيل الى علي ان العاف بابا لسبب الكلام
لا يجوز كونه في ثمة التوليد جدا اذ لم يقع فيه ما يشع بالاعتقاد فيكون يكون ذكر المولد
في جملة مع ان المناسبة ان يكون زائدة بما يقال وانما ان الغافل يكون اكثر
من ولد اسمعيل لا يكون بان اسمعيل منهم ولا يربدها حقيقهم باولاده ايضا بل
اولهم ولده يعني ان كان قبل ذلك فليس يجرى الا ان في عدائهم ليس منهم فان هذا
بديهي البطلان هذا ولا يخفى انه كان الانسب ان لا يتعرض لبيان البطلان هذا الا ان
وما يبد البعض لان هو اعلى على كلا الوجهين في كلا التولين واجب الاضطرار فيهم اليه
على مذهب صاحب الكشاف في كل ما اشر على التناقض احد اليه ولا سيما في العام البناء

عليه

الآخرة ان مني ذلك وجوب الانتم في هذه الاشياء وما ووجه ولو لم يكن كذلك
 عنده كما عرفت **قوله** وهو قائم مقام سببين الانسب العام او ترك هذا السبب
قوله اي شرط قيامه مقام سببين وانما يدل على اعتبار المرجح الثاني لظهور ان كل واحد
 منهما يشترط في وصف الثاني بشرطه لايتم المقصود اعني امتناع الاسم بهذه الجمعية في مقام
 سبب او فوجب ان يكون المرجح ذلك ولا بعد فيه لسبب التبع بقيامه مقام سببين
 ولم ينقض لذلك اعتراض بان الاظهر شرط وما ذكره بعد في النعم **قوله** وهي الصيغة
 التي كان اولها قبل ولم يقل وهي انما اشارة اليه بالمقابلين مع انه الاخير لان المتقابلين
 على وزن فعال ومقابل فيخرج منه بظهوره جواز وجوده ولكن برؤية محاري
 فينبغي ان يفيد الجواز بان يكون اولها مكسورا خفيفا او ثقيلين في ثقله
 لم يفتش في دخول المحو في في التويف لانه لا يلزم من دخول الالف صفة وهو غير
 منصرف لا محالة لالف التانيث وفيه اعلا احداهما ان المراد نسبة الصيغة ونسبها
 على وجه يتمتعها دائما وهذا يحصل بذلك والآتي زافاته المتناهي مقام الموقوف
 على اتها من لا للصيغة والنون والامتنان فيه هي مساجد وجواز في نوم عدم
 السمول وثانيهما ان الراء في محاري مكسورة لانها مكسورة بالالف في زيادة
 هذا التبع لا يخرج عن التويف لكون اول الطرفين مكسورا خفيفا في بعض تقدير
 عند الاخرين كما صرح به الجوهري وخبره وثانيهما ان امتناع محاري ليس الف التانيث
 لا حصص منه بوزن في فعله وفعلها بل لكونه على صيغة منتهى الجموع كيف وبعض العرب
 قد حذف الباء الثانية من المتعقلة اليها الف التانيث مع انها قد تكون غير منصرف
قوله ولذا سميت صيغة منتهى الجموع في اضافة المصدر الى الفاعل واللام لعدم
 اذ المنتهى صيغة منتهى الجموع للكسب بمعنى ان تكون الصيغة في حيث انما هي في
 غير قابل للكسب لانها لا يمكن ان تكون منتهى جموع مع انه كما توهم حتى قيل ان المراد بالجموع

ثاني

الواحد **قوله** كما يجب ان يكون ان يحج هذا بعد ذلك وان لم يكن في سائر
 مطردا فاقبل من ان الال كما يجب ليس كما ينبغي لان ابا منبئ ليس ثابتا
 بالسمع فان كان الصواب اجبا كذلك **قوله** او المراد بانها التانيث قبل
 لظاهرة ثم قبل وعلى التوجيه من المراد السلب المطلق اي لا يكون موهما او لا
 ان المراد ان لا يكون موهما حال الوقف ولان يكون موهما حال التوصل ولا
 يكتفى ان يراد بالجموع والآثار الضمير ارجع فلا يتصور فيه التطفل المعبر به ارادة امرين
 لفظه الهاء والراء البها ثم ان اطلاق السلب لا يتصور على الاول لردم الحذور
 كيف ولو جاز ذلك لما احتج ابا التقيب كذلك **قوله** جمع فارهة لافاره لان
 فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فاعل قال قدس سره في الحاشية الفاره
 الى دق وتعال بسفل والجار فارهة بين الفردية والافعال الخمس فاره
 بل جواد وهكذا في الصحاح وقيل الانسب لجمع فارهة على ان القاموس
 ان الفارهة هي المجرى او الامة او الشديدة الاكل ولا يخفى انه في قبيل
 الحكم **قوله** واما انشراح كونه بغيرها فيلزم ان تكون جليلا في ان يثبت عليها
 وهو انه قال كونه بغيرها اي بالاء وفي وزن الفعل غير قابل للتأخر فابن
 الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع حلوه في التاء بل في جواز
 في جميع جوب بمعنى لافاه الفعل غير منصرف مع جواز بانه وانما جبر بان هذا النوع
 لا يلحق ذكره فضلا عن كونه مكنته كيف وقوله بل بالاء لا يصح ان يراد به الاعداد
 بالفعل سواء كان التفظا بالها ام لا لانه غير قابل للتاء فانه صريح في وجوب
 صرف يعمل على عمله وهذا هو المقصود اولاً واخراً وبيان المقصود بلفظ صريح
 لانكته **قوله** ولا حاجة الى ارجاع نحو هذا في قيل فيه تعرض لمن قال ينبغي
 ان يفيد الجمع بكونه بغيرها بالنسبة الى الضمير كونه انما هو اجاب بان المراد

بالأد حرف يكون للمنفرد بين الجنس والواحد كحزوني وروم ودم ودمرة فاشأ
يقوله ولا حاجة إلى أنه لا يشبهه بشي ولا لولا. وليس بذلك والله أعلم بالصواب
فإن فرارته ومدائني جميعهما حركات صيغة منتهى الجموع لعدم صدق قولها
والمقصود بالشرط إخراج فرارته ومدائني فيهما في الحكم فانه إذا ثبت لما قبل
بأن النسبة أو ما، التانيث حكم يجرى عليه حرف النسبة والتانيث لشدة
الافتقار إلى وجوبها كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائني في الجمال وفي الأصل
فلما عجزت جمعيته لكان مدائني غير منفرد لأن الأعراس التي يظلم في بالنسبة أعز
مدائني انتهى ولا يخفى أن هذا المعنى ما ذكره الشارح قدس سره من أن الأعراس فيه
أو لا حاجة في أن الكلام فيها تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يجرى بالنسبة
وإذا صار علما أن جمعيته كضاه ومدائني وجاز دخول بالنسبة في لا بعتر جمعيته
الاصولية أو قد صار كالمنفرد في كونها بالنسبة فلا وجه لتعميم قيد أو بآونة
حتى يخرج به وما ذكره الفاضل بطل من وجوه أما أولا فلأن التوقيف المذكور في الشرع
مبس في كلام المصنف والشارح لم يرد بتفسير منتهى الجموع مطلقا بل العام مقام
الحاصل بعد استيفاء انتقاء السائل ويدل على قوله فيما بعد فاعلم أن صيغة منتهى الجموع
على ضربين فكيف يقع القول بأن المقصود بالشرط إخراج فرارته ومدائني فيهما
في الحكم وأما ما في جاز في الصيغة والآن لم يذكر هذا القيد وأما ثانيا فلأن
تعميم حكم هذا القيد إليهما جميعا لا يمكن إلا بان يراد بالهما بالوقوف بين الواحد
والجنس وهذا مع ما فيه من التكلف ليس بغير لائق، فرارته وكذا الباء
في مدائني لا يصلح اعتبارها منفردة وإنما هي بالجموع فيكون قوله بأن عدم التانيث
لزال الجمعيته وعدم اعتبارها ولو كانت هي معبرة لكان الاسم غير منفرد بها
أيضا عدم انفراد فرارته جوازا لحق الجمعيته واعتبارها مع ما نفس الاسم مع جواز

المصنف شاهد صدق عليه وآلهما أن فرارته آتية بجميع فرزين أو فرزان
كما قاله الشارح ولا يخفى أن شيئا منهما لا يجمع على مساجد فلا يصح عبارة جردا
في التانيث والقول بأن المقصود إخراج فرارته قوله وأما فرارته لا يستغنى
وجوبه التفصيل بغير أن مساجد ومصباح عبد الله فيحصل التعدد كانه قال أما مساجد
ومصباح في غير منفرد وأما فرارته فمنصرف فهو ظاهر ناش في القول على كماله
فمنصرف لم يقبل فمنصرفه إذا المراد اللفظ فانه علم والتسوية بين كل مسماه
بكذا قال الهندي وقيل به بذلك على قاعدة استعمال اللفظ إذا اراد به نفسه
وهو أنه في حكم اللفظ اراد به معناه لأن المقصود إحصاءه فيحفظ حكمه مستغنى
لأنه يكون في إحصاءه احتلال ثم قيل ومنهم من غفل وقال لك أن لا تكون
فرارته هذا وانت جبر بان الآخر أضربك القاعدة لا يجرى عليه لعدم منافق
المنع لها بل هي الظاهر كما لا يخفى قوله فيدخل في قوة الجمعيته فتوهم بها
لما لفظا ومعنى ولذا كان إجماعا جازما جردا قوله هذا جواز في سؤال مقدر
قيل شيء هذا البين في الشرع حتى أنه صار مجعلا عليه وأما بحسن تعدد السؤال
لو كان ما شيا عاكس وليس كذلك فالأول أنه لا يرد على من قال بكل ذلك
في العاموس خطاب اسم للضمير معرف لا ينصرف لأنه اسم لواحد على شبه الجمع وأنه
للتشبيه على هذا الوزن لا يكون غير منفرد إلا للجمعيته ويغويه سائر الأسباب
ولذا جعل هذا اللفظ غير منفرد للجمعيته الاصولية ولم يعيد بالتانيث والعلمية انتهى
ولا يخفى أنه في العجائب فأن درود خطاب على سبب وكونه ما شيا منه ظاهر
قال في الشرع وجه درود ان يقال خطاب اسم للضمير معرف فكيف امتنع من الصرف
وهو مفرد ولا يجوز ان يقال لأنه صيغة منتهى الجموع لأن ذلك شرط الجمع المانع ولا يجوز
الشرط على التوارد سببا فلا بد من تحقق الجمعيته التي هي سبب والشرط جميعا وقال

في الايضاح شارحا لقوله وخصا في التفسير برادع اضاف على قوله وان
 يكون مجع ليس على زنة واحد من وجهين فاحا فيها الجواز واحد هذا
 ولا ارى احدا قال بعدم انصراف لعله اولى حتى يتم الترتيب لكنه يكون
 من قبيل شرح الكلام بالابر نفسه صاحبه وليت شوي لم اني بكلام القاموس
 فانه لا ماساس له بدعواه جدا وقد تبين بذلك بطلان احتمال التنبية ايضا
قوله يطلق على الواحد والكثير قبل هذا يوم ان بين اطلاقه على الكثير
 والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على
 واحد على سبيل البدل ويوم ان الثاني لم يجمع اطلاقه على الواحد دون الكثير
 مع ان اطلاقه على الكثير ايضا فيها قال لا ترك الكثير انشي ولا جوف ان اد
 الشارح قدس سره نفسه علم الجنس والاضاح فلا يقع الاكتفاء بالواحد
 الا بهام في عايب الاوامر فتدبر **قوله** لا للجمعية على التنبية الاصلية
 على ما يتوجه على ظاهر كلام المصنف ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا يكون منقول لا على
 وعلى توجه من ان قوله لا منقول في الجمع في التفسير على زون والتفسير غير منقسم
 للجمعية الاصلية لا منقول في الجمع والعلمية وان كانت منصفة للجمعية كالمناقاة
 للوصفية لكنه لا مانع في اعتبارها في حال العلمية لان المنع اعتبار المتضادين
 في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود ضد هكذا قبل والاسن انه اراد بيا
 المراد بقوله لا منقول في الجمع فان هذا المنع حاصل في ضمن تلك العبارة لا محالة
 واما ذكر في الجمعية مع العلمية بعيد عن نهج السداد اذ لا يلحق ان اعتبار ضد مع وجود
 ضد عن اعتبار المتضادين في شئ واحد بل الحقيقة ان الجمعية كالمناقاة
 وعدوها كالوصفية من غير فرق فكما لا يجوز اعتبارها معها لا يجوز اعتبارها
 معها وكذا حكم المصنف بعدم اعتبار الجمعية في التنبية كما اتفق حكم فيها بعد مناقاة الوصفية

للجمعية

لعلمية والتفصيل ان الوصفية المتقابلة لا سميته في قولهم اسم الجنس اما اسم غير وصفية واما
 معناها كونها اسم والاعلى انما هي باعتبارها بمعنى مقيد بالمقصود او لا من ان
 اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لاسمها على ان المعينة باعتبار
 منع اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا يجتمع العلمية نعم ان فست يكون
 الاسم والاعلى انما هي باعتبارها بمعنى مقيد ان يكون تلك المعينة او مهيمة امكن
 اجتماعها مع العلمية امكانا لها لكن المشهور في تفسيرها هو الاول وظهر الفرق
 في الاسم نفس على اذكر محال الجمعية وما ذكره الشيخ الرضوي في انها ليست باعتبار
 ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يستلزم حاجة معينة من ارجاء كرام فليكون
 معناها هذه الحاجة المسماة بهذا التلقا فيكون في الجمعية باعتبارها ليس باعتبارها لان
 مقتضى الجمعية في كرام صحة اطلاقه على كل حاجة موصوفة بالكرم وذلك لا يجتمع كونه
 على الحاجة خصوصاً الوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ما عليه من الاطلاق لا الجامع
 العلمية واما ان اعتبار الجمعية العلمية بعد زوالها بنافي العلمية كما هو الظاهر في كلامه تعالى
 فيمن الفساد وبما سبق في التفصيل يتبين قصور الشارح الرضوي حيث اعترض على
 في هذا المقام لمصلحة الجمع بين الوصفية والعلمية وصوب جواز اجتماعهما فان مدار كلامه
 المنع التام ومدار كلامه المنع الاول ولما كان ظهور الفرقية بالاول لم يبق وجه حمل على
 فتأمل **قوله** لان الصنيع هي اثنى الضممان تغل عنه قدس سره انه قال في الحاشية
 الصنيع هي الاثنى والضمان هو الزكرو والجمع ضمنا على كسر حان وسر احسن ولعله
 من قبيل الفرقية لان الاخر ان يكونها الاثنى بنافي المنع الثاني مع ان كون الصنيع
 كالسبع قال في الصحاح والصنيع مودف وتغل صفة لان الزكرو صباع والجمع ضمنا
 والاثنى صباعان والجمع ضمنا وصباع وهذا الجمع المذكور والاثنى ضمنا مثل سبع
 وسباع انتهى **قوله** علمية غير مؤثرة والآلة كان بعد الشكر منه فاقبل ان الشارح

انك مائة ربح ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والثابت بالانما في السبب
 ولا اعتبار له لان كل في السبب مستند للجمعية والثابت في مستند في غير مستند
 وان قل بغير المستند وان كثر وهذا ليس بصواب لان ذلك السؤال في ظاهره
 كيف والتا على حكم بان بعض الناس ذهبوا الى منه غير الجمع فاجابوا الى اربعة دفعه
 ولا يخفى انه لا يندفع بما اتى به لان مناه التبرج فلتا في اعتبارها اذا كانت الجمعية
 متحققة في الحال فانها اذا لم توجد كذلك لظهور رجحان ما هو الموجود في الواقع والثابت
 غير مسلم قبل التوضيح في منع التا ثبت خلق حال التا ثبت في حضارة والاف وجود
 التا ثبت لا يبر بعد ان العلم لا يؤثر او كغيره الجواب وهو دفعي بسوق المال والى
 ان هذا الشيء عجيب فان تخيل حال التا ثبت لا يكون الا بعد تسليم الشارع
 في صدق المنع ودعوى خلافه ومنه ضرر وجوده مني على القول على السؤال فان
 مناه اثبات التا ثبت له والعلمية جميعا فالأمر دفعه بما جرت به المقتضى وهو استعمال
 الجمع في المنع وهذا يثبت سقوط الوجه الثاني فلا يتوهم ان الجمعية قبل التا
 لا مشروط له حتى يشترط به ولا يخفى فساد ذلك لان صيغة منتهى الجموع شرطه كما خرج به
 فيقول لم ينل الجمع شرطه ان يكون صيغة منتهى الجموع في الاصل كما قال في الوصف
 شرطه ان يكون وصفا في الاصل فلو لم يتوهم كذلك وكان التا ثل ذيل على كلام المصنف
 اولا لم يرد لهم قول الشارع ولا غرض فيه فان هذا من دابة في انما نزع نسبة
 قوله فندبره ان يقال قد نقصت عن الاشكال الوارد فيل قد اشار بهذا التقد
 الى وجه تقدم حضارة على سواد بل وفيه نظر وله وجهان احوال امانة افوى دفعه
 اوضح انتهى وانما جبر بان مناه وكذا وجه النظر فصار المار ذكره من ان حضارة
 ليس جوابا عن السؤال المتقدم فان تقدم السؤال انما ليس اذ كانا في ما عسى
 وحضارة ليس كذلك وقد مر ايضا ان الحق بيد الشارع وانه كذلك والعجب من الناظر

انه كيف

انه كيف زعم ان مراد الشارع ما ادعاه ولم ينطق لان كلامه صريح في لانه
 موافق لما ذكره المصنف في الشرح من ان سواد بل في الاخر من على هذا الباب
 انما اشكل في حضارة ولذلك اضطرب فيه وبه ظاهرا والوجه بين الميسر
 على استحقا في تقدم حضارة لكونه غير منفرد لانه في لانه في اهل
 في غير تخلف فان سواد بل اذا كان وروده في حضارة بتعيين المصنف
 لا ينبغي احتمال تقدمه عليه في موارد الاستعمال فيه بذلك على انه
 لم يرد بقوله وهو الاكثر انه اكثر مذهب النجاة كما خرج به الهندى وادل عليه
 الشارع الرض اذا السابق والحق بما ياباه ان التقدم خلاف الظاهر
 في قبل من ان المراد انما هو الاكثرية بحسب الاستعمال لكنه يفهم من صريح النطق
 فلا حاجة في افادة الى هذا التقدم ليس كما ينبغي لما عرفت من انه ليس
 لا تمام الكلام بل للتنبيه على انه المرام ولا وجه لمنع الحاجة اليه كيف وقد ذهب
 الى خلافه مثله من الفيلسوف **قوله** فبما هذا الجواب على نعيم الجمعية في نظرنا
 لما قبل على هذا ان يكون سبب منع الصرف كونه على وزن الجمع انما مطلقا
 فينضم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس
 الا انه لم يتحقق شرط ثمانية ولا يخفى بعده وانما كونه على وزن الجمع الذي هو على
 منتهى الجموع فينضم ان يجد الشرط والمشرط في الجمعية المحكمة لا باليسر الا يكون
 الاسم على صيغة منتهى الجموع لان المراد هو الاول ولا بعد فيه لظهور ان جميعا ورا
 الجموع منسوبة الاقدام في صحة اطلاق الجمع عليها واحضار من هذا الجمع بالمنع
 انما يوفى بذلك الشرط كما خرج سائر الاوزان به عند عدم التبع كذا خرج به
 عنده اذ لا فرق بين الاوزان الاتفاقات والا ورا في ذلك بل لان كون الاسم
 الموزن له في حكمه انما ثبت بعد منع الصرف باطل عليه لا قبله كما لا يخفى على الناظر

الجبر

وقد احكم المصنف بمرزوم زيادة احدى الجمع على هذا التقدير حيث قال في الشرح
 و بمرزوم هو لا ان يقولوا بالجمع وما اشبه الجمع وكذلك بعضهم انتهى **والا**
 فلما تسمى كل قطعة من السراويل سر والى ذلك كلام القاموس انه جاسر والى
 وسر والى وسر ويل حيث قال سر او بل عجمي او جمع سر والى او سر والى او سر ويل
 فلما معنى يجعل سر او بل جمعاً تقديره ان يجعل منقولاً في الجمع كقوله وكما
 وجه الاجتناب الى تقدير الجمع انه لم يوجد سر او بل في كلامهم يعني الجمع لما وجد
 في خطابهم فقدر انه في الاصل سر والى الا انه لما قدر جمعته قدره بمرزوم
 مفروض مناسب لا خصوصاً بالاراد وان امكن تقديره كونه جمعاً لمفرد الخلق
 هكذا قيل وليس مستقيم اما اولاً فلان كلام القاموس لا يدل الا على تقدير الجمع
 فانه لو ثبت عنده الجمعية حقيقة لما قيل له كونه اجنبياً لانه لا يكون جمعاً
 بالضرورة صواباً ذكره فلما وجه الجمع جعل سر او بل جمعاً تقديره ذلك مع ان
 الغافل وقع في حيس بسبب حيث ادعى كونه مثل خطاب اولاد ووجه بيان
 الاجتناب الى تقدير الجمع بعدم خلق الجمعية ثانياً واما ثانياً فلان مراد الشارع
 قدس سره ليس انهم قدره كونه سر او بل جمعاً لمفرد مفروض اولاً كما قد غفل
 فان هذا الجدل العقل والنقل بل انهم قدره بجمع سر والى ثابتة ثم نقل
 الى المعروف فيجب ان كل قطعة منه سر والى قال في الصحاح وفي الخواص في نزع
 انه جمع سر والى او سر والى ونبت في التوم سر والى وقال المقر في الشرح وقال
 قوم هو عجمي ولكنه جمع في التقدير فيجب ان سر او بل في التقدير جمعاً كسر والى
 ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المفردة قال وهو بعيد في اسم الاجناس فان
 النقل لم يثبت الا في الاعلام **والا** فلما اشكال بالنقص به على قاعدة الجمع
 قبل دفعه لا قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يثبت في اية احد مفرد على وزن

ولا التردد بانه جمع هذا
 او ذلك او ذلك كما لا يخفى
 بل اراد بيان التلخيص

مصباح

مصباح صبغة منتقى المجموع فلما قيل كون الجمع على هذا الوزن مانعاً في الصرف
 اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينفى جنس الاشكال والمقام لا يكون
 على اشكال وبالمجمل دفع هذا الاشكال ايضا عرف في دفع الاشكال الاول
 بان يقال لم يوجد مصباح موزون مفرد عجمي او هو جمع سر والى تقديره انتهى
 وليس هذا ولا ذاك اما الاول فلان هذا السؤال لا يرد على من ذهب الى
 حتى يحتاج الى دفعه مع ظهور انه لا يندفع به واما الثاني فلان العبارة تدل
 على خلافه الا ترى الى قوله ليجب الى التخصيص عنه مع انه لا حاصل له جدا بل المراد
 ما قاله المقر في الامال والشرح وغيرهما ان سر او بل اذا صرف فتعين في قوله
 التاميين بان المانع هو الجمع الذي لا ينظر له في الاحاد ان يكون اجنبياً والا
 لم يقع قوله لا ينظر له في الاحاد لانه اذا لم يكن اجنبياً وقدره وحيث ان يكون
 مفرداً وهو على رتبة ما قالوا انه لازمة عليه في الاحاد وهو ليس مثبتاً في الاشكال
 على توهم صرف اولم يعرف واما هذا التوفيق فلما به عليه وكان نقضاً واما
 بذكر التنبيه الوجه في امتناع صرفه اذا لم يعرف ووجه ما ذكره اذا صرف
 فلم يوجد المنع فذلك قال واذا صرف فلما اشكال وبذلك قد تبين فساد
 ما عتونه بالجملة ايضا ثم ان في هذا المقام جثا ثوبت وهو ان المقر يعرف على حيث
 اشترطوا ان لا يكون له نظر في الاحاد بان له نظر في الاحاد ويقول لا اصل له
 في المنع بل الجمع اذا كان صبغة منتقى المجموع مانعاً سواء وجد على رتبة من في الجمع
 اولم يوجد وبعد ذلك يعرف بان فرار رتبة جمع صبغة منتقى المجموع ويقول بانظر
 لوجود كراهية وطوايته من الاحاد على رتبة فعلية بل بالنظر على نفي العتوى
 حتى ننهي الى ما به يجب اي كل جمع منقوص على فاعل قبل لو فسر
 بكل غير منقوص منقوص ليشمل فاض اسم امرأة واعمل مصنفه اعل كان انعم

فائدة ولا يخفى عليك ان النسخ كذلك ليس صحيحا لان الكلام من هذا النوع
 بخصوصه على ان قاض وادبل لا يدل على اطلاق نحو جوار بالضرورة
 في بيان حاله في الرفع والخفض انما منصوبان على الطرفين والعالى
 المماثلة المستفاد من الكاف ثم نبتة بقوله انى حكمه حكم قاض بحسب الصورة
 في حذف الياء وادبل النون عليه على ان ليس له اداته كذلك مطلق
 حتى يمكن له بيان الاصل في طبيب الاغراف وعدمه بعد ذلك
 لان الاعمال المتعلق بكلمة الكلمة لا قبل فيه انه لا اعلال في جوار نظر الرفع
 بل بعد التركيب فهو متماثل على يرفعه في التركيب فالكلام ان الاعمال الذي
 سببه نقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي وانت جبر
 بان العامل من زهرة الغافلين فانه الشايع قدس سره اصباح هذا
 المدافق للدواعي الخفية بالقبول وليت شعري لم لم يتنبه الحق بعد ما نبتة
 على ان الاعمال متعلق بكلمة بانه نص الصيغة وانما ما المتقدم
 على التركيب ومنع الصرف الطارى بعد ولعله وقع فيه مما ذكره النسخ
 الشريف بعد الارتضاء بما قاله الشيخ المحض في ان الزجاج في هيب
 الى ان تنويه للصرف وذلك ان الاعمال مقدم على منع الصرف لان الاعمال
 سببه قوتي وهو الاستقلال الظاهر المحسوس في الكلمة وانما في الصرف فيضعيف
 انه هو مشابهة في طريقة بين الاسم والنفس فلفظ الاسم بعد الاعمال في اوزان اقصر
 الجوع الذي هو النظم فصار منصرفا وهو ان يقال ان منع الصرف متوقف على
 اعتبار الاعراب الذي يطرأ بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعمال متعلق به حاله
 المتقدم على التركيب فيقدم عليه طبعاً منظوره لان الاعمال باسكان الحروف
 الاجبر لا يتصور ان يلاحظ الاعراب ولا يخفى على الناقد البهر ان الاعمال باسكان

الحرف الاجبر دفعا لما فيه اعتبار ارام في شئ على خطه ام يكون قبل تحققة فيه
 في النظر لا يستدعي ملاحظة الاعراب بل بعد التركيب بل هو جار في صورة
 الأفراد في ما سلمت لكن الاجبر فيه لظهور اية اعتبار ارام في شئ على خطه ام يكون
 قبل تحققة فيه فيكون الاعمال على خطه الاعراب ايضا قبل التركيب كيف
 وقد مر في المصنف في المال بان النظر في الاعمال نظر في حق الصيغة حيث
 قال قد وقع الخلاف بين سيبويه وفيه قال بقوله وبين المبرد وفيه قال بقوله
 في التقدير في جوار في الرفع والجر وان كانوا متفقين على اللفظ فقال سيبويه
 هو غير منصرف وقال المبرد منصرف وهذا جرح لسبويه بان الاعمال جوارى
 متوفا اذ اصل الاسماء النفيج والصرف فحققت فيه العلة المانعة للصرف وهذا
 الاستدلال ضعيف في حيث انه مبني على النظر في منع الصرف قبل الاعمال والمبرد
 يستلزم انه اصله ولكنه بقدر النظر في الاعمال قبل النظر في منع الصرف ويكون
 اوجه حيث ان النظر في الاعمال نظر في حق الصيغة والنظر في منع الصرف
 نظر فيما يتبع الاعراب والاعراب فرع فيما يتبع فرع الفروع والنظر فيما هو اصل مقدم
 على النظر في فرع فانه اعل اولاً حذف الياء لا تنافي اسكنين الياء
 ونون الصرف فيبقى الاسم على فرع ثم نظر الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك فيبقى الاسم
 منصرفا على حاله هذا كلامه وقد ظهر بان النسخ الرضى ما يعيب ايضا حيث
 زعم ان الخلاف بين الزجاج وسبويه وان ما انى به من بيان وجه اختياره منوما
 ان كان مراده ذلك فصحيح والآخر صحيح فاصل جوارى في كون جاني
 جوارى بالضم والنون بناء على ان الاعمال في الاسم الحرف لا يخفى انه
 كذلك وما قبل فيه ان الحرف ايضا من احوال الكلمة بعد عمارها في احوال الاعمال
 بناء على ما ذكره من ان الاعمال مقدم على ما يرفض الكلمة بعد عمارها قال المصنف اليه

فان العرف عدم لانه عبارة عن عدم العليتين فانه كالمسحوق من هذه الحنف
والا عدم ثابت لانزول الآ بالملك فلا يتصور فيه ان اول ثبوته بعد عام
الكلمة فان قلت المعبر المشهور انما هو منسوب لجمهور فالسؤال مني عليه
قلت وعلى ذلك ايضا من هذا القبيل لان الاصل في الاسم تحول التوحيث
فلا يمنع منه الاسم قبل تمامه لان المانع انما يتحقق بعده ولا يكون هو في احواله
العارضة له بعد حصوله على هو المطلوب لما عرفت من انه اصل في لغة
بعض العرب وهي لغة ردية وعليه قول الشاعر الفرزدق ولو ان عبدا
مولى بهيمة ولكن عبدا لله مولى موالينا قبل وقد اخذ عنه بان مناه
ليس اختيارا بل ان اللغة بل هو واراد على خلاف القياس ضرورة الشئ وانه
اختار هنا لاجل التوفيق بانك من اجل اللغة البنية لما رجع في النصا وكلامها
كما ترى **قوله** وهو ضرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة في غير حروفية
لا ظلم الاخر من على الحكم بان كل الهم ويصير علمين يتحقق فيه الشرط والمشرط
فلا بد وان يكونا متممين في العرف والادريس كذلك وقد بان المشرط
ليس مطلق التركيب بغزنية ان البحث في قسم الاسم وختم بقطع لذلك اقرض
بان التوفيق غير جامع لخرج علام زيد وضرب زيد وحسنه وما قبله من
علم هذا التفسير السد ركن العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر
ليس غير فهم لظهور ان ذلك لا يستلزم العلمية وهذا التفسير ليس بهي
في الصحاح ضمت الشئ الى الشئ فانضم اليه وقبل التوفيق غير مانع لخرج المركب
من الهم والصعق تركيبا متزايا لان في لغة الحرف لا يمنع من عدم الانوار
بعد التركيب فالوجه ان لا يقتيد مفهوم التركيب بقوله في غير حروفية ولا لجل الهم
وبصري خارج بشرط عدم كونه اسنادا بالانه كالتركيب التوضيحي في معنى

الاسناد في فان الهم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصر فتم قبل
ولو جعل التركيب على معنى سيجي في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه
لا يكون بينهما نسبة لم ينجح الا الشرط العدمية فلهذا لم يجعل عليه ولا ينجح ان
جعل التركيب المعبر في منع العرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشرط العدمية
ويشهد على ذلك بغير دها لا يرى ان المراد في الهم والصعق لا الهم والصعق
فانه على تقديره ثبوت هذا التركيب لا يقال بحرفية الجوزية وان كان الحرف
في جملة بل باسمية مع كون الهم لتركيب الهم والصعق واللتبينة على ذلك
قال بحرفية الجوزية مع كون الظاهر ان يقال بحرفية الحرف فتنبيه ولا تكن من الغافلين
ولا ينجح احوالهما بشرط عدم كونه اسنادا بل لعدم ثبوتها والاصل انما لا ينجح
نفي الاضافة فالاسناد بمعناه المتعارف ليس الا وهدايتي فسادا والتبينة
على ان تبين النسبة كما سيجي في تعريف المركب من المبنيات لا ينجح في تعريف المركب
قوله لبيان من الرزوال فان الاعلام لا يتغير وهذا الراجح من التعديل يتحقق
السبب الثاني في حصوله مع زيادة امر ليس فيه وما قبله من انه فاسد لان شرط
وعدم التعيين فاسد لجزا ذلك جدا بل الفاسد هو التعديل يتحقق الافراد وان
زعم بعض القاسرين ان اول لان الافراد لا تجعل له في المنع مع ان المفرد كثر ما يتغير
قوله لان الاضافة تخرج المصدا الى العرف كتب بعض الناس على هذا
الحل ايضا ما وبيينا ومراودة طام لا يلبس على ذي مسكة نعم لو قال لان
التركيب الاضافي يخرج الاسم الى حكم العرف فكيف يؤثر في منعه كما قيل كان حسن
قوله كانه الكوفي في ذلك بما ذكره فيما بعد انما في قبيل المبنيات بل لا ظلم له
اجتزاعه عشر علماء منصرف ثبوت التركيب كما اختار البعض قال في الاضافة
التركيب الذي يعتبر في منع العرف ليس باضافي ولا اسنادي ولا يكون

فان الهم والصعق لا الهم
والصعق من المراءى في كل منهما على حد
احال كونهما مركبين مستقلين لا
باعتبار كون كل منهما مركبا
واحد

فان الهم والصعق لا الهم
والصعق من المراءى في كل منهما على حد
احال كونهما مركبين مستقلين لا
باعتبار كون كل منهما مركبا
واحد

الالواح العلمية لان المركبات من هذا القبيل لا تجتمع الا العلمية وانما في نحو خمسة
 عشر وما بين اذ انتمى بهما البناء ايضا بناء على حكاية اصلا **قوله**
 فلذلك احتج الى اوجها قال في الامالي اما المركب الاسنادي فهو مذهب
 اصلا ولا يوصف بكونه منفردا ولا غيره فلو سكنت عنه لم يبق لانه لا يقع فيما يوصف
 بانه منفرد او غيره لان ذلك انما يكون في المذهب وهذا مذهب فهو لا يقع الا
 كذلك الا ان ذكره اوضح هذا **قوله** المعدودان في السبب من العرف قبل تصدق
 بالوصف بتلك الصفة مع كونها مشتركة بين الالف والنون وسائر السبب
 اما لان الشرح للالف والنون الخاص للمطلقا لفظا نظرا لها فاحتج بها الى التنبيه
 على الخصوصية المستفادة في لام العدد ون سائر المواضع واما لان الزكر هنا
 كان مخالفا لما ذكر في مقام عد السبب لفردية الشئ فهو كذا يعلم المعدود
 سابقا هذا ثم قبل والاك المعدود بالافراد لانها معدود واحد من السبب
 وليسيل الى اول التوجيهين لتحق الاشتركان فذكر نعم انما تكسب سبب
 ولعل الشارح وصفها بالتنبيه على انها من بيان لما سبق بيان ذلك ان المقرر
 لم يخرج بذلك هنا ولا يخفى انه قايما ان يعلم فان حيان مثلا اما ان يكون
 في الطرفين او في فعل الاول منفرد وعلى انما تمتنع وقوله والاك المعدود
 بالافراد منى على انه موزع على المراد وهو بيان وجه تسميتها من زيدتين ومضار
 فان هذا يستدعي التعبير بالمتنوع وادعاء طاعة النطق كما لا يخفى **قوله** لانها
 من الحروف الزوائد وهي حرف سالتونها قبل اول لانها من الحروف الزوائد في الكلمة
 والاكوان اصلين واكثر ارجح ولا يخفى ان الانسب الاجدر باليقول هو
 التعديل بانها لا تكونان من خودها الاصول **قوله** واذا الضم باعتبار
 انها سبب واحد قبل قياس سبب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند

هذا هو المذهب
 في التوجيهين
 في التوجيهين
 في التوجيهين

الكون

الكون والوجود اليهما فالنسب تشبه لانهما كاشان ثم قبل هذا فوايد
 من هو اسنادي وجدى وقيل طلع انما وجدى وظلم انما وجدى هو لانا حسام
 الدين الخوافي هذا ولا يخفى ان الاختلاف بين الفائدة مع القول بان الاول
 المعدود بالافراد لانها معدود واحد من السبب كما لا يخفى بين الضب والنون
 اذ المعدود سببا واحدا هو الالف والنون فاما معدودان كذا لا حاله
قوله تخفيف لزوم زبا وقها اما علة لكل واحد من الوجهين وما قبل
 من ان الشئ بعيد من الفهم لانه صار بالمعنى الاول كالعلم في هذا الوجهين
 لان افراد الضم وقراب الاسم المتعاقب لاحتمال المرجعية فهو بانه **قوله** في انه
 منفرد او غير منفرد تصوير الاختلاف كما نطق به قوله فعمل مذهب من شرط
 اشقاء فعلا انه فهو غير منفرد وعلى مذهب من شرط وجود فعل فهو منفرد ومن
 لم ينطق بذلك قال ان الاول في انه غير منفرد واما الاختلاف في انه منفرد
 او غير منفرد فلا يحصل له لانه اتفق في انه احدهما قال وغاية التكلف ان المعنى
 اختلف في دفعه انه منفرد اى في دفعه هذا التردد قال فان قلت كيف اشبهته
 حال استعمال رهن على هولا لا اعلام من على اللغة ونحو والبيان حتى بنوا اعراسهم
 فيه على المعقول ولم يجز اعدامه عن المعقول ولم يكشف عن المعول عند البلف قلت
 كانتهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب لا متوقفا باللام او مضاعفا او منادى
 هذا وما ظنته غاية التكلف زانية البطلان لان الاختلاف وقع في صرف رهن
 وليس المراد دفع التردد بل اثباته ولا وجه للسؤال والبيان لان استعمال رهن
 لم يشبه عليهم بل هم افرقوا فرعين يخرج كل منهما على احد الا من الابرار ان
 الاتفاق على انصرف ندان وامتناع سكران لم يكن مبنيا على النقل بل
 على تحقق الشرط وعدمه على كلا المذهبين **قوله** دون سكران قبل ان

عليه بآية عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق
 ايضا والوجه الثاني ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص
 حتى لو اتفق الاختلاف المخصوص لا يحمل ان يتفق على وجه يلزم الاختلاف في سكران انتهى
 وانت جبر بان كلام المصريح في ان منشئ الاختلاف واجب بالالف والنون
 المزيد بين الاختلاف في شرط امتناع من الصرف فان وجد فيه حيا يقتضيه كلا
 القولين فلا نزاع في الامتناع وكذا عند الاتفاق كذلك فانه منصرف بالاتفاق
 والاتفاق نزاع واقعه فلا يقول بان الاختلاف في الشرط صار سببا للاتفاق في سكران
 حتى يعترض عليه بان امتناع سكران واقعه وان لم يتبع الاختلاف في الشرط ويحتاج
 في جوابه الى مثل هذا الوجه بل يقول بان الاتفاق في الشرط صار سببا للاتفاق
 في امتناع سكران فهل هذا الامر انما هو شواهد النقصان وهو
 كون الاسم على وزن بعد من وزن الفعل قبل كاتمته ارادتهم وزن الفعل
 على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لتلا بغير ذكر الشرط وذلك لان المناسبات
 من الاضافة الى الفعل له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرف عن الظاهر للفعل
 ذكر الشرط كمن لا يخفى ان قوله بعد من وزن الفعل فام في هذا النظم لان عدل الوزن
 المشترك من وزن الفعل يشترط به اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون
 الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن نظير
 لان الوزن ليس بمصدر بل كيفية تحدث في وجود الفعل ولا ضرورة ولا داعي
 الى عمله على هذا المعنى هذا ولا يخفى ان منشأ ذلك القول سؤالهم وقلة التدبير
 فان مراد السالك قدس سره فائدة ان اضافة الوزن الى الفعل لا فائدة في نسبة
 دون الاختصاص كما هو الظاهر والالتفات في الخبر وهو مصيب في ذلك فان هذه
 العبارة اعني بعد من وزن الفعل تنبيه بالضرورة الا يرى ان الاختصاص

در ادوات

العبارة

لا يستفاد منها الا بان يزداد وزن غيره وما ذكره القائل يستعمل على اطلاق
 منها انه زعم الظاهر المتبادر من وزن الفعل زيادة النسبة وليس كذلك
 بل هو الاختصاص كما لا يخفى على المتدرب في هذه الصناعة ومنها ان ما قال قوله
 بعد من وزن الفعل فام لان عدل الوزن المشترك من وزن الفعل يشترط به
 له بالفعل بانفس من عدم العلم بان معنى قوله بعد من وزن الفعل ينبغي اليه كما يدل
 عليه تعليل التصور فان هذه العلة لا تناسب ذلك المعنى قطعا وهل يشترط نسبة الشيء
 الى الشيء من حيث اختصاص به كلاً ومنها ان ما ذهب اليه لا يتصور ان يقصد به التنبه على معنى
 الاضافة المقصود في هذا المقام كما لا يخفى ومنها ان بيان وجه النظر ما طرأ بتعيين
 الداعي الى ذلك التفسير وقد نفاه لان وزن الفعل لا كان الى كيفية الى دونه
 في وجود الفعل ظهراً انه لا يحصل في الاسم حتى يكون مانعاً لتحقيقه فيه فستلحقه
 الى التفسير كافتة قدس سره ثم ان القائل اني بسؤال وهو ما فائدة جعل مطلق
 الوزن للفعل سبباً وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن
 الى ص للفعل فلا يحتاج الى شرط تأثيره واجاب بان المقصود اذ رعاية المناسبات بين
 الاسماء في كون كل منها مؤثراً بشئ ولا يخفى انه ذهلي غير كون الشرط احد الاخرين
 احدهما الاختصاص والآخر عدمه والالتفات على بان الاتفاق بوزن الفعل
 وعدم الاشتراك كما لا يسيل اليه على ان تصور السؤال ينبغي في الجنب والمثل فان مطلق
 الوزن للفعل ليس الا الوزن الى ص به فتبصر ولم يذهب الى منع صرفه
 الا بعض النحاة اى منع الصرف غير المختص وهو لو نس فاته اعتبر وزن الفعل
 مطلقاً سواء غلب على الفعل او لم يغلب واعتبره عيسى بن عمرو بن كونه مفعولاً
 عن الفعل واستدل بقوله انما بين جلا وطلاع الشايات مني اصنع العاقر ثم فوني
 وهو عند يسوبه محمول على تقدير المحل اما حكمية صفة لمقدار اي جلا ... امره اي

بيان طالع انشاء اذا كان صاحبها الى الامور فاحذر اليها
 ووجه الاستدلال ان صاحبها لم يولد ان وزن الفعل غير متغير
 من التفسير لان صاحبها قد جازى بها جميع اقسام
 وزن الفعل بهذا الشرط

المتشابهة

او مسمى بما فاقبل هذا في قوله ولم يذهب الى منع صفة الآتية النجاة لا يصلح
وجها لتعقيب بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزمان
من انما رعد البصرة **قوله** ولو قال غير قابل للبناء قياسا قد وجدنا هذا
التعبد في بعض النسخ والظاهر في كلام المذاهب ايضا ذلك ولا حاجة الى اثباته وراه
لان المراد يحصل بهذا القدر وما قبل يكون تعقيد عدم القول بكونه قياسا
او الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالبناء خلا القياس وانما القياس الفرق
بالصفة لخارج رجل وامرأة صرح به الرضي في كتاب الجمع غلط صرح لا نفع في الراجح
عليان انما للفرق بين المذكر والمؤنث مطلقا ولم يصرح الرضي بذلك بل قال فيه
ان البناء في الصفة ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالبناء والبناء في الاسماء
الجماعية ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كقولهم وانما
قال هذا هو الغالب في الموضوعين وقد جاء العكس ايضا في كلهما كقولهم وجراد
والافضل والفضل في الصفا وكالمرأة وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء هذا
ويؤيد به ان الغالب قد اقرى عليه من وجهين تاملت في **قوله** لم ير عليه
اربع اذ اسمي به رجل قبل اربع اذ اسمي به لا يقبل البناء فلا حاجة لدفعه الى تعقيد
عدم القول بقولنا قياسا بهذا وليس من فهم لان جعل الآية في صورة علمية
وكذا وان الحكم باضراف ذلك وامتناع هذا عدم تحقق ذلك الشرط انما في تلك
الالة وتوضيح مراد الشرح ان السائل لو قال اربع اذ اسمي به رجل تمنع للعلمية
ووزن الفعل مع جملة اربعة فهو قابل للبناء مع انه ليس بمصرف فلم يفرق في علم
علماني بعلمه لما امكن الجواب الا بالمشيئة بالقياس فلو اني به لما ورد هذا عليه
ولا اسود فانه تمنع للوصف ووزن الفعل مع كونه قابلا للبناء
ولا يلحق انه على تقدير عدم ثبوت هذا القيد يقع اعتبار به والرفع به بدو الالفاظ

منه
وهو
ممكن
او
ممكن

وهو
ممكن
او
ممكن

الى تقديره لان المتبادر من الاطلاق ما هو كسب القياس **قوله** امي
ومن اجل اشتراط عدم قبول البناء نقل الاخر من ثم **قوله** القائل عليه بان
وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم اجاب القائل بان وجود الشرط لا يوجب
استلزامه لانه اشارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بموقفه ثبوت الحكم وان
جبر بان هذا الاخر ليس لانه وعلى ما ذكره الشارح قدس سره حتى يكتفى بالمثل
هذا الجواب السليم المؤيد لذلك الاخر اض المحقق له نعم تمنع علمية الشرط للمنفرد
وبينهما وفيه دلالة **قوله** واحترز بذلك امي بقوله مؤنثه فانما يلحق بالجمع
والان الثاني ثبت كرجل سمي عبدا وحررا لكنها لا تؤثر فيها لاستقلال الحكم بالجمعية
والف الثاني ثبت لان في تلك اذا تكررت ما هذه صفة لم تنزل الا العلمية وقد
ثبت ان لا اثر لها فيبقى الاسم متصفا على كان عليه **قوله** بان يقول الواحد في الجملة
المسماة به قبل المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا بد ان يوجب ان لا ينكر المنكر
بين الاثنين وتماثل ان يثبت عليه في هذا المقام ولم يثبت له احد ان المراد
بالنكر النكر حكمي اذ بالبناء بل لا يغير نكرة حقيقة اذ النكرة حقيقة ما وضع غير
معين لا ما ارد به غير معين مجازا انتهى وتعلل السائل لم يعنى المراد وان كان
فان ذلك لانه لا داعي الى لادج طعل الجملة بمعنى ما فوق الواحد وورد
المشترك بين الاثنين فالسبيل اليه جدا لانه بهذه الحقيقة لا يكون علما سلمنا
لكن تنكيره انما يتصور بان يراد به واحد في الجملة المسماة به الغير المحصورة في عدد
ثم ان التنبية غير مسلم اذ اهل في الاسم التنكير فاذا انما اعتبار العلمية عاد الاسم
الى ما كان عليه كيف ولو كان هذا في حكم النكرة بان يعتبر تنكيره على سبيل التجوز
دون الحقيقة لاصح الحكم بانظره لا عرف من ان غير المنصرف ما فيه علمنا في النسخ
وباعتبار انهم المشتمل عليها حالبا على سبيل المجاز لا يلزم حلوة كسب الحقيقة ولا يلزم

ان الكلام فيها هو كذلك فيكون غير منصرف بالضرورة هذا حلف في **قوله** في وصف
المشته صاحبه به هكذا ينبغي ان يفهم وما قبله لو اقول بوصف غير مشته به يفهم
بغير مكرة ايضا فقيده بالمشته لاكتفاءه بالمشته في التأويل لا يلتفت اليه
قوله اي ظم حين بيان السبب منصرف قبل بغير ظم من غير بيان بل في
ضمي بيان السبب منصرف وشرايطها ولذا احسن بيني على بين ثم قبل
ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلبي وتوفيقا وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا تكررت
لانه اذا كرر في سبب او على سبب واحد لا يثبت ان كان واضح ليس غير
العلم لان الام لا يلتبس على من احاط بما تقدم فان العلم نسخ احدهما العلمية
بقية ثمانية الوصف لا يكون مع العلمية لتفادها فسقط والثاني شرط
العلمية ان كان بالثا او موقوفا وان كان بالالف فلا اثر للعلمية فسقط الثاني
ايضا والجملة شرطها العلمية والتكريب كذلك والجمع لا يؤثر مع العلمية فسقط ايضا
والالف والنون ان كانا ليس مؤنثة فعلى شرط العلمية والالف لا يجمع
العلمية فسقط ايضا فلم يبق الا العدل ووزن الفعل وهي جموعها غير
شرطية فالغلب على ما سبق مؤنثة مع ضمنية البيان في غاية الموضوع على التعليل
بما اني به القائل مع ذلك الغلب ايضا بوقع الكلام في نهاية مراتب التكرار
كما لا يخفى على اولي النهى ودوى الالبصار **قوله** استثناء ما بقي من الاستثناء
الاول قبل اي الاستثناء في حال الكلام لانه قول قوله لا يجمع مؤنثة الا ما هي
شرطية لانه لا يجمع غير ما هي شرطية فتقوله الا العدل ووزن الفعل مشتمل
في هذا المفهوم الذي هو مال هذا الكلام ويمكن ان يكون المستثنى من مستثنى
مفهوم الكلام بان يكون في معنى كلامي مع العلمية المؤثرة في شرطية الا
العدل ووزن الفعل انتهى ولا يخفى ان ذلك التفسير غلط لا يتقبل التوجيه

فان هذا الاستثناء وكذا ما قبله كلاهما من امر واحد قال في الاما لي الاستثناء
من قوله لا يجمع اي لا يجمع شيئا من العلم الا ما هي شرطية فلو لم يستثنى العدل
ووزن الفعل ليعني واحدا في العام المحذوف فيكون المعنى لا يجمع شيئا من العلم
الا ما هي شرطية فينتقض بالعدل ووزن الفعل لكون العلمية جموعا وليس
شرطي فيها فوجب استثناءه من عموم ما حكم عليه بان العلمية شرطية فقال
الشيخ الرضائي موافقا لما قاله المصنف كلا المستثنى من مقتضى واحد اي لا يجمع
سببا غير السبب الذي هي شرطية في العدل وهذا نحو قولك ما ضربت الا زيدا
الا امر اي ما ضربت احدا غير زيد الامر او من البين ان كلام الشارع صريح في ذلك
وانما وقع القائل في هذه الورقة من قول الشارع قدس سره لا يجمع غير ما هي
شرطية فيه لم ولم يدركه لتصوير كون الاستثناء الثاني مما كان منه الاستثناء
الاول ويمكن ما حكم عليه بالامكان كما ذكره الشريف في حواشي الرضائي ولكن
لا ينبغي ان يصار اليه مع قيام الراجح الرابع على انه في لف لعقد المصنف كما عرفت
انفا ولذا لم يلتفت الشارع اليه **قوله** اي لا يوجد شي في الام الدائر اليه
قبل لا يخفى سحابة هذا التوجيه ومع ذلك يجمع الام مع قوله فقط لا يجمعها ما هي
القضية والاداة ان المستثنى منه شي منها اي لا يكون مع العلمية شي منها الا احدها
المستثنى عن الام او المجمع مع الآخرة والمستثنى احدها المقيد بالوحدة والافراد
او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطية وهو سبب
جموعها وكلاهما لصداق السبب عليها لان المجمع سبب عام وكل واحد سبب
نافع انتهى وانت جدير بان في هذا الاستثناء اشكالا وما احاطه الشارع
قدس سره حسن الوجوه وذلك ان المستثنى منه ان كان السبب المطلق كما
على هذا الواقع وان قبل هو سبب منها كان استثناء الكل من الكل لان قوله

احدها لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد
 سبب منهما الا سبب منهما وان قدر بقية ما سبق فلا يوجد سبب غير ما
 شرط فيه الا احد منهما يلزم هذا الحذور ايضا لانه احدهما وان قدر فلا يوجد
 ما ان العلتان معهما الا احدهما صح الكلام لكن الذوق بالبعد عن الفهم
 واذا قبل معنى الكلام لا يوجد شئ في الام دار بين كليهما وبين واحد منهما
 اعني ما بعد في كليهما وعلى احدهما يكون المستثنى منه ما هو المتبادر ولا يلزم
 الحذور فقط فبين كل ان اخر من القائل باسناد السامحة من قبل الغاية
 وان جمع التامع قوله فقط لا يجمعها ليس بملاحظة ان يفيد كل منهما ما لا يفيد
 الا هو ويكون احدهما مؤكدا الا حتى يكون قابلا بل المقصود من الاثبات
 بهذا القول افادة ما افاده الآ وما قصد بالاستثناء وان ما زعمه و
 لم يرد به الا ما ذكره الشرح كما دل عليه بقوله لان المستثنى منه شئ منهما لا يمكن
 ان يراد به كلاهما فلا يصح التعميم الدافع للحذور والسبيل الى القول بان مراد
 شئ فقط لا يجمع شئ منهما لانه مع كونه محال للصرح قوله بل في نفس الام
 لظهور ان المستثنى منه لا يكون شيئا يدخل فيه غيرها وحق العبارة ما عبر به
 قدس سره ولا يخفى عليك ان هذا ما يقف منه العجب وان قوله او المستثنى
 منه سبب منع العرف لا يكون الا في جملة ما ذكره ان ان القائل جبط في
 توجهه لانها لا يجتمعان في شئ واحد فلا يتبع اطلاق السبب الواحد عليهما
 والقول بانها سبب تام وكل واحد منهما سبب ناقص **فوا** فاذا انكر
 غير المنصرف قبل الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب
 الاصل معتبرا لكنه يكون الوصف الاصل فليكن العلية التي هي اقوى منه
 معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلية لما كانت ناسخة لا اعتبار السبب الاصل

معتبر

الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث لم يثبت اعتبار الصف لم يعتبر بعد الزوال
 وحيث هذا علمت ان قوله وحالف سببوه الغشش بفتح ان يكون جوابا لسؤال
 يتوجه على هذه الشرطية في انه يلزم البقاء بلا سبب اذ لم يكن في الكلمة صفة
 اصلية منع العلمة في اعتبارها كما لو صفة العلمة اما اذا كانت فيجوز ان
 يعتبر زوال العلمة فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا
 المنع اتمامه على قول سببوه وقول الغشش اقوى منه والكلام منه منبته
 عليه وقوله فاذا انكر بقى بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقى بلا سبب
 في غير احد سببه العدل او وزن الفعل وفيه نظر لانه بقى على سبب واحد
 في سكران على اذ انكر كما يستخرج به الشارع اسنى وبطلانه ظاهر اما اول فلا
 القياس في الوصف المانع هو ان يكون ما ثبت له في الحال مع قطع النظر عن الالة
 وعداها ولما لم يكن ذلك معتبرا فيه عندهم بل الاصل انه سواء اختلف في الحال
 ام لا يثبت به باسناد اظهره فلا يتبع قياس العلمة عليه لظهور انها صيا تقيضه
 القياس وهذا على خلافه وانما نينا فلان للقر صرح في الايضاح والشرح
 باجتماع مذهب سببوه واذن قول الغشش فيها كما تنقذ وكلام في المقنة
 ايضا ظاهر بل صرح في امتناعه من قول الغشش وذلك لانه اتم بدفع توجه
 على مذهب سببوه وظاهر في ما يبد الغشش الا ترى الى قوله ولا يلزم آداب
 حاتم فكيف يمكن جعل قوله وحالف سببوه الغشش جوابا لكذا السؤال كذا
 وانما ثانيا فلان قوله وحالف سببوه الغشش لا يثبت فيه الوصفية
 من الحكم السابق فليس سكران المنع العلمة في جملة المستثنى كما صرح به الشارع
 حيث قال في امر ادخو اعم ما كان في الوصفية فيه قبل العلمة ظاهر اذ دخل
 سكران وانما له وحيث ان السبب ان القائل بعد راي كلامه هذا ورضي به

لم يند إلى الصراط المستقيم بل أخذ يعرض على المقر مستدلاً بقول الشارع
 قدس سره **قوله** لم يبي فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط في سبب
 الاربعة سواء كانت جمعة مجتبه كافي اذ يبين فان فيه على التوفيق
 والتكريب والتأنيث والتجنيذ والآلاف والنون واذ ازال احد كالم سبب
 شئ منها لكون الاربعة الباقية مشروطة به وكذا ان كانت مع شئ
 او ثلثة في الاربعة او منفردة باحدة واكتفى قدس سره بهذا القدر لوصول
 المقصود به **قوله** واليها وما قيل ان اصمت علم للفائدة سميت بلفظ صمت
 بضمين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يام كل صاحب بصيرة ولا يكتفي
 له حفظ لانه في الغلط غفيرة الاضطراب فاصمت غلط لا معدول كما ترى
قوله وما كان قول التلميذ اظهر مع موافقة لما ذكره في القاعدة جعله
 اصلاً واسند الى الفقه الباقية نظراً في وجه احداً ان الثابت عند المقر خلاف
 ذلك قال في النزاع ومذهب سيبويه اولا لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الكلية
 وان زال تخلفها منع ويلزم الاحتشاح صرف ما علم ان الرب يمنع الضرف في كونه
 ومنع صرف ما علم ان العلم تقره كحدث بنسوة اربع وقال في الابيض الذي
 يخلق امتناع اعم بعد التفكير منع صرف ادم وادم واسود بعد وجه غير الوصفية
 الى الاسمية فلو لا اعتبار الوصفية الاسمية لم يستقم وكان يجب صرفه فاجابهم
 على منع صرفه دليل واضح في باب اعم اذ انكر على مذهب سيبويه وقوله توافقنا
 في افضل العلم وهو مثل مغالطة فانه ليس مثل لان افضل لا يكون صفة حتى
 تنصل به وحينه يكون صفة وعند ذلك نحن وهم متفقون على انه اذا انكر
 لم ينصرف فاجعلوه حجة انما هو حجة عليهم هذا الكلام وما فيها ان ما ذكره في الغاية
 متفرع على ما سبق من بيان العلل ونشر البطلان والافق ان المعلوم فيما سبق اعتبار الوصفية

يؤيد ما قاله من ان قول المصنف في شدة الخوف فيها بحيث يام كل صاحب بصيرة ولا يكتفي له حفظ لانه في الغلط غفيرة الاضطراب فاصمت غلط لا معدول كما ترى

الاسمية بعد زوالها فالموافق مذهب سيبويه لا قول الاحتشاح على ان
 لانهم الايهات الاستثناء فهو منها لا حارج عنها موافق اذ في لف
 لها وتماثلها ان القول يكون المراد التنبيه على اصالة قول الاحتشاح
 وتفرع ما ذكره من القاعدة عليه من القول بانه اشارة الى استثناء منكر
 علم اذ انكر عن هذه القاعدة بينا فضاء جواما وانما قدس سره في ذلك
 حتى ظاهراً لفظ الحالفه واسنادها الى سيبويه اسناد الاحتشاح فان رجع
 خلاف الظاهر والامر سهل فان اصل الكلام انما هو حمل الاحتشاح الآتية
 لما اراد البسط على وجه يتبين كلام القوم فيه على التفصيل وقائلاً وما سبب
 الاحتشاح ساكن هذه الطريقة واسناد الى الفقه في الخلاف الى كل من الاسناد
 والتلميذ شايخ وابيع الا يرى الى قولهم قال ابو حنيفة في الله كذا احكاماً لا يابى
 يمنع خالف ابو حنيفة به ابا يوسف خلافاً وقولهم قال ابو يوسف كذا احكاماً
 لا يابى يوسف به **قوله** وان كان معترف فلا ينصرف بلا خلاف يعني ان حمل النزاع
 ما كان معترف الوصفية فيه كذلك قبل العلمية فلا يبرهان مثل افضل في افضل
 الناس ومع ثبوت الوصفية فيه منصرف بالاتفاق وكان ينبغي ان يعتبر
 الوصفية فيه كما يعتبر في اعم بعد زوالها لانه لا يكون صفة بدون في واما
 اذا كان معترف فيكون غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية المجردة
 فيه وثبوتها فلا يكون حجة امثال اعم في شئ على انتهت عليه بكلام الابيض وحي
 لم يفهم المانع بل ساقه وهم الى عكس ما هو المقصود قال شارح الشارع بذلك
 ان الله بعد تفسير كواجر بما قسم نجه عليه وحول الفعل من فيه مع انه لا خلاف فيه
 ثم قال فنقول ينبغي ان يقتصر كواجر بما يكون الوصف فيه ظاهراً لا يكون معه
 في اللفظ لا يكون مع اعم في كلمة في التفضيلية حتى لا ينجبه عليه افضل من **قوله**

فان قلت لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الالهية لا يثبت على اعتبارها ايضا
لا وجه لهذا السؤال قطعا لانه لا يتصور من غير بلزوم اعتبار الوصفية
الالهية بعد زوالها في مثل اسود والكلام معه **قوله** وفيه بحث لا حاصل
له لان اسود اسما للصفة لا يعتبر وصفها بالسواد ضرورة كيف ويرى الحكم زوال
الوصفية فالانفصال لا فرق بين اسود وامر على ان اعتبار الوصفية
لم يزل عنه بالكلية ايضا فان الصرف ومنه من الاحكام اللفظية فيعتبر في احكام
الوصفية الالهية كما اجترت في جمعه وادخال التام عليه وكذلك قالوا في جموع
هم وان كان على ما قالوا الامر فلو لا اعتبار الوصفية في امر علم لم يجر ذلك فيه
ولذلك لم يجر ان يقال في احمد محمد ولا احمد بل قالوا احامد لانه ليس بصفة
فقد ثبت انهم يعتبرون الوصفية الالهية في اعتبارها ايضا ههنا لان احكام اللفظية
مثلها وبذلك ثبت صف ما قاله الشيخ الرضي من ان الحق ان اعتبار ما زال بالكلية
ولم يبق منه شيء باق ما قيل كان فيه خلاف الاصل اذ المعلوم من كل وجه لا يؤثر
بغيره كونه موجودا بعد ان قال معنى اعتبار الوصف الالهى بعد التبركه انه كان ثبت
مع زواله كونه اصليا وزوال اضافة وهو علمية فصار اللفظ حيث لو اراد المراد
اثبات معنى الوصف الالهى على ما ينظر الى زوال المانعة لانه يرجع معنى الصفة الالهية
حتى يكون معنى رب امر رب شخص معنى الميزة بل معنى رب امر رب شخص معنى هذا
اللفظ سواء كان اسودا او بيضا او احمر فان كون الامر كذلك لا يستدعي سقوط
اعتبار الوصفية بالكلية كيف وقد ثبت بعض الاحكام المتقدمة على اعتبارها كما عرفت
قوله انهم ان يعتبره في حال العلمية ايضا قبل الاولى ان يقال كان منطوية
ان يلزمه التاكيد هو قوله فاجاب متنازعين ولا يخفى ان الامر بالعكس فان
لا بد له من سوال وهو يكون هنا بالزام هذا البس لا يجعل منطوية للزوم ثم ان

ثم ان الغافل جوز كون لا يلزمه من الزام وهو خلاف الظاهر لا ايضا
اليه بدون الداعي **قوله** فان العلم للخصوص والوضع للعموم العلمانية
وضع الشيء لمداول بعينه لا يتجاوزها والوصفية وضع الشيء للمع فام
ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء في نفسه غير محض قبل والاصح في بيان
التضاد فان العلمانية كون اللفظ موضوعا لشيء معينه من غير اعتبار صفة
والوصفية كونها مستعملة في ذات معينة في غاية الابهام مع اعتبار صفة
وانت جدير بان المنكسر ببيان التضاد بينهما ليس الا كون احدهما للخصوص
والآخر للعموم فماني به الفاعل لا يكون لبيان التضاد بل لبيان كون احدهما
عاما والآخر خاصا **قوله** وهو منصرف لفظ واحد قبل يجه عليه ان العلمانية
والوصفية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار
المتضادين فيما يتوافقان فيه وهذا السؤال مبنى على القول في لفظ واحد
فان مراد الشارع قدس سره ان منصرف لفظ واحد كونه متضادا وغير محض
من قبيل الجمع بين المتضادين في شيء واحد وهو المنع المحض بهذا اللفظ لا بالمنع
مطلقا حتى يرد ما هو الفاعل واردا **قوله** فذلك الكسر دون التنوين لانه
لا يجمع مع التام والاضافة اذ التنوين دليل تمام الاسم واصله مشعرة
بعدم تمامه فتاخر اتمامه في التام والتنوين فلكونه في بعض المواضع علامة
للتشكيك وهذا هو التوفيق ليس الا ولا يبعد ما قيل لما عاقبت التام والاضافة
والتنوين صار ما كان موضع منه فكانه ثابت **قوله** وحيث ضعفنا ثباته
للتعليل لم يثبت الا في سقوط التنوين دون ما بعده الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله
سقوط التنوين لانه منصرف هذا مخالف لما نقله المقر عنهم كما نشقف عليه
قوله وهذا القول انبى بما عرف به المقر غير المنصرف فيه نظر لان زوال العلمانية

لأنه أيضا قلنا ثم كذلك صرح به الشيخ الرضوي وغيره وعليه قول الشارع قدس سره
وهي الصفة واللواد والآلاف وما نقله عن الهند في سهرته فالكسوة أنه قدس سره
نفي كونه جمع مرفوعا على أن يكون الموصوف هي الكلمة لا من أحد ما أن الكلام
ليس فيها من حيث هي فلا يتبع تقديرها بالآباء بل ولا حاجة إلى هذا التأويل
لأنه ان كان المرفوع كذلك وما بينهما أن قوله فلهذا الفعل يقتضي نظيره الرجوع
إلى المرفوع وعلى تقدير الكلمة لا يتبع ذلك وأما أن المصطلح يعرف المرفوع بما اشتمل
على الرفع فلهذا هو في التوفيق وهو كونه مضافا بالرفع في الرفع والجملة
قوله والمراد بالاشتمال الاسم عليهما أن يكون موصوفا بما قبل الكلام من حيث
عدم التفرقة بين الدال والمدلول فإن اللفظ بعد لول الرفع لمدلول الاسم
ولا يخفى أنه في جملة الالوهة فلهذا هو الموصوف والوصف في تلك الاسم مرفوع
ليس إلا الاسم والرفع **قوله** ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلى قبل
لاحقة الفعل الهند في هذا المقام حيث قال الأعرابي المحلى لا يشتمل عليه اللفظ
فلا يكون هو لا في جاني هو لا مرفوعا أو معنى الرفع المحلى أنه في محله لو كان ثم مرفوع
لكان مرفوعا هذا الكلام فلم يرد بذلك أن المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل
بل أراد أن شمولها ليس إلا بغير المسألة الثالثة وقد تعرض الشارع
بل شفع عليه تشييعا طبعا بأن يمكن ثبت تقييد وهو أن تأتي الاسم موصوف
بالرفع المحلى فيكون مستملا على الرفع محلا كما أنه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل
على الرفع محلا كونه لفظي ولا يخفى أن الفعل ليس في موضع هذا التوضيح لأن
بالرفع المحلى يجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقتضى النسبة على كون
الاسم موصوفا بالرفع المحلى وأما حلا في المرفوع وأن حلا في الرفع حقيقة وليس مقتضى
التوضيح بالفعل انتهى ولا يخفى على العارف بأساليب الكلام أن المنقول عن الهند

قوله وعليه قول الشارع حيث لم يقبل
وهي الرفع واللواد والآلاف

النسبة على عدم الاشتغال
حقيقة ذلك أن نقول مقتضى
الشارح أيضا هو موصوف

صرح في الأعراف على تعريف المرفوع المحلى غيره جدا وأن ما أتى به الشارع قدس سره
جواب عنه حسن وجهه والكده وأن قول القائل لم يرد بذلك أن المرفوع
وما اشتمل على الرفع لا يشتمل ما شئ من موصوفا هو مقتضى اللفظ وكذا قوله مقتضى الشارع
أيضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وأما في المرفوع وأن حلا في الرفع
حقيقة وليس مقتضى التوضيح والاشتمال أن الهند لم يصب في كلامه بل غفل عن
كون ما استدل به حجة عليه والحق بيد الشارع قدس سره أنه لا يشتمل في إطلاق الرفع
على الرفع المحلى وكون الاسم متصفا به الآخرى إلى قولهم هذا مرفوع محلا كما في قول المرفوع
أو المرفوع عند الإطلاق وأما ما اشتمل ذلك عليه من أن معنى الرفع المحلى هو أنه في محل
لو كان ثم مرفوعا لكان مرفوعا فكانت ليس مرفوعا فنقول أن القوم قسموه ثلثة
اقسام لفظية وتقدرى وحلى ولا ريب في أن المنقسم إلى الأولى يشتمل على جميع الأقسام
على السواء وليس قولهم كان مرفوعا معتبرا على الإطلاق حتى يكون السبيل إلى هذا
القوم بل معناه نظير الرفع في لفظه وأن كان في قبيل تفسير الشيء بنقيضه الصريح
فإطلاق الرفع على كل واحد من تلك الأقسام حقيقة ليس آيا وما يدل على ذلك
قطعا وصفه بالتلفظ والتقديرى والمحلى محلا لا يخفى كيف ولو اعتبر وجود المرفوع محلا
لما دل في المرفوع التقديرى أيضا **قوله** وهو حيث متلخ أحوال الفعل إذا كان
مضمرا متصلا ولو لا ذلك لما صح ذلك وما قبل ليس يخص الرفع بما عدا المحلى
مع البحث في أحوال الفعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد ولو أن يكون البحث
عنه تقريرا قال لا ينبغي أن يلتفت إليه **قوله** فمنه أي في المرفوع قبل برجه ورد
التقسيم على ما ورد عليه التوفيق كما هو الشارح ونوافي الضميرين البازرين
المثابرين في المرجع وأن كان بإياه قوله ومنها المبتدأ والخبر ثم قبل في وجوده
الاشتمال على علم الفاعلية برجه نوافي الضميرين المتألفين في المرجع وكذا في

بقوله ومنها المنبذ والجبر ولا يلحق عليك ان منها على عكس ذلك فان الفاعل
والمنبذ من اقسام شئ واحد فلا وان يكون مرجع الضمير فيه مرجع الضمير فيه وان كان
ظاهر ابا ان يجعل احدهما بعض الذي لم يجعل الا بعض منه وكان القائل نظر
الى ثابته الضمير فيه وتذكره ما لم يذكره لاحد من التبيين على كون المرفوع والمرفوع
واحد النظم ومعنى وتبادر الذهن في اول الام الى هو المراد وذلك بعد ان يبين
في المرجع وعدم احتمال رجوع المونث الى شئ سوى المرفوع ولكن هذا اما يكون من ثابته
الاباء دون كونه اذ وفق للثابته وقد زعمه ايضا على ان القول بتوافق الضمير بين
المتأخرين في المرجع وكونه مرجع الثابته سهو كما ترى **قوله** اسند اليه الفعل بالاصالة
قبل لا بد ولا ان يثبت على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لشيء سواء تعلق به ادراك
وقوه او ادراك عدم وقوه او طلب او انشاء ففي ما قام سلب الوقوع بالسلب
الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف
لنوع النفي والشرط الى اشتراط تكلف ان المراد بالاسناد اعلم من الاسناد الى ما او
تحققا او مفوضا وانما ان يثبت على ان التقييد بالاصالة لا يقتضي اسناد الفعل
بل اسناد الفعل ايضا مفيد فالأولى بحال الشارع ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل
وتقدم الفعل بقوله او شبهه فيفتح تعلق التقييد بالمطلوع وانما ان التقييد بالاصالة
له معنيان احدهما ما يرفقه كل ما هو ما يتبعه بل السببية الماحضة في النواحي وثانيهما
ما لا يرفقه الا واحد من المعنى وهو ان الاسناد والفعل بالاصالة ليس الا الفاعل
وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المنبذ اليه والابدال منه وتبعه
الاسناد اليه والمنبذ من الاسناد هو الاسناد بالاصالة باق معني زبد وجب
عمل العبارة في الترتيب على ما هو المنبذ في قوله بقرينة ذكر النواحي بعد ما لم يذكر الترتيب
ورابعا ان المراد باجاء النواحي اجاء بعضها وهو المعطوف بالمرضى والبدل اذا اسناد

قوله في الاشارة الى ان النفي
لا يوجد بحسب الحقيقة
مسألة

الى الناحية الا فيها جلا النعت والتاكيد وعطف البيان انتهى وكله بل اما اولاً
فلان المراد بالاسناد في هذا المقام ما هو علم من الاجابة في النسبة مطلقاً وهو المعنى
الكثر استعمالاً فالقول بان المراد بالاسناد اعلم من الاسناد الى ما او سلباً ثانياً
بالفعل او مقدار البيان هذا المعنى دون التبع الى ليس منه حتى بعد تكلف بل تعمله
الى ذلك المعنى بعد نفسه ثبت شئ لشيء ليس مستقيم فضلاً عن كونه من قبيل التكلف
لظهور ان ثبوت شئ لشيء نفى عدم ثبوته فكيف يصح تعمله اليه والقول بانه كذلك
سواء تعلق به ادراك وقوه او ادراك عدم وقوه على ان ثبوتك لشيء لا يتبادر
الانشاء والطلب كما لا يلحق وايضا قوله ففي ما قام زيد سلب الوقوع لا سلب
الاسناد وفي ان قام زيد تمت فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول
لا يلحق بالرد والتكلم عليه فان قلت لعل القائل لم يرد تعمله الاسناد الى السلب
والانشاء وغيرهما حتى يكون كلامه كذلك بل اراد ان الاسناد ليس الا ثبوت
شئ لشيء فهو لا يجاوز الى السلب وغيره فليس كذلك قلنا نعم الظاهر من كلامه
ذلك بل وهم صرح فيه الا انه لا كان الواجب عليه هذا انتفاء التوفيق بالكثر
ما يلحق وعدم تحقق الفعل الا في الكلام الموجب الاحباري لا انتفاء الاسناد
في غيره وكان هذا مما لا يتفوه به احد من ذوي العقول صرفنا كلامه الى ما هو السهل
صونا لوضوح المسئلة وانما ثانياً فلا تارة لا وجه لتقديم بالاصالة على الفعل لان التقييد
انما يوفى به بعد تمام الكلام واحتمال توهم انتفاء الفعل للظن بخوزه في اوله
واما ثالثاً فلا تارة لاصالة هنا المعنيين واسناد احدهما الى العامة والآخر
الى الخاصة حتى لو كان البصائر فانهما ام واحد لا يسيل الى التقد جدا واما رابعا
فلظهور رسالة الاسناد الى تلك النسبة ايضا بما عطف اليه **قوله** في الاستشهاد
في العمل قبل الاظهر ان اطلاق نسبة الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعملون

دل

مثل هذه الامور مشابهة الفعل فالاول ان يفسر المشابهة بمشابهة الفعل في
الدلالة على الحدث والنظر ايضا يدل على الحصول والثبت كما في بركات
صبيغة لا يصل في تلك الدلالة وكذا وجب حذف عاطف وانت جبر بان تعليل
العمل بتلك المشابهة لا يسند في قبلة ذلك الاطلاق بل الامر بالعكس كيف
والعمل قديم ولكم بالمشابهة حادث لكونه من اصطلاح النجاة وعلى تقدير
لا يمنع هذه القبلة القول بكون المشابهة في العمل كما لا يخفى ولا وجه لما وجه
اولي بل هو غلط ظاهر **فصل** لانه قال اسند اليه الفعل قبل رد على المصنف
ومحذو وحذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلمت زيدا في المثال المذكور
بناء على توهم اسناد ضرب اليه زيدا والغفلة عن الضمير المستتر قبل ان توهم
الفعال على راي البصريين انما يتجزع في توهمه على راي الكوفيين بهذا القيد
فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فكلهم من زيدا اهتمام بذكر
هذا القيد احتج اليه تمام التوفيق كما ذهب اليه الشارح او لا كما ذهب اليه
غيره انتهى ولا يخفى ان اول قوله ليس بعبد الحب الظاهر فان المصنف في الاضمار
والشرح بان هذا القيد لدفع توهم دخول زيدا في زيدا في قوله فاعلمت في المثال
اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر في قوله اسند اليه زيدا لانه انتهى ان الضمير
هو زيدا فتوهم انه وارو وليس بوار لان هذه دلالة عقلية وجدما باعتبار الدلالة
التقوية وكلام الشارح قد ستره ظاهرا في كونه من اجزاء التوفيق بحيث لا يتم
بدونه فيكون محتاجا اليه في الحقيقة دون الظاهر فقط كما قاله لكن النظر العباد
والفكر الثاقب شاهد صدق بانه قد ستره لم يرد الى لفظة لا ذكره المصنف في
كلامه عليه وقصوره بوجه يظهر ان ذكر هذا القيد وان لم يكن من تمام التوفيق
وذلك لانه يقول من يرى اسناد الفعل الى الضمير المراد به زيدا يقول هذا اسناد اليه

في الحقيقة وليس بفعل فاحتج الى ذكر هذا القيد لاجرا ذلك وهذا ما قاله المصنف
بعينه الا انه زاد عليه بيان عدم انتفاض التوفيق بذلك وان لم يذكر هذا
القيد بناء على ان المراد هو الاسناد بحسب الظاهر دون الحقيقة اذ المعبر هو
الدلالة التقوية لا العقلية وترك الشارح لظهور انه لا يحتاج اليه في شرح التوفيق
الى دلي عليه وانما انى به الغافل فليس بوارق قال الشيخ الرضا في بحث
ما ضم عامه على شرطية التفسير ان الفعل باتفاق من جميع النجاة لا يرفع ما قبله
هذا وعلى تقدير التسليم لا يخفى ان هذا القيد يكون ذكره واجبا عند البصريين وذكره
كذا عند الكوفي فالحج بين تلك الدعوى وبين القول بان لم يرد اهتمام
بذكر هذا القيد احتج اليه تمام التوفيق او لا كما ذهب اليه العصب والنون
فصل والمراد بتقديمه عليه وجوبا قبل انما احتج اليه الشارح بحسب الاسناد
على الاسناد حقيقة او حسب الظاهر وانما لم يجعل زيدا في زيدا ضرب مسند اليه
ضرب فهو على غير التكلف لاجرا كرم من كرمك نعم دفع التوهم لا يستلزم والامر
فيه وانما احتج به الشارح فمع افضائه الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التوفيق
عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يوفى بعد تعيين نوعه ومن
في تعيين النوع قيد ورو ولا يخفى ان الفاعل بعد في تمام المقام لان السؤال
بخو كرم من كرمك انما من ذكر هذا القيد فاحتج اليه دفعه بهذا الوجه قطعا
والسؤال بخو في الدار رجل توجه من هذا الجواب فلزم دفعه ايضا ولا يجوز
ذلك شي من شوارب التكلف كما وجهه في سؤال الدور ايضا في سواء فهمه منه به
ظاهر كلامه الا في الفصح من ذلك قول من قال ان جبر المتبدا المقدم عليه اما
جامدا ومكب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لاجرا
ضامع فتوزم بانه نوع من امثال هذا الوهم والفوايه ونسأل الله الهداية في البديات

والنهاية **قوله** اي اسنادا وادعاء على طريقة قيام الفعل اشارة الى ان قوله
على رتبة قيامه يتعلق باسناد وصفه لمصدره وقيل لا لا يجعله حالاً في ضم
قدم اي مستملاً على طريقة قيامه به وهذا مع ظهور ما فيه من التعسف لمحسن من جهة
المفعول ما عرفت من ان قيد التقديم لا يتوقف عليه تمام التوفيق بحال هذا القيد
فان لم يسم مفعولاً لم يسم فاعله فاعلاً لا يتم التوفيق عنده فكيف يحسن جعل الال
فيه قيد الخارج عنه وانما لم يفعل المصروف بما به مع كونه اجزأ والنسب بداهة ليدخل
ما هو قائم به على الحقيقة وما هو جازي في التغير والتقدير كالنفس والاضافة
فالاول مثل قولك علم زيد وشبهه والثاني مثل قولك زيد وبعده وشبهه
والسبب كله واحد سواء كان فيه معنى محقق يقوم بالفعل او يجري مجراه في رتبة
اداءه فاحتمل على جهته قيامه به لذلك **قوله** والال في المثال قبل اي
ما ينبغي ان يكون الفعل عليه ان لم يمنع مانع هو قبح المثال في الوجوب
او دونه فبما ثبت وجوب تقديم الفعل وقيل تحت الال او الال بمعنى الال
الصرف المنفك عن الوجوب فبما ثبت عدل الال وهذا الال مختلف فيه فالتعميم
فيه ابن جنى والافش والال عندها في كل جزء الفعل والمفعول به ذلك لشدة
اقضائه الفعل المفعول به كالفعل فاتي منها بعد في الفعل فقد عدل عن مكانه
ورتبة حسب فعله فلذلك جاز عندها كالمثالين في الاضمار قبل الذكر لان الجمع
لكون حقه ان يكون متصلاً بالفعل كانه متصل فتقدم وتأخر الال ضرورة
فتم تقدم رتبة وان تأخر لفظاً بهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا
لا يصح ليل على ان الال تقدم الفعل لان الفاعل والمفعول به لو تساوا
فيه لامتناع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم في رتبة
لكنه يتوجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصح ليل على ان الال

في الفعل قرب الفعل لا تفرق تساو في الفعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز
ضرب غلامه زيدا انتهى والترديد السابق في ادوال في قوله المثال لان
الال على كلا التفسيرين واحد والقول بان الال عندها في كل جزء الفعل
والمفعول به ذلك فرتبة لان الال تقدم الفعل بالاتفاق وحالها
في نحو ضرب غلامه زيدا ليس لان رتبته التقدم كما ان الفعل كذلك كيف
وهذا حال ظاهر لان اصله احدها وتقدمه حسب الرتبة بناء في اصالة
الال وتقدمه كذلك بالضرورة بل لشدة اقضاء الفعل للمفعول به
كاقضاء الفعل كاختراف الفاعل وهذا هو الذي اوقعه في ثلاث
الورطة ولم يدرك ان هذا الاقضاء مسلم عندها ايضا لكنه لا يصح علمه
للجواز عندهم ومعنى كلام المقر ان الفعل احد في الجملة معه وما عداها
فضله وقد وجب تقديم الفعل فوجب ان يكون الال ان على فعله لانه
المتجاوز اليه والمتجاوز اليه اولى بالتقديم في غيره فان تقدم عليه المفعول
كان في الترتيب ما ذكرناه مذكراً له هكذا قال في الشرح والابيض وعلبك
باجده فان بقية الال وتمام المنقولة ساقطة به **قوله** اي يكون بعد
من غير ان يتقدم عليه شيء آخر في معمولاته تفسير لقوله ان يلى وابر الخاضع
ومن عجب الال وتمام ما قبل حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه
من التوفيق ايضا في قوله وتقدم عليه وكأنه لم يبين له فاهله او حكما
كما في الفعل المستتر فان البعدية هنا حكمية فان المقام وكذا قدم عليه
بعيد بمراحل عن قبول التعميم الى الحقيقة والحكمي اذا المستتر داخل في هذا التفسير
كما لا يخفى على المثال الجبر **قوله** وذلك غير جاز خلافاً لافش وابن جنى
قبل لا مطلقاً بل اذا اتصل بالفعل ضمير المفعول به او المفعول به ضمير الفاعل

بل لم يالغاف في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وان اشبه ذلك
منها بل اتفافية وحالغاف في لزوم في المثال المذكور كما وضحه كذا في قوله
حالا فالافش وامن حتى نطرح قبل ذلك ان نقول الخلاف في ثاقم مرجع الضم
لفظاً ورتبة لاني قوله وذلك غير جائز ولا يلحق ان مبناها ما سبق في غلط العرج
وحبط التبع من انما انتبا لكل من الفاعل والمفعول تقدم الرتبة وبقول اذا
كان الامر كذلك كيف يمكن لهما القول بجواز الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة
بل هم مبنون لزوم تقدم الاضمار بحسب الرتبة وهذا مع كونه في الالفاظ
بل في نفسه لظهور استحيائه كما عرفت على ان الاضمار يختلف فيه ليس الا
اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل كما في المثال الذي اوردته
وابتليت الذي اتى به الشارع وان مثال ضمير الفاعل المتصل بالمفعول به
ليس الا قوله ضرب غلام زيد المتفق على جوازه بقوله لا مطلقاً بل اذا
انصل بالفاعل ضمير المفعول به وقوله او المفعول به ضمير الفاعل يشهد ان
على علمه وايضا ليس لاحد نظر في كلام الشارع قدس سره ان يجوز القول
بان الخلاف في ثاقم مرجع الضم لفظاً ورتبة مع قطع النظر عن فساده كما لا يخفى
قوله واجيب عنه انما ريد ان حيث لم تغلق والجواب الا ان كلامها ليس
بعيداً عن نهج الصواب قال الشيخ الرضي والاولى يجوز ما ذهب اليه وظني على ذلك
لوروده في كلام الفاضل قال حسان رضي الله تعالى عنه ولو ان جد اجد الدهر
واحد من الناس انفي جده الدهر مطعاً وقال سليمان سعد بن خدي بنوه ابا
الغضبان عن كبر وحسن فعل كما يجري سماراً وقال غيره لما عصى اصحابه مصعباً
ادى اليه الكيل صاعاً بصاع وقال غيرهم كس حذر العلم اسواب سود
ورقي نداه والندى في ذري المجد وقال غيرهم لما راى طالبوه مصعباً وغداً

71
وكاد لو ساعد المقدور ينصب اليه غير ذلك وانما ويل في الكل بعيداً
الحمل على الضرورة **قوله** والقول في اي الامر الدال عليها لا بالوضع
فيل ان ارادنا بالوضع لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المنع الجازي
قرينة على المنع المراد ولم بعد اطلاق القرينة عليه وان ارادنا بالوضع لم
اولا يلزمه هو لزوم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالضمين والامر ان صلا
وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليها غير الاستعمال
فيها وهو من جملة الادوات المساعدة فانه يعلم كل احد ان المراد بالقرينة وجود شيء
يدل على ما يتعلق به المقصد غير ان بوضع ذلك كاتصال علامة الفاعل بالفعل
في ضرب موسى جلي فاتها من جملة التواتر اللفظية التي توجد في بعض المواضع
دالة على تعيين احداهما في الآخرة وتحوكل الكثرة في موسى من التواتر المفعول به
فانما رافقه لتبس اذ لا يتبس ان موسى الكل والكثرة في ما كول فهو امر وجد
هنا والاعلى ذلك ولا يتصور وضعه له والحق ان الاول من شقي الزيد
والجواب في رتبة عليه فانه يؤيد ما ذكرناه وبقيته الا ترى ان اللفظ اذا استعمل
في معناه الجازي لا يكون دالاً على المقصود ما لم يوجد قرينة تعينه كما اذا قلت
رايت اسداً وتريد به انساناً شياً فانه لا يجوز هذا كذا الا ان تقول
برمي مثلاً فالجزي لا يكون دالاً على المقصود بدون القرينة وهي لا يدل عليه
بالوضع فان احد في المحققين المبطلين لا يقول بان برمي وضع للرجل الشجاع
فتبين ان القرينة هو الدال على المقصود بدون الوضع وان الجازي ليس
من هذا القبيل فانه ليس ما يدل على المقصود بنفسه **قوله** فلا بد ان
ذكر الامر مستغنى عنه قبل الشبهة ودفعها كما اوردته الفصل الهندسي
وتبعه الشارع ونعم ان هذا الشيء عجيب اذ ليس شبهة ثبات الجواب

اذا قرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين الحذف ولا ما يدل
 على المعنى والمفعول انما اذا انتفى الارباع لفظا وحذف وانتفى فيه قرينة الارباع
 فلم يعلم ان الارباع الساقط ما هو ووجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء
 القرينة ثم قيل اعلم ان الجواب في هذه الصورة تقديم الفاعل بمعنى انه لا يجوز
 ان يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معا فجو موسى ضرب عيسى على ان يكون
 عيسى فاعلا لانه لا يمتنع المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على
 الفعل ثم قيل ويمكن ان يقال لم ينتف بها القرينة لان تقدم موسى قرينة
 على ان الفاعل هو عيسى والكل جرح ومطروح اما الاول فلان دلالة الشئ
 على تعيين امر ومبتهر في آخر انما يكون بدلالة على هذا الامر ونفس معناه
 بالضرورة فالنتيجة من ذلك الكلام الحق والآخر من على مذهب الخليل في الارباع
 اظهر لسوء الفهم ودلالة على كونه في رتبة الارباع انما تعطين اضافة
 القرينة الى الارباع لا يسهل هذه التعريف الذي انما يعطف الحذف على الانتفاء
 عطف تفسير ولم يدركه في الفلح من وجهين بثبوت تفسير الشئ بما ينافيه
 عدم كون القرينة دالة على المفعول لان الارباع ليس به واما ثانيا فلان
 الكلام فيما يذكر بعد الفعل بشهادة السباق والحق فلا وجه لتوضيها لاس
 كذلك على ان تقدم المفعول على الفعل مذهب البعض والمقول ليس منهم بذلك
 سقط الثالث ايضا مع ان الفاعل بدعي اتفاق الكوفيين على كون زيد
 في زبد فام فاعلا كما سبق وبما يستدل على عدم التباس المفعول بالفاعل
 بعدم جواز تقديمه على الفعل وانت جبر بان هذا تناقض صريح **قوله**
 مضمرا متصلا بالمفعول قبل ليس المراد بالاتصال معنى اللفظ بل المصطلح
 وهو كون الضمير متلا مستقل في التلخيص فاذا كان الفاعل هكذا لا يتقدم

المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا أصلا فلان فائدة في قول الشارع بالمفعول
 بل هو انما خصص الحكم بفعل الفعل وليس كذلك جريانه في روبريد
 مثلا ولا يخفى ان التلازم في هذا المقام هو الاتصال بالمفعول وذلك
 ليتضح الحكم بالمتناهي العكس والنقول بان المراد بالاتصال الاستقلال في التلخيص
 وهذا علة امتناع تقدم المفعول ليس يتقدم لان المفعول في كونه متناهي
 مثل ذلك واما الايام فلا يقبله الا فهم **قوله** اي تقدم الفاعل
 على المفعول في جميع هذه الصور قبل قيد في جميع هذه الصور لولا فائدة
 فيه في جواز الشرط لان الشرط يقتضي غناه فاعتباره في المعنى فلا ينبغي ذلك
 الشارع لم يدركه معتبرا في نظم كلام المقر وان كان طاعة عبارة بل اراد
 بذكره التنبيه على ان الجواز بطبع الشروط السابقة وانت جبر بالشارح
 قدس سره انما اني بهذه العبارة ليكون اجمالا فصوله مقوله اما في صورة
 الارباع الجاهل بالمفعول في الاخر من عليه ثم الجواب على ضعف من مسالك الناس
قوله فلما فاة الاتصال الاتصال فان وضع متعلق فلو اوجوب
 ان يكون منفصلا قبل وكونه كالمجرى من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء
 كلمة هذا هو عين المعطوف عليه فتبصر **قوله** مع جواز ان يكون غير مضمور
 بالخصوص او قبل قال من امتناع في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه ثم انه
 بغفوان هذا الظاهر في المثال المذكور ونظيره ما كان الفاعل حاصلا اما
 اذا كان عام فلا يتبع نحو ما ضرب احد الازيد وذلك لانه لم يسم احد حتى يصح
 ان يكون زيدا مضمورا بالفلت فيما كان الفاعل عاما لا يحدد بوجه مثال صارفا
 بل لا يخفى كذبه اذا اتى الفاعل على عموم لبداهته كذب حم صارية كل احد
 في زيد والكواذب الظاهرة الكذب قال لا يبال به في تغليب التواضع لادبته

لأنه مما لا ينفك البه اهل اللغة ولا يدخلها تحت قصد المفعول الصحيح من المثال
المذكور ما ضرب احد من الجائز المختصة التي تخص مقام الاخبار العام بما وقع
ان يكون زيدا مفعولا بالغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل حاصلا فذهول
عجب لا ينبغي ان يقع فيه ادب كيف وهو لا يقع مطلقا في مثل خلق الله على
الصورة الا يوسف لانه لا يقع فيه ان يقال المفعول حصره خالفته تعالى يوسف
مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فحنت بالانقضاء في هذه الامثلة
متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ورفع الاستنباه ان المراد بجواز كون
مفعول الفاعل افعالا بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القم في المثال المذكور
تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل
والمنع انما ياتي فيما ياتي من خصوص المادة فلا ياتي في دعوى الجواز انتهى وان ثبت
الوصول الى حقيقة الحال فاستمع لما تبلى عليك من المثال وهو انك اذا ذكرت
قبل اداة الاستفهام مفعولا حاصلا للفاعل فيما بعد وجب ان يكون ما ذكرته للتقدم
من العالقة والمفعولية والى الية او غير ذلك مخصوص في المثال وما ذكرته للتأخر
من تلك المعاني فبما على الاحتمال لم يدخل المخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب
زيد الاخر افضا رتبة زيد محصورة في عمره اذ ليس ضارا بالاحد الا لعمري واما مفعول
عمره فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب
عمر الا زيدا واما اذا لم تذكر مفعولا حاصلا لغير الفاعل الى ان كان المفعول حاصلا او
ذكرت الفاعل عامما والمفعول كذلك فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا
كان او مفعولا حاصلا ما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في الفاعل وما ضرب الا زيدا
او ما ضرب الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين
كما ضرب احد الا زيدا او قد زيدا عامين كما ضرب الا زيدا في المثالين

غير محتملين وانما كان كذلك اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شي
يتعلق به الفاعل المستثنى وكذلك ليس غير ذلك الفاعل العام شي يتعلق
المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا زيدا
زيد المفعول رتبة المطلقة مفعولة على عمره والضا رتبة المطلقة مفعولة على زيد
وخص مفعول رتبة عمره بزيد وذلك عكس معنى قولك ما ضرب الا زيدا عمره اذا
هذا القول ان المفعول في هذا المقام افادة وجوب تقديم الفاعل في باب
الاستثناء لا حاشا للمنع بالتأخر وقد عرفت ان هذا قبل الاستثناء في جميع
ما سبق نعم عند بعضهم ما ضرب الا زيدا مفعولا لصورة تقديم الفاعل بناء
على ان الضم انما هو فيما بل الا فيكون معناه اخصا رتبة زيد في عمره ولذا
اخر الشارح توسط الا بينهما كما صرح به ايضا فثبت ان التي بعد عرض
عليه الفاعل وهو مفعول الصورة بعيد عن كل كيف والقول بانه اذا كان
الفاعل عامما لا يكاد يوجد مثال صادق فلا يبال بحوجه في المباحث الادبية
يحتوي على امرين عدم التطلع على مراد ذلك الفاعل فانه لا يريد الاخر من
بل بيان ما انفق عليه كلمة الادباء والكذب فان الامثلة الصادقة في
ابراد الفاعل والمفعول عامين اكثر من ان يحصى وقوله المفعول الصحيح من المثال
المذكور ما ضرب احد من الجائز المختصة فانه يقع ان يكون زيدا مفعولا بالغير ما
من المفعول عما سبق من انه ليس هناك غير ذلك العام شي يتعلق به المستثنى فان
المراد انفق الاحتمال بحسب اللفظ واما صحة ذلك في نفس الامر او عدمه خارج
عنما نحن فيه وقوله واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل حاصلا فذهول عجب
لا ينبغي ان يقع فيه ادب يرد على نفسه جدا فان منع ذلك الظهور امر لا يقع
منه لخط في الادب وقد اني بعد ذلك ما عرفت بما يدل على ذلك مما **قوله**

وانما قدما بشرط توسطها قبل يجب عند الكثرة النجاة تقديم اذا كان المفعول
بعدها ولا يجوز تقديم لامع الا ولا بد منها ويجوز التقديم مع التأخر السكاك
وجاء في النجوين فالظاهر في قول عبارة المتن ان يكون على مذهب
الكثرة النجوين وكانت دعا الشرح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاك
ان المقصر على وجوب التقديم بالمتكلم بالمتكلم ثم قيل ولكن ان شكك في التعليل
فقول المراد انه يلزم الانتقال في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للبيان والاف
عليك ان هذا التكلف ليس هو من قضاة الشارح بل لا يتبع ذلك لان الحكم
يحقق الوجوب في جميع الصور لا يتلافى مع الاختلاف بالانتفاء في تخلفكم
عن الدليل في بعض الصور لا يتصور ردوى العقول وتعمل الم مثبت في ذلك
الدليل على ما ثبت لا يتحقق الوجوب بالضرورة فكيف يجوز ذلك على ان
ظاهر عبارة المقر بانه فانه قال ومنها ان يقع مفعوله بعد الا لان ما بعد الا
المعروفة هو المقصود بالانبات دون ما عداه من ليس للمنفعة قبله فلو ذهب
تقديم وثبوت انعكاس المنفعة نعم يمكن الحمل على مذهب الكثرة النجاة لكن لا يخفى ان
الا وهو ما احتاره قدس سره تقدم ورود النقض بهذا النوع في حاشية
في دفعه الى منعه كونه من قبل فخر الصفة قبل تمامها **قوله** لكنه لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبل فخر الصفة قبل تمامها قبل ثبوت عدول عن الاسل مع منع
مانع عن العدول ولا يجوز العدول بما منع مانع عن الاسل فضلا عن جوازه
مع المانع عن العدول انتهى وليس شىء لاحد من احداهما ان الكلام فيما يجب وما لا يجب
اذا انتفى عنه الوجوب مثبت لجواز بالضرورة وانما بينهما ان الاسل فيما سبق لا يجوز
فلا يحتاج في تحقق حلا في ثبوت المنفعة **قوله** لان الحكم هنا في الخبر الاخر
وذلك ان المشهور عند النجاة والاصوليين كون انما ما ضرب زيد عمرا

٢٩
عمرا مخرّب زيد الامر فان قدمت المفعول على هذا انعكاس الحكم
على منوال ما عرفت في ما ضرب زيد الامر وقد حالف بعض الاصوليين
في افادة الحكم اسند لا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الا على بالثبوت
وانما الولاء للمعنى واجيب بان المراد في الخبر من ان الكيد فكانه ليس على
الا بالثبوت وليس الولاء الا للمعنى كقوله صلى الله عليه وسلم لا صوة لمار
المسيح الا في المسجد **قوله** وانما قد الفصل قبل دفع لما قاله الشيخ الرضى
ان زيدا في المثال المعروض مبتدا لا فاعل لطابق السؤال فانه جملة اسمية
ولانه السؤال عن الغاي لا عن الفعل واللام تقدم المسؤل عنه ثم قيل ان
ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفصل انما يكون عند قرينة دالة
على تعيين المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون جبر المقدام
هذا وما اعطاه لك لا يبيح بالقبول فان القرينة متحققة لا ينطبق اليها الضعف
يجوز التقديم على وجهين اسمية وفعلية كما لا يخفى بل هو دفع لما نقله الشيخ الرضى
على ما مر به الهندى ولقد نبه الشارح قدس سره في ذلك الجواب بكونه قرينا
الى فهم المتعلم والتحقيق بما ذكره الفصل الشريف في حاشية التلخيص هو
ان السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان بيان ذلك ان قوله
حين قام هو اقام زيد ام عمرا حال الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرا حال
وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى بكونه متغيرا فيقع فيه الابهام المتبادر
للاستفهام ولما اردوا احقار وضع كلمة في دالة اجمالا على تلك الدواع
المقصودة هناك ومضممة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها
على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة تعرض تقدم ما يدل على الدلالة
وفي الحقيقة هي فعلية فبما براد الكلام جملة فعلية على اصل السؤال فالجواب حله

قوله وقد رخصت وهو سبقت ان
تجوز كلامه بها على ما هو سبقت الا قد
اراد ان نعم وانقصت ليس ذلك
بل سبقت الغنى
ملا

وَقَدْ قِيلَ لَكَ
فِي الْأَنْبِيَاءِ
أَمْ يَكْفُرُونَ
بِالْغَيْبِ وَأَمْ يَكْفُرُونَ
بِالْأَنْبِيَاءِ
فِي الْأَنْبِيَاءِ
أَمْ يَكْفُرُونَ
بِالْغَيْبِ وَأَمْ يَكْفُرُونَ
بِالْأَنْبِيَاءِ

قوله بل العالمان اذا تنازع جري في خبر الفعل ايضا قبل لكن ينبغي
وان بعض العالم لا يفر المصدر من نحو الجني ضرب وقتل زيد فانه لا يقع فيه
قطع التنازع على مذهب البصري والكوني اذا لم يفر الفاعل في المصدر
ورويان تعيين الاضمار انما هو في الفعل التنازع والمصدر لا يلزم الاضمار
فيكون كالمفعول في القطع بالجذف **قوله** قد يقع في اكثر من فعلين
افضار على اقل مراتب التنازع ولا يخفى ان الامم كذلك وما قيل
انما فعل كذلك اقتصار على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايضة فيما هو اقل
قالا يلتفت اليه **قوله** في الامم مفعول تنازع من باب تارة بنا الثوب
قوله مفعول الفعل الاول اذا هو يستحقه قبل الثاني اي يستحقه قبل وجود
فلا يكون فيه حال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع
وتبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذ الفعل الاول قبل وجوده
فلا بد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين الحال الاول
لان استحقاق الاول قبل الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول
قبل وجود الثاني هكذا قبل في البيان وزعم البعض انه والمبين كلاما
فاسد ان لصداقة التنازع ودعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه دون
وجوده حكم اذ لو ازيد الاستحقاق على الملقط فمعا ولو على المنوى ففعل الوجود
ايضا ولا يخفى ان هذا لا يليق بمن له حظ في الادب او شئ من الجبر بل هو شان
رجل حال الذم فاقدر البصر فان قيد بعدها ليس الا لا جاج المتقدم والمنوط
بينهما فكيف يمكن توهم صدق التعريف عليهما والفاعل مصيب في بيان الظهور
ان امر الظاهر قد تعين قبل الحكم بالثبوت فلا يكون فيه حال تنازع فلا يكون
من هذا الباب وهو معنى الاستحقاق القبلي فبعد هذا عرفت ان ترويض ذلك البعض

قوله واما الضم المنفصل
الواقع بعد ما نحو ما ضرب واكرم الا انما قبل هذا المنقوض بمثل اقام او
انت فان قائما وقاعد تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار
على مذهب الكوفية والبحرية بلا كلفة وانت جبر مائة لا يستعمل مثل
في كلامهم **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قبل معنى تبرار
التنازع فيه لكنه لم يقطع الكرم كذلك فمضى قوله لان طريق القطع عندهم
الاضمار ان طريق القطع فيما يخفى في كلام العرب الاضمار بحسب ما روي الي
وهو متنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء التنازع بينهما قلت
لا بل يقطع التنازع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضوي ومعنى قوله واما
على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم
عدم امكان قطع التنازع وقيل كلهم موافق للكسائي في هذه المسئلة فلا خلاف
لقول من قال واما على غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو متنع هنا هذا وكلاما من زرة الغافلين وعليك بالسمع حتى تكون
من الواصلين اعلم انهم حصروا التنازع في اسم ظاهر بعدها وعلموا ذلك بانها
اذا وجهها الى مضمير استوبا في صحة الاضمار فيها لانها اذا كانا متساويين زيد
ضربت واكرم من وخو وان كانا على طرف قلت ضربت واكرمت وخو
وان كانا غائب قلت زيد ضربت واكرم فلم يتنازعا غائب لان كل واحد
منهما يجب له مثل ما يجب للاخر قال المصنف في الشرح فان قلت فما نصنع بمثل ضرب
واكرم الا انما وانا انت او الا هو وخو فانها فعلا وجهها الى مضمير تنازعا
لانه يصح ان يكون لكل واحد منهما كالظاهر قلت فذكر ذلك بعض المتأخرين
وهو غلط لانه لو كان في هذا الباب الوجه ان يكون في احدها المضمير لانه قال

بغير الاضمار
في كلامهم
في غير ما
في كلامهم
في غير ما

في غير ما

نه

فيقال ما ضربت وكرم آتانا وما ضربت وكرم آتانت وعند ذلك
 يفسد المعنى واما هذا الكلام محمول على الحذف ونقدته ما ضربت آتانت
 وما كرم آتانت فحذف ذلك من احدهما تحقيقا لهذا الكلام وهو فاعل
 لكون احتمال كون المثال في باب النسخ واما لم يكن منه كيف يمكن
 القول بانهم قطعوا النزاع بما هو طريق الكسائي وادفعوه فيه بل هو ام
 يشهد بطلان العطف ايضا فانهم يرون اخبار الحذف في باب النسخ
 ويطلقون مذهب الكسائي فكل لهم الاخر اني بحقيقه مذهبهم والعمل به
 في هذا الكتاب كذا ولا شيء في كلام الرضائي شيء بذلك بل هو صريح فيما ذكرناه
 الا انه يقرض عليهم لزوم موافقتهم له فيه لانهم يقولون بالحذف هنا وهذا مذهب
 الاثرى الى قوله واما المنفصل وكذا الظاهر الواقع بعد آتانا فليكون ان يكون
 من باب النسخ ويجوز ان يكون منه عند الكسائي قال ويلزم البصر بين
 في هذا المقام متابعه الكسائي في مذهبهم لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب
 الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الاله لانه انما عليه ولا يخفى
 عدم ورود هذا الاخر ارض لظهور الفرق بين اخبار الحذف والتخفيف
 فقط وبين اخباره لقطع النزاع فلا يلزم الاضمار قبل الذكر عند خلافه
 فان الاول في حكم الملقط لجلل الثاني وبه ينفع ما يحل بباكات
 من ان ابطال مذهب الكسائي يلزم حذف الفاعل وقد علم ان الكتب
 لا تحذف الفاعل بناقض فعلم ذلك وبذلك ظهر الخراف فلم ينسج قس
 عما كان الاتباع به فانه قال واما الضمير المنفصل الواقع بعد ما ففیه نساخ
 مع انه لا نساخ فيه بل يجوز كونه متابعه النسخ عند الكسائي واما عندهم
 فلا مكان عليه ان يقول واما الضمير المنفصل الواقع كذا فلا نساخ فيه

في هذا الكلام
 ما هو طريق الكسائي
 وادفعوه فيه

فيه لا كذا واما عند الكسائي والفرق ان يكون منه باخبار كذا قوله
 وذلك بتصور على وجود كثره مثل ضربت زيد او كرمي وكرم
 زيد او كرمي وضربت زيد او ضربت وكرم زيد او غير ههنا
 القلم فانه لا يتصور على وجود كثره بل على وجهين واما ان يخرجه عن
 لبس الاوجهما واحدا ونقص ذلك ان العالمين في النسخ على ضربين
 اذها اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا
 في النسخ في الفاعلية حسب كونه ضربا او كرمي زيد او في المفعولية حسب كونه
 وكرم زيد او في الفاعلية والمفعولية معا كونه ضربا وكرم زيد او في مختلفان
 على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية كونه ضربا او كرمي
 زيد او بالعكس كونه ضربا وكرمي زيد وذلك ضروري بالنسبة
 لغرضه اي قرب الفعل الاول مع مساواة العالمين في القوة لئلا يتفقد
 بمثل زيد يضرب ومكرم غيرا هكذا قبل ولا وجه له قوله ولا خراج الاخبار
 قبل الذكر قبل ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والكرار وليس ينبغي ولا نساخ
 البصر بين في ذلك فالتعليل هنا دون ما سبق مما ينبغي فوجاهة انه لا حاجة
 اليه حصول الغرض بهذا القدر قوله ولزوم التكرار بالذكر وامنس الحذف
 قبل اراد بالذكر بما قبل الاضمار والاول لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالانظار
 بل الاول ولا منساع التكرار بالانظار من غير الاضطرار وامنس الحذف اي منساع
 حذف الفاعل من غير ما يستدسه في غير المصدر ونقص ما قام واما كرم آتانا
 واسمع بهم وابصر وآثرين وآثر بوالقوم واخرت باهمند اضر في القوم ينبغي
 ان يفسد الامتناع بقبول وجهه ثم الاستدلال به انتهى وليس غير فهم واذ كان
 فان الذكر اولى هنا في الاظهار لما سبته الحذف له وانه يكون احصاء ظهور

ذلك مما يكون الاكم الظاهر
 مرفوعا هكذا فيما راباه
 من النسخ ولعله صم

ان الوهم لا يذهب الى معناه الا بآاء المقام والقول بامتناع التكرار
 بالاطهار من غير الاضطرار غلط لانه في المستفاد دون المنع بالانفصال
 فكيف يكون اولي وكذا القول بزموم تعبد الامتناع بالقبول فان من الالة
 لا بد ونفصا على الحكم بامتناع حذف الفاعل لانهما في تقدير الفاعل لا حرج ب
 حذفه بامتناعه في باب النسخ سببا وهو محكوم عليه بالامتناع دون
 غيره كما صرح به الفضل الهندي وغيره **قوله** وحازي افعال النعل الثاني
 قبل اتم المحرر في الفوا فصا ريبا منه مغلفا وهو مغلبي بما جاز افعال الاول
 مطلقا عند الكوفيين واخيرا افعال الثاني مطلقا عند البصريين فلو انفصل
 المكان واضحا بان يقول وتبين البصريون افعال الكسائي والكوفيون افعال الاول
 خلاف الفوا مع الوقيين فانه لا يجوز افعال الكسائي فقط فيما اذا افترض الاول الفاعل
 بل يجب عنده افعال الاول وليس هذا الا في خصوص الاطلاع فانه محال للكسائي
 ايضا فلا بد من تاجره وتبين شوي لم لم ينقطع لذلك في قوله قدس سره لانه يزم
 على تقدير افعاله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور وحذف الفاعل
 كما هو مذهب الكسائي قال المحرر الفوا ومنع هذه المسئلة واما لها لما يزم
 قبل الذكر وحذف الفاعل وهو مردود لانه ثبت من غير الوجوب كقوله حرمي
 فوهما واستشعر لكون مذهب **قوله** ورواية المتن في مشهور عنه
 قبل فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيره كما فستنه عن في الفقه المشهور
 وهو ان المنع وحاز افعال الكسائي الاضمار في النعل الاول بل ان يقول
 بتفسير الاول الثاني فيما اذا انقض الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل النعل
 الاول بعد الظاهر انتهى وهو مبنى على تسليم المغايرة بين التظليل كما نطق به
 الشرح قال الشيخ الرضي نقل المقر في الفوا منع هذه المسئلة اي افعال الكسائي

في قوله لا يذهب الى معناه
 في قوله لا يذهب الى معناه
 في قوله لا يذهب الى معناه

اذا اطلب الاول لفاعلية وقال انه بوجوب افعال الاول في مثل هذا النعل
 الصحيح في الفوا في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا لفاعلية نحو ضرب
 وكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا
 للمفعولين لكن اجتماع المؤثرين التاميين على اثر واحد مدلول على فساد
 في الاصول وهم يخرجون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ثاني
 بفعل الاول ضمير العبد في الاسم الذي تنازع فيه اي لا يجوز ضمني وكرم مني
 زيد هو حيث بالمفصل بعد المتصل بزموم الاضمار قبل الذكر وان طلب
 الثاني للمفعولية مع طلب الاول لاجل الفاعلية نحو ضربني وكرمك زيد الغيبين
 عنده الاثبات بالضمير بعد المتنازع كما رتب كل هذا حذر اقام البصريين
 والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل هذا الكلام وعليه الهندي
 وغيره والامر ليس كذلك وان ثبت الاصول فاستمع لا يتلى عليك بالقبول
 معنى قول المقر خلاف الفوا هو انه يمنع هذه المسئلة كما صرح في الشرح وهذه عبارة
 مجلدة بحتاج الى البيان والتفصيل ولا وجه للاقتضار في ذلك على ان الواجب
 عنده افعال النعل الاول فان افترض الثاني الفاعل اضرته وان افترض المفعولية
 حذفته او اضرته واخيرا ثبتت افعال الفاعل او الاضمار بعد الظاهر فبالذات
 كما فعل الشارع قدس سره ولا العكس ذلك كما ومنه الفاعل بل البيان على الكسائي
 لما صرح به في الالباق والاكسائي الاضمار قبل الذكر او في الفاعل
 ويقول بالالباق منه ذلك وهو افعال الاول اما على سبيل الاظهار فيها
 او الاضمار في الثاني مع الاظهار في الاول واما في ثبت افعال الفاعل او
 او الاثبات بالضمير بعد الظاهر والشيخ الرضي نقل بعض قوله في الالباق وقد
 باقية يمكن رد المقر في زعمه فانه قال في هذا الكتاب واما مذهب الفوا

فانه لما رأى المسئلة لا تخدوم احد من كل واحد منهما على حال الاول حكم
بمنعها لانه ان اضمر ضمير قبل الذكر وان حذف الفاعل فاعمال
الاول فيها وقال في نحو قام وقعد زيد الفاعل في زيد الفعل معا ولا يفرق
منها هذا الكلام ولو لم يفرق المعنى بينهما لكانت الفاعلين بل كلفى بيان ارجاء
الاول لما صح اعتراض الرضى عليه ايضا وذلك لان اصل مذهبه كان ان
وكذا التفرع انما يحصل به وما عداه امور متفرعة عليه ولا يجب في ذلك شرح
الرضى فانه طالب من بعض للاخر من على المقرر وروى وقد كان في سبيل الزم
البحث مع لفظة للمفرد والظاهر اللصوب ولكن معنى غير ذلك محاذ الامثال
بكنزة الكلام والاطناب **قوله** وزعم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وروى
كحور به رجلا وجيب بان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا بغيره
كأنه ففقتين سبع سموات ثم قبل ثم الاكس وان يقول وزعم الاضمار قبل الذكر
من غير محض التفسير في الفضلة ولا يخفى ان هذا القيد لا بد منه في هذا الموضوع
وان لم يطلع عليه احد من السائل والجيب اذ بدونه يرد ان يقال قد جوزوا
الاضمار قبل الذكر فلا يوجب تعييل الحذف بالخرزعة وآفاق فدل ان المعنى
لا وجه لارتكاب ذلك فيما جاز الحذف فيه اعني الفضلة بل الحاجة اليه فيما
لا يجوز الحذف لكونه جزء الكلام وركنا منه **قوله** لتلازم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة قبل لا بد ان يقول الفضل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد
الانقضاء لتلازمه انه فليكون الضمير عن الظاهر انتهى وعلماك محط بغيره
الضمير وعدم ورود ذلك نعم يرد ان يقال ان الاضمار قبل الذكر غير مستحب
كما لا يجوز في العدة لا يجوز في الفضلة ايضا واما بشرط التفسير وحصول
بعده فكما يجوز في العدة يجوز في الفضلة بل هو أولى به كما لا يخفى وايضا

وايضا الموضح المشتمل عليه اكثر من ان يخص هذا التعييل ليس كما ينبغي
بل الوجه ان يوجه عدم الاضمار فيه بقصد الاطراد **قوله** على مذهب الحنابلة
قبل الاول على الاستعمال الحنابلة وكما انه اراد بالمذهب الاستعمال ليس
بشيء اذ لم يعبد وصف الاستعمال كذا بل يوصف به الوجه والغول والظواهر
فانني به قدس سره **قوله** ويكون الضمير راجعا الى قبل فيمكن الاضمار
ولا يحذف مع امكان الاضمار ثم قبل كذا اذكر هذا الوجه في المحندي
وقبه نظرا لانه ان اراد ان لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار فساد
وان اراد ان لا يحسن فمنع فالحاجة هو الاول ولا يخفى ان هذا الفاعل
صرف كلام الشارع قدس سره في ظاهره ليس بوجه الى رد الهندى مع انه
غير وارد ومحل كلام الشارع عليه غير صحيح فانه قال لتلازمهم بالحذف ان كان
غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لعلق الاسم الظاهر
الاول وهو متقدم على الضمير في الفعل كالحذف مع امكان
اضماره اما الاول فلان مراده الثاني ولا نزاع في انه كذلك لانه
الذكر واما الثاني فلظهور ان الشارع اراد بيان الحال دون التعييل
وانما القيد ما قدمه عليه **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور النزاع في هذه الصورة
قبل فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد التثنية والتذكير
والثاني لا لا للمنطوق وثنى منها غير لازم بل هو مع افراده يقع ان ثنى
فيتم تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والثنى في منطلقا حال افراده
يطلب احدهما ان يكون منطلقا لمفعوله فيتم ثنى في فردا وطلب الاخر ان
يكون مفعولا فيبقى على افراده هذا ولا يخفى ان الفاعل لو كان ممن تصور الصورة
لان هذا البحث ثم ايراد الشارع ذلك ليس كمنحصر لان معنى تنازع الفعلين

اسما ظاهرا قصد توجه ذنبك الغلبين الى اسم واحد وهذا في القلب واما بعد
فكما لا تنازع في هذه الصورة لا تنازع في غير ما ايضا وكل يستوفي مقوله
في مضمرا وحذف او مذكورا بلا شبهة **قوله** ولما استدل الكوفيين بقوله
بل انما اوردده حسب الابيض مستدلا به على مذهب الكوفيين كما قال المحرر
في الابيض **قوله** لا استدلاله عدم السعي لادني معيشة وانتفاء الكفاية
فليس في المال وثبوت طلبه المتناهي لكل منها قيل اما متناهية الطلب لعدم
ظاهرة واما متناهية لعدم الكفاية فلا جعل السعي مستلزما للكفاية فكلو الطلب
الذي هو غيبة مستلزما لها ويمكن دفع المتناهية بانه لو كان صد السعي البليغ
عني لادني ما يتسربل به من المعيشة فليس في المال لانه لادني ما يتسربل به من المعيشة
فليس في المال لا مال كثر لانه لو ارجع نفسه فليدركه ولم يطلب القلب في المال شي
لانه كان يملأه من الناس في غير طلب المصالح التي هي في بيت فتعبد في
ما عيش ولكن السعي على التوكل فكل شريف بنا في فيه وتضرب له بالمعيشة
فلم يكف في قلبه من المال ولم يحصل له بل طلب وسعي لكثرة المتنازعين ثم قيل
ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البصريون ولا يخفى على البصير
ان الفاعل لم يفهم كلام الشارع قدس سره مع كونه في غاية الظهور فان المراد
ليس ببيان المتناهية بين الطلب وعدم السعي وبين عدم الكفاية
بل لا سبيل اليه هذا الوجه الفاسد جدا واما المراد كما نطق به صريح العبارة
ان كلمة لو يجعل مدحولا المبتدأ منفيا وبالعكس فلما كان مدحولا هنا السعي
لادني معيشة وكفاية فليس في المال تعين فلا ذلك وهو عدم السعي لادني
معيشة وعدم كفاية فليس في المال وكثر ان يكون مقول قوله ولم اطلب
نقيض القلب فلو كان في باب التنازع لزم التناقض وازيادة التفصيل لذلك

لذلك لو بقي شرطها وجزاها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين
وجب انتفاء ما نحو لو كان له مال ينجح فالحج وجود المال منفيا وان كانا
منفيين وجب ثبوتها لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك
فالزيادة والاكراه مثبتان وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب
ثبوت النفي وانتفاء المبتدأ نحو لم تستمني اكرمك ولو شتمت لم اكرمك
فاسمع بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله
انما السعي لادني معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعي
لادني معيشة اي ان طلب القلب من المال وقوله كفاية جزا لو وقوله لم اطلب
فليس في المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قلب من المال
منفيا اي ثبت ان طلب القلب من المال وهو ثبات لانفائه بعينه في المحرر
الاول فيكون تناقضا فينفى المعنى وايضا فانه قال بعده ولكن لا سعي
مجد ثبوت وفهم من سياق كلامه انه لا طلب الا الملك والمال الكثير فلا يستقيم
ان يكون لم اطلب موقفا الى قلب لانه يلزم ان يكون طالبا للقلب فيكون
قائما في البيت الذي بعده ما اطلب الا الملك وفي هذا البيت انه يطلب
القلب وهو متناقض هذا وارجح ما ذكره الفاعل من الاحتمال البطلان ان يكون
المعنى كفاية فليس في المال غير طالب له وهذا فاسد لان الكفاية انما هي على تقدير
السعي لادني معيشة فلا يجوز تقييده بعدم الطلب كما يشهد به التأمل الصحيح في
قطرة سلمية وعلى تقدير تسليم صحة لا يفتح البيت للاستدلال به لان الواو
يكون للحال دون العطف ولا يخفى ان الراجح العطف اذ اذادة كثر من الاول
وان استدلال بفتح ان يكون بالراجح او بما يفيض في المقصود لا بما يجمله وغيره
على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرفوعا **قوله** اطلب

الفاعل والمجد قبل فيه انه يلزم الفاعلة بين الفعل والفاعل بالجلد المعطوفة على لهما
 في غير صورة الشارع فيكون مثل جاني وفرضي بكر عمر وهو متصل بالاجنبي الا ان الفاعل
 يجوز له الضرورة هذا ليس بشي كما لا يخفى ثم ان الشارع قدس سره منع المشهور ان
 عندي ان يكون المجد والكثير من المال والملك فانه يقتضى الصريح وبه يثبت
 السابق واللاحق دون ذلك التقدير لا يلزم من التكرار ويجوز ان يكون
 محذوفاً فان كان في قوله تعالى يقتضى ويبسط اي لا يقتضى ويبسط فكذلك
 مع البيت لو كان سمي يقتضى من المال المنفعة ما وجدته منه في السعي ولم يكن مني
 طلب مع هذا الواحد بل كنت استغنى واطمنن ولكني اسعي لتحصيل مجد مؤثر
 اي موصل ومدح لنفسي بعضه يرجع اليه عند التفاهم **قوله** وانما لم يفصل
 عن الفاعل ولم يقبل ومنه قبل فيه ان رب المصروف في هذا الكتاب عدم الفصل
 بين اقسام المفعول والمنصوب بحكمة منه فقوله ومنها المبتدأ وحال عاده
 فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل وذلك شاهد بان
 كلام الشارع قدس سره جيد فانه لا كان ما قبل هذا الجنب وكذا ما بعده
 معصية لزم في ذلك من بيان النكتة وانما ان وانه عدم الفصل في المبتدأ
 اليه لان الاصل في بيان الاقسام المتبانية تميزها وفصل بعضها عن بعضها فان كان
 كذلك لا وجه فيه بيان النكتة لكونه حسب مقتضاه وما حاله يوقف عليه فيقال
 فيه ان لم يظهر له وجه كذلك انما لم يفصل اعتماداً على فمات التعليل بظهوره
 ورواها لا يفصل كما هو **قوله** اي مفعول فاعل او مفعول قبل الاظهر انهم
 مفعول فاعل لم يسم فاعله ولا وجه لهذا التعليل لان المجد والمزاج لا يتبع كل مفعول
 حذف فاعله على كل تقدير في جميع قول المفعول المجهول ثم قول المفعول
 نحو زيد منصرف بعلامه **قوله** وانما هو موافق قبل وفي اقامة المفعول مقام الفاعل

الفاعل على مذهب المصنف في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل
 او شبهه اليه مطلقاً بل مقام اسناد الفعل المفعول فزيد في ضرب زيد في مقام
 المفعول لا في مقام الفاعل وهذا من جملة الاوهام فان مقام المفعول لا يكون
 الاسناد اليه والاجابة عنه فالفعل بانه المفعول انما مقام الفاعل في الاجابة
 عنه لا يحصل منه الا اقامته مقام اسناد الفعل اليه المفعول كيف وتولا ذلك
 بل اعتبر مقام الفاعل اسناداً مطلقاً للفعل اليه لما صح التفسير كذا عدم حصول
 الفرق بين المقامين في الرجوع الى المذهب المرجوح **قوله** اي فعل اي الكلام
 المجهول قبل فهو ما قبل علم الوزن بصفة المشتهر هو ما ونظيره لكل فرعون -
 موسى اي الكل في عالم عادل ورد بان الصفة المشتهر لمفعول هو المجهول في الكلام
 الجرد لان المجهول مطلقاً فالاوهام المذكور بطريق التمثيل فيكون في مفعول
 وحده ثم قال الراد وبعد لم يفرق كلاماً المنان لعدم تحول البيان بان شرط
 زيد منصرف بعلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصفة الفعل صيغة الفاعل وقوله
 ففعل بصفة المفعول ولما كان غاية في البعد لم يفت اليه الشارع والتعني
 في بيان اسطرلاب المصنف لا كما كان اشنى ولا يخفى عليك ان الفاعل مصب
 في بيان مراد الشارع قدس سره ولا يراد عليه كلام الراد لظهور انه لا دخل في تلك
 الصفة لكونه من الثلاثي او غيره والجب منه انه نقل هذا القول عن البعض وادعى
 انه قدس سره لم يفت اليه لكونه غاية في البعد فاعل كونه مني كلامه في تفسير
 الفاعل يرشدك اليه قول المصنف في هذا ان يكون محذوف حذف المعطوف
 الى وكونها قاضي للمفعول او يكون المراد بصفة الفاعل بصفة المفعول اي الى الكلام
 المجهول او المضارع المجهول فينبول في حذف الفعل واستعمل في غير ما ذكرنا من باب
 ذكر العلم وادارة بصفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادال فانه

قوله اي بين ما ازخم بين
 مقامه
 سبعة

هذا الكلام فان المثال الجبر لا يثبت بعد ذلك في ان ما ذكره الشارح وما قرره
القائل وما عده الرازي في التكميل فكل ما سبق من اجتهاد في ان جعل كلامه
قدس سره على ما عونه بالادب كما ليس اليه ثم ان كلام الفاعل صريح في ان الفعل
يكون الماده في صيغة الفعل صيغة الفاعل وفي فعل الفعل صيغة المفعول انما هو
قوله زيد فمضرب علامة تحت الشرط وقد عرفت انه ليس كذلك بل لا يمكن لذلك
نظما وان صيغة المفعول لا يتم المضرب الا بتقدير المضرب انما يقال بصفة
اسم المفعول وهو لا يستقيم في هذا المقام كخرج صيغة الفعل في كل تنويع الكلام بما
اراد صاحب فان المقول في الشرح قوله بشرط ان صيغة الفعل في فعل
يريد المفعول في فعل وفي لا يبقى شيء خارج عن الشرط وتبت شري لم لم يلتفت
الشارحون **قوله** لزوم كونه مسندا ومسندا اليه مع كون كل من الاسنادين
تاما قبل تنقيض هذا بغير معلوم الوجود فاما اولوا فمقام الفاعل لا يكون
اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول اليه في قوله في هذا التكميل غير تام عليه
اذا جاز كون المفعول الاول لغاية مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين
فلنكون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما ويمكن تحيط بان الفاعل لم يقرب
الي فهم المحل وذلك لانه قدس سره انما جعل قوله هذا جواز الشرط المحصور بصورة
اسناد الفعل اليه والفاعل يعرض باسناد المفعول اليه على ان اقامة القائم
فيما ذكره من المثال مقام الفاعل كما لا يتصور في المنع وعلاوة لا يكون الا
شاهدا بالوجود فان جاز جعل المسند اليه مسندا لجواز جعل المسند اليه مسندا
كما لا يصدر عن ذي فطرة سليم **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند
اليه في النصب والاشعار او رد عليه ان النصب في الظروف مشعر بطرفية
ومع ذلك يجوز الاسناد اليه واجيب بان في المفعول في تقيض الطرفية والنصب

والنصب يدل على قصد كمال المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما
يعلم عليه بالنصب في الطرفية كقصد ما هذا كما نرى في الضامر وعلى احار
قدس سره لزوم الجواز على هذا الوفاق فرتبة المنع مطلقا بالصواب كما قال المصنف
وهو انما قلنا ان المفعول له كذلك لانه قد يكون على الافعال منفردة
نقول ضربت واكرمت واخطيت اكراما لزيد فلو انهم هذا المفعول مقام
الكان اما ان يقال مقام مجموع او مقام احدها وعلى كل تقدير يلزم حلول بعض
الافعال في الفاعل وهو ملل فلان نظرا هذه القاعدة للوجوب المنفرد في
في الموضوع الذي لا تعد فيه الافعال لذلك انتهى **قوله** اي كل في المفعول
والمفعول هو كالمفعول الثاني والثالث في قبل الا لا وفيه كذا في المفعول
الثاني في باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعينه انتهى وليس غرضنا الفهم
وان كنت في ريب فانظر الى المتن حتى نقض على قوة الشرح وضعف هذا
الوجه **قوله** تعين له قبل تعين وجوب البصر بين وتعين اولوية الكوفاين
وبعض المتأخرين وحمل التعيين على الاولوية اشبه مناسبه بقوله فابحس
ثم قبل بين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول في باب اعطيت
اول في الثاني تناف اذا قد يكون المفعول الاول من هذا الباب جوازا في
كما في اناه انه شيئا لانه ياتي اني انه اليه شيئا انتهى والكل ملل فان التعيين
ظاهر في الوجوب نفس فيه فلا يتجه حمله على الاولوية الا نرى الى قول الرضا واذا
المفعول به تعين للمقام مقام الفاعل هذا مذهب البصريين واما الكوفيين
ووافهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيامه مقام الفاعل اولى فانه
جعل الاولوية مقابل التعيين وادعا مناسبه الاولوية بقوله فابحس سواء
ليس يستقيم فان معناه كما قبل ان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه سواء في الجواز

وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز وتوهم التنافي العجوبة وكان القائل
توهم مفعوله الاول مفعولا به فسامته وسم الى انتفاض ذلك بالكان مفعوله
الاول بواسطة الجواز فانه مع كونه مفعولا به لم يتعين للقيام مقام الفاعل
فحيث انفسا ذلك **قوله** الشدة شبهه بالفاعل قبل التحقق ان يقال كان المفعول
قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل للمجهول
اليه لان الفعل المجهول وضع لا يتبع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به
ارفع الفعل عليه بغيره من التشبيه والتنزيل فتى وجد المفعول به لا يتبع اقامته
غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المنعدي
بحرف الجواز متقبلا للمفعول به بواسطة فعله مع غيره على السواء لعدم تحقن المقام
النظر على الحكم وان يكون ذكر في في قوله ضرب في الدار لغوا متبديا على
مساخي الكلام اذ المنع مفعولية الدار بغيره من التنزيل انتهى ولا يخفى انه
من عجايب الاولام لا شتماله على التناقض والتنافي وبعده عن فطان التحقن
والبيان اما الاول فلان القائل ادعى قبيل ذلك نسبة كون التعقن
بمعنى الاولوية ومنها جزم على امتناع نيابة شئ آخر عنه وجود المفعول به على انه فاعل
باسموا ما تبعدي اليه الفعل بواسطة حرفي مع غيره من المفاعيل الباقية بل المستوي
كان كلامه بغيره او كلمة في شئ من ذلك الاحتمال ليس بما تبعدي اليه الفعل
بواسطة حرفي فتولد جعل المنعدي بحرف الجواز مع غيره على السواء لعدم تحقن المقام
اضحى كذا لا في الامام فان اراد الجواز والجر وطلقا حتى يحصل التشبيح على المصنف
يكون قوله اذ المنع مفعولية الدار بغيره من التنزيل منافيا لما قبله من قوله بان
التنزيل شان غير المفعول به واما الثاني فلان التحقن في هذا المقام ان كل ما به
زيادة الاهتمام صح نيابة فلما كان المفعول به اقرب الى الفعل على سواه لان

وتوهم نسبة والتنزيل وتوهم
في لغوي الحكم لعدم الاطلاق فانه
لا يتغير بين شي من المفاعيل فانه
نظام الفاعل كما يستلزم التنزيل في
نحوه على وجهه

لان الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي فاعلا تعين له عند البعض
ولم يجر اقامة غيره عند قيامه لظهور ان زيادة الاهتمام به ولا جاز الاهتمام
باجزائه ايضا وان كان بعيدا صار نيابة غير المفعول به عند ثبوته جازا
عند الاخرين وبه يظهر تسوية الامر بين غيره من المفاعيل ولقد اصباح الشيخ
الرضي حيث قال والادى ان يقال كل ما كان ادخل غناية المتكلم واهتمامه
بذكره وتخصيص الفعل به فهو ادنى بالنيابة وذلك اذن الى احتيائه
على ان قوله لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب في جميع الصور وعلى جميع
التقادير ليس الا ان الفاعل والمفعول به هو النائب لغيره **قوله** وفائدة وصف
الضرب بالشدة التنبيه على قبل وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث
قال امام الامر ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق
لا يصلح للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لئلا لا الفعل عليهما وعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به بهم غاية الالباهم مقام الفاعل ان يقال ضرب
شخص وكذا المفعول بواسطة في اذا كان في غاية العموم فوضرب في مكان
هذا وانت جبر بان لا يتصور هذه الجمعية بابراد مطلق الزمان والمكان الجذرف
وصف الضرب اذ لا محل له فيها فالنبيه انما يحصل به دون غيره كيف وما
سواء طرود ومفاعيل وهو ليس منها والمراد ذكره ليس بغيره واما رعا
من لزوم امتناع ضرب شخص ممنوع نعم يجب افادة الكل اذ النائب على الفاعل
لا بد وان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين اجتماع الفعل
اليه ليعبر معا كذا ما لا نرى انك اذا قلت ضرب ضرب بل يكون هذا مفيدا
كلما ان تقول ضرب ضرب فيفيد لكن قولنا ضرب شخص ليس كذلك
لضرورة حصول الافادة فيه وعلى هذا الفاعل الزمان والمكان **قوله**

وفي بعض النسخ ومنه اي في حكمة المرفوع قبل الالوه ان المراد
وفي الفعل وفائدة التنبية على انه في ملكه الفعل ولذا جعل الرفع علم الفاعل
وفساده اظهر من ان يحذف **قوله** للتلازم بينهما على ما هو الامل فيهما ولذا جعلهما
البعض في حد واحد وقال اما الاسمان الجردان للتلازم فيكونان زيدا
منطوق وليس كما ينبغي لانه لا يستقيم ان يحد في حد حقيقته واحدة فكما يشترط
ان يقال الانسان والنفس جسم متحرك ولقصد الحد لهما فكذلك هذا فان
زعم الجميع انه حد باعتبار اشتراكه في الام العام وهو كون كل واحد منهما
حر في ذاته العاقل لم يستقم الا على تقدير ان يذكر باسميهما في تلك الجهة العامة
مثال ذلك ان نقول الحيوان جسم متحرك فيدل فيه النفس والانسان
واما انك ذلك لانه قد علم ان الحيوان اتجايزون يكونه مسند اليه
وكون الجبر مسند اليه في صورة افراد كل منهما بر والنقض فانه اذا فرقت
بروان قائم في افانم الزناد الى مسند اليه وهو مع ذلك مسند لعدم
فخرج عن الحد ما هو منه فلا يعكس وكذلك اذا حد الجبر يكونه مسند اليه
ورفعه ذلك بعينه فانه مسند اليه وليس يخرج فلا يطرأ فلا يمكن ان يكون افرادها
لذلك ولم يبر الخروج عن اصطلاحهم جميعا لحد واحد ولما يمكن ان يحد يكونه
مسند اليه وبروف اليه القسم الام فاعلم كذا في التحقيق ان المعنى الذي
كان به المبتدأ مسندا معنى واحد وهو كونه اسما مجردا عن العوامل لصدر الكلام
في الاصل فكذا المعنى الذي سمي باعتبار مبداء وانما يدل على توقيفه بالثبوت
اليه في الدور في حق المبتدئ لانه لا يعرف ان صدر الكلام في الاصل حتى يعرف
كونه مبداء فاذا لم يعرف كونه مبداء الا بذلك كان دورا وبذلك
قد تبين ان كان الانسب ان يكتب في بيان وجه الجمع بالاشراك

في العامل المعنوي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي صلا قبل
يعني ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبغ الوجود بل منه على ان الامل
الامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه مجرد الاسم عنه وعللك
حيط بان عبارة الشارع قدس سره لا تشترط شي من هذين الامرين فانه
على تقدير حذف سبغ الوجود وعدم ارادة العدول لا غير عليهما
بل ارادة ان المراد بتجريده عن تلك العوامل احلاوه عنهما مع قطع النظر عن
تحققها قبل ام لا وانما يقول صلا الى ان المراد عموم السلب دون سلب
العموم شي بر دانه يصدق ان يقال هو الاسم الجرد عن العوامل اللفظية عند
تجريده عن البعض منها ووجود الالف وذلك لان اثبات التجريد
عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب سلب العموم
سلبا انه بمعنى السلب البسيط فيفيد سلب العموم كمن لا يخفى ان سلب العموم
يحمل عموم العدم والافتراف فيعين احدهما وهو عموم العدم بالقرينة
قوله وكانه اراد بالامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى مثلا خارج
عنه مثل حبسك درهم قبل هذا التقييد بعد ليس له في الكلام فائدة والباء
ان يعتبر في التجريد اي الجرد لفظي او معني بان لا يكون للعقل تأثير في معناه
وان اثره في لفظه او يعتبر في التعريف قبل الجينية اي الاسم الجرد عن العامل
اللفظي مسندا اليه في حيث هو كذلك ولحبسك في حيث انه جرد وليس
مبتدأ بل مضاف اليه حكم انتهى وليس مراد الشارع قدس سره بهذا التقييد
اعتبار قيد زائد كما فهمه القائل فاعترض عليه بعد هذا التقييد عدم فائدة
بل هذا اما لسبيل اليه الا ترى انه قال اراد به ما يكون مؤثرا ولم يقل اراد
به العامل المؤثر فاعلم على ان فساد منه الفادة عن البان وما ادعاها

منه او جنة النعيم ليس بفتح وكذا اعتبار قيد التثنية بغيره وذلك
لان المقصود وحول نحو حبك في حد المبتدأ ووجه حوجه وعلى كلا
الوجهين لا يكون واحدا فيه بالضرورة والتجرب من القائل انه اخر في خروج
نحو ذلك على توجيه حيث قال وحبك من حيث انه خبر وليس مبتدأ
بل مضافا اليه حكما نعم في كلام الشارع قدس سره اشعار بورد وحبك
على التعريف فانه قال وكذا انه اراد والحق انه لا بد عليه من بيان الورد
لظهور ان الزائد غير معتد به **قوله** واخر زعمه في الخبر زمان في المبتدأ
وتعني الاسماء التي لم تتركب مع ما عليها نحو واحد اثنان اذ لا احتمال لوجودها
بالقيد الاول وانما ان في لاجوج الفاعل وبخبره ما يحتوي على الفاعل ^{التفصيل}
فانه لو قال المبتدأ الاسم المستد اليه لدخل فيه كيف وقد قال المصنف
قوله مستد اليه اخر زعمه في الالفاظ التي بعد ما كان الالفاظ العدد والالفاظ
حروف الهجاء فانهما مجردة عن العوامل التلقينية لكنها غير مبرزة بقدر سبب
الاعراب وهو التركيب الاسنادي فاقبل يجوز ان يقال لم يلتفت
الشارح الى اوجها بهذا القيد لاحتمال وجودها بقيد الخبر في الفاعل
التلقيني فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظا لكن في ينبغي
ان يجعلها في سلك ما اخر زعمه بقوله الجرد عن العوامل التلقينية ولا يقتصر
على ذكره قال يلتفت اليه بل الشارع قدس سره لم ينو حثها بناء على ظهور
امر قوله وعليه قول الشارع غير نحن عند الناس منكم في مبتدأ ونحن
فالقيل فيه نظرا لاخصا كون فاعل اسم التفصيل اسما ظاهرا في مثل الكل
فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر الخدوف فغيره خبر منكم نحن عند
فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اجر نحن فيتنقض قاعدة جواز الامر

به لانه في جواز الامر من وقد خرج من القاعدة لان خبر البسيط بفتح لم يرد
برد انتقاض القاعدة بقولنا اجر منكم عند الناس انما والكل باطل
فان ما زعمه من الاخصا منوع قال الرض **اسم** ان فعل التفضيل
لا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف لانه لا يرفع الا خبره وحكي بونس خبر ناس
من العرب رفعه له بل اعتبار نكبات الشرط نحو موت رجل افضل
منه ابوه ورجل جبر منه عنه هذا كلامه وانت جبر بان ما ادعاه متعينا
لا بد سبب اليه وهم ذي فهم والنقض يهذب المتألمين ناس من قوله النرا
فانه اراد ان فعل التفضيل يستوي فيه الافراد وبخبره فلا يقتصر
مطابقة لمورد فيتنقض القاعدة انما طرفة جواز الامر من عند مطابقة
سواء جاز كونه غائبا في المظهر او لا فقل له ان كلام المصنف حكمه جواز الامر
مستزاد بتجني المطابقة كما يشهد به صريح قوله فان طابقت موزدا جاز
الامران واذا استوى فيه الافراد وبخبره كان مطابقا للكل على
السواء لا يقال بلزم جواز الامر من في قول الشارع وقد نقض لانما
نقول لو لا قيام الامر بتجني الجواز **قوله** رافعة لظاهرة او ما جرى مجراه
قبل لم يرض لجعل الظاهر يعنى المنفرد كما في بعض النسخ لان احد التلقا عن
معناه المصطلح بالكلية وحمله على حثاف الظاهر في ضرورة الحسن
فحمله على الظاهر المقابل للمفرد جعله اعم من الحقيقة والحكي وتعد لم يتم التعريف
لانه في صفة رافعة لم يصر من راجع الى الفاعل في صورة الشارع ولو
اصاب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه ثم قيل واورد
على التعريف اقام ابوه زيد فان قاما جبر زيد مع صدق التعريف
عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون خبرا صالحا لان يكون مبتدأ

وهو زيد فاجواب ان من في الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون انما
عليه في الفعل وفي قولنا اقام ابو زيد اعتمادا على المبتدأ في العمل انتهى
وكلمة بل فانه لم يذهب الى جعل الظاهر معنى المفعول احد في الشرح وانما
بعضهم مقابل المستند اما كونه بمعنى المفعول فلا ينقسم لادرس دخول الفاعل
المستند فيه فان طلاق المفعول عليها وعلى غير ما في الفوائد على السواء
وعدم مساعدة اللغة والاصطلاح فانه حسب اللغة ليس الاقوال المستند
وتوهم انتفاض التعريف بقاء صفة رافعة لمفهوم مستند فمما ذكره في المثال
غير صحيح فانه بعد تسليم ذلك التوكيد لا انتفاض به لظهوره جبر وليس
بمبتدأ قال في الشرح لظاهر احرازه في توهم متوهم كونه اذا رفع مفهومه في
مثل فوكات اقامان ها و اقامان الزندان فانه لو اقتصر دونه لذل
فيه وليس بمبتدأ بانفاني وال جواب عن مثل اقام ابو زيد بان الكلام
اذا لم يكن غير متعينا للمبتدأ في المحرر بمحور على الغاية ولا يشكل ذلك
ما قام زيد فانه زيد في هذه الصورة ليس متعينا للمبتدأ به ودعوى
اعتماد الاسم فيما اورد على المبتدأ ظاهرة البطلان ولا يبعد ما قبل
في الجواب عن ذلك الابراد ان اقاما مبتدأ في جملة والجملة جبر زيد
واكتفى ان هذا القسم من المبتدأ ليس بما يقين شيئا حتى يتم في توفيقه
وتعيينه على وجه لا يشار فيه غيره بل الموصوف بذلك هو القسم الاول
الا ترى ان اكثر النية عرفوا المبتدأ على وجه لا يدخل فيه هذا القسم
لا جملهم كونه منه بل لعدم التفانم اليه اذ لا فائدة فيه للمفهوم كونه في حكم
العدم لغلبة دوره كما قال المصنف في الابيضاح الا انه لا اراد عدم
التعريف بذلك القسم ولم يكنه الجمع افرد بالتميز وجعل في جملة خبره

فوهة الالهي بهذا التعريف عدم انتفاض التعريف الاول ليس الا
قوله فان طابعت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
قبل منه على انه ضمير طابعت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان
يجوز في الصفة الواقعة للظاهر احرازه ثم قبل ولا يخفى ان الاوضح الاكبر
فان كان مفودا الى المرفوع ولا داعي الى ما اني بالمعروف ويشكل القاعدة
بقوله تعالى اراغب انت في النسي فانه مطابق للمفود وتعين كونه مبتدأ
والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجتناب المبتدأ وبشكل ما قام
رجل فانه يقع كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم ما يخص به وبشكل
ايضا بقولنا اطلع الشمس فانها تطالع المفود مع تعيينها كونه مبتدأ اذ لو
كان جبر لوجب اطلعه الشمس وكلها في الاوامر الفاسدة اما الاول
فلضرورة كون الغيبة على ظاهره وكون الكلام في جوار الاخرى اذا كانت
الصفة الواقعة للظاهر مطابقة واما الثاني فلظهور ان القول باوجبه
فان كان مفودا واحصر به ليس الا في قبيل لا يعينه ولا توجه الاشكال بالذكرة
من قوله تعالى ونقدس جوارز الوجهين وعدم الحد في الفصل عن النسي لعدم
كونه ركن الكلام كما عرفت من حال المفعول وكذا لا يبراد الجواب قبل لخصه
بالاستفهام وبهذا في صورة النفي كما لا يخفى على ذوي الافهام وكذا اطلع الشمس
كجوارز اطلعه الشمس بل رجائه وهو مني الكلام ثم اعلم انه لا يلزم لهذا القسم
من المبتدأ خلق الخبر ونقد به لطلوع الكلام بدونه فان الفاعل يقع عنه نعم
قد تختلف بعض النية في اثبات الخبر ونقد به بناء على ان المبتدأ لا يخلو
عن الخبر لكي المحقق منهم على خلاف **قوله** اي هو الاكبر الجرد قبل ان يرد
بالاسم الاكبر حقيقة يخرج عنه كل بعض الفعل الماضي ضرب وان اراد ان يرد

ح الح الم حقيقه او كما حصل فيه الجمله لانها في تاويل الالم فندبر
 في قوة زبد فصار **وسبوح** بان تعريف الجمله ليس شاملا للجمله لانها ليست
 باسم واجيب بان المراد هو الالم وتخذ حقيقه الحاله الجمله على مرافقتها
 من غير تاويل غير ذوقنا كلام الشارح عليه ثم قال الجلب بنا زعمه القاصد
 نعم نجه ان المصنف ذهب الى تاويل الجمله الوافقه جبر صرح به في البصاح
 المفصل ونبأ قوله فيما سبق ولا يثبت في الكلام الا في اسمين اذ في فعل
 واسم عليه وانت جبر بان الالبس كذلك وهل يقع القول بكون الاسم
 هو الالم في الحقيقة والحكمي مع الجزم على سموله الجمله الوافقه جبر الصريح فيها من
 غير تاويل غير كلام **وسبوح** منشأ هذا الوم الا الغفول عن التناقص الصريح
 بل الجمله الجواب احتيا رشح الاول سيما بقضية كلامه المنقول قدس سره
 ومنع الانتفاض بنحو بعض النعسل المسمى ضربا والمراد في هذا المثال لفظه
 وهو اسم لا نزاع فيه وقد سبق بيان ذلك عند اقسام الكلمه فتذكر
 فان قلت البس الاول ان يعبر الالم ههنا اعم حتى لا يكون شي منه خارجا عنه
 قلنا قول المصنف فيما بعد والجزم قد يكون جمل صريح في انه اراد تعريف ما يمتد
 الجمله على حظه كونه اسما موقدا لا صالته فيه فلا وجه لتعميد عليه وجه بدل
 الجمل الجمله بكنهه **قوله** اي ما يوقع به الاسناد وقبل يشع كلامه بان التزم
 في قبيل اسناد المشي الذي لم يسم فاعلم الى مصدره على طائفة قد حصل
 بين العبر والنزوان وتبس كذلك بل المسند اسناد الى الجار والمجرور
 والباء السببية اي الالم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى
 الا انه تجر ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فنقول اللفظ مسند
 اسناد اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلما حاجته الى ذكر الباء السببية انتهى

كب

انتهى ولا اشعار بهذا الاحتمال وهل يمكن ان يتصور في تفسير المسند
 بما يوقع به الاسناد كون المسند مسندا اليه الاسناد ككل بل هو بيان
 العبارة على وجه يظهر به عدم الاستغناء عن الجار والجرور فانه اذا كان
 مع الجمله ما يتحقق البقاء الاسناد الى الشيء بسببه يتعين كون الحاجة ماسة
 اليه واما ما ذكره الفاضل فخطأ فيه وتناقص صريح الا انه في انه جعل المسند
 صفة الالم وحكم بعد ذلك بان المراد بالمسند هو المعنى حصل بسبب اللفظ
 وكأنه لفظ لبعض قصوره وهو ما عرفت في كلامه المنقول لكن ساقه عدم
 الى اسناد هذا البقيع الى المصدر والاعراض به عليه **قوله** او جعل الباء مع الى
 والضمير الجور واجبا الى المبتدأ قبل الاقرب ان يراد المسند الى الجور وجعل
 الضمير واجبا الى الجور والآلا وجعل الباء للملابسة اي الجور والمسند للملابسة
 بالجور والنعل ملابسة بالمعول بالفاعل التلطف ابدال الجور كنب في الكاشفة
 وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشبه بالمسند اليه المذكور في تعريف
 المبتدأ فاعل المسند في تعريف الجور متعلق بالمسند وقاله المستتر في النكتة
 ليس بذلك انتهى وذكره عن نسو الفهم فانه ان اراد بالجور المرجع كما سبق
 في تعريف المبتدأ فلا وجه للعدول عن المبتدأ بل لا يصح العدول اليه لانه
 ليس مبتدأ لا يتقيد اياه والمقصود ذلك وان اراد الجور الماحوذ في تعريف
 الجور كما اشار اليه بقوله الاقرب فبين الفساد لان لفظ المسند به صفة له
 وكذلك ما زعمه اولي لان منبأه ايضا رجوع الضمير الى الجور وقد عرفت انه
 قال لا مصلح له وما ذكره قدس سره في الكاشفة في غاية الحسن ونهاية التلطف
 وهو قال لا بد منه في هذا الموضع لانه فاعل الاقرب والوارد في على هذا الوجه
 ارتحاب حلف الظاهر بالاستغناء عن الجار والمجرور ولم يقل قدس سره لا جواز

عن التمس حتى يقال انه لا يندفع به بل يتحقق الجار والمجرور في الموضعين بل
 بالاحراز في المشابهة بحسب الصورة ولا يلحق انه لا يحصل الا بتغير هذا
 الاسلوب كيف ولا التباس في صورة الاكتفاء بالسند وعدم التباس
 بالجار والمجرور حتى يقال فيه يندفع سوال الاستغناء بل هذا انما يندفع
 بكون الاحراز في المشابهة الا ترى ان السند يشبه عليه السند اليه
 لكونه بعضا منه بطلان السند به وكان القائل يشبه عليه قوله يشبه قوله
 يشبه قوله فيما وقع **قوله** وعلى التقديرين يرجع القسم الثاني قبل فيه
 انه يرجع الصفة التي هي جبر السند لانها مستندة اليه فاعلم ان لا حال لا
 اليه السند واجيب بانها لم يسند اليه فاعلم ان السند والى السند
 التامة والاشبه تامة للصفة اليه فاعلم ان السند انما قبل وفيه ان
 جعل السند في تعريف السند يعني السند الا انما يختلف بعينه وقد جاء
 بان المراد بالسند اليه السند انما في السند اليه او في غيره او في
 متعلق غيره وبوجه انه بدخل في تعريف الجبر في يرب في يرب وقد
 يتكلف بان الجبر مجموع الصفة ومعمولها كالنقل الا انه ارجى ان الجبر على
 جوده القائل له وهو الصفة الواحدة انتهى وانت في غنا عما عندك
 من الوجه الصواب وهو ان الصفة الواحدة جبر الا تكون مقصودة الاسناد
 اليه فاعلم ان الا لا كان جبر كيف وصار في فوكات زيد صاحب لاسناد
 منه الا كونه مسند اليه زيد والضمير المستكن فيه انما يعلم في قاعدة كون المتشبه
 محمولا **قوله** هو السند اي جبر الاسم على العوامل اللفظية للسند اليه
 او ليسند اليه شي قبل اي ليسند اليه شي كما في القسم الثاني من السند او يسند
 اليه شي كما في القسم الاول من السند وهذا السند بعينه عال في الجبر لا

للمبتدأ والجبر على السواء كذا استفاد من الرضي في الجمل عبارة الشارح
 على ان جبر الاسم الجبر للسند الى شئ عال فيه ومسمى بالابتداء فانه لا يلحق
 ان تعريف الابتداء صادر على ما قام بالجبر والتعريف الصحيح بجبر المبتدأ الى العوالم
 اللفظية انتهى وهو من جملة الاول كما هو الباطن لضرورة ان المقام لبيان حال المبتدأ
 وجبر بيان الحال فيما فلا يصح دعوى كون المقصد بهذا الكلام ان السند
 على ان صرح العبارة بما به والقول بانه مستفاد من الرضي لا يكون حجة علينا
 بل على امثال القائل من العاصرين العاصرين في حقيق المقام فان الرضي
 لم يصعب في هذا الموضع حيث قال واما القائل في السند فقال السند يكون
 هو السند وفسره بجبر الاسم على العوامل لاسناد ويكون في السند
 في السند الثاني بجبر الاسم على العوامل لاسناده الى شئ واخرى عليه بان
 التجديد عدتي فلا يؤثر واجب بان العوامل في كلام النوب علما في الحقيقة
 لا مؤثرات والعدم لمخصوص انما عدم الشئ المعين يصح ان يكون علما لشي
 لمصوبته فالقائل على هذا بجبر الاسم لاسناده اليه في السند الاول وجبر
 الاسم لاسناده الى شئ آخر في السند الثاني وفسر الجوزي في السند بجعل الاسم
 في صدد الكلام تخفيفا او تقدير السناد اليه او لاسناده في ستم في الاخرى
 بان التجديد عدتي فلا يؤثر في الثاني كما في الاخرى والجوزي في السند
 وهو العامل في الجبر ايضا لطبيعة السناد على السواء هذا الكلام وذلك كما عرفت
 في ان قصد الكل الى بيان الحال في السند والجبر على السواء فلا وجه لاجابه
 الكلام ان يكون في السند الاول وبالبدل وفي الجبر ثانيا وبالعرض والظاهر
 من قوله هذا السند هو المفسر بجعل الاسم في صدد الكلام الى آخره فاعلم ان الجوزي
 وفي الظاهر ان اسناد ذلك الى الاخرى في قوله بارية فانه قال فصل السند

والجبرهما الاسماء الجردان لكسناد نحو فوكات زيد منطلق وكونها جردان لكسناد
هو رافعا لانه متى قد تنا ولها معانا ولا واحد في حيث ان الكسناد لا يتنا
بدون طرفين مسند ومسند اليه وهل فيه ما ينتم يكون هذا الابداء هذا
كلما على هو مرجح في كون العاقل في المبتدأ والجبر على السواء ما نقل في الهم بين
في التفسير وفي ان المراد بالمبتدأ ليس الا ما هو مسند اليه وهذا حسن في الفقه
اذ لا حاجة الى بيان عاقل المبتدأ المسند به لخصوص امره في الجبر ووضوح كونه كذلك
على انك قد نهيت على عدم غناهم بهذا القسم من المبتدأ وزيادة الكلام
على وجه يبين تفصيل الاقوال الموردة في الشرح وتبليغ وجه التقديم والناظر
هو انه قد تقدم ان العاقل به يتقوم المعنى المتعقب للاعراب وفي تفسيره هنا هذا
فذهب البعض بول المسند من الى ان يكون المبتدأ مجردا عن الكسناد ورافعا
وهو للمبتدأ جميعا رافعا للجبر وجه ذلك انه قد في فوجب ان لا يصار اليه
على انوار الالزام وضرورة لا ضرورة بل على ما يجزى فوجب ان يكون للمبتدأ
مع فوافي العمل ولما كان هذا بعيدا عن التحقيق لان فيه اعتبار الوجود وهو الكسناد
فلم يكن عدما مرفا ولو قد رعدا فليس هو ههنا موجبا ولا سببا في التحقيق واما
هو كالعلائق عدما على ان يخص الجبر زيادة مع استواء الكسناد اليها فكم الخس
عدل في ذلك الساخر وان منهم الى ان العاقل فيها كونهما جردان لكسناد ووجه انه
معي اقتضيه الامر من جميعا اقتضا واحدا في حيث ما به ثبت الاعراب فوجب ان
يكون هو العاقل فيها كما في ظنت فان جميع النسخة متفقون على ان العاقل في المبتدأ
ظنت لذلك المعنى ولا بد من احد الجبريات لانه لو لا الجبر لم يحصل هذا الامر
فوجب اعتباره وذهب الكوفون الى ان المبتدأ عاقل في الجبر والجبر عاقل في المبتدأ
وجه قولهم ان كل واحد منهما لا يكون مسندا ومسندا اليه الا باعتبار جهة

فوجب ان يكون احدهما عاقل في الآخر ولا يخفى ذلك الابه وهو مردود بان المعنى
الذي اقتضيه ان يكون احدهما مبتدأ هو المعنى الذي اقتضيه ان يكون الآخر جبر فصار
المعنى المتعقب الاعراب فيها واحدا فيجب ان يكون هو العاقل فيها والظن ظنت زيدا
فانما كما عرفت وبان هذه العوائل كالعلائق واذ حصل كل واحد منهما علانية
على رفع الآخر ادى الى ان تكون العوائل متناصرة في العلم عليه وهو كذا القياس
اليعقبي لان العاقل قد عمل اما في ندعوا وندعوا في آيا في نحو قوله تعالى ما تدعوا الى
اسماء الشرط انما عملت في جهة تضمنها معنى ان وكانت ممتولة في جهة معنى الاسمية
فاختلفت الجهتان وبان الضرورة حاكمة بوجود ما ذكره في مثل كان زيد قائما
وكان زيد قائما فيجب ان يكونا مرفوعين على ما كانا عليه لوجود الرفع لكل واحد
منهما ولا يستقيم اخذ الجبر لهما في ذلك لان في مذهبهم ان قائما مرفوع على ما كان
مرفوعا به قبل وجول كان ولا عمل كان فيه هكذا قال المقر وغيره من الائمة الرقا
وبه يتبين الامرات كون المابتدأ المفسر بذلك شا على الجبر علما في مرفوع فصار
بالمبتدأ لان المراد بالمابتدأ غير المراد بالمبتدأ وان معنى قول الشارح قدس سره
الابتداء عاقل في المبتدأ اذ ان الجبر حال محض احواله افضل هذا انما تم كليا لو لم يكن
جعل الشخص جبر واجبا ان يكون ما قول هذا زيد بهذا مستي بزيد فالحق انه
حكم اكثر في قبل هذا الدليل حار في العاقل فيلزم ان يكون اصل التقديم قلت نعم
لان ما ينبغي ان يكون العاقل عليه تقديم على النفس لذلك الابه منع كونه وهو
ان المسند عاقل ورتبة العاقل التقديم وذكر العاقل لداعي النفس العاقل والداعي
متقدم على ما ادعاه اليه انتهى والكل كما لا ينفك اليه لان معنى ذلك التفسير
ما هو المبتدأ في غرض المبتدأ والجبر الاخرى ان الاحبار على الشئ يكون جبريا
حال في احواله واما ان المبتدأ والجبر قد يكونان على خلاف ذلك فهو كما لا يخفى

والمبتدأ عاقل في الجبر انما عاقل
فيه مع ما عمل فيه قوله لان المبتدأ لهم

واحد في المبدأ لا يكون دائما في شي من المواضع ووجه لا يكون الا اذا ما عرفت
 في وجه التعقيب فظهر ان السؤال باشتراك الفاعل في هذا الدليل لا يتوجه عليه
 فلا وجه لابراده ووجه هذا الطعن بل هو انما هو وعلى ما ذكره في قوله ان اصل المبدأ
 التقديم لانه الحكم عليه فلا بد من تقدم عقلية ليكون الحكم على متحقق والى جواب
 المشهور ما اتى به الفاضل **قوله** وقد يكون المبدأ اكره فيلزم ان
 المنظوم هو الذي يحل بين قوله وحصل المبدأ التقديم وقوله واذا كان المبدأ
 مستملا على ما له صد الكلام الى آخر ما بحث التقديم وانه جزم قبل واخذت
 قد تم بحث نكير المبدأ وتكون الجبر حجة على صحة التقديم في جميع احوال
 الثبوت التقديم وتوحيده المبدأ واذا الجبر اذ به على اصالة التوحيده ايراد
 كلمة قد في قوله وقد يكون المبدأ اكره ونبه على اصالة الافراد بقوله والجبر
 قد يكون وتوقف بعض ما هو في صحة التقديم على موقفة بحث النكير والجبر الجبر
 والعذر شبهة العذر لا يندفع به لا مكان بل في بناء جزم حصل التقديم في الاصلين
 الاجري وانما جزم بان موقفة المواضع التي يجب تقديم المبدأ ولو اضع
 التي يجب فيها التاخير توقف على موقفة كون المبدأ موقفة ذكره وعلى كون
 الجبر مفردا وحده فلا بد من تقدم هذا على ذلك كما فعله المصنف الا ترى الى قوله او كانا
 معرفتين او منسأ وبين قوله او كان الجبر قسما لا يغير ذلك في قوله اذا
 تضمن الجبر المفرد على ان الكلام هنا سوقا لبيان ما في حيث ما خلا ما اذا كان المبدأ
 مستملا الى آخر البحث فان التفرقة باعتبار ما يبرهنها فلا وجه لتوسط هذا بين
 ذلك والجب من الرضى انه ادل في تورط في هذه الورطة حيث قال وكان ترتيب
 الكلام يقتضي ان يذكر المقر منها المواضع التي يجب فيها التقديم والتاخير وقد غفل
 المصنف ايضا لانه قال وكان الا ان يذكرها قوله واذا كان المبدأ

محتمل

مستملا

مستملا على ما له صد الكلام لا ما وجب فيه هذا الاصل او خلفه والاعجاب ان
 ان لم ينقطع بعض ذلك كما نقل في كلام المصنف وتوقف بعض ما هو في صحة
 بحث التقديم على موقفة بحث النكير والجبر الجبر وان كان ما فصلا في الافادة
قوله وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم كونه جزم في اداة
 قال في الامالي اعترض بعض المتأخرين على ما وقع في المقدمة التي انشأنا في ذكر
 مواضع المبدأ بالنكرة وقال قد بقي عليكم مثل قولهم مرة جزم في اداة
 نعمت انما جاز هذا على احد وجهين كلاهما مذكور الاول وهو الظاهر انه غير
 محض مرة فمرة فكان فيه معنى العموم كما في لا يصل الفضل منك وذلك في وجهين
 احدهما انه لما فضل واحد في جنس على واحد في جنس علم انه لا خصوصية
 لمقدمته على مفرد لانه نعم ان الفضيلة انما وقعت باختيار كونه في ذلك القبيل
 والمفضولة انما وقعت لكون الاخر في القبيل الاخر واذا كان كذلك
 فلا خصوصية لمفرد على مفرد وانما ان في معنى التمرة ما يشتر بالتفضل على اداة
 باعتبار كونه مرة او اداة في غير خصوصية لمفرد دون مفرد واذا لم يكن في خصوصية
 لمفرد منه متميزة حصل الشك في انما اذا احكمت حكم من الاحكام كخص في المفهوم
 منه الحكم على واحد مخصوص كقولك رجل في الدار فلذلك استبعد ان يكون
 قوله مرة جزم في اداة على معنى الاحبا في التلظ كالك فلن لفظ مرة مدلولها
 كذلك او مدلول مرة كذا كذا فيكون المصنف لا يبتدأ كونه موقفة في التقديم
 جميعا وانما يستقيم هذا فيما كان الجبر فيه عاما لجميع انواع الجبر عنه لان المبدأ
 وقع عاما لا مضافة لتقدير اذ هو اسم جنس فصار التقديم لكل مدلول مرة
 او كل لفظ مرة واقل احوال الجبر ان يكون مطابقا فلا يقع عليه هذا ايضا بل
 في الدار لتقدير هذا التقديم فيه اذ لا يقع على مدلول رجل انه في الدار انتهى

قوله بالنسبة للمعنا وقبل فيه مسامحة اذ هو صوت الكلب دون نباحه
 وهذا في جملة الاضافات فان صوت الكلب يشبه نباحه على ان الشارح قد مر
 لم يستعمل المحرر في معنى النباح بل في معنى الصوت الا ترى ان قوله الله لكل النباح
 المعناد فان معناه الصوت لم بهذا الصوت **قوله** وهذا امثل ذلك بغير
 تفصيلا ابتداءا عما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معنى التمثيل فالتبر
 مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ بهذا قبل وفائدة ظاهره ان النباح الى
 التبيين عليه **قوله** هذا هو المشهور فيما بين النحاة قبل اما اشارة الى الحكم بان النكرة
 يجب ان تخصص حتى يقع مبتدأ فيكون قوله وقال بعض المحققين منهم الى عدلها
 واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه اشارة الى ما فيه
 من الغباقيات التي ذكرها الفضل الهندى والابن التيمي في نظمها في هذا المقام ولا يسيل
 الى انك لو جئنا احداهما لا يراد على احصائه في سلام عليك فمما اورده عليه
 حتى يشاء بهذا الكلام الى بيان الحذف والنظر فيه والافضل اخذ اخذ به ما المشهور
 قال الهندى واغرض ان سلمت معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم لردم التسلسل
 او الدور والواجب انما ان لم يخف سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمت
 او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم الدور والتسلسل قال
 فان قبل السلام لا كان مصدرا سلمت كان معنى توكلت سلام عليك فولى سلام عليك
 ووقع عليك فيلزم تكرار الخطاب قبل معناه كذلك لكنه ليس بغير بل هو بين الخطاب
 بالارادة من التظن الصالح له وقد رخص العباس سلمت الله مع ضاحك فقد سلمت
 وهو غير مسلم حيث لا معنى سلمت الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة هذا كلامه وهل
 يرى صاحب القطر السليمة حل هذا على ذلك كلامه ان الفضل الهندى ارضى بما
 عرفت من الجواب عن السؤال الاجم والام عندى ليس كذلك لان الكلام فيم يقع

المبتدأ مصدر في معنى الدعاء دون مطلق المصدر واما جاز في مثل
 ذلك لان الاسل سلام عليكم او المفعول عليه قال الله تعالى قالوا اسلمنا قال لا
 واما ان كان المفعول عليه فقد علم ان المراد سلمت سلاما واما ان كان كذلك وقد
 حذف الفعل بعد ان علم ان سلاما مخصصا في المفعول بنبه الرفع قام به والتقدير
 سلام منى او سلام من الله او نحو ذلك ولما كان هذا المفعول مفعولا صارا كانه قد
 ولا فرق في الصفة بين ان يذكر لفظي وبين ان يكون معلومة وخرجه جاز من
 منوان بدرهم ومنوان مبتدأ مكررا لما كان المفعول منوان منه فتشعر الى معلوم
 من جهة المفعول من لانه المذكور فكذلك سلام عليك فاني بفتح الفول بان التقدير
 فولى سلام عليك واقع عليك والآخر ارضى به وثانيهما ان قوله فيما بين النحاة
 مع قوله وقال بعض المحققين منهم صريح في الاول فاطلع لمرق احتمال التكرار حيث
 لا يذهب الى غيره الا في تفسيره اذ انك اساليب الكلام وبعضهم التكرار
 الموصلة الى تحقيق المقام **قوله** وقال بعض المحققين منهم لا يبعد قبل من ان
 لا تضافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا
 ان المبتدأ لا يفي فونه بالتفسير بين المفعول من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا النكرة
 فيما لم يختلف عنه الفائدة **قوله** اراد ان يشير الى ان جزم المبتدأ قد يقع
 جملة ايضا فان الجملة قد يكون لها محل من الاعراب وذلك اذا وثق احد
 الامور بسبعة الجمل والمحال والمفعول والمقتضى اليه وجزا شرط جازم وفيه بعد
 وازاد التاج لمفرد والتاج جملة لها محل من الاعراب واما الجمل التي لا محل
 لها من الاعراب فبمعنى ايضا الا مبتدأ والمفعول والتقدير والتفسير به والتاج بها
 القسم والوافقه جوا بالشرط جازم والوافقه صلة والتا بفتحها لا محل
 له **قوله** ولم يذكر الزاوية لانها راجعة الى النعنية فيه نظرا لانه قد ذكر كما انما

الى قوله وما وقع ظرفا لاكثر انة مقدرة بحكمة والمفضل لكونها موضع الحذف
 واما ما قبل لم يذكرها لانها سبقت بغيره بل متصلا بهذه المسئلة بربها
 حتى الامثلة الموردة بغير هذا القصد وما زعمه متصلا به قوله وفي الدار قبل
 فقد عرفت فسادها من وجهين **قوله** وذلك العائد الى ضمير ما في المبدأين
 المذكورين او غيره كاللزام في نعم الرجل ووضع المظهر موضع الضمير قبل لا يخفى
 ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة الا ان الظاهر صلح لوضعه
 موضع المضمرة بحيث رام العهد فلما وقع جملته قبله وليس ينبغي ان التزم بيان
 لزوم العائد في الجملة الوافقه جبر او اذا كان قولنا نعم الرجل موضع في موضع
 الضمير الرابطة لم ين وراه جملة مفتقرة اليه وجوز كون اللام مخصوصا بما
 ظاهرا وضع موضع الضمير بين الفساد ونعم في هذا التقسيم كذا فان المضمرة
 اعني لفظ العائد لا يتناول غير الضمير والشرع فليس تارة قد يقع في ذلك
 الهندي الا انه زاد على ما ذكره في قوله وقد حذف اذا كان ضميرا ولا يخفى انة
 حلا للظاهر وظني ان الرابطة في امثال ذلك ليس الا الضمير وبيد المصير
 في الاما وغيره وهذا هو المفهوم من كلام الخشري فانه قال ولا بد في الجملة الوافقه
 جبر اخر ذكر جبر الى المبدأ وفولك في الدار معناه استقر فيها وقد يكون
 الرجوع الى المبدأ معلوما فيستغنى عن ذكره وعلى ذلك الرضى فانه قال
 واما احاجت الى الضمير لان الجملة في اصل كلامه تنقل فاذا قصد جعلها
 جزءا للكلام فلما بدح رابطا تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير فهو
 الموضوع ليشمل هذا الرضى الى غير ذلك من اقوال النحاة **قوله** وكون الجبر
 تنبيه المبدأ قبل الاكسعين المبدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم
 ومقوله عمود قاعدة وفاد غنى عن البيان **قوله** وقد حذف العائد

اذا كان ضميرا قبل فسادها واما غير الضمير فكون الجبر عين المبدأ لا قبل الحذف
 ووضع الظاهر موضع المضمرة لتكنه نفوت مع الحذف وكذا الام العهد اذ مع الحذف
 لا ينساق الذهن الا الى الضمير ولا يخفى على المتأمل الجبر عدم وصول العائد الى
 فهم المقام والاكسعين التنبيه بما يقرب من تكرار الكلام **قوله** لقيام قرينة
 قبل قول كلامه على ان الحذف سائر كلامه قام قرينة وليس كذلك بل نفس ذلك
 بالضمير الجبر ومن اذا كان في جملة المكنة يكون المبدأ منها جزءا غير متبناها واما في
 غير ما في المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والجور سماعي وليس في فهم وطلان
 فان علة جواز حذف الرابطة اتمام التورية وشعور الذهن بعناها بالاجماع الا
 انهم لما راوا ذلك في خواصه اكثر من تنبيه ظاهره لا يتيسر على من له ادنى سكر
 جعلوا الحذف فيه قياسا ولما كان حذف العنصر غير جائز منجوز حذف الرابطة
 المرفوعة وان قامت قرينة تدل عليه ولما كان التورية في غير ذلك من المنصوب
 والجور بظاهرة قالوا بالسماعي وشروطه في المنصوب كونه منصوبا بفعل نقل كقوله
 فتوب نبت وتوب ابراهيم وبصفتهم خلافا لزيدا فاصاب وكيف يمكن توهم عدم
 علة التورية استقلالها مع العلم بانهم علقوا الحذف في قوله غير سلطانة ولمن جبر
 وخوان ذلك لمن غم الامور بقيام التورية مع كون الحذف فيه من قبيل السماعي
 ويقولون جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في العنفة لكون الصلة بالماضي
 اشد اذ لا غنى للموصول عنها الى غير ذلك **قوله** او جاز او جوار اعدم نفوذ القول
 كجمل امر من احدها انة جاز في جميع احكامه فهو في حكم كيف وقد سماه بعضهم
 ظرفا مطلقا واما بينهما اجبا مذهب ذلك البعض **قوله** فالأكثر في النفي
 وهم البصريون قبل لو كان النفي بجملة في البصر بين المكان المناسب ان يقول
 وما وقع ظرفا مقدرا بجملة حلا فالكوفيين فالظاهر ان التأويل بالجملة لا يحسن

قوله ان ذلك من غم الامور
 او ان ذلك من غم الامور
 مسته

فوما منها بل يتم الاكثر ثم قيل قوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليقع كونه جارا
 على الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا الى المبتدأ اي حكم الاكثر انه مقدرة محكية
 لكان اخف وفي المعلوم ان وادب المصنف في هذا الكتاب ليس ذكر النفيين
 والقول بانه كذا عند البصر بين خلاف الكوفيين او بالعكس فلا سبيل الى
 دعوى مناسبة ذلك دون هذا نعم كلامه في الايضاح صريح في عدم حتم
 احد القولين بالبصر بين والآخ بالكوفيين فانه قال والاكثر على ان المتعلق
 محذوف في الطرف فضل وتقدره استغنىها وزعم قوم ان المتعلق محذوف
 في الطرف اسم تقدير مستوف فان وادب فيه الى كمة بين البصر بين والكوفيين
 والنسج بها فيها اختلافه واما القول الاجم فليس بجواب لان ما اثاره
 قدس سره اسهل واظهر وبالمقام السبب على انه لا يستقيم محذوف تقدير المضاف
 بل لا بد من تقدير الجار ايضا بان يقال وحكم الاكثر بانه مقدرة محكية وايضا قد
 في المنقول في الايضاح ان الشارح قدس سره وافق المصنف في **التقدير قوله**
 اي ما اول محكية قبل اول التقدير بالتأويل لان التقدير بمرئيه التأويل والحق
 في الظاهر ليقع تقديره بالباء والحكم على ما وقع خلافه بكونه مقدرا مع انه ليس بتقدير
 بل مذكور وهذه الجمل من مطالع الانظار ذكرها فيه ما يجب ان يفتش عنه ايضا
 وما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الايضاح يقال قدس سره هذا ان اي
 الحقنة به اي الطرف ملحق بالجمل ويجعل من جعلها واما بلغ اليك ان التقدير
 بمعنى التبيين يقال الغرض المقدرة في كتاب التبيين اي المعينة فالمعنى ان الخبر
 الطرف المسمى عتين بجملته عند الاكثر ومفرد عند الاقل انتهى والكل ملحق بالمقدرة
 ليس اصلا فيما يقابل المذكور حتى يقال اول التقدير بالتأويل بل هذه العلة وكونه
 بمعنى الايضاح ممنوع وقدس سره ان شأبه عليه وكذا كونه بمعنى التبيين وكون

هذا التقدير
 من ان التقدير
 في قوله

وكون المقدرة في ذلك التركيب بمعنى المعينة ليس لانه معناه الموضوع له بل
 لان موصوفه الغرض وصلته في القوس ان معناه كما هو المتعارف ومنه الغرض
 وتقدر به هذا الجار بسند عن نفسه بالتأويل **قوله** بتقدير العنصر **قوله** العام
 كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة الحجة الطرف المستوفى كما كان عالم
 عاما وحق بعض المتأخرين انه قد يكون في الافعال الحاصلة في الانسان
 الذين اليه حسب المقام واما قوله تعالى فلما راه مستورا عنده فاستقر فيه
 بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام بهذا قيل وهو كذلك لان قوله واما قوله
 تعالى الى ان ياتى سب المقام نعم ما قبله ايضا لا يحل في اختلاف في الكلام على ما قاله الرضا
 وغيره ان البصر بين قالوا الطرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا
 في نحو حبست امامك ووجبت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب على انه مفعول
 كما ثبت ان كذلك اتفاقا في نحو مرت برزبا لانا ان العامل ههنا مقدر وبنسبة
 ان يكون ذلك العامل في الافعال العامة اي قال لا يحل منه فعل كذا من وجمل
 ليكون الطرف والاعلى وتوكلان صا ككل او شارب وضارب ونام لم يجر
 لعدم الدليل عليه وقد حذف حاص المقام الدليل كونه كان بالمتبدي اي في ضمن
 وعند الجمهور لا يجوز اظهار هذا العامل اسلا المقام الغرضية على تعيينه وسد الطرف
 مسد فلا يقال زيد كان في الدار وقال ابن جني جوارحه ولا شاهد له واما
 قوله عز وجل فلما راه مستورا عنده معناه ساكنا غير متحرك وليس معنى كائنا واما
 خص الحكم بالبصر بين لان انقضاء الطرف خبر عند الكوفيين ليس بذلك بل يقولون
 ان الخبر لما كان هو المبتدأ في قوله زيد قائم او كانه هو في قوله اذ جاءه ما هم رفع
 ارتفاعه ولما كان محال في الجيب لا يطلو اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في زيد
 عندك ان زيد عندك في الاثر فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى الخالفة

التي انصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق بالخبر وقال بعضهم
 فيه المبدأ **قوله** جلا في ما اذا قدر فيه اسم الفاعل قبل هذا المنقوس مثل زيد
 في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جمله سواء قد فعل او لم يفعل
 لانه من قبيل افعال ابوه وما حصل ابوه وما حصل ابوه وانما جملتان وانما خبر بان الامم
 كذلك بل هما موزان فانه في ما قبل افعال الاب والامم لا يفتقر الى فعل في زيد
 في الدار ابوه كما في خبره لا حصل الى الامم كما في خبره لا يقول بهذا المذهب
 وعلى تقدير التسليم لا يتجوز ذلك عليه نظرا الى ان الفرض بيان صورة كون الطرف
 خبر اخر في الخبر الثاني لا في خبره ولا يلحق ان ما في ليس من هذا القبيل **قوله**
 وجه الاكثر ان الطرف لا يبدل في متعلق قبل النفي النجاة على ذلك وفيه حجب
 لان الطرف لا يبدل في مفعول والمطرف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة
 الى احواله ثم قبل الطرف يكون طرفا لا في خبره بل في خبره قيامه او سكونه وجعله
 او غير ذلك فلا بد من تقديره بتم البيان ولا يخفى ان السؤال ليس بشيء والى
 ان في ثمانى قوله فاسد اما الاول فلفظ ضرورة الاختصاص الى متعلق في هذا المثال
 بحيث لا يذهب الوهم الى تجوز خلافه ولا يحتاج الى اقامه الدليل بل الى التنبه
 عليه واما الثاني فليست بمتعلقة بالاحكام بين الوصول والقيام وجواز كون كل
 من الاحوال مقدرا الى الطرف على السواء والام ليس كذلك ثم ان
 الشرح قدس سره لم يفرق بين بيان الراجح والراجح من القولين والمعتزلة
 يرجح ما ذهب اليه الاكثر فانه قال والآول اولى من وجهين احدهما ان قوله
 خبر عارض وقوة متعلقا حصل فكان اعتبار اهل اولى والثاني انه
 قد ثبت جواز دخول الفاعل في مثل كل رجل في الدار فله درهم فلا يلزم ان المتعلق
 مقدور بفعل لم يجر دخول الفاعل لانما في على انه لو خرج بالام متعلقا بالمتعلق

في خبره لا يفتقر الى فعل في زيد
 في الدار ابوه كما في خبره لا يحصل الى الامم كما في خبره لا يقول بهذا المذهب
 وعلى تقدير التسليم لا يتجوز ذلك عليه نظرا الى ان الفرض بيان صورة كون الطرف
 خبر اخر في الخبر الثاني لا في خبره ولا يلحق ان ما في ليس من هذا القبيل
 وجه الاكثر ان الطرف لا يبدل في متعلق قبل النفي النجاة على ذلك وفيه حجب
 لان الطرف لا يبدل في مفعول والمطرف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة
 الى احواله ثم قبل الطرف يكون طرفا لا في خبره بل في خبره قيامه او سكونه وجعله
 او غير ذلك فلا بد من تقديره بتم البيان ولا يخفى ان السؤال ليس بشيء والى
 ان في ثمانى قوله فاسد اما الاول فلفظ ضرورة الاختصاص الى متعلق في هذا المثال
 بحيث لا يذهب الوهم الى تجوز خلافه ولا يحتاج الى اقامه الدليل بل الى التنبه
 عليه واما الثاني فليست بمتعلقة بالاحكام بين الوصول والقيام وجواز كون كل
 من الاحوال مقدرا الى الطرف على السواء والام ليس كذلك ثم ان
 الشرح قدس سره لم يفرق بين بيان الراجح والراجح من القولين والمعتزلة
 يرجح ما ذهب اليه الاكثر فانه قال والآول اولى من وجهين احدهما ان قوله
 خبر عارض وقوة متعلقا حصل فكان اعتبار اهل اولى والثاني انه
 قد ثبت جواز دخول الفاعل في مثل كل رجل في الدار فله درهم فلا يلزم ان المتعلق
 مقدور بفعل لم يجر دخول الفاعل لانما في على انه لو خرج بالام متعلقا بالمتعلق

دخول الفاعل فلا يكون ذلك في التقدير اولى وتلحق دخول الفاعل
 ان يقدر ما يقع دخولها معه والفعل واجب ان لا يقدر ما لا يقع دخولها معه
 وهو الامم واذا ثبت تقدير الفعل في مثل هذه المستندة في جميع الباء
 لان المفعول في الجميع واحد **قوله** لكونه مفعولا وكونه مفعولا ولا يجوز
 الاخبار بالمعنى من النكرة ومنه سبويه الامتناع في المبدأ المتضمن
 لمفعول الاستفهام وابن الحاجب منع كون خبر مفعولا وكما في انما الشرح
 الى هذا المنع حيث قال معناه انما ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه
 اى رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب سبويه حقا، هكذا قيل ولا يلحق
 انه في جملة الامم الباطلة فان لم يكن هو على مذهب سبويه وهو الامم
 لا يمنع كون خبر مفعولا بل يقول به كما في في الايضاح وغيره كيف ولا يقبل
 هذا المنع الا في رجل راى رجل في خبره المفعول والنكرة وحاشا عن ذلك
 واما تفسير الشرح قدس سره بغيره يكون من مفعول فكلما والاسند لال على
 بالبعد دل على التفسير بما في رجل ابوك بل في الراى السقيم فان التفسير بذلك
 لا يراعى الاستفهام المشتمل عليه فالاستفهام فان اى رجل يحتاج لنفسه
 في ذلك الى التفسير كذلك **قوله** او كانا متساويين قبل لو انفي به عن
 كونه قوله او كانا موقوفين بكفى الا انه لم يربط الخبر على التساوى في مرتبة
 التعريف فالمراد النساء في جهة الوقوع بمبدأ انتهى ولا وجه لقوله فالمراد
 النساء اى لان المعبر بين الموقوفين ايضا ذلك وتوضيح هذا حيث يتخلل
 الشبه ان المبدأ والخبر اذا كانا موقوفين في مرتبة متساوية وجب التوقف
 ولا يعتبر النساء في بينهما لان كونه المبدأ والخبر متساويين في التعريف
 لا يكاد يوجد جلا في ما اذا كان كل منهما مفعولا مفعولا لان تفعيلا

فانما لا يكونان الا متساويين لعدم النفاذ بين التكررات المخصصة
بالضرورة وفي ذلك ظهر ايضا كون التكررات قد تسمى متطابقة وكذا
قوله في اصل التخصيص لاني قد مره **القول** اي تقديم المبدأ على الجبر
في هذه الصور قبل ليس بالآراء مقبلة بقوله في هذه الصور والآثار القيد
لنحو الاغناء الشرطية فينبغي ان يحل على انه اشار الى ان الجبر هو
الشرطية متقدمة وقد ثبت سابقا ان امثال هذا الكلام ليس بما يفتن
اليه لان مثل قوله هذا انما يوثق به بحسن بل يمكن التفصيل بكلمة **اما** **فقال**
او بالبدل غير الفاعل اذا كان مثنى او جمعاً قبل وجوب التقديم في هذه الصورة
مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان الحق والباطل
متساويين **فقال** واذا تضمن الجبر المفرد ما له صدر الكلام قال في الامالي والابتناع
انما يجب ذلك ما تقرر من انهم يقدمون ما يدل على قسم دون غيره من اقسام الكلام
كحرف الشرط والاستفهام والتثنية والتبني والتبرج والتشبيه والنداء وانما
كان كذلك لانهم قصدوا تبين القسم المقصود بالتعبير عنه بعلمه السامع من
الاول الامر ليتفرق عنه لما يراه فانه لو كان مؤخر الجوز السامع عند سماعه
اول كلامه ان يكون ذلك في كل واحد من اقسام الكلام فينبغي في جبره والاشغال
خاطم واشترط ان يكون مفرداً يخرج عنه مثل زيد هل قام ابوه وزيد في ابوه
فانه وقع جملة وقد تقدم ما له صدر الكلام اول جملة فعلى هذا لو قيل زيد ان
لم يجر وانما يجب ان يكون اين جبره لا تسمى زيدا جملة فلا بد ان يكون انما
والتأخر والاحزاب ان يكون متبداً لانه لم يزم ان يكون خبره مطابقاً في المعنى
وليس زيد مكاناً بل متبع الاحزاب في المكان به واذا بطل ان يكون متبداً
فبطل ان يكون جبراً ووجه ما ثبت من صحة الاحزاب بالظن باجتماع متعلقاتها

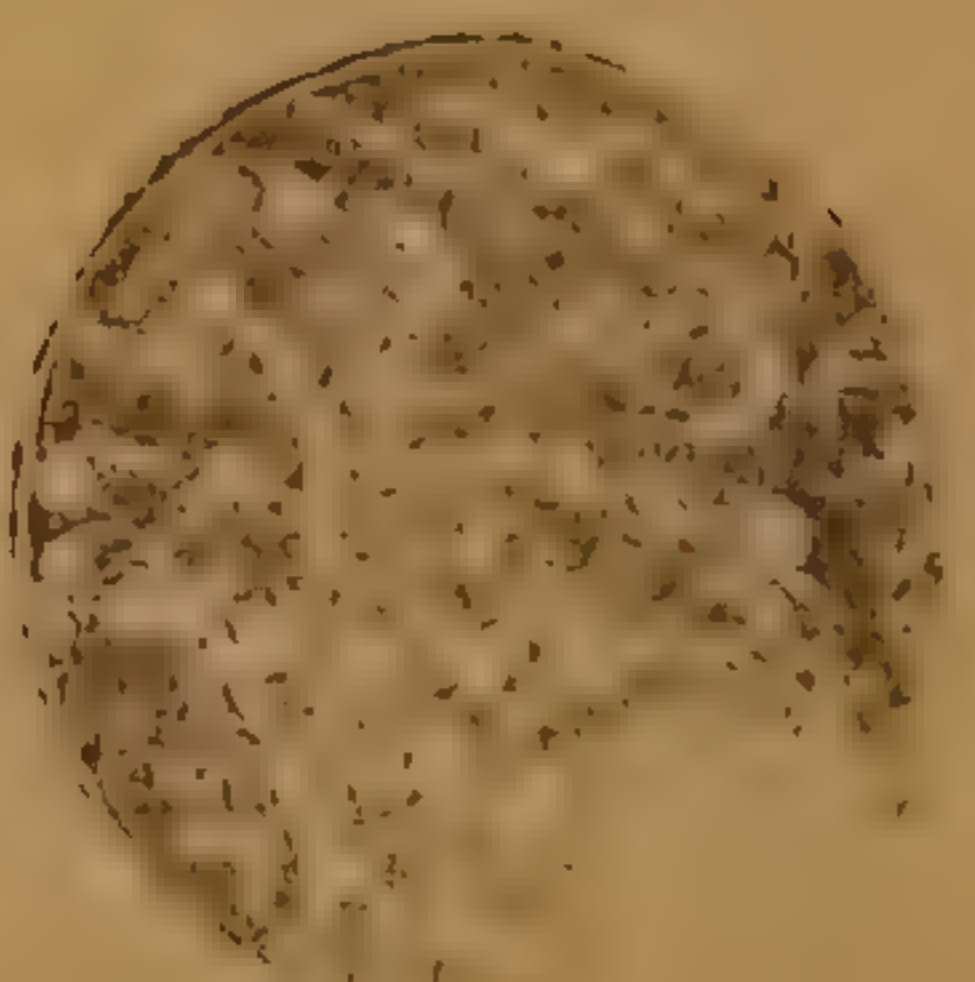
كقولك

كقولك زيد اما مك والفعال يوم الجمعة لان المعنى زيد مستم اما مك
والفعال حصل يوم الجمعة فلما استتم ذلك في الظرف صح وقوعها جبراً
فوجب كون اين جبراً وبطل ان يكون متبداً ووجب تقديمه لما تقدم
ولكن هذا على ذكر منك فانه في جملة الدقائق الواجبة معرفتها لا ريب
التخصيص وبذلك قد ثبت ان ما قاله الشيخ الرضي اعلم انه لا يقع في جملة
مقتضيات الصدر جبراً مفعولاً لا كلمة الاستفهام او مضافاً اليها لا يرد
بان ما قام زيد فوجب فيه تقديم الجبر لتضمنه النفي لان الواجب تقديم النفي
مطلقاً دون وجوبه على الجبر حتى يكون الجبر في هذا التركيب واجب التقديم
وهذا مما لا بد عليه من له ادنى حظ من العربية والحب ان الراد او ردد ذلك
سؤالاً على نفسه بانه ينبغي ان يجب تقديم الجبر في زيد لا قائم لانه نفس الجبر
مع النفي واجب بان مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم
لا يغير حرف النفي معنى الجملة وانت جبراً بانه لم يدر معنى النفي وكذا اراد
ان النفي بما لا يخرج الكلام عن الاجاب لانه في معدول ليس سالب
لكنه غفل عن عدم الفرق بين المعدول والسلب عند اهل العربية واطلاق النفي
عندهم **فقال** او كان الجبر بتقديمه معي لانه لا يقع كونه متبداً وهو مذكور
تقديم هذا الجبر عليه فاذا اقر ان المعنى فوجب بطلانه لفقدان معناه في
نفسه قد تسمى سراً وما قيل اخبره بتقديمه كون الجبر بناحية معي كونه متبداً
كأنه زيد قائم فان زيدا انما يقع كونه متبداً لانه قائم حتى لو تقدم قائم يجب
كونه قائماً في جملة الاول **فقال** اي كان متعلقاً للجبر السابق له قبل ان
الكل والجبر ولم يفسر الشارع المتعلق بالجبر ليشمل مثل فرب كل رجل
صبيحته والاحمر اللوز ان يقول اي متعلق الجبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد

فيؤدي الى دخول ان المكسورة عليها لانها في جملتها فيؤدي الى اجتماع
 وان وتم كبرهون اجتماع في معنى واحد وقد زيف في الامالي الثاني
 واحدا والاو منها فاعلموا وهو مدحول في جملتها ان لا يلزم من كونه في باب
 ما يقع دخول العوامل عليه ان يدخل جميعا عليه ومنها انهم يقولون حتى ان
 زيد منطلق ومعلوم ان دخول ان مع تقديم الخبر متنع ومنها ان الاتفاق
 على جواز وقوع ان مبتدا بعد اذا في مثل قولهم اذا عبد القفا والتهانم فكان
 يجب عندهم ان لا يجوز لانه متبعا لدخول العوامل عليه ومنها انه يجب ان لا يقع
 ان بعد لولا واللام فيه على تقدم في اذا آتاة في لولا واجب وفي اذا جاز
 ولو قيل لانه يؤدي الى احوال التباس بين ان التي بمعنى لعل وبين هذه لانهم
 يقولون ان زيدا قائم بمعنى لعل زيدا قائم ومنه قوله تعالى انما اذا جاز لا يؤمنون
 وهذه التي ينبغي لعل يجب ان يكون لها مصدر الكلام مثل لعل ضرورة معنى الانشاء
 فيها فلما قصدوا الى الفرق بينهما قد وجب ما يجوز تقديمه في بابيه والتموه فيها يحصل
 الفرق بالانضمام بينهما ولا بد على ذلك شي وتلك وقعت غير مقدم عليها جبرما
 في الموضوع الذي لا يقع فيه لعل في مثل قولهم اذا انه ولو لا انك لاتنم لآمنوا
 التباس الذي في اجله قدموا انوارها على بابها وهذا اول التباس ايضا لقوة
 الين في فانه من التباس قوي في الين فان قلت فلم احصا غير هذا في الشرح
 وانشاء ابرار حجة قلنا نكون ذلك اعرافا بيان النسب بنا على كثرة
 ان المكسورة وقد ان يقع لعل مع كونها يجب الين واحدا **قوله** في جميع
 هذه الصور قبل لم يرد بيان الين حتى يتبين ان الين ان كان كذا كان الشرط
 ما حوزا في الجواب بل اراد تذكيرا بربطه بالوا في الشرط وهو كل واحد من هذه
 الصور فالاول في كل من هذه الصور ولا يلزم من كون الاربعا بجملة واحد

كون التعبير كذلك اولا لظهور ان التعلق بكل واحد على السواء لا يستدعي
 شيئا سوى استواء الادم في الجميع **قوله** في غير تعدد الخبر عنه قبل بقية تعني
 لتقبل قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثر ومنه زيد قائم وعمر فاعلم ولم يقبل
 بوحدة الكلام فيكون الين وقد تعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثر الخبر
 زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ولا يخفى انه ضبط صريح على
 فيج فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه ليس من باب تعدد الخبر ولا يقال في قوله
 زيد قائم وعمر فاعلم ان الخبر فيه متعده ومنشأ الفلظ انما هو الغفول عن المسئلة
 قال الرخشي وقد جئ للمبتدا جبر ان فعلا عدا منه فوكات هذا حلوا مض
 وقوله تع وهو الغفور الودود ذو الوش المجيد فقال لما يريد وقالوا في تعبير لانه
 حكمهم وقد حكم على شي باحكام مستعدة كما في الصفا وبكذا قال المصنف في الشرح في فهم
 كثرة التعدد فيما هو كلام واحد وقلته في ما ليس حاشا به الجوبة فان الحكم بقلته
 ونوع التعدد فيما هو كلام واحد وكثرت في الكلام الواحد لا يتصور الا في
 الجانين على ان تعدد الخبر في كلام مصطلح بدون التاويل في حال جدا فانهم ظنوا
 يكون الغفول في ضرب زيد عمر احرار جاعلة وبعدونه فضلا مع ظهور الاحتياج اليه
 فكيف يجوزون كون الخبر الثاني في هذا الكلام مع حصوله بالاول على وجه لا يفي الا
 الى شي وراه فان قلت فليكن هذا على مذهب المصنفين ببيان قلنا ما سبق
 كان نبأ على غاية التعريف والخص ايضا حتى في عدة مواضع في كنهه بعد كونه الغفول
 وطوة في اركان الكلام ولو فرضنا جواز ذلك لظهر اختصاص الكلام بواحد
 في الكلام ولا يحتاج في فيما وجب التعدد الى التاويل وقد ادعى الفاعل حلا وما
 اني به في قوله كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد بين الفضا
 فان الخبر فيه واحد صورة وحقيقة والتعدد يجب الصورة هو المبتدا **قوله**

فانهما في الحقيقة جبر واحد قال المصنف في الايضاح واما بورد على نحو حواض فانه
ان كان في كل واحد منهما فخر فساد لانه يؤدي الى ان يكون كل جبر على جبر
وان كان في واحد منهما فخر وان لم يكن فساد فالحجاب بقول بالقسم الاول
ولا يلزم ان يكون كل جبر على جبر لانه المقصود من الطوبى والضمير ان على الصلها
والمنفعة فيه خلاوة وفيه محوثة وكان القياس جمعها بالعطف لانه الجبر
من كونها عالم وعاقلة سبحانه في الامران مع الاستقلال فكان هذا الجبر
باعتبار معنى من غير ان يعود على المبدأ **قوله** وفي هذه الصورة ترك العطف
اولي قبل هذا التامم فيما اذا لم يتعد المبدأ نحوها عالم وجاهل فانه العطف
واجب لانه يخرج المتعدد اولاً في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل جبراً وليس فخر
لان الكلام فيما لم يتعد المبدأ لما عرفت من ان تعد الجبر المراد بالبيان انما يكون
فيما ليس فيه المبدأ الواحد الا ترى الى قوله في غير تعد الجبر عنه وقول المصنف
وقد يجب التعدد نحو الحل حواض والابلق اسود وبض واما عالم جاهل مني
على الظاهر باذعان عدم التعدد في جانب المبدأ فمن خبر الظاهر في هذا المثال
وعده من باب تعدد الجبر لا بقول بتعدد المبدأ ولا بوجوب العطف بل بدوابة
تركه لانه براه من فوكت الحل حواض والابلق اسود وبض سواء بسواء الخفي
حلا في حال الشيخ الرضي وليس فوكت ما عالم وجاهل من هذا الباب لان كلامنا فيما
تعد فيه الجبر عن شيء واحد وهما الجبر عنه بالعالم غير الجبر على الجاهل **قوله** فلا بد
نحو ما كنتم من نعمة فمن الله قيل وتوجيه الورد على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سبباً
لكونه من الله تعالى ولو قيل بتعجيل افعالهم بالعرض لكان سبباً لظهور نعمته
مبجى الشرط فوقع الرخس في هذا الاشكال فخر عن سهولة حل العقول على قاعدة
الاغترال ولا يلحق انه من عجب الاوامر فان هذه الآية لا تجعل تحت الحكم



سببية الاول للثاني سواء قبل بعدم كون افعالهم حواض معللة بالعلل
والاعراض كما هو المذهب الصحيح او قبل به كما هو مذهب اهل الاثر او ذلك
جلى بعد الاطلاع فانه لا يصلح لاحكام المذهبين في ورود الاشكال وحله
بالضرورة على ان الرخس في لبس من استصعب هذه في النفس ولا في الفصل
بل مثل تلك الآية على هذه القاعدة حيث قال واذا تضمن المبدأ معنى
الشرط جاز دخول الفاء على جبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والذكرة
الموصوفة اذا كانت الصفة او الصلة فعلاً او ظرفاً كقوله في الذين يتفقون
اموالهم بالقبيل والتمار سرّاً وعلاية فلم اجمع عند ربهم وقوله وما كنتم
من نعمة فمن الله وكل جبر بآتي اذ في الدار فله درهم قال المصنف في الايضاح
فيها اشكال من حيث ان الشرط وما يشبهه به يكون الاول فيه سبباً للثاني
كقوله اسلم تدحل الجنة فالاسلام سبب ودخل الجنة وهما على العكس
وهو ان الاول استقار النعمة بالجاهل طيبين وانما كونها في الله عز وجل فلا يتقدم
ان يكون الاول سبباً للثاني من جهة كونه فرعاً عنه وتأويله ان الآية في بها
لا جبار قوم استوف بهم ثم جعلوا معطيها اوشكوا فيه فاستقار بها مشكوك
او جعلوا سبباً لا جبار يكونها في الله عز وجل وانما جبار يستبين عند كلامنا
فان مبناه ذلك وهو على الحقيقة بالقبول واما ما ذكره الشيخ الرضي فانه لا يلزم
مع الفاء ان يكون الاول سبباً للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازماً
لمضمون ما قبلها فليطيف بحسب المعنى ان الظاهر وكذا النسبة بالشرط باباه
ولا تنفك الى ما قاله بعض النحاة من ان الشرط قد يكون سبباً فان الخالي على
على ذلك ما عرفت من قوله تعالى وما كنتم من نعمة وامثاله وقد عرفت الامر في ذلك
قوله في شبه المبدأ الشرط قبل لكن قصد سببية لازم للشرط اذا فائدة

سواء جلا في المبدأ فانه يقع فيه قصدنا وعدم بقائه الفاعلة بدون قصدنا
فلذا افترق بعينه الدخول على الجبر والزمه في الجزاء انتهى وهو على المقام
فان الكلام في صحة دخول الفاعل وعدمه على المبدأ المتضمن للسببية فالصواب
انه كان فرض هذا الجبر ان يلزمه الفاعل لكونه كائنا في حيث انه ليس في الشرط
حقيقة جازية من مصادره قصد السببية **قوله** وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به صوتا لما اورده من ان يكون له ان الموت الذي
تفرد من فانه ملا قبلكم هذا البتة فكيف يستقيم المحرور انما لم ينفذ اذ قد
اورده عليه ايضا من كون المبدأ الدال عليه اما لو انما زيد فتلحقه المتضمن
بحرف الشرط لمن وما لظهور الام فيها فان الفاعل في هذا من انما هو جوف الشرط اما ان
قوله لان اما حروف الشرط واما انما فلا يتضمنه ويجري فيه احكام الشرط ولما
فمن لزوم الفاعل في مواضع التزوم وجوازه وامتناعه في مظاهرها جعل الماشي
مستقبلا عنها وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبدأ المتضمن بمعنى الشرط
فانه لا يلزم في جبره الفاعل وان كان اسمية ولا يجعل الماشي بعينه المستقبل عنها
بل يجوز فيه كلا الوجهين واللازم المضارع قد ذكره في القسمين في ذلك الباب
ليس بسيد **قوله** او النكرة الموصوفة بهما اي باحد ما قيل فالأول ما زاد
الضمير ولا يخفى ان يراد الشارع قدس سره دفع هذا الوجه على ما ذكره الهندى حيث
قال ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او
مخوذاً وعرفاً قائماً ولا يقال قائماً لان المراد به احد المذكورين لان ان يراد
بهما احد المذكورين **قوله** والشرط والجزاء في قبيل الاخبار قيل اي كجمله
الشرطية لا تكون الا خبرية فلا بد ان يراى قد يكون ادراؤه في شكل الاستفهام
عن الجملة الشرطية فانه مقصود كثر الدوران فيما بين الناس سجدان يكون معلما

في كون ان كانت الشمس طالعة فانه موجود ويكفى ان يدفع بانه لم يقع
لتنازع الاستفهام وهو في الشرط في الصدارة ونزاع الحاجة بان يقال بل يتحقق
ان كانت الشمس طالعة موجودة ونجته عليه ايضا ان وجه المنع في لبس العقل
لو كان كونها من ملبس الخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالعلم
ان يقال ان نواحيج المبدأ اذا دخل عليه سقط اخبار صدارة الشرط
الذي تضمنه المبدأ فضعف معنى الشرط لانها لا تملك ان تملك في المبدأ الذي هو الصدارة
فلم يقع دخول الفاعل في الجبر للمبدأ الضعف مقتضية قبح كان القبح عدم الدخول
على خبر ان ايضا لان عدم تأثره في المنع كالعدم وعدم منع ان المفتوح
لا يحقها بالمكسورة انتهى والكل باطل فان الكلام في الجمل الخبرية على غير
به وفككت ان كانت الشمس طالعة فانه موجود فعلى تقدير تسليم صحة
لا خبرية لانه سؤال عما نكث الجملة على انه لا فرق بين فوكت هذا وبين
بل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فانه موجود فاني يقع القول بان هذا
لم يثبت للتنازع وعدم الاحتياج اليه لموصول المصلحة بذلك التركيب لا يلزم
من كون علمه لكم في تلك المادة هذه عدم انصاف شي آخر بهذا الحكم لعله اعم
حتى يقال وجه المنع في لبس العقل لو كان تلك المادة دخول الفاعل في باب
كان وعلمت ولتب شري كيف حكم بذلك التزوم وما رآه اظهر ما خذ في كلام
الرضي وسنفق على فيه مع ان القائل اخذ بوجه لا حاصل له جدا فانه لم يقع
معناه وذلك لانه قال جميع نواحيج المبدأ تمنع دخول الفاعل في جبر المبدأ المذكور
لانه انما دخله الفاعل به المبدأ كلمة الشرط ويلزمها التقدير ولا بد منها
نواحيج المبدأ لان تلك النواحيج تؤثر في الجملة وما تؤثر في الجملة لا تدخل
على جملة مصدره بل لازم التقدير لان هذا المبدأ لكونه غير راجع الى الوقت في الشرطية

جاز ان يدله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة من ظاهر أو هو ان قوله ان الذي
 فتوا الامة في كذا الحكم ان المفتوحة ولكن في غير سماع ثم ان الشارع قدس
 سره تبع المصنف في ذلك البيان فانه قال في الشرح ولعل ما لا يتوافق
 لانه يؤدي الى تناقض معنوي وذلك ان خبر لبت ولعل حكوم عليه بالصدق
 والكذب وما يتبع بعد الفاء خبر محض فكان في الجمع بينهما وبين الفاء تناقض واختلفوا
 في ان في سبويه لا يجزئ دخول الفاء معها واجاز الحنفى فكان سبويه
 نظرا الى ان الشرط لا يدخل عليه ان فكذلك ما يشبه الشرط وحق اجازة نظر الى ان
 ان لا تغير المعنى الاخباري كجمل لبت ولعل وكل من التعليلين مستقيم وانما التعليل
 فيما اعتبره الواضح فان ثبت دخول الفاء مع ان فالتعليل هو كذا وان لم يثبت
 بعد الاستقراء فالتعليل هو الاول وقد نظر فوجد دخول الفاء مع ان قوله تعالى
 قل ان الموت الذي تعرفون منه فانه ملا فيكم وقوله تعالى ان الذين فتوا
 المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم فاذن القول ما قاله الا
 واغرض عليه الرضى بعد ارتضائه بما ذكرناه قبيل كلام المصنف لما وما ذكره المصنف
 في امتناع دخول الفاء في خبر لبت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما لا يصدق
 الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر لبت ولعل لا يمكن ان
 ذلك ليس بشئ الحق فوكت ان جاء ك زيدا فاضربه فاني ان الذي يكون
 بايات الله وتبينون النبيين بالبرهان بالقسمة من الناس فبشرهم بحداب
 الهم وانت جبر ما في ذلك الا براهين اصل عن الورد وقان المصنف لم يقل بان
 مدخول الفاء خبر ليس الا بل بان مدخول قوله يكون كذلك فيما هو دخول
 لبت ولعل فكيف يراد بما دخل عليه غيرهما على انه لم يدع الحكم ايضا عرف
 من عبارته واما الشيخ الرضى فقد غفل عن التفتيح في هذا المقام وذلك لان

لان ما ذكره المصنف انما هو على مذهب الحنفى اختاره لقوته ولا يمكن مذهب جابر
 ارتضاه الرضى كيف وهو فاسد فان قوله جميع نواحي المبدأ يقتضي عموم الحكم حيث
 لا يقتضي ذلك الاستثناء فان كلمة ان من جملة نواحي المبدأ ولا يمكن انما في غير
 التي هي حقها الصدق فبشرامة الفطرة السليمة لا يكون هذا الا الحكمي ظاهرا وانما
 وضع فيه من رعيه اشراك القولين في العلة وليس كذلك بل صدق كلامه علة
 سبويه ليس الا ولذلك حكم بغيره ان فانه يقول كما ان لبت ولعل فان
 يقتضي كل واحد منهما ان يكون له صدق الكلام فلا يتفقان مع الشرط لانه يؤدي
 الى التناقض كذلك ان والجواب ان ذلك ليس في المنه بالشرط فلا يلزم منه
 قد ثبت الفأوه واما علة العمل على مذهب الحنفى فهو الذي عرض
 في الشرح على ما ثبت عليه ولا يمكن ان يكون في هذا الماعرفه من لزوم الحكم بل
 التناقض ثم ان الشيخ الرضى قال قال المصنف انما علة الفاء ان هذا المصنف سبويه
 خلافا للحنفى ونقل العبدى وابوالفداء وآبن عيسى ان الجوز لدخول الفاء
 مع ان سبويه خلافا للحنفى ولا يخفى ان منبه العقول عما قاله لا يفسح
 واخذ سبويه في قوله تعالى قل ان الموت الذي الآيه باخذ آ ثمة احدا
 قالوا ان الفاء زائدة وهذا ليس بشئ لان سبويه لا يقول بزيادة الفاء
 فكيف يجوز له بشئ لا يقول به الشيخ ان لم يدخل على الذي دخل كلامنا في
 ان الذي يدخل على الذي وتبين ايضا بشئ لان الصفه والموصوف كالشيء الواحد
 فلا فرق بين ان يدخل على الموصوف او يدخل على الصفه والثالث ان الفاء طرفة
 جملة على جملة وخبر ان حذف هذا كله حيث المتأخرين والظاهر ان معنى نقل
 الرخصي وقد اوضحه معللا في غير المفصل وهو بعد في جهة النقل والفقهاء اما
 فقد استشهد سبويه في كتابه بعد قوله الذين ينقلون اموالهم لنوازل فلان

يمنع دخول الفاء في خبر لبت
 الى قوله الا ان هذا المبدأ

او بحسب الصورة والمخبر وفائدة هذا القيد تظلم من ذلك وما قبل على قوله من
الوجه انه يدخل فيه ضرب زيد غير قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما
كقوله تعالى **يُنَادِي بِأَسْمَاءَ** فاقبل فان كلام الرضي صوابا قال الشارح قدس سره
وهو وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا كقوله في ادب المصدا وهو فعل
التعويض مضافا الى المصدر لانه بعض الالف كقوله **يُنَادِي** اي كونه اكثر
شرفا في السويج واقاما وقع فيه من قوله بعد ذلك ويكون المصدر مضافا الى الفاعل
كقوله في زيد او الى المفعول كقوله **يُنَادِي** واليهما كقوله **يُنَادِي** وبعد ذلك حال
منها في الموضع كقوله في زيد فانها اي تضاربتا فانها او في احدهما كقوله في
هذا فانها في قائما او فائدة هذا ولا حاجة الى قيد يخرج ذلك فان المبتدأ
الواقع مصدر المنسوب اليه احدهما او كليهما لا يكون منقطعاً عن الاضافة بالضرورة
قوله واكثر شرفا في السويج ملتبسا وخطب ما يكون الا بمر قائما قال الشارح
الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبر بان يقول خطب ما يكون الا بمر
قائم لان اول الكلام كان مجازا او المجازي بونس المجازي جعل آية مجازا
فان قلت فلما يكون التركيب في موافق وجوب حذف الخبر فلانم القاعدة
قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب في القاعدة لانتفاء الحال ولا يلحق ان
ما ذكره في جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد باذا كان اول مجازا قائما
تفصيله ان ان يكون الحكم منبئا على امر او ابتداء هكذا قيل ولا ريب في ان
الفاعل لم ينظر اليه ان الرضي وكما انه اعتمد على المنقول عنه المكتوب في اطراف
بعض المتن فان كلامه ذلك واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسددا
عن الفعل المضاف اليه المصدرية الموصولة بكان او يكون كقوله خطب ما يكون
الا بمر قائم هذا عند الاختش والمبرد ومنه سبويه والادوية وادارة وذلك

لانما جعلت ذلك ان يكون الخطب في راي جعل قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك
بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلما نقول ضرب زيد قائم اذا مجازي في اول الكلام
ولا شك ان المجازي بونس المجازي في هذا الكلام وهو مخرج نفسه باقتضائ هذا الحكم بالمصدر
الغير الصريح فكيف يمكن القول بان الظاهر في تعديله هو الاقتضائ بما على الصريح الا
ان يجوز ذلك في الكل طردا للبيان **قوله** كما يجوز في متعلق الظروف
فيل الا في متعلق الظروف ولا يلحق ان الام على عكس ذلك **قوله** قال الرضي
هذا ما قبل فيه وفيه تحكفا كثيرة قبل من حذف اذا مر بجملة المضاف اليها ولم يثبت
في غير هذا المكان وفي العدد في ظاهره معنى كان انما فائدة الرفع في السويج وفي مقام
الحال مقام الطرف بمكة الكتب في الحاشية ولا يلحق عكس ان حذف اذا مر بجملة
المضاف هو اليها اكثر من ان يلحق في غير هذا المقام مع الفاعل الغيبة ووجوب كان
ثمة انهم لم يجدوا ابتداء جعل المنسوب بعد المصدر حالاً لفظه وجه لزوم كقارنه
ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قد كان ما قصه لكان جبراً جازماً في
غير حامل للزوم الواو ولا بد من في جبر كان التأسيس بالمال ولا يلزم وفيما ذكره
من التوجيه الى غير التكلف ان الحذف متفان لان الملازمة بالنظر الى الفاعل
بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آية وآت صدور الفرب وقوله لا بعد التعبير
بالملازمة اشبه وان جبر بان ما اسند الى الشارح قدس سره من بيان
وجوه التكلف هو الذي ذكره الفاعل بالتكلف والشارح انما هو ان قل في
الفاعل لم يرد ذلك اولم يجز على رد كلامه فاسند اليه قدس سره وما ذكره في الا
على تلك الوجوه ليس بشي انما الاول فلات ما ذكره في الحذف قول بعض المتأخرين
واما اكثر النما فلا يقولون بل يقولون مثلاً ان الف قد بدل على هو غير المقدم
كلمة الشرط وبدونها تستقيم سببية ويعرف بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الف

من

وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمنع في قولنا زيد فعل فأكبره اذا كان كذلك فأكبره
وفي قوله زيد فعل فأكبره من خلقه في النار وخلقته في طين قال فارجع اذا كان كذلك
هذا الكبر فارجع وعلى هذا القياس فهو تفسير من لا تفسير له وليس عندهم
فان تسمى بالبعيدة لا فضا حاصرا في حذف بعض ذلك البعض بطلانها على العاطفة
وعلى السببية في بعض الصور ينسبها على محتمل في ذلك فلو كانت فاعلم ان كونها
تامة ليس لما زعمه حالا حاصل له بل لفردية انما لو كانت ناقصة لما كان المنع على ما
عليه ولم يكن المنع قاطنا فيه لانها حالته ما كان حالها ثم اعلم ان ما ذكره الشارع
قدس سره في قوله والذي يظهر له ليس في كلام ارضي بل هو ما ارضاه وكلام ارضي
ذلك هذا ما قبل فيه وفيه تكلفا كثيرة في حذف اذ ارجع الجملة المصاحبة اليها لم تثبت
في غير هذا المكان وحجج العدول على ظاهره كان النقص في معنى التامة وذلك
لان معنى قولهم حصل اذا كان فانما ظاهره في معنى النقص وحجج قيام الحال مقام الزمان
والذي يظهر له في هذا اذ وقع خبرهم فيما لهم التزمهم الحاد العامل في الحال
وصاحبها والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فيقول تقديره
ضرب زيد احاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضرب زيد هو البا او زيدا
فنقول حذفنا حاصل او كائن العامل في الحال لكونه عامنا شاملا لجميع الافعال كما
حذفناه في زيد عندك او في الدار من بابته الحال للظرف والحد في كليهما واجب
لقيام الحال والظرف مقام العامل هذا قلنا راي قدس سره ان كلام ارضي ليس بواجب
لانها في جميع النسخ على عدم جواز اختلاف العاملين كما عرفت بنفسه ولا يجوز انهم
الم ثبت دليل على جوازها او ضرورة تلحق اليه لم يلحق اليه بل اراد ان يذكر
وجها سائما عن هذه التكلف غير مخالف لهذا الأصل فاني به ونقول ان الامم كذلك
فان ما ذكره ليس فيه شيء من هذه التكلف الثلثة ولا يبرهنه تلك المخالفة الا ان فيه

98
فيه تكلفات اخرى اذ ان كان حذف في الحال بدون التورية اذ لا يسبق اليه
كونه محذوف في هذا المثال وحذف الجبر كذلك فان الملازمة ليست مثل حصول
والكون حتى يجوز حذفه في اختلاف التقدير لفظا ومعنى اما الاول فلما ذكره واما
الثاني فلما سبق في كلام العاقل ان الملازمة بالنظر الى العاقل بمعنى وبالنظر الى القول
بمعنى اخرى فالأولى هو لاقتضاء بالبرهان فان ما احتاره ليس بهذه المثابة التكلف
على ما ذكره غير مسلم فانه اذا جاز تقدير اذ ارجع الجملة المصاحبة اليها ليس في غير
تكلف لم لا يجوز ذلك التقدير لبيان الاغراض كذلك وكون العدول غير كان النقص
الى ان من مع ظهوره في كونها ناقصة في باب التكلف انما يتصور في صورة
ثبوتها مملوفا بها وليس كذلك بل نحن بقدر ما تامة ملحق الاغراض ولا تلتفت بها
والا فارجع الى الباب وهذا في غاية الظهور وقد عرفت بشبهة الحال للظرف
فاني بعد في اقامته ذلك مقام هذا على ان المتبادر الى الذهن عند اطلاق ضرب
زيد قائما انما هو معنى فوكالت ضرب زيد حاصل اذا كان قائما وهو لا يبرهن اذ
لاستقبال بل هو كاستمراره كما في قوله زيد اذا قبل لهم لا لنفسه واني لا ارضى ومثله
كثير **قوله** ثم نقول حذف المفعول الذي هو في الحال قبل لو قال جذف العاقل
وذي الحال مرة واحدة كما في راسد اعمد بالكان اكثر استراحة في التكلف ولا يلحق
سهو فان ذلك بجملة ليس مثل راسد اعمد يا ضي بنيل بملطف **قوله** وتفسير المبتدأ
المقصود وعمومه بدليل الاستعمال قيل وجهه ان الجنس الموقوف اذا استعمل بالقرينة
تخصيص بمجموع ما يقع عليه دفعا للترجيح بل اخرج ذلكنا بكونه وجوب كون هذا المصدر
مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف ولا يلحق عليك **قوله** الكلام قال لا وجه
له في هذا المقام فان المراد على ما قاله المصنف وغيره ان مذهب الكوفيين فاسد لفظا
ومعنى اما التلطف فهو محل موضع التزم فيه حذف الجبر فلا بد فيه من ارفع موقوفة واما العلم

فانما في نسخة المبتدأ، ومحو لانه فلم يقع في موضع الجر لفظ يوم مقامه واما في نسخة النسخ فان
المعجم في ضرب زيد فانما الحكم على كل ضرب مني وارتفع على زيد بانه في حال النيام و
لا يستقيم على مذهب الكوفيين فانما اذا جعلت فانما محو لا في حرف عجم ذلك اليوم
وبقي حاصلا بغير مني وارتفع على زيد في حال النيام محكوم عليه بالحصول وهو مني
اخر في الف به لانه في نسخة من حيث اليوم والخصوص وكان النازل اراد ان يبين
وجه قصد المعجم بدين الاستعمال فقط لكنه قام فيه ايضا وتوضيح الكلام ان المصدر
المبتدأ اضيف واذا اضيف لم بالنسبة الى اضيف اليه كاسما الا في كس التي لا واد
لها وجميع الا في كس التي لا واد اضيفت ايضا تحت الآتي انك اذا قلت
فانما في حكمه كذا عجم جميع ما الجار وكذا اذا قلت علم زيد حكمه كذا عجم جميع علم زيد
فقد وقع المصدر او لا عجم غير متعبد بالمال اذ المال في تمام الخبر ثم اجتمع عليه في
حال النيام فوجب ان يكون هذا الخبر معوم لا تقدر في عوم لان الخبر في جميع الخبر فلو
بعض ضرب زيد ليس في حال النيام لم يكن خبرا في جملة واذ انقروا ذلك كان معناه
ما ضرب زيد الا في حال النيام **فولس** واما هنا كل مبتدأ اشتمل خبره على
منه المقارنة قبل جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غاليا وجعل الكوفيون الواو
بمجيء خبره فانما في عديم منتقل من الواو الى مدحوله وهو تكلف وانما خبره بان
مذهب الكوفيين ليس على ذلك وانما هو احتمال فاسدا وورده الرضي وورده
حيث قال وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي يجمع فيه مذهبهم بان
قال الكوفيون وضبعة خبر المبتدأ لان الواو يجمع فكذلك قلت كل رجل مع
ضبعة فاذا مر حسن يجمع الخبر الى تقدير الخبر فكذلك الواو التي بمعناه فلا يكون هذا
المثال اذن فاحذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت يجمع مع يكون
في اللفظ للعطف في غير المفعول معناه فان كان وضبعة عطف على المبتدأ لم يكن

خبره فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منتقلا عن الواو وليكون خبر المبتدأ
كما هو مذهب السرا في نصب المفعول معه على الجي في بابه وذلك انه يقول
النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه
لم يكن ان يكون عليها لكونها في الاصل واما فان نقل الى ما بعد فالحجوب ان مع
اذا وقع خبره في المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى تنتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا
لفظا على الطريقة مرفوعا محلا لنصبه مقام الخبر في يجوز زيد محك كما تقول زيد
عندك قال وقال السمرقون الخبر حذف اي كل رجل وضبعة مرفوعان
وقية ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ مبتدأ خبر فكيف حذف وجوبا
وانما قلنا ذلك لان الخبر مني في خبر المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسند
الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد خبر الخبر حذف بعده لم ينجح الامر
على تقدير الكوفيين في قولك ضرب زيد فانما بغيري زيد فانما حاصل بانه
ليس هناك ما يستند خبره اذ لم ان يقولوا ايضا فانما في حال في خبره فستند
الخبر ولو تكلفنا وقت التقدير كل رجل مرفوع وضبعة اي هو مرفوع وضبعة
وضبعة مرفوعة به كما تقول زيد قائم وعمر قائم حذف مرفوع وانتم العطف
مقابلة لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا في سادسة ويجوز ان يقال
عند ذلك ان المعطوف ارجى من المعطوف عليه في حذف خبره قال والظاهر
ان حذف الخبر في مثل غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساقية في قول
فلا يكون فلا يكون اذن من هذا الباب فلما راسكال هذا والكل ليس بشي اذ لا
فقطه وان الكوفيين لا يعتبرون بالعطف في هذه الصورة حتى يتعرض عليهم كذا
بل يقولون بان الامامية كالام في المفعول معه ولذا قال المصنف في الايضاح فان
قيل فلم ينصب فالجواب انما انما نصب اذا كان قبلها فعلا ومعنى فعل ولا فعل

من

ولا مضافه فلا نصب واما الثاني فلان الظاهر من مذهبهم ما ذكره الشارع في
 وعليه تبين المعنى في الشرح فانما هو كل مبتدأ عطف عليه بالواد التي يفتح بها
 القصد بالاجابة والمقارنة فانه يجب الحذف لحصول الامرين الدلالة على
 حقيقة الخبر بما في الواو من معنى المعينة ووقع المعطوف في موضع الخبر فلا وجه
 لاجزاء الكلام في خلاف الظاهر والاخر ارض عليه ثم قد الظاهر الخبر في
 فليس كذلك واما الثالث فلو جهل احداهما لم يثبت زكركم الخبر فيكون
 دليل الوجوب وما نقله خبرهم البتة ظاهر في عدم الدلالة الواو على المقارنة
 فليس من هذا القبيل واما الثاني فلاننا قدم على ان كل ما اجتمع فيه هذا الامر
 اعني الدلالة ووقع شئ في موضعه فهو في المواضع التي وجب الحذف فيها
 ولا ايراد في خلقه بين الامرين هنا فكيف يقال انه ليس من هذا الباب
قوله كل مبتدأ يكون مقبلا به يعني متعينا لذلك مشتملا عليه حيث يبادر
 من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو في هذا قبل
 والظاهر من قوله مشتملا عليه انه اراد بالنعين النعنين قبل التركيب وليس
 كذلك بل النعنين لذلك حاصل بعد التركيب كما لا يخفى **قوله** اي في المرفوعا
 خبر ان واخوانها قبل به على ان ذكر خبر ان ليس لانه خبر المبتدأ بل لانه من
 المرفوع ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو مسند جملة مستأنفة
 لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه واما قال المفسر خبر ان ولم يقل منها خبر ان قصد
 الى البيان على وجه يجعل المذهب اللاحق ومذهب الكوفي وكذا في باقي الاقسام
 انتهى وليس غرضه سلامة الفهم فان التقدير كذلك يبادر الى ما عليه صوت على اختيار
 كونه مبتدأ حذف الخبر فانه الظاهر الموقوف على ما سبق واما التكلف ممنوع فانه
 كونه في المرفوع على ان التنبية بتقدير ومنها على ان ذكر خبر ان ليس لانه خبر المبتدأ

بل لانه في المرفوع ما خبر ان يكون خبرا فاسد لفظا ومعنى اما الاول فلقد عديم كونه
 ما هو متعين للخبر خبرا وهذا الظاهر البطلان واما الثاني فلان ما هو خبر ان في حيث
 كذلك لا يكون خبر المبتدأ بالضرورة فلا يتبع التنبية عليه وقوله لم يقل ومنها الى
 غلط في وجهين احدهما انه لا فرق بين ان يقال ومنها خبر ان وبين ان
 يترك على ان يكون خبر ان مبتدأ ما بعده خبره في الشمول وعدمه كما هو الظاهر
 وثانيهما ان القائل زعم في القام مقام الفاعل ان واد المتعدي الفصل
 فادفع فيه ذلك هو المحتج الى بيان النكتة وهذا صريح في خلافه فيكون مناقضا
 لما قبله **قوله** بعد دخول احد هذه الحروف قيل زاد لفظ احد لانه لا مرفوع
 دخل عليه جميع هذه الحروف ولابد من مثل هذا التقريف في المدد والى خبر واحد
 من ان واخوانها ثم قيل والافصح الاحتمال النفع ان يقال خبر الواحد في المبتدأ
 بالفعل هو المسند بعد دخوله وكلاهما فاسد اما الاول فلقد عديم كونه التقدير في
 هذا الموضع لما ذكره في العلة بخلاف ما سبق فانه لا شئ فيه يقتضي ذلك بل لو اتى
 بالاحد لكان مستشعا جدا واما الثاني فلان العلم يكون للحروف مشتملا بالفعل
 بعد العلم بانفس تلك الحروف ولم يبق شئ يعلم منه ذلك على ان المقصود
 بالافادة خبر تلك الحروف مع قطع النظر عما ينصف الى به وايضا لا يتبع فاد الخبر
 على ما وقع في هذا التركيب اذ لا مرجع له سوى الحروف وهو لا يرجع اليها ولا يتبع
 خلافا ايضا لان التعريف الخبر لكل واحد منها دون الجميع من حيث هو مجموع ما سبق
 من العلة في كلام القائل ولما عرف من ان التعريف بملاحظة الهيئة والمفهوم دون ايراد
قوله بعد دخول هذه الحروف عليها اي على المسند والمسند اليه قبل ان المفهوم
 من العبارة ودول هذه الحروف على المسند لا على المسند وثنى آخر وان كان صحيحا
 في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه والادراك انقضاء على هو المتبادر وليس شئ **قوله**

وانما لا يتم الا في خبر واحد
 لان خبر واحد لا يكون خبرا
 من لفظ الخبر وان كان خبرا
 ولا يمكن ان يكون خبرا
 خلافا في فاعل خبر واحد
 خبرا

والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا بشر انما فيها لفظا او معنى
قبل كانه معنى عرفي لدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول لا بشر انظر لفظ
لان نظر الفن فيه فالنجم مثلا الظاهر فمع ذلك مغر لانه يدل في التعريف المسند
الذي حل عليه ان الحفظة الملقاة في العمل فانهما وردت على المسند والمسند اليه
لا بشر ان معنوي هو ان كيد النسبة المتعلقة بهما انه جبر المبدأ لا جبر ان الا ان
يتكلف ويرا بقوله لفظا بالقابل تقدير او طلاء بقوله معنى بشعلا والباقي
على المنصف ان توجيه الشارح في غابة اللطف فانه حيث لاجوم حوله شائبة
التكلف ولا ير عليه شي مما ذكره القائل فانه لو اكتفى بقوله لفظا لا تنقص المسند
الجلية نظمو ان التاثير فيه بحسب المعنى وفي المعلوم ان التقدير في والحق لا بد من
في اطلاق التفظي فانهما اقسام متباينة وحيث الفن بحسب الكل على التسوية
بقوله والمتبادر في عرف الفن الدخول لا بشر انظر لفظي وكذا قوله الا ان يتكلف
منه الصادر على فكره وتوهم الاضمار بدخول ان الحفظة من عكس الاول فانه
الكلام في المسند بدخول ان المشددة واحواها فكيف يتصور
بالس في شي من تلك الحروف **قوله** فلا يتنقص التعريف بمثل يقوم هذا
السؤال مما اوردته الرضى قائما قوله بدخول هذه الحروف يخرج جبر المبدأ والحق
كان اصل ذلك سوى جبر هذه الحروف لكن حل فيه غير الحدود فان كانا
في نحو قولك ان جلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان ليس
بحر ما **قوله** فان يقوم منها حيث اساده الى ابوه ليس فانه حل عليه ان هذا المعنى
قبل فلا وجه لتقيده بالحيثية ولا يلحق فساد فانه لو اكتفى بقوله فان يقوم بها ليس
فانه يدخل عليه ان هذا المعنى كان بينه وبين قوله بل انما حل على جملة ابوه فسادا
بنا فلا بد من قيد الحيثية **قوله** فلا يلحق جلا ان يلحق قبل يعني ان الجواب

يقع في هذا الجواب الذي يلحق فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند
المسند المطلق لا المسند الى اسما هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان محل
عليه الدخول معنى متبادرا في اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه انتهى
وقد عرفت بطلان وهم القائل وان الثاني بيد الشارح قدس سره **قوله**
ولزم منه استدراك قوله بدخول هذه الحروف تعريف لهذا الجواب
فانه اذا هو يدعي ان المراد من المسند المذكور في التعريف هو المسند على ذلك الوجه
لم يبق حاجة الى ذكر هذا القول بل يكون محالا وجه له وفي غايب الغلط
والوقوف في مخالفة الواضحات ما قبل قوله ولزم منه عطف على قوله يجب
فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه والاحفاء في مجتمعة فاللذان ان يقول
على انه يلزم **قوله** فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون جبر ما جملة بيان
لتصور هذا الجواب يلزم من الاجتناب الى ما لا يلحق اليه وما قبل يمكن ان
يقال لا حاجة الى التاويل لان الجملتين مبين بقوله وامره كاد جبر المبدأ
كما ان الجملتين متممة بهما بعد ذكر تعريف محض الجبر المعرف وليس هو الا ان
الضمير في قوله وامره يرجع الى الجبر المعرف فلا يمكن اعتبار شي غير داخل فيه
قوله والمراد ان امره كاد قبل لانه ان المراد من عبارة المصنف
توضيح جبر ان بحيث يعرف ان اتي جبر صحيح واتي جبر فاسد وما ذكره الشارح
تكلفا على انه بعد ما فسر قوله كاد جبر المبدأ بان امره كاد في اقسام
الجبر المتضمن بعد الكلام لزم ان يكون جبر ان ايضا كذا في الف والحق ان
من فوات بعض الاستثنائات وينبغي ان يقول الا في التهمة استغناء وفي
وقوع جملة التاثيرية نوات زيدا فانه لا يجوز مزج جوا زيدا بغيره في
لم يذكره عدم صحة دخول القائل على جبره مع تضمن اسمه في اللفظ لكنه لم يفت الجواب

وقوله ان في ابك ابراد على مذهب غير سبويه من ان في ابك جبر ولا يور
 على المصريح اعتبار مذهب سبويه انتهى وهو ملل فان مراد المصنف
 الشرح قدس سره صرح به في الشرح وعبارته هذه وادعاه كلام جبر المبدأ
 اريد في انقسامه من وقته مؤذنا وجملة واحكامه من ان يكون متمم او منفردا
 او متبعا او محذورا او غير ذلك بشرطه في انه اذا وقع جملة فلا بد من خبر
 ولا يحدف الا اذا علم ومنه انه لا يحدف الا لغيره عليه ان الظاهر من العبارة
 ذلك ولا يلحق ان المراد به ما ادعاه مراد ليس الا وان اراد به غير ذلك
 فلا يحصل منها وان رآه بارتكاب تكلفا انتهى وقوله على انه بعد ما فرغ
 التام لا ينفك اليه لان مبناه التجاهل في قوله قدس سره والمراد ان امره
 بعد ان صح كونه خبرا ابراد فان هذا ما يدفع الغشال هذه الاوامر الجذبة
 ثم اعلم ان ذلك القول في المصنف اني به لدفع ما اورده على قول الرضوي
 وجميع ما ذكر في خبر المبدأ من اصنافه واحواله وشروطه قائم فيه ما حواجز
 تعذبه الا اذا وقع خلافه في ان يبرم من قوله وجميع ما ذكر ما حواجز ان زيدا
 اضربه لانه يجوز زيدا اضربه فاما الجواب عنه في وجهين احدهما انه لم يذكر
 ذلك اصلا واذ لم يذكره فاما حكم ما ثبت انهما في ما ذكره لا في ما لم يذكره فقوله
 وجميع ما ذكر انما اراد وجميع ما ذكره لانه اراد وجميع ما يكون خبر المبدأ بفتح
 ان يكون خبر الا ان والناية وهو لا فوي لشمول الجواب عن هذه الصورة
 وغيره ما لم يرد بقوله وجميع ما ذكر انما ان خبر ان في الاحكام بعد ان ثبت
 كونه خبر الا ان بشرطه وان شاء ما نفعه لان كل موضع مشترك خبر المبدأ صحيح ان
 يكون خبر المبدأ صحيح ان يكون خبر الا ان ولذلك لا يبرم ان ابن زيدا ولا ان
 من ابوك وان جاز من ابوك وابن زيدا مبتدا وجرا بالانفا في ثم انه لما توجه

على ذلك السؤال بطلان التعريف اني به لدفعه قال ان قيل هذا يؤدي الى الدور
 لانه قصد الي تعريف خبر ان واذ لم يوف خبرا الا بعد دخوله ودخولها لا يوف
 الا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا لما كان دورا سلمنا انه ليس بدور الا انه يبطل
 فائدة التعريف لانه اذا قصد الي تعريف خبر ان يكون خبرا خبر المبدأ وكان
 خبر المبدأ متضمنا باعتبار خبر ان في صحة بعضه وامتناع بعضه كان تعريفا لخاص
 بالاعم والجواب انه لا يتوقف كونه صالحا لان يكون خبر ان على دخول ان
 بل يوف ذلك قبل دخول ان بان يقال كل مبتدا وخبر المبدأ فينتهي الدور
 واما ان في فائدة انما يبرم ان لو كان قصد الي التعريف به ولا احد يوف خبر ان
 بذلك وانما عرفت بكلام معناه ان الجزاء الذي يقع دخول ان عليه وعلى مبتداه
 هو المرفوع في قولك ان زيدا اخوك وتعل بشرا صاحبك فالم ثبت ان خبر
 لان لا يبرم اعطاه احكام الخبر لانه انما حكم باحكام خبر المبدأ بعد صحة كونه خبرا
 لان واما كل موضع منع فيه ان يكون خبر الا ان في اصله فلا يلزم عليه شي هذا
 كلامه ولا يلحق ان دفع الدور ليس مستقيم لان المدعي ان لا يقع وقوع كل خبر
 خبر المبدأ خبر الا ان فلا يقع القول بان كل مبتدا وخبر لا فائدة بينهما وبين
 الخبر وكذلك ما ذكره في دفع لزوم التعريف بالاعم لفردية ان بيان حكم الشيء
 في ثمة التعريف له على انه لا شيء مما يوف به ما لا يقع ان يكون خبر الا ان مع صحة
 كونه خبر المبدأ فيبان الحكم ظاهر في العموم بحيث لا يقع التاويل كيف وتوجه ذلك
 لما ايجب ان يستثنى في ذلك الحكم وقد فعل الرضوي ونبه المصنف وانست خبر
 بان استثنى بعض دون بعض من باب الحكم ابل مل ثم ان لنا في هذا المقام
 بحثا آخر وهو ان كانت قد عرفت كون ما ذكره الشرح قدس سره في المصنف
 ولا ينبغي ان يثبت في انه لا وجه لان يركب هذا لدفع ما يورده في عدم جواز ان

لا مانع من خبر المبدأ
 فكل ان يكون خبر المبدأ
 خبر ان م

ان دخلا صدق الكون
 ما هو في تعريف ان

اين زيدا وان خراباك مع جوار اين زيدا وان ابوك فان الاستثاني
 قوله الا في تقديمه مكفل بدفع ذلك لا يقال هذا الاستثناء ناظر الى صورة
 جواز التقديم دون وجوبه وهذا المثالان قاصبان فيه تقديم الخبر
 لان قوله الا اذا كان ظاهرا بسند على كونه على ظاهره وهو المقوم فان تكون
 من البيان مما يوجب فيه التقديم على ان اطلاق الجواز عام للوجوب نعم
 لو كان ذلك الا كتاب لدفع السؤال بالمنع ان زيدا اضربه وهو
 ابوك الى في صورة كون خبره ما كان من الذلول في الاستثناء والعجب
 ان الرضى وغيره من بعضي به كلهم وقوا في ذلك قال الرضى بعد شرح قوله
 الا في تقديمه وقد ياتي خبره خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبره
 لا يكون معززا منضمنا ماله صدر الكلام والحمل على بيان وجوه في الاستثناء بعد
 فان قلت قد يتبين من جميع ذلك فساد كلامي الرخشي والمصنف قلنا لا بد
 على الرخشي شي لانه قال وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ ولو زيدا اضربه ليس ما ذكره
 فيه فان قلت لم يذكر المصنف ايضا ذلك قلنا نعم الا ان عبارة ظاهرة في كل
 ما يكون خبر المبتدأ يكون خبره لان ولا يخفى ان اضربه في زيدا اضربه وهو
 في خبره ابوك خبر المبتدأ وليس شي منها خبر الا ان فان قلت فليكن معنى
 قوله ذلك وادعه كالم خبر المبتدأ المذكور وليس محتمل ان يكون مذكورا في حيث
 الخبر قلنا هذا مع كونه في قبيل التكلف بما به ما انضاه في اقتضائه **قوله**
 الا اذا كان ظاهرا قبل فيه انه يلزم ان يكون حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كان
 ظاهرا في ليس كذلك لان الوجه الظرف لان بنفس ماله صدر الكلام ولا يجب
 تقديمه نحو ان زيدا يضرب الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال ان
 له صدر الكلام في غير باب ان انتهى وهو كما ترى **قوله** وفي وجوبه اذا كان

المنة زيدا وان خراباك مع جوار اين زيدا وان ابوك فان الاستثناء ناظر الى صورة جواز التقديم دون وجوبه وهذا المثالان قاصبان فيه تقديم الخبر لان قوله الا اذا كان ظاهرا بسند على كونه على ظاهره وهو المقوم فان تكون من البيان مما يوجب فيه التقديم على ان اطلاق الجواز عام للوجوب نعم لو كان ذلك الا كتاب لدفع السؤال بالمنع ان زيدا اضربه وهو ابوك الى في صورة كون خبره ما كان من الذلول في الاستثناء والعجب ان الرضى وغيره من بعضي به كلهم وقوا في ذلك قال الرضى بعد شرح قوله الا في تقديمه وقد ياتي خبره خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبره لا يكون معززا منضمنا ماله صدر الكلام والحمل على بيان وجوه في الاستثناء بعد فان قلت قد يتبين من جميع ذلك فساد كلامي الرخشي والمصنف قلنا لا بد على الرخشي شي لانه قال وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ ولو زيدا اضربه ليس ما ذكره فيه فان قلت لم يذكر المصنف ايضا ذلك قلنا نعم الا ان عبارة ظاهرة في كل ما يكون خبر المبتدأ يكون خبره لان ولا يخفى ان اضربه في زيدا اضربه وهو في خبره ابوك خبر المبتدأ وليس شي منها خبر الا ان فان قلت فليكن معنى قوله ذلك وادعه كالم خبر المبتدأ المذكور وليس محتمل ان يكون مذكورا في حيث الخبر قلنا هذا مع كونه في قبيل التكلف بما به ما انضاه في اقتضائه

الاسم مكررة قبل فيه حيث لان ان يعجز وقوع النكرة مبتدأ مع به الشيخ عبد القادر
 في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم بقول المصنف الا اذا كان ظاهرا
 وهذا خبره الا ولام فانه على تقدير صحة كون ان معجلا مبتدأ بالنكرة لا يلزم منه
 عدم وجوب التقديم في نحو ان في البيان لغير الاشياء هذه الكلمة بل لا ماس
 لهذا الكلام بذلك المقام لفردية عدم جواز دخول ان وانها على المبتدأ
 المصدر بكلمة ان وعلى تقدير الجواز لا يلزم منه الاتساق والى الخبرين في جواز
 التاخير والتقديم في تلك الصورة وهو المملوك **قوله** خبره لا الكائنة لشي
 الجنس وعجالة المنى هكذا خبره لا التي لشي الجنس وانت خبره بان اسقاط
 شي في كلام المصنف واقامة ما يؤد به مقامه بلا ضرورة ندعو اليه ليس كما ينبغي لعل
 النسبة الصحيحة هكذا خبره لا التي اي لا الكائنة وح يكون ذلك لنفسه على كون التي صفة
 لا **قوله** اي التي صفة اذ لا رجل قائم مثلا لشي القام في الرجل لان التي الرجل
 نفسه قبل فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود في نفس الرجل لان التي صفة
 والوجود وان كان صفة لكن اذ التي في لشي يقال في لشي ولا يقال في صفة
 التي اذ التي لشي ليس لان في وجوده في صفة صا ربحي في غير الوجود فلا يجوز
 لشي صفة الجنس فقولهم لان في الجنس على معنى لشي الجنس لم يتم التسمية فيها
 لشي الوجود ولو حصل على لشي الجنس لم يتم فيها هو لشي صفة الجنس فلا بد في التسمية
 من ملاحظة حال بعض الافراد ووجه يعجز عن العبارة على ظاهره ولا حاجة الى صحتها
 عنه انتهى والحق بيد الشارع قدس سره وذلك لان الوجود دخل تحت الصفة
 كما عرفت به القائل فيعم ذلك الكلام جميع الاقسام بخلاف ما اذا خبر في الجنس غير
 اعتبار الصفة فانه على تقدير جواز ذلك باعتبار ان في الوجود في الذات
 يخص بالبعض فيشكل التسمية بالبعض الا في ذلك فلم يطل قوله ولعل

في الجنس على معنى نفى صفة للجنس لم يتم التسمية فيما هو نفى الوجود وليست شري
 لم حكم كذلك بعد علمه يكون الوجود من جهة الصفات وانما انى قدس سره بالصفة
 دون الحكم كما فعله الهندي حيث قال اى نفى حكم على الجنس اذا جمل قائم
 مثلا نفى القيام لا نفى الرجل لانه سهو لا شفاء حكم عليه كلبا عذبي تيم
 واكثر يا عندهم **قوله** فلا بد ان يكون قبل فيه نظر لظهور اثار ان معنوى
 في بغير ولا يلحق فساد لانه بغير في لا جمل بغير ابوه فحيث اساده
 الى ابوه ليس بما جمل عليه لا لابرار انما فيه بل انما جمل لذلك على حكمه بغير
 ابوه **قوله** لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المصنف ثم اعترض عليه بان يجوز
 عند جماعة فراد الشرح لدفعه قوله على هو الظاهر معنى ان رفع صفة المعرب
 المنصوب حلال في الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام جمل طرفا لم يرد دون
 الوصفية وكذا هذا في لوضوح المثال وحسنه كذا قبل وقاخذى ان
 قوله كما هو الظاهر ليس لهذا المعنى بل للتنبيه على ان عدم جواز ذلك كان لا يثبت
 على اصحاب البصائر والى لغة فيه من قبيل الوقوع في الواضحات وانما اذا
 كان معنى قوله كما هو الظاهر ما راعى العامل لا يندفع ما ورد على المعرك كما هو الظاهر
 وقد اجماعه وتفصيل ذلك ان المصنف قال في الشرح والتجويد يمتثلون
 في هذا الموضوع بقوله لا جمل طرفا وليس بحسن في التمثيل لامر من احد امانه
 في الظاهر صفة ولا يليق بذي القهر ان يمتثل بمثال ظاهري غير مقصد تمثيله واقله
 الاحتمال فيكون ايضا لذلك وفي هذا المثال لا يمتثل ان يكون طرفا الاخر لان
 المنفى المنفى بما لا يوصف الا بالمنصوب فوجب ان لا يكون صفة فراد الاحتمال انه
 محسن التمثيل به الثاني هو انما نقول بعد ذلك في بنو تيم لا يمتثلون الجبر لا فاذا
 كان التمثيل بما جمل طرفا غلب على الظن امتناع هذه في لغتهم فيكون ذلك

لا يمتثلون الجبر لا فاذا
 كان التمثيل بما جمل طرفا غلب على الظن امتناع هذه في لغتهم فيكون ذلك

لا يمتثلون الجبر

في الخلق لانهم يقولون بهما هذا الكلام واعترض الرضى بان ما ذهب اليه من ان
 المنفى المنفى بما لا يرفع مذهب جماعة من النجاة وقد خولفوا فيه وجوزوا ما عدا
 على الخلق وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكلما يجوز في نوابه اسم ان وان كان
 مع ما جمل على الخلق فكذا في نوابه اسم لا موبال كان او متبنا ونقول مرق الشيخ
 عبد القادر بن عبد الله في المصنف حيث قال التمثيل بخولا جمل فضل منك
 لا يدل على اثباته عند الجازين ان جمل ان يكون صفة على جمل لا جعله على مند
 الجازين خبرا وعلى مذهب التيمميين صفة حكم وانما ثبت منهم الجازين
 اذا كان المنفى مضافا فانه يكون منصوبا ولا جمل له اذ ليس بمنى وبتبع بعده
 مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا ولو كان صفة لكان منصوبا
 على جميع المذاهب هذا الكلام ولا يخفى عليك انه لو كان هذا مذهب قوم دون
 آخرون لما فتح كل واحد في كلامي الشيخ والمصنف سيما كلام الشيخ الا نرى الى قوله
 لكان منصوبا على جميع المذاهب والفقه يشهد بخلافه فان رتبها اعلى من ان
 في امثاله سلمنا يجوز بعض الاقوام ذلك لا ذكره لكنه ليس بما يعتد به لظهور الفرق
 بين لا وان في هذا الباب فان لا لا تزل بل معنى الابداء بل مغاير ما توكله مضمون
 الجملة فكان المبتدأ بما على حاله في الجمل على الخلق لا فان معنى الجملة تنغير بها
 عما كانت عليه فلما يجوز ان يندر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ كما فعل من
 على ان التبع على الخلق في باب ان ممنوع ايضا وجوز انما حكى غير الاني
 والرجح والافاء وظاهر كلامهم ان الجمل بمنى بل المحققون لا يرون العطف ايضا
 ويقولون ان المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدأ حذف جره وهو من باب
 عطف الجمل على مخرج به الداميني في شرح معنى اللبيب **قوله** لان الظاهر ان
 بالنظر وكون قبل معنى غير سماه وبريد نحوه الحال وفيه نظر لان الظاهر ان لم

التعبد لم يقع صار زيد طرفا فالتأني ان لا تجاوز عن المثال ونحوه لا يس
تعبد الطرفا بغير الدار لانهما لا يقبل هذا التعبد ولا يعني ان نفي غلام الرجل
بين ما بين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثل نفي الحصول في الدار
عن الغلام الموصوف بالطرافة انتهى وانت جبر بان منشأ ذلك القول عدم
فهم كلام الشارع وما اراد به قدس سره وذلك لان الرضى اعترض على المصنف
بانه لا فائدة في ايراد هذا الطرف بعد الجبر ولا معنى له ان علقناه بالجبر ان يكون
المعنى ليس لغلام رجل طرفا في الدار وهذا مخرج سيج ومثاله ايضا ظاهر بسبب
هذا الطرف في كون طرف صفة لغلام رجل وفيها جبر لا يلحقه ليس في الدار
رجل طرفا ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون
فيها متعلقا بالجبر فاجاب قدس سره بان فيها ليس قيد الطرافة حتى يكون المعنى
سجلا بل هو جبر بعد جبر كيف وهذا لا يتصور جدا فان الطرافة في الكيفية النفسانية
لا يمكن حصولها في حال دون حال حتى يقع التعبد بطرف او حال والتنبية على ان
المراد بالوجه بين الجبرين في مثال واحد يثبت جواز كون جبر طرفا وغيره اني
بهذا المثال دون ما قاله من نحو لا غلام رجل قائم فيها لعلوا كون الطرف قيد الغلام
وجوز نفي المعنى على كون الطرف صفة في هذا المثال دون جبر مني على جواز
كون المرفوع بعد المنفي المتعاقبا وليس وبذلك يثبت ان الفاعل لم يفهم المقام
فرغم ان المراد نفي تعبد الطرافة من غير سماجة والحال ان المنفي جواز تعبد الطرافة
مطلقا ولو كان كما قال ما حصل الجواب منه بل كان هو غير افلاورود والاعراض
والجواب انه اعترض بعد ذلك بانها لو لم تقبل التعبد لما جاز صار زيد طرفا
وكانه اراد لو لم تقبل التعبد بدون السماجة ولم يدري ايضا ان الطرافة في هذا
المثال كما انما لم تعبد بشئ لم تعبد بشئ نقوله فاللاني جمل صريح مثل ذلك

قوله ولا يعني ما خود من اعراض الرضى وقد عرفت حقيقة الحال فاذا بعد الخ
ان الضلال قوله ويجذف جبر لاحد فالكثير اقبل قدر موصوف كثيرا مصدرا للمشتبه
في مثل تقدير الزمان وهو كلام نقوله ونوعميم لا يثبتونه صلا ولا يعني ان الامر بالعكس
قوله اي متقى الامل والامل فلا يحتاج الى تقدير جبر قبل رتبة المصنف بان لا
يكون اسم فاعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة وقد ايضا بان اسم الفعل
الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب بعده ولم يثبت الشارع الى رتبة لانه يجوز
ان يكون ثابتا لا متقى كقائه بما مشا اذ هو يكون فاعل الفعل الغير المبهم المميز
بالمعقوب بعد ما انتهى وانت جبر بان المصنف لم يقل بكونه اسم فعل بمعنى انتهى بل بمعنى
نعت قال في الامالي العلة في حذف نبي تميم الجبر كجمل امرين احدهما ان الجبر مراد
ولكنهم حذفوه حذف لازما كما حذف الجمع جبر المبتدأ في مواضع فيكون لازم فاما
فمن ثبت الجبر والثاني ان يكون لا عند اسماء اسماء الالفعال يعني نعت
فلا يحتاج الى تقدير جبر حذف لان اسم الفعل مع محوله يستقل كل ما والوجه الاول
اظهر لموافقة اللغة النحوية في التقدير وكون اسم الفعل قائما على مثل هذه الصيغة
هذا الكلام وبه ظاهرا ان تفسير الشارع قدس سره باعتبار المعنى الحاصل فلا يرد ذلك
الرد ولا يكون انتهى فاذكره من الوجهين وجه فان قلت التوجيه الاول انما
يجوز باعتبار كونه دافعا لتزيف المصنف فوجه قلت على كلا التقديرين لا وجه
له لما عرفت وما جزم ذلك ان المصنف قال في الشرح واما بنوعميم فلا يثبتون
الجبر اصلا اما للعلم به وهو مراد اولان النفي اعني عنه كما اعني فقلت ان نفي القيام
عن تقدير جبر له فندبر قوله وعلى التقديرين يجلون ما يرى جبر في مثل لا رجل
قائم على الصفة دون الجبر قبل اذ اثبت في لغة نبي تميم لا غلام بل قائم رفع
قائم فلا يكون لانكار النية اثبات الجبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يحصل

بكذا قبل وفيه ما فيه **قوله** لعل اطلاق صبغة المفعول عليه خير تعينه قبل
هذا الجيب اللغة واما اصطلاحا فيفتح الاطلاق على كل شيء وهو ما قرأنا في فعل
لغائده ولم يستد اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بالمفعول
ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمل التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه
باجتبار انه كان في اهل مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف المعامل فيه نظر لاننا قد
بغيره نأويها ذكره كراهية فعل الضرب والتأديب ولست زيدا في ضرب
فانه يقع اطلاق المفعول عليه بهذه الامور الا ان يقال لا يقع اطلاق المفعول
عليه الا ربع مطلق بل بالنسبة الى بعض افرادها وينتقد من هذا وجه آخر لو وصف
المفعول بالمطلق فان قلت صحته اطلاق المفعول على الضرب مثلا باجتناب تعلق
الفعل به ودوقه عليه فانما تنول تحت الضرب وهذا الاعتبار مفعول
به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يقع وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول
المطلق كذلك حتى تحت فعلا بخلاف المعامل الاربعه انتهى وكلمة عن سوا النعم
اذن البين ان مراد الشارع قدس سره ما قاله الرضوي وغيره من انه مفعولا
مطلقا لانه ليس مفعولا لكونه حقيقيا يجرى به كالمفعول به وغيره في قوله لعل
اطلاق هذا دون غيره انه المفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عده فكلما
على غيره انه مفعول بل مفعول به او مفعول آو فيه اوله فان المفعول بحسب الحقيقة
والاصطلاح على ما مر جوابه هو الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله واهل قيام
هذا المفعول به صار فاعلا ولا يخفى ان ضاربه زيدا في قوله ضرب زيد ضربا
لاجل حصول هذا المصداق منه واما غيره من المعامل فليس فاعله الفاعل المذكور
واوجده الاثرى انما اذا قلت ضربت زيدا فالضرب مفعول لا زيد
وكذا البواقي نعم المفعول له مفعول للفعل وصار منه الا ان فاعليه ليست

بقام هذا المفعول به الاثرى ان كون المتكلم زائرا في قوله ضربت
طعا ليس لاهل قيام الطبع بل لاجل الزيادة لا يقال ان الشارع قد رد هذا التفسير
وقال ان المراد هو القيام به بحيث يقع الاستدلال به لان يكون مؤثرا فيه
موجب آية فلا يجوز بيان مراده بذلك لانه قدس سره لم يرد منع كون المفعول
ما قلناه كيف وهو المستوفى عليه بل اراد النعم لئلا ينتقض التوابع فهو معروف
بذلك انما يقول ما صدر عن الفاعل وتسمى المفعول الفاعل بصدوره عنه فاعل
فهو المراد بالمفعول سواء كان بالاجل والفاعل او لا ولا كان المقصود منها حاصل
بدون النعم عليه في بيان مراده ولا غيب علينا في ذلك وجاز اراد مرعاة
مخاره في النعم فله ذلك فان امر النعم وحلها سواء بسواء في هذا الموضع واذ كانت
ذلك عرفت بطمان قوله هذا الجيب اللغة واما في الاصطلاح فيفتح الاطلاق لان
عدم صحة الاطلاق بحسب الاصطلاح ايضا وما نسبته الى الاصطلاح منسوبة الى التوابع
لأنهم عدم قبول ذلك المنوع لفانهم مقام الفاعل لا يقال ان التاخر عدم قبول
لذلك المفعول لكونه في المرفوع وكلامنا في المنصوب لان المصنف قال في المرفوع قد
اورد على هذا المفعول المطلق قوله ضرب ضربا شديدا فانه اسم لما فعله فاعل
فعل المذكور بعينه ولعله يجب ان يدخل في الحد واذ اهل في الحد وجب ان
ينصب لانه انما قد يعرف في نصب كما ان الفاعل انما قد يعرف في رفع وهو غير وار
لانه عندنا دخل في الحد ولا شك ان ذكرنا تعريفه هنا ينصب ولكن بعد ان
عرفنا ان منه قسمين واجب رفعه وهو اذ قصد اقامته مقام الفاعل وجعله احد الطرفين
فاذا حصل الاعلام بذلك ثم قد المفعول المفعول المطلق باجتناب ما هو مفعول مطلق
وجب دخول المرفوع في الحد وان كان الرضوي رحمه الله تعريفه لانه ما تقدم
بغيره فخصه لا محال وقد ذكر ان حكم الرفع فكانه قبل هنا ينصب هذا الحد و

في غير الحلق الخاص الذي عرفنا ان رفعه واجب فيما تقدم واستغنى عن ذكره
ههنا لان ذكره راجع الى تكرير نفس الفائدة لانه لو ذكرناه ذكرنا
عن ما تقدم فثبت ان لا حاجة الى الاخر اذ منه فترم وجوب انه لو ذكر الحلق
خطا لا ترى انه يكون خرجا من فعل المفعول المطلق وقد قلنا ان المفعول المطلق
نفسه يرتفع اذا اقيم مقام الفعل فيصير حاصل الاخرين هو مفعول مطلق ليس
بمفعول مطلق في جهة واحدة وهذا الظاهر الفساد غير خاف بالنظر المستقيم وحصل
اشفاق ذلك اي انما منه مقام الفعل شرطا في نفسه ليس اخرج اجماله في حقيقة
فاته في الحقيقة مشدود قد ورد مثل ذلك في المفعول به والمفعول فيه وغير ذلك
هذا الكلام ذكرناه لاحتمال كمال اليه وقد عرفت ايضا فادعوه في نظرنا انما
اليه آخر وجه النظر وجوابه فان المراد انه لا يطبق عليه غيره المفعول بدون
التقييد فلا يقال ان ثابوا في ضرب ثابوا بمثل المفعول بل مفعول له لا
ان غير المفعول المطلق في المفعول لا يستعمل بدون الحرف حتى ينجبه هذا الوهم كيف
وتعبارة الشارع قدس سره قال لا يحتمل هذا المفعول جدا وعرفت ايضا بطلان
قوله فان قلت صح اطلاق المفعول الى آخر الجواب اذ صح اطلاق المفعول
على الضرب في ضرب ضرب ليس باعتبار نقل الفعل به ووقوفه عليه بل باعتبار
انه فعل الفاعل وما اوجده وما قاله في الاعتبار انما هو شأن المفعول به لا
يشتركن فيه شيء غيره فلا يصح ان يقال جميع افراد المفعول المطلق يقع وقوع الفعل
عليه **قوله** وانما زيد لفظ الاسم قبل ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا ريب
فيه انما الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون احواله
فلذا اوجب الينا قبل ان زباده لا يخرج ضربا في ضرب ضرب زيد فان
ضرب انما ينفصل فاعل فعل مذكور ووجه عليه امر ان احدها ما قبل ان ضرب

الشيء ليس بفعل الفاعل لانهم لا يجوزون صفات الصفاتية على الالف والواو
يجوزون صفات الصفاتية واما ما بقول انه لا ينبغي لاجاز زيد ضارب
ضارب فالوجه ان يقال زباده الاسم ثم محذوف في تعريفه احواله الكفا
بذكره في تعريفه انتهى وهذا بعيد عن التحقيق وان ثبت ذلك فاستمع لابن
عليك وادع علم ان المقول في الشرح ذكر ههنا اسم ولم يذكر لفظ اسم في غيره
منه الحد ولانه لو لم يذكره لورد عليه ضرب ضرب وهو في فعل فعل مذكور
فاخر عنه باسم واخرض عليه الرضى فاعلم ان اراد بقوله فعل المفعول او حده
بالقول اي قاله فاعلم ان في الحقيقة ان كان مفعولا ان الفعل في كلامه
يطبق على غير القول فقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذن دالا في قوله
ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضرب باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم
لان المراد من اللفظ المفعول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما ونبأ وبك اللفظ
يدخل جميع المفاعيل فان لفظ زباده او يوم بلغة واما مك لفظ اوجده الفاعل
بالقول في قولك ضرب زيد او يوم بلغة واما مك وان اراد وهو الظاهر بقوله
فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن دالا حتى يخرج لانه اذن فعل
مضمونه ولم يفعل هذا ولما ظنه الشارع وادع ادخل عنه الى هذا الوجه في البيان
انك اذا قلت ضرب ضرب صدق على ضرب الضرب انك ان فعل فاعل فعل مذكور
باللغة انك والقول بانه لا يدخل وان لم يذكر لفظ اسم لان فعل فاعل الفعل
الاول بهذا المعنى انما هو الحدث لا مجموع الحدث والزمان غير لازم والجب في الرضى
انه قال بعيد ذلك شارحا لقوله ويكون لك كيد المراد بالتاكيد المصدر الذي
هو مضمون الفعل بل بزيادة شيء عليه في وصف او عدد وهو في الحقيقة كيد
المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا ولم ينطقوا منه لعدم ورود غيره منه

ههنا وذكره في احواله ففهم
في بيان وانشاء جعل الاسم

وما زعم القائل من انه لا ينفع الاجاز زيد ضارب ضارب فاعلم ان البس
 في هذا التركيب فعل مذكور حتى يتوهم ثبوت فعل فاعله المتعدي عليه وليس
 مثل فعله فاعله البعض في ضارب ضارب يكون خبرا عن زيد المذكور سندا لكل وجه
 لقول بعد وجوه بقيد الاسم لظهور ان المراد بالاسم ليس فيه معنى الفعل بل
 علمه في جميع المواضع وما ذكره قدس سره ليس كما ينبغي لفروءة ان المفعول المطلق
 ليس هو اللفظ المجرد عن معناه بل اللفظ مفعول باعتبار دلالة على مصدره فقام
 ليس الا قوله **مخرج** به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما كالحرب
 وفتح على زيد قيل وكذا خرج نحو ذيل كذا وانواع الحرب وفتح او الفتح
 وفتح كمن لم يخرج بعد ضرب شديد في فوكت ضرب شديد وفي انواع
 او الف واما هو لا يخرج مثل اصاب زيد وضرب زيد شديد
 وقيل وتبين الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكورا انه اسم يدل
 على ما فعله فاعل فعل حسب التركيب مثلا ضارب في ضرب ضارب يدل على ان
 الضرب فعله المتكلم فعليه هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر فاعله لا يخرجها
 الى قبله مذكورا فاعله لا يخرج مثل اصاب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله
 بمعناه لا يخرج فاعله في ضرب فاعله لا يخرج فاعله لا يخرج فاعله لا يخرج
 على سبيل التنازع فان ضارب اسم ما فعله فاعل القائل حسب دلالة التركيب
 لكن ليس بمعناه وبهذا اندفع عن التعريف ورد ذكره كرايتي فان كرايتي
 لا يدل حسب التركيب انه فعله فاعل ولا يلحق على المتأمل الجبر ان كلا قوليه قالا
 له اما الاول فلان مثل قوله ضرب شديد في ضرب شديد وكذا قوله
 وضرب النوا غير دل على الحد فكيف يتبع احواله بشي من القيود او المذكور في قوله
 كمن فعل واكتفى به كمن فعل فان قلت نعم ان الاسم كذلك لانه قدس سره

و ايضا قد مر معناه في
 احتمال توهم كون ما عبارة
 عن المعنى الاتي كما ان يكون
 كذلك ان لم يكون
 معنى محتم

لما اخذ الفعل المذكور ان يكون حقيقة او حكما فوجه ذلك قد لا يكون مقبولا
 الفعل كذلك فاعله لا يتحقق على ضارب ضارب فاعله لا يتحقق على ضارب
 وفي فطرة سبيل على ان ذلك التعميم لا يشمل ما جعل كالنعل في جميع المواضع بخلاف
 المصدر فانه لم يثبت له ذلك لقصوره عما هو كذلك لانه في معنى كما ذكره في باب
 الاضافة والمصدر وجه فاعله ثبوت المفعول المطلق للفاعل دون المصدر واما ان
 فاعله على تقدير تسليم حصول مراده بما انكس اليه تكلف حكما بطلانه اصح الذي
 وتدره الشارح حيث ان في بيان فوائد القيود وتطبيق اللفظ الجدد والوجه للوجه
 حوله شائبة تكلف ولا يرى فيه سبيل تخفيف **قوله** بل المراد ان معنى الفعل يشمل
 عليه اشتمال الكل على الجزء فاعله الشارح كما ذكر ان الفعل اسم في الاسم الذي
 معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عن معنى المفعول المطلق ولا يكون مستقلا
 عليه اشتمال الكل على الجزء اذ كان مصدر او المراد باشتغال الفاعل على معنى
 المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على قصد به من الافراد لئلا ينقض
 بخوضه انواعا فان ضرب يشمل على صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان كل
 المقصود منه عين الانواع ثم خروج ما يباينها لو كان المخرج غير الضرب اما اذا
 كان في التخصيص عينه فلا يخرج وليس عن سلامه الذين فان التعميم السابق لا يشمل
 المصدر كما عرفت وعلى تقدير تسليم لا يكون ذلك في المفعول لفروءة ان الفعل في
 كذلك فيكون معنى البيان ذلك وكلام القائل انما يتبع ان لو لم يرد الفعل حقيقة
 بل لو لم يرد بشي سوى المصدر وهو يدعي الفساد قوله والمراد باشتغال الفاعل اشتماله
 على قصد به من الافراد بل لظهور استحالة ذلك في خوضه ضربا والامر في الكل
 سواء ولا ينقض بخوضه انواعا في الضرب لان الامر فيه ايضا بانها بالمعنى
 فانه كون الانواع مفعولا مطلقا انما هو لا شتماله على الحقيقة التي كان لها كذلك

الندوب

قال الرخشي قد يكون بالفعل غير مصدره فاما هو بخلاف ذلك على نوعين
 وغير مصدر ومثل غير المصدر بهذا المثال اني ضرب النوايا في الغرب وقال الرخشي
 في قوله ذلك قد يتبين انه اراد بغير المصدر المفعول المطلق الذي ليس له
 فعل يجرى عليه مذكور ولا غير مذكور نحو قولك ضربت النوايا في الغرب لان
 الانواع ليست مصدر اباخبار ان لها فعلا يجرى عليه اذا النوع انما هو مفعول
 لفهم من انقسام الشيء على اى صفة كان ولكنه استعمل في هذا المحل المحض مراد
 به ضرب مخصوص ببيان ما فعله الفاعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لا مثالا
 على الحقيقة التي كان بها كذلك فانظر الى قول الرخشي فاما هو بخلاف ذلك
 التفصيل حتى لا نقول غير سوا السبيل وقوله ثم حوون فاما بغيره فله الاوهم
 اولاً احد يقول بالحق والعلة والمفعول حسب الحقيقة لفرضه كون العلة خارجة
 عنه مغارة له **قوله** لتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
 قبل اى تأكيد الفاعل باخبار تمام معناه اذا كان مصدر او بعضه اذا كان
 غيره ولا يلزم ما ذكره ان يكون مثل ضرب ضرباً في الزمان انما مفعولاً مطلقاً
 لتأكيد انشئ ولا يلحق ان النسبة كذلك بمعنى علمي عرفت من زعم البطل وقوله
 ويلزم ما ذكره ظاهر في الاغراض وخبر البتة ان معنى قولك ضربت ضرباً باللس
 ان ضربت ضرباً في الزمان الماضي فلا وجه للتأني به وسوفه كذلك أيضاً
 هذا المذكور هو المحل عليه الموافق للمقام بحيث لا يبرى سبيل الى غيره والمفهوم
 من كلامه خلاف ذلك **قوله** والنوع ان دل على بعض انواعه قبل برب
 الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه لتلخيص كذا
 ضرب جميع انواع الضرب كمن هذا القبيل ظاهر المنع **قوله** وقد يكون اى المفعول
 المطلق بغير لفظ قبل مناد فائدة هذا الحكم كلمة قد المغيرة للتفصيل لانه وان علم

وانت تبيّن ان لا وجه
 ويكون ما ان في قوله
 ضرب جميع انواع الضرب

من التبريد انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظ قبل او عطف
 على لا يشي ولا يلحق اى الاول قد يكون بغير لفظ فهو له في قوله ان كونه لتأكيد
 بوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوي بالفاظ محفوظة والتلفظ لا يكون
 بغير لفظ ولا يبعد ان يقال اراد النسخ بانه ليس بان سبب انشئ الكل
 قالاً ينفذ اليه لظهور ان ذلك لا يفهم من التبريد لكونه ظاهراً فيها هو حسب
 لفظه فاراد الا ان ان يبين على كونه اعم منه **قوله** فوقع جلوساً قبل هذا
 التركيب انما يتبع بطريق الحقيقة لو لم يكن الفعول مضمناً بعد الاضطرار الجالس
 بالبعد القيام كما في شروء المصباح النبوية ولا يلحق ان مثال للمغيرة حسب
 البتة ايضا وليس مستقيم لظهور ان لا فرق بين الفعول والجلوس حسب المعنى قال
 الجوزي قد قورداً ومفعول الى جلس والرخشي صرح ايضا بذلك وما ذكره
 من الاحتصاص منوع والمذكور مني على غالب الاستعمال **قوله** وهذا معنى
 وجوب الحذف سماعاً قبل لا يلحق ان لو كان معنى وجوب الحذف سماعاً هذا المكان
 التباس ايضا وجوب الحذف سماعاً لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الال
 العاملة فيه بل منع وجوب الحذف سماعاً لانه لم يوجد استعمال الال العاملة
 ولا قاعدة له يوفى بها ومنشأ ذلك عدم الانصاف فانه قدس سره انما قال ذلك
 بعد ان فسر الحذف السماعي بانه الموقوف على السماع لا قاعدة له يوفى بها ومنشأ ذلك
 الاشارة وقال فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الال العاملة في هذه المصا
 فالظاهر ان المقصود بالاشارة بيان منع الوجوب في الحذف السماعي المعلوم
 من قبل لا بيان مجموع الوجوب والحذف السماعي **قوله** فاجاب بعضهم بما قبل البتة
 انه لا جواب للاغراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف
 لفظاً او تقديرًا ولم يقصد ببيان النوع وجب حذف ما بعدها سواء كان هذا المصا

او غير ما حذف عاملها قياسا او ليس بواجب ولا يذهب عليك
ان الا وفي عبارة المصنف هو الجواب الاول انتهى ولا حاصل لهذا الكلام
فانه ادعى اولا كون الآخر من واد غير منقطع وزعم ثانيا ان الجواب
الحذف قاعدة كونه في نفسها وخرج على بيانها كون الحذف قياسا او غير
ثم قال ان الجواب الا وفي هو الاول نصا لكن اشبهت عليه الشوون وحفظ
الظنون والتفصيل في هذا المقام على وجه التحقيق ان المصنف قال في الشرح طوبى
علمها السماع وحاصلها انها مصادر كثر في استعمالهم فحذفوا حذف فعلها
وجعلوا المصدر عوضا فيها للكثرة فهي في المنع معتدلة بالكثرة الا ان الكثرة
لا تغد موقوفة ما كثر فيه بعينها حتى الى السماع اذ لا يقدر على ضبط يعرف به
ما كثر قائم بكثرة عليه كلمة النية وحال فهم الرضى قائلا والذي اري ان المصادر
وامثالها ان لم يأت بعد ما يبينها ويقيم ما تعلق به من فاعل او مفعول اما ان
جاء او باضافة المصدر اليه فليست فاعل حذف فعله بل يجوز تفكاك الله
سقيا وريال الله رعبا وجعلك الله جدها وشكرت شكرًا وحدثت حدثًا
وفي نهج البلاغة في الطبقة البكالية محذرة على عظيم احسانه ويزبره منه ونوامي فضله
محمد يكون طعة قضاء وشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة فلو كانت
وصيغته الله وسنة الله وصاليك ودوابك وبن منقوله بالاضافة
كخضرت الرجا وسبحان الله وليك ويصدق بان ومعاد الله او بن فاعله
بحرف نحو بوسا لك اي شدة وتحققا لك اي بعد او كذا بعد الكا او بن مفعوله
بحرف نحو خذ الكا اي جوحا وجدها كك وشكر الكا وخذ الكا ونجيا منك
فوجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط
كل حذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والقضا هنا ما ذكرنا في ذكر الفاعل والمفعول

بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجا لبيان النوع اخر از اع قوله كذا وتذكر
مكرهم وسعي لها سعيها واما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حتى هذا
الفعل والمفعول به ان يعمل فيها الفعل وتبصرا به هذا الكلام والكلام عذري انه
ليس بشي اما اولا فلان المدعى وجوب الحذف سماعا فناء الكلام على القياس
وانبات جواز الذكر بحرف الراءى قائلا بل يفتى اليه بل لا بد فيه من فعل صحيح وبعد
نسيم حبه الاستدلال بنزكيب نهج البلاغة على ذلك لا يتعين هذا الاستدلال
به جواز انتفاء المدح به بالحذف وجوبا بقونه بعد في المذكور واما قوله
ذلك المذكور الى المفعول ونسج الى فاض وهو الاظهر واما ثانيا فلهذا ما ذكره
من الضابط لا يكون على حذف الفعل ابتداء في شي من الامثلة المذكورة بل
يكون وجها لعدم ذكر الفعل بعد ذلك اي ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر
اليه او بحرف الجا وفي البين ان المطلوب هو الاول دون الثاني والجب ان
لم يتفطن لهذا في قوله واستحسن حذف الفعل في بعض هذه المواضع اما امانة
لنفسه الدوام والتزوم بحذف ما هو موضوع الحذف والتجدي الى الفعل كما في قوله
لك ومعاد الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله كذا كذا بانه عليكم وضيعة الله
او يكون الكلام فاحسن النوع منه بالسرعة نحو كذا في المصنف منها لا بد
تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مفعول في كل واحد ما بعد المصدر ليجوز به
فلا يتبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجا في الظاهر الفعل بل لم يزل ما ذكرناه
وان تعلق ما ذكرناه كونه وجوب الحذف القياسي اعم من ان يكون او لا
بالله او بالتعرض فلا داعي للاول جدها فاعله هو الاول جدها وهو ذكره الا انه
قال الاخرى والنوع الثاني وهو الذي لا يستعمل انما هو قوله كذا سقيا وريعا
ويصغره وجدها وعفوا وبوسا وصدقوا وشكر الله وشكر الله وشكر الله وشكر الله

وقال المحقق انما اكثر في تمثيل هذا القسم من جهة ان امره ساقى وليس له
كل ضبط ما انتشر وما طريقة ذلك ليس في الحقيقة في النحو وانما هو في اللغة
واذا انقلق بالنحو امر في اللغة على ذلك اكثر النحو يكون في تمثيل كل ما يفر بالقبول
والقوانين فان الضابط يفيح في كثرة التمثيل وكلام سبويه بشرح بان غلة الخ
في هذه المواضع كثيرة في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره الا انه لا يفتح
ان يكون ضابطا نحو بالآلة فتخرج الى النظر في كل نقطة هل كثرت ام لم تكثر
وذلك في خط التنوي واستدل سبويه على وجوب الحذف في مثلها بما مضى
ان التكرار مع كثرة تفرق في كلامهم لم يثبت ذلك في كلام واحد منهم ولو لم ي
نقل لانه مما يتوزع على غير واحد على تفكير مع كثرة المستوفين ولم ينقل فلم ي
فلم يجر اظهارة مثبته اريد اثباته قبل الحاجة الى حمل المثبت على اريد اثباته
ولا يكفي ان القائل لم ينقل ما قصده قدس سره في التنبية على دقة جليلة
اشان وتكثرت حجة المكان وهي انه اذا وقع الكلام مثبتا لم ينصب الحذف
فيه اذ لا يسيل الى الذكر حتى يكون الحذف واجبا فيبين ان الكلام على سوال
قوله عز وجل واذا قمتم الى الصلوة فامسوا الآلة **قوله** لانه لو كان
جراعه نحو ما يبرى الا سير شديد المكان مرفوعا على الخبرية قبل فلا يكون
منعولا مطلقا لانه مرفوع واما ان المنقول المطلق قد رفع بالقيام مقام
الفعل وقيل على طريقة الى كنهه لا يكون منعولا مطلقا لانه معمول للفعل المعنوي
والمنقول المطلق لا يكون كذلك ثم قيل في قوله واللا وان ينسج بما كانت
الآية شديدا ولا يكفي فتارة فان القول بانشر ان لا يكون المنقول المطلق
خبر عنه مع القول بان المنقول المطلق لا يكون خبر عنه فتارة فانها قد
ما يغنيك عن التفصيل فتارة القول بان عامل المنقول لا يكون معنويا وهو

قوله

فانه حذف فعله لا يجب بل يجب
ما كانت الآلة خبرا

مستور

معنوي باطل لانه ليس خبرا بانوار حتى يلزم ذلك بل يحلله وما زعمه اولى
على مرجح لان المثل عنه ما وقع خبرا فكيف يكون المثل به باليس كذلك على ان
قوله فان حذف فعله بالمنوع قال المحقق في الشرح وانما كانت هذه قياسا لانه
قد علم فيها ضابطا كذا بالاستغناء على انهم يجدون معنوا لروا هذا معني
القياس في اللغة عندنا فمنها ما وقع مثبتا اخر من ان يقع مثبتا مثل فوكات
ما زبد سيرا بعد نفي اخر من ان يقع مثبتا في غير نفي فوكات زبد سيرا او معني نفي مثل
انما انت سيرا لانه معناه ما انت الا سيرا اقل على اسم اخر من نفي اقل
على فعل فوكات ما سرت الا سيرا لا يكون خبرا عنه اخر من فوكات ما سرت
الا سيرا شديدا فاذا وجد هذا الضابط وجب حذف الفعل فوكات ما انت الا سيرا
وما انت الا سيرا البريد وانما جئنا بهذا الفعل توفيرا للكلام الشارح والبالا لرفع
الفاعل في موضع الخبر على اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه قبل لا يكفي انه لا يفي
العبارة بتقدير هذا وكما جعل الضمير وقع راجعا الى معمول مطلق وقع بعد
اسم لا يكون خبرا عنه لانه فاذا كرر ضمنا لكنه بعد ايضا والاحتمال لا يفيح بان يقال
ما وقع مثبتا بالآلة ومعناه ما او مكررا بعد مثبتا لا يكون خبرا عنه وانما خبرا عنه
ما حوذا في كلام الرضي فانه قال في قوله او وقع مكررا النوع اخلال لان مراده
او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه قوله نه دكت الا رضى
وكذا وكذا لا يعطى لفظة هذه الفائدة الا بتكلف وليس بشي لان التكلف انما
ينشور في صورة تقدير شي لا دلالة للكلام عليه وقولنا مراد المص ذلك ليس
من قبيل التفسير واما ان ذلك لا يابس بهل في غير الحد وبل في اكثر من ان يفيح
لا سيما اذا كان الفصد الى الاجازة والاختصار يدل على ذلك ان مني التفسير
على هذا القدر لم يكن في الغفول عن ذلك فانه قال في الشرح كما تم جعل التكرار

منه

فانما مقام الفعل وعوضا منه وذلك لم يجزوا بينهما وليس ذلك مثل مرث
ضربا به باقان ذلك جائز لقوله تعالى اذ اوتيت الارض وكادتك وانما
المراد تكرر المصدر في موضع خبره لا يقع ان يكون خبرا عنه فاعلم ان العجب
منه انما قيل ان زعم هذا القول اعني مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه
من قوله اذ وقع مكررا او ايضا زعم ان واد الشارح نقد الكلام فخره عليه
عاقلا في كونه بر ١٢ في فهم المقام **قوله** وانما جمع بين الضابطين لانهما
في الوقوع مضمون جملة ولا يخفى انه قال لا يفت اليه لاستوفى من ان يبين
الضابطين ليس كذلك ولو كان كما قال ما ورد ايضا لفتح المان فيما بعد
منه مراعاة هذه التكنة وهو استقلال الحرف في كل منهما على التفصيل **قوله**
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المفعول في الفعل قبل اي فيما اذا كان مناط
الفائدة نسبة المفعول الى الفعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة
الانباتية وقع نقول او المصدر المفعول بالمال فيما اذا كان مناط الفائدة
المال نحو اصحب مع زيد سرورا فاما ان تنفعا وينفكات فان مضمون الجملة
بها صيغة زيدا في وقت السرور الاثر انما يتم قبل فاحفظه فانه في المواهب
الديقية الجليظة ولا يخفى انه في جملة ما لا يكون له في الجملة فاما في هذا القسم
على ما قاله الرضي وغيره ان يذكر جملة طلبية او خبرية بنفس مصدر الطلب منه
فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض باللفظ معا ومضبوطة
على انها مفعولة مطلقة عقب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيقع ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر
اعني المصدر الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك الاغراض اي افعالها قبلها
فالزم قيام بنفس المصدر الذي هي غرضه مقام متضمناتها فوجب حذفها

بعد اسم لا يكون خبرا عنه
فيل خبرا عنه فيجب ان يجمع
بين ما عدل ما وقع مضمون
جملة لا يشترط ان يكون في الوقوع

قوله تعالى فشد الوفاق جملة متضمنة شد الوفاق والمطوية شد الوفاق
اما قبل او اسرفا او من اذنا فقد فصل انتهى هذا المطوية بقوله فاما
متابعد واما فدا وتقول في الخبر زيد بكتب فوادة بعدا وبيعا وعر
بشرى طعا فاما بيعا واما اكلوا وخرزكات ولا يثبت عليك ان في كلتا
صورتيهما الفاعل في الفعل والمفعول يكونان الوضآن نسبة المصدر الى الفعل
والا لمفعول اذا كان مناط الفائدة نسبة الانباتية وكذا انتم الحكم
الى المصدر المفيد بالمال ويجوز ان يكون اصحب مع زيد سرورا فاما ان تنفعا
او ينفكت من هذا القبيل مع ظهور انتفاء المصدر المعهود وحذف الفعل من
البناء **قوله** وبتفصيل الاثر بيان انواع الجملة قبل هكذا فوادة الرضي
ايضا وهو يقتضي ان لا يلزم الحذف في مثل فشد الوفاق متابعد وذا
او فعداء وغم فدا وتو لم يذكر الجملة لنا وله ان يفي ولا ينبغي ان يلتفت اليه
لوجوهين عدم كون هذه التركيب من ذلك القبيل لا لعدم التفصيل فيها وتكون
فبدل الجملة كما يكون بكتابة او يكون بغيره وانما المان في غير ذلك فاعرفه
ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به ام قبل يرد عليه مثل حرت زيد فاذا
له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق هنا التشبيه به شئ بشئ لا التشبيه به
شئ فالاول ان يجعل التشبيه بمعنى لان يشبه شئ والمفعول المطلق الخفيف
في مثله لا محالة مشبه وبمعنى التشبيه الذي فعل المتكلم وصفه اي وقع في الكلام
لاجل التشبيه سواء كان مشبه به كالحمار المثل المذكور في المتن او اداة تشبيه
كحماري مثال ذكرنا او مشبه كحماري فوله صوت فهو مثل صوت حماري ومنه هذا
التركيب لوجوب حذف الموصوف في مثله لا بدله في تعويج الفعل ولا يخفى ان
الفاعل فاعل عن المفعول المطلق وموضعه ذلك فان ضابط هذا القسم

بأن في هذا النوع من التفصيل

زكريا

القياس ان يتقدم قبل المصدر جملة شتملة على اسم بمعنى وعلى هو منصوب
 اليه في الرفع وهل في قولك له صوت فان المراد بالجملة الشتملة على اسم معنى هذا
 المصدر المنصوب ذلك ام بمنش كذا فكيف يكون هذا معنى قوله مرث يزيد فاذا
 له صوت مثل صوت حمار مثالا لما نحن فيه بل هم قالوا ان المراد بوقوع صوت
 حمار في القول بان الاكس ان يجعل التشبيه بمعنى لان شبهة شئ والمفعول
 الحقيقي في مثله لا محالة شبهة هو ظاهر اذا لم بالعكس ولا سبيل للاجلاء
 كما لا يخفى على من له ادنى حظ في العربية وقوله او ينج التشبيه الذي فعل الحكم
 لبناء والاشبه والمثبه به والاداة وهم نظمو احصاء المصدر المنسوب
 بكونه مشبها بشهادة قوله مرث يزيد له صوت صوت مثل صوت حمار فبطل
 لما عرفت من نفي جزم بان الرفع بالمصدر المنصوب مثل ذلك كيف وقد اجاز
 غير سبويه رفع المصدر في هذا القسم اما على البدل او الصفة وذلك على
 وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار وقال غيره هو جازم
 ممول بالمشق اي له صوت منكر ولا يخفى انه لا يتصور شئ من ذلك في هذا
 المثال فكيف يكون من هذا القبيل على ان ذلك التركيب في غاية البشاعة
 بحيث بعد رتبة ادنى من اصوات الحيوانا وفي العجب ان القائل سوي بين
 الامر بين احصاء المصدر بكونه مشبها وهو موهوم له وغيره وهذا كلام العناد
قوله واحترزه نحو لزيد صوت صوت حسن قبل يرد عليه وانواه انه
 خارج عن المفعول المطلق لان المصدر ثم قبل والوجه ان يقال المراد من القيود
 المذكورة بتعين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سبويه الى
 انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل في الجملة السابقة فاما المقرر
 الصحيح لوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعراجه فنقد سبويه صوت

مشبها به وقد عرفت
 امر الاداة وانما يجوز
 كونه ص

صوت حسن بدل او وصف لصورته مع صفته بمنزلة شئ واحد فهو نظر لال
 الوطنة واجاز الشيخ الرضوي جعل صوت تاكيد الغطاء ولا وجه لكلامه في
 ظهور ان المراد بيان ما وجب فيه حذف الفعل الناصب للمصدر في
 فلم لم يأت بقيد التشبيه لدخل ذلك الفعل اعني قولك لزيد صوت صوت
 حسن تحت الغطاء لان المصدر هنا وقع علما جازما بعد جملة شتملة على اسم
 بمعنى وصاحبه فيكون هو مفعولا مطلقا حتى وفاعله وجوبا وليس كذلك
 وعلى هذا القياس فواحد سائر القيود وما ذكره قدس سره كلمة موافق الكلام
 المقص فانه قال في الشرح قوله للتشبيه احراز من ان يقع لا للتشبيه كقولك
 لزيد صوت صوت حسن وقوله مشتملة على اسم بمعنى احراز من قولك مرث
 فاذا له مرث صوت حمار وقوله وصاحبه احراز من قولك مرث فاذا في الدار
 صوت صوت حمار وبذلك يتبين بطلان قوله الاجم ايضا وكونه محال المصنف
 غير ما هو الظاهر من كلام سبويه فانه قال في هذا القسم لانك مرث به في حال
 لصوت ومعالجته يعني انه دال على الحديث كالتفعل فكان قولك له صوت بمنزلة
 فهو بصوت فظاهر كلامه انه منصوب بمعنى قولك له صوت لانه بمعنى بصوت بظن من
 لغزاه هذا القسم من جملة المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب له قياسا
 دون القيود اذ لا دخل لها في ذلك بل هو تفسير هذا القسم وتعيينه كما عرفت
 وبيان اعراجه لزيد صوت صوت حسن لا محاسن له بالمقام اذ لا قائل يكونه
 مصدر متقبول الفعل محذوف بل لام فيه ما نقله والراشد عليه ان الخليل اجاز نصب
 ايضا اما على المصدر او على الحال **قوله** واحترزه نحو صوت صوت حمار قبل
 الاكس انه احراز من مثل صوت حمار بصوت زيد ولا يخفى انه غلط في لان الكلام
 في المصدر وهذا فعل **قوله** وبشيء هذا النوع من المفعول المطلق الا قبل التسمية

وقوله بعد جملة احراز من
 ان ينج بعد خبر عليه قولك
 صوت حمار

منه فانه في كل واحد من هذه النسخة...
 مع وجوده في كل واحد من هذه النسخة...
 به في كل واحد من هذه النسخة...
 بسى ما كيد في كل واحد من هذه النسخة...
 جاز في كل واحد من هذه النسخة...
 وبسبب ما كيد في كل واحد من هذه النسخة...
قوله لانه في كل واحد من هذه النسخة...
 هو مفعول عليه بلفظ المصدر...
 مفعول عليه بلفظ المصدر...
 المناسب بالضم ان المؤكد لفظ المصدر...
 على ان عليه بلفظه فان وجهه ان يقال...
 انه يؤكد جملة كانهما عينه لتعنيها...
 بغيره فلما اختلف فيه لانه يؤكد...
 لانها لم تشارك في التعيين...
 فانه لا سبيل الى اعادة ان الشارع قدس...
 من هذا القبيل لان كلامه في كون...
 بما ذكره من الاعتبارين لان الضمير...
 النوع من المفعول المطلق ما كيد...
 انما يرجع الى المفعول المطلق وهو...
 بتقدير المفعول في كل واحد من هذه النسخة...
 رتبنا اخطا في امثال هذه الاغراض...

من المبدأ الفياض والبيان الثاني انه يلزم على هذا الفناء...
 والجملة التي تقدمت تحتل امر من قنا كيد تلك الجملة على انها غير ذلك...
 في ما كيد على ما كيد في كل واحد من هذه النسخة...
 بحسب اللفظ والمعنى كيف وعلمك بحسب بان الظاهر المتبادر اليه...
 بغيره ما زعمه القائل فصره في الظاهر الى احد الامرين المذكورين...
 وان في كل واحد من هذه النسخة...
 لاجل غيره ليدفع قبل هذا ما احاط به المصنف...
 فاشارة الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي...
 لان هذا القسم ايضا ما كيد لاجل نفس لتكرره...
 نفس المقابل انما يكون مرعا لوسم القسم الاول...
 من جملة الاول والثاني الباطن ونفصل الكلام ان المقر قال في الايضاح...
 الرضى بانه ليس بشئ لان التوكيد بغيره في مقابلته...
 الغير المؤكد كالنفس وقال انما قبل مثل هذه المصادر...
 السابق دال عليه فبالايات انما تؤكد مثل هذا...
 بثبوت نقض الجملة انما بغيره في نفس الامر...
 فكانت اكدت باللفظ النص في مفعول لفظي...
 غير المحتمل فذلك قبل مؤكدا بغيره...
 فبسي توكيد النفس وتبعه الشارع قدس...
 المصنف الا انه ايجز في الاغراض بان التام...
 والا في كل واحد من هذه النسخة...
 في اللفظ باعبار واحد الاضالين الموافق...

ولا يتجوز اعتبار المغابرة بحسب اللفظ لأن القسم الأول ايضا كذلك لفردية
ان المؤكدة غير المؤكدة لفظا وقول الفاعل لا يحسن التقابل مطلقا بناء على ان هذا
ايضا تأكيد لاجل نفسه وان كان تأكيد للدفع الغير المتقابل بل التقابل في صورة
ان يسمى الاول تأكيد ليس بغيره صادرا بلفظ لا روية لان الثاني بمنزلة
هذا التأكيد انما يكون عند تحقق الاحتمال الا في قولهم في ذلك الاحتمال بل
القسم الاول فانه من المعلوم ان من قال له على الف درهم فقد عرف ولا يتجوز
غيره فاذا قال اخر انا فقد ذكر ما دل عليه الاول وتعين له التكرار بذلك
وتتقرر فيكون تأكيد لنفسه بهذا المعنى ولا يتصور في امره شيك في القسمان
حتى لا يحسن التقابل **الاصح** الصيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرار
والتكثير بل يدق سره انه لا بأس في اطلاق المتن على لفظ لم يرد به التثنية لفظا
للمعنى بل التكرار والتكثير لان هذا الاطلاق ما يجزى الصيغة وقد يفيد بها غير
ما اشتمل عليه لانه لا يرد على من قال المراد ما يكون معنى التكرار والتكثير والاشارة
الى ان المراد به انما يكون للتكرار او لغيره كما قبل لان المقصر قال في الابقاء
ومعنى التثنية في ذلك التكرار والتكثير ولان الجمع بين الوجهين من غير حاجة
ندعو اليه ليس كما ينبغي **قوله** ولا بد في تمام هذه القاعدة في قيد الاضافة
اي من مضاف الى الفاعل او المفعول قبل مع هذا القيد يتحقق ضرب من
الامر فانه من مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضاف الى فاعل الفعل
او مفعوله ومع ذلك يتحقق ضرب من يضرب في الوجهين ايضا لانه لا يضاف لكونها
لا البيان النوع وقد مر هذا القيد الرضي انتهى وليس كما يفتى اليه بل لا يخفى
ان كلام الشارح ايضا من هذا القبيل لظهور ان مراد المصنف بيان المواضع التي
يختص فيها ومن جعلها ما وقع فيه من مثل ليكن فانكفي بهذا الله ولا يخفى الا

ان المراد ليس ملحق المتن حتى يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كنهين وغير ذلك قال في
الفاعل بل المتن كذلك الا ترى انه لم يثبت عليه كون المراد بالتثنية التكرار والتكثير
مع كونه اوجه الى البيان الكفاية بذلك وقد عرفت ان امثال ذلك جائز
في غير الحد ولا يستلزم ذكر امثال وعليه عبارة الرضوي فانه قال ومنه
ما جاء في المتن وهو ضايتك وليكن وسعدك ودوليك وهذا ذكرك ولعل
ينبغي في ذلك الرضي فانه قال ليس وقوله من في الضوابط التي يكون باوجوب
حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرار كقولهم فارجع البصر كنهين او كان
لغير التكرار كخوضه ضربين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا
وامثاله اضافة الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل بل يرد به ما سبق في قوله
ان حذف الفعل واجب اذا كان الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه
او جرف الى البيان النوع لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل بهما الفعل
وتبطل به ولما حذف الفعل بقي المصدر منهما لا يدرى ما يتعلق به من فاعل او مفعول
فذكر ما هو مقصود الحكم في احدها بعد المصدر ليحقق به فلما تعين بعد المصدر اوجوب
الجرم جازا فلها الفعل لكنه غفل عن كون مدار كلاهما نفوذا وقد عرفت فيه
وانه ليس من مذهب المقرو وغيره بل هم يقولون انما حذف الفعل لان التثنية
في المعنى تكرر بل ما قصد اليه فكانه قبل لبايا وسعدا فاجعلوا اللفظ المقدر
ما يثبت له الفعل ودرا عليه فذلك قد فوه هكذا في شرح المقول يقول
لو لم يرد ذلك اعني كون المصدر من مضاف الى الفاعل او المفعول لم يرد شي
فاذكرة الشارح والفاعل ذلك لان الكلمة ليست مصدر اذ كانت بل هي
المرأة وقول الرضي سواء كان المراد بالتثنية التكرار كقولهم فارجع البصر كنهين
ليس مبنيا على التثنية لكون المصدر مكررا بل لكون التثنية بمعنى التكرار فقط والتثنية

في قولك ضربت منزلي الاله ليس مفعولا مطلقا لان المفعول مثل منزلي الاله فلا يكون
 فاعلا فيه وكذا ضرب زيد منزله فانه مفعول به **قوله** المفعول به قال الرضي
 الضمير في به يرجع الى الاله واللام اي الذي يفعول به فعل اي يعامل ويوقع عليه يقال
 فعلت به فعلا فالنوع وما ادري ما تفعل به ولا يكف وكذا الضمير في المفعول به
 وله ومعها وكلامه مني على ان يكون المراد بالمفعول به معناه الاله المعبر بحسب
 الاشتقاق وقد منعه المقص حيث قال في الامالي ان المفعول به لم يقصد به
 مدلوله باقتبال الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص
 مما يتعلق به الفعل تعلقا خاصا فقصده تعريف ذلك النوع لا باقيا اصل الاشتقاق
 في لفظ مفعول في الاله وعدمه بل كما لو سميت ولذا اجتمع تعبته على ما عليه فان
 فيه الاشتقاق غير مراد بعد صيرورته علما وان كان قبل ذلك مراد والغير
 كون الواقع قصد اليه تسميته بحسب لوجود حسن حصل في المسمى فان ذلك
 في بعض الاسماء سبب لتخصيصه بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق باق فيه
 بعد صيرورته علما الا ترى انما تفهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن ولذلك تفهم
 مدلوله من لا يفهم مدلول حسن باقيا **قوله** الاشتقاق **قوله** والمراد بوقوع الفعل
 تعلقه به بلا واسطة حرف قبل تجر عليه ذهبت بزبد فانه يقال الاله باب
 وزيد على زيد ولا فرق في المفعول بين ذهبت بزبد وذهبت زيدا فوقع الفعل
 بسبب هذا التعلق ثم قيل ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف
 وهو في الجملة غير المفعول وتعبه التغير تعلق الفعل بنفسه وبزبد ابتداء
 في ذهبت بزبد مفعول به دون زيد في ضربت بزبد وكلاهما باطل اما الاول
 فلان المراد بالوقوف عليه وقوع الفعل المذكور ولا يخفى انه المذكور دون الاله
 واما الثاني فلان الاله انما هو متعلق الفعل بنسبة فاستقامت في وجهه

الا ان رد القول بان الفعل تعلق بالفعل بنسبة بنفسه ليس مستقيم على انه لا فرق
 بين ذهبت بزبد وبين ضربت بزبد في الاندراج تحت المفعول به ووجهه فان
 الاصطلاح انما هو على كون المفعول به باليس بواسطة حرف في الجملة كما هو كذلك
 يقال انه مفعول به لكن بواسطة حرف في مطلق لفظ المفعول به لا يقع عليه في اصطلاحهم
 وكلامنا في المطلق ثم انه قد ستره عدل عما ذكره النص في الشرح من انما يعني بالوقوف
 تعلقه بالمفعول لا به تخيل ورد ما ذكره الرضي من انه ينبغي على تفسيره ذلك
 ان يكون الجواب في ضربت بزبد وذهبت زيدا ووجهه في ضربت زيدا ووجهه في ذهبت
 الى الكوفة في غير ذلك مفعولا بها ومطلق لفظ المفعول به لا يقع عليه هذه الاشياء
 بحسب الاصطلاح والكلام فيه وايضا فان معنى اشتراك زيد وزيد لا يفهم بعد
 اسنادك اياه الى زيد لا بشي آخر وهو مردود وغيره وليس مفعول به في الاصطلاح
 وليس بوار ولان الافعال الواقعة قبل هذه الجوارح كلها لازمة ولا شئ من تلك
 الافعال متصفا بهذا المفعول كيف هو الفاعل فابنية وبين المتعدي على ما عليه في
 في الشرح حيث قال بعد كلام المفعول مشير اليه ولذلك لم يكن المفعول بالالفعل
 المتعدي ويستفاد ذلك في باب الفعل وقال فيه المتعدي ما يتوقف فاعه على متعلق
 كضرب وغيره المتعدي بخلافه كرجح لان المتعلق انشئت فسمين فسم لا تعلق له بغيره
 فام به وقسم يتعلق بنفسه فان تعلق نفسه فهو المتعدي فانه لا يعمل ضربا لا تعلق
 وهو يستلزم المتعلق فانه الضرب هو المتعدي فاذا ذكر ذلك التعلق سمي مفعولا
 وما يعمل لغير تعلق فهو الذي يسمى بغير متعدي فسمي المتعدي قد يتعلق بواحد وسمي
 متعديا لا واحد كضرب وقد يتعلق باثنين فسمي متعديا لا اثنين كما عطي
 وعلم الا ترى ان الاله يتعلق باقيا عطفه باجرى احدها المعطى والاخر
 الشئ الذي يعطى ولو فوفى عن الذين تعلق بهما و باحدها لم يعطى الا على

وكذلك علم بحجبه علم النسبة فانه يتعلق بنفسه بنسب ومنسوب اليه لان ذلك
من مفعول النسب وقد يتعلق بثبته كما علم الا ترى ان اعلم معدي بالهزة
في علم المعدي بالاشياء وزبادة هذه الهزة لوجب للفعل المفعول الذي وقع
له وهو زبادة مفعول هو في المفعول مضمر لفهم ذلك الفعل به فاذا قلت علمت
زيدا فعنه صيرت زيدا عالما وقد علم ان العلم يتعلق بنفسه بنسب ومنسوب اليه فصار
باعتبار الهزة يتعلق بمضمره وباني العلم يتعلق بنسب ومنسوب اليه فصار
ثبته هذا الكلام وبه ظهر ان وجه تعدد المفعول به ذلك التوقف فهو حسن
فاذكره غيره وان التلازم لا يتوقف فهمه على متعلق وان ثبت له ذلك
التوقف فهو بعد ثبته بالعرف والكلام ليس فيه وبعد تسليم توقف فهم الاشارة
على عدم مثل ليس بغير لانه لم يعلق على توقف بل قال لمزوم كون المتوقف
عليه متعلقا لذلك المتوقف فعلق المفعول كما هو المفهوم في الوقوع عليه والاشياء
ان العلم ليس كذلك سلكنا في علم المتعلق لكي قد سبق ان المعبر في جميع الشايف
بما خرج التوابع **قوله** والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة الفعل الفاعل اذ في
المعلوم ان الشيء لا يتعلق بنفسه فالمتعلق لا بد وان يكون غير المتعلق والمفعول
المطلق ليس كذلك بل هو عين فعله وما قيل لا حاجة الي هذا الاعتبار لافراجه
لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة
ماش من سوء الفهم فان هذا عين ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** وان كان
غير ذلك فهو كمالا ليس له **قوله** والمراد بفعل الفاعل فعل افعاله اسناده
قبل الاكاد فعل اسند وكذا الاول في قوله فانه لم يغير اسناده لم يسند
وليس بمفهوم لان الاسناد الى الفاعل الحقيقي متحقق في الحقيقة الا انه لم يغير
ذلك الاسناد بعد فانه شيء آخر مقامه فالسواء **قوله** فخرج مثل زيد

عند عدم التعلق بالفاعل

في ضرب زيد قبل الاولى وان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما
واخراج زيد انما يتم لو لم يكن في قوله في اصطلاحهم وهو الاصح الا ان يقال بالاعتبار
عالم بوجودهم ليصح بانه مفعول به وقوله بان المفعول به وفيه يصح الا يكون
منه مفعول عالم ليسم فاعله لا يدل على سبب المفعول عالم ليسم فاعله مفعولا
او مفعولا فيه كما لا يخفى فممنوع عدم كونه مفعولا به في عليه لانه لا يمتنع ان يمتنع
ولا يخفى في هذا القول فانه لا يدخل ذكر الفاعل في دخول درهما في هذا المثال
بل اعتبار في وجوده به ولذا قال قدس سره ولا يشك في مثل اعطى زيد درهما
فانه يصدر على درهما اذ وقع عليه فعل الفاعل الحكم المعبر عنه والفعل اليه
الا ترى انه لو لم يذكر قيد الفاعل لما احتج الى دفع ذلك في المثال بهذا الطريق
لظهر بعلق الفعل بغير واحد المعاني على كيف يصح ان يقال دخل زيد الفاعل
درهما في اعطى زيد درهما وليس المخرج الا ان يقال بالاعتبار اخراج المفعول
به القايم مقام الفاعل عن الحد بل لا يصح ذلك ولعل ما قلناه عن المصنف
حد المفعول المطلق على ذلك وقوله بان قولهم المفعول به وفيه يصح
ان يكونا مفعولا عالم ليسم فاعله لا يدل على تسمية القايم مقام الفاعل
مفعولا به وفيه سلم كونه عديم الجدوى لانه لا يحد لبيان المفعول به
قطع النظر عن كونه الشيء مسمى به ولا يخفى ان قولهم ذلك يقتضيه كونه مفعولا
به كيف قد خرج في ما في المصنف انما يتبعهم ان ذكر الفاعل هنا يفيد
اخراج مفعول عالم ليسم فاعله فاسد مزدوجين احدهما انه مفعول عالم ليسم
فاعله وقع عليه ايضا فعل الفاعل لانه قولهم ضرب زيد معلوم انك ادت
فعل فاعله وانما خذفته لوجه في الوجه المستوفى خذفته لاشياء جميعا
في انما وقع عليها فعل الفاعل واذا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما
الاخر ان في ان الامر لا يحد يد بما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا
به على الحقيقة فلا يستقيم ان يرد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه

مراد اول ذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم للمفعول مقام وجوب
عن النصب في الرفع وهذا يخرج بانه مفعول وانه النصب والرفع جائز ان
يعتوانه وهو على حاله من كون مفعولا به وانما قلنا الفاعل الرفع وهم من
يتوهم زيد في قولهم زيد ضربته انه مفعول به وليس كذلك فان زيدا
توهم ليس مفعولا بالاعلى تعلق الفعل به وانما هو هنا محذوف وانما
الضمير هو الذي تعلق به الفعل والماضي هو المتوهم الضمير هو في المعنى زيد توهم
انه في معنى لحد المذكور وليس كذلك فان هذه الدلالة ليست دلالة و
صنعية وانما هي دلالة عقلية والكلام في حدود الالفاظ انما هو باعتبار
الوضع اللغوي لا باعتبار الدلالة الفعلية انتهى وانما وقع قدس سره
في ذلك الجرد وقع ما قبل الالتفات عن قيد الفاعل فان اثبات التعلق
اليه لانه الوهم ليس قويا بحسب المعنى لظهور انه لو لم يذكر الفاعل لما ورد
ايضا كما عرفت ولا يبعد قبل انما ذكرنا الفاعل لانه لو انقضى بالفعل لكان
الفعل الاصطلاحي وهو لا يصح ان يترادف في هذا المقام قوله بخصيصه بالمراد
ليس المحذور ان يظهر على ان العبد لا يفيد المحذور فان قلت فما فائدة
ذكره قلت لتبسيط المذكور عند السمع ولا يفتقد شيء لكن يتجه ان
المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة المص في غاية مذنبه يقتضيه
ان يجعل الابواب خمسة هكذا قيل ولا يخفى انه ليس بشيء قوله اي توجهه
اليك توجهه او بعبارة قبل كما كان الاقبال في اللغة تقيض الارباع
فالتعريف بحقيقة لايتا ولا يردوا انقبل عليك بوجهه ولان ادائه
لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بينك وبينه حائل وكان خروج
اثره اثار المندوب في تعريفة مستبعدا جدا عرف قوله اقبال عن
ظاهرة لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه
اولا لعل ثم جعل الاقبال بالوجه والعلب اعم من كونه حقيقة او حكما

بل كافي ان يجعل الاقبال حقيقة او حكما لانه يعبر الاقبال بالقدرة والافعال
حكما انتهى ومنه للمعلوم انه جملة الاوامر فان مراد ان ج قدس سره بقوله
ذلك توجهه اليك بوجهه وقوله هو اليك لما هو الظاهر من معناه اللغوي الثاني
له وليس هو من قبل العرف عن ظاهرة فان الاقبال في اللغة بمعنى التوجه
مطلقا ولذا اصح التفسير والقول قبل ان توجهه على ما في العجاج وغيره الا
تري اليه قوله اذ اقبلت قبل ان كان معناه اقصد قصدك او توجهت نحو
اعم من هذين الوجهين وكونه تقيض الارباعات ايضا الا انه متع
على ذلك المعنى لان الاقبال توجه السعارة وبذلك ظهر بطلان قوله
نتيجة ذلك لا ستواءه بين الوجهين وتعلق كل منهما بحسب
الاعتبار فلا يصح عدم الذكر والادخال في الاقبال حكما وانما هو السوال
بان قول احد المتعاقبين لصاحبه يا فلان احمل لا يتصور ذلك اقباله
واجب به من انه من باب الالتفات بالكنية ونحو ذلك متعارف تخيلية
وطالب الاقبال في هذا حاله كالحارج به الهندى وغيره محمول على صورة
حصول التوجه بحسب القلب ايضا قوله وفيه حكم فان المندوب
ايضا حكما فان بعضهم منادى مطلوب اقبالك حكما وانما يكون حكما
ان لو كان هذا المعنى ثابتا عند المص لم يكن المص وليس كذلك بل
هو قول الجرد في مختار رد المحتار ان التسمية المندوب يا به قوله
كما فعله صاحب المنقصل في نظر اذ لا يتصور منه بذلك وقول الرضا
انه صرح به لا يصلح احكام المندوب في الاعراب البناء منفع فانه
اراد قوله في آخر ذلك الفصل او مندوب اقبالك بزيادة وهذا
لا يقتضيه كونه منادى بل جملة على المندوب في الاحكام كلها
كيف قد استدال المص بقوله حكما على تشكاله المحذوف فانه قال في الايضاح
لم يجد الزمخشري المندوب في الكلام وذلك لانه ان حذره باعتبار المعنى

ورده عليه قول التامل مخاطبة معك وانت المراد بهذا الخطاب وما
اشبهه وان حذو باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص في
قولك افعل كذا ايها الرجل وكذا الفعل كذا ايها النعم ومما يدل على
انه اشتمل عليه حذو انه جعل المندوب منادى لما فصل الاحكام المنادي
في الاعراب والبناء فقال او مندوباً بقولك زيداه قوله اي طلب
لفظاً بان يكون الـ طلب لفظية قبل الطلب اللفظية يتوقف على
لفظية الـ والمطلوب في ايها قد رصداً الطلب تقديرهما فالاحتمال الثاني
مرافقاً هذا الاحتمال ولا يخفى ان الطلب اللفظي لا يتبادر الى الذهن
فلا سبيل الى اعيان الاحتمال الثالث **ثاني** اولنا ردي قبل توجه على جعل
التفصيل للمنادي انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادي
دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتداء والخبر الى غير ذلك وليس
بشيء لان هذه الامور لا يلحق فيها ذلك القدر من التفصيل للمنادي
بعيد بحسب اللفظ والمعنى او العجبة ان راج قد سره انه اني بوجه
محتملة وترك الوجه المراد الاقرب من جميع ذلك قال المصنف في شرح لفظ
او تقدير التفصيل للحرف مثال اللفظي بزيد ومثال التقدير في يوسف
اعرض عن هذا **قوله** في حذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله ولولائه
حرف النداء عليه وحذف الفعل كما يدل عليه ليس يبدع في اللغة بل هو
كثير كما سياتي بعض ذلك قال المصنف في الايضاح وليس المعنى بكثرة
الاستعمال في ذلك فمثلاً انهم يتكلموا على الاصل ثم حفظوه لان ذلك
يتكرر وجوه في كلامهم وليس كذلك انما المعنى انهم علموا انه كثر استعماله
فعلوا ذلك من اذن امره ان قلنا انهم الوضعون باصطلاحهم وان
قلنا ان الواضع هو الله تعالى فالامر واضح **قوله** في حذف الفعل في الجملة اي
الفعل والناسل مقدار ان قيل هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف

واما على ما حقق ان ليس بصوت اللفظ فلا يصح القول بتقدير الناسل منها ولا
يخفى انه قيل ما لا وجه له لغيره ان تقديره او تقديره لكلا الجزئين المركب
منهما الكلام لان ادعوا كلام الاتقان والطلاق المحذوف على المستكن او
عدم الحلافة امر آخر لا يتعلق به بهذا المقام **قوله** وعند المبرر حرف النداء
قائم مقام احد حرفي الجملة قبل لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افاضة
معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون
المقدم عنده جزءاً للجملة وهذا ايضا من قبيل ما سبق فان معنى كون الشيء
ساراً مسدداً ان يورث مؤاذه مطلقاً فلا يجوز تقديره مع حذفه ولو جاز
كون شيء ساراً مسدداً شيء آخر مع افاضة بعض ما يفيد وزوم تقديره
لافاضة الباقي لتعين كس ادعاء التامل الظهور ان حرف النداء يفيد
ادعوا عدم جواز ان يعمل حرف عمل الفعل بحسب الظاهر الحقيقة ولذلك
وجب الحذف والتقدير على المذهب المخرج مع ان للتبسيط مذهب
المبرر ذلك لدعي عدم تقدير الناسل ايضاً كما قال الرضي وليس المنادي
احد جزئي الجملة فعند سيبويه في الجملة اي الفعل والناسل مقدار ان وعند
المبرر حرف النداء مسدداً احد جزئي الجملة والناسل مقدار ولا يمنع
من ادعوى سد مسدداً كلاً **قوله** وعندنا في على احد جزئيها اسم
والآخر منته مستترة قبل ادركه ان اسم الفعل لا يضم فيه التكلم ونقص
يا في بمعنى انضج وتعقب بانه صوت الاسم فعل وان اسم الفعل لا يكون
على حرف واحد ونحو حرف النداء الهمة وادركه على مذهب سيبويه
انه لو لم يكن المنادي جزء الكلام لزم الكلام بدون المنادي مع انه لا يفيد
يا وحده ولجيب بان قد يعرض للجملة ما يحجرها عن الاستقلال كما في الشرط
والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض به من الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادي وانما لا يفيد حرف النداء بدون

النادي مع انه لا يفيد يا وحده واجب انه قد عرض للجدل ما جازها عن الاستقلال
في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يتبين ما عرض هذا الباب على مذهب
سبويه ان الكلام تام بدون النادى لانه متعلق في النداء وحرف
لا يفيد بونه متعلق وعلى مذهب ابى علي انه متعلق بالجملة بهذا الطلب اقبال
زيد فخرى بخبرها بمنزلة فعل اقبال والنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة
بالنظر اليه ما هو المقصود بدون النادى انتهى وليس مما يفتى اليه
وتفصيل الكلام ان القول يكون النادى مفعولا باسم فعل علم ان يكون
جوف في النداء اسمي لافعال رتبة وجود احدا انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات
اسماء افعال لان افعال لا بد لها من وقوع ولا مرفوع ههنا فان زعمنا ان
ان الفاعل مضمون في مثل في رويديا وشيا ههنا فغير متقيم لانها لا تخرج اما ان
يكون مستكرا او مخاطبا وغائب لا جاز ان يكون لغائب اذ لم يتقدم له ذكر
وليس المعنى ايضا عليه ولا جاز ان يكون مستكرا لان ضم المستكرا لا يكون
مستترا في اسماء الافعال ولا جاز ان يكون مخاطبا لانه ليس المعنى عليه
اذا لم يكن انه مخاطب هو الداعي وانما امراد انه المدعو فلما استقيم ان
يكون فاعلا مع كون واقعا عليه الفعل والثاني ان اسماء الافعال ليس
فيها ما هو اقل من حرفين وهذه الحروف من حملتها الهمزة وهي حرف واحد
واذا بطل ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقي اذ لا قابل للحرف و
الثالث انه لو كان اسم فعل لزم من كون المنادى كونه جملة واجبة على الاول
ان اسم كل فعل مجرى مجرى ذلك الفعل في كونه فاعلا كونه او مفعولا كونه
او مستكرا او مخاطبا واذ كان اداة النداء بمعنى فعل المستكرا مستتر فيه
ضمير فيكون كما قال بعضهم اف بمعنى انه يصيح او تصحرت وفي قوله انه
بمعنى اتوجه او توجهت عن الثاني بانها خالفت اخوانا للكنزة استعمال
النداء فجوز في اداة ما لا يجوز في غير الا ترى الى الترخيم وعن الثالث بانه

قد تعرض

قد تعرض للجدل ما لا يستعمل كلاما كالجملة العنة والشرطية والنداء لا بد له من ند
فقد ظهر لك قصور التأخر في مواضع وما ذكره من عند تقسيم فانه فان القول
يكون الكلام تاما بدون المنادى مع القول بانه لا يفيد بونه متناقضا
وكذا جعل للنادى بمنزلة الفاعل فانه ينافي تمامية ما قبله ثم اعلم ان ما
ذهب اليه البعض من ان الحرف مع النادى نفسه استعمل كلاما وليس اسما
افعال ولا فعل بعد فليس يستقيم لانه قد علم ان الكلام عبارة عن كلمتين
اسدت احديهما الى الاخرى وعلم ايضا ان الحرف لا يند ولا يند
اليه فيما بين المقدمتين علم ان الحرف والاسم لا ينظم منهما كلام **قوله**
ولطلب الاختصار في بيان النصب قبل التحق انه لو قال ويخفض كلام
المتعانة وافتح بالفاء ونصب المضاف في شبهه والنداء غير المعونة و
ينصب على ما يرفع به ما سواها كان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع
به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار
في بيان البناء على ما يرفع به ما سواها كان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع
بانه الاختصار فيه لكثرة اوجه الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه
في كونه التقديم ان يقال ببناء البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص البناء
بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف خفض فانه بحرف الجر وبخلاف
الفتح فانه لا حاق الالف ولا وجه لتضعيف هذا الجواب الدافع لذلك
الوجه فانه ظاهر من كلامه قدس سره حيث لم يكتف بقوله ولطلب الاختصار
بل قيده لذلك بعدد كثرته وقلة ما عداه وما زعم اوجه لا وجه له لانه
على التحكم بالطلب فليس **قوله** او الفعل مستند الى الجار والمجرور فيكون
هو مفعول عالم سيتم فاعل وحيث يكون المنادى على ظاهره اذ لا ضمير فيه
يرجع اليه وهذا هو الاول في الاول لانه ارجاع الضمير الى المنادى باعتبار
في غير صورة النداء بعيد وانما لم يجر رجوع الضمير الى المنادى بدون

التاويل لان النادى لا يرفع بحال ولا يلتفت الى ما قبل من ان هذا الكلام
في قوة ان الفعل عند ضم المبادر وكما قبل وينبغي على ما به الرفع وتجب عليه
اسم ما به الرفع النون وكان هذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم
فانه من سوء الفهم **قوله** وكل اسم لا يتم معناه الا بانضمام نحو انه قبل
به الامر لا انضباط له ولا يرجع الى محصله وجب كون الموصوف بحكمة او
ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب الا فان يا حليم لا تجل
شبه مضاف دون لا حليم لا تجل ولا الى محصله وجب كون الموصوف بحكمة
او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون الموصوف بالمفرد وقد ساء فيه
الشرح واحل بكلام الشيخ الرضى فانه قال هو اسم مجي مر بعدة من تمامه
قطن ان المعنى انه من تمامه حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه
في اعتبار انهم ما ادع معنوي او لا اضطر ان نحو اما الاول فكانه يكون
ما بعده معولاً او معطوفاً عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف
عليه اسماً شئ اما علماً نحو يا زيد او عملاً او اسماً مجسماً نحو يا
ثلثة وثلثين رجلاً فان ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة
عشر واما الثاني فكان المبادر الموصوف بحكمة والظرف فانه لا بد
وان يجعل كن نداء الموصوف لانه وصف المبادر والا لازم وصف الموصوف
بالحكمة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل كن وصف الموصوف
لازمن في الموصوف لم يزم وصف الموصوف بالحكمة هذا فاعرف ان شبه
المضاف في باب المبادر المبادر العامل فيما بعده والمعطوف عليه
الذي مع المعطوف اسم شئ والموصوف بحكمة او ظرف في باب لا
الاولان فقط انتهى ولا يخفى عليك في ادوهم التأمل وان اعتبره
على التام من قوله ان تأمل او لا يتناس بالقول الباطل فان ما في يدك
سره في تفسيره المضاف هو القول المستوفى عليه بل لا يبيّن ان بانه بوجه

غيره

غيره قال المصنف في الشرح وهو كل اسمين الاول منهما مرتبط بالثاني ولا احتمل
لشئ سور الارتباط المعنوي وعلى قول الرضى ويعنون بالمضارع للمضاف
اسم مجي بعده شئ من تمامه وما وسمي التام من ان معني قوله هذا
اعلم من ان يكون بحسب المعنى وبحسب الاضطرار نحو والي وان
سواء حيث اقتصر على احد من الامرين فلازم عدم الانضباط
لكلامه وعدم الرجوع الى محصله وجب كون الموصوف بحكمة او
ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا والى محصله وجب
كونه الموصوف بحكمة او ظرف شبه مضاف من تمامه دون الموصوف
بالنوع والضحكة لما فيه من عدة اغلاط اما اولاً فلازم عبارة الرضى
لا قبل التعميم والفرق في الظاهر لما مر قوله ان يكون الموصوف
مع الوصف شبه مضاف انما هو محصل الوصف في معنى المتبوع
فهو من حيث المعنى جزء منه وليس بحسب المعنى ككلامه من المتبوع
لم يجوزوا كونه معترفاً قبل شبه المضاف بل خفوا ذلك لذلك
فما هو معول الاول نحو يا طالعا جبلاً ويا حسناً وجهه ويا خيراً
زيد وفي الوصف والمعطوف عطف التوسيق على ان يكون
المعطوف عليه اسماً شئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان الجمع اسم
لعدد معين وكذلك ان كان على شخص واحد في قولك يا كذا
ذلك في سائر التواضع اما في البدل والمعطوف غير عطف التوسيق
فلا نهال في معنى المتبوع كالموصوف حتى يكونان كقوله حيث
المعنى جزء منه عطف التوسيق بعد تمام المتبوع لرفع الابهام وكذا
الحكم بعد تمام المؤكد لرفع الاحتمال في التوسيق او النسبة كلف وقد
ذهب لاندلس في ابن يعيش الى ان المعطوف عطف التوسيق
اذا لم يكن علماً لا يكون شبه مضاف لعدم كونه جزء بحسب

المعنى وقال الرضى ما اختار غيرهما اولى لا ارتباط ببعضه ببعض من
حيث المعنى كما في يا خبر اني زيد بل اشدد منها لاعتراض بعد الجمع
الى محصل يوجب كون الموصوف بحالة او حرف شبه مضاف
تارة واخرى مفرد او عدمه الى كون الموصوف بهما شبه مضاف
دون الموصوف المفرد فان هذا التعريف ليس بمضاف غير مخصص
فما صدق عليه كما هو شأن الحدود لما لم يجر اجزاء وصف كذا على
المنادى اعترض جواز من المعنى فصار مضافا الى المضاف كلاب لافان
يجوز ذلك فيه فلا حاجة الى جعل مع حواله الموصوف بالجملة او الطرف شبه
المضاف باعتبار كذا او اقا حال الموصوف بالمفرد في باب المنادى في
نقل المصنف الرضى عن الفراء والكسائي انهما لم يجزيا جارا لاجل الالباب
لجعله في المبتدأ بالمضاف ومنه ما اجاز ابا رابك المعنى على حرف الموصوف
ثم قالوا في كلام سيبويه يا شعر يجوز وفيه اشكال فانه يستلزم جواز
لا جارا رابك ولا ابا رابك به ومنها جعل المنادى بالموصوف باحد ذلك
الامر من قسمين كما اعترف به الثاني جزء الحسب المعنى وقد عرفت
انه قسم منه **قوله** وكونه مثلها افراد او تعريفاً حتى يند لك تلبا لير والمضاف
والمضارع له والمفرد المنكر قال الرضى وانما ينعى المفرد المعرفة لوقوع موضع
الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف التثنية المعروفة بكونها
مثلها افراد او تعريفاً وذلك لان يازد بتمت له ادعوك وهذا الكاف كالكاف
ذلك لفظاً ومعنى فاما قلنا ذلك في تور ان الاسم لا ينعى الا بالمشابهة
الحرف والفعل ولا ينعى لثبته الاسم المبنى بالمضاف والمضارع له
فلم ينعى لانها ليسا كالكاف افراد ولم يكن المفرد المنكر لانه ليس لهما
تعريفاً **قوله** وهو لام التخصيص قبل لام التعليل اي اغثنى التفتك
ولا جوك في الله اغثنى ليعتضه فانك في كرمك ولا يخفى ان ذلك معني

برده سائر الفطرة السليمة والصواب ما ذكره الشارح قدس سره قال
الرضى بهذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغثت كقوله يا لله
التخصيص او دخلت علامة للاستغاثه وانما اختيرت في بن الحروف
لما شبه معنا بالغاها او المستغاث محصور من بين امثاله بالادعاء
قوله كان المهمل واسم فاعل استغث بالمهد واسم مفعول قبل فيه انه
يا رب هذا التوجه لان المكمل بهذا النداء في حضور المهمل دون التوجه
وانه لا معنى للاستغاثه بشئ لا يحضر كقوله لا اله الا انت فانه لا يوجد
ان يقال استغث بالمهد وتغيير حاله وترك ما يوجب قبل او فربه فغث
المهد وتغيير حاله عن اسم القتل والضرب واستغث به بان يرحم
غير القتل بتغيير حاله وترك ما يوجب حصوله واستغث بالمشي المفروض الى
فوق طاقتة فتغيير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التوجه انتهى والكل
بعيد والاولى ان يقال اراد بلام الاستغاثه اللام المفتوحة اعني ان
يكون المراد بها الاستغاثه او غير ما وانما اضافها اليها لكونها اكثر استعمالاً
فيها **قوله** واما على توريثها فتشمل لانها ما تقتضي فتحها كما هو ظاهر
تماماً ولا يبلغ بذلك حد الاشكال لان لام التوجه ايضا لام التخصيص
كما فرغ به الرضى وغيره في صورة شعاع بتغيير حاله في المثال في صورة
اعتباره منادى كما سبق من ان المنادى هو المطاوب قبالة ولا
يخفى انه لا يتصور ذلك في مثل بالآء بحسب الظاهر فاجب الى اعتبار
التقدير **قوله** ولا لام فيه قبل ظاهر كلام المصنف ان الجملة حاله قبل المفعول
لانه بعد تقدير الفتح بالالف جدم اللام لا اعتمد به هذا الافتراض الظاهر
انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الف يوجب فتح ما قبله لا انقول
وجود اللام غير ضروري لجواز انقلابها بالادعاء فتشمل الحفظ وقوله
فبين اثرهما شاف فيه بحث فانه لا نشأ في بينهما في بالاحمد لان

بغير المنصرف بفتح الهمزة إلا ان يعبر اطراف الالف وكون ان تقول ليس التناهي
لاحتلاف حركاته كجواب الفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية
انتهى ولا يخفى ان دعوى فهو الحالية وتنوع الاختلال عليه مع ما أتى من
السؤال والجواب عليها او عام نعم ما ذكره البحث وجوابه ليس بهذا التناهي
وانما قال الشارح كذلك دون ما هو التحقيق فيه فانها لا يجتمعان تحريزا
عن التكرار والجمع بين العوضين تسهلا انهم المتبدي قول فلا يحسن الجمع
بينهما الا في فلاح جميع بينهما **قوله** ونصب سواها لم يقل فيه انه ان اراد
النصب لفظا او تقدير اخرج عن حكم الحكم بحوا يوم لا ينفع مال ولا بنون
وبما مثل ما ينفعني وبغير ما يفترني مما هو المشي على الفتح لانه ان نصب
ولا تقدير ابل محلا مع انه داخل فيها سواها وان اراد نصب سواها
لفظا او تقدير او محلا فهو مشترك بين كل من ادعى ولا يخص ما سواها
ويمكن ان يقال اراد ويصغى على ما كان عليه من نصب سواها وهذا
عرفت فائدة قوله ان كان موصوفا قبل دخول حرف النداء والابتداء
عنه على انه فيه انه على هذا التقدير بيان مثل ما قوم لانه ينفع مال ولا بنون
مهما في بحث المنادي انتهى ولا يخفى ان هذا اللفظ عما في ان
واحد في السؤال والجواب بعيد عن اصل من نهج الصواب في كانه لم يدرك
وانه المطلوب اقباله والالاما جوزه مثل ما يوم لا ينفع مال ولا بنون وقد
حكم بكونه قسما في اقسام المنادى مفعلا بيانه ولا ينبغي ان يتوهم دفوعه في
المطرب اقباله حكما في قوله عز وجل انه يارضى ببعض ما فيه
مانع التمثل ودخل حرف النداء فتدبر على ان لا يسمع لادخال مثل
ما رضى ويأسماء انما هو متحد الشارح ولعل المصنف لا يرضى به بل هو عده
من قبيل الجواز والكلام في الحقيقة على ما ذكره الرضوي في مثل ما يشي وبما
موجود من انه لا يتعارك كذلك لولا ما في لهما الا ان يكنى بمثلها لانه ان

المطلب

المطلب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء و
الموجود في هذا الجواز وكلامنا في الحقيقة هذا نعم لاوله لقوله لفظا او
تقدير او لو قال نعم من ان يكون موصوفا قبل النداء ان كان حسنا
لان معنى نصب يحيل منصوبا لا يحدث النصب لا يسمع عليه **قوله**
مثل ما لعلنا قبل هذا المثال في المرة التي النخوة فانه لا يقتضي
طالعا وتقدر الموصوف مشكلا لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفا
منادى مفعلا معروفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبهة
انتهى والامر سهل للاعتماد في العمل على التناهي من ادعى او لولا
لا وجب ذلك ايضا لا يخفى على المتأمل **قوله** فلا حاجة الى
ايراد مثال له على حدة الاولى ترك ذلك لانه لا يتصور
ايراد مثال له على حدة **قوله** ولا شبهة من قبل المفسر للحق في مثل
شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه
ادراج المضاف للاضافة اللفظية ولا يخفى انه بين البطلان و
الحاجة ماسة الى ما نقاه لان المفرد للحق في مثل شبه المضاف
بالضرورة **قوله** ولما لم يحكم الا في التوابع كلها قبل فيه ان عدم
البيان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التفسير فيصح ان يقال
وتوابع المنادى المبني للمفردة سوى البدل والمعطوف الغير
المتنزه دخول عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد منزلة
الاستثناء كما هو عادة في التفصيل ليعرف التوابع اجمالا وانه
بذكر التاكيد والصفة على انه لم يسمع الا في امتناع وصف
المنادى ولم يسمع الاكثر من جعل التاكيد اللفظي كالبدل انتهى
وليس شيء اما اول فلان المصنف لما فعل كذلك سبب التعليل به
وليس هو بعد بيان وحده بل به وعدم جوازه في بعض ما هو

فيه بدون التقييد و هو ال تعين الطريق ساقط وما ذكره التل
 من ان الوجه في التفصيل بيان التوابع اجمالاً لا تفصيلاً و هو ان
 لما كان للتوابع باب عز و حيث مستقل فيما بعد كيف يكون
 في هذا الموضع لمعقبات اياها اجمالاً و اما ثانياً فلان التبيين يترك
 التاكيد و الصفته على انه لم يتبع الاصح في امتناع وصف التناكر
 والاكثر من في جعل التاكيد اللفظي كالبدل ليس ما ينبغي ان يترك
 المص عليه وذلك لانه لم يخالف في وصف المناد واحد من الاصح
 الرضي قال الاصح لا يوصف المناد المضمون نسبة المضمون الذي لا يجوز وصف
 فارتفع نحو الظريف في قولك زيد الظريف على تقدير ان الظريف
 وليس من ازال لا يرمي في شبهة لكونه مثله في جميع احكام هذا الكلام
 وفي الظاهر ان تغز الاصح مع ضعف دليله ليس ما يعتد به المصح
 ليس المراد من التاكيد المذكور التاكيد اللفظي حتى يكتفى ان يتوهم انه اراد
 بالبرج به التبيين على مخالفة المشهور مع انه لا ادري وقوع الخلاف
 فيه بل المراد به التاكيد المعنوي وهو اللفظي كما هو محتاج الى
 قدس سره و ستقف على ما فيه **ق** لان التاكيد اللفظي حكم في الاعلى
 لا قبل الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليل قولك و قد يجوز انه يدل على
 ان كسلة خلافة لان استعمال العرب مختلف وليس كذلك
 الكلام لقول و قد يجوز هو ان يقال في الاعلى ان الظاهر في هذا
 القول وقوع الاستعمال على ذلك و ان بعض النحاة جوزوه
 فانه لو كان الامر كذلك لكان اللزوم ان يقال و قد يجوز كما لا يخفى
 على ما ابي الساج في هذا الموضع ما جوز في كلام الرضي على ذلك لا يثبت
 الا انه زاد عليه و كان المختار عند المصنف كذا وهذه الزيادة ايضا كلام
 الهند و كلامهم في ان مبنى ذلك الجواز وقوع الاستعمال عليه دون

للخلاف

للخلاف الخوي قال الرضي و اما التاكيد اللفظي فان حكمه في الاعلى حكم الاول
 اعرا ابونا و خويار يزد يزد لانه هو لفظا و معنى فكان حرف التند و خبر
 لما بان في الاول و قد يجوز اعرا و نعا و نصبا قال رونه و اني و اسطر سطر
 سطر العالم بان نصر نصر انصر و هكذا كلام الهند ثم قال الرضي و في جعل
 ابي علي يار يزد يزد لا و جعل سبويه ما عطف بيان انظر لان البدل و عطف
 البيان يفيده ان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد و الثاني فيما نحن
 فيه لا يفيده الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يار يزد يزد الطول فابو
 عمر و ضم الثاني ايضا على انه تأكيد لفظي للاول موصوف و بدل منه جعل
 له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة و لا يجوز ان يكون
 الثاني و صفته و صفه الاول كما جازى خفاك لان العلم لا يوصف به
 و حكمي بوسع رونه انه كان يقول يار يزد يزد الطول بنصب يزد ان
 على انه تأكيد مثل ما نجم اجمعون فلا يمنع ان رفعه و ذلك لانه ما
 و صفته كالوصف للملأ و فعله هذا يكون رفعه و الثاني بوجه
 مع الوصف اكثر منهما لولم يوصف نفسه و رفعه مع الوصف كالوصف
 للاول فان نظره بل ترى سبيلاً الى كونه متمسكاً بخلافه **ق** و كان
 المختار عند المصنف لك فيه نظر لانه ذكر في قول الزمخشري الا البدل
 و نحو زيد و عمرو مع العطف فان حكماً حكم المناد و غيره تقول
 يار زيد و يار زيد و عمرو بالضم لا غير فعلا ما يورد و من ان هذا الكلام
 اعني يار يزد يزد يار التاكيد اللفظي و في سورة التاتس اب بطل ان
 يكون التوابع غير البدل و هذا المعطوف متصفان به كذا الحكم لان التاكيد
 اللفظي انما هو انما لم يقصد بالتاكيد المتقدم الا التاكيد المعنوي لا
 التاكيد المعنوي اللفظي و اما التاكيد اللفظي فمن المعلوم ان حكمه حكم
 الاول حتى كانه هو ثم قال و لو بين ذلك و استثنى مع البدل كان انفي

ليس وان لم يكن في هذا وهو صريح في عدم مخالفة روح الله و
وبذلك تبين سقوط ما قيل من ان تعبيره ان كيد في شرح الفصل
بالمعنى شريفاً ان ترك التعيد هنا مبني على الغفلة فان هذا
انما كان بناء على الظهور وروح الاقتصار في المعطوف
المعروف باللام في شئ ان يعيد بقولنا سلفظة الله وانه لم يزل
والمعطوف المعروف باللام مع انه اخبر وادخل ولا يخفى انه لا وجه لهذا
التعيد مما سياتي من استثناء لفظه لجلالة وانه ان المص لم يذكر
فليقتضيه في الافادة لانه لا يحصل من امتناع الدخول وهو المطلوب
وكيف يتصور ذلك التخرج فهو كونه مراد بهذه العبارة قال
الشرح قوله والمعطوف المتبع دخول ما عليه يريد في اللام **قوله** ترفع
حمله على لفظ الظاهر او المقدر قبل هذا في عوامض القول ان العامل
في التاسع هو العامل في التسوع وان مع باعواب بقية جهة واحدة
والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهل وقوله الظاهر او المقدر
قاصد لانه لا يشمل الحمل على محله كخبره هو لا والعاملون فان هؤلاء
محلين محل نصب ومحل رفع انتهى وانت خبير ان مبناه عدم التيقظ
فانه اخذ ذلك قول المص في شرح الفصل وهذا من مشكلات ابواب
النحو حيث كان تابعا معربا اعرب بحركة متبوعه المبني مع احتياقه
او اما مخالفا ولم يدرك ان الشرح قدس شرفه اتي بما هو المتكفل بحله
وايضاه فانه حاصل كلام المص في ذلك الشرح المشي الى قوله و
ايضاه بما ذكرناه وهو ما قاله في شرح قول الزمخشري حملت على لفظ
ومحله ما حملها على محله فهو القياس لانه مفعول منصوب بالمحرف
ان يكون تابعا منصوبا بجميع النيب كقولك ضربت هؤلاء الرجال
بحوز غير ذلك واما حمله على لفظ فانه لما كان في البناء عارضا شبهه بالاعراب

في عروضة

في عروضة وشبهه بوجه عامل الاعراب هو حذف النداء لوجوب كونه
بحركة الاعراب في متبوعه لانهم شبهه بواجب هذه الحركة بالاعراب
شبهها بحركة الاعراب اجروا التواضع مجرى تواضع العرب فكان حكم
ذلك المشبه بالعامل في الانشباع على التواضع حكم العامل المحقق في
الانشباع على التابع كما شبهت الحركة في يازيد بحركة جاء زيد شبه
الموجب لها في زيد في جاء زيد فكذا كذلك هو التابع له في يازيد
العامل بالتابع الموجب المحقق في جاء زيد العاقل هذا الكلام ونسبة
قول الظاهر او المقدر الى العنصر لعدم شموله كخبره هو لا والعامل
فان الرتبة وغيره صوابا ان النسخة في خبره هو لا وتقديره عز
قوله ان كان كاصح قبل يعني علما فقوله والايض ليس يعلم كذا
حقق الشيخ الرضي فذهب المبر ولكن المص في شرحه ذهب الى
ما ذكره الشرح وكان المص بما رأى ان المعقول ان اللام في
بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا يبقى الفرق بينهما قيد
العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه فحمل اسم الجنس على اسم الجنس في
ما في حكمه الاعلام وح لا بد من معرفة معرفة اللام كخبر نزع اللام عنه
وهو علم كان في الاسم مصدر او صفة او اسم جنس فقدم
مدح كالا سدا وزم كالكلب كونه ليس كل اسم كذلك لما جاز دخول
اللام ونزعه فان محله او علم لم يحذر دخول اللام عليه بما والا يجوز
نزع اللام وذلك في علم هو اسم جنس في الاسم حقه في نزع اللام عنه
له اقتضت ذلك التخصيص ولما علم غالبا وتلك الغلبة اما حقيقة
كما في الصبيح نحو قوله تسمى به لانه احصاها الساعة واما تقديره اما
لعدم تقصيره معني جنسي كالتدبير ان او تقصيره وعدم شموله
كالاربعة فانه يتصور له معني جنسي هو الرابع كمن لم ينسب لفظا

او تصحور وثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلم كالمشترى انتهى
 وليس على المتنقذ اليه التحقيق هنا يستدعي تفصيل الاعلام بما
 الاغنى واللام وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اركان في
 الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس فصار حقيقة
 بين بين ذلك الجنس لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل
 العلمية مع لام العهد ليفيد الاتصال من به وصار كثر استعمال
 علما وليس كذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصح
 الاتع اللام فصار كعطف جوف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كما
 والنحو والتكلم اما في الصفة كالصق في الاعلام الاتفاقي ما
 يكون كالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا
 فاما ان يكون منقولاً لانه الصفة او المصدر او لا والمنقول من
 احدهما كالعباس والحسن والحسين والفصل والعلاء والنور يكون
 اللام على رضية غير لازمة لانه لم تخرج اللام اعلاما حتى يكون كانه
 اجزاها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم
 الى التعريف وذلك للوصفية الاسمية ومع المسمى بها كانت
 متضمنة للذم كالقبح والبهيم او حتى بها فكذلك اخرتها عن العلمية و
 طلقها على المسمى بها او صافا والصفات قبل العلمية اذ
 استعملت في جنس ما يصدق كانت مع اللام كالضارب بعين المصوب
 بالفرق كذا المصادر اجرت جري الصفات لانه قد يوصف بها ايضا
 نحو صنوم وورد وعدا ليدخل في دخول اللام في الاعلام المنقول من
 الوصف والمصدر مطرد الا ترى انك لا تقول في محمد وعلى الهما والعلوي
 بل يجوز دخول اللام في اكثرهما وليس منقولاً لانه الوصف المصدر فان كان
 في الاصل المنقول من معنى كمدح او الذم فالاول جواز لمجى الاصل

الاسد في المسمى بـ اسد والكلب في المسمى بـ كلب وان لم يكن في الاصل
 المنقول عنه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاق في محام ان
 نصف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا ليس به
 بمطرد بين واما اعلام ايام السبع كالاحد والاثني والثلاث والاربع
 والخمس فمن الغواب فليزها اللام وقد كبروا ثبات في اللام دون اخوانه
 نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فربما حكما يكونا غالبة وان لم
 ثبت الثلث والاربع والخمس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخل
 مخالفة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لانها في الاصل
 اجناسا فصارت الغلبة اعلاما مع لام العهد فنقد كونها اجناسا
 وكذا في نحو الثريا والذبران والعبوق والسمك لم ثبت الثمانية
 اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما
 عرفنا في الثلث والاربع وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه
 جنسا لكن لا يعرف كيفية علمه في واحد من جنس كالمشترى في الكواكب
 المعين فانما لا ندرى ما معنى المشترى فيه ولذا قال سيبويه وما لم يفر
 منه هذا الجنس اصله فلحق بما عرفنا اما قاله الرضي وما باذره المصنف فهو
 ان الاعلام بالنسبة الى الالف اللام عند المحققين على ثلاثة اقسام
 يجوز دخول الالف اللام وتسم لا ينفك عنه وتسم لا يجوز وعند غيرهم على
 قسمين قسم واجب وقول لا قسم محتسب قال هؤلاء لا يخلو العلم انه ان يكون
 سمي بالالف واللام او الالف سمي بالالف واللام حيث واما لم يسم
 امتنع هذا جامعا لاسمهم واما المحققون فيشبهون الجانبين
 عن العرب في قولهم شخص الواحد المسمى الحسن والحسين والحسين
 العباس في الحديث القضي عن عبد الله ابن عباس عن عبد الله ابن عباس
 وعن حسن وحسين وعنه الحسن والحسين ولو كان على ما زعم اولئك لم يجر هذا

الاسماء الالف ولام او بالف ولام ووجه دخولها انهم لا سموها
الاسماء واصلا صفات ولحقها معنى الوصفية او دخل الالف في ذلك
بجلاف الاسماء التي لم يقصد فيها قصد الوصفية جعفر واسمائه لا يجوز
دخول الالف عليها اذ المعنى المستوعب لدخول الالف مغفورا والذم على صحة اعتبار
الوصفية فيها وان كانت علاما ثابتة لهم يكون امر واية ازا كان
علما على امر وعلى احاطة لولا لاج الوصفية لم يجر جمع على امر لان افضل ازا كان
اسما انما يجمع على فاعل واية ازا كان صفة ان يجمع على فعل فاذ اجمع على فعل
لم يمتنع الوصفية كما لم يمتنع في احوال الالف واز اجمع على احاطة لم يمتنع كما لم يمتنع ازا
استعمل بغير الف ولام وانما يجب فيه الالف هو كل اسم بالف ولام في الصفات
او سمي بالالف واللام غير الصفات مثل الالف والصق ونحوه ومثال الثاني البير
والصق ونحوه ولا فرق بين ان يعرف كالتعاق او لا يعرف لو سمي بـ
بالاسد بالالف واللام عليه او وضع لا لزمت لزوم في الصفة هذا على ما ذكره
في الامالي والابيض وهو اولي مما سبق في كلام الرضي لانه يمتنع ان يثبت
كما يعرف بـ في علم ازا تمتدت ذلك فتقول قال المصنف في الشرح قوله ان
كان كالحسن في الحليل والافكابي عرويع ان كانت المعطوف المذكور
مثل الحسن في صحة تقدير تنوع الالف فهو كالحليل في اختياره الرفع فيه
والافكابي عرواي وان لم يكن كالحسن لم كان مما لا يصح تقدير
تنوعها كالصق والنجم فهو كافي عروفي اختياره النصب ووجهه انه
ازا كان كالحسن صح تقدير دخول في الالف عليه صحة تقدير تنوع الالف
فكان اولي ان يحرك بحركة المناد وازا كان كالصق لم يصح دخول
يا عليه لا متناع تقدير تنوع الالف فكان اولي ان يجعل تنوعا وازا جعل تنوعا
فالوضع اولي به واعتراض عليه الرضي بان مذهب المبرر ليس في ذلك لا يدل عليه
كلامه وذلك انه قال ان كانت الالف في العلم اخوت فذهب الحليل لان

واللام

واللام لا معنى لها فيه ولا يفيد ان التعريف بل لم يمتنع الوصفية الاصلية فقط
فكانه مجرد عنها لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت الالف في الجنس اخوت فذهب
ابن عمر لان الالف ان يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا انه
المبرر في الحسن والصق معا اختيار الرفع لان الالف لا يفيد التعريف وهذا
كما ترى خلاف ما نرى للمصنفين ولا يخفى على النجاشي ان ما نقله عن المبرر في هذا
عليه المصنفان افادة العلم بدون الالف التعريف واختصاص الغرض من الالف الوصفية
الاصلية انما يتصور في كالحسن فان الالف الصق لكونه خبرا في العلم على مثال الحسم
في جعفر لا يفيد الاسم بدون التعريف بل لا يكون علما وقد عرفت ايضا انما لا يمتنع
اليه ان يكون ذلك الالف الوصفية الاصلية فتعين ان المراد من العلم في كلام ابي
الجنس المبرر ما يكون علما بدون الالف ايضا ولذا اقبله بالجنس الذي عليه
الالف لافادة التعريف فانها قسمان قسم لا اسم كاستعمل الالف وبدونها وسما
باعتبار ان الالف في احدهما لافادة التعريف دون الاخر فلم يتعرض لغيره في الالف
المتعلقة بالالف لظهور الامر فيه بعد ذلك فانه ازا كان الحكم كذلك فيما ليست الالف
جزأ من مجرد كون الايمان به لافادة التعريف فغيا هو جزء بطريق الاخر لا يتحالة
الانفكاك عن الف بالضرورة **قوله** المبني غير جواز فتم قبل ذلك لم يعرف من البناء
البناء على الضم والفتح وفيه نظر جواز ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في الزيد
بن معيت ولا يخفى ان الاعتراض في امثال هذه المباحث الجواز العقلي ليس
من ادب العاقل وان اراد غير ذلك لم يجز في بيده لعللان لا جماعهم على عدم جواز
غيره فيما اتى به من المناو واختلافهم فيما نحن فيه هل يجوز الرفع بعد ذلك ام لا
فالاعتراض على اولوية الفتح مع جواز الرفع وبعضهم على عدم جواز الرفع لوجوب
الفتح **قوله** مجرد عن البناء او محقق به الرفع لما يتوهم من عدم العمل للعلم
الموصوف بانه فان الحكم في صورة التذكير والتانيث على السواء فيما
في تفسير قوله ذلك يعني في غير تغيير لولا يجوز الفتح في نحو يا هذا بنة عمر ووجهه

انهم **قوله** كما هو المتبادر الى الفهم يسئل الى ما هو اللام ولا يخفى انه ظاهر المنع والامر
 كما قاله السارح قدس سره فان اطلاق القول يكون الشيء موصوفاً باللام
 فيكون متصلاً بهذا ان ارد قوله اعم من ان يكون بالتحليل وغيره وان اراد اعم
 من مجموع ما سبق على ما هو المراد بقوله كما هو المتبادر فيطلبا اظهر لان المراد بان
 ما هو اعم منه وابنه فلا يتصور في الاعم بعد ذلك واعلم انهم ذكر والاختيار نصب
 مضافاً لظا اربعة وهي كون المناد علماً افعلاً من نحو يا رجل زيد وكونه موصوفاً
 بان افعلاً من نحو يا زيد من وكونه في كذا على ان ابن عمر ومبتداً وكونه اي متصلاً
 بموصوفه افعلاً من نحو يا زيد الظرف من وكونه مضافاً الى علم افعلاً من نحو
 يا زيد اخيراً وانما احتسب في المناد مع هذه الشروط كثرة وقوع المناد في
 جماعاتها والكثرة مناسبة للتخفيف فحذفوه لفظاً بفتح وخطفاً بفتح الف
 ابن وابنه بخلاف هذه الامثلة فان المناد لا يفتح فيها وايضاً لا يفتح
 الف ابن وابنه تكون كل منهما غير كثيرة استعمال والعلم المتصف بهما الجامع للشرائط
 الرابع في غير النداء يحذف تنوينه وجوبا ويحذف الالف خطا ايضاً
 وان اختلف احد الشرائط لم يحدف التنوين لفظاً ولا الالف خطاً والمغيب
 في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنه لا تشبهها وجمعها وتصغيرها لانه لا يكثر استعمالها كذا
 وكذا المغيب كون العلم الموصوف مفرد الان كمنتهى وجميع السبا بعلين وايضاً لا
 يكثر استعمالها **قوله** اي اذا اريد نداءً فبفتح فيه اي اذ لم يخرج فعل المناد
 باللام من فاعله اريد من ارباب اللسان نداءً فبفتح فيه اي اذ لم يخرج فعل المناد
 باللام من فاعله لا يفتح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسير ولا
 منجوع ولا يخفى عليك ان الفاعل لم يفهم كلام السارح قدس سره فانه يقول ان
 قوله واذا نودر المناد باللام لا يفتح على طاهره بل هو محمول على المجاز فيعبر
 من قبيل قوله غير مكطاة واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا يذنب
 كذلك قوله تحز في اجتماع التي التعريف بل انما سلكه تبع في ذلك للصيانة

فان هذا التعريف
 من مجموع ما سبق
 ولا وجه لغيره

قال في السرح لانهم لما تعذر عليهم الجمع بين حرفي تعريف هو في الصورة بمبادي
 مجرد عن حرف تعريف الجود والعلية المعروف باللام المقصود بالنداء صلة والتزموا
 رفعه لانه هو المقصود بالنداء فعملوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو بانه
 النداء تنبيهاً على انه المناد ولم يبالوا بقول الرضي فيه نظر لان اجتماع حرفين في
 احدهما في النجاة ما في الاخر وزيارة لا يستلزم كما في لعد والآن نظروا
 انه ليس شيء فان هذا الاجتماع انما يجوز في صورة عدم حصول التنوين
 في الاخر كما اعترف به ومن الظاهر انما نحن في غير كمال الاحتمال فيه فيكون محتملاً
 اجتماع اذ اي التعريف المعنى احدهما على الاخر وهذا متمنع بالاتفاق وما اختاره
 وهو انه لو دخل اللام المناد فاما ان يثبت معها وهو بعيد كون اللام معاقبة للتنوين
 فهي كالتنوين فاستلزمه دخولها مطراً في المناد المبني واما ان يعرب ويحذف
 ايضاً بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المناد في وقع الكاف وكونه مثله في الالف
 والتعريف ضعيف كما ترى **قوله** وانما لم يذكر هناك كذا يخرج صفة الاسم الكبير
 اي صفة الاسم الذي جعل وسيلة الى نداء المعروف باللام اذ لا يجوز اخرج صفة
 الاسم الكبير مطلقاً في كفاية السابقة اذ يجوز في ما بعد الرجل جهان اذ اقصيه
 نداء اسم الاشارة ولا يخفى انه من الاولام الباطلة اذ لا فاعل تجوز كون اسم الا
 في هذا المثال مقصود بالنداء ولقد ذهب الرضي الى ذلك لكن في صورة
 بكلمة اي وكلامه هذا ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وسف التي به في
 بعض المواضع نحو اي هذا فيقتصر عليه وانما يوصل اليه نداء اسم الاشارة
 لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب لشيء فهو في اصل الوضع
 لغیر المخاطب ففصل بينهما ياتي لتاكرهما في الظاهر ثم قد يوصف باسم الجنس
 نحو يا اي هذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا اي هذا الرجل لاجل النداء المعروف باللام
 على ما ادى اليه المصنف لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتضائهم كثيراً على نحو
 اي هذا زيدون لو وصف باسم الجنس انتهى وليس شيء لانه قد اعترف بغيره

ع
 رة

لما قصد الفصل في حروف النداء واللام بشئ طلبوا اسما بهما غير ال على
 مهية معنية محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر
 على هذا الاسم المبهمة لشدة احتياجهم اليه محضه الذي هو زوال اللام وذلك ان
 ضرورة المنادى ان يكون متميزا المهية وان لم يكن معلوم الذات فوجدوا
 الاسم المنصف بالنسبة المذكورة اياها بسطر قطوع في الاضافة ازدهت
 نحو اني رجل وابدا بها التنبية المضاف اليه لانه لم يكن بحال مضاف اليه و
 تنوين قائم مقام نحو اياها تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين
 بيد ان مضاف اليه معلوم مقدما كما في قوله تعالى ونفعا بعضهم فوق بعض
 وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام واما التنبية ايضا فاسم للنداء والنداء
 ايضا تنبيه واهم الاشارة واما لفظة شئ وما بمعناه فانها وان كانتا
 لكن لم يوصف على ان نير ال لهما بالتحصيل بخلاف اني واسم الاشارة فانها
 وصفا مبهمة من شروط ازالة ابهامها الشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة
 المحسنة او بالوصف واما فبا اسم الاشارة آخر بعده فنقول ان لم يكن اسم
 الاشارة في قولنا با هذا الرجل مقصود بالنداء لم يكن في ايتهم هذا الرجل مقصودا
 به ايضا واقتصارهم على قولهم يا ايتهم الا يكون دليلا عليه لان اسم الاشارة
 مع لا يكون مبهما بل مخصوصا بالاشارة المحسنة كيف ولو كان هذا جازا لكان
 جازا ان يكون اسم الاشارة في قولك يا ايتهم الرجل مقصودا بالنداء و
 بعده امراه كما زعم القائل يجوز للاقتصار على قولك يا هذا وثبت عند العرب
 بالاتفاق وهو غير جائز بالاجماع وهو ايضا لا يقول به متعين ما اولى الله
 المحصل لا يتاخر فاني حاجة الى التبيان بهذا بعد حصول المصلي بما لا يسيء
 الامر من باتيان مبهمة بعدهم وتأخير البيان انما يكون تكثير التشويش و
 التوجه فالمرهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة وهي زيادة
 في البيان بزيادة الابهام وقد ظهر لك مستحق اياها لو فرضنا جواز كون اسم

الاشارة

الاشارة في قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء لما صح قول القائل ايضا لانه
 لا يكون مبهما حتى يكون الاسم المعروف باللام الواقع بعده وصفا للمبهمة جائزا فيه
 الامر ان **قوله** يا ايتهم الله خاصة قبل هذا الاشارة الى ثلثة احكام لفظة الله
 في باب النداء قطع بمنزلة واختصاصه ندائه بكلمة يا مخرج من حروف النداء
 كالاصفا من ايتهم وايتهم ونداءه بلام الله المبهمة وكيفية الحكم الاخير
 وان كان اشتد سببا بالمقام فمن ضيق العطن الذي لا يليق بالكلام ولكن
 ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايتهم الله
 مثلا في حين انتهى لا يخفى انه من جملة ادعاء القائل لظهور ان هذا القول مشتق
 من الحكم المتقدم ولا يمكن التعميم الى ما ذكره من امرين لانه لم يسبق شئ من القول
 له دخول حروف النداء باسرها على ما يدخل عليه احدى وكون المهية في باب النداء
 للوصول حتى يتاخر يا ايتهم الله خاصة بالنسبة الى هذه الامور الثلاثة على انه قد
 اعترف نفسه شراك اتي وايتهم في هذا الحكم اعني النداء بكلمة يادون غيرهم
 تلك الحروف فالقول بعد ذلك ان المراد من هذا القول التنبية على اختصاصه بلفظة
 الحالة بكلمة يا ليس الا بانه التناقص وكون المهية فيها هو من القطع ليس
 مقتولنا به بحيث لا يحتمل غيره بل يجوز الوصول ايضا قال الرضي والاكثري في
 الله قطع المهية وذلك لان من اول الامر ان الالف اللام خرجا عما كانا
 عليه في الاسل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع با واللام فلو كانا
 بقيا على اصلهما سقطت المهية في الدرج اذ مهية اللام معروفة همة وصل
 حكم ابو علي يا الله بالوصل على الاسل وكيف يتصور تعميم الكلام والاعراض على
 من يملك هذه الطريقة الباطلة بعد تصحيح صاحبها به في به الفائدة اختصارا
 عدم توسط المبهمة بلفظة اللام فانه قال في السمع وقالوا يا الله خاصة فاذلوا
 يا على الاسم وان كان فيه لام التعريف اياها منزلة منزلة الاسم المزدوجا و
 عوضها عن المهية التي هي فاء لان اصله الالة فنقلت حركتها الى اللام وقد

لا فائدة في

فصار له الاله ثم ادغموه اللام في اللام فقالوا الله اولان النذر اكثر منه
 اكثر منه غيره محفف بحذف الوصلة اولانهم كرهوا ان ياتوا باسمهم بطلت
 على الباء سبجانه اولان اطلاق الاسماء يتوقف على الازن ولم يجرى الازن
 في ايتا وهذا صريح بفتح ان يقال يا ايها الله ويا هذا الله هذا الكلام فيه ظهير
 سقوط قوله ولكن ان يجعل الخ على انه فاسد في نفسه قائل **قوله** ويتم النكاح
 تأكيد لفظي قبل ولم يمتنع لعدم انصرافه لكونه علما مؤثرا بنا ولم يقبله او
 لكونه علما واقعا في الشرع عدم صرفه في احد وهو العلم كما هو مذهب
 الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي فهو ان تأكيد اللفظ في
 الاغلب تكرر اللفظ الاول لما تغيرت بلا تباين فكذا حذف تنوين الاول
 للاضافة كتر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يصف انتهى ولا يخفى
 انه لا وجه لاختيار ما اختاره ولما ذكر ذلك الى الرضي فان الاول مما لا يسل
 اليه والثاني هو القول المستفاد عليه غير ان الرضي يقول فيه بالاغلبية كما سبق في قول
 روية وغيره يقولون بالوجوب ويحملون قول روية على التذوق قال المصنف
 الشرح اما الضم فظاهر لانه مناد مغرور واما النصب فعلى وجهين احدهما ان يرا
 يتم الاول اضافة الى عدى المذكور اخرا ثم اكد تأكيد الغضبا بلفظ يتم النكاح
 والتأكيد اللفظي ياتي ولا يغير قبل ولا ما بعده عما كان عليه فلهذا لم ينعى منصوبا
 على حاله وذكر في الوجه الثاني ما ذكره الشرح قدس سره من حذف المضاف الى
 او كاستغناء بذكره **قوله** وذلك مذهب سيويي مذهب المذهب كساده وهو
 الخليل وهو تابع له فيه ولا يخفى انه مما لا يلتفت اليه لان ثمة هو نسبة ذلك القول
 الى سيويي وقد صرح الرضي وغيره بان ذلك مذهب سيويي ولم يتصور الخليل
 نعم قال المصنف ايضا وهو مذهب سيويي والطلب لكن هذا شريعتي
 الخليل له وعلى ان المتعارفين بينهم نسبة الاول الى الثاني قال سيويي اليه
 والتصرح بان مذهبهم وان كان الطلب يستقيم فيه وذلك لان اعتناءهم به اكثر

على انه فاسد في نفسه وذلك لانه
 لا معنى له سواء ان غلط في اللفظ
 الاعلا في المعقولة باللام يجوز فيها عند
 النذر اكثر منه غيره محفف بحذف الوصلة
 ذلك فانه لا يجوز فيه شيئا من ذلك
 فقط فلا تباين يا ايها الله مثلا
 على محض بفت رزك
 مسته

من اثنتيهم **قوله** على الباء المغيرة بالحذف والتقلب قبل هذا مغيرة غير
 حيث قال لتدل الشهرة على الباء المغيرة او المحذوف ثم قبل وهو الاول لانه لا يستجبه
 المحذوف مغيرا وانت خبير بان كلا القولين مما لا وجه له لان الساج قدس
 سره واتي بعبارة الرضي بعينها فانه قال وهذا ان الوجهان لا يكونان في كل
 مناد مضاف الى باء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الباء واشتهر
 به لتدل الشهرة على الباء المغيرة بالحذف والتقلب فلما تقول عدو ويا عدو هذا
 كلامه والتعبير كذلك ليس مستقيم فان الباء المغيرة تشمل المحذوف فمقدرة مغيرة
 صورة الحذف صورة الزكر فلا يستجبه جعل الحذف فيما للتغيير **قوله** ويكون
 المناد المضاف الى باء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا على جعل الهاء
 متعلقا بكون الجملة عطفا على الجزء وعلى جملة الاسمية وعلى التعديرين تعدي
 العبارة وجوب الهاء في الوقف الوجوب وليس له مع الالف واما الوقف
 على غلا في بكون الباء عافيا السكون ايجاد ويجوز حذف الباء وان كان بابه
 واذا وقف غلا في الفتح يجوز الهاء والامكان فالاول ان يكون بالهاء عطفا
 على محذوف اي بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في خبر الجواز الا انه يجب ان يحل
 الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بانه علامه انتهى ولا يخفى ان العطفا في
 هذه الصورة انما يتصور على الجملة العقلية اي المضاف الى باء المتكلم
 يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا وكانه ارا بالجزء تلك الجملة الفعلية والجملة
 الاسمية مجموع قوله والمضاف الى باء المتكلم يجوز فيه الخ لكنه غفل عما فيه نعم
 يكون الكلام من ظاهر في وجوب الهاء وتعينه عند الوقف وهو لا يجري في
 الكل وعلى ما اختاره من كون المعطوف عليه محذوف فلا يلزم ذلك بل اللام
 مع حمل الجواز على ما يتأهل الامتناع لكن فيه ان ذلك انما يتركب اليه اذا ثبت
 جواز الوقف بالهاء في الكل وفيه نظر والظاهر من كلام المصنف في الشرح انه ارا ذلك
 وبالراء وقفا ان يكون خبر مبتداء محذوف تقديره وهو بالهاء وقفا على ان

يكون الضمير ارجا الى ما قبله وهو غلاما ورج لا يعم الحكم غيره من الوجوه الثلاثة
لعدم تعيين النحاء فيها وتعين منها فانه قال فيه بعد قوله واما ابد الهم من الباء
النافلانها اخف ولما في النحاء لبيان الف ولم يعرض لغير ذلك وهو المقوم
من كلام الزحري ايضا حيث قال وفي الوقف باراءه وغلاما مقتصر على هذا
القدر والرضي ايضا حمل كلام المص على ذلك دون ما ذهب اليه في التعميم
للكل حيث قال في النحاء وبالا وقفا ازاقت على غلاما فبالنحاء
الالف ثم قال وازاد وقفت على غلاما فيكون اليا وصلانا الوقف عليها يكون
اجور ويجوز حذفها وان كان ما قبلها وذلك على مذهب من وقف على الثاني
بمكان الضار وازاد وقفت على غلاما في نفس اليا وصلانا جاز المكان
للووقف وجاز لما في باء الك مع ابقاء النسخ بهذا الكلام وهو صحيح في حمل
عبارة المتن على الوجه الرابع من تلك الوجوه خاصة وعدم جواز الوقف بها
في الباقي الا في الوجه الاول وذلك مع الايمان الى رجحان المكان حيث ان
به اولادنا هو كذلك لان الوقف بالياء على هو الصحيح لا يكون الا عند انقضاء
ما قبلها كما توقف عليه ان شاء الله تعالى **قوله** ببدال النحاء بالناء وتقدم
التحانية على الفوقانية وحمل على عكس ذلك يادعاء ان التباصلة الابدال
وهو انما يدخل على المروك وهذا غلط صحيح لان الثابت خلافه قال الجوهري
وابدلت الشيء بغيره واستبدل الشيء بغيره وتبدل به اذا اخذه مكانه و
الابدال قدم من الصالحين لا تحل الدنيا منهم ازامات واحدا بديل الله مكانه
باخوف قدس وانما طولت الناء فيها لكونها عوضا عن الياء كما نيت ولت
عن الواو ولكنها توقف بالياء بخلاف ناء اخت لان اصل هذه اصول
تلك ايدة فيفترقان هكذا قيل وفيه نظر لانه توقف على ظلية وغرفة بالياء
فالصواب ان يقال لكنها توقف عليها بالياء بخلاف ناء اخت ونبت لانها
ما قبلها والفرق بين ناء اخت والياء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت

نبت قال الرضي والا في الوقف بالياء لانفتاح ما قبلها كما في ظلية وغرفة
بخلاف ناء اخت ونبت فمن وقف عليها بالناء كتبها ناء ومن وقف بالياء
كتبها هاء لان المبنى الخط على الوقف **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء بالياء
لانما سب الكسر الوارد عليها بل تنافيا وانما تناسب الكسر قبلها فالوجه ان
يقال لا ابدل بالناء الياء فاقضت كسائر تاءات التانيث فتح ما قبلها
انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء وحفظ بعد حذف الدلالة عليها
ولا يخفى بطلانه فان مناسبة الياء الكسرة امر متقطع به لانه طبيعة الياء
وهذا مما لا قابل بخلافه وبوجه المعنى في الشرح حيث قال وبما نبت ياءات
بعد الياء ناء على غير قياس وكانت مكسورة لانها بدل عن حرف يناسب الكسرة
ومفتوحة لانها بدل عن حرف يحرك بفتح هذا الكلام وانما توسط التمايل
في هذه الوردية من قولهم في بعض المواضع وكثير ما قبل الياء المنكبة الكسرة
الياء فانسا ق ذهنة الى ان المراد بالمنكبة المنكبة لها هي كسرة ما قبلها
كما في قولهم وانما تناسب الكسرة قبلها ولم يدرك كون المراد ان مناسبة
ذلك الحرف لتلك الحركة دعت الى تبديل حوكة ما قبلها بها والجب ان لم يتفطن
لذلك في قوله وحفظ بعد حذف الدلالة عليها فانه لم يكن المنكبة نامة بين
ايا ومطلق الكسرة لما حصلت هذه الدلالة وما الى به من الوردية فعلى حكم تحفة
انما يتم اذا كان الكسر معقورا على الواقع بخلاف **قوله** فانهم يقولون
نبت اتم ونبت عم على الوجوه الاربع او رد عليه لو كان اعتب التباصلة
بالنظر الى الاسم والوردون المضاف للفائدة العبارة جواز غلام اتم وباعلام
عم فالوجه ان يعتبر التباصل بالنظر الى الجزئين جميعا ويجعل المؤنث داخل
تحت ذكر المذكر كما شاع **قوله** وقالوا يا ابن اتم ويا ابن عم القس القس
الاوضح وقالوا يا ابن اتم وقالوا يا ابن عم خاصة مثل باب غلامى وثى ومانى
اظهر ان يخفى **قوله** اى واقع في لغة الكلام يعني ان لجوارز وقوعه ومقتضى

الكلام بحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الأول
والأول هو ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة هكذا قيل ولا يخفى ان
الامر على انه مفعول له وعامله الجواز فور ان الجواز سنة الترخيم و
الضرورة اي الانسداد سنة المتكلم فلم يوجد شرط لنفس المفعول له على ما
يسمى وهو المشهور فيما بين الجمهور فيقول ان العامل في ضرورة الترخيم و
التقديم ويرحم في ضرورة ذلك ان تجعل اللاحق في عبارة الشرح للوقت
اي جائز وقت ضرورة ذلك ان تجعل الانسداد سنة الترخيم اي الترخيم في غير
المناد واقع الانسداد الى الوقوع انتهى ولا وجه لكلا الوجهين كما لا يخفى
وليس مرار الشرح قدس سره اعمال الجواز بناء على الجواز لان حمل الكلام
على ما لا يرتضي صاحبه ليس بمحمول فتعين ان المراد اعمال الفعل المفهوم
من الكلام كما ذهب اليه الهند حيث قال اي فعل الترخيم في غير المنادى
للضرورة على انه خبر مبتداء مخذوف بخذف مضاف الى هو في غير المنادى
اثر ضرورة والظاهر من كلام المصنف ان المراد ليس هذا ولا ازاك فانه قال في
شرح قوله وترحم المناد جائز وفي غيره ضرورة يريد ان الترخيم في المناد جائز
في سعة الكلام وفي غير المناد اذ لا يكون في ضرورة الشعر فعلى هذا يكون ظرفا
لامفعولاه ولا ضرا **قوله** او شرط الترخيم اذ كان واقعا في المناد على التقيد
الثاني قبل لم يلتفت الى ارجاعه الى ترقيم المنادى استنباطا لمعنى
الضم والامر كذلك التقدير مستبشع جدا فلا وجه هو الاقتصار على الاول
تقرينا واشترطا ولا يتم فيه لان الكلام سوق لبيان ترقيم المنادى
فيصح الاكتفاء ببيان لا سيما اذ كان جواز الترخيم فيه مبنيا على الضرورة
فانه مما لا يابى به مع ان حاله معلوم بالمعاينة **قوله** امور اربعة ثلثة منها
عدمية قبل للثلاثة العدمية رابع فاتهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع
النداء موقفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا ضبا عمة في

لا محالة يا ضبا عمة بالهاء الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في
يا ضبا عمة ترخمه بخذف التاء وتقف بالف الاطلاق انتهى وليس عن
سلامة الفهم اذ لا فرق في هذا الحكم بين الوقف بالف الاطلاق وبين
بالهاء فكما انك ترخم يا ضبا عمة مثلكا بخذف التاء وتقف بالف
الاطلاق كذلك بعينه ترخمها بخذف التاء وتقف عليها بالهاء وبالجملة ليس
الوقف عليها بالهاء قبل الترخيم سلمناه لكن لا يتصور الترخيم في فليس
محال فيه ولقد وقع الغافل فيه من قوله التاء في كلام الرضي حيث قال ثم اعلم
ان الذين يخذفون التاء وهم الاكثر من اذادفوا الحقوا آخوه للهاء
فيقولون في يا ضبا عمة وقليلا ما يوقف يكون الماء وذلك انهم
يلحقون هاء التثنية بالواو ليست حركه آخوه عرابية ولا مشبهة نحو
ره وقه وانه حير له وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب تاء في الوقت
فالخاتمة بما كان هناك تاء في الاصل اولى وبغني عن الحاق في التاء
الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفريق يا ضبا عة ولا يك موقف منك الورا
تأمل **قوله** لانه ليس آخوه التاء المناد نظر الى اللفظ وتوضيح ذلك انه اذا
سببه وما يشبهه يراعى حال الجاز قبل العلمانية في استقلال كل واحد منهما
باعرابه فلما كان كل واحد منهما في استقلاله حيث اللفظ اي الاعراب
لمراعات حالهما قبل العلمانية والمجرب العلمانية عن كل واحد منهما في معنى
الاستقلال لان التاء في حيث المعنى كزبد ودعي اللفظ والعلم
يكون خذف الثاني نظر الى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية
ولا يلزم امتناع ترقيم معدى كرب فان امر اجمال ليس كاتجاه
المضاف والمضاف اليه الا ترى انك تقول معدى كرب برض آخوه
فلولا قوة الاقتراح لم يعرب هذا الاعراب فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال
لفظا بخلاف الاول ويجوز ان يعبر امتناع ترقيم المضاف والمضاف

الخذف في الاول نظر الى المعنى
او ليس آخوه الاعراب ولم
يكن سهو

اليه بان المضاف اليه لم يميز بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يقع حذفه
 باسره او حذف آخره بدليل ان اءا بالمضاف باق والاعاء لا
 يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث
 يقع حذف آخر المضاف بالترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تام
 الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط
 التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعاء على المضاف كما كان
 فلم يقع ترخيم احد هما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف قوله لعدم
 ظهور اثر التذكير فيه قال المصنف لا مستغنى لان المستغنى مطلوب
 فيه رفع الصوت للجوارية فهو مطلوب لحواله الى الحذف منه وهذا اللغز
 زيد في آخره الف **قوله** في انهما زيدا معا يعني انهما اجتمعتا معاني
 اصلها لمعني واحد لان الالفين في محراب مجتمعتان معاني اصلها
 لمعني واحد وهو التانيث والالف والنون مجتمعتان معاني اصلها
 لمعني واحد وهو التذكير مثل سكران ويا بالنسب اجتمعتا مع المعنى النسبة
 فتحدتان معا لما تتر لامتزاج الزيادة الواحدة **قوله** والمراد به المدة الزايدة
 هكذا قال المصنف في الشرح وما قبل او المراد به مدة مطلقا والالف
 مختار لم يكن مدة في اسله وانما صار مدة بالاعلان بان الف واللام في
 منه التناقض **قوله** وانما لم يؤخذ هذه العقيدة ولكن ان تأخذ
 فيها ويجعل ثبوت اكثر من اربعة احواف في الاسم وليس مما يلتفت اليه
قوله لان نحو ثبوت جمع شبه قبل واياك وان يجب ثبوت الزيادة
 لانه غير بناء الواحد فكانه ليس بجمع المذكرات لم وانه مثل نحو دم قبل فعلى
 هذا ينبغي ان يعقد القاعدة بما يخرجها بطلان الاول لان ثبوت
 جمع ابن بالضرورة واما الثاني فلان ما نفعك الرضخ ليس من رضخه بل هو
 علل بنك نذهب الجرح بان غيره على خلافه والمخ معهم فلا وجه لـ

اي البكوان

صحة لتعقيد القاعدة بما يخرج بناء على ذلك قال الرضخ في قوله وهو اثر
 من اربعة احواف قيد في قوله احواف صحيح قبل مدة لاني قوله زياتان
 في الحكم الواحدة لان نحو يدان وريمان وثبوتون وقولون ودمي ترخم تحذف
 زياتية للترخيم لان بقاء الظلمة على حروفه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا
 كانت كذلك وذهب للمخ الى حذف الحرفين في نحو ثبوتون ويدان والاول
 اولى وانما لم تحذف زياتا ثبوتون لانها غير بناء الواحد فكانه ليس
 جمع المذكورات لم وانه مثل نحو هذا الكلام **قوله** حذفنا اي الحرفان الاخران
 في كلا القسمين قبل لا يؤخذ في الجزاء التعقيد بشرط لانه لو خفف
 ليس كما ينبغي وقد قربان بطلان هذا الوهم غير مرة ووجه اللامه اني ذكر
 التعقيد **قوله** اي في حذف حرف واحد قبل المضارع ما مضى اخواتها الماسة
 لداعي فله الغاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي غير مرة والانسب ان يحذف التعقيد
 فقد حذف حرف واحد ثم قبل واعلم ان قوله وان كان مركبا تحذف لام
 الاخير وقوله والاخر حرف واحد يتمقضان بياضاربه فان ضاربه مركبة
 ولا تحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعنا الى المركب على المركب
 حقيقة وحكما والضاربه مركبة حقيقة مفردة حكما وكلا القولين باطلان
 اما الاول فلظهور ان ما اختاره قدس سره اولي لما فيه من تعليل الحذف واما الثاني
 فلان المراد بالمركب ما تركب من اسمين وليس بمضاف ولا مضافة فكيف يتصور
 دخول المركب في اسم وجوف فيه حتى يتحقق الحكم به وحيث ان التناوكل متبا
 مثل التناوكل الظاهر **قوله** وهو في حكم التانيث كونه في القاعدة
 اسم از ال ترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون
 فيقال بعد الترخيم بالعلو وبقا فيه فيعود الحذف لارتفاع التناوكل كالتين
 واسم قبل اخره مثم ساكن في الاسم فله مرة فواسم يفتح الحفرة ويسمى التانيث
 فانه يخرج لك التانيث اتباعا لما قبله عند سيوبه ويكسر عند غيره دفعا

قوله وقد مر وهو ان ذلك يحتاج
 الى التفصيل وبيان على
 كل واحد منهما مستطاع

ومنع اعتبار التجوز أو التضمن في صورة دخوله في الشخص اغني المقصود فكيف
 يقال باختصاص هذا القول بالفتا زاني وبانه زعم كون الباء على حقيقة
 في كلا الوجهين وجعل الاختصاص في مجاز زعم التمييز هو في العرف
 صار كانه حقيقة في اولي من اعتبره من باب التضمن في عبارة الشارع
 ستره كشكال فانه اذا اعتبر مجازا ان ينعى ان يقال في الفيرى متبرع
 النار وان اعتبر من باب التضمن بشهادة للعبه ينعى ان يكون منير او انما
 للندوب هو اختصاص المندوب به كما يقال في شخصك بالعبارة مثلا
 تخبرك بها مختصا اياك وتفسير الشارع عكس ذلك **قوله** ليردانه لا يتبع
 نكرة قبل ليس وورد هذا باعنا قويا على تأويل قوله وحكمه في الاعراب البناء
 حكم النار بما اوله به لكون قوله ولا ندب الا المعروف في حكم المستثنى من قوله
 وحكمه في الاعراب البناء حكم النار انتهى ولا يخفى ان ما ذكره ليس هو في
 شرح قوله وحكمه في الاعراب البناء حكم النار ليس من قبيل التأويل في
 شيء لان معنى هذه العبارة هو ان حكمه كحكمه او مثل حكمه بالضرورة لان المندوب
 غير النار والتعرض لذلك ارفع وورد هذا انما نشاء من تجوز تولد التضمن
 بين كلامي للمص فان هذا اقرب الى الهم من الحمل على الاستثناء بحسب المعنى
 فتعلم فصل **قوله** وجاز لك زيادة الالف قيل فيه رد على الالف لانه لا ينعى حيث قال
 يجب مع باليد لا يتبين بالنار وفيه انه لا يدفع الالف من الاستثناءات وفي ذكر
 لك المشعر بالنفع اشعار بوجوبه زيادة انتهى ولا يصح الحمل على ذلك لان هذا
 منبى عليه ما هو المعتبر بين النخاة في جواز الامر من اى الالحاق وعدمه
 الالف ليس بغير من عليهم بانه لا يكون بدون الالحاق اذ كان مع الالف
 الالف ليس بالنار فكيف يقال ان المص راو الرز عليا للمص تبع المشهور
 ولم يلتفت اليه لان ذلك باعتبار القرينة وعدمه كما هو المفهوم من كلام الرضى
 حيث قال ان يجوز لالحاق الالف في المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع او

اويا وقال الالف ليس يجب لالحاقه مع باليد لا يتبين بالنار المختص قال والالف
 ان يقال ان دللت قرينة على الندبة كنت غير اعم بالاف والاف لالحاق
 الا ان كلامه في صورة تفرع واختراع مذهب ولا يبعد ان يقال مرادهم ان
 ذلك على انه لا يؤمن من اللبس بعد لالحاق الف ايضا للسبق في كلام العالم من تحقق
 الالف ليس بالمتفاته ولجواز لالحاق الف على النار الغير المتفاته ايضا
 قال ابن السراج تقول في نداء البعيد بزيادة والها لك في غاية البعد
 قولهم يا ههنا في النار غير المصحح بسمه على تعمله الرضى فلا وجه للمجازة وادعى
 الوجوب لذلك وجوب الكو فيون الاستثناء بافتحة عن الالف الندبة نحو
 يا زيد ولا زيد وريف بانه غير ثابت **قوله** فان خفت اللبس في خلاف النسخ
 الرضى المص فيما كان حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول في الضرب
 الرجلان وانما قال المص ان خفت اللبس بالتفخيم اشارة الى ان زيادة
 غير الالف بعد حفظ متفرع عليه وهو الاصل ثم قيل في الظاهر ان الالف
 منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة المندوب لدفع الالف ليس وكذا الواو
 لانه معدول اليه مع كلمة الغاء في عبارة المص اوقع في مكانه وكلامه
 الاوام الباطلة اما الاو فلان الرضى لم يخالف المص في ذلك بل قال
 آخر الكلمة لا يخلو منه ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركة
 اعرابية او لا والمغرب بالحركات لا يلحقه الالف ويقدر الاعراب نحو
 واضرب الرجلان في المص يضرب الرجل كذا واضرب الرجلان وان كلام
 الرجلان والغراء يجوز اتباع الالف بالحركات قياسا على مدة الامكان نحو
 واضرب الرجلان وداعبد الملكية لم يثبت هذا ليس كلام الرضى بل هو
 كلامهم والمص ايضا على ذلك قال في الايضاح وحكمه في الاعراب البناء
 حكم النار وتوابعه كتوابعه كانهم اخبروه فخرج النار في اللفظ ليكون
 الجمع في التفخيم وكذلك كان الاصح الاثنيان بالمد في آخره وانما قالوا

هي الف وتكون غير الف لانها الغالب فانما يعدل الي غير فانهم من الالف
ان يكون آخره حوكة او سكون فان كان حوكة فلا يخلو اما ان يكون اعرابا
او بناء فان كانت اعرابا ليس الالف كقولك وازيداه واعبد المطلباء
واعلام احمداه بخلاف مدة الانكار فانك تقول فيها عبد المطلبية ومدة
التذكير ايضا فانك تأتي بها على حسب حوكة الآخر حوكة البناء اتبعته مدة
في جنسها فقلت في خدام واخذتية وفي الموضين والامير شياء وفي
علائك المرأة الخاطبة واعلامك وان كان آخره ساكنا فلا يخلو اما ان يكون
مدة او غير مدة فان كانت مدة يستغني بها فتقول فيمن اسمه اضرى وا
اضربيه وفي غلامه واعلامه ووه ولا فرق بين الواو المقدرة والمحققة
فلذلك يجب النظم في قولك غلامك اليوم والليم الى اصلها كما يجب في
هذا اليوم لذلك والحق الف وفي العربات فكلنا اسماء بمنزلة زيد
وعمر ولا لبس فيها فالحقت الالفات في احوالها كما لحقت بزيد وعمر و
اما الحاق الياء والواو فحقوا باللبس بهذا كله من كلامه وانما اوردها
مع طوله ليتبين لك بطلان كلا القولين اما الاول فلما اثير اليه واما الثاني
فلتصح المصن بان كلامه الواو والياء معدول اليه وليس منقلباً
الالف مع ما فيه من كثرة الضوايد ولذلك يدعى قدر الحاجة **قوله** الا انه
اتم منه جهة المعنى فيجوز بذلك نقصان المعنى من جهة اللفظ فيكون
هو التركيب الاضافي سواء بسواء **قوله** لا اتحاد بها بالذات اي وانما
وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه في الالفاظ البانية متحدان
بهكذا قيل ولا يخفى ما فيه **قوله** الا اذا كان متعارفا مع اسم الجنس قبل الاو
المتعارفا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان وانت جبريل اليغ
على هذا التقدير ايضا ينبغي ان يكون كذلك اذ لا وجه للحالته بالاكفاء
بهذا التقدير كما ينبغي **قوله** سواء كان مع بدل عن حرف النداء لفظية

الله تعالى فانه لا يحدف فيلزم ان رد كما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره
بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى
ان الرد ضعيف لان المستعار منه بيان للصانع يجوز الحذف منه والله تعالى
كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله فاصفة من
جملة معانية انه لا يقال يحدف حرف النداء فلم يجز ان يبين عدم جواز
حذف حرف النداء عنه انتهى وقد عرفت فيما سبق انه لا يجز الحذف
الوجه الباطن اما ان ما ذكره قدس سره في الجواب ضعيف لان المفهوم
جواز الحذف منه الله مطلقا كما في سائر الاعلام فمنع من الظاهر المتبادر
من قوله ويجوز حذف حرف النداء الاعم اسم الجنس الذي عدم الجواز في هذه الامور
مطلقا اي سواء اعيى البديل ولا على ما هو كذلك في اخس الامور بخلاف
ذلك انما يكون باحد الامرين الجواز بالابدال او بدونه قال هذا هو النقص
لذلك كما تقرر في محله فان وصفت ذلك بالاطلاق ايضا بان تقول
والثابت فيما عدا هذه الامور الجواز مطلقا لا يكون معناه الامام مع به
الشاع واشتهر اليه ان الجواز معتبر مطلقا لا يكون فيما عدا اعم
من ان يكون بالابدال او بدونه فانهم ولا يتكبر من الغافلين **قوله** وانما
الرجل قيل ينبغي ان يذكر ان الذي لم يوصف بذكر اللام والموصوف به فيما
لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يحتل النيان ولا يخفى عليك ان
اي لا يكون مناد بالاصالة بل هو وصلة كما سبق فلا يتعمل جواز النداء
الا اذا وصف بالمعروف الكلام فلا يسهل الى جعله محورا في الوصف من باب
المناد فكيف يدبر فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه وعلى هذا القياس
اي الذي لم يوصف بالموصوف بذكر اللام فانه غير ثابت ايضا الا في صورة
وصف باسم الاشارة فيكون المقصود بالنداء ايضا ذلك الاسم دون
كلمة اي فيكون مذكورا فيما سبق من حيث لا يحدف منه حرف النداء

قال الرضي وكان ينبغي لا يذف من أي ايضا ان هو ايضا جنس متوف
 بالبناء لان التقصير بالبناء لما كان وصفه وهو معرفة قبل البناء
 باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من باب هذا غير ان
 يتصرف هذا بذر اللام كما لا يجوز الحذف من باب هذا فثبت ان
 الاعتبار في حذف حرف البناء من أي بوصفه نحو اربا الرجل او بوصف
 وصفه نحو اربا الرجل **ف** وفيه شذوذ ان حذف حرف البناء من
 اسم الجنس وتزخم غير العلم قال الرضي وليس اطلاق كرا في باب التزخم
 حتى يجل على الشذوذ لان الكرا ذكر الكرا وان قال قال المبرور هو مخم
 كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرناه في الجمل الصحيح **ف** حتى
 يصار قبل ان يلحق عليه ثوب فيصار ثم قبل هذا امثلا لمن تكلم وقد
 تواضع من هو اشرف منه وكلاهما كما ترى فان صيد الكرا لا يتوقف
 على النفا الشوب عليه بل يكون بغير هذا الطريق باليد وان هذا امثل
 يضرب لانه الضعيف لا يتقارر عند حصوله في هو اعلم منه او قوي
ف اي مفعول الصم عاملة في سره بطلوع المفعول لانه يصدر
 بيان مفهوم ما افهم عاملة على شريطة التفسير لا يصدر بيان ما هو من
 افراد في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه بخصه العامل بما هو المراد
 في هذا المقام وح التعريف المقام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول
 به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه الفوائد
 لفظية الظاهر التعريف قد تفرز به المقام وقد تفرزت به ولا يجد ان
 يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد انما لم تحذف المفعول به بل ذكرت
 على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول في انتهى وليس شيء
 لان نفس كذا انما هو باعتبار كونه في جملة مباحثه فالمراد بالمفعول
 هو المفعول به دون ما هو اعم منه ولا لما كان وجه لصف كلمة ما عا في كل

فيه والاستدلال على ما نعه كعمل جنس المفعول الاسم المضاف
 اليه كلمة من ضعف اللام لان ذكر المفعول فيه مما لا يساعد التماك
 بخلاف ما سبق مما حصل على الثالث فان المفعول بعد تمامه واستيفاء
 الفصول يرجع الى ذلك ويظهر سقوط بنية القول **ف**
 احتراز عن الجمع بين المفعول قبل الاول واحتراز عن صيرورة
 التفسير تحت كناية التقصير بمنزلة جاد رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان
 العبت انما يلزم في زيد ضربته وزيد امررت به وانما في زيد
 ضربت غلامه فلو قيل اعنت زيد اضربت غلامه لم يلزم اللغو
 وكذا لو قيل لا بست نديا جبت عليه فلا بد في تمام وجه
 وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب ولا يخفى انه من
 قصور الاطلاع وذلك لان المراد ان لا قدس تنزه هو حاصل
 ما قال الرضي انما وجب ضم الفاعل ههنا لان المفعول كالمفعول
 في الناصب ولم يثبت به الا عند تقدير الناصب ليس في ظاهر
 الفصل ينبغي عن تفسيره فحكم الناصب ههنا حكم الرفع في نحو قوله
 تعا وان احد من المشركين استجارك على انه قد مر في باب
 الناعل هو المراد من الجمع بين المفعول والمفعول المتنع ذلك عندهم
 فكيف يتوهم سقوط العبارة نحو جاد رجل اي زيد والافعال
 في مثل زيد اضربت غلامه على ان يكون المفعول را منت ناشي
 عدم الاتيان بقواعدهم وعدم الاطلاع على مراتب كلامهم
ف مشغل صفة لاحد المذكورين ايها كان لان ادلا احد الامر
 غير معين ويجوز ان يكون صفة لكل منهما على سبيل التنزيع وما
 قيل من ان ذلك يجب متابعه المصنف خلاف شبهة هو افعال الاول
 كما هو مذهب الكوفيين من قوله **ف** عنه قيل متعلق به اشتغال

مراد

والتشكال

على تضييق معنى الفراغ او الاعراض وينبغي جعل الاشتغال بمعنى الاول
تعلق المحرر الثاني به ولا حاجة الى اعتبار التضييق الاول له لان معنى الاشتغال
عنه الاعراض لا ارتباطا بامتناع المانع من زعمه انما يستلزم الاشتغال ليس
كذلك بل هو السببية كما قرره به المصنف وغيره **فان** متعلق ذلك الاسم متعلق
بضمير مراد المصنف هو الثاني فانه قلنا هذا الضمير كيدخل متعلق الفعل فيمتثل
الضمير كقولهم زيد امرت غلامه والاول قد ذكره بعض المشرحين
لكن لا يخفى بعده لان الظاهر المتبادر على ما قاله الرضي ان يكون
معنى قوله اشتغل عنه بضميره او متعلقه بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق
يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير بالذات او بالواسطة نحو
زيد امرت غلامه وزيد امرت عمرا او اخاه او موصوفا بعامل ذلك الضمير
موصوفا له نحو زيد امرت رجلا جبارا وما عطف عليه موصوف عامم الضمير
او موصوله نحو زيد القيت عمرا ورجلا يفر به وزيد لقيت عمرا والذات
يفر به وغير ذلك من التعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب
منتهى المنصوب بالمتعدي وليس الشرط ان يكون الضمير موصوفا بالفظا
او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد امرت به او امرت به او امرت به او امرت به
لفظا او محلا او انصبا متعلقة كذلك لا يرى انك تقول هذا امرت
من تملكه او امرت من تملكه فالضمير مرفوع والمعنى ضربت بملوكها او امرت
بملكها **قوله** وبعد الفراغ عن العمل فيه يجوز ذلك الاشتغال خوفاً نحو زيد
ضربت قتيلا فيه انه فوج جميع صور الضمير لانه ليس المانع عن العمل جواز الاشتغال
بل شغل العود الى القدره لانه ايضا مانع الا ان يقال المانع عن العمل صورة
الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده
فيه هذا او نقول الاول لا يخرج عن ذلك بل هو اي قولنا زيد ضربته داخل
فيه ولا يلزم من ان يكون مفعولا به بل هو ما يكون مفعولا به يرشد الى هذا

بملوكها

كلام المصنف في الابطاع ضابطه ان يتقدم اسم وبعده فعل او ما هو في معنى
الفعل كقط على ضمير ذلك الاسم من جهة المفعولية او ما يتعلق بضميره كقط على
الاول كان مفعولا ومما يوجب فعل الابتداء وانصبت فعلى تقدير فعل هذا
وصح في السمع بان قوله اشتغل عنه بضميره انما لا يخرج ما ليس كذلك مثل
قوله زيد امرت فان ذلك ليس من هذا الباب ولو جاز اخراج
ذلك التركيب بهذا الطريق كان الاسم المرفوع الذي لا يجوز انصبا به
بعده في الفعل او شبهه اولى بالخروج به وحيث يكون قوله لو سطر عليه هو
او مناسبة لنفسه حوالا حاصل له وقد حرقه المصنف فيحتاج الى الاخراج مثل
زيد هل ضربته فان اسم وبعده فعل اشتغل عنه بضميره ولكنه لو سطر عليه
لم ينسبه لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبل وما اورد الرضي من ان معنى
قوله اشتغل عنه بضميره اشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل فيه
الضمير كراجعيه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم سبب العمل في ضميره ولو لا ذلك
لعمل فيه وهو امر اخر عن نحو قوله زيد امرت فانه ليس من هذا الباب لان
عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قام ايضا لان الفعل او
شبهه لا يعمل الرفع فيما قبل حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد
لو سطر عليه هو او مناسبة لنفسه غير محتاج اليه مع قوله اشتغل عنه بضميره
لان معناه كما ذكرناه لولا الضمير لعل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبل
لما تقرر في مقامه فلم يبق الا انصبت بمعنى اشتغل عنه بضميره اشتغل بنفسه
بضميره اي لو سطر عليه ولم يشتغل بضميره لنسبه غير وارد لان المعبر في
الحدود هي المعاني الطابعية ولا يخفى انه يصدر عن زيد في قولنا زيد هل
ضربت به اسم بضمير اشتغل عنه بضميره مع قطع النظر عن علة الاعراض
فان جواز العمل فيه عند ما خرج عن المعنى المقصور نحو مشت التلبه الى
قيد يخرج ذلك التركيب هو قوله لو سطر **قوله** وبقييد النسب

بالمفعولية فخرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه قبل ان يخرجه خبر كان بقوله
كل اسم لانه كما ان المتبادر من كل اسم المفعول ثم قيل وان كان تقول كل اسم
اعم من المفعول والتعريف لفظي ما اضم عليه على شرطه التفسير ومنه زيد كنت
ايه فلا معنى لتعريف قوله بالنسبة بالمفعولية لاخر اجمه والاول باطل لا سبيل
لان يراد بالاسم المذكور في الجملة المفعول الحاضر المصروف والمتعين المقطوع به
من ان بعد فعل المخرج عنه ما بعده اسم او غيره مثل زيد مطلق وزيد ابوه
منطلق وزيد في الدار واوشبهه ليدخل فيه ما بعده شبه الفعل في اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما وقد عرفت ما لا يله باقى القبول وذلك قطع في الحال ان
يراد بالاسم المفعول ابتداء واما الثاني فغير بعيد والحق ان اخراج نحو زيد
ايه هذا القيد ليس مستقيم لانه ان اريد بالتعريف المفعول اللازم اضماعه
لا هو الظاهر فقد خرج خبر كان في نحو هذا المثال بقيد الفعل اما وصده او با
بانضمام المعلوم لان كان غير داخل في المطلق الفعل لمنه لكن كونه له
فتعين ان يكون المراد بالفعل ما لا يشبهه وان اريد به اعم في ذلك فالامر كما
قاله القائل **قوله** والاسم في ترتيبهاج تأخير المثال الثاني المتعلق كما لا يخفى
وجهه وهو ان المناسب لسياق الكلام حلوص امثلة المتشغل
بالضمير عن الفعل بالغير بلا وجه فان اشتغال الفعل بالمتعلق كما كان بقيد
تسليط ما يناسب الفعل بالزوم لذلك منها ما هو كذلك فلا وجه لتقديم
هذا وتأخير ذلك فيلزم ان الفعل للمصروف جهان حسنان الاول عدم الفعل
بين الافعال المعروفة بالفعل للجهول اعني حسنت عليه الثاني تقديم التسليط
بنفسه للتسليط مما رفته ثم التسليط باللازم لانه قد تم في هذا القسم
ما عرفت فيه وكلما ليس بشئ بل الوجه ما ذكره المصنف في هذا القدر ان
الكن تقديره مثل الفعل المذكور كان اولي وان لم يكن معناه مع محموله
لما ص وان لم يكن معناه مع محموله العام وان لم يكن فالكتابة فالاول زيد اياه

والثاني

والثاني زيد امرت به والثالث زيد اضربت غلامه والرابع زيد اجبت
عليه **قوله** فان الاسم في خبر زيد اضربت انتم ضربت الاول لوجود مفعوله
قبل فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ولا حذف ضربت ذكر المفعول اذ لا احتياج
الى المفعول مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره وهذا هو المعجب واعترض عن ان
الكلام فيما اضم عليه على شرطه التفسير فاني ان القائل بهذا الكلام
يدل على عدم فهمه للمقام **قوله** ويجوز الرفع بالابتداء قبل اختيار المفعول
الذي هو العامل في المبتداء والخروج لا يتعين بذكره كونه مبتداء والثاني
مصدر المبتداء الذي يخرج كونه مبتداء وفيه رخص لرفع فعله لجهول المقدر
لانه ارتكاب لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو المستغنى
عن مكان تقدير العامل وانت جدير بان لا سبيل الى الاول دعور كون
المراد روهم ارتقاء بالعامل اللفظي ممنوعة لان المقام يايه وكذا
ما تضمنه الاشعار لانه من جملة اقسام هذا الباب ما يكون الرفع فيه واجبا
وكذا النصب فانه يكون نارة واجبا ونارة مختارا الى غير ذلك **قوله**
لان تجزؤه عن العوامل اللفظية قبل التبدل من بداه وهو المتيقن يعرفه
الراعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجزؤه يوجب رفعه بالابتداء فكيف
يصح قوله الصحيح الا ان يقال المراد منه تجزؤه بفتح انتهى ليس بشئ لان العامل في
التجوز واجب بالابتداء والتعليل على تقدير كونه داخل لا ضيق فيه لان المقام
ليس مقام التعريف بل الايام والاشارة الى ما سبق وادعاء اجاب التجزؤ
الرفع باطل في وجهين احدهما انه لو كان موجبا للرفع لما جاز خلافة عند
جواز اخباره وكذلك جائز بالاتفاق وثانيهما ان الرفع قد سبق
لم يقتصر على سورة النسخ بل اعتبر الرجوع ايضا ولا يجوز له خلاف ذلك في
هذا الموضع لانه يصدر بيان ما جاز فيه الرفع مع جواز خلافة **قوله**
سلامته عن الذي قبل اعترض عليه بان هذا معارض يكون الخبر جملة على

تقدير الرفع لان الازار هو الأسفل فيه وروان السلاية عن الحذف ارجح لكن
 ح يكون زيد فربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع
 لا لعدم القرينة المرجحة للنسب والشهر خلافه بل لجزم ان لا يوجد ما يختار
 فيه الرفع لعدم قرينة خلافه انتهى ولا يخفى انه وهم باطل لان كون المجرى لا
 يقتضي النسب الا لا يشعركيف بعد قرينة دلالة على خلاف الرفع اعني
 النسب مرجحة له **قوله** كما قيل الاصح الاوضح او عند وجود اما مع غير
 الطلب اذا المناجاة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النسب ليس
 الا امانته واذا اخذه وليس مما يلتفت فانه لا يفرق منه من حيث وجود
 القرينة في الجانبين وكون قرينة الرفع اقوى بخلاف ما قاله المصنف فهو مما يخل
 بالاردون ان يكون اخضر او **قوله** وهو لا يجوز الالباب وقال المصنف
 وانما نتج الطلب من اقتضاء النسب على الاصح وهو عدم الحذف و
 التقدير وعلى قرينة الرفع التي هي اما لانه اذا رفع كان الطلب جواز الطلب
 لا يجب لم خبر المناقضة له الالباب بل بعيد بخلاف النسب فانه
 لا بعد فيه الا وقوعه على غير الاكثر ثم نقل عن ابي علي انه قال ما مضى
 فظن ان لا يقع الامر خبر المبتدأ البتة لما بينهما المناقضة وجرت
 ذلك في كلامهم فوجب تاويله بتقدير معقول فيه واذا كان الامر كذلك كان
 النسب في وان وجدت قرائن الرفع وقال ارضى قولهم ان قلته
 زيد اضر به ولا تضرب بالرفع لمناقضة للزاد وحمل المصدق والكذب
 للطلبية التي لا تحتلها الالباب بل بعيد فخرج الامر وانتهى عن حقيقتهما
 كقولك في زيد اضر به زيد اطلب منك خبره فنقول بان كثر في الجملة
 الاسمية مصدرنا بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه سمي الخبر فخر المبتدأ
 نحو ازيد منطلق وليتكن عندنا وكذا اكثر زيد من ابوه وعمه وهل قرينة
 وزيد ليتكن فتلك والايوب في خبر المبتدأ احتماله للمصدق والكذب وانما

سُمي

سُمي خبر اصطلاحا كما ان الفاعل سُمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في
 بعض المواضع قال فيقول لما كان الطلب من قرائن النسب لاحتصاص الطلب
 بالفعل الا ترى الى اقتضاء وجود الطلب له كحرف الاستفهام والعرض و
 التخصيص فكون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن فانه قد لا يمكن ذلك
 في بعض المواضع كما في قوله تعالى انتم لا حجاب لكم واما لم يكن من قرائن
 الرفع لانها في الحقيقة ليست متفصلة لان وقوع الاسمية والفعلية بعدا على
 التواء واما اعتبارا قرينة له فيما سبق فلان اما في الحروف التي يتبداء
 بعدا الكلام ونسبها نف ولا ينظر معها الى ما قبلها اعني لم يكن قصد
 التناسب معها لكون ضد مكسبة ما بعد ما قبلها اعني التناسف فوجبت
 بسبب الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلاية من الحذف
 والتقدير بقى التعارض في خواص ما زيد فافترق بين الطلب واصالة السلاية
 من الحذف والتقدير وترجح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير
 في كلامهم وقوله لتعمل الطلبية اسمية مع امكن جعلها فعلية في تقدير افعال
 ولم يلتفت الى قدس سره الذي في ذلك بل يقع فيه الشهر من عدم الجواز
 بدون التاويل لما ان في كلام ارضى نظرا من وجوده احد لان المعسرة
 الطلب حقيقة للحذف وقد اعترف نفسه بذلك حيث قال وانما سمي بالاحتمال
 الصدق والكذب خبر اصطلاحا كما ان الفاعل سُمي به فاعلا ولم يصدر
 الفعل منه في بعض المواضع وما يميز ان كون الجملة خبرية للتصديق بما يخرجها عن
 احتمال الصدق والكذب خبرية انما هو باعتبار ما كانت عليه قبل التصديق
 وقولك زيد اضر به ليس بهذا القبيل بل من قبيل جعل ما لا يحتمل الصدق
 والكذب نفس الخبر المعروف بالاحتمال لهما فكيف يصح التعليل في الاشياء
قوله اي الرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
 ان كلامه متناف فان كان اما قرينة الرفع مطلقا واشتبه لها ذلك

في كونها فعليتين وكذا في هرت برجل ضارب عمر او هذا انما هو العطف
على شابه الفعل واما نحو احسن به و عمر و يعزبه فلا ترجع النسب لكون
فعل التعجب مجزوء و مجزوء عن معنى التعرض لاحقا بالاسم قال ارضي كذا
قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قال السمعاني لم يعطف
الخبر على الثانية وقيل في رده ان عمر و يعزبه متعلق في انتها الخبر او
التحريك ولا يخفى انه وهم لا سبيل اليه ثم قيل ومما ائتمنه ان ينبغي ان يستثنى ما اذا
كانت الجملة من قول القول نحو قال يد عمر وقائم وكبر انضربه فانه ليس العطف
في قول القول اعتبارا رانها مقولان ولا ينافي في القولية بين الالفاظ وان
خبر بان هذا ايضا كذلك فان الجملة اذا وقعت مقول القول لا يكون
فيها ملحوظة ولم يرد فيها الا اللفظ والكلام فيما يقتضيه النسبة فيه فليس هو
داخل فيما نحن فيه خارجا عن هذا الحكم حتى يتبين **قوله** ولا يقدح في
ضعفها في العمل كما انه اراد ان لا يتقدروا لانه كيف فيما هو بصدده نفى
وجوب التقدير فلا يراد ان وجود الفرق بين لا ولم انه يجوز حذف فعل المارون
لم كما سيأتي في محله فلا يضح انه لا يتقدرون لما تكون الظاهر ان جواز حذف الفعل
بعدها فيما سيأتي بمعنى تعاقب الامتناع لا الوجوب انتهى وليس المراد ذلك بل
ما هو المتبادر من انه لا يجوز تقدير معمولها كما هو المعلوم من مخرج كلام الرضي
حيث قال وليس لم ولما ون في هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدرون
معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيد اتقربه ولان بكرة انتكته كما يقال ان
زيد اتقرب او ضربته لقوة ان لم يجرها للفعلين وجواز حذف الفعل بعد ما وثبت
استغناء بها في الاختيار غير ذكر النفي ليس على اطلاقه بل هو شرط بدلالة
الدليل عليه نحو شرفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وقد جاء ذلك في ضرورة
كقوله احفظ و رعتك التي استودعتها يوم لا غارب ان وجدت وان لم
قوله واما قال جوف الاستغناء قيل لو قال الاستغناء عطف على جوف النفي

خرج

خرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستغناء بل موعضا ذكره لا يصير كنية لادراج
لجوف واما بصيغة كنية لذكر بعد واختياره على مع الاستغناء ثم قيل واما وجبه
ذكر الجوف فهو ان اسم الاستغناء يجب دخوله على الفعل الصحيح فلا يجوز متى زيدا
ضربه ثم ههنا الرضي وكلامه في الاوامم الباطلة قال المصنف في الشرح و
انما قال بعد جوف الاستغناء تبينها على ان ذلك لا يكون مع اسم الاستغناء
وهل على انه لا قال بل بوجوب دخول اسم الاستغناء على الفعل وعدم جواز متى
زيد اضربه ولما ذكر ذلك ان الرضي قبل القربة فانه من جواز حيث
قال والاسماء المتضمنة للاستغناء مثل هل تدر على فعلية فعلا ملحوظ بها
ويجب متى زيد اضربت ومتى زيد جوف فارفع في متى زيد اضربه فانه يجوز
وان يتبع النجاة قبل ما قبل عليه كلمة النجاة ان لم لا يبارق لفظ الفعل اذ
ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفعل منه وبين الفعل اما ان لم يذكر في الكلام
فقد دخل على الاسم نحو زيد قائم ثم قيل ففعل انما قال جوف الاستغناء دون
هذه الاستغناء مثل نحو زيد انتضربه فان النجاة في النسب فلا يحتاج في
اختياره جوف الاستغناء الى التمسك بالتركيب المستقيم على ان القول بغير حل
زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعد جواز هل زيد اضربه لا يجوز على
بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يوجب حل
زيد اضربه بل حسن فلا وجه مع القول بجوز هل زيد ضربته الحكم بمتبعها هل زيد
ضربه ثم قيل وفيما ذكره واذكرناه رد لما ذكره الرضي الا انما ادخل جوف الاستغناء الهمة
لعدم جواز حل زيد ضربته لوجوب دخول فعل الفعل في هذه الصورة لانه
لا يرضى بالفصل منه وبين الفعل اذ اوجده في الكلام ولا يخفى انها عجائب
الاوامم فانه بعد ما عرفت بان مقتضى كلمة النجاة ان هل لا ينبغي
ان يبارق لفظ الفعل اذ اذكر في الكلام فعل ولا يرضى بفصل
بينهما كيف امكن له الارتضاء بذلك في شبه الفعل زعمانه ان

فما جاز ان يبيح من حيث متى زيد جوف
سعد الفعل **قوله** لا يشتمل على
بذل

المص اراد ذلك في صورة ما يشبه الفعل دون الفعل حتى يلزم
 الخلفه للقوم فان شبه الفعل حكمه حكم الفعل فلا يجوز انبات امر فيه
 ليس فيه من غايب الفعل زعم اختصاص السكاكي بمتقبحه بل من عرفه اتفاقا
 غيره على عدم جوازها فان كنت النحو مشحونه بما قاله السكاكي فليس هذا هو الموضع
 التي تعود بها بل كلهم على ذلك بلا خلاف بينهم قال الرضي علم الامم هو ان
 احدهما غربي فيه وهو الهمزة فتدخل على الفعلية نحو ضرب يدك على الاسمية الملائمة
 من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد في
 دخل فيه وهو محل التي اصلها ان تكون بمعنى قد لا لا لانه لا يجرى في
 قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي خبرها الثاني فعلية مثلا
 المبتدأ فيها فعلية نحو هل يقيم لك سيرة الاسمية وانا الاسمية التي خبرها الثاني فعلية
 فلا تدخل عليها الا على فتح نحو هل يقيم لك سيرة الاسمية وانا الاسمية التي خبرها الثاني فعلية
 كان احد جزئي للجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصيغة القديمة فلا ترضى الابان تعاقب
 وكذا يعجب دخولها على فعلية مع الفعلية بينهما وبين الفعلية سم نحو هل يدا ضربت
 وعلى فعلية مقدر فعلها مفترب فعل طاهر نحو هل يدا ضربت والنصب جريها
 احسن القبيح من هذا الكلام وبه بين فاقوله وعلى بيان المفتاح لا يعجب
 هل يدا ضربت بل بحسن فلا وجه القول بتجوز هل يدا ضربت الحكم بمتقبحه بل يدا
 ضربت وايضا لا يطلان قوله وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره الرضي لانهم الظاهر
 من بيان الرضي انه لم يحل هذا الكلام بل هو الظاهر بفتح المص كما
 عرفت فيما نقلناه من قوله وانما قال بعد حذف الاستفهام تنبيهها على ان ذلك
 لا يكون مع استفهام بل كان المناسب للشايع قدس سره ان لا يعترض
 لذلك وجه التنبه على خروج الاستفهام ظاهرا وانما على خروج هل فهو انما هو
 اريد احوالها لغير بعد في الاستفهام على صورة التثنية وانما لم يسل حذرة
 استفهام لان حرف الاستفهام اخذوا منه ولا يتوهم عدم تعيينه لكثره فيها وكلمة

المتقبح

هل

هل لان احتمال ارادة بل من اطلاق حرف استفهام بلا قرينة مخوف لما عرفت
 من ان احدهما عايق والثاني دخيل فاطلاق الحرف يقتضي الى الاول لا يقال
 قد ثبت جواز دخول بل ايضا فليكن هذا من جملة ما يختار النصب مع لان الكلام
 فيما تخرج النصب على الرفع والعلية لذلك في الاستفهام ما هو العلة في التثنية في الحقيقة
 لمضمون الفعل فابل او له لفظا او تقدير لما ينفي مضمونه اولى وفي كل حال امر
 يدا ذلك حورث المتقبح وشتان ما بين المرجوح والقبيح **قوله** وفيما قبل الامر
 قبل قد بناه في التكلف لولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قد للوصول مع
 بعض الصلة وحذف المضاف مع ابتداء المضاف اليه على اوجه وهو قبيح حيث
 فتر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة
 الى الاول لا يصح ان يراى ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان
 عن المصدر كغيره ولا الى الثاني لانه يصح تفسيره باسم اي يختار النصب اسم الامر
 خبير ان اللانح بالقبول فعل الشايع قدس سره لما فيه من اجراء الظاهر بما يقتضيه
 اسباق والحق ان السباق على تعيين المكان والاشايع على ان المقسود بيان
 الموضع الا ترى الى قوله وبعد حذف النفي الى اخر ما عطف عليه وقوله
 از هي موقوع الفعل لا يخفى عليك ان لا حاصل يقولنا ويختار النصب في وقت
 الامر مع ما فيه من ارتكاب التقدير ايضا وبمسيل الى اقامة المضاف الى
 مقام المضاف واكسابه في نظائر هذا المقام وليس هذا من
 قبيل التعليل بل هو الاكثر كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام وانه حذف
 الموصول مع بعض الصلة الى التكلف وقع نفسه فيه اذ لا فرق في ذلك بين
 التفسير وان ادعى موصولة على هذا وموصوفية على ذلك فكذلك الظهور
 ان الامر في حذف الموصول مع بعض الصلة كالامر في حذف الموصوفية
 الصنفه بل الاول هو ان يكون الصلة كالجزء وليست الصنفه بهذا **قوله**
 اي وانزع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقيع الى الفعل بقتب

ان لها فريده اختصاصا من الفعل لانها مخصوصة به بدل عليه اختيارا النسب كذا
قوله وعند خوف البس المفسر قبل اي عند خوف البس قال الرفع وانما قال عند خوف
 البس من عند البس لان الرفع لا يستلزم البس بل خوف البس لانه يمكن رفع
 البس بقرينة لكن النسب الجانبي لان فيه غنى عن كل كلف قرينة واعلم ان خوف البس
 بالصفة فيما اذا كان المنسوب مكررة ويكون للمفسر متعلق بجعل خبر الرفع
 المنسوب لما يتحقق خوف البس في المنسوب المعروفة والافعال اذا لم يكن للمفسر
 متعلق فلولا ان الشئ خلقنا وبقد يتبدل كل اللام المتفرقة فاما التباس
 وكذا القول قبل كل شئ خلقنا ثم اعلم ان من خواص اختيار النسب المستخرج من القوة الى
 الفعل واجباته ان يكون فيضائه وهو فيما اذا البس المقصود بالافعال بغيره في الرفع
 نحو زيد ضربت غلامه فان المقصود بالافعال اثنان زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا
 في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا ينفك النفس الى اثنان اللازم انتهى والعلم بان كل
 لان المراد اختيار النسب عند احتمال الرفع للمعنى المقصود وغيره والمغيب لهذا المعنى انما هو
 قوله عند خوف البس لان امره مبني على مجرد الاحتمال وليس المعنى ان البس يتحقق ثابت
 لكنه مرتفع بالقرينة للمعنى المقصود فغيب خوف البس لان مع ظهور ما فيه ليس يستقيم
 اذا التواني الى رتبة عن اللفظ لا ترفع الاحتمال الحاصل بحسب اللفظ
 وقوله اعلم اني اعلم ان الاعلام لان المذكور مجرد المناوذة اخذ على سبيل
 القسامة فكم بان الاسم اذا وقع معرفة مثل الشئ خلقنا به بقدر اوله يمكن
 للمفسر متعلق بكل شئ خلقنا لا يتحقق فيه التباس ولم يرد ان الاول
 ليس مختلف المعنى حتى يتصور فيه البس وان خارج عما نحن فيه لعدم احتمال
 والثاني قولي البس الظهور استولى للغييب الجبر والصفة والمنع مكابرة وانما اعلم
 الى آخيه بين السقوط فان هذا مما لا يتصور به العاقل فضلا عن التفرع كما هو
 الظاهر ثم اعلم ان الرضى نعم اللص فخطا في هذا المناوذة اي بمناء آخر قابل
 اذا اردت مثلا ان تجر ان كل واحد من مالكيك اشتريته بعشرين دينارا وانك

لم تملك

لم تملك احد منهم لانه لا يملك هذه الثمن فقلت كل واحد من مالكيك اشتريته بعشرين
 نصب كل فهو انص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريته كل واحد
 من مالكيك بعشرين وانما ان رفعت كل فيجوز ان يكون اشتريته خبره وقولك
 بعشرين متعلقا باي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود
 فيجوز ان يكون اشتريته منفصلة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل مالكيك
 من مالكيك بعشرين فرفعه اذن مطوق لاحتمال الثاني الذي هو غير مقصود
 ونحو ان لا يوجب الاول ان يربا يكون ايضا لك منهم جماعة للهبة والورثة او
 غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فان نصب اذن اولى لكونه نصا
 في المعنى المقصود والرفع محتمل ولا فائدة والمثال المذكور اوردته للص من
 الكتاب العزيز اعني قوله تعالى كل شئ خلقنا به بقدر لا ينفك في المعنى كما يتفاد
 في مثالنا سواء جعلت الفعل خبر او صفة فلا يفتح اذن التمثيل وذلك لان
 مراده تعالى بكل شئ كل حقوق نسبت كل او رفعت وسواء جعلت
 خلقنا صفة او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يوجب خلقنا
 كل يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الكمات غير المتناهية ويتبع على
 كل واحد منها اسم شئ فكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل
 شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه قال فاذا تقرر هذا
 قلنا ان معنى كل شئ خلقنا به بقدر رفع كل على ان خلقنا هو الخبر لكل مخلوق
 مخلوق بقدره على ان خلقنا صفة كل شئ مخلوق كائن بقدره للمعنى ان
 واحد از لفظ كل شئ في الآية تحذف بالحقوات سواء كان خلقنا صفة
 له او خبرا وليس مع التقدير الاول انهم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا
 والحق في الجواب ان تبارا اذا جعل خلقنا صفة كان المعنى كل مخلوق
 بانه مخلوقان كاشن بقدره هذا لا يمنع نظر الى هذا المعنى ان يكون هناك
 مخلوقات غير متصفة بتلك الصفة فلا يندرج تحت الحكم وانما اذا جعلناه

ت

وت

خبر او نصب كل شيء فلا مجال لهذا الاحتمال نظر الى المعنى المفهوم من الكلام
 اختلاف المعاني قطعاً ويجزى نفعاً ان كل مخلوق متصف بتلك الصفة
 في الواقع لانه انما يفهم من خارج الكلام ولا شك ان المقصود ذلك المعنى
 الذي لا احتمال فيه فالمثال مطابق لما اريد في العجب من الرضى انه لم يتفطن
 لذلك من قول المص اذا رغب في كذا ان يكون خبراً فيفيد المعنى المقصود
 فيفيد المقصود لان المقدور مع كل شيء مخلوق لنا بقدره واذا نصب يعيد
 العموم في المخلوق وهو المعنى المقصود فانه يخرج في غير العموم وعنده نظر الى
 المخلوقات دون الكائنات كما زعم وذلك التفصيل سقط ما قبل على قول
 السامع قدس سره فان المقصود العلم على كل شيء بانه مخلوق لا زمان
 تعين هذا المعنى المقصود انما هو بقرينة قراءة النص لا حاجة في معنى كون
 المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فساد الان المدعى ان في مقام
 الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصيب الى اذا كان مع الرفع ليتبين الصفة
 لان الصفة غير مقصورة سواء كان التقييد بوصف معنى صحيح او على انه
 على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصيب الالهي مختاراً عند المعتزلي مع ان الغرض كان
 متفقاً في ذلك فانه لا يستدل بزم فساد المعنى بل باحتمال اللفظ معنى
 لم يقصد بذلك اللفظ سواء كان هذا المعنى فاسداً في نفس الامر او لا ولا
 وجه لنفي الوصفية من غير ان يلاحظ للغة فانها العلة في الرد والقبول كما لا
 يخفى وايضا لا يلزم من ذلك عدم كون النصيب في الآية مختاراً عند المعتزلي
 فان مفاده ان الله سبحانه خلق كل شيء بقدره وهذا لا يناقض ما ذهب اليه
 من كون العبد خالقاً لافعاله على انه لا اذهب من اصل الاعتزال الى كون
 الآية الكريمة من هذا القبيل وقطعهم بهذا المعنى انما هو لثبوت القراءة على
 ذلك ولو لانه كان الرفع عند علم ارجح لما فيه من الموافقة لمذهبهم **قوله** والآن
 لا يفي العطف على الصغرى لعدم الضمير اعلم ان هذا احتمال اوردته سيوريه واعتراض

عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى وهي الفعلية لانه خبر المبتداء و
 المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في
 الجملة التي هي خبر المبتداء ارجوع ضمير الى المبتدأ وليس عطف كلمة ضمير راجع
 الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيام مقام المعطوف
 عليه ولو قلت زيد كنت عا لزم وبعبارة اخرى لا يفسد في انه لا يجوز
 عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واجاب السمراني عن جميع العبارات
 بان غرض سيوريه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة لعمية الصدر فعلية العرف
 معطوف عليها او على الخبر منها وتصحى المثال اليك بزيارة ضمير فيه خبر عرفت
 كلمة في راره او اجله او خوله ذلك وانما سكت سيوريه عن هذا العتبار على
 علم السامع اذ لابد للجزء اذا كان جملة من ضمير نظير ذلك ان للمص اقنع ان سيوريه
 وان ما ذكره قدس سره ليس فيسبيل الرد على المص وبيان قصوره **قوله** قلنا
 هذا باعتبار التتمية انما باعتبار المبتداء فالصغرى اقرب من اللم بعد فيها
 بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب فلا بد لاعتبارها من شاهد وليس شيء
 لان مراده قدس سره بان تحقق القرينة بحسب الظاهر وان لم يكن بذلك
 في الغاية والمحال لا يخفى ان للغير بين الارباء هو الاول كفي يشاهد انهم
 مع اعتبارهم السلامة من الحذف مرجحاً لم يعتبره هناك ذلك وليس لهم
 اعتبار امرارة وعدمه اخرى وهو على نعم واحد وليس في هذا الموضوع ما
 يحجز السلامة عما هي عليه سوى هذا القرب فتبين انه معتبر فيما بينهم قال المص
 وانما استور الامر ان منه لان الجملة الاولى زات وجهين اسمية بالنظر الى الجملة
 الكبرى وختمية بالنظر الى الجملة الصغرى فاستور الامر ان فان رجحت فبنته ارفع
 بالاصل الذي لا تقدير فيه رجحت فيه النصيب لانه الجملة التي الكلام فيها وقال الربيع
 فان قيل الرفع او بالسلامة من الحذف والتقدير عورض يكون الكلام المعطوف
 اقرب الى الفعلية منه الى التسمية **قوله** لوجوب دخولها على الفعل بل وتما يجب النصيب

بعده عند بعض اللغويين والمصنفين فانه اما هنا او فيما تحت النصب فانه
 غنمه ولا يخفى فانه فان القائل بذلك في الالطفه انما يقول في صورة
 كونها للتخصيص دون النوض قال الرضي وهو في التخصيص اربعة هلا
 والا ولولا ولوما وعند الخليل الالطفه قد تكون للتخصيص **فاما**
 فيما ذكرت مفقور قبل تحقيق المقام ان الملابس على باب الفعل
 المفتر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد به ذهب به ذهب
 احد زيدا او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه لعدم كون هذا المثال
 ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى
 مثلا ان يدا خلق من هذا الباب بتقدير اخلاق الله زيدا لانه
 حذف الفاعل في تعينه فهو بمنزلة المذكور في جعل اتحاد الفاعل ضابطة مما
 يقول عليه انتهى ولا يخفى ان منشاء ذلك عدم الايمان بالضابطة لان مثل
 ازيد ذهب وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه
 اي عن نصب نصب ضميره فلا يكون من هذا الباب بالضرورة لان العمل لا يشتغل
 عن نصب اسم برفع ضميره واذا كان هذا خارجا عنه فخرج نحو قول ازيد
 خلق مما لا ضمير فيه لا يشتغل به بطريق الاولى وبه ظهر وجوب
 الاتحاد وان ضابطه يقول عليه وبان المصنف خرج ذلك المثال
 به جهتين احدهما ما ذكره قدس سره والاخر ان الفعل شرط ان يكون
 مشتغلا عن العمل فيما قبل بضميره وهذا ليس كذلك لانه لو لم يشتغل
 لم يعمل فيه مثالا لا يقتضي مفعولا ولا يعمل الفعل رفعه فيما قبل فقد
 تبين ايضا ان الاول عدم الايمان بقوله وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
 مشتغل عنه بضميره لكنه واعلم ان جميع ذلك على مذهب البصريين ولما امكن
 فقد جوزوا نصب الاسم ابى خرون حابة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون
 قبل الاسم فعلا تعديا خوارا بضمير نداء ذهب فاللزام مغتفر المتعدي

قال الرضي

قال الرضي وهذا الظاهر الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود للغير او
 متعلقة في الرفع والنصب او ضميره او متعلقة بانه كما ان عامل الفهم والمتعلق
 نائب عامل الاسم **فاما** واجب الابداء قبل تقييد الرفع بالابداء فيبادر
 في اطلاقه في هذا المقام وقد قبله المصنف ايضا وجهه ان احتمال تقدير
 الذهب زيدا مرفوع لا حياجه الى حذف المستغنى عنه بالابداء وفيه ان
 كون الاستفهام او كالفعل برفع على ان احتمال مرفوعا يكفي في ابطال
 الحكم بوجوب الرفع بالابداء انتهى وهذا القول باسره من سوء الفهم لانه
 لما بطل كونه في باب الاخبار لما عرفت من وجهين تفصيل الرفع على الابداء
 لدخوله في حد المبتداء وامتناع تقدير عامل سواء **فاما** وكذا ان مثل ازيد
 ذهب به قوله تعالى في خبر المصنف ان مرفوعا وقع بعد فعل وهو
 صفة للمرفوع لا يكتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقدير ولو سلب
 على المرفوع ونصب به لا تقلب التقييد في الاخبار ويقتضي المقصود فلو
 كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه
 في هذا الباب على بيان انه لو سلب لف المضمون ويكذب على تقدير
 ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الناس
 في هذا المقام وتبعهم الخارج نعم لو كان كونه الآية مما قصد فيه وصف
 المرفوع بما بعده كان لا نقا بالمقام لكن حاربا برفعهم على هذا المعنى
 بعيد عن ذاب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد
 ذهب به انه يتوهم انه في باب الاخبار ومما يحتاج فيه للنصب لانه
 على تقدير الرفع خوف كسب المفسر بالصفة انتهى والامر ليس كما زعمه
 قال المصنف قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر يريد انه ليس في هذا

الباب ايضا لان مواعيد اسم وبعده فعل مستلما على ضمير فيقولون المتوهم
ايضا انه لو سئل عليه نصب فيه فلهذا هذا الباب وهو غلط لان تقدير
تسليط على ما قبله انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى ههنا انهم
فعلوا كل شيء في الزرع حتى يصح تسليط على ما قبله وانما المعنى وكل شيء
مفعول لهم في الزرع وهو مخالف لذلك المعنى فوجب ان لا يكون في هذا
الباب ينبغي رفعه بالابتداء وهذا كلام وهو عيب ما ذكره الشارحون الا ان
المحصل لم يلتفت الى احتمال كون اجازتنا كل شيء لان مع ما بعده في
اللفظ مخالف للمعنى المقصود ايضا وهم انما توضوا له زيادة في ابيات
وودعا التوهم انه في صورة الرفع يستقيم المعنى بناء على هذا الوجه فلا وجه
لمنع كونه في هذا الباب على ان الكلام ليس في كل شيء فعلوه تحسب يمكن
جعل على المنع لان المراد كون التركيب لتقييد بالفلان وان لا ينصب للكل
يلقب اخبارا بل في مع قوله في الزرع ولا ريب في ان هذا التركيب على جميع
التقارير اخبارا وليس لتقدير في شيء ومنها **وله** لانهم لم يوقعوا فيها
فعلا بل الكرام الكاتبون او وقوعها كتابة افعالهم قبل كان ذلك
دفعنا حمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم
ليسوا كالتبيين وفيه انه بعد تجوز حمل الفعل على الكتابة به سناد الكتابة
اليهم لانهم سبوا كتابة الكرام نعم ان هنا حائلا اخر في حمل هذا الفعل على
الكتابة وهو انهم يكتب في محالهم كل شيء وبل كل مفعول لهم فكذلك
ان جعل قوله بل الكرام الكاتبون او وقوعها كتابة افعالهم اثباتا لهذا
المانع بان يكون مناطا للفائدة اختصا لكتابة الكرام الكاتبين بافعالهم
ولا يخفى انه في جانب الاولام لظهور ان كلامه قدس سره لا يبرز فساد المعنى

بحجج بانه لو نصب بغير فعلوا في الزرع كل شيء وكن لم يفعلوا في الزرع اي
في صحيف ايماننا شيئا اذ لو نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او وقوعها
فيها الكتابة وليس له فقد ورا ذلك لان المقصود بفتح هذا القدر
غاية الانضاج واما ان الكتابة هل هو فعل ام لا فامر خارج عن المقصود
وكما انه لا ريب في عدم جواز ان يراد بقوله فعلوا كتبوا كذلك لا ريب
في صحة حمل الفعل على الكتابة فتدبر **وله** لان كل كان في محالهم اي انهم
مفعول لهم قبل ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح
ناضيا لان الافادة خبر من الاعادة وان اراد ان ليس في افادة عن نفي
لانها بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لانه فيه بيان انه لا يكتب في محالهم
اعمالهم كاذب بل محالهم اي محالهم مطالبوا لاعمالهم وصداغ الاولام انما
لانه اذا ثبت في موضع اخر ما هو مرجح في ان كل شيء هو مفعول لهم كان
في الزرع مكتوب فيها وهو قوله عز وجل وكل صغير وكبير مستطيرعين انه
معنى هذه الآية اي قوله عز سلطان كل شيء فعلوه في الزرع وول ما
هو على عكس ذلك لما ثبت بالنقل ان القرآن يفسر بعضها ببعض وليست
هذه في قبيل ما جعل كلام التاكيد والتاكيد في ترجع الاول لانها
مع عدم خبرها في تلك الآية لا يكثر زيادة فائدة وما سبق في فهمه ان
فيه بيان انه لا يكتب في محالهم كاذب مما لا يستقيم للنه للتشديد
وهو انما يحصل بما هو المقصود على ان احتمال الكذب مما لا ينبغي اليه
وهم في فهم **وله** والظاهر ان قوله تعالى في قوله كون دخول تحت الظل
ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المتبدر الغير العارف بقاعدة اعمال
ما بعد الفاء فيما قبلها ما عني ان جعل الاشارة خبر خلاف الظاهر

ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تحلا في اخراج الاية في هذا الباب مع ظهور كون
الفاء بمعنى الشرط وليس كما ينبغي لان الفاء اذا حمل على الفعل في ذلك
ولاعتبار الفاء كذلك لم يكن فاعلا للنظم او معناه بل اتفاق الفاء على الرفع
كما هو الحال في الشرح وفي الرضى جميع الشرائط فيه حاصله في بدء النظر لان
ما بعد الفاء قد يعجز في ما قبلها كما في قوله ربك فكله الا ان الفاء لما التقوا فيه
على الرفع الامار ورفعت ان ذغ عيسى بن عمران فراء بالنصب والنصب
مع الطلب تخننا كما تقدم والقول لا يجوز على غير المختار تحل في النجاة وما
يخرج به عن المذكور لئلا يارم منه غير المختار **وله** الفاء فيه ربط بمعنى الشرط
فيل تقدير الخاص بعبد عن الفهم والمبتدأ في تقدير كائن وجعل الباء للبيان
وليس مستقيم لان المبتدأ في كون الباء صلة وتقدير ربط ظاهر بقرينة
المقام وعلى تقدير كائن انما يبتدأ في كون الباء صلة كما هو كذلك في
سائر المواضع ولا سبيل اليه هنا فاعتبارها للسبب مع هذا التقدير
في غاية البعد **وله** وامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله قال
الرضي انه خرج عن احد بقوله مستغفر عنه بغيره او متعلقه وقد سبق وجه
كلامه وانه ليس محرم من هذا المص فالصواب ما افاده قدس سره **وله**
ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله برب ان ما بعد الفاء يعمل فيما
قبلها اذا كانت دائمة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والقرآن فاستمعوا له
يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكله واما البسم فلا يقرر
واما اذا لم يكن رائد وكانت واقعة في موقعها فاما بعد فلا يعمل فيما قبلها
اتفاقا وفي الاية هي كذلك كون الالف واللام في الانية موصولا فيه
مع الشرط واسم الفاعل الذي هو موصولة كاشرة لافخر المبتدأ كما جاز

وله والاية جملتان مستقلتان اشار الى ان قوله الانية والانية
عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله وجملتان بتقدير والاية جملتان
عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان تعليل لكون الانية
مثل كل شيء فعلوه في الزبر ويحمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان
يكون كما مبدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه
في معنى فاءه وجملتان عطف على خبر فيكون النكتة في قطع الانية عن قبلها
انه في هذا الباب عند بعض جلات ما قبلها وقوله وجملتان مستقلتان
وقع لما يجي ان زيد اخر به ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا
يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخر وكذا ان زيد
ان الانية والانية جملتان مع رفع الانية وما هو جملتان في حال
الرفع لا يصلح ان يكون في باب الاخبار فلا يحتاج الى تنبيه الجملتين
بالاستقلال هكذا قبل وليس مما يليق بقبولك اذ لا اشارة في كلام
الشارح قدس سره الى اختيار العطف وتقدير الانية او ما يفهم مقامها
مثل الكلام يحتاج اليه على كلا الوجهين العطف والابتداء والانسب ان
يحمل قوله وكذا الانية والانية على كونهما في بناء على ان هذه الانية مع
اجتماع شرائط الاخبار فيها لم يكن في بابها ورواية العطف يكون الجملة
معللة بقوله وكذلك كونه الانية والانية ثم ان ذكر الجملتين لا يتصور
انه تعليل لكون الانية مثل كل شيء فعلوه في الزبر لانه لبيان قول سبويه
في هذه الاية ولا محسوس له بغيرها في الاية وتفصيل القول ان التقدير
وفيما ينبغي عليكم حكم الانية والانية في جملة ابتدائية مستقلة مع قطع
النظر عن الفعل الذي بعده ثم ذكر الفعل جملة مستقلة تبين الحكم للمؤيد

بذكره واذا كان كذلك لم يحرك ان يقدر فاجله واسم على الزينة والازنة
لانه مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة اخرى ولا يستقيم عمل فعله في جملة في مبتدأ
مخبر عنه بغيره في جملة اخرى ومثاله زيد مفروب فأكبره فلا يستقيم ان يكون
فأكبره مسلطاً على زيد عاملاً لنسباً بوجه لا خلال الكلام بذلك فكذا
لك ضا وقول وكسختي ونفي احكام لا تقيد بجمليتين بالاستقلال **والله**
واختيار النسب باطل لان اتفاق القراء فيلزم ان قوله ولا فاختار النسب
دليل على اثبات احد الامرين السابقين وحكم ان يجعله دليلاً على دعوى
ان الآية ليست في الباب وعلى التقديرين يخرج السورتين بسند على
ان يقولوا لا فيلزم ان يختار النسب فالأول انه انما لم يجمع ما
ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراء المعبرة فقال الآية ليست في الباب
لان القاء بجمع الشرط والآية جملتان عند سيوبه وان كان في الباب كما
في باب البعض فاختار النسب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فاختار
النسب بمعنى انه ليس التركيب الثلاثة المتقدمة في الباب والا فاختار النسب
فيها اما في الاول والثالث فظاهر ولما في الثاني فلما ليس بالصفة
انتهى وكلمة الاولام الباطلة قال الدليل على اثبات احد الامرين السابقين
دليل على دعوى ان الآية ليست في الباب وليس فيه طريق اخرى ما ذكره
قدس سره لان معنى قوله والا وان لم يكن احد الامرين السابقين
الا فلاح وجه لقوله وكسختي يجعله في قوله وعلى التقديرين ودعوى ان
السورتين يقتضيان الا فيلزم ان يختار النسب لا سبيل اليها لان الدليل
على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف سلب الثاني فيلزم
سلب المقدم وسلب استثناء ما ذكر اثباته امر وان لم يكن ما ذكره وجه

التحريك كان النسب مختاراً لكنه ليس مختاراً فيكون ما ذكره وجه التحليل
هذا كما يقال ان لم يكن الشمس طالعة كان الارض مسودة لكنها ليست
بمسودة بل مضيئة فيكون الشمس طالعة في استثناء نقبض الثاني و
يمكن ان يقال في بيان الدليل امر وان لم يحل على ما حمل المبرور وسيوبه
فاختار النسب بوجه يلزم اتفاق القراء على غير مختار فلا بد وان
يحمل الكلام على ما حمل وان يقال امر وان لم يكن ما ذكره كان النسب
مختاراً لوجود الطلب الموجب لاختياره لكنه ليس مختاراً ولا يلزم
اتفاق القراء على غير مختار فيلزم حمل على ما ذكره عبارة الشارح قدس
سرهم فحمل الوجه باسرها وبه تبين بطلان ما زعمه وجه على ان يجوز
كون الآية مختاراً فيها النسب مما لا يخبر عليه مسلم وما روي في الشاذ
عن عيسى بن عمر ليس منها اختيار النسب لان الثابت بالرواية المشهورة
عنه انما هو الرفع ونعم الدليل للتركيب الثلاثة مما لا ينافي اليه لفظاً بنية
وبيان ذلك في الثاني بالالتباس بالصفة سهو ظاهر **والله** او ذكر
تخدير فيكون مفعولاً له الاول عدم التقدير وجعله مفعولاً للتقدير قال
الرضي تخدير ما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير امر بان
تقدر انما تخدير ما بعده ذلك المفعول كالسند الذي بعد بابك ووجه
المحذور ومنه في السؤال وجواب هذين قال قلت في جعل تخدير
مفعولاً للتقدير غني عن تقدير ذكره او خذ فكذا تركب الشارح ما لا حاجة
اليه قلت دعاه للتقدير بفتح عطف او ذكر بعد جرح الفهم والوصول
فكان عليه ان يقول عدل في الظاهر وهو مفعول له للتخدير
ذلك بتقدير قوله او ذكر فانه اذا اعتبر على صيغة الماضي الجمول قول

المصدر يكون معطوفا على ذكر المحذوف **والله** اسما معبدا ذلك المعول
 على ان لا ينفصل هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول
 به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك انما بل هو وافق لمصداق الفهم المنفصل
 ولا يخفى انه في سوء الفهم لان التحذير انما يتصور مما بعد ذلك المعول **والله**
 الله بعد اياك على ما سبق في كلام الرضي وقد مر في الشرح بان قوله تحذير
 عما بعده احراز مع المعول الذي يتقدير اني لك لا التحذير مما بعده كما
 لقائل في اني فاذ ليس في هذا الباب لجواز ذكر فعله والقائل في تقدير الكلام
 اني اياك او اياك اني وليس كذلك بل اصل قولك اياك والاسد مثلا
 انه انهم لا يجوزون بين ضمير الفاعل والمفعول الواحد فعد الى اني
 نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم فعدوا في لفظ النفس لانها
 موصيها فوجب رجوع الفهم ووجيل يكون منفصلا الزوايا متصل به
 فتعين الفهم المنفصل المتفصل وهو اياك وبابه على حسب ما مره والله
 عطف عليه والمعنى اني نفسك مع الاسد اني الاسد عنك ولا يمنع
 اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه لانه المعنى الذي كان احرازه بسببه نعم
 ذهب بعض المحققين الى ان التقدير اياك باعدا وج بانها العامل بعد المفعول
 وقال انما جازا في جماع ضمير الفاعل والمفعول الواحد لكون احدهما منفصلا
 كما جاز في ما مررت الاياك وما مررت الاياك في فعل تسليم ذلك بقول نفسه
 كذلك انما ينفص ناهي المحذوف منه في المعول وهذا كذلك بالاتفاق واما
 ان يظهر منه وجوب تقديم الفعل بحسب التقدير **والله** قال قلت فاعلم هذا
 لا بد في ضمير المعطوف قبل هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو ضمير في الفهم
 وكيف لا ولو لم وجوب الفهم لما نفع ما ذكره في جواب فلا ولا ولا

هذا جاز في ما مررت الاياك وما مررت الاياك في فعل تسليم ذلك بقول نفسه
 كذلك انما ينفص ناهي المحذوف منه في المعول وهذا كذلك بالاتفاق واما
 ان يظهر منه وجوب تقديم الفعل بحسب التقدير **والله** قال قلت فاعلم هذا
 لا بد في ضمير المعطوف قبل هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو ضمير في الفهم
 وكيف لا ولو لم وجوب الفهم لما نفع ما ذكره في جواب فلا ولا ولا

في غايه ليعلم ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي محل الضمير على العايد بعد الضمير
 في افادة ما في الضمير انتهى وليس ينبغي لان السؤال على لزوم
 مثل العائد المعطوف عليه المعطوف ولا يخفى انه ضمير فالواجب
 ايضا ذلك دون ما ليس كذلك وقوله لو لم وجوب الضمير لما نفع
 ما ذكره في جواب ممنوع لان كلامه قدس سره صريح في ان الامر كذلك
 امر كان ينبغي ان يقال او ذكر مكررا ويكتفي به الا انه لما اراد التبيين
 على انه لا يكون الا محذورا منه اقيم هذا الظاهر مقام الضمير العائد الى
 المعول فكيف يصح محذورا على عائد غير هذا على ان الضمير العائد و
 الذكر مما حمله الاستعمال على الترادف **والله** مثلا اياك والاسد قبل
 منه بكنة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم في التحذير اذا
 كان ضمير ان يكون ضميرا في اطباء وقديحي فيكلموا اباي وانشروا الظاهر
 فيه تقدير لا اني على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قوله
 المص بتقدير اني يستلزم انه اختار مذهب غيره من ان التقدير ضمير
 على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا اختار
 الى الخطاب نحو نفسك وانشروا اما القسم الثاني فيستوي الاسماء الظاهر
 والمضمير كلها انتهى ولعل المص لم يلتفت الى هذا القسم لقلته
 فهو غير مندرج تحت كلامه وذلك لان مذهب سيبويه وهو تقدير
 لا حذر وكفه او لا يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في
 اياك وانشروا فلا ينبغي ان ينسب اليه اختيار الرجوع مالم يكن منه
 تفرع به نعم كلامه في الايضاح مشعر بجواز اختياره فانه قال وقد
 سيبويه اباي وانشروا بمنصوبا بفعل المتكلم كانه امر لنفسه بمنع لا بعد

صوة

نفسى غير الشر ولا باعد الشر عنى وانكره غيره وقال المفسر على انه يحاطب
غيره على معنى باعد سدا واليه ذهب المحققين وكلام التقديرين مستقيم
هذه كلامه **وله** ولا يخفى عليك ان تقدير التوق في اول النوعين غير
صح لانه لا يقال انقبت زيدا في الاسد فتبين ان تقديره منادوخ فيه
نظر لانه ان اراد ان المص لم يرد تقدير التوق في النوع الاول كما هو الظاهر
في كلامه فليس كذلك لان المص صرح في الشرح بتقدير التوق وغيره في هذا
النوع وان اراد انه لم يصب فيه لعدم امكان ذلك التقدير فغير وارد فيها
لفظ التوق فوكالتوق في الاسد وقد عرفت تفصيل ذلك وانما
قدس سره انما وقع فيه في قول الرضى وتقدر التوق ههنا فيه بعض الساجدة
في حيث المفسر اذ يصير المفسر التوق نفسا في الاسد ولا يقال انقبت زيدا
في الاسد امر خفية ولو قال بتقدير التوق او بعد كان اوله وانت خبير
بانه لا يهمن اثبات انقبت زيدا بل اللازم ثبوت التوق زيدا وجوازه وهو
معترف بذلك فلا اعتراض كذلك ليس بشيء ومن الغافلين في المحل
قال وكفى نقول اياك والاسد بتقدير التوق نفسا والاسد بالتغيير
في الاسد بنفسك وتغييره بالاسد واياك في الاسد بتقدير التوق نفسا
في الاسد فغير في الاسد بنفسك كمال في ربه منك وابدل في الاسد **وله**
وتقديره بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المفسر قيل فيه ان التقا
في الطريق انما يكون بتبعه غير منتهى بنظر رضى بالمرحمة فحينئذ
التقدير بعد نفسك في الطريق نعم لا يناسب تقديره بعد الطريق لكنه
ليس في ضرورات تقديره بعد الا ان يقال في ما يلزم نفس الطريق في
اجاره وهو سماعي وليس مما يلتفت اليه لان الشارح قدس سره لم يوج

عدم صحة تقديره بعد ولا لزوم التوق بخصوصه بل مناسبة ذلك التقدير
بهذا القسم بل بعض افراده مع صحة غيره ايضا **وله** قال المفسر على
بعد نفسك مما يؤيدك كالاسد قيل فيه ان تقديره بعد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون في افراد النوع
الثاني وليس في افراد النوع الاول ايضا لانه ليس بتقديره عما بعد
الا ان يراد بما بعده لفظا وتقديرا وخاتمة ما يمكن ان يقال ان المحذير
في النفس بالتوصية على تبعه في الراد التي تؤيدك ولا يخفى ان المراد
تقدير الشخص في نفسه بهذا المعنى فايراد الكلام في صورة الاعراض ليس كما
يبنى لم اعلم ان تو ما جازوا ظهور الفعل مع هذا القسم كواحد
الاسد الاسد ومنه الاخرى ولم يذكر المص شيئا يستدل به بناء
على عدم الاعتدال به وذلك لعدم سماع ذكر العام مع تكرار المحذير
ولان كل معمول يكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصار وجوب
الحذف بالمحذير منه المكرر كون تكرره دالا على مفارقه المحذير منه للمحذير
بحيث يضيغ الوقت الا في ذكر المحذير منه على ابلغ ما يمكن وذلك تكرره
ولا يتسع لذكر العام مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار
العام اتفاقا **وله** قيل لفظ الاسد في اياك والاسد بهذا السؤال
مع جوابه فاذكر المحذير منه في اجواب نظر لان المحذير في الاصطلاح
يجوز فوكالتوق اياك والاسد في اللفظ المحذير به كذا لمع انه ليس
بتحذير بل هو التوق المحذير ومنشأ السؤال قول المص هو معمول بتقدير
التوق المحذير مما بعده فانه موزن ما لفظ المحذير هو اياك وان
المعطوف فالحصول ان يقال انما اراد المجموع المتلفظ به وانما قال

كذلك اعتمادا على ثبات قدمك وعدم انفرافك عما هو المشهور المعبر
بجمهور من قبل هذا الصارف الضعيف **باب** اياك ان تحذف بتقدير قبل
امر لا يتقدير العاطف فانه لا يجوز في لغة الكلام وما علم من قوله بتقدير
من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير
من ولا يجز قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من جواب بقوله
قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لا امتناع بتقدير من لا يثبت المدعى بدونه
منه بامتناع تقدير الواو في بيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف
اجز لا ينفع ما لا بدعي ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان ولا يخفى
ان الامر ليس كذلك لظهور انه لا يفهم من التبرج بتقدير امتناع تقدير
غيره ولو فرضنا لزوم ذلك لفهم هل يثبت من العلم بعدم صحة تقدير العاطف
في اياك ان تحذف امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من كلام الجواز
ان يتوهم كون هذا التركيب على تقدير العاطف فانه لا يندفع هذا الوهم
الا ببيان ان حروف العطف لا تحذف مطلقا قطره شدة الحاجة الى ما
ذكره قدس سره في السؤال والجواب وزعم القائل ان الجواب غير نافع مبنى
على سوء فهمه فان معنى السؤال ليس ما قاله بل ما هو الظاهر المستفاد
من صريح اللفظ وهو انه اذا لم يحذف فليجوز هذا ثم ان قول القائل فانه
لا يجوز في لغة الكلام ليس كما ينبغي لانهم جوا بعدم الجواز مطلقا قال المصنف
وقالوا اياك في الاسد مخن الاسد متعلق بالفعل المحذوف رابعه فكذلك
مع الاسد ويقولون اياك وان تحذف وهو مثل اياك والاسد سواء
لان ان تحذف بنا وبلا اسم كان قال اياك وتحذف ويقولون اياك
من ان تحذف وهو مثل اياك في الاسد سواء وقالوا اياك ان تحذف ولم

يقولوا اياك الاسد قال والفرق بينهما ان حروف الجر تحذف جوازا
مع ان وان فيما ساسم فجاز ان يقال في اياك ان تحذف
اياك ان تحذف جوازا على هذه القاعدة وتعين ان يكون حرفا
على اياك من ان تحذف لا على اياك وان تحذف لان حروف العطف لا
تحذف قال فان استوفد ذلك فظهر الفرق بين اياك من ان تحذف و
اياك في الاسد وان حمل اياك الاسد في الجواز على اياك ان تحذف فخطا
لان حرف الجر لا يحذف غير اياك الاسد ويحذف غير اياك وحذف
حرف العطف ممتنع مطلقا فان مكسب المحرر بقوله واياك اياك المراد فانه
ان الشرحاء وللشرحاء فليس فيه حجة لا في موردنا ان على خلاف القائل
واستعمال النسخاء ومثل ذلك مردود ولا يثبت به الاصول الثاني ان
المراد معدوم في ان حمارا محمدا عليه لكونه بمعناه بخلاف اياك الاسد
فانه لا يتقدر ذلك التقدير الثالث قول الخليل ان المراد منصوب بفعل
مقدر واياك اياك مستقر قال ثم شرع في كلام اخر فقال المراد فاذا
احتمل ذلك لم يوجب فيه حجة لان اصول الابواب لا يثبت بالجملة هذا
قال الرضي وقد ترك المصنوع اياك مما يجب انما فعله فيلسا وهو
باب الاغراء ونسبته كل معنى به مكررا ومختلفا عليه بالواو مع معطوف
فالمكرر نحو افاك افاك ان في الاحالة كساعة الى السبحة وبغير سلاح
والذرع مع العطف نحو شاكك واجج ونفك وما يعينها و
العامر فيها الزم ونحوه وحلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير وخلاف
في جوب حذفه في المكرر منها فلهذا هناك وان لم يكرر فخطا العطف
فلا خلاف في عدم وجوب حذفه كما هناك وكذا يجوز صرحنا ان

يكون الواو بمعنى مع انتهى ولعل المتأمل لم يتعرض لهذا الباب اعني اللغز
لما راسه من التخيير سواء بسواء فالبيان البيان قال قلت فلم لم
يبين الافراد مكشوبه تكون التخيير على منهجه قلنا لان باب التخيير شائع
في اربع كثره الوقوع والاستعمال بخلاف ذلك **قوله** فانه لا يجوز ان او
مكان غير ان يفعل فيها قبل صوابه فيه وليس بصواب لان الكلمة او لا
يستدعي ايراد الضمير بل كما يجوز ذلك نظر الى كل واحد منها يجوز
خلافه ايضا باعتبار ما ذكر وهو ههنا اثنان خشيته الضمير **ح** واول
لان المشهور مراعاة المذكور **قوله** من يوم الجمعة يوم طيب قبل انقول
ما في يوم الجمعة الا ونفعل فيه طيب لاننا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة
وطيب يوم الجمعة لم نفعل فيه والاككان لان زمان زمان ثم قبل ذلك
ان نقول اذا ذكر طيب الزمان فنذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد
لا يمكن بدون ذكر المطلق في يوم الجمعة مما فعل فيه فعلمت كونه ضمنا و
المذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثر
ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا وقد ظهر بذلك ان القائل ممن لا
يدري المطلق من المقيد فان لفظا الطيب في هذا المثال مطلق وقع
قيد لليوم وليس مقيدا بشئ **قوله** ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد
الحيشية لا حاجة الى قوله المذكور لان زيادة ضمير المفعول وفيه نظر لما عرفت
في ان قيد المذكور لا يخرج من يوم الجمعة يوم طيب لان مما فعل فيه فعل
وهذا لا يخرج بقيد الحيشية لصدور قولنا ما فعل فيه فعل حيث انه فعل
فيه فعلم عليه فلا بد مع اعتبار قيد الحيشية من ذكر هذا القيد كما لا يخفى
قوله والمحدود منها محمول عليه ار على الجهم والمجهول من المكان محمول عليه

لا شتر كنهما في الابهام ولم يحل عليه الحدود في المكان للاختلاف ذاتا و
صفة على ما سبق في كلامنا في خارج قدس سره ولم يحل على المكان الجهم لانه
خرج فاحمل عليه كاستغارة المستبعد والسؤال في الفقيه واعلم ان الجهم
في الزمان هو الذي لا حد له بحصره معرفة كان او كنهه كحين وزمان و
اجان والزمان واحد ودمنه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او كنه
كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان **قوله**
وظروف المكاف ان كان المكاف قبل جعل الضمير راجعا الى طرف المكان
بتأويله بالمكان لانه عين المكاف والمكان اسم جنس يقع على القليل
الكثير واسما ريقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل
فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة من ضمير المبتداء ولا يحتاج
الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه للمبتداء بالانفاضة البانية كانه
رجع الى المبتداء ثم قبل والاظهر ان الضمير راجع الى طرف المكان بتأويله
بالقسم لانه قسم في الظروف وانت خبير بان الحمل على كل واحد في ذلك
الوجهين في غاية البعد والظاهر رجوع الضمير الى المضاف اليه والافلا
عن الضمير لما قبل من الاتحاد ووجه الحمل كمال هذا وهذا في بعض النسخ
وظرف المكان بافراد المضاف ونسخ نسخ المصنف متفق على اعتبار
المضاف مفردا وفي صورة كونه جمعا كحمل ان يكون الضمير المفرد راجعا
اليه باعتبار واحد المدلول عليه ان كان ظرف المكان على مثال
ما عرفت في قوله **قوله** **قوله** **قوله** وهذا محمل تأمل فان الفعل لا يطلب
المفعول الا بعد تمام معناه ولا شك في آخره الا في بعض هذا التأمل
لان ذلك قول من ذهب الى انه مفعول به والمحققون على خلافه ومنع

توقف تمام معنى كودخلت على ذكره فترجع قول الناجين الى ذلك
بإعادة دعواهم المنوعة ليس بسبع قال المصنف لا يصلح من قال انه
متعد قال المتعد هو الذي لا يتصل بالمتعلق وغير المتعد هو الذي يتصل
بنفسه وهذا متعد لانك لو قدرت انتفاء متعلق الفعل غير الذي
لم يفهم معنى الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب غير الذي لم
يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانه لو قدرت انتفاء الموضوع غير الذي
افهمك معنى القيام فليس الموضوع باعتبار القيام كالوضع باعتبار الدخول
عند هؤلاء ومن قال انه غير متعد قال لان ضده خرجت وخرجت غير متعد لانها
فكذلك دخلت وقال الرضى اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب
على الظرفية كل مكان دخلت عليه مهما كان او لا كودخلت الدار ونزلت
الحل وسكنت الوقت وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة في ظرف
وضرب اعني في معاني غير الهم ايضا وانقضا ما بعد على الظرفية عند
سيبويه وقال اجمعي دخلت متعد فابعده مفعول به لا مفعول فيه قال
الاجمعي لازم الامر الى غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في كودخلت في الارض
ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعبارة كودخلت
في البلد وكذا قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا فلو كان ذلك في
وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادد اللام اعلج كونه
ضد خرجت وهو لازم اتفاقا بحال كونه لازما وما انه بقدر سره فامر
النابيد ليس بشئ لظهوره كما لا يقول الدخول في البلد دخلت في البلد كما
قوله دخلت الدار كذلك لا يقول خرجت في البلد مكان قوله خرجت في الدار
لان معنى ذلك عدم الفائدة وهما سواء فيه فثبت الدخول الى الدار كنية الانفعال

الى امكنتها التي فعلت فيها **م** وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى اخره نهيا مع انه لا حاصل له في الف لاصح به في التخرج حيث قال
وفي الاصح اشارة الى الاصل فان بعضهم يقول ما يقع بعد دخلت في
مفعول به والنظر في دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن رآه غير متعد
حكم بان الدار ظرف وخرج رآه متعد حكم بانه مفعول به عند كلامه فكيف
يمكن محله قوله ذلك على خلاف مراده **م** قلنا المراد مذكورة في الكتب
الذين هو فيه يروج نحو اجمعي الناديب الذي ضربت لاجله قبل بل يرد
اجمعي الناديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في الكتب
الذين هو فيه قوله اجمعي الناديب الذي ضربت لاجله ولعل القائل لم يفهم
كلام الشارع قدس سره لان مراده ذلك ليس الا فان الوارد في كلامنا
هو ان ناديب لا غير الا انه يخرج في الاول بقيد المذكور بخلافه في الثاني فانه
لا يخرج الا بشك العناية وان اراد القائل ان يرد المثال الاول ولا يخرج
بقيد المذكور لثبوت المثال الثاني فتأخر عن عدم الفهم ايضا لان معنى جواب
دعوى لزوم عدم الاتهام لفظا او تقديره ولا يخفى انه خرج منك عنه
لفظا وتقديره **م** اللهم الا ان يرد بذكره مع ابراهمه للعلم فيه قبل
خيه ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفة على انه ينصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار ثم قبل و فيه ايضا
انه يرد عليه بعد اجمعي الناديب الذي ضربت لاجله بل اجمعي الناديب
ايضا لانه يصدق على الناديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعلم فيه
في تركيب ضربت زيد الناديب وكلامنا باطل لان تعريف الشئ لا فائدة
نصوه وبيان ماهيته دون افادة حكمه الا ترى الى ذكر الحكم انتهى بعد

تعريف على انه لو كان لمعرفه حكمه لما لزم الدور ايضا اذا قلنا بل لزم تقدم معرفه
هذا الحكم ولا يلزم منه ذلك بل اللازم انه اذا كان المفعول له شيئا حرك هذا لا يدخل
فيه ما ليس كذلك ولا محذور فيه بل هو المطلوب وما عرفت من ان مقتود
الشارح قدس سره على ما يدل عليه من عبارته وبشهادة نفس الامر عدم كون
المفعول له الا عند ذكر ما فعل لاجله العامل فيه فكيف يتصور ورود العجزى القاذب
الذي مر من باب لاجله واجبى الناذية امثاله مما لم يذكر معه فعل كذلك عامل
فيه مفعول بانه في امثاله هذا الفهم والقوة وسأله المهدية في البداية والنهاية ان
على كل شئ قد بر وباجابة رجا وعباد كجد به **منا** لما فعل القصد بحيلة
فعل هذا مبني على ما سبق من قوله في تفسير لاجله ان قصد بحيلة او سبب
وجوده وانما فعل كذلك لما ان الفاعل هو الايمان بهذين التالين هو
التبني على ذلك النوعين وفيه نظر لان المعنى فال في الشرح قد توهم في
ان المفعول له لاجله سبب في الفعل نظر الى مثل ضربت تاديبا وسلمت له قولا
اجته وسببه فان الضرب سبب للتأديب والسلام سبب لدخول الجنة
وليس يستقيم لانه قد ثبت قولهم قد ثبت في احب جينا وتظايره ولا ينفع
ان يقال القود سبب يحين بوجه ولا ينفع ان يقال التأديب هو السبب
الحامل على الضرب فاذا استقام ذلك وجب رد جميع اليه هذا كلامه وهو
صريح في ان المفعول له جميع مثله معتبر على نهج واحد **منا** يخالف خلافا
ظاهر للرجحان قبل الفائدة لقوله ظاهره قبل والاظهر ان يقدر بخالف
الرجحان هذا القائل خلافا لان قول النجاة اصله والخالف انما وقع منه
والاول ليس بشئ وانما غلط لان العبارة لا تساعد وانما يكون
كذلك اذا قيل وقال الرجحان كذا خلافا لظلال وامر الخالف لا يعتبر فيه

الاصالة والفرعية او التقدم والناخر ثم ان المشهور في خلافا له وجهان
كونه مصدرا او خالفا في ذلك خلافا للام للتبيين كما في سيقا وكونه
حالا او قول ذلك خلافا في ذاته او مخالفا لهم **منا** ورد قول
الرجحان بان صح ما يؤيد نوع بنوع لا يدخل في حقيقة قبل فيه ان الرجحان
لا يدخل في المفعول المطلق الصح ما يؤيد بما يؤول معناه الى المفعول
المطلق بل ورواه ان مراد التركيب هذا المعنى قد نفع بمنع كون المراد ذلك
بل ما يؤول اليه ثم قيل ورواه المعنى بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا والتاديب
وليس قوله للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يجز لان قولنا للتاديب
مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الرجحان رده الى المفعول المطلق
وكما في الاوامم الباطنة اما الاول فلان المتقول في الرجحان للشيون
به كنه الحق هو ان ما سببه النجاة مفعولا له سببه الرجحان مفعولا مطلقا
ونرى ان نصيب على المصدر وان قولك ضربته تاديبا نوع من انواع الضرب
فانقلب انتصاب قولك رجع القهقرى ويمكن ان يقال المعنى ضربته
ضرب تاديب فيكون ايضا مصدرا فكيف يتصور القول بانه لا يدخل في
المفعول المطلق واما الثاني فلان عبارة المعنى هذه وخولف في ذلك
فانما نعلم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك ضربته لاجل التأديب
وقوله ضربته تاديبا بمعناه واذا وجب ان يكون ذلك تعليلا وجب
ان يكون في الآخر لان المصدرية والتعليل راجع الى المعنى لا الى مجرد امر
لفظي وهو مبني كلامه ان مجرد اللام مفعول له ايضا وليس عنده
مفعولا مطلقا كما لا يقول ان المحذوف عنه اللام والمجوز به كلاما للتعليل
وقد عرفت بذلك في المجوز به فلا بد وان يفسر في المحذوف عنه

خلافا له

لانها سبيل في المعنى ككفى الميزان والكلمة على اعتبار المعنى فما هو تعليل كيف
يصح له الحكم بانه مصدر فلا يراد اعتراض الفاعل جوازا بل هو الجواب عما اورد
الرضي فانه لا ينفك عن ذلك لانه ضرب باذينا ايضا يفيد معنى للتأنيب مع
الاول مفعول مطلق متفادول الثاني وانما منع في ان يتفوق
في المعنى المقصود المختلف في الاعراب لا اثر في معنى حيث ركبا حيث
وقت ركوبه والاول حال والثاني مفعول فيه لا شرط كون الاسم
مفعولا لا حاجة له اذ لا يندس اليهم في هذا المعنى لان نسبة ياءه بل لو كان
المشروع ونشرط لكان له وجه الله الا ان يكون المراد التنبيه على ان مراد
بتغيير عبارة القوم حيث لم يقدروا على التنبيه على ما هو من جهة المطاوع
المفعول على الجواز ايضا وان هذا ليس شرط التحقق بل لا يتصا به لكن
لا يخفى ان قوله فيما بعد وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم ليس كما ينبغي
لان هذا ليس مخالفا لغير بل هو في انما هي الف السابعة بانيها ولو افق
القوم هناك وانما في خفي بعض ودعوى ان المثار اليه بد قوله
في المفعول فيه شرط نسبة تقديره لا سبيل اليها كما لا يخفى على من لا ادنى مسكة
وخص اللام بالذكر قبل التعريف بوجه تخصيص اللام هناك دون في
في المفعول فيه مبنى على الغفلة عن ان الباء ايضا مفعول واخر للمفعول فيه نحو
فمن المبيد وليس بشيء لان مقصود الشارع قدس سره افادة ان غير اللام
يجوز لتعليل الافعال ولا يخفى ان غير في بين الحروف لا يكون لافادة الظرفية
احراز عما اذا كان عينا قبل ينبغي ان يقولوا انما اذا كان
غير فعل لم يشمل نحو جيتك للسود وانت جيتك بانه راجع الى احد هما اعني الفعل
اذ ليس المراد بالفعل معناه الاصطلاحي بل بالفعل المنسج فيه الاوصاف

فاللبيب ما قاله قدس سره دون ما زعم الفائل **ان** ارجح فاعله وتلك
عاملة قبل اشارته الى ان المص فانه الواجب الاخير ولا سبيل له هذا العلم قوله
بان يتخذ زمان وجودهما قبل فالعبارة الواجبة الموجزة وانما جاز فيها
اذا اكد فاعله وفاعل عاملة وزمانها ولا يخفى فصور هذه العبارة
لان المعبر ثلثة شرائط وهذا لا يفيد الا اثنين منها **او** يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر قبل لا حاجة الى هذا التخصيص
للمثال المذكور لان علته القعود هو جيب الموجود مع القعود لا الجيب
السابع عليه الا ان يقال بعد الجيب فم اوله لانه اخوه جيبا واحدا لا اجابا
متعددة وليس مما يلتفت اليه لظهور ان علته القعود في احب سببا
عليه لاحادته معه فلا بد مما ذكره الشارع قدس سره **و** نحو شهدت
احب بقاءا للصالح فان قلت لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوضع
الشاهد الصريح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود مقارنا
في المقارنة في الوجود وقلنا المراد بالمقارنة في الوجود اعم من ان يكون
في الواقع او في قصد الفاعل **و** انما شرط هذه الشرطيات قال المص
في الاكامه وانما شرط ذلك لتقوية القرينة الدالة على حذف اللام لان
الاصول اثباتها كما ان الاصل اثباته في الظرفية فكم هو ان يثبتها
في موضع لم تقو قرينتها ومعلوم ان كونه فعلا او كونه من فعل الفعل
الاول او كونه مقارنا مما يغلب على الظن كونه على في حذف حرف
الدار على العلوية لقيام غيره مقامه فان فقد شيء منها رجع اليه
كقولك جيتك للسمن وقصدك كراكم للناس وقعدت عنك اليوم
لما تمسكت اسن فلوحذف اللام في شيء من ذلك لم يجر ما ذكرناه وعلى

هذا كلامه في الشرح وفي بعض الخواشي ان هذا الذي شرف به الجدل
ما هو محو الفائدة قائما مقام الفاعل وحلوه غير تكلف ضمير راجع الى مصدر
الفعل وغير جعل المصدر تابيا من باب الفاعل غير تخصيص قبله في الرفع
توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بحذف هو الفاعل والظرف قائم
مقامه تقديره الذي فعل كان معه امر مع فعله فالظرف فاعل مجازا
كما انه خبر مجازا في قوله زيد في الدار ثم قيل ومنه تلمذ واشير فيهما من
الوجه الثاني ان لم يثبت حذف مفعول ما لم يسم فاعله وقامه الظرف
مقامه وانت جئته فافيه عز وعور جواز الوجه الاول وابطال الثاني
اخر از غير المذكور بعد غيره كالفاء قبل لا يقتصر الاختصاص على ما ذكره بل
اخر از عالم يذكر بعد شئ ايضا فالحق ان المقصود الاخر از غير
المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة في ولا يخفى انه في باب
الاول تام فان لم يذكر بعد شئ اصلا كيف يتصور الاخر از عنه وما استدل
به على زعم الباطل باطل لانه لو لم يثبت بقوله بعد الواو كان المذكور بعد
الفاء وتم وغيرهما مفعولا معه ايضا وقد قال المصنف في الشرح قوله بعد
الواو يخرج ما وقع بعد غير الواو كالفاء وتم وغيرهما هذا وقال في غير
قال مشارك الفاعل فانه توهم اختصا المفعول معه بذلك لان قائم
على ان عمر في قوله ضربت زيدا وعمر ليس معه ويضعفه اطلاقهم على
ان زيدا في صبيك زيد ادرهم مفعول معه والمخف كفاك وزيد ادرهم
قال والجواب عن مثل ضربت زيدا وعمر انه وجد باسما وادعاه في قوله عليه
كفاك زيد ادرهم فالصواب صبيك وزيد ادرهم لان في شرط ان
يكون مفعولا للفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت و

زيد الا يعرف يكون زيدا فيه مفعولا معه وانت جئته بان ما ذكره
في سبب تبيان عمر في قوله ضربت زيدا وعمر اللطف شامل لزيد
في المثال المذكور فالظاهر تعيينه للعطف ايضا وهو ان اصل الواو التي
قبل المفعول معه هو العطف وانما جعل ما بعده غير العطف في
النصب فصاعدا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جازم زيد
وعمر ويحتمل ايضا صاحب الرجلين في الجملة ويحتمل حصول مجيها
قبل الاخر والنصب لغيره في المصاحبة وفي قوله ضربت زيدا
وعمر لا يمكن التفسير بالنصب على المصاحبة لكون النصب في
العطف الذي هو الاصل اظهر وسواء كان ذلك الفعل لفظا
اراد بالفعل ما يدرك على احدت ملكية فانه يرج فيه المنية بالفعل ومعنى
الفعل ايضا لان ما يدرك على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى
فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهة في قوله المذكور
او كثيرة ما يكتفي غير ذكره بذكر الفعل فيكون قوله او معنى اشار الى معنى
الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا
اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاول بيان معنى الفعل سماعيا ولا
وجه لتأخيره في قوله فلا كلام الفعل لفظا انتهى ولا ريب في انه في جملة
اولا ما القائل لظهور ان هذا التفصيل للعامل اعني الفعل الدال على الحدث
الشامل للفعل المصطلح واسم الفاعل والمفعول والصفة المنسبة و
غيرها ولولم يأت بالمعنى لخرج مثل قوك مالك وما شاك لانه لا ينبغي
منها بدل لفظه على احدت بل الدال عليه العامل في الاسم ام مفعول منبسط
في لفظها فليس المراد بهذا القسم بيان معنى الفعل كما نعت القائل بل بيان

الفعل المعنوي الشامل للفعل المصطلح وشبهه ومعناه وذلك على
فريقين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعرا او في الالف او في ما
لا لا تجار وجر ومطلق بالفعل او بما فيه معناه وما شاك لان
هو كسنا كسنت بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه
معنى الفعل والثاني ان يكون زيدا وكيف انت وقصعة فزيد **وهو**
وجازي لم يكس قبل فجازي في كل موضع على معنى بعيد وانما عليه
جعل معول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيد
ولا يخفى انه قد يدخل في التعريف فزيد واما ايضا مع انه ليس
مفعولا معه ثم قبل فنقول ضرب زيد واما خارج عن تعريف المفعول
معه لتخصيص معول الفعل بما عدا المفعول به المنصوب في ضرب زيد واما
خارج عن التفصيل فلو جازي على معنى عدم الانتفاع لا ينتقض الحكم
بالمثال المذكور وكلها في الاوامر الباطلة لان المتبادر في جواز هذا
المعنى ان ليس بواجب ولا ممتنع كما لا يخفى وليس المراد من تفسير جواز
كذلك اذ راجع مثله قاله في كفاك وزيد لانه داخل فيه عنده دخولا
اوليا بل المراد اخرج مثلا ضرب زيد اقاما بالتبني على ان ليس المراد
باجواز ما يعم الوجوب حتى يكون هذا ايضا اذ خلافه بل ما يقابلوه
خارج عنه لانضافه بصفة الوجوب والان تخصيص معول الفعل المذكور
على اطلاقه بما عدا المفعول به المنصوب في قبيل التخصيص بلا تخصيص و
ذلك غير جائز **وهو** قوله وان لم يجر العطف بغير النصب مثل جئت
وزيدا قال في الشرح اروا ان لم يجر العطف بغير النصب لتعذر العطف
لانه لا يجوز العطف على الجور والاباحة الجارية في الرجوع الى التقدير

ما سبق من ان ما كس وزيدا وما شاك **وهو** لان المعنى ما تصنع
تجمل عليه عند تعذر العطف الذي هو الاصل وهذا هو الظاهر
الموافق لاصولهم وقد قال الرضي جمهور النحاة على ان النصب مختار
هنا لانه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الفهم المرفوع
المستلزم لا تكيد بالمنفرد وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
تجيب لا ممتنع **وهو** ولم يجر عطف على ان النصب قبله كجواز
العطف كجمل الكلام على حذف المتبادر اقامة المتبادر مقامه والنصب
وان ترجح بالسلامة على ترجح العطف بالاستغناء عن عمل العامل
المعنوي ولا يخفى انه في الاوامر الباطلة لان الكلام في الامر المذكور
بعد الواو وهو مرفوع في المثال المذكور بحيث لا يجازي وزيدا في
فساد كونه معطوفا بفساد المعنى واذا قلنا انه محذوف وقد رنا
الكلام ما شاك وسان عرو ورجع على ان فيه ودخل في كس آخر
لان عرو لا يكون مفعولا معه ولا معطوفا في الحقيقة بل قائما
مقام احد هذين الامرين **وهو** وانما قلنا قبل تكلف في بيان الظاهر
بقوله لان المعنى ما تصنع والظاهر ان المعطوف النصب ان نصب الاسم
في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وانت خير بان الوجوب في
في ما ذكره ان رجح قدس سره لانه شامل لما ذكره القائل ايضا يدون
العكس ولا تكلف فيه لان المقام يقتضيه **وهو** ان في حيث هو فاعل
او مفعول قبل لاضفاء في ان في حيثية معية لاضافة المحبة وتبنا
للفاعل فهو ما تعليل فيسمل بجاء زيد سمينا قال السمع لم يثبت
لزيد جاز ان فاعلا واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات

الماخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واما يتميز
فيكون المعنى ما بين صفة الفاعلية وهو وان يمكن بفحواه ان يبين كون
الفاعل في وقت خالص الا انه ينتقض التعريف بالمفعول فيه والمفعول
والمفعول معه لا غير ذلك واخرى بان احوال الادل على هيئة الفاعل
او المفعول نحو بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به انتهى
وفي المعلوم ان قيد الجبئية المعبرة في حدود وديار به التقليل والقول بانه
يفسح كحي جاء زيد سمينا فان السمع لم يثبت لزيد في اجلانه فاعلم ان
في سلامة الفهم لقررة ان سمينا في المثال المذكور ما بين هيئة الفاعل
وهو زيد لانه فاعل وهو يلزم منه كون ثبوت السمع لزيد في اجلانه فاعلم
في هذا والتفت الى بقية او هام المعلوم حالها وانقله في الاخرين غير
وارد لان ما عرفت المعترض بانها بنية على الفاعل والمفعول **الخو**
او بين على صيغة المضارع المجهول قيل او على صيغة المضارع المعلوم
الطلب وهو وفع بما هو المشهور وانت حذير بان الخطاب في حدود غير
معهود **وهو** في غير حاجته لا يعم الفاعل والمفعول قيل لا يخفى ان المتبادر
في غير حاجته لا يعم الفاعل والمفعول لدخول احد الحالتين في الابع استثناء
قوله لا لدخول ما وقع في الاخر المصنف اليه عنه ثم قيل واعلم ان قرأه عبا
التي على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب الخاقاني
احال تقع المفعول مطلقا ولا تنقيد للمفعول به محققا او ما ولا مثالا لجلد
العرب حال في ضرب ضرب شديد في ضرب بلاتوا ولا يحدث الضرب
وطاها باطل اما الاول فلان الاستثناء قونية معنية لكون المستثنى منه
ما هو اعم من ذلك الامر ولا مضايقة فيه فكيف يعترض عليه بمثل هذا

واما الثاني فلانه لا يخرج في ثبوت كون الاسم حال للمفعول له والمفعول
المطلوب وجوز ان يحمله حاله كل منهما والتاويل خلاف الظاهر فلا وجه
لطلب الدليل على ذلك بل لا بد من الدليل على لزوم التأويل كذلك **وهو**
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملقب حكما عذرا في قيل شرح الكلام بالا
يرتفع صاحبه فان المص لم يرد ان ما سبق في قوله ضربت زيد قائما مثال
للفظي الملقب حقيقة بالنسبة اليه فاعلا ومفعولا وهذا مثال للفظي الملقب
حكما بالنسبة اليه فاعلا فقط والاما احل بمثال نسبة الفعل اليه مفعولا
كيف وقد صرح في الشرح بما هو مراده قائما قوله لفظا او معنى اخر ان
يتوهم ان الفاعلية والمفعولية في اللفظ فاحتمت في مثال الفاعل والمفعول
لفظا ضربت زيد قائما يجعل قائما حالها فيهما شئت ومثال الفاعل
المعنوي زيد في الدار قائما لان التقدير يستقر في الدار وفي الدار قائم
مقامه ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قائما لان المعنى المنزلة اليه قائما
زيد هذا كلامه وهو صريح في عدم اعتباره للفظ الحكمي في هذا المقام
ولعل الشارح قدس سره وقع فيه في قول الرضي في كون زيد في الدار
قائما مثال الحال في الفاعل المعنوي نظر لان قائما حال في الفاعل في ظرف
وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفعول به فهو كقولك زيد في
راكبا وكلامه في كون راكبا حاله الفاعل للفظي ولا ريب في عدم صدق
ذلك لان الفاعل المعبر في الفاعل ليس معتبرا على انه فاعل يحتاج اليه تمام
بل اعتباره لحصول الارتباط به بخلاف الضمير في قولنا زيد خرج قائما فانه
جزء الجملة لا يتم معي بحدوثه ولا يفهم معناها الا بالان في بعض القائل عليه
وهو لان النكرة اصل والغرض من الاول انها لو لم يكن كذلك لثبت

بالصفة في مثل فاعك ضربت زيد الراكب **او** بعد الانقضا للنفى قبل
فيه بحث في وجهين احدهما ان مثل ما جاء في رجل الراكب النكرة فيه مستغنى
فلا يقابل الاستغناء وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الابد قبلها ومنهم من
قال فاعل بعد الاحوال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الاختلاف
على قوله في خبر النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والافضل انه سهو والوجه او قبل الا
ويمكن ان يحاكب غا الا وراى ما جاء في رجل الراكب مباح تنكير صاحب
الحال فيه منع الاحتمال وصفية بالذرحال على ما مرح به المنع فهو هذا
الاختبار ليقابل الاستغناء نعم فيه محال كما في عرف كل امر حكيم وفيه ان
منع الالوكان مباح للوجه جاء في رجل الاعلماء ولغا قوله انقضا للنفى فالمنع
لاستغناء وامر قال لا يمنع الا بالحوار وقوع الصفة بعد الا وهو خبره بانه
لان الصفة النافية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية في خبر المبتدأ
والحال انتهى ولا ورود لشي منهما واعلم ان هذه اعني ما لا به قدس
فراقم القسم الاول عبارة اللب ببعينها واخرى القائل محال له بعض
شرح هذا الكتاب ولم يلبث قدس سره الا اعترافهم وتزييفهم ذلك بل قد
خبرنيها على تصورهم وعدم ورود كلامهم ولشك على حاله في القائل
فاعلم انه لم يرد يكون النكرة مستغنى الابقاء فاعلم ذلك بحيث يتم العمل
على ما ارشد اليه بما ذكره في المثال وليس فوكك ما جاء في رجل الراكب
كذلك فصح جعله فيهما وان كان ذوالحال فيه مستغنى فمثل هذا الاستغناء
ولكن ان نقول انه اراد يستغنى ذوالحال ما هو كذلك بحسب الاصل والذات
ولا يخفى ان كون النكرة مستغنى بوقوعها في سياق النفي او النفي
او الاستغناء او غير ذلك ليس كذلك بل هو سبق هذه الاشياء كما

مرح به الرضى على ان بعضهم منعوا الاستغناء في انما ذلك ولا وجه
لما اجاب به القائل ولا وزيفه ثانيا ومن الجواب لهذا هذا الوجه لا
المعنى فانه لم يقل بان المنع لو وقع النكرة في الحال منع الابد قال حسن
التنكير عنها لانه لا يقع ما بعد الصفة عما قبلها فلما يصح ان يكون محال
صفة لها لا ينقطع عنها وعلى يد من فذلك ان منع الا مباح لو وقع النكرة
ذال حال حتى يصح فوكك ما جاء في رجل الاعلماء كل حال انما لو فمنا كون
مراده ان هذا المنع مباح لذلك يكون منع الكلام مباح فيه الاستثناء
وفوكك هذا مما يستغنى فيه دق الا وقولا وبعد المعناه او واقعة
حاله بعد الا ولا تكلف فيه لدلالة السياق والسيا عليه وبه سقط
بقية او قام القائل وظهر ما هو العامل وقد جوز بعض الغافل كون
بعد هذا مبنيا على الضم كجذب المضاف اليه وتقدير الكلام او وقع
بعد النكرة الا التي قبلها حال وانت غني عن التنبيه على ما فيه من التحلل
في مناقول امر كل واحد منها قليل وكذا ضمير كونه بل هو اقول بالتأويل
والاظهر ان المراد بنحو العكس المعروف باللام في المصادر وغيرها كقوله
بهم هم الفقير امر كثير سائر اكنزهم وجه الارض وقد خلو الاوراق والار
اراد لا فاولا ونحو هذه المضاف في المصادر وغيرها كقوله في الحال
ثلثهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضاف الى ضمائر ما تقدم
منصوبات على كماله في حجاز لو وقعها موقع النكرات فانها في معنى
مجموعين في الجمع وتاكيد لما قبلها في تيمم معنى باوابة ولا بعد ان
يجعل حال التي هي جملة داخلية في كونه لان الجملة ليست بكرة ادلى كلمة
فراقم الاسم بل هو ما ولد بالنكرة فجعل العكس وكونه مصدر الجملة

الحالية المحذوفة اطالة للطريق انتفى والكلام لان الكلام في العلم المعروف
الواقع حالا وكفه ليس كذلك ولو قلنا يجوز جعله حالا في شيء من
التركيب يكون النظر باعتبار اراعتبار كونه جميعا ولا يتصور اعتبار
المحض وحده او المضاف اليه كذلك بالتأويل بقوله وكذا ضميره وحده بل
هو اعم بالتأويل مما لا وجه له وما ادعاه اظهر ليس بمبتدئ لان ارسالها
العراك وحده على نهج واحد وهو ان كل واحد منها سواء في الحال
القول في المذكورين في الشرح المتقول احدهما في سيبويه وعليه اكثر
النحاة وثانيها المنسوب اليه على وقد ذكره قدس سره او لا وافر قوله
سبويه انه هو مختار المصنف ايضا كما هو الظاهر في كلامه في الشرح
حيث انه في غير اسناده الى احد ثم ذكر قولنا على مصرح بان هذا
اختيار له على الفارسي لما اراد ان يكون اعتبار ذلك مصادا منضوبا
على انها مفعول مطلق للحال المقدر وهذا اي كون هذه المصاد مع قيامها
مقام الاحوال منتزعة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية مقام مقام
في المبتدأ في الظرف كخزير قد ملك ولا يعرب اعرابا مقام مقام هو
في جعل المعرفة بالفعل كالنكرة وتأويلها بها لان باب المحذوف واسع وهذا
اقل قليل وفي العلوم ان كونه كسمرت بهم اجماع الغفير لا يمتنع فيه
هذا لان الوجهان لانه ليس في المصدر وكذا كونه في الرجال كالثمن وكيف
يمكن ان يراو كونه مازعه اظهر فانه لا شيء من هذين مثل شيء من ذينك
الامر في على انه لو كان المراد ذلك لكان المنسب اليه يقال وكونهما
قال الرضي والمعرف طاهر في غير المصدر والكلام كقولهم كسمرت بهم اجماع
الغفير والكلام في الاسمين زائدة كذا في قوله لهدم على اللثم يسبني محبت

ثم قلت لا ينبغي ويقال ايضا كسمرت بهم اجماع غفرا ومنه قولهم فقلوا
الاو فالاول اس مرتين والكلام زائدة كما في اجماع الغفير وقد يتبع ما
قبله على البدل كقولهم القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جالني
القوم ثلثهم واربعهم الى العنزة وهذه الاسماء الثمانية اذا انتهت
في ضمير ما تقدم منصوبة عند اسرار على حال لو وقعها موقع النكرة
اي مجتمعين في اجماع وبنوهم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد
له وما عده غير بعيد فظهر بطلان ما عرفت فان الجملة ليست كونه وما
اعترض به على من ذهب الى الفارسي غير وارد لان اطالة الطريق انما تليق
ان لو كان الفعل المحذوف محتاجا الى التأويل وليس فليس و
اعلم ان الحسن في قولهم جاؤا فضمهم بقضيتهم ما اختاره بعض المحققين
في ان المصدر رتبة بمنح كسم الفاعل اي فاضمهم بقضيتهم ارفع منضمين
امر كاسرهم مع مكسورهم لان مع الاذحام والاجتماع كاسر او
مكسور او المتلف فيه ان يكون فضمهم مبتدأ وبقضيتهم خبره مثل قولهم
كلمته فوه في و هو هنا اظهر لانهم مستعملوه على الاسل فقالوا كلمته
فوه في ثم انجى في اجمليتين اعني فضمهم بقضيتهم وفوه في معنى
اجملة والكلام ما فهم منها معنى المفرد لان معنى فوه في في ما شافها
ومعنى فضمهم بقضيتهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادنى مؤداه
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت
مقامه وكذا يقال في يد ابيد اريد ويد بيد على حذف المضاف الى النقد
بالنقد وكذا قولهم بعث النساء شاة بدرهم ارشاة بدرهم امر كل
شاة بدرهم كقولهم جمل خير امرأة امر كل رجل كقوله تعالى انكسرت

اركل نفس وكذا قولهم بعت الشاة وشاة ودرهما والواو يفتح مع ك
 في كل رجل وجميعه ارساة ودرهم مقونان اركل شاة نصب ههنا
 ارجان لقبولها الاحواب **قوله** فنه اكل الفعلية وقعت حالا قبل الظاهر
 احوالا وانشاء الفعول عن افادة احوال ما يفيد الاحوال **قوله** ولم يكن
 احوال مشتركة قبل احوال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة
 والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة كقوله رجل وزيد كيهن فيقول نكرة
 يخرج صاحب احوال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن احوال مشتركة
 بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتفصيل تعريف صاحب
 احوال يكون غالبا ثم قيل فاضطه فانه لا يضافنا ولا غرو فيه قال كل رجل
 يستحق بوجوه والموجود عند القائل هذه وان كان فاسدا قال في له
 انه بصيرة لا يجوز كون اجماع بين الامر من خارج حقيقة كل منهما
 كيف وهذا احوال بالضرورة وان اراد انه اذا كان صاحب احوال كذا
 لا يكون معرفة فقط ولا نكرة كذلك لان مجموعهما فاسد لكن لا وجه للتفرد
 ح لان هذا من احوال اكل احوال كلام الشارع قدس سره مستقلا سور ذلك
 وليس مراده قدس سره بهذا الكلام انه لا بد في هذا الحكم من قيد كذا
 للافتراض به في احوال المشتركة بينهما كما وهم القائل بل المراد بيان ما
 افاده قوله فان كان صاحبها نكرة ولا يكون هذا اعني بكون صاحب
 احوال مشتركة وعدم كونه معرفة وحدها مستقلا كسابق في قوله
 غابا كما لا يخفى **قوله** لانها في المعنى مبتدأ وخبره ان قائما بجل في الحقيقة
 قائم بجل فالتخصيص بجزء المتقدم الذي ليس بخلاف وهو لا ينافي في
 فتح الابتداء بكذا قبل وليس شيء اذ ليس الغرض ههنا فتح الابتداء

١٢٥
 بل كقبول التخصيص باي وجه كان نعم في تعليل وجوب التقديم كذا
 نظر لان اذا احوال لا يحتاج الى تخصيصه بتقديم احوال عليه لانه ان كان
 فاعلا فقد خصص بتقديم احكم عليه وان كان مفعولا فلا يحتاج الى
 التخصيص اصلا ولو فرضنا احتياجه فهو مختص باحكم المتقدم ايضا
 والقول بان احوالها اخر فلا يجدي التخصيص احوالها بالقياس
 الى حكم اخر بجهدي **قوله** ولما لا يتيسر بالصفة في النصب ههنا هو
 الوجه كما مر به الفصل في الشرح وما قيل ينبغي ان لا يعقد تخصيص في
 احوال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا بمتنوعا كقوله ثوب غلام
 رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا وكقوله رايت رجلا راكبا لان
 الالبس بالصفة باو بعد ما لا يعقد بعدم الالبس في هذه
 الصور كما لا يخفى **قوله** فعلى هذا معنى الكلام ان احوال لا يتقدم على العامل
 المعنوي اتفاقا قبل كون مدار مخالفة بين العامل المعنوي والعلة
 الطرف كون احدهما مستقفا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيد العبارة
 اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفاضة فكذا لا الكلام فالوجه
 ان يقال المراد ان لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الطرف
 فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على احوال فيكون
 بناء الكلام على منهج التفتيش ويجري ان العامل المعنوي كما يخالف
 الطرف في عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل الفاعل والمشتق
 ايضا فان احوال يتقدم عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالطرف مما
 لا بد له من وجه انتهى والحق الحق بالقبول هو الاعتراف بالخلاف
 قلم الشارع قدس سره في هذا المقام عن نهج الصواب لان كلام الفصل

منه في ان الظرف في العامل المعنوي وان ذكر الظرف منها في قبيل الاشياء
لما يتفق به الحكم على العامل المعنوي كذا على قدرها البعض فانه
قارن الشرح ولا يتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ليس
يعتبر فيه اللفظي فاذا تارة ضعف لانه ومنع غير موصوفه بجملة اللفظ
لان الظروف استوعب فيها اكثرها فاختص فيها ما لا يغفر لغيرها هذا
كلامه ومبنى كتاب الشرح قدس سره الى هذا الوجه ماسبق من تحقيقه
قبيل هذا في قوله وعامله الفعل او شبهه او معناه كما اعترف به حيث
قال وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان مثل الظرف خارج عنه
داخل في الفعل او شبهه وانت خبير بان غير موصوفه فكذا ما يتبين عليه
قال الرضي في قوله السابق يعني يشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو في
تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني
الفعل ما ينسب منه مع الفعل ولا يكون في صفة كالظرف والجار
والحجور ووزن التثنية واسم الاشارة ووزن النداء ووزن التشبيه والنسب
واسم الفعل وعليه سائر التحقيقات واعلم ان وجه الكلام في ذكر اقسام الظرف
وشبهه هو ان مسبوقة لا يخرج اصلها نظر الى ضعف الظرف ولجازه
الانقش بشروط تقدم استبداد على حال كونه قائما في الدوام
على من يسمي مع قوة الظرف حتى جاز ان يجل عنه بلا اعتياده في الظاهر
في كونه الدار زيد فامع ثمة المبتدأ فانه وافق مسبوقة في المنع فلا
يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد فاقا ذلك لتقدم حال
على عامله الذي فيه ضعف عند الانقش ايضا لانه ليس في تركيب
الفعل وشبهه بذلك التفصيل فلهذا قد ساد قول القائل فالوجه لا امام

قوله لانه ينبغي ذلك على ان يكون الظرف عاملا لفظيا عند الانقش
وان يكون مراد المص بيان عدم اجواز في العامل المعنوي مطلقا
وجوازه في العامل اللفظي في بعض الصور فاعترض بنا على زعمه
البطل بان هذا اجواز لا يختص بالظرف بل يحرس في الفعل والمنشئ
ايضا ولم يدر ان هذا التوجيه ليس بمنابة ما ذكره قدس سره بل هو
اجتهاد لان فيه مخالفة والعدو والمعاد في غير وجه مع عدم مسند
التركيب وهذا مع شتمه على ذلك محتور على نسبة القول الى المص
بحيث لا يتصور خلاف ذلك مع انه ادعى تحيزه فان ذكره اجواز في الظرف
ليس بالاتفاق بخلاف القول والمنشئ وايضا في جوزه فيه فقد جوزه
في بعض الصور بخلافها فان اجواز فيها معنية على الاطلاق فكيف
يؤيد بالظرف في مقابلة العامل المعنوي بهذا المعنى هذا اذا لم
يكن الظرف داخل في العامل المعنوي قبله في نظر لان الظرف لا يقسم
على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من احوال وجوز فاقا
لم يدر في العامل المعنوي لم يسم ان الظرف الواقع حالا لا يتقدم على العامل
المعنوي الا اذا كان ظرفا وكان القائل انما تفضل لذلك في الملاحقة
العامل المعنوي على الظرف في بيان تلك الصابطة ولا على ذلك
احال الجور المتبادر من عبارة المتح ولا على العامل الجور فالنسب
الادع ان يقال ولا يتقدم على الجور في اللاح ولا على العامل المعنوي
بخلاف الظرف هكذا قيل وانت خبير بان ماسبق كان احكام تقدم
احال على عامله وتارة عنه وهذا حكم تقدم حال على صاحبها وان
الانساب في ذلك اعني تقديم حاله مع العامل فيه وامر التبادر ممنوع ولو

سلم فما لا يبالى به لظهور حاله هذا الاعتبار ولم يلتفت المصنف قدس سره الى
صورة كون صاحب الحال مرفوعا او منصوبا يجوز التقديم عليه ما مطلقا وبيان
صورة الامتناع بتبيين جواز ما ليس كذلك نعم المصنف يقول منقول التقديم حال
على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا ان
صورة واحدة وهو اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مرفوعا في العالم يجوز ان
جاء ركبنا زيد ولا يجوز ان ركبنا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال
على ذي الحال المنصوب المضاف اذا كان الحال فعلا نحو زيد وقد جرد زيد وما
اذا كان ذو الحال ضمير في جواز التقديم على مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
قالوا وذكر لان الحال اذا كان مفعلا وقد مت الحال عليه او الى الاخبار
قبل الذكر لان الحال ضمير يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضمير فاعلم
بشتر كل في عودها على مفعليها واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني
جاء ركبنا زيد فليست بضرورة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل في الفعل و
الحال في الفاعل فلا يكون ضمير قبل الذكر لكن المصنف على من يثبت
وانما اجاز البصرية تقديم الحال على صاحب المرفوع والمنصوب مطلقا لان البنية
في الحال التأخير عن صاحبها فلا يكون الضمير قبل الذكر **لم** لم يتقدم عليه الحال
اتفاقا قبل الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
نحو فاتبع مله ابراهيم حنيفا وليس كذلك لانهم طبقوا على ان المجرور بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع مله
ابراهيم حنيفا ولا نحو قلنا في خبرنا ربه زيد على ما مر بالمرضى وغيره
وبيت شعر لم لم يتفضل القائد لاطلاق الحكم مما انه قدس سره في
البيان والتعليل وهو انهم عللوا ذلك بان الحال تابع وخرج لذي الحال و

ضمير
مفعول

والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا لان الحال
تابع وخرج لذي الحال قبل النقص لجواز العاجل زيد مع عدم جواز التقديم
ذو الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ ولا يخفى ان
ايراد النقص وكذلك الاعتذار عنه كلاهما في سوء الفهم فتدبر **م**
لان المقصود في الحال بيان الهيئة وهو حاصل به قبل فنية ان المقصود
في النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك بشرط ان يكون
مشتقا او جامدا يكون وصنع لغرض المعنى فنية ان يكون الحال
ايضا كذلك اذا اعتدوا بما يدل على الهيئة وليس الغرض في وضعه
انتهى وليس على الاطلاق وسلامة الذهن لان قصد المصنف هو الرد على النحاة
قال جمهورهم بشرط اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده
بالتأويل لا المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى
المشتق فقالوا في نحو هذا يسر الطبيب منه طبيا وهذا يسر الطبيب منه طبيا
اكرنا يسر وكا ثنا طبيا وهذا ناقصة انه كناية اريد ان قال المصنف وهو
الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المسمى للهيئة كما ذكره في حقه
وكما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله
بالمشتق قالوا لانه يانم ههنا من شرط ما يشترط في الصفة وانه لا يعتد
بما يدل على الهيئة وان لم يكن الغرض من وضعه تلك في باب الاوامر
ولا حاجة الى ان ياو البسر قبل لم يات المبسر مع الصائر بسرا و
الربط بين الصائر وطبا كما جاء في مع الصائر فاعليه طبيا فيكون صفة
التحلية فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر المبسر انهم كانوا يقولون انما يسمى
الفاعل والمفعول المصنوع اذا لم يوجد في مستحق لهم او مقصودهم كحليل

مع الصفة في الجاهل ولا يتوقف على وجود مشتق من لفظة وتفسيره
بالمشتق المفروض انما هو ليقول المراد به ولما قوله البسر النحل فبدا على
انه جاء البسر لكل صفة للفن فهو انما يصح اذا كان هذا اشار الى النحل
لا ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي بسرا لكل لا يسمى بسرا حتى يصح على
من غير تأويل كما اشار له المصنف فالوجه ان هذا اشار الى ما على النحل والوجه
ما قد مناه انتهى ولا يخفى انه في الاول ما ابطاله لان ثبوت المرطب لا على
النحل يحذف الصار رطباً بثبوت البسر له بمعنى الصار بسرا بعينه ويجوز
ذلك دون هذا حكم بالظرف انما اذا سلمنا ثبوت ذلك دون هذا يكون
ثبوت البسر النحل اذا صار ما عليه بسرا دليلاً وانما على جواز اطلاق البسر
على الصار بسرا وهو ما على النحل ليس الا والحق مكابرة **لكنه لما**
كان الفهم بالنسبة الى المظهر كعدم قبل الاظهر لما كان المستند بالنسبة الى
المظهر والبارز كعدم ولا يخفى انه مما لا يلتفت اليه لان سوق الكلام
يقضي التعبير كما ذكره قدس سره **لانه يمكن** ان يكون المشار اليه
التم ايا بس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية قبل فنية انه فليكن حتى
حالا معذرة ولا يخفى انه في سوء الفهم لان المراد ان الشيء اذا قيد بحال
لزم ان يكون على تلك الحال في قصد الحكم فاذا جعل بسرا لهذا وجب
ان يكون في حال الاشارة بسرا لا غير ونحن نعلم ان المعنى المقصود **تجلى**
ذلك حتى لو قال عند وجوده يلج او رطب هذا بسرا اطيب منه رطباً كان
مستقيماً **كخزعة** نخل بسرا اطيب منه رطباً قيل يقال هذا المشار
مصنوع لا يوثق به ولا يخفى بطلانه اذ ليس المقصود بمثل هذا المثال
اثبات امر لا يكون ثابتاً بدونه بل التنبية على فساد هذا الزعم في وجه تلف

كما قال المصنف في الشرح الثالث في الوجوه الدالة على عدم استقامة
ذلك القول ان لقول خزعة نخل بسرا اطيب منه رطباً والمعنى بحال النخل
او معنونه واذا وجد تعلقه ههنا بالخير وجب تعلقه في المسائل الاخرى به
فروية ان المعنى واحد والالم بكل المعنى واحد وقد ذكر المصنف وجوباً
اخر في ابطاله وبها ان اسم الاشارة اذا قيد بحال لم يكن بخير مقيد
بدليل قوله هذا زيد قائماً فان الخير بزيد غير المنار اليه غير مقيد بالقيام
فان زعم زاعم انه مقيد بانه اذا كان قائماً فهو زيد ايضاً فاجاب به
زيد انما هو في حال القيام لم يستقم لانه يؤدر لانه ان يكون غير زيد
في غير حال القيام فان زعم زاعم ان ذلك في قبيل المفهوم هو غير
لازم فليس الامر كما زعمه لما بينا ان الحال حكم بالتحديد على ما قيد
به كقولك جاء زيد راكباً فانت حكم على اجماع المذكور بقيد الركوب
فلو قد رجع في غير ركوب كان مخالفاً للمنطوق لا للمفهوم وانما المفهوم
او ورا ذلك وهو على ذلك هو تقدير غير الركوب عند عدم
الجمعي فاذا ثبت ذلك فلو جعلنا الاخبار بزيد مقيداً بالقيام كان
كالاخبار بحال المقيد بالركوب فكما لم يستقم تقدير جمعي في غير ركوب فكذلك
لا يستقيم تقدير بزيد في غير قيام وذلك فاسد واذ لم يكن الخير مقيداً هنا
لم يكن مقيداً ثم فاذا كان الخير مطلقاً غير مقيد فساد المعنى **ويجوز**
حذف العامل في الحال لم يقدر حذف الفعل لان المبتدأ من حذف الفعل
وشبهه كما شاع ارادة في تقابره المنكرة والمقصود جواز حذف
عاملها باقسامه الثلاثة في الفعل وشبهه ومعناه مثال اننا انما نلاحظ
بيننا هذا المثال بيننا ولا مقال في حسن قوله قرينة حاله والمراد

برشد مديا الرشد بنفسها امكن المهدس اذا لم يكن الرشد بدون الهدى
 فلا بد ان الرشد فرع للهدى فينبغي تقديم مديا وكونه خالبا بعد حال
 يحتمل الترافف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة
 هذا كله ما قيل وانت جدير بان المص لولا بالفعل مكان العامل مكان
 قاصر بل ساهبا لعدم شمول الفعل العامل المقصور مع جواز حذفه
 ايضا فالنقص له ثم التوجيه كذلك مما لا يليق جدا وكذا قوله قدس سر
 ليقام قرينة حالية فانه انما يتصور لهذا الكلام وجه ان لو كان احد
 قد حكم بفتح هذه العبارة وليس قلبس وايضا ما نقله من الاعراض على
 تأخير المهدس وتأخر على نفع الرشد على الهدى ليس مما يلتفت اليه لان
 امنا اذ كس قلمي بعدد به عند الادباء والعرباء فلما اصيل في دفع
 الى مثل هذا الكلام وانما جئتنا بمنزلة هذا البقايا لك وتبينها على نقاد
 مراتب الكلام وان بعضها مما يليق بالقول بخلاف البعض الاخر وان
 كان اكل صحيحا في نفس الامر **ويجب** حذف العامل في بعض الاقوال
 المؤكدة اعلم ان اكثرهم على تحصيل الحال المؤكدة بما يورثه من جملة
 الاسمية والابرد كقوله تعالى في قوله تعالى شهد انه لا اله الا هو والظلال
 واولوا العلم قايما بالقسط وقوله تعالى مدين في قوله وتوابعه
 لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية ولذا نرى بعضهم يسميه حلا دامة
 وقال الآخرون بجعلها بعد الفعلية ايضا فيكون بان الحال في امثالها
 سبع مؤكدة ومختار المص سواها والظاهر في الشرح حيث قال
 وانما اشترط ان يكون مفعولا لجملة اسمية ليحقق ما ذكرناه من
 وجوب حذف العامل لانها اذا لم تكن مفعولا لجملة اسمية كانت غير

بيان الواقع في جمع عليه فلا وجه
 لقوله ولا مقام في حسن قوله
 قرينة حالية فانه صحيح

مؤكدة هذا الكلام واختار الشارح قدس سره الاخير في قول المص ايضا
 على ذلك بار كتاب تكلف فيه ونفس ولا يخفى ان هذا مستبعد
 جدا بل هو مما لا مسامحة له **فما** اي تحققت ابوة كس وصرح فيها
 على يقين ودفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا مفعول لك بتقيد الاب
 ووجهه في حال كونه عطوفا وان اريد ان المص اعلم عطوفا فهو مفعول
 ثان لا حال ووجه الدفع ان احقق في تقدير احو ابوة كس في المضارع
 واقامة المص اليه مقام لظهور المقصود هكذا قيل **ار** ونشرط
 وجوب حذف عاملها قد عرفت معنى ذلك التفسير **وما** في
 احو التقدير عند سر ان يقدر بجني عطوفا من حيث العود عطفا و
 هذا يرجع الى ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل مفعول جملة كانه
 قال يعطى عليك ابوك عطوفا ويرحم مر حوما وحي اذ لك مصدقا
 وذلك لكون الجملة وان كان بوزن اما جاديين جمودا خفا فلا شك
 انه يحتمل من اسناد احد خبرها الى الاخر معنى في معنى الفعل الاثر ان
 معنى انا زيدا ان كان زيدا انفع هذا لا يتقدم المؤكدة على خبري الجملة و
 لا على احد من الضعفين في العدم وذلك طفاء معنى الفعل فيها وقال
 الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى كونا خاتما بخبر قال
 الرضي وليس بشيء لانه لم يكن شيئا وقت تسميته بخاتما ولا يقصد
 القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطراد ذلك في قوله ناذره لكم
 وهو كحى مصدقا وغير ذلك مما ليس بخبر فيه على وقال ابن مود في العامل
 المبند للضمير معنى التسمية كونا عا وهو بعيد لان عمل المضموع والعلم
 كونا زيدا وزيد ابوك محال من حيث نظيره في معنى كلامهم **ملفون**

جملة احقر به عما يؤكد الخ قبل يرد ان رسولا لا يؤكد الا ارسال الارسل
انه اذ يكون مستفيض رسولا لا يطلب الا ارسال دون ارساله لكن هذا اذا
اريد بالرسول معناه اللغوي فالواريد معناه الشرعي وهو ان لا يغتنبه
الخلق بكتاب وشرعة فيؤكد مفهوم جملة وهو ارساله انتهى
يخفى ما فيه من الخط والتحليل وعدم جواز اعتبار فيه بمعنى ما عوف به في الشيخ
او المعبر في امثال ذلك انما هي الدلالة الوضعية **والله** ولا بد منها في
آخر قبل فيه نظر لانه يصح ان يراد بمفهوم جملة اسمية ماله من زيد اختصاص
بجملة الاسمية وهو ما لم يكن مفهوما جملة فعلية ومفهوم انه شاهد
شهادة الله تعالى وهو مفهومان شهد الله ايضا ومفهوم الاسمية خاصة
ما يكون الاسمية ليس فيها مستحق ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهد
قائما بالقطر احق ويكون التقدير فيه مع وجود ما يدل في الحال طرد البتة
انتهى وماله في سورة التسليم ليس بمستقيم لامر من احد حال تقدير
العامل مع وجوده في اللفظ مما لا دليل عليه بل لا سبيل اليه وليس هذا مثل
ما يجدر على نظايره طرد البتة لانه في قبيل قول العدوي على الوجود وهو على
عكس ذلك ولا يخفى ان حمل الوجود على العدوي لهذه العلة مبدئي
الاحتمال وثانيهما انه قد ثبت ان المراد بالاسمية التي هي صاجبة حال
المؤكدة ما لا يكون المستوفى من امنها قال صاحب الكشف في مفصلة والحال
المؤكدة هي التي هي على الزجيلة عودها في اسمين لا عمل لها لتوكيد خبرها
وتقرير فوائده وفي الشك عنه وذلك قولك زيد يوك عطف فاد هو زيد
معرف فاد هو كحى بينا هذا كلامه وسكوت المحس في هذا الفيد اما استعاض
على فلهو ما هو المراد بالاسمية محالة به في المثال واما ما ذهب اليه القائل

فزان الطلاق الاسمية يرجع الى ما لا يعمل شي من اجزائه لان الاسم انما يعمل
بمشابهة الفعل فليس العمل اصلا فيه **والله** امر الاسم انه يرفع الابهام
قبل احقر بقوله امر الاسم عن خوف فقلت ار فقلت قال قلت يرفع
الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بالجنسي شي الى
حسن زيد وكذلك ينتقض بخو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب
لانه يرفع الابهام كوجهه مع انه ليس يتميز عند البصريين للتوقيف المانع عن
كونه يتميز بل هو سميهم بالفعل وكذلك يشكك بين زيد ربه وسقم نفسه
ولم يظن بالنصب مع انها ليست تتميز عند البصريين مع انها ترفع
الابهام ويرفع بالانتماء عن في راي والمثابكة بظنه وسقم نفسه
او سقم نفسه بالتشديد على ضرب من الجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت
اليه وان اتقوا عليه جمهور اذا فرقا في المفهوم بين سقم نفسه وسقم
نفسه ولا وجه ان يجعل حسن الوجه شيها بالفعل دون هذه الامثلة
فالاول ان يفسر كونه ما بشدة اعتماذ على شتار وجوب تنكير التمييز انتهى
وليس بشي لان قولك اي حسن زيد لم يكن لازما الابهام المستوفى ذات
شيء والاكمل مراد منه بحيث لا يصح استغناء عنه وليس كذلك تمام
قولك اعجني حسن زيد بل هو لتعيين المراد بالشيء وتفسيره فلا يرد
الشكاليه وادعاء النفس في قوله زيد حسن الوجه او وجهه في قوله الطلاق
لانه لا يصح النصب فيما قال الكلام لانه في صورة النصب والتمييز نحو قوله
انما يتصور بعد تمام الكلام كونه في الفضل وان اراد انه يصدق
على الوجه ماله في خبره شهادة زيد حسن وجهه فليس كذلك ولا وجه للاسناد
عنه فانه يتميز بالقوة يعني لولا اقيام المانع عن ذلك لكان اعتبارا كذلك

وبقره ما قال الرضي ويدخل في كونه رجلا وثلاثة وثلاثة
رجال ولا يابس به لان كونه بالعدد داخل في كونه هو تميزه والتميز نفسه
قد يخرج اذا كان وجهه اثنى في نفسه كما في هذين واذا عرفت هذا عرفت سقوط
ما عترض به على السمعين في تأويل هذه التركيب فان مرادهم لما كان التميز
عاصلا بالاشكية كان الاصل فيه ذكر ولم يوجب حاجة الى التعريف فما وجد
معرفته صورة التمييز مع ظهور مكان ارجاعه الى ما ليس في هذا الباب بتقدير
شيء فيه وارتكاب حذف تاييد من في ظاهره وارجاعه الى ما هو ابرز
وجعل ما في كونه عبارة عن النكته مما لا مساع له عند ذور العقول **له**
في المعنى الموضوع له حيث انه موضوع له قيل رطل زينا يرفع الابهام عن المعنى
المراد هو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن ثم قيل
وهذا اشكال لم يوجب له الا ان احلوا ودفعوا ان زينا يرفع الابهام المستق
فيما وضع له الرطل وهو ايهام موزون وان ليس المعنى الموضوع له مراد
وكلاهما بعيد عن الصواب لظهور كون الرطل في المقادير ومعناه الموضوع
له المقدر وفيه ايهام لانه لا يدور من اربعة هو فان يرد ذلك بزيادة
اشكال فيه قطعا حتى يجلب الى ما نجل به على انه لو فرض وروده لا يكون
منذ فاعلم هذا الجواب كما هو الظاهر في باد النظر **له** لكن المطلق منزه
الى الكامل قبل هذا اذا تغذر العمل باطلاقة والتغذر هنا لانه لو كان على
اطلاقه للتغاذره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال
معاً ومنهم من قال المستق مع الثابت والثابت قد يقال في مقابلة لعدم
وقد يقال في مقابلة احداث الطارر والمراد هنا الثاني وبعد فيه
ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع التفسير

الاثبات بما يقابل الاحداث في دفع الاشكال بانه لا يخرج افعال عيننا جارية
بالمستق على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف محل التعريف وقد دفع عينا
جارية وامثاله بانها في التوابع والكلام في المحبوب اصالة على ما مر في مرة
ولو فسر المستق بما هو الثابت في قصد المنطق كان التفسير للتفسير بعد الابهام
ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف
رايت عيننا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام
من غير قصد فاذا زال المكان حسنا انتهى والكلام باطل كما استنف عليه
واعلم ان المعنى المستق غير ذات احراز في مثل قولهم بعيننا جارية
فانها ترفع الابهام عن ذات الانزال في قولك بعين محتمل للجارية والمبصر
وغيرهما فاذا قلت مبصرة قد نسبت ذاتا مبهمه ولكنه ليس بمستق وصفه
وانما وقع الابهام عند الخاطب بجهول الاشتراك وهو موضوع في العلم
ذات معينة وكل موضوع بطل في نفسه بخلاف عنوان فانه لم يكن ذا العلم
ذات معينة في اصل وضعه فاذا قلت المستق خرج الاسم المشترك المذكور
وتظايرة قال خلدون ارجع القهقري وامثاله في المصادر يرفع الابهام
المستق عن ذات لال القهقري لانه لم يكن مفهوما في قولك رجع في اصل
وضعه كما ان الابهام لم يكن مفهوما في قولك عشرة ولفظ دخل في احد
ما ليس منه اجواب الى القهقري وشبهه ببيان الحقيقة الرجوع الى الذات ارجع
والرجوع متعلق بالذات بوضعه له فنلاحظ انه زبد ركبا لا زبانا لهينة
وقد خرج ذلك بقولك غير ذات واعترض عليه الرضي بان فاعلم المستق
في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في التنكر ثابت
لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينفي الابهام في التنكر

وزن العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا فثبت ان الابهام ملائم للفظ
المستقر على انه وصفي كما في قوله تعالى قدس سره بهذا الطريق واعترض
القائل بان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا غير وارد لان القول
الاصلي في الالفاظ معانيها الموصوغة لها فالكامل بالنسبة الى الالفاظ انما يقصور
بالقياس الى معانيها الالهية والاستعمال او مستفاد عليه فلا محذور في هذا
الوصف لمخالفة بقاء الاستعمال في الانصاف بالكلية لان انتفاء هذا
عند ثبوت ذلك بل الوضع اذا ثبت ثبت الاستعمال بالضرورة والماثل
ذلك ايضا واعترضه على القائل بان المراد هو الثابت المقابل للحادث الطار
غير وارد ايضا لان مراد ذلك القائل كما ينطبق بمرجع عبارة هو ان
للتأنيب معنيان والمراد بالتأنيب هو الثابت بذلك المعنى دون هذا بقرينة
المقام ولا يخفى انه اذا اريد به احد المعنيين لا يرد به الاخر فكيف يرد ان
يقال ان التأنيب له معنيان فيرد ما ورد به من هذا في قبيل الاضاحك لكونه
في قبيل اعادة السؤال الى الجواب عنه واردة على ذلك الجواب بلا زيادة امر
لا بيان وجه وقوله وقد يقع بان الصفة من التوابع والكلام في الموعود
اصالة محمولة في هذا ولا يخفى فساد لان هذا الجواب انما يصلح ان لو
كانت الصفة كالتمييز ما يرفع الابهام المستقر الوضع في ذات من كونه او قد
وليس كذلك بل لها ماهية واخر واما ما زعم حسنا فهو كذا يستغنى
عن التبيين على ما فيه في الخط والفساد الزر والخلل **ص** ولا يهمل
في هذا المفهوم فان قيل يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح به جمل على انه
متميز بمرحلة واحدة البعض قلنا لا نعم ان ذا ههنا مثلا هذا بل هو جزء من هذا
الموضوع بجميع طبعه غير معين كما في قوله تعالى **ص** في ذات لا غير وصف

وقد بين الغت والحال والتميز بان وضع الصفة والحال البيان بكون
وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز يرفع الابهام
عن نفس الاسم وبيان انه في جنس من جنس عاقل لبيان صفة العقل
في زيد وطلزينا لبيان ان الرطل كالتل في جنس التل وذلك في ذات
لا خفاء فيه الا في حيث حمل الله تعالى على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل
المفهوم لهج وكان اوضح فيقال في رطل زينا ان فرد الرطل هو مفهوم لا يعلم
انه من جنس فلما قال زينا بين ذاته بان بين انه من جنس التل
وبعد شكل بخروج تمييز هو صفة كونه دره فارسانا فانه يرفع الابهام
عن الصفة فان التل في وضع المشتق للمعنى الا ان يقال التمييز اخرج
الاسم عن وضعه الذي لم يزل المعنى وجعله لبيان الجنس هكذا قبل وان
خير بانه لا خفاء فيه في هذه القضية لان الرطل في المثال المذكور ليس ذاته
الاوثة التل فاذا لم يعلم ان الرطل من جنس فلما الابهام فيه فثبت
الذات من الجنس في الذات على الجنس بهذا الاعتبار دون ما زعم
القائل ان معنى الرطل معنى الجنس فان هذا محال لا يقول به احد واذا
تعيين ذلك سقط ما قاله من انه لو اريد بالذات ما يقابل المفهوم ويجب
من القائل ان يفسر ذلك على وجه يرفيه الاعتراف بكون ذات الرطل من جنس
الزلزل وليس هذا الا ما سبق بيانه في الوجود الصحيح فيكون الضمان المعنى
قوله لو اريد بالذات ما يقابل المفهوم في قبيل ما لا يعينه ولا يلزم الكمال
في قولهم وانه دره فارسانا لظاهر الابهام فيه بحسب الذات ولا حاجة الى
ما ذكره في صورة الاستثناء كما لا يخفى على المتأمل **ص** فانه في قوة قولنا
طالب شيء منسوب الى زيد بقرينة ان هذا التقدير مع كثره والاستغناء

ببقرير جرد المنسوب اليه بغير علمه لانياس في كفي زبد جلا قال الجبل عين زبد
لا شيء منسوب اليه ولا يخفى عليك ان المنسوب اليه بقوله مذكورة ومقدرة
ليشمل النوعين التمييز في المفرد والتمييز في النسبة وتلك النسبة هي السبب
الباعث للتمييز قال لفظه في مثل تقدير ان جابعد لمصدر لما قبلها و
سبب كما يقال فعلت هذا فاعلم ان سبب التمييز هو المصدر والمفرد لا يهاجم
سبب او في نسبة في جملة او ما ضامنا ما امر النسبة بسبب لانك تنسب شيئا الى
شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة بخلاف تلك النسبة اذ سبب ذلك
التمييز فارد الشرح قدس سره ان يصرح بالذات المقدرة ههنا على وجه
نظر المنسوب والمنسوب اليه وبين المعنى لكنه لم يصب فيه كما ستقف عليه
واما آخره من القائل انه يحصل الاستغناء عن هذا التقدير نحو تقدير المضاف
فسهو ظاهر لانه لا يتصور بيان الذات المقدرة والتميز بها في صورة الاختفاء
ولعله وقع في هذه الورطة في قوله معنى طاب زبد فطاب نفس زبد
حيث لم يدرك ان هذا بيان اصل التركيب وليس في قبيل التبرع بالذات
المقدرة المحتاج الى تقديرها واعتبارها بعد جعل النفس الفاعل في
الاصول ما انتصب عنه امر للاسم الذي صدر انتصابه عنه لا ان لو كانت
طاب الى زبد لم يكن ينتصب نفس بل كان يرتفع والقول بان يجر عليه
كفي زبد جلا يمكن وقعه بان مراد الشرح قدس سره بهذا التقدير جرد
بيان كخطاب زبد نفسا مما يكون التمييز فيه متعلق بالمنسوب اليه لانه
واما كفي زبد جلا فهو ان كان في قبيل التمييز عن النسبة لكن التمييز فيه
نفس المنسوب اليه لا متعلق فان معناه كفي رجل هو زبد يكون كونه وفيه
واضح انه قدس سره سها في هذا الكلام وذلك لانه يسوق كلامه الى

المنسوب في خطاب زبد نفسا هو الذات المقدرة والمنسوب اليه زبد
القائم مقامها وليس كذلك بل الذات المقدرة هي الشيء المنسوب
اليه طاب وكفي فاذا اظهرنا وارادت التبرع بها قلت طاب شيء زبد
نفسا وكفي شيء زبد جلا فليس هو في قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زبد بل في قوة طاب شيء زبد نفسا ولا وجه لذكر لفظ المنسوب
والمنسوب اليه بل لا يجازي له كما لا يخفى **قوله** ونعني به ما يقابل جملة و
نسبها والمضاف قبل لم يجز المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكان
اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قولنا بالنسبة في هذه
الثلاثة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في جملة او نسبها او افعالها
ويجوز على ما ذكره على التمرة مثلا هاز برفاهه مضاف وقد جعل في امثلة
المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي انتهى
وليس مما يلتفت اليه لان المقام داع الى اعتبار المفرد بهذا المعنى
وكونه المفرد معتبر كذلك صحيح لاسرته فيه لثبوته في ذلك وتبادر
الذهن اليه او مرة بخلاف كونه بمعنى ما ليس بنسبة فانه غير ثابت
ولا يلزم من قوله عن نسبة في جملة ان ذلك المعنى كما لا يخفى على المتأمل
اهتمر والمعنى بالمفرد متعين فلا يجزى على التمرة مثلا زبد **قوله**
والمقدار اما متحقق في نفس عدد قبل جعل ظرفية العدد للمقدار
في قبيل ظرفية الحاصل للعامة والظاهر ان يجعل في ظرفية المدلول بالدار
قال المفرد المقدار مستعمل في عدد وفي غيره ولا يخفى ضاها **قوله**
قال لفظ نصف المص قبل لو قال نصف المناحلان بيان المناحل
ايضا فانه تشبيه منا بالقطر وهو اوضح من المن بالتمديد وهذا الوجه

قوله وكما لكل نوع قدران بزيادة وتقصير ذلك المقياس ما يقدر به الشيء الى
 يعرف به قدره ويبين والمقادير ما مقاييس مشهورة موضوعه يعرف
 بها قدر الاشياء كالأعداد وما يعرف به قدر الكبير كالقفير والارطب والكر
 وما يعرف به قدر اللوز والكنفت والوزن كالطسوج والدنيا والدينار
 والمحل والطلد وكذا ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح كالزراع
 وكهذه راحة وقد رتبته وقد ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوع
 للتقدير كقولهم تعامل الارض ذهبا وقولهم عند من يدر حلاوا اما
 غير اشياء وسواك جلا نحوي على ملكك بالصدقة وقولهم بملوك
 رجلا وبرئته ضا او بقلقة ضيا وكذا ذلك في المقاييس ايضا **قوله**
 وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة بشعر بيان الشارح قدس سره بان تمام
 المفرد باحدى هذه الامور الثلاثة لا غير وليس كذلك فانه يتم باربعة اشياء منها
 نون الجمع كعشرين والمص لم يحل به بل قد ذكره قبله والسنون التتم له كما
 يكون ظاهرا يكون مقدر ايضا كما في خمسة عشر وفي كم ثم كلام قدس سره
 بعيد عن احتمال التنبيه على اعتبار هذا الرابع ايضا **قوله** فانه اذا تم
 الاسم بهذه الاشياء قبل ذكر الرضى الى الاسم قد يتم بنفسه كالقفير في ربه
 رجلا وهذا في ما اذا اراد الله بهذا مثلا وانت خير بانه لا مسكن له بهذا المقام
قوله وهو ما تشابه اجزاؤه قبل الاول وهو ما تشابه نفسه وجزؤه ثم
 قبل ذلك ان يجعل تشابه مضارع المفاعلة ومسند الى ضمير ما وجزاؤه
 مفعولا به وبشكل الابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على النوع مجردا
 عن النماء على القليل والكثير وكلاهما باطلان لان الجنس الذي له اجزاء كذلك
 لا يكون مغاير لذلك الاجزاء وهو عينها فلا يتصور شي من هذا بل يكون

والاشكال بالابوة من سوء الفهم فانه غير داخل فيما نحن فيه فكيف يقال
 ان الامر بشكله لعدم ثبوت هذا الحكم فيه **قوله** طاب زيد جلستين
 للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل طاب زيد
 جلستين ووزن ان يقول عدل زيدين لانه يمكن المناقشة في كون ثبوت
 للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لا يقدح الا في الاحالة وفيه من قبيل
 التمييز في النسبة وطا مناز التمييز في ذات مذكورة فهو خارج عما نحن
 بصدده واعتراض عليه بان النماء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو
 خارج عما نحن بصدده وفيه نظر اما اولها لان النماء فيها من اصل الكلمة
 سواء كانت بمعنى المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والاص
 فلا تنافي كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير في انواع الجملوس او
 احادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست فردا بل محله هو
 الجواب بان الشارح اجاب على سبيل التمثيل ليس مما يستجبه ارباب الترتي
 هكذا قيل وفيه تصور جهة ان هذا هذه النماء وان لم يكن فارقة بين
 الواحد والكثير لكنها لا تعد في نفس الكلمة ولا يهنا اثبات كونها من نفس
 الكلمة لان المراد بالجنس هنا ما يقع لفظ الواحد في نداء الوحدة منه على
 القليل والكثير كما عرفت وهذا لا يمنع الاستحالة لتمام الزائدة لغير هذا المعنى
 ووجه جهة ان الكلام على المثال ليس مجردا ومطلقا في بعض هذا المعنى
 على من اعترض عليه نعم ان الكلام على المثال ورده ليس مما يليق بشئنا
 المحلصين كونه قليل الجبره وبل عدمها اذا لا يحصل المطلوب بهذا الطريق
 فان غاية الامر زوم حلول الكلام في المثال باطلا ولا يثبت به لكن في تقدير
 اليه فله ذلك على ان القائل نفسه قد اعترض على مثال طلب زيد جلستين

على انما

بانه خارج عما نحن فيه لكونه في قبيل التمييز في النسبة **قوله** ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع حصص قبل هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان
يقال افراد الجنس بدل الجنس لان الحصة لا تطلق في المنع والاعلى
الفرد الاعتبار الذي يحصله العقل في هذا المفهوم الكلي مع الاضافة
الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي انتهى وما قاله في امر البعد مسلم وما
ما زعمه في باطل لان افراد الجنس ليست الا الانواع كما قرر في المعقول
فقد المصير في اعتبار الانواع اعلم كذلك لا بد وان يترك ما اركبه قدس سره
اذ لا نزاع في كون الافراد مطلقا حصص الاجناس ثم ان الجواب الصحيح عما
المنع بناء على ان نفي كون ذلك الجنس تشيئة وجبا انما هو لعدم حاجة
اليه لثلاثة على الكثير والقليل فاذا اريد به الافراد يتم المقصود في صورة
الافراد ايضا بخلاف ما اذا اريد به الانواع فان اللفظ لا يدل على الانواع
واحد فستحتاج الى ايراد في صورة غير الافراد فلهذا استثنى وقبله
صحة قياس ارادة الافراد على ارادة الانواع **قوله** ويجوز في غيره ان يورد
التمييز على ما فوق الواحد قبل جدا وزعم التكلف كيف وجه اذا قبل بالافراد
براد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المص لم يجوز في فقد
المنع والاصح في الجمع فلا يجوز عنده الاعداد انما يصح به في ابيضاح
المفصل ويؤيده انه لو ايراد بقوله ويجوز في غيره حقيقة الجمع كان
مستغنى عنه ثم قيل اعلم ان سواد الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير
الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع و
كلامها في الاوامر الباطلة وذلك لان الرضي قد اعترض على المص قائلا
وان لم يكن جنسا لما بقيت به ما تفقد مفردا كان او مني او مجموعا فكذلك

مثله رجلا او رجلين او رجلا بقوله ويجوز في غيره ليس بجمع واجاب
المفسر بانه كمنع بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتشبيه اوله والمراد بالجمع
اللفظ فتنادى بالنسبة ايضا وطارا في الشاي قدس سره ما في الاول
في الضعف كلف الثاني فان محلها على المنع اللغوي انشبه في المحل على
المنع الاصطلاحي لظهور ان المراد بالانواع ايضا ما فوق الواحد فمنه
كلام المص كذلك يبين المراد ويندفع الاعتراض ونعم ما فطر والقول
بان هذا تجاوزا وزعم التكلف كما ذكره وهو ان المص لم يرد عدم
بحوز صورة التشيئة وانصح به في ابيضاح فربما فانه صرح في ابيضاح
بلزوم المطابقة افراد وتشية وجبا قال لا يخلو هذا التمييز في النسب
اما ان يكون اسم جنس او غيره فان كان غيره مطابقا ما قصد تشيئة
وتجويعا وان كان اسم جنس كان مفردا لان بقصد الانواع مثال الاول
حسن زيدا اذ قصدت الابوة لابنه وابوة ابيه خاصة له فان
قصدت ابوة ابيه قلت حسن زيدا به وكذلك اذ قلنا حسن زيدا
وقصدت له مدحها بابوتهما الغير بما قلت حسن الزيدان ابوين
وكذلك حسن زيدا اواحدة ودارين ودورا وقصدت اثنين
وجامعة مثال الثاني حسن زيدا به وعسلا فكذا يجب ان افرادها قصد
في الحقيقة لانه لا يستقيم تشيئة ولا جمع فيه فلا قصدت الانواع كان
الام فيه كما تقدم في قول التشيئة واجمع هذا كلامه والقائل كلامه في الجمع
لم يرد قوله بعينه هذا خطا بوا فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان
تقصده الانواع وقوله في شرح هذا المحل يريد بالمطابقة التشيئة ان قصد
التشيئة واجمع والاما ان يركب ما اركبه ونعم ما هو في تمة بيان الضابط

جزا الأثرى لقوله فلانة جازان يضاف للمميز نحو عشر بك وعشر
رمضان وقوله فلان نصف للمميز لزم الالباس فكيف يتصور ان يكون المالك
للمميز للمميز نعم يرد ما اوردته على الالباس فانه اذا جعل رمضان للضامن
اليه مميز لا بد وان يكون ممنونا بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا يكون حيا
غير ممنون فهل يلزم الالباس كلها وايضا قوله قدس سره جاز عشر بك وعشر
رمضان ممنوع كما عرفت وقوله بالاتفاق غريب جدا وانما وقع فيه من
حسن ظنه بصاحب الوافية ثم ان الظاهر من كلامه قدس سره جواز حذفها
كما ينطوي به قوله لكثرة الحاجة اليه وكذا تعليل عدم الاضافة بذلك وانت
خير بان حذف جزء الكلمة ورفها الاصل لا قبل الاضافة لا يكون فيها ولا ثبت
جواز ذلك بكنة الاستعمال **قوله** لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها قيل الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفع القسم الثاني
عن التمييز الاثر ان قولنا عند سطر لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في
الطرف بازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف وبازالة الابهام
عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاريتا قال النسبة فيها
على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محال كذا الا ان يراد الطرف
المقدر انتهى وليس مما يلتفت اليه لان مرجع عبارة الشارع قدس سره
يبادر على صوت على ان الابهام المراد رفعه التمييز ليس في نسبة بل في ذات
مقدرة داخل في النسبة غير مذكورة في اللفظ هري ولا يخفى ان الداخل
في شيء اذا كان بهما يكون ذلك الشيء بهما واذا لم يكن شيء من افراد الشيء
بهما لا يكون ذلك الشيء بهما بالضرورة **قوله** وكذلك كل ما فيه معنى الفعل

١٧٢
قيل لشكل ما يسمى بالافعال قال فيها معنى الفعل وليست بنسبة جملة بل جملة
واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الى اخره مسامحة والمراد هو اسم الفاعل
مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة بالنسبة
ايضا بما ليست جملة والا لا في قوله حسبك زيد صاحبك جازا
لان حسبك زيد جملة وبشبهها حسبك فالمعنى به هو التمييز وحسبك
لام حسبك زيد انتهى وهذا في عجايب الامام لان المراد بكلامه معنى
الفعل ما كان العام فيه معنويا كما هو المتعارف المشهور ولا يخفى ان اسما
الافعال ليست من هذا القبيل فكيف يحتمل الاشكال به وبيان المسامحة وكذا
قوله وهكذا ينبغي مما لا يعنيه لظهور الامر فيه ودلالة اللفظ عليه بمرجه
بحيث لا يصح التقييد كيف وهو بيان لما ينشأ في الجملة ويشابهها فلا ينبغي
الوجه الى انها جملة وقد عرفت فساد قوله والا لا يخفى لان البناء عدم
استخراج قوله معنى الفعل وظهر بقوله هذا امر الاول حسبك جازا لان
حسبك زيد جملة والمنشأ به حسبك وحده عدم موقفة الجملة وما يشابهها
وعدم مبالاة بترجيح تركيب خبر صحيح **قوله** وله دره فارسا الدر في اصل
مصدر در اللبن بدردا من زراخ الفرج وقيل ما يدرا ما يدر في
الفرج من اللبن ومن الغيم في اللط وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله اليه لتعاقب اللين منه لانه شئ مشتق العجايب
فقط شئ عظيم يدرون النجب منه ينسبون اليه شيئا وينسبون اليه نحو
قوله لم انت ولبه ابوك فمعنى له دره ما يحب فعله وقال في الصحيح له دره
امر عليه وكذا في القاموس وقيل ار يد بالدره هنا اخبر فانهم كانوا يعتقدون
ان اللبن منشأ كل شيء لانه غالب قوتهم واقتار الشارع قدس سره

هذا القول الظهور فلا بد عليه ان جعل الراكب في غير ذلك لا يوافق في
 اللغة كيف قد صرح بوجهين وغيره بانهم يقولون في الذم ما درره امر
 فيه **حوله** ثم ان كان امر التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنصب عنه فيلزم
 الشرط بهذا القيد لرفع ما ورد عليه من النقص بطاب زبدت فاقا في التميز
 فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله متعلقا وبعد تقييد
 الشرط هنا لما صار عطفه ان يكون قوله والامتناع لا يملكه زبدت في نظر
 بقوله فهو متعلق بقيد قوله والا ايضا وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد
 في القسمين لو حمل الصريح على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما
 هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لرفع
 الصريح في ظاهره ما لم يقييد الشرط ولا ان التمييز لا يكون محتملا لا يكونه والارباب
 المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا
 لما انتصب عنه ومتعلقه فيجوز الشرط والجواز وكذلك يصح على قول المصنف
 والا فهو متعلق انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصح لما انتصب
 عنه يكون متعلقا بلا فائدة ثم قيل وهذا المقام في قول الاوكيا وقد خصت
 فيه بغيره ففضل يغيب في اجلة الاعضاء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يجز
 عليه شيء ولم يجز له التقدير وتأويل لكن جعله في نصا ليس سرحي على الكتاب
 فلم يظفر به بل يفسر مع ما لا يخفى في العجيب وانت جدير بان القائل لم يأت بشيء
 يعتد به الا هذا وانما بل يخط خطا عشوا وركب من عباد وذلك لانه لا يجوز
 ههنا اعتبار الامكان العام والخاص وبيان هذا ان كون الامكان
 منقسما الى قسمين بان يكون معناه اما سلب المضرورة المطلقة في جانب
 الخالف للحاكم فقط كقولك بالامكان العام كلنا رجاء وبالامكان العام

الامكان

لاشي في الحار سبارد مفهوم الا ان سلب رجاء في النار ليس بضرر
 ومفهوم الثاني ان ايجاب البرودة للحار ليس بضرر او سلبها في جاني
 الوجود والعدم مع ارباب الحکم ولا يتونه كقولك بالامكان في
 كل ان كان كاتب وبالامكان ان كان لاشي من الانسان بكاتب بمعنى ان
 ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس بضرر بل في اصطلاحات
 ارباب المعقول والصحة لا يجب ان يحمل على شيء في هذين المعنيين في العلم
 الدينية بل المراد بالصحة في هذا المقام ليس الا معنى الجواز المقابل للامتناع
 كما يدرك عليه قوله والاولو اعتبر الصريح بمعنى ما قاله في الامكان ان كان
 العبارة مستقيمة في وجهين احدهما لزوم اتحاد الشرط والجواز والثاني
 فساد قوله والا فانه يكون في قوله يصح جعله لما انتصب عنه بمعنى سلب
 ضرورة كونه لما انتصب عنه وضرورة عدم كونه له وهذا هو الجواز بعينه
 ويدغم ان يكون معنى قوله والا فهو متعلق وان لم يكن اسما كذلك بل
 كان ضروريا للطرفين فهو متعلق وهذا بين الفساد لما فيه من تناقض
 العبرج ولا بد من التقييد بشيء بل لا سبيل اليه كما لا يخفى وما رعى في لزوم
 الاتحاد على توجيه ان رج قدس سره ممنوع لان عدم كون الشيء نصا
 في شيء لا يستلزم كونه محتملا له وغيره لجواز ان لا يكون نصا فيه ولا
 محتملا له وغيره وما ورد على قول المصنف والا فهو متعلق في ان ليس
 فيه فائدة بين السقوط لان المستفاد من قوله والا فهو متعلق لا يكون
 مستفادا مما قبله بشيء من الدلالة ان قلت اما عدم حصول ذلك بالمطابقة
 والتفصيل فطاهر واما بالاتزام فلان المعبر فيه هو اللزوم البين بالمعنى
 الاضطراري وكثيرا ما لا خلاف في كون الاسم لما انتصب عنه ومتعلقا ولا

يخطر ببالنا شيء وراد ذلك وما نتج به كلامه في شرح الكافية المسوقة
لرفع اليد عن ذلك هو هذا قوله والافق متعلقه اطلاقا انتصب عنه بان ما و
بحا يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه ولا يخفى ما فيه واهي الى ما ذكره
ان راجح خبره في توجيه كلام المصنف ودفع ما شذبه اياه عليه من نحو
طالب زيد نف افس ما يتركب اياه والعج في الهند ان اجاب عنه بخير
كون نف لما انتصب عنه ومتعلقه حيث قال ان كطالب زيد نف ايضا
يجوز ان يجعلها ما انتصب عنه او متعلقه اطر طالب زيد في حيث ان نفس
من نفس او في حيث ان لف في النفس تعلقت به فكر موضع يصح
جعلها ما انتصب عنه جاز فيه كذا الامر من كونه له وكونه متعلقه وكذا موضع
لم يصح جعلها ما انتصب عنه بغير كونه متعلقه قال هذا الم يذكره كثير
في ان راجح وهو حسن بديع ونحو ان راجح لغيره الشريطين باعور
لا تخ كل من ذكره استنباه ولا يخفى ان اعتبار النفس كذلك ياباه الالار
والكلام مبنى على تقدير التبع لا يبعد شيئا اذا لا يندفع به قول الرضي
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفي زيد جلاص ان يكون لما
انتصب عنه ولا يجوز ان يكون متعلقه وكذا علمنا ان يكون صنفه
انتصب عنه ولم يصح ان يكون صنفه متعلقه نعم ان يقول هذا مستثنى
في ذلك مبين بقوله وان كان صنفه كانت له **صلا** بان يكون مثير
برفع الابهام عنه في نظر الا ايهام في زيد بل في شيء المقدر وليس هو
مميز عنه بل في ذلك الشيء والقول بان راد رفع الابهام عن المجهول هو
نفس ما انتصب عنه بخير صحيح على ان المراد بقوله جاز ان يكون له ومتعلقه
ليس انه يتميز برفع الابهام عنه بل المراد ان الاسم ان كان كذلك جاز

ان يكون اسما وعجابه عنه واسما متعلقه وعجابه عنه وهذا مما لا
سبيل الى الشك فيه قال المصنف ان التمييز قد يكون اسما راجعا الى الشئ
اليه وقد يكون راجعا الى امر متعلق به كما في قوله طالب زيد با با جاز ان
يكون زيد هو الله وجاهز ان يكون ولده وكذلك اذا قلت ابوة في جاز
ان يكون لكل واحد من المسلمين فهو امغ فوننا جاز ان يكون له و
متعلقه هذا كلامه وبه مرجح الرضي قال ان صح ان يكون نف كبا او صنفه
نف كابوة جاز ان يكون له ومتعلقه بغير جاز ان يكون ما صح ان يكون
نفس متعلقه ايضا كما في طالب زيد با فانه يصح ان يكون زيد
وان يكون ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صنفه نف صنفه متعلقه
ايضا كابوة في طالب زيد ابوة فانه يصح ان يزيد بها ابوة زيد في الاولاد
وان يزيد ابوة ابيه له انتهى وقال الهندس معناه جاز ان يكون اسما
له واسما متعلقه كطالب زيد با فقوله با يصح ان يجعل اسما لزيد وينتم
بقون خوش است زيد ان روك او يد راسه ويصح ان يجعل اسما
متعلقه وينتم بقون خوش است زيد ان روك او يد راسه است
وعليه الجمع **وهو** باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه فيه نظر
لان الطيب انما يند في كذا المصوتين **لا زيد قوله** فهو متعلقه فانه
فطالب زيد ابوة وعلمنا ودارا عرفنا ان الامر ليس كذلك بل
فوك طالب زيد ابوة جاز ان يكون لكل واحد من المسلمين وعلمنا
لا يجوز ان يكون متعلقه قطعا وكذلك **دارا** فهو متعلق زيد
وهو الذات المقدره قبل امر المتعلق الذات المقدره دون عين زيد
وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدره التي حكم على المتعلق

بانه هو حين كونه التميز المنقول ما انتصب عنه فلا حاجة الى التقييد بالشئ المنسوب
الى زيد بكونه مغايرة ل بناء على ان الشئ المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة
التي قد تكون حين زيد انتهى والقائل لم ينقل طار في ذلك في الخطا في حين
احدهما ان المنقول لم يستحق الذات المقدرة بل هو الابل لزيد مثلاً في قولك
طاب زيد بالما عرفت ونايتها ما سبق من ان الذات المقدرة لا يكون منسوبة
الى زيد بل المنسوب الى زيد هو الطيب في قولك طاب زيد كيف واذا
اروت التسمي بالذات المقدرة وقت طاب شئ زيد يكون المنسوب
اليه الطيب شئ وليس هو بمنسوب في شئ من الوجوه فيطابق
التميز فيها ارسفما جاز ان قيل الظاهر ان التميز فيها راجع الى الغيبين
المذكورين فيبقى حكمه ما كان نصاً في المنصب عنه فكيف في مرجع الغير
بحيث يشمل ما كان نصاً ولا يخفى انه نصف جدا انتهى وليس ينبغي
لان المقام محتاج الى مثل هذا التكلف وهو هو في الاخر على غلظة المسألة
فانه اذا قصد تشبيه او جمعته لا يلزم ان يكون ذلك اجنس قبل هذا
بناءً على ما سبق منه ان تشبيه اجنس وجمعه لا يخص قصد الانواع بل امر مشترك
بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى اقتضاج التكلف بل التعسف بحمل
الانواع على ما يشمل الافراد على ما يحل نسبة ما شابه في قريب بيان
انتهى والحاظر على ذلك سوء الفهم لان مختار الشرح قدس سره فيما سبق
ايضا ذلك على ما صرح به ثم ويجوز كون الانواع اعم انما كان لبيان انها
دفع ماورد بهما الطريق ولو على ضعف ولم ير من هو به والاشج
كلام المص كذا في ضيق لك ان الشرح قدس سره لو انه هنا بوجه
يشتركون الانواع اعم لا حتى بهذا التشبيح الشنيع واما هذه الصورة

فلا بد عليه شئ ولا يخفى من القائل حيث عكس واعترض على كلام الشيخ
قال هذا في صفاته الغائبة **الاول** ويجوز مع قيل والطبوع مقول مع
لمصاحبة فاعل كانت اركان الصفه ومطابقها لمرطاً انصب عنه ومما
يقضي منه الجح ان جعل مقولاً مع لمصاحبة في مكان فاصح في جعله فاعلاً
مع وكان وجه جعله فاعلاً ان يتاوي بربط للاسم فاصح له جعله فاعلاً
مع هل او من مع بيت العنكبوت فانت المحدثي كما هو الوجه في الاثبات
انتهى وعليك ان لا تلتفت الى ذلك فانه كما تر في وجهي بيد ان قدس
سر قال لا تغلظ لا تخفى **والثاني** ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل قبل
لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع كونه مبنياً للمفعول
في التوجيه الى ابي وهذا هو المظهر لان مقتضى التوجيه الى ابي كان يجوز
الامر من حيث الثاني فانه لا يناسب بان الثاني كما هو الظاهر **والثالث**
واقطعت الرصفة المذكورة الى ان قيل لا معنى لظهور الامر في الصفه والاحال
في صورة التشقق لانه لا يجب ان يكون الى اشتقاق بل كل ما دل على بنية
صح ان يقع حالاً وكان القائل غافل عن قوله لا ستقام المعنى على الحال او
راه ولم ينقل لان ما هو تميز وليس بمشوق لا يهمل ان يكون حالاً
ايضاً الفاد المعنى **والرابع** توحيد التميز قبل بل زيادة في توحيد افعال الحال
اذ زيادة في ليكون تنصيصاً على ان المراد التميز لا الحال وهذا عجيب
وهم غريب فانه يقتضي جواز كونه في كل اسم ينتصب على التميزية وتعمل
تارة في كلمة في وفاده اظهر من ان لا يخفى **والخامس** وايضا المقصود مدح
بالفروسيه لا حال الفروسيه اذ قد يمدح حال الفروسيه بغير ما في الصفات
فيه فخر والصح وايضا المعنى على مدح مطلقاً بالفروسيه فاذا جعل

حالا اقتضى المصحح وتقيده كماله فوسية فيتغير المعنى المقصود بهذا قال المص
 واعترض عليه الرضي قائلا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما حسن
 فوسية فلا يجد في غير حال الفوسية الابهام وهذا المعنى هو المستفاد من
 ما حسن في حال فوسية والام ليس كذلك وبينا ان المص يعتبر ان
 العامل هو النجى نفسه او المخرج نفسه فكانه قال على سبيل الانشاء نجى من
 فارسان فان جعل تمييز كان المعنى نجى في فوسية فيتقيد النجى بزمان
 الفوسية وليس بمقصود والرضي زاد اعتبار معنى المص وجعله عاملا
 في التمييز والحال فصار المعنى على الوجهين واحدا **واعلم** على عامل اذا
 كان اسما تاما بالاتفاق قبل تشكيلها اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل
 او المفعول فانه يتقدم على ما جعله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو
 اسم الفاعل او المفعول فالاول ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا
 كان في ذواته مذكورة بالاتفاق وهذا غلط في وجهين احدهما ان المراد
 بالاسم التام هو الجامد وكيف يتصور دخول اسم الفاعل والمفعول فيه
 مع انه لا شيء لهما يتم بنفسه وثانيهما ان الجمهور على عدم جواز تقدم على
 العامل مطلقا قال المص وانما امتنع تقدم التمييز عند الجمهور لتحقيق مع الفعل
 لانه في المعنى فرع عن الفعل والفاعل لا يرفع تقدمه فالرفع اجدر والثاني
 ان الابهام في التحيات ان يكون موصوفا بما انتقب عنه وانما قولف
 بها لغرض الابهام او لان التفسير ثانيا وتقدم مما يخل بعينه فلما كان
 تقديمه يفتى اخلا مع كونه متميزا لم يستقم فاذا امتنع التقديم في الفعل
 فهو في غير اجدر هذا كلامه وبه يتبين فساد قوله فالاول الخ مشابهة
 ضعيفة وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله **واعلم** وهما بحث قبل

وان جعل العامل المعنى نجى
 في حال فوسية صح

ليس البحث وادالا لا سر وجوب تأخير التمييز في العامل كونه فاعلا اما
 حقيقيا لوجه الفعل المذكور المتعذر واما مجازيا لولم يرد الا انهم
 تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهرا لما صنف في الوم وهذا باطل
 لان هذا لا يكون سر وجوب التأخير بل هو ما عرفت في كلام المص وانت
 خير بان لو فرضنا ان سر وجوب التأخير هذا لا يندفع بحث الشارح قد
 سره بما ذكره لانه يقول لعدم الاحتياج لذلك التأويل والقائل معترف
 بذلك معتذر عنهم بما لا يقبله الشارح نعم في هذا البحث نظر لان كون الماء
 في قوله امثلا لا انا ماء فاعلا للفعل المذكور في غير حجة له جعله متعبا
 ممنوع وكذلك كون المعنى امثلا وما والاياه بل المعنى امثلا لا انا وما
 وليس هو من ذلك ربح زبد تجارة كما هو الظاهر ولا يتوقف اندفاع
 ما ورد على القاعدة المشهورة على ما ذكره في البحث لانه فاعله بما بحث
 فيه وبما شتهر فاذكره في ربح زبد تجارة **واعلم** قوله فانها يجوز ان تقدم
 التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول قبل كلام المص
 قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد والفعل يفتقدان خلافا لما زنى والمجرد
 في مجرده وليس كذلك وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض
 في كلامهم يفتقدان خلافا في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك واستجيز
 بان مراد المص ليس ببيان الاختلاف بل اراد ان يبين عدم جواز
 تقديم الحال على الفعل ليتبين ان عدم جواز التقديم على غير الفعل
 بطريق الاول لكنه طالع بقوله والاصح ناسب ان يتعوض عن قوله في
 بخلافه وان كان قولها اعم من هذا **واعلم** وما كان معلومته بهذا الوجه
 الغير المحتاج قبل شيعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راجح

الرضي حيث عود بان المذكور بعد الا وافواتها مخالفا لما قبلها نفي او
اثباتا لكن المصريح بان ليس له مفهوم عام بل هو لفظا مشترك بين
المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق قلنا قسمه ولا تقسيم للفظ
المشترك ولا يخفى ان القائل عاقل في كلام المص و ما ذكره حيث قال
لا يمكن حد المشتق باعتبار المانع نحو واحد لان احدهما خرج من حيث
المانع وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والاخر يخرج من حيث اختلافه
الحقيقة التي تفصل تعذر جمعها بك واحد نعم يمكن حدتها كحد واحد
باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا وافواتها بهذا الكلام
وهو صحيح في جواز تعريفه بل عود بما عود الرضي وايضا لا شيء فيه يقتضي
كون المشتق عنده لفظا مشتركا ليس له مفهوم عام كما ترى وقد نفي
القائل ان يخرج بذلك وانما يورط في هذه الورطة في شرح الرضي واخره
على المصنف قائلا اعلم المصنف المشتق في بيان واحد كل واحد منهما كحد
مفرد من حيث المانع وعلى ذلك بان ما صفتها مختلفان ولا يمكن جمع
شيئين مختلفي الماهية في حد وذكر لان احدهما ليس للمهية يذكر جميعها
مطابقة او تضامنا وتختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع احوالهما
يجتمعان في حد واحد بل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما يخرج والاخر غير
مخرج والقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما يخرج من متعدد
والاخر غير مخرج قلنا لان ان يكون المتصل مخرجاً في متعدد في الماهية
بل حقيقة المشتق متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا وافواتها مخالفا
لما قبلها نفي واثباتا ثم نقول ان كون المتصل داخل في متعدد لفظا او تقيدا
في شرطه لا يتم تمام مهية فعل هذا المنقطع داخل في هذا كذا في جاري

179
القوم الاحكام المحلقة للحال للقوم في الجملة انتهى كلام الرضي ولا يخفى
انه حرف كلام المص واخرجه في وجه مستقيم لا مع سبق لان المصنف
لم يقل باختلافهما في الماهية مطلقا بل باختلافهما فيما يفصل احدهما عن الاخر
لانها فصلان وفسان متقابلان للمشتق لا محالة فلا يمكن جمعها
من جهة المانع بحيث يتميز كل واحد منهما عن الاخر كحد واحد الاثر للقول
واذا اختلفا في حقيقة التي تفصل تعذر جمعها مع كحد واحد حيث
تفيد الحقيقة اختلاف فيها بذلك وهذا ضروري السليم فلا يخرج المانع الذي
اوردته لان المص معرف كانهما في حقيقة الاستشكال كيف والمقسم
لا بد وان يعرف بوجه يصدق على طرفي الاقسام لكن لا يخفى على احد
انه لا يعرف بذلك تلك الاقسام على الوجه المطلوب وتعريف المشتق
بانه المذكور بعد الا وافواتها مخالفا لما قبلها نفي واثباتا كذلك فانه
تعريف للمشتق بحيث يصدق على كل من المتصل والمنقطع ولا يميز
احدهما عن الاخر وقد صرح المص بإمكان تعريفه كذلك وانما قال بتعذر
تعريفه على وجه يتميز احدهما عن الاخر به وهذا كما قاله متمسك بالفروقة و
قوله ثم نقول انما يطرأ ايضا لما عرفت من عدم حصول الامتياز المطلوب
بالتعريف كونه فروقا ان الشيء لا يكون مخرجا ما لم يكن داخل في
المنقطع غير داخل فكيف يتصور قوله في تعريف المتصل المصدر بقيد
الخروج واذا تمهدت هذا عرفت مسئلة قول القائل انه ليس له مفهوم عام
بل هو لفظا مشترك لانه في قبيل المفهوم العام المنقسم الى القسمين
المتقابلين وليس بلفظ مشترك موضوعا لحد واحد بل للغير المتكافئين
وصفا مستقلا وبتبيين بطلان قول المصنف ان قبل ليس هذا بتقيد

الحلال الاثر وذلك فاصولاً في القسم الثاني لان ما يكون متولداً
 لا يشترط كماله بل يمكن ان يكون من الاثر بزيادة ما هو مشترك بين القسمين
 على وجه عموماً يجوز فانه كل متولد على كماله وان ذكر المتولد والمنقطع من
 جزئية ذلك المفهوم الكلي كما ارشدك المصلح في هذا حيث قال وهو قوله
 الذي يستتبعه من المنقطع **من متعدد** فيلزم من مراد من بال
 يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا
 غير حكمته بل من التناقض باذ قال في الحكم واخراج ما يحكم على المتعدد
 بعد اخراج المستثنى عنه وذلك ان زبدانه يخرج من النسبة الى المتعدد
 بان زبدان جميع المتعدد وتنبئ الشيء اليه فتأتي بالاستثناء والاخر
 من النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد
 ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قد وردت النسبة لتخرج عنه شيئاً
 ثم نفيد الاعتقاد وهذا غاية ما ينبغي في تحقيق المقام ولا يجد
 في كلام غير **حقيقا** الاطالة الكلام انتهى ولا ريب في ان القائل
 غافل وان ما ذكره او لا او افر باطل وان شئت الوصول فاستمع
 لما ينبغي عليك بالقبول فنقول وبالله التوفيق اعلم ان في تحقيق معنى
 الاستثناء ثلثة اقوال منهم من يقول الاستثناء مبين لغرض المتكلم
 بالمستثنى عنه فهو مثل التحقير عند هولا في المعنى لا فرق بينهما الا
 جهة وجوب الاتصال بصيغة منصوبة وهو غير مستقيم طوله عند عشرة
 الادريها والعشرة نفس في مدلولها ولا يصح ان يقال ان المتكلم بغيره
 اراد بها تسعة وذكر الواحد ليس مراده بطلان النصوبة في اوجه
 الخواص على ان الاستثناء المنقطع اخرج مبطله ايضا ومنهم من قال

المستثنى منه والاكستناء والمستثنى جميعا لمعنى واحد من غير تقدير
 الاول لمعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب ومنعت للتسعة عبارة لان
 احدهما تسعة والآخر عشرة الواحد وهو ايضا غير مستقيم لاننا قلنا
 بان المتكلم بقوله عند عشرة معيار عشرة في مدلولها الذي هو
 ختمان هو بالاضافة معنى الاخراج وبالواحد في اخرج ولو كان بمنا
 تسعة لم يستقم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم
 من بعض ووقف تسعة عند اطلاقها على مدلولها مع اخرج ثم هو باطل
 باجماع الخواص على ان اخرج وايضا فانه لم يحدد بكمية معينة وضعت
 لمعنى قرب في وسطها هذا معلوم اشتقاؤه من لغة العرب قال المصنف
 الذي حمل الفريقين على في اللفظ الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب
 في كل استثناء وبيانه ان اذا قال عند عشرة وقصد اليها الاثارة
 بجملة ثم اخرج الدرس منها كان ما اقر به اولانا في الة ثانيا فيلزم الكذب
 في احد الامر من فعد ذلك بتعذر الاستثناء في كلام الله تعالى فانه اذا
 قال فليست فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد بالف سنة جميع مدلولها
 يكون المعنى ليست خمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين في
 الله في مثله علوا كبيرا وهذا الذي ذكره يلزمهم في غير هذا الباب في الابل
 كبدل البعض وبدا الاستخار يستحيل على ذلك ايضا وتوقع في كتاب
 الله تعالى قوله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واذ كان يجب
 في ذكر الناس مع الوجوب الوجوب على جميعهم فيستحيل ان يذكر مع ذلك
 ما يدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير المعنى امرت جميع امرت البعض
 في وقت واحد وهو باطل فان زعم الاول ان الناس ههنا هم المستثنى

في لغة العرب
 هذا معلوم
 في اطره في
 في لغة العرب

وانما ذكر المستطعين لبيان المقصود بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم
وزيادة وهو ان التقديم يستطاع منهم غير خلاف الفهم منهم راجع الى
الناس في غير المعنى والله على المستطعين المستطاع المستطعين وهذا لا
يخبر المسلم على تجزئة وان زعم الفريسي الثاني ان المراد بما سمي بدلا وبعده
منه عين ما يفهم منه ان تلك المستثنى عندهم كان اظهر فساد الا ان جميع ما تقدم
يبطله ايضا وكذلك الضمير منهم المذكور لانه يعود عنده على بعض مدلول
الكلمة وهو فاسد وايضا فانه يؤدر الى ان يكون بعض الناس والمستطعين
جميعا عبارة عن المستطعين وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث
وهو المستقيم المنفذ عند الاشكال كلها ما فرقتها وما زعم ان المستثنى منه
وكذا المبدأ منه مراد به جميع بالنظر الى الافراد والمستثنى داخل في المستثنى منه
والبلاء بعدد البعض داخل في المبدأ منه والتناقض في زير وانفصاله
في جلوس القوم الا يزيد غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان الحق منسوب الى
القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قوكل الازيد كما
ان نسبة الفعل جازما غلام زيد ورايت غلاما ظريفا لا يجوز معانك
جر العادة بانه اذا كان الفعل منسوب الى شيء ذي فريش او ازا قابل واد
منها لا جواب اع بجزء الاول منها بما يحقق المفرد اذ وقع منسوب اليه في
مثل ذلك الموضع وما يقع في ازا المنسوب اليه بجزء الحق كالفصل اليه
ويستلزم ان الحق بالبتعية كما في التوزيع الحق وان لم يستلزم شيئا من ذلك
نصيب المستثنى تشبيها بالمفعول في مجيء بعد المفعول وان كان جزءا معذرف
بعض الموضع كوجاهة القوم الا يزيد لان الحق هو المسند اليه فريدة
الكلام ان افقر المستثنى في جنس المستثنى منه ثم اخرج بالاولا واثباتها انما كان

قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في وجاهة القوم الا يزيد
لانه بمنزلة قوكل القوم الحق منهم زيد جازم ولا في قوله على عشرة الا
درهما لانه بمنزلة قوكل عشرة الحق منها واحد على وذلك لان المستثنى
اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقديم وجودا على النسبة
الى بدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقا على النسبة
بينهما ضرورة وبذلك التفصيل بين ان لا يصح تفسير المنعقد بالمراد منه
كما فعل القائل لان هذا مع كونه نقفا لا يرتكب اليه معنى على الثاني في
القولين المزيفين وفيه اذ هو ان ادعى الاخر لاجل المراد من المنعقد
وزعم المراد منه ما عدا المستثنى على ما عليه القول الثاني كما دار بقوله بان
يكون المستثنى فريضة ان ليس المراد جميع المنعقد كما هو مدلول اللفظ
ولم يدرك الا اخرج لا يتصور مع لانه لا يكون داخلا فيه حتى يكون
تحريجا قادرا وهو القول بما معناه ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه
داخلا فيه يخرج عنه وهذا ضروري الفساد لما فيه من التناقض الصريح واما
بطلان قوله وكذا ان زيد يخرج فلان النسبة متأخرة في طرفها بالافزاد
والمنسوب اليه في قوكل جاء في القوم الا يزيد امثلا لاجل المستثنى منه
والمستثنى واداة الاستثناء والمنسوب هو الفعل بالانقاف فكيف
يتصور القول بان الاستثناء والاخراج في النسبة الى المنعقد دون
المنعقد وايضا يتجلى على ذلك لزوم الكذب لقام الكلام وحصول الحكم
في قبل الاستثناء لانه يدعي الاستثناء في المثال المذكور مثالا نسبة الحق الى
القوم ولا يندفع بزعم الباطل ان الكذب صفة النسبة المتعلقة بالاعتقاد
لمعرفة ان الاعتبار بالمفهوم في اللفظ دون الاعتقاد **والله** منقطع سواء

كان في حقه قال المصنف وقد توهم بعض النحويين ان المنقول هو المستثنى
اجنبي وليس مستقيم فانه قد يكون مستثنى من اجنبي وهو غير متصل فكيف
يغنى قوم ليس فيهم زيد فثبت القوم الا زيدا فهذا منقطع وهو مستثنى من اجنبي
الا ان يراد بالجنس الذي دخل فيه المستثنى في قوله المستثنى فخرج كالمشابهة هذا
كلام وقد تبعه الرضوي في قوله الشرح قدس سره وفيه نظر وهذا لم
يوفق على حدة رومالا اختصارا او تعريفيا كذلك امر مثلا ان يقول هو
المذكور بعد الاقوالها والافتقار فيه بحسب المعنى متغير كما عرفت
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا قبل الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا
بنصب مستحق لذاته لا لكونه تابعا من باب المستثنى منه في لا بد من قيام لستم
الضابطة وليس بشيء وايضا فيه ان انصباب اليوم في المثال المذكور
ليس لوقوع موقع المستثنى منه **والفعل المتقدم** او معنى الفعل كقول
الاقيل نقضه المصنف بقولنا القوم الا زيدا فذلك ولعل الشارح لم يلتفت
لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون منصوبا وليس الامم كما عرفت
للكلام في جواز هذا التركيب والمراد هو النقص بجواز هذا ليس الا بحدود
الشارح في ذلك يقول ما اجابة الرضوي في تفصيل الكلام ان المصنف قال
في الايضاح العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقوال لانه ربما لا يكون هناك
فعل ولا معناه فيعمل كقوله القوم الا زيدا فذلك قال الرضوي وهذا لا بد الا على
مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في قوله كمنع الفعل وان كان في القوة
النسب ان يستنبط اليك بالقوة وكذا في افعاله في جاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه بقوة بالاهل جوازه ولا يخفى ان يكون معنى الفعل
في قوله كمنوع والتاويل بذلك يعسف غير صحيح وعلى تقدير التسليم يكون

العامل في غاية الضعف ومثله لا يعمل فيما قبله بالاتفاق فالحق ما
ذهب اليه المصنف **اعطف** على قوله بعد الا لام كذا وما قيل في ان يجب
ان يكون النصب في المستثنى في قولنا ما جاء في غير زيد القوم وفي قولنا جئت
القوم غير جاز ما شئ في قوله الاطالع لان اعراب غير كالمعرب المستثنى بالا على
التفصيل على انه لا مسائل لتنا في المثالين بهذه الموضع واعلم ان المصنف
بنه في الشرح على ان شرط ان يتقدم خبر في الكلام مثل قوله ما جاء
الا فاك احد فلو قلت الا زيدا ما جاء فاك فذلك لم يجز **واما** في محل
النصب على الحالية هذا متعين وما قيل الحسن ان خلا في تقدير زمان
مضاف الى زمان فلا زيدا كما في قد سافر فيطابق في المعنى ما ظاهرا وفي هذا
القبيل ما قيل في قوله قدس سره ان النصب بها انما هو في كثر الاستعمالات
الانسيب الى جعل المستثنى المنقطع والمستثنى تكلما مما يجازيه النصب
لقدرة خلوه في عدمه ولا حاجة الى هذا البيان لا لتمامه مما بان في ان
الكلام على انه يرد عليه ان الفعل المستثنى الفاعل المستثنى اذا صار في
تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره
خلوهم في زيد **امروقت** خلوهم قبل الظاهر خلوه بعضهم وكذا في قوله
وقت تجاوزتهم ولا حاجة للاقتصار على التوجيهين لانهما ارجوع
ضمير ما خلا الى الجاني ولا وجه لهذا القول لان الفاعل المذكور هو القوم
فلا يلزم تقدير البعض وكان منشاء توهم عدم دخول زيد في القوم و
قد عرفت فسادا ووجه روم تقدير الجاني ايضا مما لا يبعد عنه
او لا مسكنة **امرا** كقول المستثنى وافتح في محله يكون مناه في الا
قبل لاختفاء في محله هذه التوجيه اذا البيان المتعارف في هذا المعنى و

يجوز فيه النصب بعد الاول لا في محل واقع بعد الاول كما كان حكمه فيه في
يجوز كما نقله الشارح فقوله فيما بعد لا بد من قوله فيه بد البعض في المحل
النتي وليس مما يلتفت اليه ارباب النحوي لان ما استدرك به على وجه الذكر
لا يناسب المقام وذلك لان المحل لم يقل ويجوز فيه النصب بعد الاول فيما
بعد الا فاجب في التصور المعنى في صورة الحال كما ذهب اليه قدس سره او
بيان انه بدل لما قاله المحقق ولا يخفى على الاديب رجحان محض الشارح
قدس سره وان لم يرهن به القائل **ولم يشترط** ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما ما ذكره في وجه عدم التقيد بضعف او عادة المصنف استثناء
المنازع الحكم العام المتقدم المنازع للمنازع لا العكس لعدم التقيد
هنا بوجوب ايراد الحكم في المحل بل لا يقتضي تقديم ايراد هذا الحكم و
يمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب
ايضا ما تقدم كان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو
منصوب او كان بعد الامور الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم
انه على عموم فيما سبق فلم يخرج من هذا التقيد بعدم كونه مقدما ثم اورد
ان يقال اختيار البدل فيما ينصوّر البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم
لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا
الغلا ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان معناه على الروية كما تقدم
قلنا لم يخرج من التقيد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المتبادر من
قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشارح في ذكره فاستغنى به عن التقيد بما يخرج المستثنى
المقدم كذلك فيلزم ذلك في الاوامر الباطلة والحامل على ذلك عدم فهم
كلام الشارح قدس سره ومأمور انه فانه اراد به الرد على الهندس حيث تكرر

في قول المحل ويجوز ان البدل اشارة مستثنى متصل مؤخر يخرج المنقطع والمقدم
على المستثنى منه ما حكم المستثنى المقدم على المستثنى منه وحكم المنقطع
قد بينا انه لا يجوز فيها الا النصب فبعد هذا لم يبق حاجة الى التقيد
كذلك لا يخرج ذلك اذا لا يخفى بالمرحوم صاحبها ما سبق جواز النصب
وكون البدل مختارا في هذين القسمين لما تقدمت هذه الخاتمة لما
تقدم نعم لقائل ان يقول في هذا التوجيه نظر لانه يحل ان يستغنى عن
قوله في كلام غير موجب ايضا لانه امر ازعم كلام موجب وقد علم حكمه
فيما سبق وقد علم ان المحل لا يحل في قوله السليمة **فالمراد** بالمتفرع للفرع
لم يفرع الفرع مما حذف فيه بجار واوصل الفهم المحرور به وكذا ان تستغنى
عن هذا التكلف بان يجعل الفرع وصفا للمستثنى كما متعلق فيكون للام
الفرع عاملا او ان يجعل المستثنى مفعلا او اعرابه للعامل فيكون المستثنى
مفعلا والعامل مفعلا وهكذا في قوله لا وجه كمال الوجهين بل الوجه ما قاله
الشارح قدس سره قال المحل وهذا الذي سبب التخييل في الاستثناء للفرع
لانه فرع العلم قبل الاخر في المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الاو سمي
بابه وان كان في المعنى فاجب مستثنى منه حذف الا انرا ان معنى ما قام الازيد
ما قام احد الازيد والالم يستقيم الاستثناء ولم يفهم قال ومما يدل على انه غير
ذلك قوله ما قام الالهند واستناع قام معناه لان الهند في قوله قام
هند فاعل في التحقيق وقوله ما قام الالهند فاعل في التحقيق وهو المستثنى
منه وهذا مستثناة ولكنه لما حذف المستثنى منه فرغ العامل في فعله فيعلم
في المحذوف **وهو** وانما ان المستثنى قبل ذلك ان يجعل الواو
للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير المحل عطف على غير المذكور

وهو ان العلوم فيما سبق ليس هو الكلام
الموجب بل الواقع فيه والمقصود من قوله
الان ليس الاما وقع في غير موجب من قوله
فلا يلزم الصواب عليه
لفهم الاختصاص
اليه
سبحه

وعلى ان تقدير يمكن جعل القيمة عائد الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموصوب حقيقة
هو المستثنى منه دون المستثنى ثم قبله والا وجه ان يجعل الضمير اجعلا لعدم
ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموصوب جملة معطوفة على ما سبق ينف
وعدم الذكر في غير الموصوب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى في وجه عدم الذكر
في الموصوب فهو جنبه استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على القول
الاخر فهو مستثنى من قول الكلام ان لا يعرب على حسب العواطف في الموصوب وقنا
في الاوفا الا ان يستقيم المعنى وانت خبير بان الحال متعبد وما ذهب اليه
الفائلكم سيج لا يلتفت اليه الا في موضع **الوجه** بان يكون الحكم مما يلحق ان
يثبت على سبيل العموم كان عليه قدس سره ان يكتفي بهذا القدر لان ما ذكره
في المثال خارج عما نحن فيه وقوله ان يكون هناك قرينة دالة على المراد
بالمستثنى منه بعض معنى غير محتاج اليه بل غير صحيح لانهم هو باعتبار العموم
في مثل فترات الايام كذا ولم يجوزوا كون المستثنى منه بعضا معينا في هذا
الابتداء مطلقا قال المحقق والكثير في هذا الابهة الوقوع في غير الموصوب لان المستثنى
منه محذوف ولا بد في تقديره معنى وانما يقدّر عامما جنبه المستثنى وهذا
التقدير انما يستقيم مع النفي الاثر انك اذا قلت ما فرغني الا زيدا مستقام تقديره
ما فرغني احد ولو قلت فرغني الا زيدا لم يستقيم فيه من ذلك بوجه وقد جاز
قليلا في الموصوب حيث مستقام المعنى كقولك قرأت الايام كذا لانه يجوز ان
يقراء الايام كلها الا بوجها خلاف فرغني الا زيدا فانه لا يستقيم ان يفرغ كل واحد
ويستثنى لا بد من هذا كلامه وعليه غيره وانما اوقع الشارع في ذلك عدم محتم
كون المراد بالقدرة فيه جميع ايام الدنيا وانت خبير بان حقوق معنى العموم هنا
لا يتوقف على اعتبار عموم ايام الدنيا بل على عموم ايام القادر وهو المراد

من غير اعتبار السبوع او الشهر وما الى غير الاشكال بل لا يجزئ شيئا منها ولا
يحتاج في دفعها الى ما ذكره في الوجه الغير صحيح وذلك لانهم لا يجوزون كون
توكل مامات الا زيدا وما خلق الابن لعدم صحة تقدير العام المنفصلة به
ذكر الابهة وعدم توجه الثاني ظاهر مما قلناه لان مناه فاسد فافهم
بالمستثنى على الا هذين السؤالين لا يجتمعان لان الاول مبني على ما هو صحيح
في وجوب عموم المستثنى منه والثاني عدمه وجوز خصوص المستثنى منه فان
كان الامر هو الثاني لا يجوز الا بيل بالسؤال الاول وان كان الاول متعينا
فلا يجوز الثاني **والله** فيكون المعنى زيدا دائما على جميع الصفات الصالحة دام زيد
على جميع الصفات **والله** وقال الشارع الرضي يمكن ان يحذف عبارة الشارع الرضي
هكذا ولما قلنا ان يقول ان الصفات المستثنى على ما يمكن ان يكون مثله
عليها في الايتناحقن واستثنى من جملتها العلم كما قبل فيما زيدا العالم في الصفات
المنفية او محذوف على المبالغة في نفي صفة العلم كما نكر قلت امكن ان يجمع
فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف
ولا يخفى ان الاول يخرج المستثنى من عموم الالخصوص فلا يلزم جواز ان
مدفوع بما ذكره الفاضل الشريف فانه اذا حمل قولنا ما زيدا العالم على المبالغة
كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه الا صفة العلم ويلزم في ذلك ان
يجعل سائر صفاته الموجودة له في حكم عدم نظر الى كمال العلم ومقتور تلك
الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واما اذا حملنا ان زيد الاعلى
على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم
فيه ان يجعل الصفات المعدومة عنه في حكم الموجودة له نظر الى ان ثبوت
تلك الصفات اقرب من ثبوت صفة العلم وفيه سماحة **والله** واذا تعذر

البدل قبل لا يخفى ان هذه المسئلة في نية اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل
بينه وبينها بفتح الاعراب على حسب العوازل ثم قبل وكان الكلمة فيه ان يحتمل
تحقيقها بتوقف على معرفة المحبوب على حسب العوازل فيشكك اليه قوله ومن
ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وهذا في عيب الاوامام
يشهد به قول صاحب غرر المقام والعجب في القائل ان لم يمتنع في قولنا فمما يحتمل
ما زعم مما انه به في قول المحلل ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا
قائما فانه لو كانت المسئلة في نية اختيار البدل لما امتنع ما زيد الا قائما يكون
حائزا وايضا ارشد بآراءه ذلك انه لم يدري معنى ومن ثم ايضا فان معناه
ولا جلال ليس عقلت للفعلية دون ما ولا ولا مسكس لهذا من غير ان يطل
قوله اي رآه الله قبل في فاعل خاضع اليه كذا في غير سبغ ذكر لغيره و
لا يخفى ان خلت زيد متعلق بالفعل المذكور وانفادوه الى زيد على وجه التثنية
في غير ملاحظة تنبيهه على اياه فالظاهر ان فاعل خاضع اليه الفعل المتقدم امر
اجم زيد في نفسه جعل اقتناع المحقق وانقادوه عنه بمنزلة تنزيهه بآه انتهى
وهذا على تقدير صحة في مثل جوابه في القوم خلت زيد لا يبع في مثل ضرب القوم
عما خلت زيد لان الغرض لا يكون فيه فاعلا وان اعتبر على سبيل التجوز كما
لا يخفى **قوله** منكور منك لا يعرف باللام قبل يشعر كلامه بان المنكر اقترار
مع الموصوف باللام ولا وجه لتخصيص الاقترار به انه هو اقترار في كل موضع خلت
كان جوابه في اخوة زيد الامر فانه لا يبع فيه المحل على الصفة او اسم الإشارة
كجوابه في هو لا لا زيد او اسم موصول نحو ان النكس الا الذين آمنوا
لغير ضرر الاوجه انه يجب جعله تابعا للمتكلم ليس جعله صفة لان غير الاصل وهذا
مطهر فكذا الاصح عليه انتهى وهو في جملة الاوامام الباطلة لظهور كون

المراد بهذا القيد اخراج الموصوف باللام نحو جاء في الرجال والقوم الذين
فانه انما ان براد به متغيا في الجنس فينبغي الاستثناء وانما ان يثار
به الجماعة يعرف المحاط بان فيهم زيدا فلا يتعدرا ايضا الاستثناء
الذي هو الاصل في الاكافا لقدم سره وصرح به الرضي والحفص وغيرهما
على انه لا يبع الاقترار بذكره عن شئ مما ذكره القائل لان شرط الاستثناء ان
يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه واما غيره فادخل في الاخوة فانه لو سكت
عن غيره وادخل في الاخوة فمضى في هذا المثال واجمع المنكر في المثال في
من قوله جاء في رجال الا زيد سواه فكما لا يبع استثناء زيد في رجال لعدم قوله
فيه كذا لا يبع الاستثناء فيه واما قوله جاء في رجال الا زيد سواه فمضى في
يؤثر المحاط بان فيهم زيدا فيكون بهذا حبيبه داخل في هؤلاء ولو سكت
عن المستثنى الا انه لا يدخل في اطلاق اجمع الموصوف فلا يبع الاقترار باجمع المنكر
عنه ولا يلزم من ذلك الاطلاق لظهور امره بعد هذا وكذا اسم الموصول
وقوله ان النكس الا الذين آمنوا في خبره فيكون المستثنى داخل في اجمع الموصوف
الواقع اسم موصول يستعمل على اطلاقه ولعله سهو في قول النسخ وما زعم قوله
مخالفا لبرج عبارة المحل فينبغي **قوله** نحو جاء في رجال الا واحد قيل
لأفائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه عاين بعد المستثنى منه الا ان يرد
برجال اذ لو اتبع اجمع فيكون منكرا محسورا معناه وهو محجب لانه قدس سره
لم يرد به ان يخلط المحل فيه حتى يعترض كذا بل اراد بيان انتفاض هذا
بذلك لانه ان يقال ان المستثنى منه داخل في المستثنى منه نعم لقائل ان يقول
هذا غير داخل فيه لانه لو سكت عن المستثنى في هذا المثال لم يتعين في قوله المستثنى
منه لانه لا يشمل جميع الرجال واقطاع قوله غير مفر بل هو المطلوب في الخارج

رجال الازدي في الباب **وتعذر الاستثناء لعدم دخول الاله في الاله** بيقين
فيلزم ان قلت كما ذكره لا يفيده الاستثناء المنفصل وهو لا يكفي في حمل على
الصفة تعذر الاستثناء مطلقا فينتج ان يقولوا عدم خروجه عنها بيقين
قلت نعم في الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره المطلوب ويعرفه
نظرا لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء
وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء الا بوجوب
الحمل على الصفة فلم يجز على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير جوب
وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كما هو في النفي الضمني الذي هو كالمخرج
انما هو قلم واقول له ومنه فانه ودافقه الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز البدل
الاجب يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين بالبدل عدم في كلمة التوحيد ولا يجوز
الاستثناء انتهى وفيه انه لا وجه للنظر اذ المعبر في دخول المستثنى دلالة لفظ المستثنى
منه عليه عند عدم استعوض لذكر المستثنى ولا يخفى ان هذه مرتبة اليقين دولة
الظن فقولهم طريق الظن يكفي في الاستثناء ممنوع **لان** التوهم يستلزم
المغايرة قبل فعل هذا مع قوله لو كان فيهما الاله لو كان فيهما
الاله غير الله باعتبار كون جميع غير الله ولا يخفى ان المبادر في وصف جميع
بالمغايرة لشيء ان كل واحد من غير ذلك الشيء فهو نار جبار غير زبد مع ان
كل واحد منها غير الله لان جميع صفت جميع غيره وكيف لا لا فائدة في وصف
جميع بمغايرة الواحد فالواجب ان وصف الاله بغير الله بمعنى انه اذا وجد
الاله يكون كل منها غير الله لان وجود الاله يستلزم بغيره فلا يكون
شيء منها الله وبهذا يظهر ان الاستثناء ايضا لان وصف وجود الاله
يستلزم كون الله سبحانه عنها بيقين هذا البيان انتهى وهذا جواب

الاولى بالباطلة اما اولها فلان كلامه قدس سره لا يقتضيه كون جميع من حيث جميع
غيره كيف وهذا مما سبيل اليه لانه يجوز ان يكون فرد منها ثابتا غير
مغايرة وهذا حال بالفروقه بل مقتضى ما قاله انه لو كان فرد منها غيره تعالى
موجودا لمصلحة التعدد المستلزم لثبوت المغايرة وقد انتفتضا فهو مخرج
في ان الاصفة لها باعتبار كل الافراد كالأفراد بالجوهرية واما ثانيا فلان
الكلام في معنى قوله عز وجل ولو كان الله لا اله الا هو لكان في ان ما رزقه قوله
اذا وجد الاله يكون كل منها غير الله لا يكون معنى النظم الجليل فانه لا يبيح
معنى لقوله لفرنا وبهذا ظهر عدم صحة قوله لان وجود الاله يستلزم
بغيره فلا يكون معنى ومنها الله لان الاستدلال لم يكن بهذا الطريق وبذلك
سقط ما هو مخرج جواز الاستثناء المنقطع فان منبأه هذا المخرج في الفصح
النفس **وقال** في البيت شذوذ ان افعال في الاول في قوله الا ان القول
شذوذ في افعال احدتها وقوم صفة كل دون ما اضيف اليه وثانها الفصل
بينه وبين موصوفه بالبحر وكل المص اراد التنبية على ان البيت محال في حال
فيه استعمال الشذوذ فكيف كان كونه الا صفة فيه شذوذ كان ان عر
فقد التراضية في جعل لفظا الفرق بين شاذ رعاية للنسبة بينه وبين
معناه فانه شاذ في القوة واقول في هذا ان يكون الاستطراد امر لا يمكن الفرقان
امر الا يوجد افعال في لم يوجد الفرقان كان كل واحد منهما افعالهم فلا شذوذ
في البيت اصلا انتهى وانت خبير بان الا القول ليس يحتمل شذوذ في
قلا في التعبير كذا في هذا كونه ما واداه في قصد الظاهر بهذا
الطريق مما لا ينفوه به الاديب واما ما حوز من كون الاستطراد هو كذا لا يبيح
اليه وهم في فهم سقيم وانت مستغن عن التنبية على ما فيه من الخلل والفساد

وعند الكوفيين الخ فيل يعني ان في نصيبها على الظرفية خلقا للكوفيين في
 قول النصب على الطرف ان اعلمها النصب لا غير وذلك النصب على كونها طرفان
 ابدأ على الحكاية في حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح في ان في
 قول المص على الطرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بغور بل يمح ان يكون
 على ظاهره والمعنى ان نصيب بناء على الطرف فان سور صفة الظرف في الكلام
 اقيم مقام نصيب بناء على موصوفة الذر هو الطرف ثم قيل قال الرضي ما نعه
 ان سورة الاحقار مكانة سورة قال الله تعالى كانا سورة استوبانم حذف
 الموصوف و اقيم الوصف مقامه مع قطع التفرع عن الاستثناء فصار معنى المكان
 ثم استعمل في الابدراك استعمل لفظ المكان فقبل انت في مكان عمداي
 بدل لم لم يستعمل بمعنى البدر في الاستثناء ثم جرد في معنى البدر لم في الاستثناء
 قد عرفت في هذا التحقيق انه ظرف في الاحتمال لا في حال الاستثناء ولا يخفى عليك
 ان قوله هذا اعني وقد عرفت في هذا التحقيق انه ظرف في الاحتمال لا في مكانه ان
 سور صفة الظرف في الاحتمال نصيب بناء على موصوفة الذر هو الطرف وكذا قوله
 فيمنع قول النصب على الطرف ان اعلمها النصب لا غير وذلك النصب على كونها
 طرفين ابدأ اما لا يساعد هذه الدعوى فتبين كون الاو كما في الشارح قدرا
 سورة عند القائل ايضا وان في الفقه هذه في قبيل وقوعه في ضمن بعض على ان
 المص قد صرح بان انصبها على الظرفية فانه قال هذا من باب سبويه وهو عند
 ظرف في حيث المعنى لا كما اذا قلت جاءني القوم في بيتي كما قلت
 مكان زيد ولم يسمع منهم الا مضموبا فلذلك التزم النصب ثم ان تحقيق
 الرضي يرجح في انه في الاحتمال ليس بظرف وقد استغنى القائل منه ذلك **وهو**
 وسعها قبل اسفوتها وهذا لم يبينها المص ثم قيل وكذا ان جعل خبر

وسعها لان كان واخواتها لان كان التي ثبت لها الخبر لم تعرف بعد وكلاهما
 سديد **وهو** والمراد بعبودية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
 واقعا بعد دخولها على اسمها وفيها قيل في ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف
 الشيء بنفسه فالاول ان يقال المراد بعبودية المسند لدخولها ان يكون اسناده
 واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال في داخل الجملة
 الاسمية يحكم بان يكون اسناد قبيل دخولها فلا يصدر عن التعريف على خبر اخبارها
 انتهى ولا يخفى انه في قوله التام لان الشارح قدس سره ليس بصدد تعريف
 الخبر بل كلامه صريح في بيان المراد بعبودية الماخوذة في تعريفه وانما القائل
 ليس امر او ما ذكره قدس سره واما نظره ان في خبره وادان المراد يكون هذه
 الافعال في داخل الجملة الاسمية انها في داخلها وما صدرت عليه هذه الجملة
 دون مفهومها احاصل بعد تحقيق الاسناد وهذا خلاصه فانه لو كان كذلك لكانت
 لان الحكم بقولنا كان زيد قائما مثلا لا بعد ان نقول زيد قائم وهو ضروري
 البطلان **وهو** وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا قبل اشارة
 الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويحكى في قوله بان
 المص لما جعل حكم خبر المبتدأ استثنى عنه كون تعريفه مانعا في تقديمه فانه
 ليس به هذا الحكم في الحكم الخبر بل في الحكم الفاعل والمفعول ولا بد ان
 يقول ذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك
 قرينة تقتضي الخبر يرشد اليه فتور فيما بعد وكذلك اذا انشأ الاعراب الخ
 انتهى وانظروا ان مراد الشارح قدس سره ليس الاعراب على المص بل
 بيان ما هو كذلك في الواقع وذلك لان المص لم يرد بيان حال التقديم
 على التفصيل بل بيان اشترائه مع خبر المبتدأ في جميع الاحكام السابقة الا في

واما انشأ الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك
 قرينة تقتضي الخبر يرشد اليه فتور فيما بعد وكذلك اذا انشأ الاعراب الخ

صورة التقديم فلا يتجوز الاعتراض بذلك وقوله لا بد ان يقول الخ بمنه بسوء الفهم
لان المراد بيان مادة الخلاف بين الخبز و ذلك عند كون الاعراب فيها
او في احد هما لفظيا واما جواز التقديم باعتبار تحقق القرينة المعينة
للخبر وعدم حوازه باعتبار عدم تحقق فيما متوافقا فيه كما ارتدك اليه
الشارح قدس سره فلا يصح ان يقال وذلك لان الاعراب فيها او في احد
اللفظيا او كان هناك قرينة تدل على الخبر **ام** عامل خبر كان وهو كان
لا خبر كان واخواتها اشارة الى دفع ما اوردته الرضوي بعد ان فسر عامله
بقوله امر عامل خبر كان واخواتها انه ما كان لا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق لانه
لا يحذف في هذه الافعال الا كان واعترض عليه بان ارجاع الفهم الى مجرد
خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سما وقد سبق ضابطه يرجع
كل منها الى خبر كان واخواتها قال المعترض ولك ان يجعل الفهم راجعا الى
خبر كان واخواتها ويجعل قوله في مثل الناس مجزئون قيد الخفية بكان
وانت جدير بالاعتراض عليه ببعده ما ذكره في الفهم واختيار ما لا يستقيم لا
في جهة اللفظ ولا في جهة المعنى مما يتجوز منه **ام** ويجوز في مثلها ان يراد
هذه الصورة قبل جعل خبر مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه
الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الفهم الى مثل المضاف
الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده او لا بل ما هو اخف منه
وهو ما اشار اليه الفهم الشارح ثم قيل فاحفظ هذه النكتة الجميلة **ام**
محيط بانها لا تكفي بل يحفظ لان الامر ليس كذلك بل المثل المضاف الى هذه
الجملة يراو به مثل هذه الصورة دون ما هو اعم منها بدليل قوله ويجوز
في مثلها ان لا يقال بل ان يقال بان اعم من مثلها وانما قال كذلك لان

المعنى على ذلك امر ان هذه المسألة وتطبيقاتها يجوز فيها اربعة اوجه وهذا
لا يستفاد من قولك خبره ظاهرا كما لا يخفى وبه ظهر تفسير الشارح الفهم
بهذه الصورة دون هذه الجملة فتدبر **ام** امر ان كان في عمله خبر
خبر او خبر قبله ينبغي ان يجعل ضمير خبره في كل المظروف لا الى المظروف
اسم خبره ذلك لخبره فان دفع به ما قال الرضوي انه ليس مراد المصنف انه ان
كان في عمله خبر بل ان كان عمله خبر لانه لا يفوت مقصود المصنف وما هو
بصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده
لو جعل الفهم الى المظروف انتهى وهو من جملة الاوهام الباطلة لان كلامه انما
لا يندفع بهذا النقص المحال في الفائدة بل يتأكد به ويتفهم لظهور
ان مراد المصنف اجزاء ليس الاجزاء العلوية ذلك ان الرضوي قال انما يكمل
في المتن اعني ان يكون بعد اسم خبره او ما التاء وبعد الفاء اسم مفرد
كخبر امر ومقتول بما قبله ان سيفا ضيف وان خبره فمقتول نظر
فيه قال جازع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما
في قوله الناس مجزئون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله
خبر جازع في الاول مع النصب ارفع ايضا ولكن على ضعف معنوي
اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خبر مع غير مقتول
لان مراد المصنف ان كان نفس عمله خبر وان كان ما قبله سيف لا ان
له اعمالا في تلك الاعمال خبر ولا ان في يده او في حوزة وقت التفكير
قاربه انما قلنا في المعنى ضعيف فانظر هل تر سبيل الانقاذ ذلك
بما زعم القائل افعالا لا سيما في مثال ان سيفا ضيف فانه لا يتصور
فيه هذا العهم الباطل قطعاً **ام** امر ان كنت قبل رد على الكوفي

حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان
الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا
في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب مستقبليا
ولو كان كما ذكره المصنف متابع للبرهين فان التركيب مانوي والقاضي بما هو
الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصورة لمساعدة
اللفظ والمعنى اما المعنى فلكسامة التعليق واما اللفظ فلقول السامع ابا
خواتمة اما انت ذانقر فان قومي لم تكلمهم الضيق لم يء فاء الشرط فلا يصح
تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله امر لا تفهم والكوفيين
مستغنون عن ذلك حتى نظر لان مساعده المعنى لا يثبت مجرد استقامة
التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم مستقبلي وقوله وزيت
لفظه ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظه ما زائدة
وضيه بكت لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة في موضع زيادة وقال الرضي
ما في حيثما ليست مزيدة لانه لقطع حيث في الاضافه ويعلم من قوله هذا
ان الزائدة ما لم يتعلو به عوض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان و
موجباً لحذفها عن محل يمنع زيادتها انتهى وفيه اخل لا منها دعوى كون
الاختلاف بين البصر بين والكوفيين بحسب المعنى وليس كذلك لان
المعنى متبع واحد على كلا القولين كيف والكوفيين لا يشنون ولا ينهم
في كون ان المفتوحة شرطية الا بالحياد المعنى في الصورين كما استوقف عليه
ومنها ان الرضي لم يقل بما نقله عنه في بيان مساعده المعنى واللفظ بل ما سنده
اليه في تعليقه كون محي الفاء مساعدا بحسب اللفظ بانه لا يصح تعلق لان
كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله امر لا تفهم والكوفيين مستغنون

عن ذلك كذب صريح كيف وهو على كعبا من ان يتكلم بانثال هذه الكلمات
الباطلة ومنها زعم ان قوله وزيت لفظه ما بعد ان في موضع كان عوضا
منها يقتضي كون ما زائدة فاعترض عليه وليس كذلك بل هو صريح بانها
ليست بزائدة وكانه وقع فيه من قوله زيت حيث وهم ان التعبير
كذلك يدل على كون ما زائدة ولا يخفى ان امثال هذه الاقوال فالا
يلبغ بنان التخليل ولتنقل كلام الرضي بعبارة لينكشف نور
الحق ويختل وجه الباطل وينظر كون القائل بعيدا عن فهم مراحل
قال ويجب حذف كان بعد ان عوضا منها ما نحو قوله ابا خواتمة
اما انت ذانقر فان قومي لم تكلمهم الضيق امر لان كنت محذوف في خبر
جواز على القياس المذكور في المفعول لا محذوف كان وابدل منه ما
فوجب ا حذف للتأخير بين العوض والمعووض منه واجاز المبرد في ظهور
كان على ان ما مزيدة للعوض ولا يستند ذلك للسمع ثم ادغم
النون ال كنه في الميم وجوبا فيبقى الفيم المرفوع المتصل بلا عامل يتصل
به فجعل متصلا حضارا اما انت ونقول ايضا اما زيد قائم فت وقال
الكوفيين ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوز ونحو محي لان
المفتوحة شرطية قالوا القرائان في قوله تعالى ان تنقل ارضك النهر و
كسرها ما يمنع واحدا من معنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من فعل
الحذف ولا ارى قولهم بعيدا عن الصورة لمساعدة اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذانقر البيت ان كنت ذاعدا فليست
بفرد واما اللفظ فليح الفاء في هذا البيت في قوله اما انت واما انت
مرخلا فانه بكلاما تاما في وما تدر مع مختلف اما انت بفتح النون على

اما انت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف ككلامه وما اسند اليه القائل
من بيان جهة مساعدة اللفظ فكل غير هذا لم يفهمه في محله فذكره في موضع
لا يساعد ولا تذكره ايضا لئلا يتركب كون ما نحن فيه واحدا يجب
المعنى عند التوقيف والذراع في مجرد التركيب قال الرضوي والبيهقيون بقول
اما انت منطقا انطلق معك بالرفع والكوفيين يجوزوا جزمه بان
المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كون جواب الشرط كون الشرط
محذوفا لازما ولما كان معنى الشرط هنا ظاهرا قال سيويه وفل
في ان معنى اذا فاما معنى اذا وما شرطية بلا خلاف قال ولا بد عند البيهقيين
في تقدير فعل بعلم في الجار والجر وراعى في امانت ذات التواني هو معنى
لان كنت ولا يصح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم
عليها وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيها قبل الفاء الاعم اما الشرطية اما
ظاهرة او مقدرة فيقدر البيهقيون امانت ذات التواني وتكبر وينبغي
على هذا ان يكون قوله فانه يكمل جواب امانت والعاقل في امانت
من تحذف حرف اسم كذا كانه لا حذر ان تحاك قال وكلمة تكلف و
الاو ان نقول ان الشرطية كنية الاكتمال مع كان الناقصة
قال حذف شرطها جواز لم يغير حرف الشرط في صورته كوان سيقا
والصاوان كذا وكذا ان حذف شرطها وجوابه مفسر كما في ان
زيد كان منطقا وان حذف شرطها وجوابها مفسر وجب تغيير
صورتهما كسر الهمزة لا فتى لان بقاء ما على وضعها الاصل مع قطعها
وجوابه مقتضاها الاصل بلا مفسر هو العوض مستكة فاذا غيرت عن
حالتها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها نصير كانهما

ليست في الفا ص حرف شرط ولا بد ان في ما تكون كالكافة لها ع
مقتضاها اعني الشرطية لا تخلو حالها عند ذلك من ان يحذف منها
كان مع اسمها وفبر او تحذف مع اسمها وحدها فان كان الا واجب
في جزمها الفاء لتؤذي بها ان اما في الاكل حرف شرط لان الفاء علم
السببية فحذفها لما تغير صورة حرف السببية اعني ال وال سقط
على سبب الوجوب جميعا جزاء السبب اعني كان مع اسمها وفبر ما و
ذلك كقولنا ما زيد فمطلقا امر ما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي
ان يكن شيء موجودا يوجد انظروا امر هو منطلق لا محالة فلا بد
اذن من اقامة جزاء جزاء مقام الشرط لان لم ينبغ عنه شيء كما في اخ
حرف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها و
الانبات بها كقولنا ما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذات التواني
واما فتح الهمزة ان الشرطية محذوفا وحذف الشرط كما اثبت الكوفيون
فليس بمشهور عند كل من كلامه او رذاه بطوله لتفقد استيفاء الاختلا
منه المحل مع كونه ما تقدر به حقيقا بالقبول **اسم** ان واخواتها
وسبقها امران واخواتها او اخوات ان وحدها **اسم** امر تنفي
صفة اجنس وحكمه قبل يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير
معطوف بشبه اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشتر بقوله وحكمه
الى تقديره بل انما بيان معنى تنفي صفة اجنس فانه ليس بمع
تنفي وجود الصفة بل تنفي حكمه وهو يتوجه للجنس وكذا ان يتنفي
صفة اجنس على ظاهره لان المفسود في الاغلام رجل خليف تنفي
جنس فرافة الرجل فكذا نك قلت لا فرافة رجل انتهى وانما خبير

بالمراد الشارح قدس سره بهذا التفسير فإذ ان المتنى ما هو عليه
وهذا سر العطف وما ذكره القائل في قوله وكذا ليس امرأه ههنا قال
الصادق عليه السلام ما ذكره ليس الاما ذكره قدس سره لكن كونهما قبل
في كون المفعول به فيه وله كذلك نظر لان المحرور يوسط حرف الجر والواقع
موقع الفاعل كغيره لم يقبل الاول ان يقال كان المنصوب باسم المحمدي
باسم فيما بينهم كان المنصوب بهم بالبيان قد عاذك الى بيان هذا الكلام
وتعريف مفهومه خلا سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخف بآي الاول
ليس بشي لان اسم الا يكون منصوبا بالاجماع ثلثة شرائط اولها واحد
منها لم ينصب خلا سائر المنصوبات فان بعضها بلا شرط وبعضها بشرط
شيء فظهر من ذلك قلنا هذا وكثرة ما عدها واما الثاني فليس بجيد بل هو
مختار المص فانه قال لما كانت ترجمته هذا الفصل بقوله المنصوب وجب
ان يكذب ما يكون معه منصوبا فلهذا ذكرت هذه الشرائط فلو لم يسم
لاستغنى بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها لكن اولونه غير ظاهرة بل
الظاهر كون مختار قدس سره او لانه يظهر به وجه ترجمته هذا الفصل
بقوله المنصوب بلا شرط ولا يبعد ان يقال قبل ترديد ما سبق في ان
غير المنصوبات فيها اقل ولا يخفى انه سهو صريح وغلط فنيج اذ لا شيء فيه بنياني
ما سبق في كلامه ويقتضيه كثرة غير المنصوبات فيها حتى يجرى على كونه ترديفا
وردا لما قبله بل هو وجه اخر لعدم عاها هو الظاهر في ان يقال اسم لا
كما هو الظاهر وهو مخرج عن قدس سره وارجح ما قدمه كما اشار اليه بقوله
ولا يبعد الشعر بضعف هذا الوجه وانما انه ضعيف لان المسند اليه الواقع
بعد دخول الاسم لها بالاتفاق وهو قدس سره شرح كلام المص على ذلك

191
الامر الى قوله طاراد حد المنسوب منه زاد قوله من و ايضا اعتبار كون
المينع منه منصوبا محلا غير صحيح والامر ان يكون المرفوع ايضا كذلك لانه
ايضا في محله لو وقع فيه الاسم كما هو عليه تلك الشرائط لا تنصب ايضا
لو كان المينع داخل في المنصوب بل ما صح الاضطرار عنه والافراج عنه وهو
قد فعلوا ذلك كذا على النسخ المشهورة في نسخة المثالين قبل
هنا بعيد جدا اذ لا يقال لا اعلام رجل كذا بل لا اعلام كذا فالاول لا قصد
في المثالين حذف خبر لا و ذكره على طريق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم
مثال الحذف وانت جدير بان هذا سهو ظاهر لان طريق خبر لا ولا يخلو
ان يكون صفة كما عرف في المرفوع فكيف يصح القول بانه قصد في المثالين
حذف خبر لا على طريق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف نعم
كان المكاتب للشارح قدس سره ان لا يتكلم بمثل هذا الكلام بان الظاهر
عدم ذكر الخبر بعد خبر فاعتبار كذا في نسخة المثال الاول ايضا يستلزم
ارتكاب خلاف الظاهر في خبر حاجة اليه كيف وصورة الذكر تحتاج الى التوجيه
الامر من الرضى وغيره اخر صواع المص حيث ان فيها بعد طريق
فتصدر بعض ان رضى الى دفع ذلك بان هذا ما عذرنا في لزوم
الكذب او تبينها على تحقق نوع الخبر الظرف وغيره والشارح قدس سره بقوله
وقد عرفت في المرفوعا تحقيق قوله فيها لا ورود السؤال وان دفعه عما
ذكر فيها فاذا اجتمع فيها المذكور لا التوجيه فكيف يدعي ان كذا لا
لم يذكر كذا كذا لكنه مراد في المثال الاول المستغنى عن خبر كذا على
على ان كذا مما لا يبعد في مثل لا اعلام رجل طريق كذا للزوم الكذب بحسب
مفهوم اللفظ ومدلوله وليس هذا من لزوم الكذب في صورة عدم ذكر

فيما مثالا لا مستفاد من الخارج غير معتبر في امثال هذا المقام فكل ذلك
فانه يلزم منه فساد المعنى بل ودم كونه الاعلام الخاص بجزءها كـ **ما**
والكسر في جميع المؤنث السالم بلا تنوين قبل ليس ما ينصب به الكسر بلا
تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن ولا يخفى عليك ان عمالا
يلتفت اليه **ما** على ما ينصب به قال قلت كان الاظهر الاضمر ان يعالج
على الفتح كما ذكره النحويون فلم خالفهم بالعدول عنه قلت ليشمل بالاشية
والجمع كما نبه عليه المص حيث قال هذا او لم يقولهم مني على الفتح فانا
نقول لا اعلاما لك وليس مني على الفتح وكذلك لا مسلمين لك
فلا قلنا مني على ما ينصب به شمل ذلك كله **ما** والباء للمضجع فقبلها
قبل والاشية ان يكون الاعراب على المعرب بالحروف التي هي بني
عليه لانه لو وضع موضع الاعراب لا اعلاما رجل كان منصوبا بالياء وفساد
يحتسب في غير التنبيه عليه **ما** لان الاضافة ترجح جانب الاسم لانها
في خواص الاسم فالانصب تقتضي جانب الاسم وفيه وجه اخذ ذكره المص قلنا
وانما بني المفرد مع ما تقدمت من حروف ولم يبين المصنوع ولا المشبه به لان
الاضافة مانعة خصوصيتها بالاسماء واما لان البناء بنا وتركيب فكرة كـ
اكثر من كلمتين والاول اقوى وما قبل في تفسير قوله لان الاضافة امر الاضافة
في المفرد من سوء الفهم **ما** والتكرير قبل وكذلك وجب التكرير في النكرة المنفصلة
بلا اذا القيت عليها لان القرينة على اراوة في الجنس نصب الاسم وبنائه و
قد استغنى فلا بد من التكرير للتنبيه عليها في الانتقاص به تعريف المنسوب بلا لانه
مدخل فيه مع انه ليس المنسوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها في الموصوف في معناه
وانت خبير بان لا يخرج ذلك بقوله بعد دخولها لان النكرة المنفصلة بلا التي هي

١٩٩
عملها مستند اليه بعد دخولها لا قبلها لا لانه اذا اراد القائل ان يجمع بعد دخولها
كون دخولها لا فسادا لغيرها لانها لا يخرج بذلك ايضا قال اعتبار
هذا المعنى على كون الاضمار اعم من ان يكون لفظا او معنى كما سبق في التوضيح
ولا ضمار في حصوله ان لا في تلك النكرة بحسب المعنى كيف والتنبيه على
ذلك وجب التكرير لمنها في خروجها من المعنيين لكن يلزم خروج المعرفة و
النكرة المنفصلة ايضا بذلك القيد ولا فرق بين هذه الامور في جهة
هذا الاعتبار جدا وهذا باطل بشهادة فيود التعريف ومعانيها والتحقيق
ان المحرور هو المنسوب بلا وذلك ليس لان النكرة المنفصلة المفردة
ولا يلزم من ذلك وجوب انصب ما هو كذلك فلا يلزم محذور ولا يحتاج
لا قبله يخرج تلك النكرة في صورة وجوب التكرير بل لا يلزم لان من ذلك
يجوز فلما يجوز احوالها كذلك يجوز العاقل في العمل ونقصان ذلك
على ما قاله الرضوي ان لا التبرية انما تتناولها لان وجه الشبهة ان
للبيان في الاثبات اذ معناه التحقيق لا غير ولا التبرية للبيان في النفي
لانها تنفي الجنس فلما توغلت في الطرفين اعني في النفي والاثبات كانتا
فاعلمت عملها وعملها مع هذه الشبهة منصرف لوجهين احدهما ان عملها
انما هي انما تتناولها الشبهة الفعل لا بالاحالة فهي مشبهة بالمشبهة
وانما في ان الظاهر ان بين الـ ولا التبرية تناقضا وتناقضا لا مشبهة
ومقارنة فعل هذا نقول انما لم يخرج المعرفة لان وجه الشبهة وهو
كونها تنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة او ليس
المعرفة لفظا جنس حتى ينتفي الجنس بانفعالها وكذا لم يخرج النفي
بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يعتد على العمل في البعيد عنها

وكالم بحر العرف المفسور لم يحزنه أيضا لان موجب البناء نفس الكثرة
ووليد يقننها لا التبرية فلما تجد وبيها ضعف من التقين قال لم نقول
ويجوز لما ذكرناه من ضعف عملها ان تلعبها مع كون المبني نكرة غير مفسولة و
بحسب المواضع الثلاثة اركان الغيب فيها لا اما وجوبها في المعرفة والمفسور
واما هو الاكلاف النكرة المنفصلة بغير لا ولا يجب ذلك اذا علمتها او بنيت اسمها
وذلك لان المقصود قيام التبرية على كونها انفي بحسب وعند الغناء لا
يحصي ذلك الا بالتركيب بخلاف النسب والبناء فانها لا يكونان الا مع التبرية
وجملة القول ان النكرة المفردة المنفصلة بالايكوز انفسا بها ويجوز القار لا
غير العمل فيها الضعيف فاذا علمتها فلا تكبر واذا الغيتها فلا تكبر واجب
ليكون قربة دالة على معناه اعني اني احسن قال اني احسن هو تكرر النفي في
الحقيقة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرار لآخر المواضع الثلاثة
وانما لم ينقض المص الصورة كون هذه النكرة غير معموله لان المقصود بيان
كونها معموله منسوبة فلا مسكن لهذه الصورة مما هو فيه **في هذا جواب**
وقد قدر على قوله وان كان موقفة قبل وعلى التعريف بانه غير جامع
وقد سبق ما يرشدك للفساد فانها يجب التوجيه تزيد على ما بينه الشرح
قدس سره في اثناء بيان تلك الوجوه **في** عطف مفرد على مفرد
وغيره ما حذف لم يقل وخرها محذوفان بينها على ان محذوف خبر واحد لهما
لانها حكم محذوف في حكم واحد كما ان زيدا وان عمر قائمان وقيل لا حول ولا
قوة في حكم لا واحدة اذ قاله لاشي في الامر من الاباء ولذا قال لا حول ولا
قوة موجود ولم يقل موجودان وهذا غير مستقيم لان المعنى المقصود لا حول
في المعصية ولا قوة على الطاعة لا بتوحيق اسه ولا رجوع لنا في المعالي و

ولا طاقته لنا من مشقة الدينار التي تؤمر لنا في اداء الزكاة والصدقة وغيرهما
الاباء وكل منهما معنى مستقل لا بهما اعتبارهما واحد وان كان المراد انه
لا واحدة منهما لم يكن شيئا منهما كما هو الظاهر من عبارة فكل سبيل اليه
بحسب اللفظ لان هذا تركيب آخر وما نحن فيه تركيب آخر هذا قال الرضي ويجوز
على مذهب سبويه ان بقدر بعد خبر لهما معا ارا حول ولا قوة لنا
ار موجودان لنا لان مذهبهم ان لا المفتوح اسمها لا عمل عملان في الخبر فها
في موضع الرفع فلا قوة مستندة معطوف على مستندة والمقدم رفوع بانه
خبر المستند لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة كوزيد وعمر ضاربان ويجوز
ايضا عندنا ان بقدر لكل واحد منهما خبر ارا حول موجود لنا ولا قوة موجودة
لنا فيكون الكلام جملة بيان واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة في الخبر عملان كما عكست فيه لا المنسوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر
لها معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بالاول والثانية معا
بهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان في كلفان في حالة واحدة علما
واحد في محمول واحد قياسا على امتناع حصول خبر في مؤثرين ويجوز
عندهم ايضا ان بقدر لكل واحد منهما خبر على حاله بهذا الكلام وبذلك
كله فلهذا كان اللازم للشرح قدس سره ان ياتي بوجوده ان يدركه
هو وجود وان يكون في الصورة الثانية من الوجه الاول ارا حول
موجود ولا قوة موجودة الاباء لان المقدم هو الخبر دون الاستثناء
والفعل هو قوله قدس سره في خبر جملة الاول استغناء عنه خبر
اجمالي الثانية ان الخبر هو الاستثناء وهذا هو كما ترى في الجواب قبل
على قوله ذلك ارفد خبر جملة الاول استغناء عنه خبر جملة الثانية

فانه يستفاد من هذا ان في الجملة الثانية مذكور و قد سبق ان موجود فيهما
تناقرا فالاول ان يقال سابقا و خبر ما به فانه كفي العباد ما به لانه اذا
قبل الاحوال و لا قوة ما به يكون المعنى فيها من انه يتلوه ذلك علوا كبيرا
فلان لا زائدة قبل جواز الشئ الرضى كون لا تنفي فتكون ملغاة بكون
القائم بمشروط التكرار والتكرار لا يجيب الغاء في كليهما بل يجوز الفصل
بينهما في الغاء والاعمال انتهى وفيه غلطان احدهما ان الرضى لم يجوز
في هذا الوجه كون لا الثانية تنفي اجنس بل قال والثاني في الاصل ونب
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد في الاول كما في قوله ما جاء
زيد ولا عمر وثانيهما انه لا تكرار في هذه الصورة لان الملغاة لا يكون
لا الثانية والتكرار كما يتصور لو كانت الملغاة الاولى وانما وقع القائل
فيه في عدم ضبط الوجه فان ما قاله في جواز الرضى وقع لكن في الوجه الثاني
دونه الثاني على ضعف عليه ويجوز ان يقدّر لهما خبر واحد هذا
على مذهب غير سيوي و اما عنده فلا مسامحة لذلك لان خبر الاول رفع
عنده بالابتداء و خبر قوة فروع بالان الثانية لا صحتها عاملة عنده في
الخبر و قلنا لغيره في رفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز في ان يقدّر كل
فيهما خبرا على اجمال **وهو** و ضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لالغاء محل لا قبله و وجه ضعف الظاهر مما ذكرناه هو انه يجوز
ان يكون لا يرفع ليس ولا يكون عاملة وليس ههنا ما يدل على عملها
في نصب الخبر والضعيف عملها لا استعمالها ثم قبلوا ما قالوا و ضعف
وجه ضعف الاول لم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر
ان المص ضعف رفع الاول في الاستعمال لا يلزم من ضعف توجيه الضعف

ان دفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلة و
كلها حوالا و نام الباطلة اما الاول فخاص ولا ياعتزف يكون لا يرفع ليس
في التركيب في عملها في ما بعده في الاسم المرفوع و خبر المنسوب المقدر
لا يتصور اجتماعهما فيمن له صلا في العربية و اقتدار على حال الفكر والروية
واما الثاني فلان كلام المص صريح في ان ضعف الوجه وقوته في جهة اللفظ
من غير نظر واعتبار في طرف الاستعمال وكيف يتصور جواز هذا التوهم
مع بثوت قوله و اما رفع الاول و رفع الثاني فوجهه ان الاول جعلت
لا المشبهة بليس فلذلك قبل على ضعف لان استعمال لا يرفع ليس قليل
واما في الثاني فوجه هذا كلامه و به ظهر وجه قول الشيخ قدس سره و ضعف
وجه ضعف رفع الاول واختيار هذا على ضعف ضعف على ان الضعف
لفظ لا ينسب الى الضعف فلو قبل كذلك لم يلزم بدون تقدير الوجه
واعلم ان للضعف والمعرض بذلك هو الرضى ولا يخفى عليك ان التوهم
في وجوب التكرار فائدة ان لا تنفي اجنس ملغاة في العمل في اللفظ كما هو
به واعتزف نفسه بذلك وهذا انما يكون اذا لم يرد بلا الثانية مع
خط وهذا لا يتصور الا في صورة كون ما الثانية زائدة ولا يجوز ان
يكون ملغاة مثلها لانها يكون ح مثلها في التكرار ولا يحصل تكرار الثانية
بالاول لان التكرار ذكر الشئ مرة اخرى فتواما يحصل بالذكر الثاني و اذا
تمددت هذا عرفت انه لا مجال لمصوّر شرها لا الملغاة بذكر لا الثانية
العاملة فيما بعده وان تولد ونطبق الاسمين اعرا باليس بشرط
ليس مستقيم **والا** يلزم ان يكون قوله الاباء منسوب او مرفوعا
ميردانه يلزم في صورة اعتبار جملة واحدة بان يجعل العطف في قبل

عطف المفرد على المفرد ان يكون قوله الاباء خبر الهماء فيكون منصوبا
لكونه خبر الماورا ويكون مفعولا ايضا لكونه خبر الثاني وسنرى واحدا
لا يكون مفعولا ومنصوبا في حالة واحدة وهذا مبني على ما نهت عليه
في السهو الظاهر ان الاباء لا يكون خبر اللابل هو مشتاء بعد تمام الكلام
بتقدير خبر لها امر لا هو ولا قوة لنا امر موجود ان لنا الاباء قال
الاستثناء لا يكون ركن الكلام وجزء منه والعجب من الشارح قدس سره
ان صرح في عدة مواضع في تلك الوجوه كوا ان بقدر لها خبر واحد وان بقدر
كل منهما خبر على حدة واذا كان الثابت عنده ذلك ابركون المستغنى
مع اداة الاستثناء خبر في هذه الصور كيف يقول بتقدير خبر او خبرين فانه
يحتمل ان اعبر جملة واحدة لا يكون خبر فيه معذرا بل مذكورا وان اعبر جملة
يكون المقدر خبر واحد او خبرين ولا غرو في ذلك قال الانسان
جبار على النقصان ولكن رفع عن اللفظ الخطاء والسيئات **قوله** اما
الاستفهام حقيقة بنى ان راع قدس سره بذلك على ان مقصود المصنف
اللفظ في الثلاثة وليس كما زعم الهندس في ان قصد الى العموم حيث قال
وتكون كالاخبار والتقرير وتسمى خبرا في قول الاستفهام قال الهندس
بشئ **قوله** فيجب انتفاء الاسم بعد ما هو الازيد انكره فيلزم وجوب
الانتفاء بحيث يجوز ان يكون بعد كلمة العوض فعلا لازما نحو الازيد
ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتفاء الاسم بعد ما في باب الاخبار
على سبيل التفسير وانت جدير بان منشأ ذلك عدم فهم كلام الالهي
فانه يقول قد قلتم ان اللفظ العوض تمام فيما بعد ما كما تعلم فانه اذا كانت في خبر
وهذا غير صحيح لانها اذا كانت عرضا كانت في روف الافعال كانه ولو

وروف التخصيص فيجب انتفاء الاسم بعد ما كما في قولكم لا زيدا نكرم
ولا يكون خبرا فاما ذكرتم هذا فيصور صحة قوله القائل بعد ذلك كما
فانه لا يمكن لهذا بصورة كون الفعل متعديا او لازما ولا سبيل الى ارجاع
دعوى الوجوب الى صورة الاخبار على سبيل التفسير كما لا يخفى على
المستأخر **قوله** ونعت اسم لا المبني فيلزم رفع المبني إشارة الى المعهود
وهو المبني في اسم لا ورجح عنه قوله اما ما باردا قال باردا
ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقول المبني في قوله
ونعت المبني إشارة الى ما مبني على الفتح بالاصاله محالة الى اصلا
ولا وجه لهذا القول فان كل اللام على العهد لا يخرج ذلك عن الضابطه
حالم بعين الاصاله في المبني لشمول المبني المعهود لذلك كما لا يخفى
قوله متوذا حال في خبر مبني فيلزم لا وجه له فيكون جعل بعض فنود احكم
او صافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني او مفرد بلبه ثم قيل
وكذا ان يجعل مفردا حال في خبر في الاول ولبه حال في خبر مفردا فيكون
حالا على ما عليه ويكون التقيد كلها للموضوع والاولى كذلك انكر
والثاني فاسد بحسب اللفظ والمعنى **قوله** ان كان المعطوف نكرة بلا
تكرير لا قيل زاد في كلام المتن فتبين والى ما ذكره المتن مطلقا
اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين
العطف على المبتداء ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف
بتكرير الا هنا يجوز العطف على اللفظ والحال وقوله في علم فيما بين
لا يوجب التقيد لاخرجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام انتهى و
ليس في فهم المقام لان الشارح قدس سره لم يرد بذلك التنبه على

وجوب ذكر هذين القيدين واحلال المص بهما بلزاد بيان المعنى بان امر
جواز الامر في اي صورة ولا ينبغي جواز الامر في مثل الاحول والافادة ايضا
كيف جوازها عند كونهما متباينين بل يقول صورة التكرار لا تختص بجواز الامر
بل فيها امور واد هذين وقد سبق بيانها على التفصيل فالغرض الان
يتعلق بافادة غير ذلك **وهو** ولم يجعل في حكم المتصل مظنة الفصل
فيلزاجة له جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف
وكان لم يلتفت الى فصل العاطف لقلة اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
او ثم ولكن وجه فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان وليس يحتمل
لان التعليل بذلك لم يكن لمنع البناء كيف قد صرح قدس سره بان منع
البناء مكان العاطف بل على ذلك وجه عدم كونه في حكم المتصل كما ان
بازيد وعمركه كس وجود العاطف لا يمنع حكم الاتصال كما في هذا المثال
بل المانع له الفصل بل كما لا يخفى **وهو** يعني ان الامثلة في مثل هذين التركيبين
غير طور ما اشتمل عليه الشرح في هذا المقام فزاد جواب سؤال مقدر
وهو انك قلت اسم لا المفرد والكرة مبني ومثلا ابالة ولا علمي مع ذلك
ونكلمهما معرب لانه لا يحصل له اذ لا دليل على اعراضهما عن يتنقض بهما
الحكم فالحق ان يجعل حقيقة لذين التركيبين غير تقدير سؤال وهذا
من حجاب الالهام فان الشرح لم يذهبوا الى ان هذا جواب سؤال مقدر
على ما ذكره ولم يقدرا احد بان لا ابالة ولا علمي له مكران وكيف يذهب اليهم
ان كونها فكرة مع ظهور الالهام واحد منهما معرفة مضاف عند كونهما
وشبه مضافا للبعض وكيف يوجب حقيقة العدد في تقدير السؤال
بعدم الدلالة على اعراضهما مع ثبوت الالهام على احوال المعرفة بل عدم

التقدير انما هو لعدم ظهور السؤال قال الرضي يعني المص بقوله ذلك
ان الكثير ان يقال لا اب له ولا علمي له فيكونان مبنيين على ما ذكر
وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المعنى وجمع المذكر لم
وفي الاب والآخر من بين الامثلة الستة اذا وليها لام احوال تعطي حكم
الاضافة بخلاف نوني المعنى وجمع واقيت الالف في الاب والآخر
فيقال لا علمي لك ولا مسلم لك ولا ابالة ولا اقاله فتكون موبة
اتفاقا هذا كلامه وبه تبين المقام وانفتح المرام **وهو** امر مشترك اسم
لا حين يفتى قبل لافرا بين التوجيهين في المال وانما الفرق في حكم
تركيب المص بارجاع ضمير مشاركة تارة الى اسم المضاف باظهار اللام و
بارجاع ضمير له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص و
التعريف متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركة تارة الى
فصل هذين التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة
في اصل معناه امر يعني تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على
اصل المعنى وحي لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تباينا تاما يستفاد
مع كلام المص بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه هو
اصل الاختصاص ويكون فائدة ارجاع الاصل انه لا مشاركة في خصوص
معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تباينا فيكون قول ان لا
ان بين الاختصاصين تباينا تاما فيكون كلام المص هو اجدد
بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في
خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييد الاختصاص المفهوم

من هذا التركيب خبر وهذا الظاهر كما لا يخفى على من فهم الظاهر انتهى وان خبر
بان القائل بعد غ فم المقام ولم يوجب الاستخراج مع الكلام فان الخارج
قد سكره معج باختلف المعنيين وفي ابي بن ابي لا سبيل الى اعتبارهما
واحد بحسب الظاهر فان حاصل الوجه الاول ان يكون التشبيه مشتركاً للمضغ
بعد جعله اسماً في هذه الصورة اسبوع زيادة الالف وحذف النون
في الاختصاص بل تفاوت فيه وحاصل الثاني انك لا اول لان اعتبار
التشبيه في ثلث ركنه له حال كونه في صورة لا اب له ولا غلام له بل بدون
زيادة الالف وبانبات النون في الاختصاص وان كان متفاوتاً بحسبها
فعلى هذا يكون الشارح لا اب له ولا غلام له وعلى الاول لا يكون هو
مشاركاً للشارح لا اب له ولا غلام له وهذا كما لا سبيل الى الشك فيه
وان كنت في ريب بعد ذلك فقلبك بالتفاوت في كلام الشارح قد سكره
وافاد عبت ذلك فاسمع لما هو الحق واعلم انه لا يستقيم الكلام على ما ذكره
قد سكره او الا لان التشبيه بالمضغ واعطاء حكمه انما يكون بعد حصول
الاصح لذلك وصح المشاركة في اصل المعنى فلا بد من حصولها قبل ذلك و
الامام في التشبيه به قال في متعين بحيث لا سبيل الى افعال اخرى جازاً قال المصنف
تشبيهه بالمضغ لمشاركة له في اصل معناه فيجوز على ذلك ان تقول لا اب له
ولا غلام له فتعطي هذه المعنى احكام المضغ في انبات الالف وحذف النون
وهو على هذه اللغة معرب لانه ابرز من المضغ بمخارج اللغة الافراسيحية
لا اب لك فانه فيها معنى لانه غير مشبه بالمضغ وان كان مشاركاً في معنى
مجرى المفعول قالوا وانما تشبه بالمضغ في هذه اللغة القليلة لمشاركة للمضغ
في اصل معناه لان معنى قولك اب لك فلفظ مشترك في هذا المعنى

192
وهو نسبة الابوة الى المذكر بعد اللام مثلها في الاضافة وان اختلفا
في ان الحذف لقيد قوة الخصوصية حتى يصير معرفة وانبات اللام لا يصير
مع ذلك فلما اشتركا في اصل معنى الاضافة حمل على المضغ فاجوز بحواه
فلذلك قبل لا اب له ولا غلام له انتهى كلامه في الشرح وقال في الاعالي كل
نكرة نسبت الى منسوب اليه باللام وحكمها يختلف باعتبار افرادها وباعتبار
اضافتها فالقياس يستعملها مفردة لان اللام قطعها عن الاضافة لفظاً او
معنى كما في سائر الابواب ويجوز على غير القياس وهو مع ذلك ليس بالكبير
في الاستعمال اجزاء من المضاف في احكامه لان المعنى فتعطي احكام المضغ
في اعراب بحرف او حذف نون في كانها مضافة فنقول في لا اب لك
لا اب لك وفي لا غلام لك لا غلام لك تشبيهها به بالمضغ لمشاركة
له في اصل معنى الاضافة حيث كونه منسوباً الى الثاني على اصل معنى تلك النسبة
لا على الاختصاص التعرifi الذي جعلها الواحد معين قالوا في معناه
في اجل ان هذا الحكم كان في اجل تشبيهه باصل معنى الاضافة انهم يفتوه
في لا اب فيها لان هذه النسبة ليست نسبة الاضافة فلذلك لم يخط
حكم الاضافة باعتبارها بخلاف النسبة التي هي بمعنى اللام **لفساد المعنى**
فيلزم الحصر ولانه لو كان مضافاً لزم الرفع والتكبر وكان لم يذكره
في المتن لانه معارض بانه لو كان مفرداً لزم عدم الالف ووجود
النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف
يمكن ان يعتذر عن عدم التكبر والرفع بانه لما غير صورة المضاف
مشابهة المفرد المنكر فلم يرفع ولم يذكر وهذا في جملة الادام الباطلة
لان الحصر اراد بالفساد ذلك فكيف يذكر على ان يكون او غير المعنى

بالفساد قال في الشرح مذهب سيوريه تابعه ان ما ذكرناه مضافا الى
لنا كيد الاضافة فلا كانت فيها احكام الاضافة وانما هو من ذلك
وهو احكام الاضافة قطع انه مضاف وليس بمستقيم لانهما
نقطع بان قولهم لا اياك بمعنى لا اباك ولا خلاف ان الياك غير
مضاف فوجب ان يكون الاخر مثله والوجه الثاني ان الاضافة اعني التي
تنصب ما بعده لا تدخل الاعلى التكرار ولو كان مضافا لكان معونة
وهي محتسبة دخول لاعليه وهو قولها دليل على انه غير مضاف وذكر في كتابنا
وجها ثالثا وهو انه لو كان معرفة لكان لواحد مخصوص ونحن نقطع
بان قولك لا اياك ليس لواحد مخصوص وانما هو في جميع الاقوال اما
ما يعتبر للزوم واما باعتبار رتبة كذا في لارجل افضل منك ولا يخفى ان
مجمع الكل واحد وهو كون لا اياك تكرة في المعنى مثلا لا اياك وهو
المراد بفساد المعنى في صورة اعتبار مضافا معونة لان معنى المعونة غير
معنى التكرة وما ذكرناه القائل في المعاض لا يصح لذلك لان القول بان هذا
الشيء غير داخل في حقيقة ذلك الشيء والا كان لوازمه باسرها موجودة فيه
بل اثبت بعض احكام التشبيه به لا يكون معاضا بانه لو لم يكن هذا اظلا
في حقيقة ذلك لما ثبت فيه هذا الحكم بل القائل بمنزلة هذا محال لا يصح قوله
وما ذكره في الاعتذار عن سيوريه واكثر الخواص ما هو في كلام الرضا فانه قال
بعد نقل كلام الحسن واعتراضه عليهم واجواب لم يرفع ولم يكر لكونه في صورة
التكرة والنقض في الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكر فكيف يرفع ويكر مع
الفصل باللام وهذا الجواب ليس بمستقيم لان اسم لا المحبوب يحذف الجواب
المحذوف منه نون التشبيه لا يكون في صورة التكرة قوله والنقض في الفصل

١٩٨
باللام ان لا يرفع ولا يكر قلنا بهذا النقص في قولهم زيدت اللام تأكيد
لللام المحذوف كقيم الثلث في ياتيم تيم عدس على مذهب غيرنا ان يقيم
الاول مضافا الى عدس الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه
كلا فصلا وكيف يصح كون اللام زائدة لتلك النقص وقد جاء الفصل باللام
الحق بين المضافين في المنادى كقولنا يا يوسف الجاهل ضارا لا اقوام وقال الرضا
في جواب قوله لا اياك بمعنى لا اباك بالاتفاق فوجب ان يكون غير مضافا
فلهذا قد اتفقوا ان معنى اجمليتين اعني لا اياك ولا اياك كسواء ولم
يتفقوا ان اياك وياك كمن معنى واحد وقد يكون المقصود من اجمليتين
واحد مع ان المسند اليه في احدهما معونة وفي الاخر تكرة فالمسند الى
خبر لا اياك محذوف اياك موجود واما في لا اياك فهو كمن
اير لا اياك موجود كمن فاجملة الاولى بمعنى لا كان اياك موجودا والثانية
بمعنى لا كان كمن وحقرا اجمليتين واحد مع كون المسند اليه في
احدهما معونة وفي الاخر تكرة وهذا ايضا ليس بمستقيم لقوله
انما لا يسيب بحسب اللفظ فاذا ثبت الاتفاق على الحكم يستويان
ثبت كون ذلك بحسب المعنى اذ لا واسطة بين وبين اللفظ سكتا ان
المراد بالمعنى ما هو اخص من الفحور وانه واسطة بينهما لكن لانم اتحاد
هذين التبيين بحسب ايضا الظاهر ان حاصل قولك لا كان ابو
موجود الانتفاء وجودا ب مخصوص وحاصل قولك لا كان كمن
انتفاء جنس اعم من ان يكون واحدا او كثيرا والتغاير بينهما ظاهر جدا
فلا يصح عند ارادة احدى التبعين ما يؤدرا الا في عدم تعدد الابن بالنسبة
الى الشخص واحد لا عبرة به لانه ام لا يستفاد من اللفظ بل من الخارج على

ان مادة الخلق لا تحقق هذا المثال بل نعم كولا افاك فليفرض الكلام فيه
وانما حصل سبويه بهذا الخلق لانه الكلمة فيما بينهم قبل فيه بحث لانه حكم
الحق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بالتحليل اعلم كعبانه ولا
رسم في ان الامر كما قاله سره وان القائل بحرف الحاء في مواضعه قال
الشريف انما حكم في ذلك الشرح بان سبويه اعلم كعبانه في الولاية كما لا شبهة
على من نظر في اول سورة البقرة او لان المقصود بيان الخلق لا
تعيين الخلق قبل لا يخفى بعده في العبادة وليس كذلك بل الظاهر
ذلك فانه لو كان المراد بيان الخلق لوجب تعدادهم ولم يفعل ذلك
في غير هذه المسئلة ايضا والعجب ان القائل في هذا الاحتمال لم يبين ما يحتمل
عليه فان ظاهر ان الثابت عنده ذهب الى المصغرين كون هذا قدس سره
النهاية وهذا في قصور اطلاقهم قال المصمح في الامال وغيره بان هذا من باب
النهاية وهي زائدة عند البهمن نافية مؤكدة عند الكوفيين في الظاهر
ان زيادتها عند البهمن ايضا تامة كبد النفي وهذا مناقض لما سبق من
كلام ان ما الزائدة لا يتعلق بها عوض اصلا امر اسم يخرج الخليل
جعل الاشتغال بمعنى كون هو مسوعا عند سماع قاصح الافواج الحروف
الاواخر في تعيين ما يريد بكلمة ما ولو جعل الاشتغال بمعنى كون هو متعلقا
مذكورا لافادة معنى فيه لم يجز له اليه والاحتياج ليس بمورد افواج الحروف
الاواخر المذكورة بل كل مجموع من الحروف الاواخر واما احتمال ان يكون
كاشمال الاسم وهذا في الاوامر الباطنة لان معنى احتمال الشيء على انه حقيقة
في ذلك الشيء ليس الا لا يخفى ان محراب الاعراب يشتمل على علم المصنف اليه
لحقيقة وثبوت فيه فاجب ان جعل ما عبارة في الاسم لا يخرج ذلك اذا لا

مع كاشمال سور هذا وليست الحروف الاواخر والاولى تشتمل على علم
المصنف لان محله الاواخر فلا يصح الافتراض الا عنها والمصنف اليه
وان كان مختصا بما عرفت به لكن المشتمل على علامته اعم منه وما هو
منه به قبل ان يشار بقوله وان كان مختصا بما عرفت به لا احتمال ان لا يكون
مختصا بطاهر ما عرفت به بان يراود ما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة
او صورة وقوله ولكن المشتمل على علامته اعم منه وما هو منه به من على
ان يراود به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة في حيث انها علامة او
الاحتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف الجرح بمنزلة علمي
غير جرح ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المصنف اليه ما كان حاصله
بحرف هو حقيقة وان اعمية ما شتمل على علم المصنف اليه ليس او لا يتغير
ان لا يختص المصنف اليه بما عرفت به كما يقتضيه كلمة الوصل انتهى والظاهر
قال قوله قدس سره وان كان مختصا بما عرفت به بعيد عن تلك الاشارة
بل العبارة ظاهرة في خلاف ذلك كيف ولا يتصور العموم بينهما جرح
العجب من القائل انه نفس لشيئية وهم الفساد كقولهم كل اسم نسب
اليه شيء اعم من ان يكون حقيقة او صورة فاضلا لانه يكون المصنف
اليه شيء مختصا بطاهر ما عرفت به وقد زعم بذلك الارتكاب بكونه ظاهرا
وذلك لانه ما ثبت باعنة المصنف اليه في المعروف بل اخصيه وهذا
خلاف مطلوبه ونوهم انتقاض تعريف الجرح بمنزلة علمي فانه
ليس بمشتمل على العلامة لا حقيقة ولا صورة قال قلت اراد القائل
انه سقضى به لوجود الباء فيه وان لم يكن علامة للمصنف اليه فانه نفس
المصنف اليه كما لا يقول منه على ان يراود به المشتمل على ذات العلامة قلنا هذا

فقد لانه لا يكون علامة فكيف يراد بلفظ العلامة وان اراد بها مجرد
الكسرة او الفتح او الياء سواء كانت من حركات او ائلا الكلم او اخرها
وسواء كانت من حروفها الاصول او زوايد ففساده الظاهر ان لا يخفى و
القول بان هذا مراد ان راج قدس سره ومنه كلام مرية بلا مية فان قلت
يلزم المعتبر في هذا اذ قاله كوفي بانه ليس بمضاف اليه قلت نظر ان
فيه انه وان ليس بمضاف اليه لكنه مجرد ووسطه حرف جر وكل ما هو كذلك
فهو مشترك على علامة المضاف اليه فهل يلزم من ذلك اخراج العلامة معناه
كل ما هو مخالف لمراد كلامه كما لا يخفى واعلم ان كلامنا هذا مسوقا بسيلا
مراد ان راج ونحن لانعم ذلك بنا وعلى انه لا يقصد بالجر اما ليس بزيادة
لان الحد باعتبار اطلاله لا يدر خلا الاصول التي لا معنى لها فانه يودر
ان لا يكون له معنى فيما ليس له معنى كما صرح به المصنف في الامالي وايضا
اضافة العلم الى المضاف اليه بقيد الاضطرار فلا يدخر فيه امر في تعريف الجور
علا ليدخل في المضاف اليه **و** وكذا المضاف بالاضافة اللفظية وان لم يكن
واضحا في تعريفه فيه نظر لان المصنف صرح بدخول اللفظ في التعريف كما تنق
عليه وكان ان راج قدس سره بنى كلامه هذا على عدم التسليم **و**
وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه قال في التلخيص والجور ما يجوز فضا
اليه ايضا الاثر انك اذا قلت مرت مرت ففقد اضيف المور الى
زيد بوسطه حرف جر ولذا لم يسمي حرف لانها بحر معاني الافعال لا الاء
قال الرضي بن الامام ولا على الارجح وزحف في ظاهر مضاف اليه وقد
سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان في اصطلاح
القوم انه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما يجوز باضافة اسم اليه

يخذف التنوين في الاول للاضافة واما في حيث المعنى فلا شك ان زيدا
مرت مرت مضاف اليه اذ اضيف اليه المور بوسطه حرف جر وانما
بان الحامل على ذلك احاطة امر اذ يجوز فلا يحصل الغرض بمناجاة
المشهور **و** مراد اذ قال المصنف ان راج قدس سره فقلت يوم
اجتمع فانه نسب اليه القيام بوسطه حرف جر تقديره ولكن لا يخفى
غير مراد واعتراض عليه الرضي بانه ان اراد انه غير مراد معنى لم يجز
ادفع الفرضية فيه ظاهر وايضا انت مفر بتقدير حرف فيه وكل
مقرر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اراد انه غير مراد لفظا ليس
في حكم الملقوظ به حيث لم يجز والمفرد في الاضافة مراد علمه وهو
بان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا بوزن حرف مقرر فكون
على نحو ما انكره في عدم المحبوب بانه يختلف افره وبقي الى الدور كما
الزمهم اذ كون المضاف اليه مجردا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى
اذا عرفت حقيقة ج بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما تحذف بوقوف
وقد جعل معرفة حقيقة محذرة الى كونه مجردا او معنى مراد باقائه
امرجح واجواب ان المراد هو الثاني كما دل عليه مرجح عبارة قوله فيكون
على نحو ما انكره في عدم المحبوب وبقي الى الدور قلنا هذا ممنوع وانما
يكون كذلك ويلزم الدور ان لو وجد ما ظهر اوجه فضا لم قال الرضي
اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية فابع عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا
زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف اجل هو هو وكذا في
ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا يجر
كما كان مضافا اليه في حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يجر في اضافة

اليه لانه حال الاضافة ولا قبلها الحرف جرب قد يدغم اسم الفاعل حرف
جرب بعض المواضع وان كان حرف متغير بنفسي نحو انا ضارب لزيد
لكونه متعطف على الفاعل هذا كلامه وليس مبناه الفعول عما قال
المص والوض ان يندرج فيه المعنوي واللفظي ولا يمكن التشريك
بينهما الا بذلك التعريف واذا فصل فصل باختصاص ذلك بل يرد
عليه بان قولك هذا وقدر كالتشريك بهذا احد بينهما ليس بمشتم
ولقول وبابه التوفيق انه لا بد في الاضافة بكلا قسميهما في اعتبار حرف
اجر لان الاسم لا يكون محورا الا بالضافة وهي المقضية لجر وليس
المراد بالضافة مطلقا والاكانت الفاعلية وكذا المفعولية مقضية
لجر ايضا فيلزم انجر الفاعل والمفعول بل المراد هي الاضافة التي تكون
بسبب حرف جر وايضا الاسم لا يجر بنفسه والاسم لا يجر الا لنيابة
غير حرف العامل فاذا لم يكن حرف في الاضافة اللفظية فكيف يكون المقضا
اليه جروا والحقه متفقون على اعتبار حرف جر في الاضافة اللفظية
فانهم يقولون بان العامل في المقضا اليه مطلقا اما حرف المقدر والمقضا
نيابة فان اجر شريطة منسوبة والمقضا مقيد معناه ولو كان مقدر كان
غلام زيدا كغلام زيد ولا فائلا بالفرق هنا بين المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وبينه بالضافة المعنوية جروا والرضى قد اضطرب في هذا المقام
وتجيب ما هو العامل في المقضا اليه بالضافة اللفظية لانه لو وقع في
تلك الحالة لزمه بيان العامل فيه فصار في العامل في المقضا اليه اللفظي
اشكال ان قلنا ان العامل هو حرف المقدر اذ لا حرف مقدر وكذا
ان قلنا ان العامل في الاضافة لانا لا يزيد بها مطلق الاضافة اذ لو

اردنا ذلك لوجب انجر الفاعل والمفعول والحال وكل محمول للفعل
بل زيد الاضافة التي تكون بسبب حرف جر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المقضا لان الاسم لا يجر الا لنيابة غير حرف العامل فاذا لم يكن
حرف فكيف ينوب الاسم عنه قال ويجوز ان يقال انجر لاجل نيابته
للمضاف الحقيقي بخوجه من التنوين او النون لاجل الاضافة فقد
ظهر به كد وقوعه في حيز بيض وكونه كمنسوبة عليه التنوين
واختلاطه الطول قال ما ذكره في امتناع كون العامل في الاضافة
او المقضا بدلا لانه قطعية على كون الاضافة اللفظية مشاركة
للمعنوية في اعتبار حرف جر وقد بقي ذلك وايضا يجوز كون
العامل هو المقضا مع قطع النظر عن حرف ومعناه مناض لفظه
الاسم لا يجر الا لنيابة غير حرف العامل وانما وقع في هذه الورطة
في ان القوم يقولون في المعنوية بان الاضافة بمعنى اللام او بمعنى
ولا يقولون كذلك في اللفظية بل يرون بان مفادها ليس الا تخفيف
لكنه غفل عن ان اثبات ذلك فيه ونفيه عنه مبن على اعتبار معنوي
وهذا انما يكون بعد تحقق الاضافة وثبوتها وهو يتوقف على اعتبار
اجرا عرفت فلا يلزم من قولهم اللفظية لا يكون بمعنى اللام وعدم
تقديرها لا فائدة معنيهما عدم اعتبار حرف جر مطلقا الا ان
ان بعض افراد المعنوية من نحو غلام زيد لا يجوز فيه تقدير اللام
لفساد المعنى فاذا وجب اعتبار حرف فيه لتصح اللفظية اللفظية
بطريق الاول **م** تنوينه او ما قام مقامه فيلزم هذا في اكثر فلا
ينتقض بالحس الوجه لان اخفة في الاضافة فيه بحرف متعلق المقضا

اليه ولا ينتقص بكم رجل وحواج بيت الله والضراب الرجل لان المراد
بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها
لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس
بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين
لسقط لاجل اللام انتهى وفيه ضبط صريح فان قوكت الضارب بالجر
وقوكت الغلام زيد الغرضي سواء في علة حذف التنوين المقدر فيهما
كون الضارب الرجل من قبيل حواج بيت الله وجمع الغلام زيد على تقدير
جوازه بانه لا يكون من قبيل حواج بيت الله فانه ليس بحيث لو كان فيه تنوين
لسقط لاجل الاضافة بل لاجل اللام بطل جوازه ايضا بهذه الدعوى تنافي
ما سبق في قوله بهذا في الاكثر فلا ينتقص بالحسن الوجه لان الحق في الاضافة
فيه بحذف متعلق المضاف اليه فانه يكون البيان كليا ويندرج
تحت احسن الوجه تحت الضارب الرجل والتحقيق هنا بحيث يظهر اوضح
القائل فيه ان الرضي ذهب الى صحة التقدير في نحو الموقوف باللام ايضا حيث
قال في شرح قول المصنف جدا تنوين امر التنوين او ما قام مقامه من نون التنوين
واجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وجمع حواج بيت الله والضراب الرجل
فتع هذا يكون شاعرا للكم ولا يخرج السؤال بجواز الغلام زيد لان الكلام
فيما جاز وثبت وانص ايضا صرح بذلك قائلا ارادت التنوين و
ما قام مقامه وكذلك قال ليس فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كما
محرز في لاجلها لكنه اراد تقديره فيما ليس باللام فلا يشعل عنده نحو
احسن الوجه والضراب الرجل ويقول ان ما يقوم مقامه اعم من ان يكون

حقيقة او حكما قد دخل نحو احسن الوجه ايضا حيث حذف ما اضيف اليه
فاعمل الذي هو كونه منه والمضغ اليه قائم مقام التنوين فلم يحدف
من فاعله المضغ اليه فكماله حذف في المضغ كمكان الجزئية واما في الضارب
الرجل فلم يحدف منه تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة ولا حكما لكنه تحول
على احسن الوجه فكان في حكمه وذلك لان سقوط التنوين من الموقوف
باللام لا يكون لاجل الاضافة عنده بل لاجل اللام **منه** ثم المتبادر من هذا
التعريف قبل انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بكونه
حرفا لفظيا او تقدير اعم من التقدير حقيقة او حكما ولا يخفى بطلان
هذا الوجه لان هذا التأويل لا يدر في اللفظية على راي من لا يقول باعتبار
الحرف فيها وكلام ان راجع منه عليه بل رجع المتبادر ان الظاهر في كلام القوم
هو ان لامس الحرف باللفظية والتعريف منه على اعتباره في غير هذه
فيه والتجرب في الشرح قدس سره انه قال نظر الى كلام القوم فان الظاهر
في كلام القوم ليس عدم الدخول بل هو ما قد ذهب اليه الشيخ الرضي وكان قدس
سرهم لم يلتفت الى كلام المفسر هنا اعلم ان كلام الخويلدي (و) على ان الاضافة
اللفظية ايضا بوساطة حرف **الاضافة** لانهما تقدير معنى في المضغ قبل
يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضغ
ويجوز ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضغ وهو اخف فالاو لا يقال
نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تقدير تقينا
او تخصيصا لمعنى المضغ والثانية لا تقدير الا تحقيفا للفظ المضغ نسبة
الاولى الى معنى المضغ والثانية الى اللفظ ولا يخفى انه في الاول ما يبطله لان الحق
لا يكون معنى اللفظ لانهما صفة اللفظ حيث ان لفظا محلا في التعريف

والتخصيص فان احصل ذلك الامر من معنى له باعتبار الدلالة عليه
 وما اختاره باطل لاستلزامه ان لا يكون التخصيص المعنى هو المضاف وهذا
 باطل كما ترر وكذا ان تقول في بيان وجه النسبة لما وجب في الاضافة
 في اعتبار حرف اما لدعي اللفظ والمعنى جميعا او لدعي اللفظ فقط لنسبوا
 الاول الى المعنى والثاني الى اللفظ فتميز اباين قسمها بهذا الوجه
 الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف في قبل لا حاجة الى ذكر
 هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق
 المضاف على غير المضاف اليه لا امتناع اضافة الاصل وانت خبير بان هذا الامر
 ليس كذلك لان الاستغناء عن هذا الشرط والبيان انما يكون في صورة
 سبق ما يعلم منه امتناع اضافة الاصل مطلقا **وامسا** وكلية
 وسد خيل ان اريد المساواة التي هي قسم في قسم النسب كما هو الظاهر
 لا يصح التمييز بالبيت والاسد لمرادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال
 بالان يصح استعمال احد هما ككلمة يصح استعمال الآخر لا يلزم المفاضلة بالاعم والاكل
 والجمالين الا اذا حملت على ما يلزمها فيدم تكلفا كثيرة وهذا في قبيل الاوام
 لظهور ان البيت صادق على طر ما يصدق عليه الاسد وبالعكس فيها
 متساويان ولا يثبت في ذلك مرادفهما كما لا يخفى **فان** كان المضاف اليه
 اصلا للمضاف قبل اشارة الى ان ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما عدا اصل
 المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا
 وفيه نظر لان الاضافة للامية لا تحس في ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا
 للمضاف ويشكل ما في رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة لامية ولا بيان
 لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس

والتنوين للوحدة الجنسية امر مائة هي هذا الجنس **واكل** باطل لان ان
 قدس سره لم يرد بذلك افاة قصور كلام المص بل اراد به بيان ما يستفاد
 منه وذلك ما اذا قلنا خاتم فقه لا يستلزم ان يكون الثلثة جنس الاول
 واصلا له واذا عكسنا ذلك وقلنا خاتم لا يكون الثلثة جنس الاول
 اصلا له كما هو الظاهر فكل مضاف اليه هو اصل للمضاف فهو جنس له وكل
 مضاف اليه ليس باصل فليت يحسن بدون العكس فيكون بينهما عموم
 مطلق والخص الامس والاعم الجنس اذا تمهدت بهذا عرف ان كلام
 المص لا يقبل التقييد كذلك وان مرادنا ان رج قدس سره ليس كذلك
 وان قلنا قوله ثلثة رجال ومائة رجل ما يكون المضاف اليه جنس للمضاف
 لا يلزم ان يكون اصلا له لما بينهما من العموم والتخصيص **فقولك** يوم
 الاحد وعلم الفقه ونحو الاراك قبل الانسب بحسب المعنى ان يكون
 هذه الاضافات بيانية واظهارها فيها خارج التكلف الا ان اتم العربية
 جعلوا لامية ولا يظهروا ما دام اليه والامر ليس كما زعم القائل بل كون
 الاضافة في هذه لامية متعين بحيث لا يسيل الى البيانية لا مورا حدها
 ان شرط الاضافة البيانية كما هو الظاهر في التسمية ان يكون المضاف
 اليه مبنيا للمضاف والخص لا يكون مبنيا للام لقصود غايات البيانية
 وثانيها ان شرط البيانية كون المضاف اليه جنس للمضاف والخص لا يكون
 جنس للام كما هو الظاهر وثالثها ان شرط البيانية هي التماثل وانت خبير
 بان الاخص لا يحمل على الاعم فلا يقال لكون ان **قلنا** نعم لكن لما كانت
 الاضافة بمعنى في حق قبيل هذا كلام ظاهر اوقع او لا وقع فيه قلنا التبر
 وتبعه كثير من متعمريه التقليد غير التفكير والتحقيق ما اذا انا اليه التمسك

بجعل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف كحدث منزله الفاعل فيسند اليه
فالاضافة اليه ايضا لهذا التميز بل يقع ضرب اليوم كمنع ضرب زيد فيكون منع
اللام وليس هذا الوجه جاريا في كونها مفعلة فافترا ولا يخفى ان هذا
التحقيق باطل في وجهين احدهما ان الذايبي في الاختصار المعنوية في تبيين
لا يقولون بالتشديد بل يدعون ان الاضافة لا النظار ايضا بمعنى اللام كما
في سائر الاصناف الاضافة تبادلي ملازمة ويقولون معنى ضرب اليوم ضرب له
اختصاص اليوم بملازمة الوقوع فيه كقول احداهما في الخشية لصاحب فخر كك
وكوكوب احرقا لسهيل ام كوكوب له اختصاص بالمرأة اوقا بملازمة
انها تشرع في الهوى كسبب الشئ عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المبهوج
المهية للامور في احيائها وهي التي يقال لها الحفافة لانه ملازمة كما هو في
وغیره فتوجب كلامهم بما يحال في جميع مرهم ليس عرضي وثانيها ان المضاف في
الاضافة اللامية لا يلزم ان يكون فاعلا بل قد وقد الامر في غلام زيد و
الاراك فلا يلزم من ذلك التميز بل يكون لامية بل تكون هي فاعلية وليست
هذه من اقسام الضافة نعم في ما ذكره ان قدس سره نظر لان اضافة قائم
لا حفته لا يكون لانه ملازمة كما هو في وقته وايضا شرط البيانية ان يكون
المضاف اليه جنس المضاف وشرط اللامية ان لا يكون المضاف اليه فيها جنس للشئ
فلا يمكن ادراج احد البيانيين تحت الاخر في كل الظرفية فانها ليست بهذه
المناسبة على ان ما ذكره قدس سره في جواب ضعيف لا يدفع سؤال الزعيم
بما مر من بالكلية الا ان يقال هذا الارجاع محمول على التجوز وارتكاب مجاز كبير
مردود فلذا لم يجر ارجاع البيانية الى اللامية **والله اعلم** اي ضرب واقع في اليوم
قبل الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم عن ضرب في اليوم معلق

بالغرب وليس حصة للغرب بتقدير واقع في اليوم وانت خير بان الامر
على عكس ذلك **موضوع** للدلالة على معلومة المضاف فان
وضعت على ان تقدير ان بين المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره
فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك افادت التعريف مثلا اذا قلت غلام
زيد ركب ولزيد غلاما كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام زيد بل غلامه
له في خصوصية زيدا ما يكون اعظم علمانه او اشهر لكونه غلاما له او يكون
غلاما معه وابتدأ به من الخاطب وبالحكمة بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلامان وكذا كان ابن الزبير وابن عباس حين قيل العليمة
قالا الرضى فلا تطلق في اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معنى
ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلامه غير معين و
معنى غلام زيد الغلام المعين في علمانه ان كان له غلاما جماعة او ذلك
الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد **والله اعلم** وليس بجزء هذا الحكم
في نحو غيره من ذلك ونحوه في غير ذلك قيل ينبغي ان لا يكون فارق بين غلام
زيد في غير إشارة الى معين وبين مثل وغيره في عدم افاة الاضافة اليه
فيها مع ان الاستغناء افرقا بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخير
واباعت لهذا الكلام قلنا التأمل فان التعريف وصف الاول باعتبار
ما هو عليه في حاله الاصل فقط وكلاهما منتفیان في الاخير
لأنه علم في الابهام فكيف يصح القياس **والله اعلم** وان لم يكن معرفة ظاهرا
في التجريد بل لا يمكن ان المراد بالجمعة بد تجزؤه وخلوه هذا متعين و
الحج ايب ما قبله والظاهر ان المراد بالجمعة بد اراده بلا تعريف فانه يكون
اضحى لا يشمل الكل كما لا يخفى **والله اعلم** وانما يجب التجريد لان الموقوف انما يفت

لا النكوة فكان طلبا للادراك وهو تخصيص قبل استعمال التخصيص في المعرفة و
هو خلاف اصطلاح النكوة لان التخصيص عندهم تقليد الاشتراك في النكوة و
ما هو بمنزلة التخصيص في النكوة يسمى في المعرفة كونه محتملا وهذا من عدم فهم
الحمل فان المراد ان مفاد المعنوية امر ان التعريف والتخصيص لا يطلب
شي منهما باضافة المعرفة فليس المقصود النكوة قال المصنف وانما لم يذكر
المصنف في التعريف لان الاضافة ان كانت لا معرفة او تدرك بالجمع بل هي
التعريفين وهو مطروح في لغتهم وان كانت لا نكوة لم يستعمل لان تعريفه
ابلع في تخصيصه وقال الرضي وانما يجوز المصنف في التعريف لان الاصح
الاضافة في المعرفة تعريف المصنف وهو حاصل المعرفة فيكون تخصيصا للحمل
والتعريف في الاضافة لا المنكر تخصيص للمصنف في المصنف المعروف بالتخصيص
مع زيادة وهي التعريف فانظر هل ترسل بين الاقوال الثلاثة شيئا من
التخالف **كل** ولو اضيفت في المعرفة فكان تخصيصا للحمل قبل لا يخفى
ان تخصيصا للحمل محال فينتج استحالة الاضافة في المعرفة لان المورد في
الحال محال فلا حاجة في قوله فتصحيح الاضافة وليس كذلك بل انما هو
الحمل وما يكون تخصيصا للحمل غير محال كيف وقد فعل كثير من الامور
تعد في قبل تخصيصا للحمل فالمعنى ان اضافة المعرفة اليها لا يكون الا
لطلب التعريف وهو حاصل بدونها فلا ينفع الاضافة لان حصول الحمل
محال وكان القائل لم ينقل في شرح الرضي فانه مع كونه قائما بان اضافة
المعرفة اليها تخصيصا للحمل يجوز ما معلما بانه لا يمنع في اجتماع التعريفين
اذا اختلفا **لان** ان في هذه الاقوال تعريف المعروف بل فيها زوال
التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف آخر فيلزم عليه انه

وان ليس فيه تخصيصا للحمل لكن فيه تصحيح العمل اذا قارنته في ازالة
تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحدا في التعريف بطريق آخر ولا يخفى
ان من اجاب ليس احدا في التعريف بطريق بعد ازالة التعريف
الثابت بطريق آخر بل انه اذا ثبت علمية زوال الاشياء ولا يبقى معه
فلا يلزم السؤال بهذا الطريق **واما** استعمال الفاعل ثبت في الفهم
من ترك اللام قبل ايراد اسم قبل والاخر الاوضح فلانه ثابت في
الفهم ولا يخفى بطلانه فان الاستدلال ليس بعدم ثبوت ذلك
في الفهم بل بانه ثبت منهم تركه في موضع ذكره فلو كان الاستدلال
لما تركوه وليس المدعى انهم تركوا ترك ذلك ولم يجزوا ذكره
اصلا في بقيد بانه فان هذا غير معلوم فلا سبيل في هذه الدعوى
ولا يصح الاستدلال بهذا الطريق قال المصنف **واما** استعمال الفهم
فالمسموع منهم ثلثة الاثواب قال ثلث الاثاف والدار البار ابلق وقال
سما وادرك خمسة الاشياء وهذا كلامه وبه ظهر حقيقة ما قلناه مع فساد
وهم القائل **الاحق** لا تعريفا ولا تخصيصا قبل يجوز انما
تعريف كتحقيقا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تعريفا لا
تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال ان تعريفا كتحقيقا في اللفظ
لا تعريفا ولا تخصيصا وهذا من جملة الاوامر لان انما تعريفا
ولا تعريفا لا تعريفا سواء كان انما بمعنى ما والا فالحكم بالجواز في
دون الآخر حكم وكان القائل ارا وما ذكر في بعض كتب البلاغة في
ان النفي بلا العاطفة لا يجامع النفي والاشياء ولا يشترط ان لا
لا يكون منفيها قبلها بغير ما يجامع انما بناء على ان النفي فيه غير

معهم به لكن لما كان هذا الفرق اوضح من نيت العنكبوت كيف قد جوزوا
اجتماع غير لاج ادوات النفي بالنفي والاستثناء لم يلتفت اليه ولم يكن
معمولا به بين الاولاد كما صرح به التنصير في حيث قال وقد يقع مثله ذلك
في مركب المصنفين وما زعموا في ليس الا ما ذكره قدس سره وقد منعه
قبله في كلامه تناقض ايضا واعلم ان مراد الشرح قدس سره بقوله
لا توفيا ولا تخفيا ليس ان هذا من تنمة ما ذكره المحقق فان ذلك محالا
يكوزه العارف باساليب الكلام وموافقه بل يري افاة ان الفقر انما وقع
بالنسبة لا معنى الاضافة التعريف والتخصيص في اللفظ لا في المعنى قبل
اشارة الفائرة لذكر قوله في اللفظ وفيه بخلاف احداهما ان المعنى لا يوصف
بالخفة والشغل وثانيهما انه يجعل اخر بظاهره مضافا الى اخره بالمعنى لا لا يقيد
الاختصاص اللفظ لا في المعنى فلا تقيد انه لا تقيد بغيره ولا يختصا في
يقال ان ذكره في اللفظ للشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا
فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تقيد الاختصافا ببناء الذين في التحقير
في المضاف على معنى افاة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص في المضاف
فصرح بقوله في اللفظ اسره لفظا المستطعم سواء كان مضافا او مضافا اليه
للتعريف انتهى وليس ينبغي لان الاول مجموع فان القليل مطلقا يوصف
بالخفة بملاحظة القوة والثقل غلط لان الخفة في قوله لا تقيد الاختصافا
في اللفظ لا في المعنى لا يكون الفقر مضافا اليه جزا الاثر انك اذ قلت ما
زيد الاثما في المسير لا في البيت هو يكون الفقر فيه مضافا الى البيت كلا
بل هو مضاف الى الفقد او نحوه وما زعم اقرب الى الفهم في عبارة النص
فانه صرح بما ذكره الشرح قدس سره حيث قال شارحا لقوله لا يقيد الاختصافا

في اللفظ لان المعنى لما كان الاثر انك اذ قلت مررت برجل ضارب زيدا كان
في المعنى كقولك مررت برجل ضارب زيدا فعلم انهم لم يقصدوا الاختصاف
في اللفظ والمعنى على ما كان عليه في العمل هذا **والمراد** ان المراد ان
بتم قبل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لا في على سابقا واثبات
سابقا بل ما في ولا يثبت مجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة
التخصيص واجب بان عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص
لان معنى واحد في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت
الاجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والتمارة وذلك لا يبرر ولا يبرح
لهذا الجواب لان ما ذكره في الاستلزام ممنوع ودعوى ان معنى واحد في اللفظ
يوجب التعريف والتخصيص جميعا ضروري البطلان نعم يمكن دفعه بارتكاب
التحيز كما في قوله فلا ان قيل تلك القبيلة لكنه بعيد وهذا السؤال انما يجز
على ما افتراه الشرح قدس سره من اعتبار مجموع الامور الثلاثة والامر ليس
كذلك بل معنى قول المحقق ومن ثم في جهة انها لا تقيد الاختصافا في اللفظ ولا
بغير استثناء التعريف والتخصيص بل العبرة بالاستفادة في اللفظ السابق
مع قطع النظر عن الخارج في ذلك اللفظ او في ملاحظة ما كان الفقر لا افادة
اليه فانه غير واحد في مفهوم اللفظ وحيث يستقيم المعنى ولا يبرر هذا السؤال
والا ما وقع الشرح قدس سره في هذا السطف وايضا لا يجز ان كان اللفظ
تقديم امتنع الضارب زيدا لانه في النص فانه اوضح كلامه وبين ما هو
يفتح الشبهة والجوم حوله شائبة تكلف وهو ما اشترنا اليه ولا علينا ان نذكر
كلامه ليكون تفهيم هذا المحل قال معنى قوله ومن ثم جاز مررت برجل
الوجه الى اخره انه في جهة انها لا تقيد الاختصافا في اللفظ جاز مررت برجل

حسن الوجه لانها لو افادت غير ذلك لوجب ان يكون حسن الوجه معروفة
فيمنع جريه صفة على النكرة وامتنع زيد حسن الوجه ولو كان حسن الوجه
معروفة لجاز جريه صفة على المعروفة ولما كان نكرة لم يجز وجاز الضارب زيد
لانه اذا تخفيفا بحذف النون للامانة وامتنع الضارب زيد لان النون
قد زال لاجل الالف واللام فلم يكن الاضافة مفيدة تخفيفا فذلك امتنع
هذا فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانقاء التخصيص قبل قد
عرفت دفعه بما هو الاصح بالاخير يريد ما سبق انقار الوجه الممنوع
وهو مع جهة انها لا تقيد تخفيفا قبل الاو ان يقال من جهة انها لا تقيد
تعريفها ولا تقيد تخفيفا اقرب الضارب زيد والضارب زيد في الجواز
والاستناد اذ لو افادت التعريف لت ويا في الامتناع ولو لم تعد التخفيف
لنساو يان الجواز ولقد ارشدك المصنف الى انه لا وجه لهذا القول الذي زعم
القائل اولا بل هو غلط ظاهر في باد النظر فانها لو لم تعد التخفيف لما جاز
شي منهما وقد صرح القائل بانها لو لم تعد التخفيف لنساو يان الجواز
واجاب المصنف عنه في شرح كلامه هذا وقد اجازنا انواء اما لانه توهم ان
التعريف انما دخلها بعد الحكم باضافة فيحصل التخفيف بالاضافة فلما قصد
التعريف عرف بما يليق به واما لانه توهم انه منقول من الضارب بالجر
والضارب بك وكذا الامرين غير مستقيم اما الاو فلان الالف واللام هي
السابقة والاضافة انما انت بعد الحكم بنداب التنوين فلما يستقيم نسبة
حذف التنوين اليها واما الثاني في بيان كلامه عليه السلام وضعف قبل
الاو ان يكون في التضعيف معنى ضعفه الفصح فلم يكن موثوقا به
ليست له وجه لا يتوجه المصادرة وهذا في قوله التدبر لان المراد

في الفصح ليس الا العرب والعرباء وتضعيف التراكيب وتقويتها لا ينسب
اليهم بل هو فعل الاو بآء وتمسكهم في ذلك ثابت في استعمال الفصح
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد قبل معنى امتناع الضارب زيد فيقول
بحذف نون في ان يرد به من يخالفه وان كان الاعشى فلما يمكن ان يرد بقول
الاعشى وح لا يتوجب المصادرة وليس بعيد فان قلت بل فاسد لان
لان اثبات امر ونفيه في كلام العرب انما يكون باستعمالهم وعدمه فلا يجوز
لاحد ان يخالفهم ويرد استعمالهم فانهم ارباب هذا الشأن ولا نافية شيء
سور القبول والادعاء على ان هذا المعنى الفاسد لا يمكن اخذه في اللفظ
بل فيه ما يردده وهو قوله ضعف اذ لو كان كذلك لوجب ان يقال امتنع قلنا
لم يرد القائل ردة ما ثبت في استعمالهم بامر من عنده غير ثابت عندهم
حتى يتجه ذلك بل اراد ان امتناع هذا التركيب ثابت بشهادة استعمال
اهل الشأن ودلالة اصول المستفاد منهم بحيث يرد به من يخالف
في ذلك وان كان ممن يستدل بقوله وذلك لاستحالة الجمع وتبعيل
ذلك واما انه لم يقل امتنع فلما استفهم من حال التابع والمتبوع ولا ريب
في ان مراد المصنف ضعفه لرجوع الضارب زيد لامتنع لا غير قال في النسخ
وانما حكمنا بضعف الواهب المانة السبحان وعبدنا لان قوله وعبدنا
معطوف على المانة المضاف اليه الواهب والمعطوف حكمه المعطوف
عليه فكانه قال الواهب عبدنا فيكون مثل الضارب زيد قال وانما
جوز بعض النحويين انه ليس مبكشرا وانما هو تابع وقد حكى في التابع
مالا يحتمل في المتبوع كما في قولهم رب شاة وسخاها بدتهم ولو قيل رب
سخاها لم يجز هذا كلاما وسيأتي لهذا الخبر زيد تحقيق ان شاء الله تعالى

اللهم الا ان يقال قيل اشار الى صفة الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة
ثم قيل ولقوله وضعف الواجب المائة الهجان احتمال اخر كونه منتهى الاستلزام
على قوله ولا يقيد التخفيف في اللفظ وكذا نظيره يريد القائل انه لا جمل
اعتبر هذه الامور الثلاثة وجودا وعدما ضعف الواجب نحو هذا ليس
من تفرقت القائل بل هو من جملة ما ذكره الشارح قدس سره كما ينبغي
فانه يحتمل النصب على المحل قيل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على ان النقل
المونوق به وجود لولاه لا احتمال المائة الهجان النصب على المفعول فلا يحتاج
الى دعوى نصب العبد على المحل وفيه انه لا ينظر الى مراد المستدل بل الى ما
استدل به فاذا اتمل وجهها بغير ما اراده يجوز حمله عليه لا محالة وليس الكلام
في اضافة الواجب الى المائة حتى ينصب المائة له فعه لانه في قبيل الضارب لرجل
الحجور على احسن الوجوه فانه انهم يشبهوا احسن الوجوه في النصب مع صحة الضافة
بالضارب لرجل فربما الضارب لرجل في الضافة باحسن الوجوه
ذلك لما كان في احسن الوجوه على الالف واللام في الشك فينبغي ان يشبه
به ما كان موافقا له في ذلك فهو جائز بالاتفاق ولا يلزم من جواز الضارب
زيد وما يشبهه مما ليس فيه اللام في المعارف لما ذكرناه لانها لا تتخذ
بل لا بد من تحميم انتفاء ما يخفى من المضاف اليه للاضافة كما في احسن الوجوه
وهنا هو ظاهر لان الكلام ليس في بيان ما يقيد التخفيف وانما يبين
حال الضارب لرجل بخصوصه **فان** يعنى سبويه واتباعه قبل من الرئي
ان القائل بالاضافة الى المبرور في اجد قوله والرخسرو ليس كذلك و
انما قال بذلك في الفهم المضاف اليه اسم الفاعل والمفعول وبعبارة هذه
والضارب عند سبويه لا يجوز فيه الا نصب ويجمل عنده بعد المثني و

والجمل بالواو والنون ان يكون مجردا على الاضافة ومنصوبا وقال
الرماني والمبرور اجد قوله وجاراه ان الضمير يعود في اللام مفردا كان
او مثني او مجوعا مجردا بالاضافة واعلم ان مراد المصنف بقوله فيمن قال انه
مضاف ان اجواب كذا كما يحتاج اليه على قول هذا القائل واما في
لان انه مفعول وليس بمضاف فسواء الفاء منقطع عنه من اصله قال
في الشرح ولا بعد في الوجهين جميعا **فانه** لا يحتاج جواز المحل
قيل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والظاهر انه اشارة الى رد قياس المبرور
على الضارب كذا وجه اخر وهو منع كونه مضافا وبطلانه طاهر **فان** فالحق
فاعل المفعول له الخ قيل كانه غفل عن قوله حملا على التخيلا فانه التاويل
الى مضافي ما قبل الانسان مشتق من النسيان ثم قيل ويجمل هنا ان يكون
مفعولا له لقال امرنا جاز عند من قال كذا محلا انتهى وانت خبير بان
الاورساق فانه لا يستحق الموافقة بذلك عند اول الباب
فضلا عن التشنيع على ان وجه البيان هنا وعدمه فيه طاهر وهو انه
قدس سره لم يلفت الى بيان الاتحاد مستقلا ولم يكن فيما سبق
ان يكون بيانه مظهر الحضور الاتحاد حتى يبين عليه في ضمنه بجملة هذا
الموضع فانه لا فيه بوجه يجوز لفظة على اجواز المعية مصدر مجهولا
ففيه بتقريبه على حصول الاتحاد بذلك امر باعتبار اجواز كذلك و
الشك في بيان البطلان لف والحق **فانه** وببانه قال المصنف واما
الضارب كذا فلانهم حملوه في هذه الاضافة على ضارب كذا لانهم اذا
وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت فاعلا منفصلا
التمزوا الاضافة ولم ينظروا الى الحق تخفيف لانهم لو استنبطوا في الترتيب

او النول لجمع بين النقيضين لان التنوين والنون مشمولان بالتمام
والضمير المتصل في حكم نمة الاول فبضمير متصل منفصلا في حالة واحدة ولما
الترتبات الاضافة من غير تحقق تخفيف في ضار بك حملوا الضار بك عليه
لانه باب واحد فقد ثبت انه لا يعبر فيه تخفيف لما منع حصول ذلك
انه لا يلزم من صحة اضافة الضار بك صحة اضافة الضار بك زبد هذا كلامه وانما
ذكرناه ليتبين كون المراد ما ذكره الشيخ قدس سره والا لا يقطع ما ان ثانيا
فان الكلام في افادة هذه الاضافة وعدمها اعني اضافة الاسم الى الضمير
المتصل مع قطع النظر عما كان عليه ولا فائدة لا يفيد في هذا المقام شيئا الا
ترى انك اذا قلت اصل ضار بك ضار بك ففقدوا التخفيف فجعلوا المتصل
متصلا وقالوا ضار بك ضار بك هو الاضافة الى المتصل فبضمير متصل
ولم يحملوا الضار بك زبد عليه انما حمل عليه انه لم يحملوا الضار بك زبد على ضار
زبد فان النسبة بين الضار بك زبد وضار بك زبد كالنسبة بين الضار بك
وضار بك ورد بان منشاء هذا الاستنباط عدم التأمل المورث للاستنباط
والا فكيف يشبه مثله في الفصل الامتياز فان اضافة ضار بك حصولها
التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضار بك وان لم يشارك في تخفيف
المضاف ولكن يشارك في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضار بك زبد وضار
زبد ثم قال الراد وينقد من هذا انه يمكن حمل الضار بك على الضار بك في كل
لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة يعني انه لما حصل في الضار بك
التخفيف لاحاجة فيه لا حمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بخلاف شيء
بل تبدل المتصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بخلاف وانت خبير بالكلية ما
لب على شيء بل قد خطا خطا عشو وركبا من عباد لا سيما الاراداما

القائل فلان حمل الضار بك على ضار بك وان كان لم يشاركهما في
كون المضاف اسم فاعلم والمضاف اليه مفعولان مضافات متصلا لكن لما يقال
هذا عليه حتى يمكن ان يقال ان الضار بك زبد وضار بك زبد في جنس
واحد فيا يجوز في احدهما يجوز في الآخر والمصحح هو الاتحاد الجسدي وذلك
لما عرفت من ان حمل الضار بك على ضار بك انما هو في جهة جواز ضار بك
بدون حصول التخفيف بالاضافة لما فيه من المانع في ذلك في حمل عليه
في ذلك مذهب جنس جواز ضار بك زبد حصول التخفيف بما فلا يجوز
حمل اليه كذلك عليه لم يرد كونه في جنس لانه مناف له بحسب الوصف
وهذا ظاهر فتوجه هذا السؤال على ما عرفت الشيخ بقوله ولما لم يكن
كسبيل له دفعه ولكن قد عرفت ان خلافه لا يرد بل هو خارج عن الباب
فلا عبرة به فان قلت لعل القائل اراد بذلك الاخر انما على هذا دون ما
هو المعبر في هذا المقام فلا يرد كلمة شيء قلنا نعم الا انه خلاف الظاهر
واعلم ان اول موضع في هذه الورقة الرافعي لكن بعبارة اخرى فانه قال
معترضا على اللص بعد نقل كلامه من عدم صحة القياس على الضار بك لانه
يجوز على ضار بك المحتج فيه اعتبار التخفيف ولا يحمل عليه الضار بك زبد
لانه ليس من بابيه وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك
حمل ذر اللام في الضار بك في وجوب الاضافة على مجرد فعلها لعله في مجرد
دون ذر اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم ينفذ ما ذكرت انهما في
واحد منها جاز له حمل ذر اللام في الضار بك زبد على مجرد فعلها وهو ضار
زبد في صحة الاضافة لعله فاصلة في مجرد دون ذر اللام وهو حصول التخفيف
بناء على انها في باب واحد وليس يستقيم لان المص لا يقول بان حمل

الضارب بك على ضاربك لما ذكره في العلة الموجودة في ضاربك دون الفاء
كيف وهذا لا يقول به عاقل بل لعله منكره بينهما وهو متبوع بالاضافة
بما افادة التحفيف كما هو الظاهر وذكر المحصل لما ذكره في العلة انما كان
ليبيان سبب عدم حصول التحفيف في ضاربك اما المراد فله ضرورة انتفاء
التحفيف بالاضافة في ضاربك بكونه وانقضاء في الضاربك ايضا
اذ لا يتصور فيه حصول ذلك في المضاف اليه كما انه لا يتصور في المضاف وقد
ول يقول كل الضارب زيد وضارب زيد على انتفاء التحفيف في كل ما بين
التركيبين ولا يخفى انه اظهر بذلك كونه محملا ليدري ان الاضافة اصلها
العارف بشئ مما ذكره في اللفظية في تحقيق المسئلة وفي حاشية الفراء
كما مر عليها واجوب لا يقرب الى القول بمنزلة القول بالطلح الخالف
طامر حوايه في نفس الامر وفي موضع هذه الفاعلة قوله وينبغي في هذا ان يمكن
حمل الضاربك على اختياره في محسن الوجه لما ذكرته في تحفيف المضاف اليه
بالاضافة فانك قد عرفت انه لا يحل على محسن الوجه الا ما كان فيه المضاف
لمضاف اليه معزى باللام وانه لا تحفيف في الضاربك بالاتفاق وفيه قول
قوله في الخ وقد اظنت حقيقة الحال في **الضم** في غير اعتبار حذف
تنوينها قيل متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا يظهر بالناظر الصادق
ولكن الظاهر بهذا التأمل عكس ذلك **قوله** ولك ان يجوز كل واحد
منها هنا هو المحل الذي لا مزية فيه وكما سبق في البيان ليس كما ينبغي بل هو غير
صحح اما والافلا لم ينقل عن الفراء انه استدل بهذا البيت ووقع في الحاشية
منه الا ترى ان قول المحصل اجاز الفراء نحو الضارب بزيادة الالة تعميم اللام
التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التحفيف بحذف التنوين بسبب

الاضافة ثم عرف باللام واما الالة فالتسوية على الضارب الرجل والضاربك
فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التحفيف فليجوز فيه ايضا فانه غير سبب
الاجازة في هذين الايتين ولو كان الوض في ايراد البيت تزييفا كما نقل
به طامر لم يذكر واما انما فاعلان قول طامر في امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة في الاضافة ليس بمستقيم لان ذلك الامتناع انما هو في التمام
المعنوية وضافة الضارب الى زيد على قوله جوزه لا يكون في مقام
المعنوية بل هو عند اضافة اللفظية فلا يذره ذلك المحذور ولو قيل فيه
كما هو الصواب في امتناع مثل الضارب زيد لعدم حصول التحفيف
بالاضافة لما هو ايضا للزوم المصادرة على المطلوب لان المدعى ذلك قد
جعل دليلا واما اننا قلنا هو راد لو كان المراد تزييف دليل الفراء كان
الواجب ان يقول وامتنع لان الحكم بضعف دليله لا في جهة الاستعمال
اعترف بجواز قوله وقد حكم او لا بامتناع ما جوزه وهذا باطل بالفروقة
فان فيه من التناقض البين واما اذا حمل على هذا الوجه الوجه الدال عليه
كلام المحصل على النهج المخرج فلا يتصور ورود شئ مما ذكره فاما لم يذكر
قوله لان الحكم بعين التركيب الوصف والاضافي مع انه لا يقوم احدهما
مقام الآخر قيل فيه بحت لان كل واحد منهما في الاضافة وتركيب المصنف مع
معمولهما مع اخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام
هيئة تركيب العامل مع المحور وهذا ضبط مخرج وغلط فيه نكاش في
القول في تخرج القوم بان المعنى في الاضافة اللفظية كما كان ولذا
قالوا بانه لا يفيده شيئا سوى التحفيف وهذا هو في التسليم الا
ترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب زيد كان في المعنى كقولك

مررت برجل ضارب زيدا هذا وتفصيل الكلام ان اضافة الموصوف الى الفاعل
وبالعكس متعذر لفظا ومعنى اما الاول فلو ذهبت تضيف الموصوف
الى صفته كنت تعرف الشيء بما لم يقصد به الذات الا انك اذا قلت مررت
بزيد العالم فالمقصود بالذات زيد والعالم ليمحي الا ان الغرض الحكم عليه
بالعلم وايضا فان كونه صفة يقتضي له حكم التبعية وكونه مضافا اليه
يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه فكيف يكون الشيء متعاضدا بتبعه في جهة
واحدة وايضا فان الصفة يقتضي ان يكون باعيا للموصوف وكونه
مضافا اليه يقتضي ان يكون مخفوضا بالاضافة فيؤدى الى ان يكون الشيء
مخفوضا عن نوعه وهو باطل واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فكلام
فيه كالكلام في الاول وزيادة وهو انه يؤدى الى تقديم التبعية وتأخير التبعية
وهو عكس حقيقتها ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف بهذا
في شرح المصنف وقارن الاقل الى انما امتنع ذلك لانه لا يخفى اما ان تضيف
باعتبار الذات او باعتبار المعنى او باعتبارهما جميعا فان اضيفت
باعتبار الذات كان باطلا لانه يؤدى الى اضافة الشيء الى نفسه وان
اضيفت باعتبار المعنى فهو ايضا باطل او ليس عالم موضوعا لمجرد
المعنى بل للذات والمعنى والمعنى هو المقصود ولذلك لو قلت رجل
عالم جاز وباعتبارهما جميعا ايضا باطل لانهما جميعا ليس اللفظ
موضوعا لهما على السواء وهذا الوجه يكره في منه اضافة الصفة
الى موصوفها ايضا **ولا** ايضا اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
واختصاص قيل اراد بالمثالة في العموم ان يكون مدلولهما كليين و
يختل افرادهما سواء كانا فردين او متساويين وبالمثالة في الخصوص

ان يكون مدلولهما شخصا واحدا والاخر الاوضح ولا يضاف احد
المترادفين الى المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يرضى
ايه انه ولا يضاف الاخص الى حيث انه الاخص الى الاعم وكما ان اقتصر على
ما ذكرناه وقع في اللغة ما يوجب وقوعه في نحو كل الدراهم وعين الشيء
وسعيد كرز فاراد دفعة انتهى وهو في جملة الاوامر لان المراد بهذا
التعبير اثبت المماثلة في العموم واخصيص ليس الافادة عدم كون
احدهما اعم من الآخر اوضح منه واذا انتفى هذا ان الاضمان لا يقع
المماثلة اعم من الترادف والتساوي ولا يجوز ذلك الا في الكليات لان
الجزئيات لا تجزئ بينهما العموم واخصيص والمساواة فتفصيل المراد
في ثبوت المماثلة في العموم وحده محتج كيف يلزم على هذا تحقيق
التساوي بين الكليات باسرها لتحقيق المماثلة في العموم فان كل واحد
منها معتبر على وجه العموم والامكان طيبا وجوز كون المراد بالمماثلة
في اخصوص ان يكون مدلولها شخصا واحدا باطلا عرفت ولان
المدلولين لا يصير الشخصا واحدا بالفرد **ولا** اما اذا كان
للجنس فيها اخفاء قيل يزيد اخفاء عين اللانسي ونفس اللانسي
واخفاء انما جاء في جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو
في اللغة فلا الشيء في اللغة ما يصح ان يجزئ عنه وتفصيل ما يرويه
اخفاء الالمام اجنسي او اريد به الاشارة الى الطبيعة في حيث هي
فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة وكل الطبيعة
فانها لا تصدق الا على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين
تصدق عليها وعلى الطبيعة في حيث هي فعلى كل التقديرين يكون

العين اعم اتقى وليس مستقيم اذ لا شيء اعم من الشيء كما دل عليه قوله عز وجل
هو على كل شيء قدير والاشياء في رضى ولا يكون هو اعم منه بل هو اعم من افراد
الشيء يجعل الاشياء او يجمع ان يجبر عنه او مباح له وهو ظاهر وكما قيل
الشيء سور صديقي جفا بظلمة خروا الخفاء به والتفصيل باطل
ايضا لقوة انه في صورة اجنس يعم جميع افراد ما يصدق عليه فلا يتصور
تخصيصه بطبيعة حتى يكون العين اعم منه باعتبار شموله لطبيعة اخرى ايضا
وهذا غاية الظهور ولكن في لم يجعل الله له نورا فماله من نور وكان الاشياء
لثمة قدس سره ان لا يتعوض له صورة كونه اعم منه فان بطلان هذا الاصل
ظاهر في عدم حصول المعنى على اعتبار الاشياء معا لا يقال اذا قلت عين
الشيء يصح ان يزيد به غير مخصوص بان يكون المعنى عين ما يصح عليه اطلاق
الشيء او عين هذا اللفظ لانه على الاول لا يكون عين الشيء العام بل
عين ما يطلق هو عليه وهو ليس بعام كذا وعلى الثاني لا يكون مما يخص فيه
لان العهد واجنس المستفاد من اللام لا يكونان بافتراض الالفاظ ولقد
احسن الرضى حيث قال لا فائدة ذلك عين زيد وكلام المصنف ايضا ظاهر
بل صرح في كون اللام للعهد فانه قال في قوله تعالى كلوا مما رزقناكم وعين الشيء
فانه ليس مثله لان كل ما رزقناهم وغيره فاذا اختلفت الالفاظ
فقد حصلت فائدة لم يكن وكذلك عين الشيء وما كان مثله فان المعنى
مختص بهذه الاضافة فانه في صلاحية ان يكون المضاف اليه وغيره
ويرد على قولهم اسم ما نزل قبل الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه
على قوله وشعرها بخير المضاف في التويف وكانه خفي المصنف في ورود
ثم فاعه الاضمار وليس مما يلتفت اليه لانه على تقدير وروده لا يكون

الناظر مبنيا على القول بل على كون هذا الموضع اعم به واخر
فاجاب عنه بانه متساو في كل واحد منهما على المدلول في قول
يتبادر منه انه اراد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بالظن
في تشكيك العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد
كرز مسمى سعيد هو المسمى بكرز والافعال يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ
وياول السعيد مسمى به فيكون في قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة
المدلول الى اللفظ انتهى وليس من سلامة الفهم اذ ليس المراد تشكيك
المصنف ولا يفهم ذلك من كلامه قدس سره فضلا عن التبادر بل المتبادر
الموافق لما صرح به المصنف والرضي وغيرهما ان المراد بالمضاف الذات و
بالمضاف اليه اللفظ وذلك ان كان يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق
ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال بقوله مثلا جاوز زيد
والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعناه لا سعيد كزاي
ملقب بهذا اللقب **وقد** واللقب او فتح في الاسم قبل كون اللقب في فتح
انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكثر مشترك في القاموس الكثر اللين
والحاذق وابن علقمة وابن دبرة وابن جابر وانت خبير بان اللقب
ما يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يدرج به الذات
او يدرج فالذات باللقب اشهر منها بالاسم وما نقله في القاموس لا ينضم
خلاف ذلك لان الاشتراك كما يكون في اللقب يكون في الاسم وانما
يلزم اختلاف الالوان لم يكن بالاشتراك في الاسم والمسمى بعيد كثر في الالوان
وقد واختلف في ان ايها الاصل قبل وفي تقدير مفتوحة استعار
باعتبار ان الاصل الفصح لكن قوله وصفت للعين فاعه ان السكون

هو الصلح وليس كذلك لان معنى قوله ونحت للكنين انه لما كان
اجتماع الساكنين وجب التوكيد بهذه الحركات لكونها اول ما يقرأ وهو
فيه ما يشعر بزحان السكون فيما نحن فيه كما قد مرح المصنف بان الهمج
هو الفتح **ف** من مثل سليمان اذا اضيف اليه يا المصطفى قبل لو كان الغرض
تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف وكان مقيد به لا يطلب
اذا جوابا فينبغي ان يقول ومما مسلم بالعطف ولا يجعل في اولها واذا كان
قوله مثل لمول اذا اضيف اليه يا المصطفى قلبت داوه يا وهو باطل
لان كونه المراد تقييد التفسير ظاهر وليس القيد هو التثنية ولا وجه بل هو
انها جميعا وصورة العطف على ان يكون التقييد بالثنية ووجهه وان
صح كونه ركيك **ف** والاسماء الستة التي راجعت عنها هذه التثنية
في قوله فان كان اخوه الفان ثبت وان كان يا مادحت فانه كان في
هذه الاسماء احروف التثنية في الاو والثلث اذا اضيف اليه غير ما حكم
في الاتفاقية الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في احروف التثنية
فالتثنية وبما بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء في اضافة الاسم اليها لانها
تخفف اعجازها نسبيا اسماء الهمج مع ان بعضها ليس بالاسماء
الهمجية وهو في اني والي على ما اجازهما المبرد ويخرج انه ينبغي ان
يتعرض للجداني والي والي والتعرض بالبدلة عارضا الفائدة هكذا
قبل وليس بصواب ليس شئ مما يوجب بانه هذه الاسماء الستة
وبما بين حكمها في يكون هذا في تبيان الاستثناء في الحكم السابق فان
هذه ليست في الثابت في اخوه يا داو واو الف بل هي في الف
تخفف ضاربه نسبيا كبد الملحج بالهمج وليس حكمه مباين الحكمه

يكون مستثنى منه ودعوى ذلك باعتبار بعضها على مذهب
المبرد بين البطلان فانه مخالف لفرع المتن الاثر في قوله واما
المبرد ولو كان من كلام من ذهب المبرد لقار واجازة بله واخي
قد مرح في الشرح بانه في قبيل الهمج حيث قال وتقول في الاسماء الستة
اذا اضيفت اليه يا المصطفى لانه في قول المصنف لا يقرأ في
العلم في اخوه كخلفهم في يدوم صار نسبيا منسيا وكذا في قوله
على ما قبله فقالوا بر واخ فصار حكم حكم الهمج وذلك قالوا بالي
اني **ف** فاني والي قبل قدم الاخ على الاب لانه ابعد عن خلاف
المبرد وارجح في هذا الحكم كيف علم يستعمل اني بانه يبدوا اما اجاز
المبرد محملا على ما ورد في كتابه كما مرح به الشرح وهو مودد بقول المصنف
اجاز المبرد اني والي بتقديم اني فيه ايضا فانه لو كان منسج التثنية في هذا
كان اللزوم هنا تافهة والتعرض لامثال ذلك مما يقتضيه الهمج في راء
العاقلة عجب من كل عجب **ف** واجازة المصنف بان ذلك خلاف القيد
لان اخوه قبل على انه يجوز ان يكون مختصا بفردة الشعر وليس بشئ
لان مراد المصنف منع جواز مطلقا **ف** امر في اكثر موارد استعماله قال
المصنف واما وجه في وضع اللفظة الفصولة فهو انه انما قبل في المفرد لفردة
تزداد عند الاضافة وذلك انهم لو اذروه على اصله فوازه لقوا فوه فنقلت
الواو والفاء فجمع سائمة مع التنوين فيخفف لا التفاد الساكنين فيبقى
الاسم على حرف واحد وليس ذلك في الاسم المتكلم في كلامهم فاذا
اضاؤا فقد زال التنوين فاجل الاضافة فوجب ان لا يذف العين
لعدم الحذف فيها واذا جيل ان ثبت العين وهي الواو فقبل

هذه الواو ان يكون ما قبلها من ضمنها فصار اصله نور فوجب قلب الواو
ياء وادغامها في الياء على ما هو قياسي عند ذلك ثم ثبتت هذه الفاء
كسرة ليصح النطق بالياء بعد ما قصنا في الاحوال **الثالث** **وهو** مكانه
خص المضمرة بالذكر قبل كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر
في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليك وليس
بشيء لان الكلام في المضاف اليه الياء فلما نفي صورة الاضافة الى المضمرة
وذكر هو فيه فهو لا اويا لا يقال له قبل و لا يفتل الى غير اسم الجنس
ككان الامر كذلك لان الكلام في الضمير فلا يناسب النون لغيره ولو قال
ان روح قدس سره وانما خص المضمرة بالذكر مع كون دون نفي الاضافة الى
غير اسم الجنس مطلقا لان الكلام على هذه الاسماء باعتبار اضافتها الياء
المتكلم فلم يفتل الى الكلام عليها على وجه ضمير وغيره لكان احسن
وهو كل ثمان اربعة قبل اراود دفع ما يورد على التعريف من الثالث
خصا بحدوده لرفع طريقان جعل الشك في بعض المتأخر او اعتبارا فانما
المرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثالثة في المرتبة الثانية
في الموصوف والكانت ثالثة في الذكر واو كلامه باطل في الرفع الاول
واخيه في الثاني وبعد ترجمه بان المراد الثانوية في المرتبة لا بتوجيه
الاشكال بالتابع المتقدم ولا يذهب عليك ان المصنف بقوله كل ثمان
بأعواب سابقة ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل بأعواب اوله
و نحن نقول المراد الثاني في اعواب سابقة و الباء للترقية فينادول
الثالث والرابع في الذكر لان كلامهما ثان في الاعواب انتهى والكلام
باطل فان الثاني قدس سره لم يذكره بياض طريق الرفع كيف

وهذا مما لا يساعده اللفظ والمغنى فان قوله لو صدر له نعت
لقوله متأخر فلو لم يرد بها اربا بالصفة والموصوف امر واحد لما كان
التوابع كل ثمان بأعواب سابقة في جهة واحدة ولا يصح له الالتفات بالمتوابع
لان الظلمات ثمان وارادة متأخر بلا وجه وجيه ليس بسبب يدخست
الحاجة الى وصف يظهر ذلك ولا يتوجه الاشكال بمقتضى عليك ورتبة
اسم السلام لتأخر التابع رتبة و به ظهر سقوط قوله ان المصنف به
بقوله كل ثمان بأعواب سابقة ان المراد بالثاني المسبوق وتختاره من
جملة الاعجاب لظهور انه مع ذلك لا يحتاج الى ما ذكره افراج
قدس سره **وهو** تامل كلاما من جهة واحدة شخصية متلجا و في رتبة
العالم الى اخره قبل لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادة والذات
والتي للتميز والتاكيد فاجل القصد ليس في نسبة الفعل الى الشيء
وتابعه بل في المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح
في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات وليس غير فهم اكل
فان قوله التابع هي فاعلية زيد العالم شامل لكل بحسب القياس
كيف والتابع في المنار المذكور صفة مادة وتسمع زيادة الكلام
المتعلق بهذا المقام وكثيرا ما يقع القائل في امثال هذه العوارض وذلك
من قلة تامله وفطرته على التكلم بما لم يتكلم به عاملا به تعالى بطفه تعالى
سيد المرسلين وانه اجمعين **وهو** قلب اربعة اعمام في جهة واحدة
بهذا الذكر ذكره الثاني قدس سره ما دام المصنف كانه عليه في الشرح بالا
من جهة واحدة خرج به جهة المبتداء والثاني والثالث في باب علمت واعلمت
لانها ثوان بأعواب سابقة ولكن من غير جهة واحدة والعجب من الرضا انه

حار عبارة بهذه مع ظهور معناها على وجه الاحاطة فقال ذكر الحسن ان قوله
 من جهة واحدة يخرج خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وحال
 مع المفعول والقيصر المنسوب لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع
 خبره من جهة كونه خبر المبتدأ وكذا انتفاها المفعولان من جهة كونه اولهما و
 انتفاها الثاني من جهة كونه ثانيتهما وانتفاها الاول من جهة كونه ثالثتهما
 جهة كونه مفعولاً به وانتفاها الثاني من جهة كونه حالاً وكذا في نحونا الارض
 عيوننا انتفاها الاول من جهة كونه مفعولاً به والثاني من جهة كونه مفعولاً
 وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونها محذورة في الكلام
 كما نورد في اول الكتاب وانتفاها الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها
 فضلاً وان قلنا بتغير افعالها بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني
 قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جوارحه زيد الظرف من جهة كونه فاعلاً و
 ارتفاع الظرف من جهة كونه مفعولاً وكذا باب التوابع ثم نقول الاخبار
 المتعددة لمبتدأ كذا الغفور والودود الآية وكذا المستند في قوله علمت
 زيداً عالماً عاقلاً خائفاً وكذا الافعال المتعددة كمنعقد من مومنا محذورا
 وكذا المستند بعد المستند كجاء في القوم الازيد الاعم الا يتغير اسما
 ولا بها او بها فينبغي ان تدخل في التوابع وما وقت من كلام الشرح
 ان الابتداء من حيث انه يقتضيه مسنداً اليه ما راعى ملا في المبتدأ ومن حيث
 انه يقتضيه مسنداً ما راعى ملا في الخبر فليس ارتفاعهما في العالم المذكور
 من جهة واحدة وكذا ظنت من حيث انه يقتضيه مفعولاً فيه ومفعولاً محذوراً
 مفعولاً به وليس انتفاها بالاعمال من جهة واحدة وعلى هذا الصواب
 سقط ما اوردته اولاً وقولاً والقلنا بتغير افعالها بسبب تغير اسما

اخرى وهي صح

لا بد من تغير افعالها بتغير الاسماء بل بتغير تعلقاتها القوام بالجمولات
 كما ذكر في نحو قوله جوارحه زيد الظرف لم يتغير تعلقاتها القوام بها بل
 هو من حيث يقتضيه مسنداً اليه عملها معاً واما قوله ثم نقول الاخبار
 المتعددة من نحو جوارحه ان ليس شيء مما ذكرته ثانياً رتبة بل لفظاً والراد
 ما هو ثانٍ يستحق سابقه فقد ما عليه رتبة ليكون ثانياً كاملاً مستحقاً لكونه
 ثانياً وفي قال ان الرفع علامة العدة والنصب علامة الفضلة فلا ايضا
 ان يبين تعدد افعالها في العدد والمفضلة قال كون الشئ محذورة من حيث
 كونه مسنداً اليه جهة مغايرة لكونه محذورة من حيث كونه مسنداً وكونه فضلة
 من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع
 فيه الفعل **اعلم** ان الاعراب يخرج قيل الحسن ان التعريف هنا للاب
 في الاعراب ولما لم يكن شاملاً لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا
 تعرض لهما في محلها ولم يرض باحالة هذا اليه لانه ليس بمسند
 كما لا يخفى **ثم** ان لفظة كل صهيبة ليست في موضعها لان التعريف
 انما يكون للجنس والابن والافراد وبالأفراد قبل وايضا لا يصح
 على تابع هذه كلان قد ذكر كل من جنس واحد وليس ينبغي لان المحور
 ليس كلان فلفظ بل مجموع المعروف المركب منه ومن غيره ولا ريب
 في صحة الحمل بهذا الحمل نعم ما اوردته الشرح قدس سره وادركه لا يمكن
 دفعه بان يقال انه ليس تعريفاً بل تعيناً المعناه وانه على اثر شئ
 يطلق بالبنية الى معروف مع الشايع لان المحض اعلم ببيان خواص القبول
 اللهم الا ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل يقتضيان زيداً ثانياً بيان الجمع
 والمنع **والظاهر** ان حصار المحذور فيها لعدم ذكر خبره برب قدس سره

ان التعريف بالافراد لا يحصل الغرض منه مركبا او هو كون احد جامعا وما
ولذا صار ممنوعا فلما بدل ان يقال انه ما افاد صدق احد ودعا كل
افراد احد فله من انه لا يصدق على غيره فيكون مانعا لكل لا يحصل هذا القدر
كونه جامعا فيقال الظاهر هو الاختصار اذ لو كان شاملا للغير كان مذكورا
وهذا التكلف على تقدير اعتبار كل غير معحتاج اليه فما قيل هذا التكلف
مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ في بابايب دقايق التركيب الحربية
بل مما يليق بالبحر من وجه الماء الصافي لا الساحل من الاعاجيب مما لا يلتفت
اليه **بديل** على معنى منتهى قبل او رد عليه الوصف بحال المتعلق
نحو مرت برجل حسن غلام فانه لا يبدل على معنى منتهى بل على معنى
في متعلق منتهى وشارع فيما بعد لا دفعه بان الوصف
بحال المتعلق معناه الوصف بحال اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لا
انه يوصف بحال قائم بالمتعلق حتى ينافي دلالتها على معنى منتهى وانه
بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن
وهو بديل على حال قائم بالمتعلق لا على حال اعتبارية قائم بالمتبع
وكيف ان يقال حسن وان دل باعتبار المناداة لا فاعله على حال
قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال الوصف بحال المتعلق لكنه بديل
باعتبار تركيبه مع المتبع على معنى منتهى من المتبع وهو كونه بحيث حسن
غلام انتهى ولا يخفى انه لا فرق بين ما ذكره الشارع فيما بعد وبين ما اختاره
القائل ولم يقل الشارع ان الوصف ليس بحال قائم بالمتعلق ولا يلزم
ذلك من غير ان يتصور ديانة لا ريب في كون احسن حالا قائما بالغلام و
فدفعه فاذا تأملت في كلام الشارع بالناسخ والصادق حكمت بان القائل

وذلك بحقيقة الشئ وبطلانه في حالة واحدة باعتبار واحد **ا**
بديل طهينة تركيبه مع منتهى على حصول معنى منتهى قبل لا يبدل
ان الخنج زيد وعلمه والنجس زيد وعلمه وجاء في القوم كلهم ضمت بهذا
القبض عن التعريف لان دلالة على حصول سفة في زيد ليست بجملة
تركيب مع زيد بل اضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم
ليست بجملة تركيب بل اضافته الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا
لانهم ما ذكره في بيان فائدة وصف الادنام الباطلة لان المراد بقوله بديل
بهيئة تركيب ليس الا افادة لزوم الاقتران والانضمام بينهما على معناه
اخص المعرف بهما وانه يتركب بجملة من العام كما سنده في قوله ما يكون
تركيبا مع منتهى والاصل على معنى قائم به داخل في احد لانه ضمه وامر
الضمير وعدمه مما لا يوجب كيف ولو لم يخرج به ذلك الاعتبار لكان
مثلا لمسبق من قوله مرت برجل حسن غلام خارجا عنه وليس فليس
نعم هذه الامثلة خارجة بهذا القيد لكن في جهة اخرى كما ستقف عليه و
ما اختاره الشارع قدس سره في ارجاء بقيد الاطلاق مخالف لما دلل
قوله في الشرح قوله تابع بدفعه في النعت وغيره وقوله على معنى منتهى
يخرج عنه ما سواه وقوله مطلقا بدفع وهم المتوهم في مثل مرتب زيدا
قائما انه داخل في ذلك فانه ان سلم انه تابع بديل على معنى منتهى فليست
دلالة على ذلك مطلقا وانما هو لتقيد بحال الضرب كما تقدم وقال
في الايضاح الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص والعام مادل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار التابع وهو ان
يقال تابع بديل على معنى منتهى من غير تقيد بقولنا تابع يخرج منه

اذ انجز ليس يتابع وانما هو جزء مستقل كمال الصفة فانها ليست بمستقلة
وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج ما عدا الصفة والحوار قولنا من
غير تقييد يخرج منه احوال هذه الكلمة وخروج البدر وعطف البيان في مثل
قوله جاءني زيد صدقك والبدر في قوله ايجز زيدا علمه وتوذكرك
المعطوف بهذا القيد اعني قوله على معنى في متبوعه ظاهر ما نقرر في محله
في ان قيد كجئته مراد في احد وذكرا ولم يذكر فالعطف تابع بدرا على معنى
في متبوعه وذكر كجئته كجئته ولكن على كلامهم وجمعون في قوله جاءني القوم
كلامهم وجمعون فانه ذكر كجئته بدرا على الشمول والابتناء وقد ذكرنا
الامثلة انه ورد هذا الشكل على المصنوع فاجاب عنه قائلنا ان كان كلامهم
والاعلى معنى في المتبوع فليكن قوله جاءني زيد والاعلى معنى في المتبوع
وليس والاعلى معنى فيه وبما انه ان التوهم الذي رفع بزيد النارة ليس
قائما بزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاء اللبس على السام بالنظر
الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جارا غلاما او غيره من المنسويين اية المنبع
ليس التوهم قائما به البتة بل بالحيث طلبه نحن قد فسرنا قولنا ما دل على
معنى في المتبوع وكذلك قولنا جاءني القوم كلامهم لم يات المتكلم بالصفة
كلامهم الارافعا بها التوهم في السام لئلا يفقد ان بعضهم جاء فليس
في المتبوع الذي هم القوم احتمالا اصلا مع كلامهم فتيين ان مطلقا ليس
الا لافراجه احوال وقد ورد على المصالح احوال المفوكنة فانها يدل على معنى
في صاحبها مطلقا فالكن كالصفة واجاب بان قال انما في بقوله مطلقا
على سبيل التبيين لا على معنى انه داخل في تمة احد فان احوال ليس يتابع
في يجب الاخر اذ عنه نعم لو قلنا في احوال ما يبين حقيقة الفاعل والمفعول

لوروت الصفة اذن فنقول في الصفة في غير تقييد يخرج من هذا مع
ان احوال ليس يتابع اذ اتمهت هذا فنقول بتقريبنا نقلناه في البضع
ان الرضى اعترض عليه بانه يتقضى احد الاول باسمه والالة والزمان والمكان
اذ المقدر مثلا دل على ذات وهو موضوع باعتبار معنى وهو القدر هو
المقصود في وضع هذا اللفظ على ما فسر وزيف ما اجاب به في البضع في
السؤال الذي اوردته على نفسه وهو ان اسما والاجناس كلها تدل على
ذات باعتبار معنى وليست بصفا فان رطل موضوع لذات باعتبار
الذكورية والانسانية والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء في
ان الصفا المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المقصود بها الذات وقد ذكرنا
في احد بقولنا هو المقصود قائلنا ان اراد بقوله في اسما والاجناس ان المقصود
بها التاثير في قول المعنى فلانهم اذ قصد الوصف بوضع رطل في ذاتها معنى
الرجولية بلا خلاف وان اراد ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا
مقصودا معها او لا فلا ينفعه لان الصفا ايضا اذ ذكرتها مجردة عن
متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على التام مع المعنى المتعلق بها وكذا
اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان
معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم يدل الاعلى المعنى
لكان الصفة هو احد كالفرد والحق ثم نقول قوله في الصفا ان
المقصود بها المعنى لا الذات من انقض بقوله في حد الصفة العامة
ما دل على ذات باعتبار معنى ولا يخفى على المنصف انه لا يدل على
المص شئ في ذكر فان ورد اسما والالة والزمان والمكان انما
يتصور اذ كان المقصود بوضعها والتلفظ بها افادة المعنى والاول

نسبة مجزأة واستعمالها في النسبة المعلومة طارغ وضعها وقوله لا المعرفة انما
لا ان حوله النكوة احراز في المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يجز عنها
لانها لا توصف باجمل الخبرية بل لانه لا يوصف باجمل اصلا فعبارة النص
غير واضحة انتهى وليس كما ينبغي لفظه وان وصف الخبرية كذا فاسم
باعتبار ما هي عليه في اصل وضعه وهو ينبغي ان يعالج في هذا الموضع ان الامر
مع المعرفة ليس لانها لا توصف بالخبرية بل لانها لا توصف بكلمة اصلا فيكون
عبارة النص غير واضحة كما علم ان حوله قوله ويوصف النكوة على الاثر انما لا
يصح جدا وقولنا ان لا المعرفة لم يكن لبيان قصد الاثر ان بل لا فائدة ان عدم
التعريف للمعرفة انما كان لا ينفصل هذا الحكم بالنكوة ثم ان سبب عدم تفصل
المعاني باجمل انما يظهر على ما اخبرنا في النص وهو ان الحكم نكرات لانها تفقد
باعتبار الحكم والحكم في المعرفة فان الحكم شيء على شيء يجب ان يكون محمولا
عند الخطاب اذ لو كان معلوما وقع الكلام لغوا نحو السمة فوننا والآن
نحتمل ان كان الاسم الذي يربط فيها كذا ونفوه انك تقول في الفعلية ردت
بر حرام ابوه فقدره بتمام ابوه فتأخذ الاسم في الحكم لا في الحكم عليه
ولو كانت لسمية كقولك مرت بر حرام ابوه قائم كان تقدره مرت بر حرام
ابوه فتسبكه في الحكم الذي هو الثاني لا يبقا فقد يكون بعض الاحكام معار
في قولك زيد القائم لانا نقول ليس القائم في زيد القائم بخبر عنه بالقيام بل
لا بد ان يكون القيام معلوما نسبة الاصاحبه عند مخاطبة ولو كان الحكم بالقيام
او جليل يكون مجزئا وانما خبر في المعنى الحكم بان هذا الذي هو الله وانما
كل ذلك صار زيدا محمولا عليه والذريه ردت على ذلك مرت بر حرام ابوه القا
وعلى ذلك الاعتبار انما اخبرنا عن كذا الخويين يكون منظر القائل من هذا في اصله

قال لان الله تعالى لوصف النكوة باجمل وانما قيد باجمل الخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الابنا ويلعب قبل قبل التأويل بالبعد لان التأويل
مشترك بينهما وبين اجمل الخبرية اذ اجمل ان له لها في الاعراب في تأويل مفرد
مبسوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقيد بالخبرية اشارة الى
الخطا لوصف باجمل الانشائية غير درجة الاعتبار لاصحابها التأويل
بعد لا لعدم وقوعها والاول ان يقال التقيد بالانشائية لا تقع صفة
وطر ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق بالصفة ومفعولها التي
وانت خبير بان ما اخبرنا بالقائل محمولا لا حاصل له في الصفة هو لتقليل ما بان
الانشائية لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حال لان الانشائية لا ثبوت
لها في نفسها وانما هي شيء للشيء في ثبوت في نفسه واما بان الصفات
كلها قبل العلم اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات وكما ان خبر لا
يكون الا محمولا للصدق والكذب فكذلك الصفة وهذا ما ذكره المحقق في
الابتناع نعم ما ذكره الشارح قدس سره في نفس الامر فلان المطلوبة قد تقع
صفة لكونها حكمية بقول محمد بن هو التعت في الحقيقة كقوله جاءوا بمذوق
هلال بيت الديب فطرا من عندنا مقول عنده هذا القول كما يقع حاله لو قيلت
زيد اقر بواقلة ارمقولا في صفة هذا القول ومفعولنا في اقر بطلان كونه
الناس اخبر تعلقه لكن من جهة ذلك في الخبرية فالوجه في التعليل ما عرفت
واذا لم يكن فيها الفهم الرابع لكونه اجنبية قيل ان في بادر النظر فالنظام الفهم
احراز ان ان يظنها انما طبع اجنبية خبر فالبه يكونها صفة ولم يجز ذلك
في الخبر الجملة وانما يقع مقام الفهم لان توجه انما طبع لا خبر فوق توجه
لا الصفة فليس منها مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمرتب توجه ولا بالغفلة في

في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وما حققنا ان رفع ما قبله انه
في الملازمة مناقشة لجاز حصول الربط بغير التغير كذا في المبتدأ والنتي
بمستقيم لان الحكم بالزوم حكم من ان يكون مذكور او مقدر فليس اللازم
كونه مذكورا ابتداء بناقض ويرفع وايضا حذف الفهم الرابطة في الصفة
احسن من حذف خبر لانها مع الموصوف غير الجملة كحذف الخبر فانه مع المبتدأ
جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالحكمة الواحدة او كالحرج بالمرح في حيث
في المبتدأ **وهو** ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا وجملة وكذا
عديله فلذا افرغ في بيان كونه جملة في قوله يتبعه في النكدة يحتاج الى
تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حاله ولو يجوز ان يفرق بين بحسب في قبيل الوصف
بحال الموصوف وان لم يكن احسن الاوجه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق
ما جعل حاله غير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به كخبر بحسب
نفسه او ذاته فانه في قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان احسن قائم بغيره
فاعرف حال قوله ان كان قائم به انتهى وليس مما يلتفت اليه فلا قوله يتبع
في النكدة لا يحتاج الى التاويل لان الجملة نكرات كما عرفت فان كان الموصوف
نكدة جاز توصيفه بالجملة والافلا فكيف يكون الحكم بالتبعية في النكدة محتاجا
الى التاويل قوله والمراد بحال الموصوف ما جعل حاله ولو يجوز الى انهما
ذكره غلط ناشئ من عدم استخراج المتن فان اجار ويجوز في قوله بحال الموصوف
في محل الرفع فاعرف يوصف ان يجعل حال الموصوف ارضيته وصفها كما في
رجل قائم ومفروب وصح وكذا في قوله بحال متعلقة امر وقد يجعل حال
متعلق الشيء وصفها كذلك الشيء منزلة حاله كخبر جرم جرم جرم جرم
الفائدة بذلك على ما مرح به الرضي وغيره كيف ولا يسلل ما ذكره القائل اللفظ

ولا معنى كما لا يخفى على المتأمل **خبر** **وهو** معنى بصفة اعتبارية كحصوله
بسبب متعلقة قبلها اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع
يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اقول قوله
بحال متعلقة بما ذكره ويرفع حان ان لا يكون النعت في جاء في رجل حسن
غلامه احسن بل ما هو ما ذكره ايركاشي بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان
هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف
بل يرفع ان يكون جاء في رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق
لانه وصف بصفة اعتبارية كحصوله بسبب متعلق فالوجه ان يقال معنى قوله
ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق
ويحرر عليه اواب التابع ويجعل نعتا ويكلف في صدق التعريف عليه
بانه يدل يجعله وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه
انتهى وهو جملة او تامه الباطلة فان ما ذكره قدس سره ليس في قبيل
التاويل لدفع الاشكال المتوجع من التوفيق بل هو منه بيان ما هو مجمع عليه
في تنبيه حال متعلق الشيء منزلة حاله كما في خبر حصول الفائدة بذلك
على ما ذكره المحقق في الشرح قال الزمخشري وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو
منسب به منزلة نعت بحاله وهو كقولك مرتت برجل شير عوده وكان
القائل في هذا غرض من القوم وكون هذا القسم في باب التنبيه والامام عرض
على ما ذكره ان يرجع موافقا لما ذكره بانه يرجع الى ان يكون النعت كائن
بحيث يحسن غلامه دون احسن فينحى القسمان فان عرفت ذلك
عرف ان النعت هو احسن وان القسمين متغايران حقيقة وبذلك
ابطل استغنيت في ابطال ما زعمه الوجه وتخفت بانه في قبيل **وهو**

والافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان مصدرا فانه يوزن
فيه جميع هذه الامور كوزن رجل عدل ورجل عدل وامرأة عدل وانظر
التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير وافعل التفضيل المنصا للزيادة على
غيره اخصف اليه او فعولا بمعنى فاعل كوزن رجل صبور وامرأة صبور او فعلا
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وطفه النرج في هذا المقام سهو
وقح في حقوة الانعام هكذا قيل وهو جملته او قام القائل اذا لا غير على
الشرح في هذا المقام وكانه اراد بنسبة السهو اليه انه لم يذكر المصدر وانظر
التفضيل في الجملة المستثناة والجملة ذلك على السهو جوبا لا ينبغي ان
يحل على التفضيل ايضا لان المصدر في حيث انه مصدر لا يصير صفة فلا وجه
لذكره في هذا الموضع وكذا افعال التفضيل فان تساوى الامور فيه انما هو
مجهول انما لا يبين ما يستعمل به دون مطلقا على انه قد عرف حكمه فيما سبق
واشراح قدس سره قلنا في ذلك الزمخشري فانه قال وكما كانت الصفة دفعة
الموصوف في احواله فهي دفعة في الافراد والتشبيه والجمع والتعريف والتكثير
والتذكير والتأنيث الا اذا كانت فعلا ما هو منسبها فانها موافقة في الالفاظ
والتعريف والتكثير دون ما سواها او كانت صفة بسنن فيها المذكر والمؤنث
كوفعول ونفعل بمعنى مفعول او مؤنثه يجر على المذكر كوعلمانه هذا كانه و
نعم المقلد بل القائل قد سهوا بينا حيث ادعى كمنوا جميع هذه الامور
في الفعل والفعول **وهو** قال قلت اذا نظرت حتى انتظروا جدت الاول في
غيره بحت لان الالف التي تلحق بالتشبيه في الفعل نفس الفاعل والفعل مفعول
كما كان والالف التي تلحق بالصفة علامة تشبهها والضمير فيها مستكن واما ان
تشبهها باعتبار تشبيه فاعلهما دون موصوفها فمنع بل الاصح انها موصوفها

كيف ولا يوجب تشبيه المسند بلكشبهه في موضع ووجب تشبيه الموصوف
بلكشبهه كخواجه في هذا الرجلان نعم نية على كون الوصف بحال
الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في المحل البوا في ايضا الا انه لا يظهر
في الوصف بل جملة فان بفرمان في رجلان بفرمان لا يتبع الرجلان بل
الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التشبيه الا ان يقال اراد المتابعة صيغة
او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ماولة بمفرد مطابق انتهى و
لا يخفى على الناظر حتى انظر ان القائل ارتكب لدفع السؤال حال ارتكب
اليه وهو مع ذلك لا يفكر شيئا واوردها موقفا من المنع فليس كلامه
عابلا فتت اليه **وهو** حسن قام رجل فاعده علمانه هبل ولولم يكن كالفعل
وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل فاعده علمانه وامتنع فاعده علمانه
وهذا غلط ظاهر لانه لو لم يكن كالفعل لما جاز فاعده علمانه فضلا عن الوجوب
لان فاعله جمع والمطابقة واجبة في غير الفعل وكانه وقع فيه في وجوب مطابقة
الصفة للموصوف مطلقا اذا لم يكن كذلك كما دل عليه بعبارة لكنه لم يدبر
انه كالمبطل في هذا التركيب بدون هذا الاعتبار والبع منه انه لم ينقطع
لذلك في قوله ويجوز فعود علمانه فان جواز هذا التركيب اجمعي على صيغة
لم يشبه بها الفعل بخلاف فاعده وان فانه شبه بقوله يفعدون ولو كان
كما قالوا كان الامر كذلك فان قلت فيلزم ان لا يجوز هذا التركيب لوجوب
المطابقة اذا لم يكن الصفة كالفعل قلنا على كالفعل ايضا الا انه لعدم شاكلتها
لفظا نظرا للضعف فصار شيئا كذلك يجوز ولا يلزم في ذلك عدم كونه
كذلك حتى يحكم بوجوب المطابقة **وهو** وضعف قام رجل فاعده علمانه
كما ضعف يفعدون علمانه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا ينبغي ولا

بجح وانما لم يحتج اجاز كونه في باب كلولة البرغيت وما قيل هذا ولو لم يكن
 كاللفظ لا يمنع من كون اللفظ في اللفظ من حيث هو فساد **منه** اجتمع فيه في غير
 الاول ترك في الظاهر لتفصيل الاستثناء بلكلفة ولذا لا حاجة ان جعل الاسم
 الظاهر بعد الضمير باليس فكلما الظاهر من الظاهر اجماع فاعلم ان
 هو في جملة الاول فاما الباطل لانه لو لم يأت بهذا القيد اعني قوله في الظاهر
 لا حاجة ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بالاشارة فلا يلزم اجتماع فاعلم ان
 فاصح في دفعه الى هذا القيد وعدم كون ذلك الابدال خلاف الظاهر
 لا يستدعي عدم الاجتماع في الظاهر وانما يستدعي ان لو كان الابدال
 فيه متينا بحيث لا يذهب اليه في الاحتمال اخذ في الظاهر ان ليس كذلك و
 ما ذكره في روم الكلفة في الاصل محال ليقينه **منه** او يجعل الفعل غير مقفلا
 على المبتداء في الاول ان جعل الجملة ثم قيل ووجه ما ذكره العلامة انما
 في المطور ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميمة المتصرف وانت جدير بان
 عبارة الجملة هي اجنبية لان الكلام في الفعل والمنشبه به وليس المقصود
 به الفعل مع فاعله حتى يكون الجملة انصب بالجملة ويكون اطلاق الفعل
 عليها محتمل لبعض الاطلاق فكلما قوله في روم الفهم **منه** فلا حاجة الى
 التوضيح قبله ان اعرف المعارف الذي هو في جميع ضمائر الكلام الواحد والجمع
 ان ضمير المتكلم مع الغير والمحيط ليس في مرتبة فلو لم يرد فامنه التوضيح
 لغيره في الوضوح فلان لم يرد حافة المتكلم مع الغير والمحيط ليلغا فامنه
 المتكلم الواحد فالاول ان يقال لا حاجة الى اطلاق المتكلم في التوضيح ومعلوم عليه
 بانه الضمير انتهى وكان القائل عاقل في اخلاص ضميرهم وكونه من كلام
 الشارح ما هو مختار في مذهب سيبويه في ان افعال المعارف المضمرة

وضمير المتكلم والمحاط به في مرتبة واحدة واما ما ذهب اليه فهو من حيث هو
 ولا علينا ان نقدر في هذا المقام لنقف على قول المصنف والموصوف
 افضل او معسلا ويقتل عند ذكره الشارح فيه فنقول المنقول عن
 سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرة ثم الاعلام ثم اسماء الاشياء
 ثم الموصوف باللام والموصولات وكذا المتكلم مع المحاط به الموصوف باللام
 واما الغائب فلان احتياجه الى اللفظ ليقينه جعله بمنزلة ومنع اليه وانما
 كان العلم اخص واعرف من اسم الاشياء لان مدلول العلم في معنى محصور
 عند الواضع كما عند المتكلم بخلاف اسم الاشياء فان مدلوله عند الواضع
 اوسع اعم منه كانت وتعيينها الى المتكلم بان يقول به الاشياء احية
 فكنية ما يقع اللبس في ان الية اشارة حسيه فلذلك كان اكثر اسماء الاشياء
 موصولة في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشياء وصفه لانه احتياجه
 اليه وانما كان اسم الاشياء افضل واعرف من الموصوف باللام لان المحاط به
 يعرف مدلول اسم الاشياء بالعين والقلب معا ومدلول اللام يعرف
 بالقلب وان العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين خفي مما يعرف
 باحدهما ولضعف تعرف ذر اللام يستعمل في النكرة نحو قوله تعالى
 قل اكله الذئب والموصولات باللام واما المضمرة في احد الاربعة فتعرف
 من تعريف المضمرة اليه سواء لانه يكسب التعريف منه فقد اعتد سيبويه
 واما عند المبرد فان تعريف المضمرة انقص من تعريف المضمرة اليه لانه يكسب
 منه ولذا يوصف المضمرة بالمضمرة ولا يوصف المضمرة فاعرفه في
 قولك انت غلام الرجل النظيف بدلا لصفة وعند سيبويه هو صفة
 لغلام ومنه بذهب الكوفيين الى الاعرف العلم ثم المضمرة ثم المجهول ثم اللام

قال الرضي ولعلمهم نفوا ان العلم حين وضع لم يقصد به الهدى او احد من
 بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة في وضع ثلث في كل
 سائر المعارف عند بن كسب الاول المضمون العلم ثم اسم الإشارة ثم ذوالالام ثم
 الموصول وعند بن السراج اعرفها اسم الإشارة لان تعريفه بالعلل والعلل
 ثم المضمون العلم ثم ذوالالام وقال ابن مالك اعرفها خبر المضمون ثم خبر المطلب
 والعلم الخالص الذي لم يتفق له مشاركة جعلها في درجة واحدة ثم ضم الخبر
 خبرها على الذي لا يشبهه معرفة ثم المشاركة والمعاد ثم الموصول وادلالة
 والمضرب كحسب المضار اليه **وقد** اراد الموصوف الموصوف اشتد اقتضاهما بالثبوت
 اراد بذلك التفسير التبيين على ان ليس له ان يكون اخصل ومساو بان ينبغي ان
 يكون مما يطلق عليه لفظ الموصوف في الافراد اخصل مما يطلق عليه لفظ
 الصنف او مساو اليه فان هذا لا يبعد لان المعاني والآثار اما في المعارف
 فانك تقول حامد الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب والما في الكثرة
 فانت تقول رايت شيئا ابين وهذا قد عرفت او واجبة الوجود **وقد**
 فلا قل في ان يكون ادون وهذا غير جائز لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم
 بما هو اخص فان اكتفى به الخاطب فذكر ولم يجهج الى الفت والازاد عليه
 في النعت فايزاد به الخاطب معرفة **وقد** لم يوصف ذوالالام الا بمثله قبل
 اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيمثل المصنف في مثله فلا حاجة
 الى قوله او يلفظ في مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المصنف عن مذهب
 في قاله انقص في المصنف اليه ايضا واما ان يراد بمثله في كونه ذوالالام وخرج
 بغيره ان يقال الاضطر لا يخرج لم يوصف ذوالالام الا به اراد ذوالالام وخرج ايضا
 انه يوصف ذوالالام بالموصول ايضا فشكك في ان يراد بمثله في كونه ذوالالام

ولا يخفى سقوط هذا القول لظهور ان المراد بالمثل ما هو المتبادر منه اشارة
 للموصول على المختار ولو اكتفى بهذا القدر لما ظهر دخول المصنف في اصحابها
 في هذا الحكم وان كان مساويا لانه ليس منقلا في ذلك بل هو حاصل له
 بسبب الاضافة وحال كونه مضافا لهذا على مذهب سيبويه واما اذا حمل
 على مذهب غير فلان منه جلا **وقد** بلا واسطة نحو حامد الرجل صاحب
 الخرس او بوسطة قيل لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لوضوح المماثلة
 بالمماثلة في الدرجة لانه ابد موصوف بالمصنف في مثله بلا واسطة على مذهب
 سيبويه ولا يخفى انه مما لا يلتفت اليه **وقد** مساو لتعريف المصنف اليه
 او انقص منه قيل في قاله ان انقص عنك بجواز وصف المصنف في الفهم
 دونه وعلى هذا الشكل وجب ان لا يوصف الموصوف باللام الاجملة او المضاف
 الى مثله لجواز ان يوصف بالمصنف في الاعرف منه وهذا في العجايب فانه لا يتصل
 لمراد المتكلم ومنه ما تمسكه فانه يقول لكان تعريف المصنف مساويا
 لتعريف المصنف اليه لما جاز وصف المصنف في المضمون ثم الحاجة اليه كما لا يخفى
 وصف المضمون لذلك لا يقول بان كل معرف يجوز وصفه بالمصنف في المضمون
 حتى يعم القائل ويجهل براده ذلك **وقد** اراد بالاسم الاشارة بذوالالام
 قال المصنف او رد ذلك باعتراضه لكون المصنف لم يوصف بمصنف في المصنف
 من حيث المعرفة باللام وهو اخص منها واجيب عن ذلك بقوله للابن في قوله
 يجب ان يراد بذوالالام ما يشتمل الذر واثوانه قال الرضي لا يوصف اسم الإشارة
 الا بذوالالام والموصول نحو هذا الرجل وهذا الذكر فلا كذا والظاهر ان
 يراد بهذا اسم الإشارة انتهى وكس في باب الافادة فانه لا حاجة الى الكتاب
 ما لا يخفى في دعوى وجوب عموم ذوالالام الموصول لانه محمول عليه كما خرج به

يراد بهذا في قوله يا ايها المصنف
 ويقوله يا ايها المصنف

اشراج و ما قلنا من ان الرضى ليس فيه امر و ان ذلك كلفنا من قبله فلا يثبت به
وجوب كون ذلك اللام اعم من معناه كيف و قد مر من الرضى بعد كلامه المقبول
بانه افتقر على ذلك لانه لا يثبت فيه نفس و لكن المحصور عليه لان مع صلاته في
ذو اللام و قوله و لا يظهر من هذا ما لا يبين **م** بل جازا و به فذا في افراوه
على ما قاله المحلل من انه ليس في الابيض ما يبين به حقيقة الذات المشار اليها
بذلك فلو كسر مرت بهذا العلم لانه يبين به ان المشار به جاز في كل حال في
نفسه يبين حقيقة ان المشار به فسقط ما قيل بل جاز متصف بالعلم
او قصد نسبة قبل المراد بالنسبة ما يعم التعلق و النسبة التقيدية لا يثبت
غلام زيد و عمر و جاء في في شكل التعريف بجاء زيد فانظر العاقل و هو جعل
العاقل و صفه لا معطوف على كسبي و يشكل المعطوف في قوله و انواعه رفع
و نصب و جاز الان يقال المقصودة في هذا المقام نسبة البعض لان جعل
الجميع خبر القيد بعينية كل منها فالمعطوف مقصود بهذا النسبة انتهى و
من ذلك لا يراد قلة التام فان عموم النسبة مسلم لكن الصفة خاصة
يكون المعطوف ما هو المقصود به فان الصفة غير مقصود بالنسبة و لا يرباب
في دخول و نصب و جاز في كسبي و لانه في جملة المقصود و لا وجه لجعل النسبة
بمعنى نسبة البعض و مرها في الظاهر المتبادر المراد في هذا الموضع و هو نسبة
الفاعل اليه فاعلم ان كان او مفعولا او غيرهما و نسبة الاسم اليه اذا كان مضافا
كما مر من الرضى في قوله بل هو غلط و مر من كسبي و عدم اتفاق معنى النسبة
كما لا يخفى على صاحب البصيرة **م** فقولنا بالنسبة متعلق بالمقصد المفهوم
من المقصود قبل توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود و الا لكان المعطوف
نفس مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف

بل هو متعلق بالمقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الشيء
او نسبة شيء اليه و في قوله المقصود من المقصود اخصا لان المقصود من لفظ
المقصود اذ المقصود منه انتهى و هو الظاهر من كلام الشارع في ذلك
لكن قولنا كما يكون هو مقصود تلك النسبة يكون متبوعا ايضا بقوله
بها من اقصى لذلك فانه يلزم ان يكون المعطوف مقصودا و انما يكون
كذلك في حالة واحدة و ما عدا واحد و كلام الشارع لا يفيد التوجيه فليكن
بضبط ما هو الصواب و هو ان اجاز و مجرد متعلق بمقصود وليس المقصود
المذكور صفة النسبة و قد يكون معنى الكلام ان قصد نسبة شيء او
نسبة شيء اليه و يكون تعلق اجاز و مجرد بالمقصد المنفرد منه كيف
ولو كان كذلك لما خرج بهذا القيد ما خرج به من الصفة و التاكيد و عطف
البيان لان كل واحد من هذه التوابع مما قصد نسبة لشيء او نسبة لشيء
اليه و بهذا لا سبيل الى الشك فيه بل هو صفة العطف او المعطوف في حرف
فعدم انتفاء احد انما هو بان يكون المعنى على ظاهر اللفظ فاللص
في الشرح خرج بقولنا مقصود بالنسبة الصفة و التوكيد و عطف البيان
لانهما ليست مقصودة بالنسبة لان ذلك اذا قلت جاء زيد العاقل
فالمقصود بالنسبة انما هو زيد و الصفة انما هي بها التوضيح و شرطها
ان تكون معلقة بصحح الابضاح بها و على هذا المثال فقولنا
مقصود بالنسبة اخر از غير البدر في التوابع قبل لانها لم ينسب اليها شيء
ولا هي في شيء الا لان نسبتها غير مقصودة كالمبدا عنه فادراج القصد
ليس بقصد الاقرار غير غير البدر بل لبيان المشتركة بينهما و بين البدر
ثم قيل فاعرب المقصود لا يخلو و لا يرب في ان الفاعل قد مال في القصد

على انما مر في السطر
فان المقصود هو
لان المقصود هو
الشيء

والفرق المستقيم وصل بما وجد في الشرح من سواء السبل فاخذ نيكلم بالابه
وبافر بمعرفة شئ لا يدري به **قوله** واجيب الخ قبل فهم هذا المعنى كون المعطوف
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الخلط
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى ويجعل به لانه لا فرق في المعنى بين قولنا
جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءه لزيد بل حماره فجعل اصحابا له في
مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر حكيم وليس ينبغي بل هو غير مستقيم
لان مدار الجواب يتعلق القصد بجعلها متبوعا للعلل فلو لم يفسد
اصلا فكلما في خبر مما ذكر الاثر ان المعطوف عليه سلب مقصودا ابتداء
المعطوف انتهاء بتبدل الرأي فكلما مما مقصودا ان بهذا الطريق فادع
الاتحاد بين ذينك المعنيين اظها راعدهم علم بجمل المعنيين **قوله** وما
ثم اخذ ما ذكره جمعا ومنع ارفقه لزيادة التوضيح قبل كمال ان يكون قوله
بتوسعه شرعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اراد به التوسط
في اللفظ كما هو المتبادر فيكون ميانا لعدم جواز حذف العاطف وهذا
الاحتمال ياباه قول المصنف قولنا بتوسط الخ شرط بعد تمام احد الان كمال
مما قبله قد تم **قوله** ولم يكلف قيل لعدم الاكتفاء ونحوها مما قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعيد
احرف العشرة ضبطا واما ان يجعل في معنى معرفة المعطوف موقوفة لا وقت
معرفة العشرة في قسم احرف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف
على الصفة نعتا نحو ما جندهم كيف ولو كان كذلك لاستحقاق الرفع من بين
فاما ان يؤخر في الرفع الموجود كالمقتضيين فيكون انزاعا مقتضيين
واما ان يقدر رفع لاحد مقتضيين ولم يقل به انتهى والكل باطل لان

المصنف في الشرح بان عدم الاكتفاء لما ذكره ان شرح قد ذكره حيث
قال ولم يستغن في احد بقوله تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد
احرف العشرة لان احرف قد بتوسط بين الصفتين فلو حذف العطف
بذلك لدخل فيه بعض الصفتين وما راعه في امكان المنع لا يجر عليه لان
الصفتين في قوله بالعطف زياية للماث الصياح فالغايه فالآيب سواء
في صدق احد النعت المعبر بهنم عليه فنقول لو كانت هذه معطوفة
ايضا فاما ان يؤخر في الرفع الموجود كالمقتضيين فيكون انزاعا مقتضيين
لمؤثرين واما ان يقدر رفع لاحد مقتضيين وكما هما باطل بالفروقه
فتبين عدم دخوله في العطف احد التوابع **قوله** وحكم للمصنف في شرح
المفصل لا ينبغي في شرح المفصل يشعر بكون الصفة في باب العطف في يلزم
التخالف بين قوليه **قوله** انه قارن اطلاقا كافيته عبارة هذه موقوف العطف
بانه تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد احرف العشرة وليس يختلف
في التحقيق واما هو بان على مكان عليه في الوصفية واما حسن قول
حرف العطف لنوع في الشبه بالمعطوف لما بينهما من التباين **قوله** قال
بعضهم فيه نظر وليس شئ لان التوابع كل واحد منها منازع الآخر
فلا يجوز ان يكون شئ واحد في حالة واحدة نعتا وعطفا معا ولا
سبيل لا دعوى في وجهه عما كان عليه بدخول العاطف لفروقه بقائه
على ما كان عليه ولا فائدة في الفروقه التي تدعو اليه قال الرضي يجوز
ان يعترض على هذه بمنزلة هذه الاوصاف انه يطلق عليه انها معطوفة
ويقدم دعوى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاهم
العطف مجاز **قوله** فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تايلا

قيل فيه ان العطف على الموكدا ايضا يستلزم ان يكون المعطوف موكدا
فكرت وانت خير بان ذلك ما ذكره النحوي في كلامه الرضي بعينه
ولا بد عليه هذا الاعتراض لانه لا يحصل الموكد مع غيره فيكون هو
والمعطوف يشتركان فانه كان لا اعتبار لفظي ودفع محذوف كما عرفت
فحذف التاكيد في معناه قائم به **لانه** قد طال الكلام بوجود المنفصل
قبل سكونه في النسخ والظاهر بوجود الفصل بطول الكلام بالمتفصل وقوله
فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل المعطوف
مع انه حين التأخير يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم
بطول الكلام كقوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز
العطف على ما هو خارج عن الفصل من ان يخرج طول الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه انتهى ولقد اصاب في دعوى ظهور الفصل بدل المنفصل
لكنه اخطا في الاعتراض على قوله فحسن الاختصار لظهور ان قوله
ضربت اليوم وزيد اعم من قوله ضربت انا اليوم وزيد فحسن قوله
الاختصار في التاكيد وظهر ان ما ذكره القائل في قبيل الايام فانه
اذا قلت ضربت انا وزيد اليوم لا يكون مما نحن فيه اذا لا يكون اليوم
فصلاحي قال المصحح بوقوع الفصل ان يوجد او فاصلا بين المعطوف
والمعطوف عليه وما ليس كذلك ليس بذلك **لانه** لا ينفصل
من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا كما صرح به الرضي وغيره وما قيل هذا
ينتقض بقوله تعالى فما رحمة ربك الواسعة وبقوله ثم تبنى غير ما هو ليس
بمستقيم لعدم انفصال الجوارح من هذين المثالين **لانه** بدليل قوله
يبنى ويبنى اذ بين لا ينفصل اللام المتعددة قبل هذا انما ينفصل قبل اللام

لوم يكن زيادة بين اللفظ صورة العطف على الضم وليس الامر كذلك
لشروع استعما او قبل بل زيدا وبين عمرو والا ان يقال هذا ايضا
من قبيل إعادة اجار من غير ضرورة كذا في العطف على الضم وليس
في سلافة الفهم لان الغرض اقامة الدليل على كون الثاني كما قدم
بانه لوم يذكر ايضا لظهور المراد وحصل المعنى كذا في المثال المذكور اذ لا يتصور
ان يكون فصلا بينا بين بالنسبة لا المتكلم وحده وبين اخر بالنسبة
لانها تلحق وحده لان البنية امر يقتضيه طرفان ولا محاسن لذلك
يكون بين زيادة في صورة العطف على الضم اذ في غير هذه الصورة
كما لا يخفى على ذر القفزة السليمة **لانه** مستدلين على الاستعارة قبل فيه
اشعار لضعف استدلالهم لكن لا يقتضيه استدلالهم على الاستعارة بل استدلالها
بالقران العظيم ايضا وهو قوله تعالى لو ان به والارحام واث
خير بانه لا استعارة فيه لما زعم لان ما ذكره في القول على الجارية انما
العرب التواء واستعارتهم انما يتعوض بهذه الكريمة لما قيل انه غير
متعين لوقوع العطف لا فحتم كون الواو للقسمة فحذف قوله
فاذهب فما بك والايام فحذف فانه متعين له لكنه مدفوع بانه شاذ
لا يقاس عليه ولا سبيل الاحتمال ان يكون الواو للقسمة لان مرادك
ان هذا ليس عجيب منك وفي الايام وانما ذكر الايام مهننا للوقوف فلا
يقسم بها ويدل عليه والبيت وهو فاليوم ضربت تبخونا ونشنا
فاذهب قال الرضي ولا دليل لهم في ذلك اذ الضرورة حاملة ولا خلاف
معها قال ولا يجوز ان يكون الواو في النظم اجمالا للقسمة لانه يكون
اذن قسم السؤال لان قبله والقوا الله الذي تسألون به وضم

السؤال لا يكون الا مع الباء قال وكون الارحام محمورا انما هو في قراءة حمزة
والظاهر ان حمزة حوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كونه ولائم توازن
القرآن السبع هذا والجواب في المحذور انه قال وقوله سبحانه ولو لم يكن
شاذ فان هذا مما لا يجوز عليه المنفى اللهم الا ان يريد ان هذه الآية انشأ
لكنه مغلط لانه مراد من السبع وقد ذهب اكثر العلماء الى توازنها والاعمال
عند ما قيل ان الباء مقدر ووجهها كما هو مخترع في قوله لا تفلح
فانهم قو جوز واعمال حرف المحذور مطلقا والقول بانها لو ظهر محذور
للاول ساقطا او العمل للثانية في الاصح كما في المحذور ووجه الزيادة في اسم
السلام وكفى بابه **جاء** في كلهم في قوله في ان لا انكار في جوازها
كلهم وجوز اعجبت في جاز لوجود الفصل فالاول في التفسير بما والكلام
زيدوا عجبت جازك زيد وليس بشيء لان الكلام في الفصل بالنظر
وقرأ وقرأ وقرأ عليه ان الظاهر ويقر **وقرأ** في الاصول العارضة
له بالنظر الا ما قبله قبل الاول ان يقول نظرا الى غيره كذا قوله في المحذور
في حكم المعطوف عليه في الاصول العارضة بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا
زيد هو القائم وعمرو في قوله في حكم زيدا في الاصول العارضة له بالنظر الى القائم
في كونه مبتدأ ووجب التعريف محصورا فيه القائم وبضم الفصل واعلم
ان قوله وكذا المعطوف محتمل ان يكون من تمة تفسير عبارة المتكلم ويحتمل
ان يكون من تمة مثله ذكرنا ان لا يستفاد المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول
يكون اعتبار العوز في عبارة المحذور لا تقم منها غير ضرورة ثم اعلم ان السبع
قد افترق في التكلف في تجميع كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يصدق المعطوف عليه في التركيب يصدق

المعطوف في يازيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا اليهما
فكذا المعطوف وزياد يروى في الحاشية يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام
الفصل في كونه يافكة المعطوف انتهى والكل باطل لان مراد من اتحادها
العروض وذا امرجه حصلت هذه الاحوال له وكلمة غير متوغل في الابهام
مما لا يفيد هذا البيان وبعد حصول المطلوب حسن التعبير ثانيا بما هو
انسب بقية فقال او لا بالنظر الى ما قبله وثانيا بالنظر الى نفسه وغيره ووجه
حصول بعض الاحوال له مما نأخر عنه باطله ولا سند له على ذلك بزيادة
الفصل وعمرو باعتبار ان عمرو في حكم زيدا في الاصول العارضة له بالنظر الى
القائم في كونه مبتدأ ووجب التعريف محصورا فيه القائم بضم الفصل فله
لانه يجوز على الحكم باختيار القائم في زيد واختصاره في عمرو ووجه انشأ
بين وليس مراد ان السبع في كلام المتن وتوجيهه بما ذكره في تجميع باب
التكلف فانه يجمع في نفسه بل هو اختصار ما ذكره الرضي فلذلك كلامه في بيان
مراد ان السبع قدس هو قال لا يريد ان يقول لهم ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب بثبوت المعطوف على
لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المثنى على المثنى وبالعكس
وعطف المفرد على المثنى او الجمع وبالعكس بل المراد بان كل حكم يجب للمعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب بثبوت المعطوف كما اذا ارفق في
المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات صيغة عائدة اليه كونه صلة له
لزم مثله في المعطوف وكذا اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة مجرور برب او مجرور
بكم ووجب كون المعطوف كونه فاعلم ان كل حكم يجب على الاصل المتقدم ان
لا يجوز يازيد والحاشية لوجود مجرور المعطوف غير اللام بالنظر الى بالكن

الحكمة هو اجتماع اللام وحرف الراء ولم يجتمعا حال كون اللام في الموضع
جائزا كما في بابها ارجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بانفصال النية وال
غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفس مثل المعطوف عليه فلذا
وجب مثله للمعطوف في يازيد وعمر وان لم يكن حال المعطوف في نفسه
كما للمعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يجب للمعطوف
يازيد وعمره لان ضم النداء ليس لحرف النداء فقط بل لذكره لكونه
مفرد معرفة فعلا وبذلك قد تبين بطلان قوله ان معناه ان المعطوف
الاضم لم ينفرد بكونه في جملة الاعاجيب **وقد** او محمول على تحاوة الفهم فيل
الظاهر ان يجعل المحمل على تحاوة الفهم وجهان نينا تقدير التنكير لا يجعل عدلا
له وليس في سلامة الفهم لان معنى تقدير التنكير ان يقدر ذلك مكر التقدير
عدم التعيين ولا يكون الضم كضمه به رجلا على الشذوذ فكيف يكون هذا
وجها له بل هو قسمه كمالا يخفى **وقد** فتعين الرفع على ان يكون جبر مقدر
لمبتدأ هو عمر وقيل والقائل ان يقول لم يتعين لذكره طوإ ان يكون
الرفع لكونه مبتدأ رافعا لفاعل هو عمر لان الصفة اذا طابقت مفردا
جاز فيه الامر ان وليس شئ لان الانسب باعتبار العطف جعله خبر مقدر
عليه وهو المراد بالتعيين **ووزن** الوجوب **وقد** وانما جاز ذلك لآخوه
قيل جبر طوإ بهذا السؤال ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة
والثاني كتحصيل كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف
والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه بصيرته حادثة امر
واحد فكيف رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية
تقدير معنى جملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان

الغضب بسبب طرانه واما قوله فتشكل فجواب اخر بتقدير الرابطة والخفي
عليك ان يكون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على
جعل الفاء السببية ولا انشعاره فاسو رابطة للجملة الثانية بما ربط به
المعطوف عليه بل كسبيل ذلك في الفاء العاطفة فان معناه التعقيب
فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كذلك كواحدة التعقيب
لان في قوة وينضب زيد عقيب طرانه انتهى ولا يرد ذلك على الخارج
قدس سره لانه لم يصرح بتخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا
لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية ولا ينقسم هذا التخصيص كما
ذكره حتى يعترض عليه بان هذا الامر جار في صورة انتفاء السببية ايضا
بل ما اجيب في الخاتمة بمحل الفاء على السببية بين ذلك باصطلاحنا انما يقال
ان راج قدس سره منظور به وذلك لان مذهب المصلح عدم جواز في
صورة العطف مطلقا قال في الشرح نقدر بالاعتراض ان يقال بطريقه صلة
الذو وفيه ضمير يعود عليها وينضب زيد معطوف على الصلة والضمير
فيه يصح ان يكون جملة فبطل عطفه على بطريقه فاجواب ان هذه الفاء
ليست فاء العطف ولذلك اذا قلت الذر بطريقه وينضب زيد انما ياب
لم يجز باتفاق وانما هي فاء السببية ولا يلزم فيها بعد فاء السببية ما
يلزم فيها بعد حرف العطف بهذا الكلام وبه قال في العالي وايضا لا وجه لما
ذكره فاننا فانه ان اراد به التفاهم سببية الاولى للثانية بان يكون الفاء
مختصة بالسببية فهي الصورة الاولى بعينها اذ لا سبيل الى كون الثانية سببية
للاولى وان اراد ذلك التفاهم على تقدير ان يكون الفاء مشتركة بين العطف
والسببية فهي الصورة الثانية لا تغاير بينهما فها لم نقول يجوز ذلك في

صورة كولا الفاء عاطفة اجمع السببية كما ذكره ان مع او بدونها كما اورد
القائل خرج منها الرضى قال اجاب المصنف بذلك بان هذه الفاء للسببية
لا للعطف وكما معنا في المعطوف هذا ما قاله المصنف والذريعون عند ان
الجملة التي يلزمها الضمير المستند والصفة والصفة اذا عطف عليها جملة
اخر متعلقة بالمعطوف عليها ما يقع يكون مضمونها بعد مضمون الاول
مراضيا ولا او بغير ذلك جاز تجزؤا واحدا لجمليتين في الضمير الرابطة للفاء
بحال افتها التي هي كونهما سواء كان مضمون الاول سببا لمضمون الثانية
كما في مسألة الذباب والما تقول تجرؤ في زينة جاء في زينة فزيت الشمس
الذرع جاز فزيت الشمس في لانا المفعول الذي يعقب جملة غروب الشمس في
هذه كلام ونحن لانم جواره والجمع منه انه كيف حوز ذلك عنده بلا شيء
يتمسك به كلام الفصحى اذ فانه لو كان قد ظهر بذلك لانه به وما ارتكب
لا الهند لا لما صنفه نفسه في المنار وايضا كلام هذا فاقض ما نقلنا عنه
في حكمه بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر في ما قبله كجانبية المعطوف
كما اذ الرمز في المعطوف عليه كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة الترم
شبه في المعطوف **في** مختلفين ارجح تخارين قيل ما ذكره في توجيه مختلفين
فلا عجب ان ينفق منه العجب والاول ان لا يتكلم بجملة بل وجب الوجه انه يقرر
في محله ان الرصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنب
لبيان عموم الحكم ونحوه الجنب ومنه فوكنتا وما في ذنب في الارض والاطار
يطير بخارجة فوصف عاملين مختلفين للتميز بالعموم ولا يبعد ان يقال
اكثر زرع مثل ضرب وكرم زيد عمر او بكر خالد اقال زيد وعمر افعولان
لعاملين هما ضرب وكرم على ما نقله في الفراء انه على نشر بك العاملان

فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معول عاملين غير مختلفين بل
متحدين في المعول انتهى ولا يخفى انه من جملة الاوقام لانا نعلم بالضرورة انه
اذا لم يذكر هذا الفيد يجوز ان يتوهم امتناع ضرب ضرب زيد عمر او
بكر خالد واما اذا ذكر فلا يتوهم كذلك مجزؤا فتعين ما قاله ان ارجح
قد سهر كيف لا وفهم العاملان عند الاطلاق اعم من تخارين ومختلفين
فالانتيان باحد هذين الوصفين ليس (اللام) اخرج الآخر وقد مر بذلك
صاحب الوافية حيث قال وانما قيد العاملان بالمختلفين لرفع وهم فيهم
ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمر او بكر خالد الباء فلا يجوز العطف على زيد
وعمر اذ فانه ليس في هذا الباء لكون الفعل الثاني تأكيد للفعل الاول فيجوز
العطف عليهما لانهما ليس بمعول عاملين مختلفين قاله المراد بان
ههنا هو ان لا يكون الثاني تأكيد للاول وقوله ولا يبعد اخرج كونه ههنا
لما قبله لانه يجوز عليه فسد لان ضرب وكرم في قولنا ضرب وكرم زيد
عمر او بكر خالدان مختلفان لا مستفلا كل واحد منهما في العمل فلا يجوز العطف
على معوليهما وكان القائل لم يدرك ان علته الامتناع قيام اتحد الواحد
مقام عاملين وهذه العلة متحققة فيه الا ان اذ اظلت ضرب
واكرم زيد عمر او بكر خالد يكون المفعول ضرب وكرم بكر خالد فيكون الواو
قائما مقام هذين وهو محكوم عليه بالامتناع ولا وجه لتخصيص هذا
المشار بجزء الفراء فانه ممن يجوز العطف على عاملين مختلفين
مطلقا كما استقف عليه **في** فوده ما كر سوداء نورة ولا يبيضا ونحوه
فبيضا معطوفة على سوداء والعامل فيها طر ونحوه معطوفة على نورة
العامل فيها ما وانما الاول عطف على الامر الاول والعامل فيه طر

النار الثانية عطف على الامر الثاني والعامل فيه خبيث وعلى هذا القول
فيما بعد فان اجرة عطف على الامر والعامل في الدار في عدم عطف
على زيد والعامل فيه الابتداء **وله** وعدم جواز ذلك العطف مع مخالفة
الفرد جاز في جميع المواد عند جمهور فقهاء على ما يوجب على المص ان قوله اطلاقا
للفرد بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمتشعب فاجاب بان المتشعب
متعلق بجميع عدم جواز مع مخالفة وهو مع كونه تكلفا جاز في جميعه عليه
ايضا انه لا يفيد البيان انتفاء عدم جواز مع مخالفة الفرد في هذا
التركيب ويكون محتملا لعدم جواز بل مخالفة الفرد وان مخالفة مسبوقة
في عدم جواز ومخالفة الفرد في جميع الصور الا في صورة الدار زيد و اجرة
عمر فلا يفيد ما هو المقصود من عدم جواز عند مسبوقة مطلقا لانه ان يكون
المقصود في مخالفة الفرد فيما عدا هذا التركيب او نبأته فيه ثم قيل اعلم ان
الشيخ الرافعي لم يوافق نقل المص ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم
المتأخر على انه جاز العطف الا فيما اذا كان فصل بين العاطف والمعمول
بحرور وقال فيهم الفراء وسيبويه بالمتبع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون
الا اذا تقدم بحرور المعطوف والمعطوف عليه فعمل هذا حصول المثال
للمتشعب في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ ونقول بيان هذا المقام
سند عن التفسير فليست كلام المص وما ورد عليه او لا يتفق المسئلة
فان في الشرح العطف على عاملين منته عند البصر بين المتشعبين مطلقا
وصورته ان زيد في الدار وعمر اجرة وحال عند الفراء وبعض المتأخرين
مطلقا وينقسم امره عند كثير من المتأخرين كالا علم وغيره منه ما يجوز
منه ما يستلزم فيكون مثل قوله في الدار زيد و اجرة عمر ويمنعون ما

عدا ما ذكر وضابطا ما جوزه ان يتقدم بحرور المعطوف عليه وينبغي
المنصوب او المرفوع ثم بانه المعطوف على ذلك الترتيب فاما وجه المثال
له فلان حرف العطف ناب عن العامل الواحد وقائم مقام فلم يقال يقوم
مقام عاملين فاذا قلت زيد في الدار وعمر و اجرة فقد اتممت مقام
عاملين ولذلك باو لو افتر قولهم ما كل سوداء غرة ولا بيضاء ثم على
ان المفضل محذوف وترك المفضل اليه على اعرابه ووجه المثالين بالجواز
ما ثبت من نواهي العمال المذكورة وهو ما ذكرناه من الترتيب المتقدم في مثل
قوله في الدار زيد و اجرة عمر وفوجب تقييد الجواز بالبيان الذي ثبت جوازه
والبقاء على الاعتناء فيما لم يثبت تمسكا بما ذكره المتأخرون في التقييد
ثبت ان الوجه في العطف على عاملين ما افترقه المتأخرون وان
الظاهر من قوله تعالى و اقلنا الليل والنهار انك للمؤمنين اذ افتر قولك
في الدار زيد و اجرة عمر وكذلك قوله ما كل سوداء غرة ولا بيضاء ثم
وعليه حملوا قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عقفا
على قوله الذين احسن احسن و زيادة والذين كسبوا السيئات عطف
على الذين احسنوا و جزاء سيئة عطف على احسن وقال في الايضاح
ما هو مثل ذلك وهو سبويه والحاك لا يجيزون العطف على عاملين
مطلقا وجعلوه على حذف المفضل وترك المفضل اليه على اعرابه و
غيرهم يجوز العطف على عاملين مطلقا وكثير من المتأخرين لا يجيزون
بجانب منه ما كان مثله وهو ما تقدم فيه بحرور وناظر غيره ثم يوافقني
بالمعطوفين على ذلك الترتيب وهذا هو الوجه المستقيم لنواهي العمال و اطلاق
العرب ولا حاجة الى التعسف واما الذين اجازوا العطف على عاملين

الاجابة اليها هو الظاهر من عرف اب الكلام ومكلمية ولا بد عليه سؤال الحكم
لانه يقول كان القياس عدم يجوز هذه العلة لكن لما ثبت ذلك في صورة
الترتيب كما سبق صارا جازا بالسماح ومقصودنا على هذه الصورة لانتفاء
السماح في غيرنا والتاويل خلافا للظاهر وان كان به تعسف مستغنى عنه ولرجوع
الى المانع وكلام الشارع فنقول معنى قوله خلافا للفردان الفراء بحجة مطلقا
وقوله الا في نحو في الدار زيد وجملة عودا ويجوز مطلقا والقياس عليه اذا كان
مع الضابط المذكور وقوله خلافا لسيبويه لا يجوز عنده مطلقا وان كان
بالضابط المذكور فثبت في هذا انه لا حاجة الى اخذ الفراء في صورة الاستثناء
الا ان الشارع قد ذكره اراد بذلك دفع ما قيل من انه لا وجه لتوسيع خلاف
الفراء بين المستثنى والمستثنى منه بلا وجه لانه بيان للمخالفه قبل تمام الحكم
فاخذ في الاستثناء ووجه يكون المعنى ان الفراء مخالف لما في العطف على العامل
في جميع الصور الا في هذه الصورة فانه موافق لهم فيها وذلك جازا للشارح
يحتسب لا يخبر عليه وان كان السؤال منه فاعرف اصله كما لا يخفى على المتأمل
البصيرة وما عظم فضيلة القائل في قوله بنحو عليه الخ في تبديل الحكم بما لا يبيح
والسبب في حمله عليه عدم فهم الحكم وقصور الاطلاع على مراد الشارع نعم في
افتقاره على قوله يعني الا في صورة تقديم الجور تأخير المرفوع او المنهوب
فصوره اذا لم يرد من غير كونهما او يكون المعطوف على ذلك الترتيب وايضا في قوله
بل حكمها على حذف النقصا وابقاء المقتضى اليه على اعابيه نظر لما في ذلك من حذف
المقتضى وانما هو لا يتصور في نحو قوله في الدار زيد وجملة عودا بل في حذف
فيه عند سيبويه اجازة اصل الكلام وفي جملة عودا تقدير المقتضى وابقاء
المقتضى اليه على ما كان عليه انما هو في مثلثة ماطر سوداء حمراء ولا يبيضاء

شجرة اذا اهل عنده ولا طر سيفا في حذف المقتضى وترك المقتضى اليه على اعابيه
لا على انه معطوف على سوداء ولو قال المشرع قدس سره فانه لا يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة بل بغير اجازة كما قال الرضا لنعم نعم فثبت
عنده وحقق قبل الظاهر فثبت ويحقق وانت خبير بان التفسير بالمعنى
ادخل في البيان والبلغ **قوله** او لم يرد في السماع به يجوز هذا يتصور
ثلاثة وجوه اثنان منها ما ذكره الشارع قدس سره والثالث ان ينظر في
به يجوز الا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العموم انحصار كثره في دفع هذا التوهم
بذكر كلمة واجبة وافواه وكلامها وثلاثهم ونحوها وانما اخذ الشارع به لانه
فسر له نسبة على وجه يخص بالمنسوب والمنسوب اليه فلو ابقا على عمومها كما
اول **قوله** هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه حيث قال قولنا بقر المتبوع
يخرج عنده الصفة والبدر والعطف وقولنا في النسبة او الشمور يخرج عنده
عطف البيان لانه لم يثبت به الا بقر ام متبوعه وحقيقة ولكن لا في النسبة
ولا في الشمور ولعلم مراد الشارع بذلك التفرع ونسبة هذا المعنى الى المص
هو الاشارة الى عدم ورودها او رده الرضا في المصنف قال فخر عطف
البيان في قولنا بقر ام المتبوع وخرج بقولنا في النسبة او الشمور
وفي نظر لانه ان كان معنى التقرير تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودر
عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلوله عليه بل فقط المتبوع نحو جاز في
العالم زيد والفاضل عمر واذا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض
متبوعا على عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسامه او خفض عمر اذا مرضا
انه ليس هناك من سمي باليه خفض الاثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير

التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح
 وينبغي صيانة الحدود عن مثل هذه المحملات ومن غفل عن ذلك قال
 لو تعرض لتأكيد متبوعها لكان انساب **قوله** ولا يبعد ارجاع الغير
 الى التأكيد اللفظي قبل على اي تقدير يشك الجميع وتوابعه فانه لا يجوز
 فيها التوكيد اللفظي ثم قيل ودفعه بناؤنا على الاستفاد من كلامها بالتمثيل
 للانواع للجمع الاشخاص وكما ان الاوامر باطلا فانه لا يتوجه الاشكال
 على كل التفسيرين بالجمع وتوابعه ولا بد من باخراج كل من العوم والخصوص
 باعتبار عدم الشمول الى جميع الافراد وذلك لان الجمع واخواته ادوات
 التأكيد والكلام فيما عداها من الالفاظ وايضا يجوز ان يكون الاداة الثانية
 مؤكدة للاول في صورة التكرار فيكون الجمع واخواته مما يؤكد تكرر لفظه كيف
 وبعض الحاجة ذهبوا الى ان اخوات الجمع موافقة له ثم اعلم ان المصالح
 بان المراد بالالفاظ كلها ما هو المتبادر منها حيث قالوا المراد باللفظي ان
 يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاد زيد زيد وهو جار
 في الاسم والفعل وحرف والجملة والظاهر والمظهر هذا كلامه فكل الالفاظ
 الاقضية على ما ذكره او **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث قيل
 وعلى هذا لا وجه لتكرارها بل الالفاظ التوكيدية لان التوكيد في الاسماء الموصولة
 وهو مما لا دلالة له بذكر مثل حسن حسن في التأكيد واخواته ارجح هذه
 الالفاظ في التأكيد بغيره في المسامحة وتبين لها منزلة الاسماء لانها معبودة
 مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطأ في كلام العرب
 ولهذا قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يثقل الاول
 به والثاني ان يثقل بموازنة مع ثقلها في حرف الاخير ويسمى ابتعاذا

على ثلاثة اشكال لانها ان يكون للناس معنى ظاهر هو صحتها مرثيا ولا يكون
 له معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى فهو كحسب سبب او يكون له
 معنى يتخلف غير ظاهر هو صحتها حيث ثبتت الشرر المستخرجة واستفيدة مما
 ذكره ان مرثيا كبد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره
 الشارح اذ ليست المفردة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المقصود جعله
 صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد
 انتهى والظاهر باطل لانها ليست مملكا حاكوا كونها مؤكدة لما عرفت في
 اول الكتاب من ان المعمل لا يتعلق به غرض وتخصيص اصلا وهذه الالفاظ
 ذكرت تحت اللفظ ونقوية المعنى فهي موضوعات فلا وجه لارتكاب
 المسامحة او التثنية بل في ارجح هذه الالفاظ في التأكيد وليس من ذكره
 ان التأكيد معذرة منه كما في هذا التوكيد وقد نفاه القائل والاعراض على
 الخارج بما استفاده ثم اجاب كذا في سوء الفهم وقلة التبع فلا ما ذكره
 الشارح ما فؤد في كلام الرضي حيث قال وقد تكرر المنفصل منفصلا فتقرر
 في الموضع من حيث انت وهو من باب تكرار اللفظ والكان الثاني مخالفا
 للاول لفظا اذ المفردة داعية الى مخالفة فما ذكره مع الرضي في تسمي
 اللفظي ليس الثاني منها ملتفتا اليه لانه الملتصق ولا في الشرح والحكمي
 المذكور ليس هو من الثاني بل من الاول على قول الرضي ايضا والقسم
 الثاني باقسامها الثلاثة من باب التأكيد بالاتفاق وثبتت المعنى في بعض
 هذه الاسماء لا يخرجها عن التأكيد للصفة لان معانيها ليست مغايرة لما
 يستفاد في التبع بل هي لافادة معاني تلك المتبوعات على قبيل الجمع وثبتت
 والكانت هي ايضا داخل في الصنف **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد

اصلا بضم ال او تزيين الكلام
 نطقا وتقوية معنى وان صح

قيل بل لا يصح ذكره لانه يفيد جواز جلاء الانسان كله من غير ان يراد الاكل
فقد اصرح في قوله المصل ذواتا وبتا وبله بذ امور متعددة افراد كان
او اجزاء انتهى وهو كذا كما ترى **وهو** اكد ذلك الضمير او لا قبل كان دل عليه
المصل بالخيار ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس و
العيان كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكل بكرا وجمع وقوله واكتع وافواه
مع شدة انقار الكتع واخبره بجمع وشدة انقار هذا الحكم بالحكم السابق
اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشتمل على واخبره وله هذا قد مر على ذكر
اجمع انتهى وهو من جملة الاوامر اذ لا وجه لابراد هذا الحكم متصلا ببيان النفس
والعيان لانه ليس لبيان ذوات الموكلة المعنوية وقد كان الكلام فيما سبق
مستوفيا لبيان ذوات هذه الموكلة فالفصل بينهما كالفصل بين العساو
طائرها والغنم فيما بعد لاكتع واخبره ان كان لبيان كل واحد منها لا
يوجد به وانه لانه انما يوجب له والتابع من حيث ان تابع لا يوجب بدون المتبع
وهذا الحكم يحس ببيان بجر تمام الكلام وابقاء البيان فلا يصح تعقيب
بيان جهة استعمال الجمع به وتقديمه على شرط استعمال النفس في العيان **وهو**
البديل تابع مقصود بما نسب اليه المتبع قبل يخرج من التعريف البديل في
المنسوب نحو ضئفي زيد فذكر العبارة الصحيحة البديل تابع مقصود بالنسبة
دون متبع وهذا باطل كما استتف على **وهو** اريد قصد النسبة اليه بما نسب
اليه المتبع قبل ما كان في ايه ان ليس البديل مقصودا بما نسب اليه المتبع
اذ ليس المقصود من جلاء زيد فذكر اخاك تكلف بفتح التعريف بان جملة
يجمع مقصد النسبة بنسبة ما نسب اليه المتبع ووجوبه نظر لان النسبة لجمعي
لا الاخر ليس مقصودا بنسبة ما زيد بنسبة ما زيد مقصودا

من ضم المسند له زيد بنسبة ما الاخر مقصودا بنسبة اليه فلا بد من زيادة تكملة
وهو الا المقصود من النسبة الى المتبع النسبة اليه كما في بدل الغلط قال
المقصود من النسبة الى المتبع النسبة الى التابع فالتلفظ بالمتبع سهو
وحال النسبة من نكرة وتمكنه في ذهن كل من البنية ولا يخفى انه في الاوامر البنية
لان معنى احد ظاهر لا يلبس على احد وهو انه امر مقصود بالامر المنسوب
الي المتبع فان كانت حادثة زيد فذكر يكون المقصود بجمعي المنسوب
اليه زيد اخاك امر هو المقصود به كالحكم وهو محكوم عليه في الحقيقة
ولا يخفى ان مراد القوم بهذا ليس الاوهية امر من التكلف كالأوامر
البديل ما قصد بالحكم المنسوب الى المتبع من غير هذا جميع افراد الجملة
ولا يخرج عنه البديل من المنسوب نعم قد تكلف الشراح قدس سره لكن لا يصح
التعريف لانه لا يتوقف عليه كما عرفت بل لتطبيق كلامه كما سبق منه في حد
العطف وقد عرفت فانيه واستقف على زيادة لم تسمع فيه وقد بين
ما ذكرناه فساد قول القائل وبعد فيه نظر **والنحو** ولا يصح
احد على المعطوف بل دفع لما ورده الرضي في هذا لا يطرأ في قوله جاءني
زيد بل عرفت ان المقصود هو الثاني دون الاول مع ان عطف نسق قال
قلت مرد على هذا الجواب ان بدل الغلط قد يكون بزيادة وهو ان تذكر الجذر
منه قصد وتقدم توهم ان كان غلط لكون الثاني اجنيا وهذا يعتمد
الشعر وكثير اللبانة والتفنن في الفصاحة وشروطه ان يرتقي في الادب الى
الاعلى كقولك هذه نخم برز فان اخبرت هذا في اقسام البديل لا يصح الجواب
وان لم يعتبر بهم لكن يستفنى التعريف يخرج هذا القسم اذا اعتدوا
لعدم اعتبارك له عند حقيقة ودخوله في المحرر بحسب نفس الامر قلنا

قد عرفت ان الحكم بهذا القسم في الكلام يظهر كونه غالطاً بما لا يؤول
وهذا العطف على غير ليس كذلك بل الظاهر منه كون المقصود ابتداء
فلما حذروا **ان** يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد للنسبة لا التتابع
كون النسبة اليه توطئة وتمهيد للنسبة لا التتابع لا يخرجها عن كونها مقصودة
لا ابتداء ولا انتهاء كيف ولا تكون هي توطئة عالم يكن مقصودة فانه مقصودة
لذلك بالضرورة **ان** ليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة لا زيد قبل الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان
ليس المقصود نسبة عدم القيام لا زيد بنسبة لا احد في الكلام قلب
وليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمغنى وليس
نسبة ما نسب اليه اشارة الى عدم القيام مقصودة بالنسبة السبب
النسبة لا زيد بان يكون يكون المقصود اليها سبب فيكون النسبة لا زيد او
بالقياس لا زيد بان يكون مقصودها باعتبار زيد وتغير النسبة اليه ولا يخفى
عليك ان يندفع الاشكال عن تعريف البديل ما سمعته في تعريف العطف
فان معنى كونه مقصودا وانه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكما قصد
في النسبة على طريق اخر في دفع التهمة في الكلام باطل فالحال ما ذكر في شرح التعريف
عنه ما ذكره في هذا الموضع فانه قال فيه ان قصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع وهذا التعبير ليس بمستقيم لان النسبة هي ما ليست بمبتدئة اذ
لا يتصور ان يكون النسبة لا زيد غير النسبة لا افوك بل النسبة واحدة
لكن البديل هو المقصود بها واول المبداء منه فيذكر على ما ذكره في حذو وال
احدهما اتحاد الملايين والملايين به او اتحاد السبب المسبب وثانيهما اتحاد
المفصلا والمفصلا اليه وكلاهما باطل وانت خبير بان ما ذكره في السؤال لا يندفع

بمثل ما سبق في كون المبداء منه توطئة لا ان توطئة في هذا الحكم والحكم منها مختلف
فيبقى السؤال حاله فلما بدى في دفعه في طريق اخر فذكر ما ذكره الشارع قدس سره
ان يريد هو كل المبداء منه قبل لا يخفى ان المركبة الاضافية الاربعة صارت
اسماء للمقام الاربعة كعبدا له علما وان عطف البعض على الكل في قبيل
العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في قوله و
هذه مسامحة شاعت في كلام المفسرين ولا يكا دكتور عنه ضياع ان
الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لادلة طلبه بيان ما هو
اصل معنى الاضافة لاميته المراد في هذا المقام فلا يشك ان كيف يعطف المفصلا
اليه بالاضافة اللامية على المفصلا اليه بالاضافة البيانية وما يجب به عنه
في ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو بين او المقام ليس مقام الاضافة
اللامية وكذا ما يجب به في ان بين احرف المقدر والمذكور في فاعطف
الحجور باللام المقدر على الحجور ومن المقدره وان لا يجوز عطف على حجور
من المذكورة اذ لا يحصل التام وفي غلط في جهة الا عطف بعض هذه البديل
على البعض الاخر في قبيل عطف بعض الافام على البعض الاخر فانه اذا
لمفهوم كلي معروض افام له فلا يصح ان يقال ان عطف البعض على الكل
في قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وانه في قبيل
المسامحة لانه في قبيل عطف الاسم على اخر مثله به في المسامحة كما لا يخفى على
صاحب البصيرة **ان** اما اشتمال البديل على قبيل يخرج منه فوجاه لا زيد فانه
فانه لا يشتمل لاحدهما على الاخر فانه جعل وجه التسمية انما يخرج من جميع
الافراد والمشهور اشتمال المبداء منه على البديل باعتبار تشويق البديل
وكونه دالاً عليه بما لا يحصى في سماع المبداء منه فتنظر في البديل وهذا

وجه تحقيق معاد تجلها ما ذكره الشارع فانه كلام خاص غير مطرد ومن قال
ينبغي ان يحل كلام الشارع على هذا فقد رضى بما لا يخجل انتهى وليس كما رآه
لوجهين احدهما ان قوله لا زير محله ليس في قسم بدو الاشغال بل هو من
بدو الغلط كيف قد اعترض الرضى على المص بعد ان ضمن قوله والثالث بينه
وسينه ملازمة بغيرهما بقوله ارباب الاول والثاني ملازمة بغير الكلية والجزئية
بان هذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدو الغلط نحو جوار لا زير علامه او محارو
ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدو الغلط واجاب ان الشارع قدس
سره بان المراد بالملازمة بينهما هي الملازمة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة
لا اللابس اجمالا وليس كحوضيت زير محارو في هذا القبيل لان نسبة المحارو
الى زير تامه فيكون في باب بدو الغلط وثانيهما ان ما ذكره في الوجه المشهور
لا يكون اعم مما ذكره الشارع فانه لا يشمل ما هو بدو الاشغال من المناظر المذكور
كما لا يشمل ما ذكره الشارع فان نسبة اجمالا لا زير تامه ولا يلزم في بعضها
اعتبار غير زير فاقب الدلالة والتشويق ثم اعلم ان المص قال انما وقع بعض
الحوادث اختلافا في بدو الاشغال فحلثا مشتملا على الاول والاخر مشتملا على
الثاني فان اريد بانها اشغال تتعلق فالثاني متعلق بالاول وان اريد بانها
الدخول فالثاني داخل في الاول فان حسن الدار واختر في الدار اذا قلت
اجبني الدار حسنها ونحوه وان اريد بانها اشغال الملازمة فكل واحد منهما ملازم
للاخر فان زير ملازم لعلم وعلم ملازم له وبدو الغلط ارباب
مسبب في الغلط فيلزم جعل الغلط مصدرا او الاصل جعله بمنزلة غير المستقيم
وجعل الاضافة اخذافا للمصدر منه فيكون الملازمة قوية اذ هو ان يقع في
البدا ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا في هذا القبيل بدو نظر

٢٢٦
جنا بها لم هو اهلها فتصور بدو الكل معناه بدو نظر المصدر منه حيث جئ
به بجميع المصدر منه فهو بالبيان الثاني بدو منه بالبيان الاول فترك جميع
المبتدئين بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شي من المترك
بلا بد في فحامي به في التابع بدو في جميع ما ترك في المصدر منه فيكون بدو
الكل بدو البعض به لا في بعض ما قصد بالمصدر منه اجمالا فانه اذا قيل قطع
زير فقصده زير يده نسبة القطع اليه اجمالا فتقديره ابد لا للمصدر بالبيان
اجمالا بالبيان لفصل في تفسير البدي بدو اجماله فهو بدو البعض
اذ غير البدي في المصدر منه ترك بلا عوض ولم يجد شي في المصدر منه سوى
البدي بدو لا وبدو الاشغال بدو اجمالا مشتملا على المصدر منه وقصد حين ذكر
المصدر منه كاشماله عليه فهو بدو اجمالا مشتملا على المترك ولم يجد المترك
بدلا بل الواجب البدي كاشماله عليه المترك انتهى وليس بمستنقما اما ولا
فلانه يكون الغلط المصدر منه مراد بذلك البدي على قبيل ما ذكره في
بدو الكل بدو البعض وهذا باطلا بالفروقه واما ما في فلاح المصدر منه
لا يكون توطئة للبدي لان البدي يكون بيان لما قبله في جميع الصور كما
ينطق به جميع كلامه واما ما في فلاحه يلزم ان يكون الكل والبعض وشيئا
في بدو الكل والبعض وغيرهما هو المصدر منه فلا يصح قول المص فيما بعد
قالا ولا بد له بدو الاول والثاني مجزؤه الى آخره كما هو الظاهر وايضا
فان ائمة التفسير والعربية اجمعوا على التعبير ببدي الكل في الكل وبدو البعض
في الكل ولو كان كذلك لما كان ذلك في الصواب ما ذكره الشارع فكذلك قال
المص بدو الغلط انما ذكره هنا لانه الذي يقال بعد الغلط لانه غلط و
اضيف الى الغلط لانه كان سببا للاتباع به الا ان كان اذا ردت ان

الاو والاحسن كقولك زيد ضربته اياه والاكسر يد زيد قطعت اياه و
السابع جهل زيد بن كرهتهما اياه والناح كقولك بعد تقدم ذكرهما و
الزيد بن كرهتهما اياه وفي الفصح الى الـ عشر على ما ذكر في النسخ الى السالك
عشر في الفسحة الاولى **ولا يلزم** في ذلك ان يكون عطف البيان
او صح قال المحض **والفصح** ان يكون عطف البيان او صح في بقية غيره
لازم فانه ليس هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضعا
قد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح من الثاني لوافر قال
زرنه لو كان جماعة كل واحد يكنى باي واحد اسم عبد الله والافصح عبد الله
فاذا قلت جاءني ابو محمد عبد الله او صح مكان محمد او ان كان ابو محمد اوضح
من عبد الله لو انفر **وقال** اللهم صدق صدق قبل الظاهر يقول لا لا خبر
افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا وكان القائل لم يرفعه فجزا اذا قال
وقال واخره بمنزلة اناس التاكر البكر رتبة كل ما كان عطف بيان للمعروف
باللزام انه اضعف اليه الصفة اخرج بل المراد ما اوردته بصفة الامكان قال
في الشرح انما قلت في مثل الكثرة الى انه قد يقع في غير هذا الباب كقولك
بلغام زيد وزيد انه لو جعل يداه لم يكن يد في الـ يكون له حكم الانتقال
لانه المقصود بالنسبة في المنع فكان حكم المناد اوله واذا جعل عطف
بيان كان المقصود به الاول في كل ما تجر الصفة في جواز الامر من هذا
كلام قال الرضي بعد نقل كلامه هكذا قال المحض انما قلت في مثل اشار الى
الافراد يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا ابا نازب منبذين ولا يجوز
جعل يد لا لعدم جوار بالهوى وكذا ما عظام زيد وزيد ولو جعل يد
لوجب الفهم وقد ذكرت ما عليه في باب البدر يربيد ما قاله ما لم يكن للبدر

معنى في المبتوع فتح يحتاج الى المبتوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه
في المبتوع كما فهم ذلك في التاكيد جازا اعتبارا مستقلا لفظا او معنانيا
لان يقوم مقام المبتوع ولما كان احواله يتبعية الاول جازا ان يعبر عنه
مستقلا غير فالاول كخوباز يراخ ويا ابا نازب منبذين والثاني يا
غلام بنبر وبنبر معا بالوجهين ويا ابا نازب بالنصب وكذا قوله
انا ابن التاكر البكر رتبة يراخ وكذا المنسوبة يجوز جعله مستقلا
بازيد وعمرو وغير مستقلا كخوباز يراخ والحاش للعلامة المذكورة بعينها
وانما لم يجوز بازيد وعمرو ولا بازيد وعمرو بالتبوين كما جاز يا غلام بنبر
وسبغ البدر لان العاطف حرف النداء والمعطوف صالح لمباينة
له هذا كلامه وانت خبير بانه مبني على ما تقر به من عدم الفرق بين البدر
وعطف البيان وقد عرفت في كلامي ان قد سلكه الى عاملة على
تلك الحالة والتفرد ليس بشيء فهذا ايضا كذلك كيف يجوز اعتبار
البدر عن مستقلا بناء على كون احواله يتبعية الاول او من حيث
التعريفات فعليك بمناجاة المعص فانه موافق للحق حقيقة لان يتلقى
بالقبول **وهذا** احد الابعام التي يعرف به المبني على الاطلاق
فيلزم من هذا احد الحكمين كما هو الظاهر بعد قوله ان الاسم المبني فهذا
انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقفا على معرفة المبنى والاصل لكنه
ممنوع لانه يمكن معرفة بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم
الحرك الاضافي وهذا سوء الفهم لان الكلام مبني على الـ المبنى ما هو في
تعريف المبنى وهذا باطل لان المعرف بالكسر معلوم قبل المعرف بالفتح فهو
سند على تقدم معرفة الشيء على نفسه وكون مبني الاصل مما يعلم فيما بعد

لا يدفعه بل يقويه و يروى و يتحقق الكلام ان ما ذكره النسخ منها كلام
 الرضى اوردته على المص و ان كان كذلك كما راه طاهر الورد و بنه في ذلك
 و ليس الامر كذلك لان معنى الكلام غير المعنى المعروف و مبين له فلا يلزم
 اخذه في تعريف الف و الثاني في اخذ المعرف في المعرف لان العبرة بالمعنى و
 اللفظ كما تقرر في محله فكلوا لفظ المعرف في اجزاء المعرف بمعنى غير المعرف
 ليس بخذ و روى انه لا يخفى على المتأمل ان جيب ما بين قوله الامر يعرف مهية المعنى
 على الاطلاق و بين قوله و لا يعرف الاسم المعنى في التذرع و التنازع فالصواب
 ان يقول الامر يعرف معنى الاصل **او** اذ لو لم يعرفها فيلزم ان يعرف
 مهية المعنى كما ان تعريف الاسم المعنى تعريف المعنى بالمعنى فيلزم تعريف الشئ
 بنفسه هذا محصل كلامه و فيه نظر لان لزم تعريف الشئ بنفسه لو سلم ان يكون
 لو كان تعريف المعنى المطلق و اما اذا كان تعريف الاسم المعنى فليس التعريف
 الخاص بالعام و لا الخذ و ربه نعم لو كان تعريف المعنى المطلق يلزم ان لا يكون
 جامعاً لخروج معنى الاصل لانه لا يتناسب معنى الاصل انتهى و ليس مما يلتفت
 اليه و لكنه مستغن عن البيان بما سبق انفا **او** من الاصل و هي احدى
 و الفعل الماضي فيلزم بيان مفهوم التركيب الاضافي و ان كان بتعيين ما يصدق
 عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب و لا حاجة الى تعيين الامر بقوله
 بغير اللام اذ الامر في عرف النحاة الا بغير اللام و قد مر بيان بطلان هذا القول
 في صدر الكتاب **او** المراد بالبناء منه المضافة في تعريف المعرب هو هذه المسماة
 غير الاولى هو المسماة و هذا باطل لانه ان اراد ان المسماة و ان كانت قد اذلت
 فظهور البطلان كيف قد اذلت في تعريفه في المعرب يكونها من المشابهة و
 ان اراد ان اللام تجل على العهد فتكون المعنى هذه المسماة فهو مع ما فيه خلاف

الظاهر **او** فكلية او معنى المنع لخلق قبل المنع اجمع كما يتبادر الى الوجود
 و يمكن جعلها مانعة اجمع ايضا بان يراد باناسب من الاصل ما ناسب مناسبه
 موجبة للبناء و بما وقع غير مركب ما يكون سبب بناء عدم التركيب و لا نقاء
 في ان سبب بناء هو لا غير مركب ليس بعدم التركيب بل المناسبه و مر قال
 ان ليس للشك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن السوء فان قلت يخرج
 من القسمين غاي في قولهم غاي صوت الغراب قلت لا صوت ليس في الاسم
 المعنى لانها ليست موضوعاً فليست كلها فقلنا لا يكونها اسما و انما ذكرت
 فيما بين المنبئتين لمزيد من كسبتها بها انتهى و انت خبير بان ما ذكره من يجوز
 الحمل على منع اجمع بعيد من الاعتبار بحيث لا يجوز ان يكونوا الابصار و ما رده
 من القول ينبغي ان يكون كلمة او لك صواب جداً و رده ذلك كما بورت الفصح
 فانه لو كان لك لفظ التعريف فالصحيح في الشرح و ليست اذ هذا
 بالغ بفسادها احد لان المراد منها ما كان على احد عديدين الوصفين و انما
 لفظ احدها اذا كان المراد بها الشك و هكذا قال في تعريف المفرد
 ما جاء به عما اوردته من السؤال في ذلك القبيل فان الاصول المذكورة في المنبئتين
 لا يكون عند ذور العفول في المطا و كان القائل سبق و علم ان انما
 المذكور ما يرمى به الغراب من صوت و من ما يتكلم به الصياد و وقع فيما وقع
 بالاجابة ما ذكره من ان المراد غير مركب حقيقة او حكماً باعتبار قصد المشكلة
 للمعنى الواقع غير مركب قد خالفه في صوت الغراب **او** المراد
 ان احكام البناء لا يعبر عنها في قبل نه به على ان المراد باللقب ما يعبر به
 عن شئ و هو على اللغة لاسم العلم كما هو مصطلح الصناعة و ان التغيير
 بها عنها لا بخصوصها كاشراً بين احكام البناء و البناء و غيرها

وليس يستقيم لان التميز هذه الاشياء اعتبارا الكونيين وليس الامر كذلك
عند البصريين كما ينادى عليه عبارة الخارج قدس سره باعلى صوته كيف
ولولم تحمل الالف على ما هو المتبادر منها لما كان قول المصنف والقابلية ضم الخ
مقتضا وقد صرح المصنف بذلك حيث قال اردت ان تكون التثنية والاسكان
يقع فيه كما يقع في الموصوفين كقولهم قدس سره وقيل وبازيد والفتح كقولهم ابن
كيف ولا جبار والكسر كقولهم هؤلاء واسم والاسكان كقولهم فيكم وجعلوا
القابلية خصوصية حركات البناء كما جعلوا الحركات اللوحية وسكونه القابلية
ليكون اللفظ اذا ذكر متبعا عن انهم ارادوا حركات الالف او سكونه
دونا اخر فاذا قالوا فاعلم رفع علم انها حركات اعراب واذا قال ضم علم انها حركات
بناء وكذلك ياتيها وكذلك مرفوع ومنفوع من الخواتم قال في هذا الاصطلاح
للصريح المتقدمين والمتأخرين واما الكونيين فيجوز ان يكونوا واحدا
اللفظيين كل واحد من المعنيين ووافقه الرضي في ذلك الا انه ينبغي ان
قوله ذلك يجعل الرفع والفتح والكسر القابلية وحدها فلا يقال ان بازدا
منه على الرفع واما القابلية الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف
ايضا فبقا في جوابه زيدا وزيدا والزبدون انهم مرفوعة فقال
والذي ينبغي ان يظن ان المتقدمين لم يفسحوا القابلية الاعراب ايضا اعني
الرفع والنصب في احوال الحركات المعينة فالرفع كالرفع والنصب كالفتح و
الحركات الكسرية انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب سيما
الحركات مجازا فقولهم في خورائت الزبدان الى الزبدان منصوب مجازا في
الخارج على هذا ان يطلق على حروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك
الحركات مجازا فيقال في لاريان انه مفتوح مثلا وهذا كما ترس **م**

وحكمه في حقه ان يوضع في تقدير الجنب الا انه قد مره لان غيره جعله تعريفيا
للمعنى فنبه على انه حكم الذي لا يعرف الا بعد معرفة تعقيب تعريفه بقوله
وحكمه تنبيه على وجه العذر انتم فيرويه نظر لان حكم الجنب مطلقا ليس
ذلك بل حكم ما مناسب بين الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه
ان يختلف اخوه باختلاف العوامل وظاهرا هو الواو مطلقا اما الاول فلان
التفصيل انما هو للوضوح في البيان بتعريف كل واحد من الانقسام وبيان حكمه
وهذا حكمه مطلقا امر غير اعتبار انقسام هذه الالف في محل محله
واما التثنية فلو جهل احد من الالف في المعنى يكون اخوه مختلفا بجهل
العوامل والاكال معرifa فان المعرب ليس الا ذلك على ما خاطبه على
فهو حكم الجنب مطلقا وثانيهما ان الخارج عما نحن فيه انما هو بين الاصل واما
الذي بناؤه لعدم التركيب فهو اقسام الاسم الجنب وقد عكس القائل
ظنه خارجا عما نحن بصدده على ان الحمد وليس مطلق الجنب بل الاسم الجنب
وكون الحكم المذكور خاصا به او فو بالمقام وانسب بانتظام الكلام فكيف
يعترض عليه بان هذا الحكم محض بالحدود فان قلت لم يرد القائل
ما حملت عبارة عليه بل اراد ان هذا ليس حكم الجنب المحرود مطلقا
بل محقق باور تسمية المناسبات بين الاصل والواقع غير مركب قال التثنية
منها حكم خلا ذلك الحكم قلنا فبغير هذا يكون باطلا ايضا لما عرفت في اول
وجهي التثنية **م** وبعض الظروف فيلزم انما قال بعض الظروف
ولم يرد بعض الموصولات الى اني معرفة وحدها القلتها وانما يتوهم انه على
مذهب في جعل اللذان واللتان موبين لكن ينبغي ان يقولوا وبعض
الركبات لان الركبات قسم من غير خوفه عشر ونسم موب وهو

بعلبك وينبغي ان يفور وبعين الكنايات ايضا يخرج فلان وفلان وليس
شي لان مدار الحكم غالب **المراد** المصنف ما وضع من الحكم قبل المشهور عند الحاجة
وضوح هذه الفهار لمفهوم الحكم ونحو طلب والغائب والحقيق ونحوها
لأنها معينة لهذه المفاهيم والتعريف انما فيها هو التحقيق وهذا انما
ما تكلف الشارع لاخراجها وعلى طريقة الحاجة ينبغي ان يحل التعريف على
ان المراد ما وضع لبيان معنى من الحكم بعينه او مخاطب او غائب كنهك وهذا
ايضا يندفع لفظ المتكلم ونحو طلب ولكن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين
لا بد من محال متكلم وافق على الاستدراك والعموم والنية قد يكون الاشارة
للعوم والمراد بلفظ ما اسم فلا ينقص التعريف نحو مخاطب انتهى و
ليس في فهم المقام لان وضع الفهار لذكر الحكم ونحو طلب والغائب
بالاشارة الاثر انك اذا قلت انما مخاطب بهذا الكلام او متكلم به لا يكون
المراد بانا الاشارة والامتنع احكاما لموضوع لمفهوم المتكلم ونحو طلب انما
هو المتكلم ونحو طلب وقد وهم الامر على عكس ذلك فادعى الاستغناء عما
ذكره الشارع لاخراجها وبهذا بيان فساد توريه والمراد ما وضع لبيان
في متكلم بعينه ونحو طلب كذا في لفظ المتكلم ونحو طلب ايضا لان معنى
هذه العبارة هو الاستعمال بحسب المفهوم وانا وانك ليس كذلك بل المتكلم
ونحو طلب موضوعا لان استعماله منكم بعينه ونحو طلب بعينه حكما انا
وانت قد حمل القائل هذه الالهام الباطل على ان كتاب ما يكثر من ثبوت غلبة
في العلماء وهو قوله ولكن شكرتم لازيدنكم فان هذا الفعل مستند اليه وجعل
خاصته فلا يحمل الاورد من هذا الاقتباس من كلامه القديم والعجز عن القائل ان لم
ينفصل للموضوع في قيد احسينه في قول الشارع فانه يخرج من كون المراد

بالمعنى الموضوع له ذاته في هذه احسينه بل احسنه على اسناد المعنى القائل
للحاجة واما بالتحقيق وفانها هم في ذلك فان قلت اذ كان المتكلم و
انما طلب موضوعا لهما باعتبار مفهومهما وهذا الضمير انما باعتبار ذلك
فاى حاجة الى قيد احسينه قلنا احاجة اليه لاخراج زيد او غيره عن المعنى
بزيد فانه يفيد ما عليه انه وضع لذات المتكلم ونحو طلب لكن لا في هذه القضية
قوله يخرج بهذا القيد قيد الموضوع لكونه لاحد الامور الثلاثة فلهذا
اورد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة
الغيب الموصوفة بما وصف به الغائب بل انما يخرج ما في ظاهر النقص
بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة انما بيان الوجه في وجهها به مع انها اظهر
في الغائب ووجه الوجه انما موضوعا للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد
المستعمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من قسم
المتكلم ونحو طلب اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما الثالث
فخفي لان انما طلب موضوع لاني لم يثبت انما طلب يتوجه اليه الخطاب
او لا معنى للخطاب لما يتوجه اليه خطبا الا ان يرد بتوجه الخطاب به لفظا
انما طلب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه خطبا بل لفظ انما طلب في كل انت
قال اخر الا وضح ان يقال في حيث انما طلب به انتهى وهي اوامير فائدة
يستغنى عن التنبيه عليها كما سبق من البيان لعدم الرجوع الى المحقق في ذلك
به وكيف يتصور في العاقل سليم الطبع ان يتردد ويتكلم في كون المراد
بالقيد اخبارا واحدا واعتبر به المعنى في التوجيه الثاني المصدر بضمير الغرض
وفي ان يخرج من المتكلم ونحو طلب على التوجيه الاول لكون المراد من المتكلم ونحو طلب
المذكورين وانما كان لفظهما موضوعا لمفهومهما وان قيد احسينه

لا يخرج زبيلان فان هذا هو الصراط المستقيم وان لم يقبله بعض اصحاب الفهم
وكلام المحسن وليد على ما ذكرناه فانه قال ولا يراد على قولنا العفو ما وضع لمسلم
او محاطا او غايب كذا قول الحكم زبيل منطلق هو معنى نفسه او محاطا او غايبا
تقدم ذكره لان ذلك هو ان محاطا ليس موضوعا بحيث يدركه ان محاطا
او غايب تقدم ذكره فكلما قوتك انا وانت وهذا كلامه **قوله** او تقدير
مثل ضرب غلامه زبيل قبل جعل التقدم رتبة داخل في التقدم لفظا لكن تقدير
لانه انبى به منه سائر الاقسام نعم يحكي عليه انه شاع مقابلة لفظا لقوله تقدير
فجعل تقديره تحت فليس محال بالبيان هذا الاعتراض مما اورده الرضي لكنه ليس شيا
لانه لا مانع لكونه مقابلا لكونه مانعا من غير على اعتبار المعبر او اللبس والاختلال
ممنوع ببيان المراد بحيث لا يذهب الوهم الى خلافه كما لا يلبس على صاحب الفطرة
السليمة **قوله** في حيث المفعول لا في حيث اللفظ فان المتقدم ليس مفعولا وقد ورد
لفظ حال كونه متقدما عليه كما يظهر من المثالين ومن لم يفهم قال اراد بان ذكر الام حيث
اللفظ ان يكون المفعول مفعولا باللفظ باستعماله فيه والافصح اللفظ باعتبار
انه مدلول اللفظ المذكور لفظا **قوله** فكما تقدم في حيث المفعول قبل اركان لفظ
العدا متقدم في اجل المفعول وتقدم ففهم كانه للفظ العدا وقوله في حيث المفعول
والافصح ان يقول فكما تقدم في حيث اللفظ وهذا يجب جدا فان الكلام في
انما التقدم المفعول دون اللفظ حتى يكون سبيل الى هذا الوهم الباطل والقول
بازوم القول فكما تقدم في حيث اللفظ وبذلك سقط ما قيل على قوله وكان
تقدم ذكره معنى الظاهر فكما تقدم ذكره لفظا فان معنى القولين واحد قال
المحسن والتقدم المفعول كقولنا هو اقرب للفقير فان قوله اعدوا ما دار على
العدا اصل كانه متقدم في حيث المفعول وقد يكون ذلك في لفظ وقد يكون في بيان

والسباق كقوله ولا يوبى لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم موردنا خبر
الضمير عليه حيث المفعول **قوله** فانما جاء في خبر ان قبل لا يوبى
ولو كان راجعا الى علمه اجمع وكل قول لانه انما جاء به من غير ان يتقدم ذكره
مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاء في خبر ان قصد ايجاد الخبر
انه لا سبيل الى افعال واد كونه راجعا الى علمه اجمع ودعوى لزوم التمسك
في الكلام باطله لان ما زعم مستدركا مفيد لكونه اجمعي به من غير ان يتقدم ذكر
ولا يخفى انه لا بد منه وبه ظهر مقصود العبارة المحررة نعم لو قال قدس سره فاما
ضمير ان والفتحة وانما هي به من غير ان يتقدم ذكر قصد ايجاد كان احسن
قوله وهو مرفوع ومنسوب ويجوز قيل الاظهر الاوجه والاد مرفوع ومنسوب
منسوب ويجوز وانما مرفوع ومنسوب ومنساق هذا التفسير مستغن
عن البيان **قوله** الاول ضربت وضرب قبل الاول ان يقول ضربت
يضرب المضربين ويضرب بكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة
ثم اوجب بانه اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التعريف
المعلوم في الصرف فلم يفتية الماخوذ والمستقبل وغيرهما وانما خبره بانه لا
سبيل لكل واحد من المسوالات اجواب لان المقسم هو اللفظ الحقيقي
او الضمير البارز قال في النسخ شريعتا في تقييد المفعول لانه يوضع موضع الظاهر
فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ويجوز كذلك جاء المفعول
ايضا قال في هذا الضمير الذي ذكرناه في المرفوع المتصل انما هو باعتبار
الفعل الماخوذ والمفعول ما لم يسم فاعله وهو خبره في الفعل المضارع و
الصفتان لان تلك الفاظا تقتضيها وكان القائل لم يبق له في ما بعد و
المرفوع المتصل يستتر **قوله** وضعوا للمسلم لفظين يدلان على استتار

فما ظهره انه مشترك لفظي واحيى انه مشترك معنوي فانه موضوع للمشكل مع
الغير بما كان ذلك الغير وايضا دلالة على كونه مستقيما لانه يدل على المثني
المخلوط والي المخلوط ايضا فجاءت المثني انتهى ولاشئ في كلامه ان رج النام
قدس به يشعر بكونه دلالة على معان متعددة بحسب اوضاع متعددة
حتى يقارطه انه مشترك لفظي بل كلامه يرجح كونه مشترك بحسب المعنى
كما لا يخفى على المتأمل اخبير وقوله وايضا دلالة على كونه مستقيما معان وهم
تأمل في عدم التأخر فان معانيه لا تزيد بصيرة الاصل على ستة لانها
تحت هذه السنة والقياس على المثني قياس مع فارق **وهو** وحاصلها
الاعلام من جهة العلم قال المص وانما قلت علامي ولي تنبيه على ان هذا
المفهوم من تنبيه باسم وقد تبين في حرفي كما قلت في المرفوع المتصل ضربت
وضربت تنبيه على انه يكون في الفعل الماضي للفاعل ولقد علم بسم فاعله
كما يحذف في اخر الكلمة المشتبهة قبل ظهوره يدل على ان الفاعل المستتر
هو المحذوف هو الذي ذهب اليه المص وقال الا ان الحاجة لا بطلت في الحذف
على المستكرهه لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهر والحقيق ما سبق في اول
الشرح وقد عرفت بطلان **فلم** اذا لم يكن مستندا الى الظاهر فيدل لاجابة الى
هذا القيد لان الكلام في بيان امتثال المرفوع المنصل فيها كالم ولا يكون
في المستند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المنصل حتى يحتاج الى تقييد
ما في الغائب بهذا القيد فليس عليه نظايره ولا يخفى عليك ان هذا في قلته
الاطلاع لانه اذا لم يكن في المستند الى الظاهر لزم التقييد بذلك واللم
يكن للاختصاص **مطلقا** سواء كان من مجموعا واحدا او فوق الواحد
قبلا وكان سهو في التام الناسخ وفي المفرد واحد او من مجموعا مذكرا او

مؤنثا وكان النسخ عبارة الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر وأوضح لانه
لا يطلو في العرف المنع على الاثنين بل على اللفظ المحض وجميع على
ما فوق الاثنين بل على اللفظ المحض فالصحيح ان ليس في النسخ منع
او مجموعا والا فلو بالمشهور يقبض مطلقا بوجه او مع العجز ومفاد برئتك
لان مطلقا حاله في المعكول لا ظرف زمان امر زمانا مطلقا ولا منصرفا بقوله
يستمر مصدر كان او حالا او ظرفا انتهى وانت خبير بان القائل مصيب
في قوله ذلك لعل العبارة كما قاله او واحد او فوق الواحد وما قبله
زائدة في النسخ والحداد بالواحد المشكك وحده وبما فوقه هو اذا كان معه غيره
اعم من ان يكون ذلك الغير واحدا او كثيرا ورجح بكونه كلام الشارع موافقا
لما ذكره القائل وعليه كلام المص فانه قال كفوك اقوم ونقوم فلم يبرزه
مع المشكك احدا في حيث كان معه ما يرشد اليه فيجعله كغيره من المفرد لان الهمزة
تدل على انه المشكك المفرد والنسخ تدل على انه لا واحد الا ربعة قال قال قلت
كيف انوابه مستتر اجمع وجود اللبس فيه قلت هذا اللبس معتق في غيره
في البارز والمنفصل كفوك ضربت وقرنتا وانا وكنتي فلان يقتضون
حقوق **اخف** اول **فلم** وفي الصفة مطلقا قبل ليس في الاخر الصفة كما ينفع
به قوله سواء كانت اسم الفاعل والالوحي لا يقال مطلقا ولما في الضمير
المرفوع كما ينفع به قوله وسواء كان امر الضمير مفردا ام لا سواء كان الصفة
والالوحي لا يقال سواء كان مفردة او مشناة او مجموعة مذكرا او مؤنثا
لانه لا يصحح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا زمانا مطلقا سواء
كان زمانا كونه الصفة اسم فاعلا او غيره وسواء كان زمانا كونه المرفوع المنفصل
مفردا او غيره فقوله سواء كانت في بيان مطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب

للفع وليس ينبغي ان يقول المصنف ان كان اسم الفاعل لا ينبغي ان يكون مطلقا
من الصفة لفظ الفع و ايضا المفعول في قوله وسواء كان مفردا لا يكون الفهم
لذلك ايضا بل هي الصفة كيف والعبارة فيما راينا في النسخ هكذا وسواء كانت
مفردا قوله والوجه ان يقال سواء كان مفردا او مشاة فلا يمنع لان المراد
من المفرد والمنشأ ذاتها هو فاصدا على سواء كانت هذه الشيء او ذكرا لشي
وانما يلزم ما قاله ان يكون المراد بهما المفهوم وليس فليس ويكون ظاهرا
زمانا مطلقا بعيدا عن الاعتبار بل الظاهر المنبسط يكون التقدير ويستمر في
صفة استنار مطلقا قال المصنف انما جئت بمطلقا ليقيد ان الفهم المفعول
لا يكون في الصفة المستمرة كقولك زيد ضارب وضرب ضاربه وازيدان
الضاربان وازيدون ضاربون والمحدث ضارب **ف** فلو كانت ضارب
لاستغنى قبل الصواب لما تغيرت وكان سهو من قلم النسخ هذا هو المعنى **ف**
فهما الالف والواو في الصفة حرف التثنية ووجه اورد عليه ان الظاهر هو
التثنية ووجه **ف** او بالفصل الواقع لغرض قيل لاحاجة التقدير العامل
للظرف ولا يدعي الى الغرض بل يرفع بقله بالفصل كما يرفع بقله بما ذكره
في غير فصل وليس ينبغي ان يظهر ان غرض النسخ افادة ما هو او بالظن به
ف الى حذف عامله قبل ينبغي ان ياد حذف عامله دون اذ لو حذف فاعلم
لم يخرج من الاتصال كقولك زيد ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فخرج الفهم
من حذف عامله في الاتصال وكان الامر بالنسب على الفاعل مع كون اللفظ مركبا
في افادة المقصود وهو ان يكون العامل محذوفا فانه يتعذر ان يتصل به
الفهم لعدم كالفاعل والمفعول المحذوف فعملها كقولك ان انت قتلت
فتد منه قوله تعالى لو انتم تملكون فكيف تبصرون انما كون العامل

والجمهور محذوفين من مذهبهم بدفعه وبيان ان المحذوف هو العامل فقط
ف لانه لما انفصل الضمير عن فاعله انما هو قبل الاول لانه جعل انفصال
الضمير علامة لوجود ما هو فاعله الظاهر نعم وبه المنسبة بجعل الانفصال
علامة فاعله الظاهر اول ما هو فاعله الظاهر والاساس ان المقام يقتضي
البيان بالظاهر في مقام التبيين فالضمير فيه محذوف الظاهر فكما لا يتصل
الظاهر لم يتصل المفعول ولا ينبغي عليك ان مقتضى ما جرد جوابه فاعله انتهى
وليس مما يلتفت اليه لان محذوف الانفصال لا يكون علامة الرجوع الى فاعله
الظاهر فكيف يكون القول بانه جعل انفصال الضمير علامة لوجود ما هو فاعله
الظاهر اول ما قاله النسخ قدس سره وما زعمه حسن مما استدل به بل المقام
وانما جعل المصنف جوابا لما لكونه ازيد فان المطلوب افادة انه كلما كان
كذا يكون كذا والمصنف لا يفيد فيه **ف** انما قاله في له دونها في له
قيل ان الاول لا يصح ما صح له وما ذكره من التثنية لا يسمي ولا ينبغي في موضع
مع ان يكون العقلاء اصلا في جواب ان الصفة عليهم ممنوع اذا اسلم عليهم
الاكثر وليس ينبغي ان اثبات الاطعام في التثنية والتحال وغيرهما لذو
العلوم غالبا فهي اصل في ذلك كما اعترف به حيث قال اذا اسلم عليهم الاكثر
ويجوز ان يكون من يرفع ما كانت في عدة مواضع وما ذكره النسخ حسن
ف وحكي سبويه يجوز الاتصال في قوله لم يقل في الاتصال ليعلم ان حكاية
في النسخة لا في العرب وحكاية سبويه في النسخة دون العرب مع ما استنبه
دليله ضعفه كما مر به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يكلم به العرب فهو ضعفا
احرف من موضعها واستجى دالجر ومذهب النسخة وانت ضيعة بانه لا يستفاد
ضعف ذلك في نقله في النسخة دون العرب فانه كثيرا ما ينقل في كتابه في النسخة

ولا يحكم بضعف انقله وكثيرا ما يقبس لم يسمع على ما سمع ويجزم بجواز من
غير ضعف نعم استفاد ذلك من قوله انما هو شئ فاسوه ولم يتجلى العرب
فوضوا الحروف غير موضعها ثم ان يسويها الزم النجاة القائلين بجواز اعطاء
هوك واعطاء ما في تجوز مختصني ان مختصني نفسه وهذا دليل على انهم لا يقولون
به **م** لكن غير الاسلوب تنبها على انه ليس بقدر رقيق ولو غيره الى
ما هو المتعارض في التعريف لكان اوله وفي تغيير مع فوت كالموافقاها
خروج من غير الحكم في الحكم وليس بشئ لان الغرض المسوق له الكلام
هنا غير ما سبق له في التعريف وامر الابهام ممنوع **م** ونوع الوقاد
مع الابداء لازمة قبل ونوع الوقاية مبتدأ ومع الابداء خبر ولازمة حال في خبر
الظرف وقوله وانت مع النول اخ وقوله ويجتزأ في بيت وقوله
عكسها لعل من لم يعطوا على الحال وقوله ويجتزأ مستثنى من الحقيقة وكذا عكسها
لعل او قرينة على ان المراد باجوات ان ما عدل بيت ولعل ذلك من عجائب اللوام
فانه لا يسيل الى كون لازمة وما بعده في اجزأ احوال الفاء الظاهر من الازمة
ومثل ذلك فيما يتبع منه ان بعد ما ادعى كون قوله ويجتزأ في بيت معطوفا
على الحال يعني لازمة قال بانه مستثنى من الحقيقة او قرينة على ان المراد ما عدل بيت
ولم ينقطع من ذلك لانه لا يكون حال في هذا ولا ينبغي ان يسترب في الازمة
خبر نوع الوقاية ليس الا لتوقف حصول المعنى على ذلك لان زجر الحقول النج
قد سهره وكذا نوع الوقاية لازمة في المضارع الاخوه وقال المصنف وهذه
النون يلزم بقاء المنكلم مع الفعل الماضي لزوما فلا يجوز حذفها كحال وكذا كذا في
العرش في نون الاعراب وانما وقع القائل في هذا الخط الفاسد في قول
المصنف مع الابداء فظنه خبر ولم يدركه لافادة لزوم الابداء في بعضها لا يوجد

بدونها فانها انما هي بها لتفي الياء في الكسرة ولذا سميت نون الوقاية ولو
كان مع الابداء خبر ولازمة حال كما زعم القائل لكان اللفظ من كذا في جواز
تحققها بدونها وليس كذلك **م** لتفي الخ لاني في الكسرة المحققة بالهم
البحر في اخذ خبر وهو كسرة تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم
يتجسس في كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصل الى غايت
اجزائها لكونها على حرف واحد ليست كسرتها اخذ خبر وهذا ظاهر
لوقال لتفي الخ في الكسرة لزم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه وهذا
كما نرى **م** ويجزم كسرة لم يكن الذين كفو او قل احول لو وضع لم يعلم
مما سبق لزوم لزوم الكسرة لما عارضه بغيره عليه بيان عدم ورودها
كان الكسرة عارضة فيه اللهم الا ان يقال استفاد ذلك من وصف الكسرة
بالمحققة بالهم فان من شأنها اللزوم دون الوضوح ولا ينبغي ان يتوهم
من كلامنا هذا الاعتراف بما سبق من كلام القائل لظهور الفرق بين الاعتراف
وما قبل من ان العروض مشتركة بينه وبين ما قبل الابداء وانه يقول مما ينبغي
لجواز لا في الاعراض عنه والتفكير بانه كما سيكون حيث لم يجد لها
الحذف لا لتقاء ال كين في فاسد لان الكلام في حكمة الابداء اخر الكلمة
ما قبلها ومثلية الكسرة العارضة للبحر ممنوع سلفا لكن حصول القوة
من جهة الممانعة غير مسلم وعلى تقدير التسليم خبر مفيد وما زعم اوله في التفكر
بما تمسك به مردود بما ادعاه وارتياء بحيث عده سببا لاعتراضه
هو حصول القوة بالممانعة فان ما كان اوجه هذا كيف يكون في حكم السكون
م فاعلموا ان اللفظة لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر نونه
لقوله وبعد ما وان لم يكونا بعد العوام مبتدأ وخبر الكل ينج

التعريف عنها بالمبتدأ وخبر حقيقة الال مبتدأ وخبر لها متعلق فيجب
انقسامها فبعضها محمول على ما جازي تعلو الحكم بها هكذا قبل وقيده في خبر
اجمع بين الحقيقة والحجاز وذلك جائز عند اللبس وقيدته من غير كون الجاز
بالا يرد بالمبتدأ مثلا اجزاء الاول في الامة وباجزاء الثاني منها
ولم يغير خبر المرفوع مكان الا فتلا فاما بيان الفصل على وجه لا يكون فيه
اختلا اذ كونه على صيغة مرفوع منفصل متفق والاختلاف في كونه ضمير
مرفوعا كما ينبغي وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر منه ان ليس بصيغة مرفوع
فليس مشتركا بين الجميع وامر متفقا فاختاره للتشبيه على رجحانه عند
هكذا قيد الامر ليس كذلك فان الملص صرح بمراده قائلا وانما قلت صيغة
مرفوع تنبها على انه لم يتعين ان يكون ضمير وانما هو صيغة فيجوز ان يكون
ضمير وان يكون غير ضمير على كل حال هذا كلام وهو مراد الشارع قدس سره
سبب هذا المرفوع فصلا قبل الاول تسمى صيغة هذا المرفوع فصلا
وكان ان كان تسامح لظهور المراد وفساده عن غياليان **سبب** انفسر
على مثال افعل من وقيل انفسر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل
الاستغناء فيكون فيه ايضا غير بطريق الاول وليس بشي **سبب**
وبعض العرب يجعله مبتدأ ويستعمله بحيث حاكم النخلة يكون مبتدأ
قيل لو كان معنى اجعل مبتدأ احكم بكونه مبتدأ واحتاج الى هذا التوجيه واما
لو كان معناه كما هو الظاهر ان يجعله في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج
الى هذا التوجيه لان جعل شي متصفا بمفهوم شي لا يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشيء وهذا الاوامر الباطلة اما الاطلاع مدار هذا التفسير ليس
فانعم من اعتبار جعل شي مبتدأ بمعنى احكم بكونه مبتدأ وكيف ولا يبدل

الاذك في هذا المقام بل يحسن استعماله كذلك كما هو الظاهر من كلام الشارع و
تفسيره فيكون معنى العبارة ما قاله الشارع قدس سره وليس المراد ان لا يتم
الكلام بدون هذا التوجيه ومعنى قوله قدس سره والافعال العرب لا يعرف المبتدأ
واجزائه ليس معنى جعله مبتدأ حكم بابتدائه واما ثانيا فلا ان العظام لا
يصفون شيئا بما لا يعلمون مفهومه وايضا لا يصفونه ما لم يعلموه بذاته
ومفهومه فان البديهة حكمة باسالة خلاف ذلك **سبب** ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام ويقع مفذام غير سبق مرجع الضمير قبل مقتضى صيغة التقدم
ان يكون هناك مناه في خواصه في هذا التوجيه مقتضاه وجعله مجرد
ان لا سبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير
منصبة اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن
مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجها
وقوله وذلك بحسب المفهوم اعلم ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان
التقييد بقوله قبل الجملة لا يخرج المفهوم عن الامة لاللا فترادف تقدم
لم سبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يجز به عن مع ان هناك
ما يجز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير به رجلا ولا يبعد ان يقال
اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذكر ليعلم عدم جواز الفصل
بين ضمير ان والجملة بتعيين الضمير او جملة معترضة انتهى وانت غير
بان القائل لم يفهم كلام الشارع قدس سره وان كان وانما في نفس الامر
فان لم يخرج صيغة التقدم عن مقتضاه عن وجود المتأخر بل هو حق ذلك
واشته فانه قدس سره يقول لو قيل وبتقدم الجملة لا تقدم منه ان
الغرض بالافادة لزوم التقدم بدون سبق المرجع وهذا يكون على وجهين

احدهما ان يكون اطلاقها بجملة فانه يصدر عن عليته ان يتقدم اجملة وثانيها
ان لا يكون جزم هذه اجملة بل يكون متحققا قبلها وعلى كل تقدير
يحصل المتأخر هناك وهو اما اجملة بنماها او ماعدا الاول من اجزاها ولما كان
المطلوب هو الثاني وهو عدم كونه جزءا من تلك اجملة انه بكملة قبل وان
عرفت ذلك عرفت فساد قول القائل ان قوله غير مقتضاه وجعله مجردا ليعا
عليه المرجع فانه قد سهره قد اعتبر التقدم دون عدم سبق المرجع وانما
جاء به ابراز الكون عدم سبق لازما للتقدم واطهار الكون مراد بالحق بالتقدم
عليها وعرفت ايضا ان قوله اخرج التركيب غير مقتضاه محال اصله فانه
لا يتغير بذلك امر التركيب ايضا ليس اجملة مضافا اليها للتقدم بل هي مقول
له وانما يكون مضافا اليها بعد الايمان بقبول وجوب الوجود المتضمن للتقدم
بل قبل وعرفت ان قوله التقيد لا يخرج المفهوم عن العمية اخرج لما في ذلك
واحرار عنها فقد تبين لك مما ذكرناه ان كلام الشارح مما لا يخبر عليه
واما ذكره القائل وحكم بعدم بعده فما لا يلتفت اليه هو انما هو **هـ**
ان قيل هذا الجنس من الكلام معناه النعوي مله هو عدم المعدود والكلام
والا فهو يتقدم نفس الكلام لانواعه ثم اعلم ان الاحكام على ذلك التقية
تكبر اجملة في التركيب فان الطاهر منه ان ليس المراد بها واحدا والواجب
الاظهار في الاول على الجنس والثانية على المحنة ولم يرتض ما ذكره
المفسر في ان المص وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التمكن في الذهن لان
عود ضم السنان الى اجملة خلافا عليه شأن الضمير فكان من مظاهر التوضيح
لحصول التمكن في الذهن بقوله ويتقدم قبل اجملة فاجمل عليه عدم الجزم
فلا يلحق بالفضل عند تحقق ما هو الاخر فيقول ولا يخفى ان ما قاله المفسر

اهو ان مما اركبه الشارح ونحن على ذلك **هـ** فانه لا دخل للنسبة في
هذا الحكم قبل لا يقتضيه القول في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعليه
لشواتها بل يكفي ان يكون لتقيد ضمير الغائب وتعيينه وانما ضمير بان هذا
الامر حاصل في صورة الاعتراض فالقول بدخوله في القاعدة لذلك ممنوع
هـ وايضا يلزم استدراك قوله في قوله قبل فيه بكت لانه قاعدة اخرى
مبنية لوجوب تقيده بهذه اجملة ووجه اخر في تميزه او في تقيده ثم
فيلزم ان لا يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذ ان يقابل المرجع في غير جاز
لا تقيد ويصح ان يكون ضمير ان منه ما عينا راجع الى السنان او
الفقه لتعيينه في المقام فيكون ما بعده غير مراد لا تقيد للضمير وانما انه
لم يرجع الى السنان المتعلق في المقام وذكر على الابهام ففسره دونه فخر
القناد وكلما باطل ما الاول فلفظه ان الضمير المتقدم على اجملة المشروط
يكون ضمير شأن اجملة او متضمنا لا يحتمل ان يكون مفسرا بشي سور هذه
اجملة لانه ضمير هذه اجملة فلا يكون له مفسر فانه يكون قوله تفسير اجملة بعده مستلزما
للاحالة فيجب ان لا يكون بيان التسمية اطلاق القاعدة ولما كان ذلك
ذكر المص وغيره من ان هذا الضمير على خلاف باب الضمائر وانما وضعوه
لغرض التعليل في الفقه لان ذكر الشيء مبهم ثم تقيده اوضح في النفس
من ذكره مفسرا او الامر فقد ردوا ذلك بحديث المعهود في الذهن ثم
الضمير لهذا الغرض وجعلوه غايبا لانه للغائب على التحقيق وسماه الخواص
ضمير السنان والفقه لانه في التحقيق اضمار لها فاضافوه الى ما هو ضمير لها
تقول في زيد ضربته الحياء ضمير زيد والرفقوا تقيده باجملة لانها المراد بالانكار
فلا يستقيم تقيده الابهام هذا كلامهم وانما كان شأن ضمير السنان ما ذكر

كيف يتصور جعله كذلك واعتباره بحيث يخالف موضوعه **قوله** فعل
هذا الوجه كمال التقدم على ما ذكرنا ان نقل القاعدة بقولنا ان هو زيد
قائم قيل لما راي ان توجهه السابق لقوله يتقدم بجدايته بتوقف تمام
القاعدة عليه اذ لو لاه لا تنقضي بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يكسب
نفي هذا الفهم بجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد و
لا يخفى ان هذا التركيب مستوعب مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلما لم يأت
بانتقاض القاعدة به انتهى والاسباب لا يبين وجه الانتقاض كذلك
لانه بعيد من الاعتبار بل بان الضمير الرابع على مرجع متقدم ذكره لا يكون غير
الشان لانه كما عرفت موضوع للمرجوع الـ ما بعده فيلزم ان يدخل فيه ليس
منه ثم ان ما ذكره من عدم المبالاة بهذا المثال لكونه من المصنوعات مما لا يلتفت
اليه نعم لو قال ليس الفهم في المثال المذكور متقدما قبل الجملة بل هو في جملة
لكان له وجه وقد عرفت ان عدم سبق المرجع لازم لتقدم الضمير ليس
هو امر اجنبيا معتبرا فيه لاجراء من هذا المثال في كلامه ان راجع قدس
سره **قوله** واذا كان متصلا يكون مستترا وبارز اقيل فالاول عدم
الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل وليس بشئ **قوله** قال
كانا عاملة معنوا فليكن بآيت كجاء التفصيل وحقق ان يقال ان كان معنوا
او محوفا وهو مرفوع كان منفصلا والا كان مرفوعا يكون مستترا والافزارا
وانت غير بان مراد المحصل ما قاله الشان قدس سره فانه قال ويكون
متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل فاعتبر فيه في باب
الضمائر فاذا وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا منفصلا واذا وقع
فاعلا وجب ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد غائب في فعل فلا يكون الا

مستترا واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون بارزا اذ لا يستتر المنصوب
نعم قال الرضي ويكون منفصلا اذا كان مبتدأ واسم ما لكنه منظور
فيه **قوله** مع ان المفتوحة اقوى شبهها بالفعل من المكسورة قبله بكن
لان ان المفتوحة كمد زنة وان المكسورة كقر وليس مما يلتفت اليه
للاجماع على ان المفتوحة اقوى شبهها بالفعل من المكسورة لفظا ومعنى
اما لفظا فانها فاعلة شذوذة وعمل لفظان بان ابنا واما معنى فلانها
على معنى زائد على التاكيد كالفعل المكسورة لا بد من الاعلى التاكيد وهو معنى
الزوائد وكان مراد الفاعل ان جهة كونها اقوى كونها على زنة قد و
هذا ليس بنام لان ان ابضا على وزن فربس الفاء وانت غير مما به
على انه يكفي بكونها اقوى تحقن الاشبهية بجهة **قوله** وهي ذاتي
اسماء الاشارة ذات كونها غير فيه ان ذا ليس خبرا بل خبر محقق فليس
ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو الجمع في حيث الجمع
ولو احدى النقيضة كان لتوجيهه الفضية وليس بشئ لان الخبر
الجمعي هو مجموع لكن لا يلزم من ذلك عدم صحة احواله لانه يبيح حقيقة
الفاعلية باعتبار ان اسم الاشارة لا باعتبار ان اسم الاشارة **قوله**
ان هذا ان سائر ان على احدى الوجوه نقل عنه ان ثاني الوجوه كولا ان
يخفى نعم وهذا مبتدأ وسائر ان خبره وثالثها ضمير ان ان محذوف
اي انه هذا ان سائر ان واعترض على الثالث بان لام الابتداء لا بد من
على خبر المبتدأ وعلى الثالث بان حرف ضمير ان ان ضعيف وليس بشئ **قوله**
و نه وذه بقلب الالف والياء امر الالف خفاء والياء في ذي فالظاهر
الياء هكذا قبل وهو سهل ظاهر لان الكلام ليس في الهاء بل في نه وذه

فلا يصح الانفصال **لأنه** ولا ينبغي في لغة قبل أي لا يورد على صورة المنى والـ
فلا تشبه في المعنى بل اللفظ تمامه موضوع لمعنيين ولو كان منى لم يكن في
مفهومه تعيين لأن المعرفة لا تشبه الأبعد التشبيه ونساده أظهر من أن يخفى **لأنه**
ولا يبعد أن يجعل ذلك إشارة إلى كلمة ذلك قبل سعيه أن كلمة ذلك هناك
مشار إليه متوسطا بحيث ذلك وكان غفلة عن شئ من أن يكون في هذه
الكلمات الثلاث مقام الآخرين منها **لأنه** أو لا يصح أن ياتي ما كان يتم من
الأفعال الناقصة قبل بني تفسير الكلام على القولين في الأفعال الناقصة القول
الثاني أنه لا يفرق لها والأول أنه منقوصة فيما منبسط وما عداها مما التزم بعد
مرفوعة منصوب أفعال تامة لا تنفك عن الأحوال فلمنصوبا بعد الأحوال
وقدم ما هو الرابع في البيان إلا أنه جعل المنصوب هنا تمهيدا ولا يبعد
لو جعله حال الكمال أو نفي بما تقر في محله وجعل بعده فعلنا منصوبا مع
صار وهو غير ظاهر والظاهر أنه بمنع كان وجعل الجزء الثاني مع الجزء الأول
وإراد بالناقض جزء الجزء وهذا إنما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول
مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو للموصول والصلة تفسيره
ولا نصيب له من أعراب الموصول فمنع قوله الأصلة المقارنا بها بالاقاوتنا
معها وعلى هذا ينبغي أن يسلك في بيانه فالتشديد في أمثال لا يتم الدليل
لأنه البيان في البيان تمام بدون تمام والتشديد كناية عن نفي البيان
والدليل في المعنى هنا ما لا يكون جزاء المع صلة انتهى ولا يخفى على الفطن
المنصف أن الحق بيد الشارع قدس سره أما أو أفلا أن يكون جزاء تمهيد السند
وانسب وليس يتم في العلم ثم بعده ذكر المنصوب حتى يكون جعله حال أو نفي
بما تقر في محله وأما ثانيا فلأنه لو قال امر لا يكون جزاء ما كان حال ما ذكره

في إعادة المعنى الأول فيلزم التباس في ترجمة اللفظ فاختار بصيرته
الحال في باد النظر وأما ثانيا فلأن ما ذكره في الجزء الثاني من حيث لا يشق
عليه العبارة فانه قال إن المراد بالجزء الثاني التام حال الجواب في كونه جزاء أو لا يكون
لأن التام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر ولا ريب في أن الموصول لا يكون جزاء
كذلك بدو الصلة وأما إذا انضم الصلة إليه يكون ظرفا في التركيب مستقلا
في ذلك مثل المحكوم عليه والمحكوم به والمفعول وغير ذلك فلا يكون هو
بدونها محكوما عليه ومنع ذلك ودعوى كون الموصول وحده أحد
هذه الأمور أم قريب والاستدلال على ذلك بأنه لا نصيب للصلة في أعراب
الموصول كذلك لأنك إذا قلت زيد قائم أبوه هل يحكم على زيد بالقائم
كلما بل يحكم عليه القيام أبوه مع أن أبوه لا نصيب له في أعراب قائم وإذا تحققت
ذلك عرفت أنه لا ينبغي أن يتركب ما يتركب إليه الفائت مما به عليه قوله
وعلى هذا ينبغي أن **لأنه** والمراد بالصلة مفعول المفعول لا الاصطلاح
لأنه كذا كالمفعول جرح في أن المراد بها معناها الاصطلاح في قال وليس
ذلك ما تقولنا الموصول فالأبوة في الجزء مثل قولك العالم جرح قام به
العلم لأن المراد من الموصول في الاصطلاح لا أحد الموصول لغة ولو جعلت
موضع قولك بصلته قولك بجملة لا ارتفاع الأشكال ولكنه جرح في ذلك
على الاصطلاح في تسميتها صلة ولذلك فسر الصلة ليرتفع الأشكال هذا
كلامه قال الرضي يريد أن هذا ليس برباب تعريف الشيء بنفسه وذلك
أن الجرح في قولنا العالم مهية العلم لا كونه ذا علم أو كذا أحد يعلم أن العالم
ذو الفقد فلو كان العلم في أحد وقال العالم مهية قام المهية فلا يتم
أحد وكذا ههنا كذا أحد يعرف أن الموصول الذي يربط به صلة وانما

الاشكال في مهية الصلة التي هي تعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا
يشك في ذلك الشيء الاسم اعرض على المحل بان قال انما قلنا انه ليس من
هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لان النعم ثم قال انما قلنا
بصلة ولم اقل بجملة هو يا على اصطلاحهم فعل مفذ وقع فيما قرئته لان معنى كلامهم
ان ان الموصول في الاصطلاح هو الاحتياج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح اذ
معنى الموصول الاحتياج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد
بقوله وصلة جملة خبرية ليرفع الاشكال فذكر بان في نفس احد اشكالها
من دون التفسير هذا كلامهم ونحن لانقول بذلك بل جملة على السهو والظاهر
فان المحل لم يعرف الموصول بالصلة اما فوذة في مفهومه حتى يكون خبر قبيل
العالم من به قام العلم او المهية الفلانية بل عرفه بما لا يتم الا بصلة وعابده
مراده طارفة انه يقول ليس هذا تفسير المعناه للغير والاكال من قبيل العلم
من قام به العلم وهذا يدعي الفساد بل هو تعريف لمعناه الاصطلاح و
هو ما لا يتم جو الا بصلة الحق وما توجه عليه ان يقال انك قد اذنت الصلة
في تعريفه قلزم الاشكال لانه لا يدري ما هي قال نعم الا ان قد دعت ذلك
الاشكال يتقيد الصلة بتعريف التعريف واذا تمهدت بهذا عرف ان ما ورو
الرمي ساقط لا وجه له وما قال الهند في ان المحل قال اردت بالصلة
اللغوية فلا يلزم تعريف الشيء بتقيد اذ المراد بالموصول الاصطلاحى معنى
على المفعول على قال المحل فان المحل لم يقدر معناه شيئا سوى ما نقلناه
لك فلا تلتفت الى اعتراضه بان لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لانيتم احد
على ان قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة هو يا على اصطلاحهم
فيتناقض كلامه فان مبناه فاسد فما ظنك بالمبني **له** وذكر العابد

مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الحق فليس هذا تكلف ومع ذلك يلزم ان
يكون ذكر ما لا يتم جو الغوال في قوله في مفهوم الصلة وهذا لا واما المقام
فانك قد عرفت ان مراد المحل ذلك ولا تكلف فيه على ما ذكره قدس سره
مع اننا نقول بان العابد مأخوذ في الصلة الاصطلاحية لان الصلة في
الاصطلاح ليس الا ما هي عبارة عن جملة خبرية ولا يلزم من ذلك ان
يسمى كل جملة خبرية صلة لان ذلك معتبر في هذه الصورة ودعوى
لزوم كون ذكر ما لا يتم جو الغوا صادرة عن عدم فهم المقام فانه بما لا يتفق
به او لو افهم **له** او ما في معناه فليس لاحاقه الى هذا التأويل لان
اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما وكميان تامان خبريان وانت خبرية لان
اسم الفاعل وحده وكذا اسم المفعول لا يقال له جملة خبرية بل جملة خبرية بانه
مفرد فاصحح التعميم كيف وقد ذكر المحل بعد ذلك صورة كونه الفاعل
او المفعول صلة وجعلها معطوفة على صورة كونه الصلة جملة خبرية و
من ذلك قد ظهر ان الاحتياج الى التعميم انما هو في صورة الاكتفاء بالجملة
المعطوفة عليها **له** والعابد ضمير لا غير ضمير قبل لم يفرق المالك في التمهيل
بين العابد والمبتدأ والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينبو
منابه وليس مراد ذلك لان المحل قال وانما قلت والعائد ضمير له اذ
لم يرد بالعابد الا ذلك اذ اتيه الى ان الذي لم يضع لغرض التوضيح
وضع مبهما فاصحح الى ربط بينه وبين صلاته لئلا يكون اجنبية عنه ومن
الموصوف هذا كلامه **له** وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول قبل
اسم فاعل مع يتعلق به في الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول
يريد ان صلاته من يمين الجملة فانه لا تعرض لها ليس لانها لم يرد

في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عدا ما بلا فصل الف واللام
ببعض المحل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مفعوله والاول
ان يقول وصلة الف واللام فقط اسم فاعل ومفعول لا غير انتهى وهو
على ما عرفت بطلان من ان اسم الفاعل والمفعول اذا كانا في جملة الخبر
غير تعميم **والذي** كالتي في جمع المذكر هكذا وجدنا وهو في قوله في الجمع
والصواب كاللأين فان الثابت هذا هو ذلك على انه لو وجد تعين
لجمع الموصوف لان يكون جمع جمع اللفظ لا الرعي وجمع اللفظ غير لفظه الاول
بوزن العلم واللائين رفعا ونصبا وجزا ويجزف النون فيقال اللائي
بهمزة بعد واو ساكنة كالفاضي وقد جاء اللأون رفعا مثل اللذون و
اللائين نصبا وخرقا قالو جمع اللفظ على وزن الفاعل وسلم جمع
كالجامل والبار واللائي بالهمزة كان اللائي وهو كثير في جمع الموصوف والاول
واللأون كانهما جمعا جمع وقد يحذف الياء في الاربعة قالو الاول جمع اللفظ
ايضالا لفظه فالذروا له بشر كان في الاول كواللائي الا ان اللفظ في المذكر
اكثر دلالة بالعكس **وقد** لا اذا كان فاعلا قبل بعض التقيد بالمفعول لا فاعل
الفاعل فلا بد ان يحذف لا تحذف بالرفع المحذوف والمرفوع ايضا ولا يخفى ان
عذر التقيد بصيغة الاول ان يحذف فيه اكثر فلهذا حذفت المرفوع
اذا كان مبتدأ يجوز بشر طان لا يكون خبر جملة ولا ظرفا ولا يكون بعد
اي او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء وفي الارض فانه طالت
الصلة بالعطف عليه وحذف الجواب بشر طان لا يجوز حرف جر متعين بطلبه
الصلة او باضائه صفة ناصية له تقدير كقولنا ضارب زيد ضارب
انتهى والقائل قد هذا في الرعي ولذا ذكر كلامه ليس في الحال ويجعل تقبيل

المقال قال ان اللفظ اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مفعولا منصوبا
بحذف بشر طان ان لا يكون منفصلا بعد الجواب في الذر ما ضربت الا
اباه واما في غير فلا منع والشرط الثاني ان يكون مفعولا كقوله في زيد
لان الضم في فصلة بخلاف الضم الذي اتصل بحرف الناصب فلا يحذف
في كقوله في كذا قاعا واما الجواب فيجوز حذفه بشرط ان يجزأ بضمه صفة تامة
له تقدير كقوله في اننا ضارب زيد اضرابه او يجزأ بحرف جر متعين واما شرط
التعالي لانه لا بد بعد حذف الجواب من حذف الحرف ايضا او لا يبقى حرف
جاء بلا جوب فينبغي ان يتعين في لا يتيسر بعد حذف بغيره كقوله
نحو السج طان اخرنا امر تام بابه ويتعين حرف جر قبلها اذا جاز للموصول
او موصوفه بحرف في مثل في المعنى وتماثل المتعلقان كقوله في بالذمرت
امر مرت به فاجار ان تمانا وكذا ما تعلقا بها ومثال الموصوف في
زيد الذي مرت قالو وتجا يحذف الجواب وحرف وان لم يتعين كقوله في
مرت زيد امر مرت به ومنه سب المسألة في مثل هذا الحذف التدريج ومنه
سبويه والافش في حذفها معا وليس حذف حرف جر قبلها في كل موضع
واجوز له منها استقامة الصلة مع هذا يجوز فلا بأس بحذفها مع الجواب
بها قالو اما الضم المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ او غير ذلك ما قبله
وكوز الضم خبر المبتدأ اقل قليلا فلا يجوز اذن في الكلام دليل على ان
خبر المبتدأ هو المحذوف بل محذوف على ان المحذوف هو المبتدأ وكثرة وقوعه
واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبران وحكم حكم خبر المبتدأ واما اسم ما اجازته
ولا يحذف اصلا لضعف عملها قالو بشرط ان لا يكون في المبتدأ المحذوف ان لا يكون
جزء جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجورا اذ لو كان احد ثلث لم يعلم بعد حذفه انه

فوالله في هذا الحذف الجواب
في تبديل الضم بالفعل نصيب
منصوبا فيجوز
نحو

حذف الشيء أو الجملة وانظر يصلح الجمع العايد فيها لكونها ماصلة وإذا حصل المنع لا يلزم
قابلية قبوله قالوا ان كان في صلة ارجاز حذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى انهم
على الرحمن عينا لخصوص الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم ينظر الصلة
وان لم يكن في صلة امر لم يحذف بالبنية الاستطالة الصلة كقولهم تعالى وهو الذي
الوجه الارض طالت الصلة بالعطف عليها واما الكون فيكون مجزوزا في الحذف
بلا شذوذ مطلقا في صلة اي مكان او في غير ما في الاستطالة او بدونها كما في
السواذ على الذر حتى بارفع ثم نقول ما كان محال على هذا القول مستطال النسخ
قد سكره عبارة المصنف في تخصيصه العائد للمفعول كحذف فانكبت عناية المصنف
سبيل التركيب مع انه لا حاصل له ولما صرح المصنف به ان تخصيصه في الجواز
بالمفعول فانه قال في الشرح والان قد سكرت له تبين ان العائد للمفعول يجوز حذفه لثبته
على انه انقسم الى ما يجوز حذفه والى ما لا يجوز فثبت ما يجوز وهو المفعول لقول جالين
الذر ضربته ويجوز ضربته كذلك فصح ولذا لم نقول جازا في اللذان ضربته والذنين
ضربت لانهما الكلام ثم قوة الاستعارة ولا يحذف المرفوع لانه فاعل والفاعل احد جزئي الجملة
فلا يتقدم حذفه ولا يحذف في الجملة لان حذفه يستلزم حذف جازه فكيف يحذف هذا الكلام
فان قلت لان ارجاز في جواز الحذف في المرفوع والجر وايضا على ما سبق تفصيله فالمصنف
خطا قلنا بل هو مصيب وذلك لان مراد المصنف الجواز كون الشيء مع حذف هذه الصورة
على السواء في جهة الفصاحة والاختيار الا ان يمنع منه مانع وبعدم الجواز ما ليس كذلك
سواء ثبت جوازه مطلقا لكن على ضعف او ثبت في بعض الصور وبذلك الضعف لا
لازم ثبت هو بل باعتبار امر واشرط ان في هذا الاصطلاح شايع ذاب وكثير ما حكم
المصنف بامتناع شيء مع نظر حكم بانه جائز على ضعف ومما يقطع بانه حرم هنا على ذلك
الاصطلاح قوله الايضاح ان الفاعل للمفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقوله تعالى

يسطر الرزق لم يشاء اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف قالوا غا ضعيفا اذا
لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزئي الجملة في غير الجوز في جزمه حذفه في الجاز
فيؤثر في الاضمار او الحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فضيلة مفروم اعلم انه اراد
بقوله في الشرح ولا يحذف المرفوع لانه فاعل المبتدأ والجر ايضا الا انه نوى في الذكر
الفاعل في التعليل لكونه اصلا وبعد بيانهم طريقة الاخبار قيل ينبغي ان يميز
للتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غلب لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان
يكون قبل التعليم فتدكر فيه مسألة التقدير الذي وضع الفهم موضع الجرح عنه
وتأخير الجرح عنه لانه مرفوع المسائل الخفية وليس في موضعها في هذا الباب
هنا في جملة الاول والثانية في قوله التاعلم في الكلام فان يميز في الكلام في تعليمه
المسائل انما يكون بما كان طريق جوابه قد حصل في قبل المعلم حتى يمكن المتواضعة
بعد ذلك فانه اذا لم يميز له طريق الاخبار لانه يميز بالتمييز لانه معذور
على ان تذكر تقدير الذي وضع الفهم موضع الجرح عنه وتأخير الجرح عنه ان كان
سبب التعلم والاذن في المعلم فانه عيان ما قاله النسخ قد سكره وان لم يكن به
فليس مما نحن لان الكلام في تمييز المتعلم وقوله وليس هذا في موضعها
في هذا الباب ممنوع لظهور ان مسألة تقدير الذي وضع مع عطف عليه ابو جرة
غير هذا الباب انما يستعانة الذي قبله او بما يعبر عنه بالذر فالباصل
للاخبار فساد غنى عن البيان وفيه واخره ارجح عنه في الفهم قبل اعتبر
ان تأخير بالنسبة الى الفهم والطاهر اعتباره مقابل التقدير فيكون بالنسبة
الى الجملة وانت خبير بانه لا ينبغي ان يحذف على ذلك لانه لو كان الكلام عندكم كقول
فان تقديره لا يستدعي تأخيره على ان تقدم الفهم في جملة ما يجب معرفته فيكون
بالنسبة اليه لا غير **سبب** بناء اسم الفاعل والمفعول منها قيل يشترط كلامه

باب كسرة الاخبار غير زينة في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول
الفارسيه انار زيد نقول المفعول به زيد ثم قبله وبنه بالتعليل على ما مر من النسخ
من شرطه ولا يحل بالفعلية ولذلك به مع انه ليس به ذاب بتعليل المسائل كلها
سقيم الا ان كان كلامه ليس بمرتبة الاستعارة بل هو صريح في ذلك واما ان كان
فلانه لا يستفاد من تعليله الشرط والذبح ذكرها ان كان بلا استفادة منه الاقتصار
بالفعلية فقط قال في المنهج واما حكمنا بما يقتضاه ذلك بالفعلية لان ملئنا
لا كونه اسم الفاعل او المفعول والاسمية لا يصح بناء ذلك منها بالتعذر ان
يسبب منها مفعول به وهو الالف واللام عليه قال في الجملة الفعلية يجزئها بالايضا
وجمل الاسمية لا يجزئها الا بالذبح قال في الاكتم اذا جرت بالالف واللام وكان
الفعل مستند الى ضمير غير محذوف عنه في المعنى فقد جاز اسم الفاعل او المفعول على غير
من هو له فيجب ان يراد الضمير كما هو من باب البعير بين فاذا اذنت غير زينة فزيت زيدا
قلت الفارسيه انار زيد لان الالف واللام لزيمه والاضار بالتكليم هو غيره فقد
جوز على غير من هو له **ص** كالسين وسوف في حرف النفي قبله فيجب ان لا
السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وبنه الماضى تفيد
التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام فبوت الزمان الدار عليه
بحالة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان
ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المحدث والضمير في الاخبار غير زينة
في لم يؤخذ من الالف واللام زينة انتهى وليس يوارد لان الكلام في وجوب انتفاء ما لا ينفع
في الفاعل او المفعول اسم ان يكون هو السين او سوف او غيرها ومع ذلك
ينفهم منها وكذا المضارع فلا يصح القياس على ان ذلك مما اعترضه الخوارج و
اوجبه كما مر به في شرح الرمزي وغيره فالقول بان جاز ان لا يبالوا بغير قبل

ما لا يعينه وما يستلزمه من جواز اخذ اسم الفاعل المحدث من الفعل المنفى شاهد
عليه فانه لو جاز عدم المبالاة بذلك ما صح كحان الماخوذ من الفعل المنفى
الفاعل المحذوف من المحدث ولو لم يتعذر لم يتفطن للمصلحة في ان
استفادة معنى النفي لا يكون في الفاعل بل في حرف النفي المنفصل عن الفاعل
قوله والمصدر العامل قبل الاخر الاول والعامل في سادته ظاهر لان
علة الاستثناء هو الاداء الى كون المضمير عاملا وهذا مختص به لا يكون في غيره
واطلاق العامل به وغيره في العوارض لا يصح **قوله** وما الاسمية قبله فيجب
ما الموصولة وبيان انه ليس بما يختص بالموصولة وكذا ما ذكر في اخوانه فليس
بيانا لما ليس بموصولة بانه تقريبيا كما ظن وليس الا ان كان كذا لان شيئا من
الاخوات ليس جازيا لموصولة فالوجه مارة وبه صرح المصنف قائل لما كان
في الجنسية ما يوافق فقط الموصولة لم يجعله باب بئس وبيان في ضمن الموصولة
كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ في الجنسية في اسماء الافعال كبا ببحار
وباب انفسا وباب نظام ولو لا قصد الاقتصار ورعاية المناسبة للفظ
لكان القياس يقتضي ان يجعلوا بابا بئسها **ص** فانها اما كانت نحو انما
زينة قائم الخ او رد عليه انها قد يكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا
قوله ربما نكرة النفوس ويجوز ان يكون كافة نقل عن المصنف انه قال ان النسخة
اختاروا كونها موصولة للابنم حذف الموصوف واقامة اجازة وجوز
مقام يعنى في الامم وذلك قبل الاستثناء فقد صنفتم قال النافذ والاولى ان
يقال ان النسخة اختارده لاستغناء عن تكلف حذف المبين او تفصيل
نكرة ما يستلزم كلمة او احكام بزيادة في او جعلها للتبيين والتمثيل والبيان
بعد كلمة ما وتوهمه فربما جملة فعلية حالية متعلقة بالامر انتهى وهو من جملة

الاولى لان عبارة النفس هذه والموصوفة كقولها تجاكره النفس في الامر فكل
جملة واقعة صفة لما كانت قبل رب شئ نكرهه النفس في الامر ولو قيل ان
هذه هي التي في قولك بعبارة قائم لكان مستقيما وهي المنة له فلو رجع
اجمله طامعا حسن ذلك احوال الرب على بابها الكثرة وما يذم في حرف الموصوف
واقامة الصفة مقام وهي صار وحور لان قولك في الامر صفة على هذا التذيل
على معنى تكون النفس شيئا في الامر وبما قلناه من عبارة المصل سقط جميع
ما ذكره القائل في الوجوه التي عليها اوله وتبين ان ما ذكره في حرف المبين
غلط انتهى في عدم الاطلاع على المعنى وكذا ما ذكره في جعل على الزيادة فانه
لا مبالغ له وكيف يكون ما ذكره في التبسيط والتفصيل اوله للعدول مع
ان الرضى جوتها كونها كافة وقصد بذلك الاعتراض على المصل حيث قال
بعد نكر كلام الماز ذكره ولا يمتنع ان يكون في متعلقة بكونه وهي التبسيط
كما في اخذت في الدرام من الدرام شيئا فكذلك هي هنا معناه نكره في الامر شيئا
ويجوز ايضا تضييق كونه معنى شئ وتخصيص القول بان له في جملة
فعلية حاله متعلقة بالامر كما نرى في الصواب ما قاله الرضى في ان قوله
له وفيه صفة الاول لان اللام غير مقصود قصدوه ولقد ذكره بعض اصحاب
اكواسني قتل النافلان في حكمه عند نفسه فاجزى على رده بما رجع على
نفسه **وهو** وصفه كذا ضرب ضربا ما ارضى بالارض كان قبله وضربا بغير
او عظم او نوع ضرب فلا التوسيف بما اما التعميم والتبسيط او الحقيقة والسوية
وتفاوت معناه بحسب المقام واختار المصل كونه صفة اسمية لا فعلية
وانت خبير بان المعبر في هذا المقام ما ذكره الشرح ليس الا على انه اذا كان
معناه حقير يكون موافقا لصورة كونه ما عرفت في المصل والصفة كقولك

اضرب ضربا ما ارضى بالارض بكان وهذه عند بعضهم صفة للقبيل **وهو**
الا في النافلة قبله في المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يبدع الناظر في هذا
المقام ان في وجوهها لذو العلم والافتقار على ما لا يعلم الا غلبا وما لا
لا يعلم الا قليلا والصفة العالم فتقولا ما زيد في السوار في صفة وللمجوسية
وصفة ومنه مهنة الشئ وهو في الاصل ما ثبت له نسبة الى اللفظ ما هو الا في الزاد
في ثنائي مقصورا بربيه نفسه فيها الفظة ما و لا و قبلت الهمة او
نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة واحدة كذا في الحاشي
انتهى وانت خبير بان افعال هذه وان كانت في المصداق لكنها ليست في
القول فالقول بان لا ينبغي ان يدعى الناظر في هذا المقام ليس كما ينبغي
واجيب بان الواقعة هنا لا يراد ودفع كلاما في كلام الرضى
فانه قال واتي يقع صفة ايضا بالانفان فلا يراد لم يتركه المصل هنا
بل جعلها كمن يقع لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة في الاصل استفهامية لا
مع برطرار برطرار بل عظيم بل عظيم لانه لا يكون كذا حتى يقال
عنه لم نقلت عن الاستفهامية الا الصفة في الكلام وانت خبير بان الرضى
ايضا جعل الركن ولم يعبّر بصورة كونها صفة **وهو** معرب بالانفان
وحده ما قيل نص المصل بقوله وما على رداء بالملذذ وذو الطائفة و
قد ضيع الشرح رحمه الله ما قصد به جعل بيانه مختصا بما هو المتفق وهذا
في جملة الاول لان الشرح لم يذكره لم يفسح قصد المصل بل افاده مع زيادة
فائدة وهو وقوع الاصل في اللبس واللتان وفي ذو الطائفة فان
راد المصل وهو اختصاص العرب بغير الموصولا حاصل في كلامه على
البلغ وجهه وادركه وهو ان المصل ممن لم يربط بالعرب هذه الثلاثة وان اراد

القائل ان المص لا يريد ذلك بل مع قوله وحده ان اللذان وذو الطائفة لهما
من الموصوفات قطع النظر عما عداها من الموصوفات فبطلان الظاهر ان لا يخفى قال
في الشرح وهي معرفة وحدها دون سائر الموصوفات الا اذا حذف صدر
صلتها ولم يستثنى الموصوفة لبنانه مثل بانها الرجل كما استثنى في صدر
صلتها انما هي معرفة نظرا او لا فلان بيان اعرابها لم يكن مطلقا بل بالنظر الى
الموصوفات كما بدأ عليه قوله وهذا فلا يمنع استثناء الموصوفة وامانا فلان
بناء الموصوفة ليس هو قوتها مناد كسيف وهي لا تكون بذلك في المبنيات
بل هو معرفة والامر ليس كذلك بل هو مبنية مطلقا ووجه بناءها ما ذكره المص
في الايضاح وندكر كلامه شاملا ولا غيره زيادة البيان فالمراد معرفة
في الاستفهام وانجاء مبنية في الصفة متقدمة في الصلة الى المعرب ومبنى
فاما اعرابها في الاستفهام وانجاء دون بقية اسماء الاستفهام فلانهم لم يستعملوا
الامضات والاضافة في خواص الاسماء فقوام الاسمية فيها فزوت الاما
في الاعراب ما بناؤهم لها اذا كانت موصوفة فلانها غير مضافة واما الموصوف
فانها اذا كانت صلتها لامة فالاعراب وعلته كعلة اجرائية والاستفهامية و
ان كانت صلتها بخدفة الصدر فالبناء افعلي كانها لما صنعت من اجزاء
صارت محتاجة الى امر اخر فزودها بغير فقه في كونه مبنية في الوجود
الاخرانها اعربت لاجل الاضافة على ما تقرر في الاستفهامية ولم يعقد بهذا
المتفهم كانه جعل في غير تفهم كقولك في قبل ورجع في الوجودين جميعا
فانها اذا صنعت لخدوف مبنية وان لم تفهم اعربت ببناء واما الافعلي فكذلك
ههنا ككلامه واذا صنعت في النظم الاول عرفت ان السؤال بالموصوفة
لايجوز فيحتاج الى دفعه في ما مبتدأ وما بعده جبر او بالعكس قال المص

وفيماذا صنعت وجهان احدهما ان يكون ذا معنى الذي يكون التقدير
ارضية الذي صنعت فلما يكون ما لا مبتدأ لتقدير ان تعمل الصلة موصولا
او بجوابه فمما جاز في المبتدأ ويكون ذا معنى الذي في موضع رفع خبرها
ما كان اسما كان قبل الظاهر اسما او تم قبله وفي حق اسما الفاعل
ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحال بالابتداء فهو
مبتدأ وفاعله مسند انما كان في قولنا قائم زيدا وهذا هو المراد
المص في الايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب وانما يشير
بان الظاهر خلاف ما ادعاه ظاهر الاثر في قوله كان وكان القائل
وقد فيه في قوله اسماء الافعال ولم يدركه في قبيل الجور اما استعمل على علم
المصنوع اليه وبيان الاختلاف في ان لها حظا في الاعراب ام لا كما لا يليق في
الخصائص فقله وان فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب كما تقرر على انه ذكره
الاختلاف في الشرح وبيان القولين فيه بيان اشد في بيان الايضاح
في فعال بمعنى الامر المشتق من التلذذ قبل يرفع في التلذذ صفة الامر
بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حاله في غير
معنى الامر كما يشاهد التلذذ ولا يخفى ان كون الشيء قبلا لا يقتضي
الاجزائي في كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخره على
السمع فلكل ان تاخذ فعال في كل فعل وان لم تسمع في العرب فكون فعالا
يقتضي ان يسمع لك ان تاخذ قوام في قام وان لم يسمع فلانها في كونه قبلا
عدم سماع قوام معتمدا على انه يسمع ان يكون المراد بكونه قبلا ان بناءه
وكونه بناء على الكسر قياسا بغير متوقفا على السماع انتهى وانما يشير
بان امره الى بعيد وتقدير المشتق احسن في تقدير الكائن لان المبتدأ في مثل

هذا المقام كونه من صفة الاشتقاق وقوله ان كونه الشيء قياسا لا يقتضيان
بشيء من كل لفظ من قوله بل يقتضيان الا يجب التوقف في افعاله على السماع فلك
ان تأخذ فعال في كل فعل من افعال جزمها اذا لا يدعي جواز افعاله فلك
احرف كيف وفعلها لا ينظر بها الا في فعال ان حراما فالتلفظ في كل لفظ
من كل فعل فيلزم ما ذكرنا وذلك لان معنى الحكم كونه الشيء قياسا على
ثبوت في كلامهم وينوع بحيث لا يتصور انكار ذلك في فرد من افراده فالبقية
تستدعي اعم والحق في كلام العرب بحسب كل فرد فردا ان لم يتوقف على افعال
جميع الافراد بحسب السماع من هذا التفصيل تبين عدم ورود ما ورد في
قدس سره وقوله على انه يقع في جملة الاوامر لتعين المراد وتلوه في
ما ذكره قال المصنف في كونه قياسا ان كل فعل فلان في ذلك ان ينسب منه فعال
بمعنى افعال كقولك نزل في نزل وفرب بمعنى افرس في تركب بمعنى اركب قالوا
لو قيل ان هذا الصيغة في المثال فعال لم يكن بعيدا لانها جرت في الفعل
على صيغة واحدة كجريان صيغة افعول لكنه لم يفرق بينهما لما راد افعال في
الاسماء ولما راد في الكسرة مع تجنيد العرب في افعال الكسرة في الافعال
واما في الرابع فانفقوا على انه لم يأت الا نادرا وهو قرأ بمعنى صوت في
التصويت وعار ارتل بمعنى اربها الصبي بالبعرة وصح لعبه لم قال المير
قرأ حكاية صوت الرعد وعار حكاية صوت الصبيان كما يقال غانا و
قال السيرة في حكاية الصوت لا تخالف الا في المثال في مثل غانا و
لو ارادوا حكاية الفاو اقا قار وعار دار تفصاه الرض وعند النفس فعال
او افراس في قياس ومعنى قوله ذلك ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوفق في الرابع
الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت في الرابع

وما ذكره من قرار وعار ليس فعال **في** وقال مصدر معرفة لكان
من المبني ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكره ط
يجعله باب عز كما فعل في الاستفهامية والشرطية والموصولة على ما تقدم
وهو على ثلاثة اقرب ما هو مصدر معرفة كفي وما هو في معنى الصفة مثل يا
فسلح وباجتات وباه وهذا البابان مبنيان بانقلاب لسانهما فعال
الذي هو اسم الفعل في حيث العدد وفي حيث الزنة اما العدد قال في جاز
معد وازع الفجر او البقرة وفسان معد وازع فاستق واما الزنة فلانها
معان بناء فعال والفرق الثالث هو وضع علماء الاعمال منه في نظم اهل
البحر في بناء ما تقدم في العدد والزنة وهذا العدد وان كان تقدير
اذ ليس لنا فاعلم وغالبه عدد احدهما تحقفا انما وجب المصيرية للعلم بانهم
لا ينسبون الا لمانع من الاعراب ولا مانع يمكن سورا قدر فاعلم المصيرية
وهو معرب في لغة بني تميم لعرب لا ينصرف الا ما كان اخره راد فاعلم في قوله
البحر في بناء الا القليل منهم فانهم يجوزون الاعراب في جميع البناء وهذا
جملة ما ذكره المصنف واختاره او رزاه تسهلا وتيسيرا **في** وقرارد
الاطلاع عليه فليجرب اليه ولقد سبق منا تحقيق المقام في مباحث غير
المصنف فلعله على ذكر منك **في** وقوله مؤنثا صفة علماء وذكره للثنية
ان قيل فانه قلت الاظهر انه افراس في نظام اذا سمى به مذكرا فانه ليس علماء
مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بنسبة مذكرا
الثاني ثبت ان الاظهر انه افراس في نظام اذا جعل علماء مذكرا ولا يخفى ان
بناء فعال علماء مؤنثا للاعيان ينتقص ببناء اذا جعل علماء مؤنثا فانه
لا ينسب اتفاقا الا ان يقال المراد كونه علماء في الاصل وصفة في غير الاصل غير العلم

وحج يتم كلام الخارج ايضا ان قيد مؤنثا لبس لما حذر انتهى ولا ينبغي عليه
ان الرد في ذلك نفس في الرد في السلة وعدم اتفاقها فان الكلام في
الاعمال الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا فكيف
يجوز ايراد ذلك ولقد مرح المس بان قيد مؤنثا للتنبيه على انه لم يقع الاكد
قوله اعلم ان الاصوات اجازية على لفظ الانسان قيل بل على لفظ العرب
فساده ظاهرا **قوله** والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هي عليها
من غير نقلها على سبيل الحكاية قيل قال الفاضل الحنفي لانه حج اسم الاصوات
و به يستعمل في الشارح وهي هذا الاعتبار يست باسما و اوله و ديان
ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت حج بين التسميات فيقال قال زبيح و
قال زبيح على فيصير القسمان شيئا واحدا في الوجه الاول نظر لان
المقصود من الصوت اخفاه و بذاته اما الحكم على المحذور او ليطالب منه ما هو
من صدورها في الفاظها و على كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال
انه اسم حكما و في الحكم الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الصوت
مطلقا اسما و حكمية و قد اعدت قسمين من الاسم المنع و كذلك في المثال لانه لا يلزم
من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار
واجبا ان المراد بالاصوات و كذلك قسم من اقسام المنع ما يستعمل المراد بلفظه
و المستعمل هو الغرض منه والامكان بيان المنية في الكتب النحوية قاطرا
و تعريف الاصوات يشمل كل ما باعتبار الحكاية بها لانه يصدر على جميع
كل صوت و صوت به للبهائم انتهى فلهذا في الاوامم الباطلة اما نظره الاول
فلان المراد بالحكم عليه بانه اسم في هذه الصورة لا صوت فانه ان المراد به
حج لفظ على ما مر به الفصل حيث قال فان وقع شيء مركبا فهذا البناء فلما

يقصد به اللفظ كقولك حج صوت البعير و غاف حكاية صوت الغراب و
لقول قلت غافا و قلت حج و نقول حكى صوت الغراب بغافا و شاع البعير
بج فلا يكون في هذا الباب فالحج من القائل كيف اجبر على الحكم بانه صوت
ايضا فانه لو كان كذلك لكان قد و ضرب في قولك قد حرف و ضرب
فعل ما في الاصوات و لقد شكك في اثبات مطلبة بما لا يتكلم به في له اذني
مسئلة لظهور كونه ما لا يعنيه و اما نظره الثاني فلان الفاضل الحنفي قال
وليس المراد به ان يقول كل لفظ حكى به صوت حكاية الصوت و هو غافا
صوت بالغراب لانه اسم للصوت و لا استواء الضمير فيه حيث يقال
ايضا حج صوت انا و البعير فيصير القسمان شيئا واحدا فلا يريدانه
لا ينقسم الى قسمين بهذا الاعتبار حتى يرد بانه لا يلزم من عدم انقسام
الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبة مطلقا بحيث
لا يخرج عنها بهذا الاعتبار و يكون انقسامه بغير هذا الاعتبار بل نقول
انه يصح اعتبار هذا التركيب على كلا الوجهين فكانه قسم واحد نعم
ذكرنا الكلام باطلا في نفسه لكن القائل لم يثبت ابطاله بل تكلم فيه بما لا يحل
له جردا و اما ما زعمه صفا فقد عرفت بطلانه مما سبق في كلام الفصل في ابطال
النظر الاول و دعوى القصور مشبهة لما عنده من القصور **قوله** يقع مثلا
قيل الاول ان لا يجعل ذكر البهائم للتخيل حتى يشمل الطيور و غير ما يجعل
التعليل للتخيل ليشمل دواعي حوزر للتصويب به في قضاء الحج او تكليف
توجب او تخفيف حتى يشمل القسم الاول ايضا بخلاف واحد لانه في نفسه
و هو من القسم و اما ما وجهه به الشارح افتقار الفاضل فهو على ما مر
قد عايناه و قد ما صفا ولا ينبغي على اصحاب البصائر ان يندموا لا يبل

اليه وان كنت في ريب من كلامنا ذلك فمما ذكره القائل في عبارة العس ومن
نقد يرشلا اهل تجده كلام ثم نقول الطاهر في كلام الحسن انه لم يذكر اليها لم يسم
التمثيل فانه قال بعد تحقيق المقام ومن جعل في وياه مما يثبت به اليها لم يسم
اسماء الافعال فهو محلي لانه يكون في معنى الام فيؤثر في ان يكون طابها
مما لا يعقل امتثال الام بالخطاب وذلك مما لا يعبر الا عن غفلة هذا فلا وجه
لادراج الطيور وغيره في بل الوجوه ان يكون ذلك محمولا على المقابلة كما ان
بعضهم حمل صوت المتوجع والمبغض نحوهما عليها وينبغي ان لا يسم في ذلك
وكن في القول بذلك لان الحسن قد اعتبر النوع في الالهوت لم يستل الفاظ
الاله في كسب الطبع في قبيل الاصوات عنده فانه قال انما ينبغي هذا النوع في الالهوت
لان وضعه على ان ينطق به مفرد الامر انك اذا قلت غانا حاكيا لصوت
الغراب لم تنجح في ما تتركب معه لان وضعه على حكاية لا غير وكذلك اذا قلت
نحو وشبهه للعبه وغيره للفن لم تقصد الا الى اسماء هذه الصوت ليجوز العادة
باناسه او غيرها عنده فلم ينجح ما اعتبر المفعول الذي وضع له في الالهوت فتركب
مع هذه الكلام فان قلت فعلى هذا لا يصح ما ذكر في ادخال الشرح في ذلك في الاصوات
وقوله في هذا الاعتبار يستل اسماء لعدم كونها دالة بالوضوح وذكرنا في
باب الاسماء الاخرى قلنا نعم فانه يتبع فيه ذلك البعض فوقع فيما وقع اذ
لا ريب في تحقق الوضوح في كل لفظ حكى صوت او صوت به لليها لم يظهر
انه موضوع لاصح من الامرين **مسألة** فلذلك لما كانت هذه العبارة
مستغنى عنها زعم بعض الناس ان قبل صبغة الجمول فقال ان قائله للصدر
والاظهار في الظواهر **مسألة** امر لم يكتب المدة في المبني فيل يسمع عبارة
هذه بانه جعل اللام للعدد في كل اسم خرج عليها مما لا يصح فلما يصح التعريف فلو قلنا

على وجه التحديد وجعلها بتقدير هذا بابا لم يكتب وجعل كل اسم تعريفيا محذوف
امر لم يكتب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في افواه لانه كونه على ما هو ظاهر كلام
الحسن وبيان ان لا وجعل اللام للحسن فيبطل الجمعية لا يلائم جعل نظائر ما هو
فهذه العبارة في الحسن واعية في كل المذكورات على الاجمال لا على المعهودات
انتهى ولقد سبق في رد التوابع ان كل لا يؤثر به في اى ود فاذا وجد في شئ
منها ظهر في معنى زبد لغرض يحصل به مثل التاكيد وكفه فتبطل الاشكال
بجوابه ولا يسير في ما ذكره القائل في كل المذكورات على الاجمال كما لا يخفى على
الناقد البصير **مسألة** كل اسم قبل صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعلم عنها
على تعينه بالقرينة كما في افواه لان القرينة تحقده بالاسم المنبئ لانه في قسم الاسم
المنبئ والمركب بعدد وهذا اعلم من الاسم المنبئ الامر ان يجعلك معرب وهذا
سقط ما ذكره الرضى مع انه ساخط في نفسه في ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في
سائر الحدود والمتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ايها م فوننا كل ما هو محقق
عدم مح جعلها فسمنا الاسم بدعوى التبرج بقوله كل اسم بقى انه لا يصح
ح وهو صفة لم يكتب بالمعدودة في المبنيات الا ان يرد بالعدد في الجنس اعلم بالعدد
بنفسه وبجزء انتهى ولا يخفى ان القرينة اذا كانت محفوفة طاهو اعلم من الاسم
بالاسم المنبئ في محفوفة له به ايضا بل هذا اوله بالطريق فكيف سيفظرك
الوجه الساخط اعراض الرضى على ان ما ارد دفعه بعض منه وتكم كلامه هذا
لا يطلب في احد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان مهية الشئ
ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود والمتقدمة لانه في قسم الاسماء
ولعله ذكره لبيان الوحدة امر اسم واحد حاصل في تركيب كلمتين وليس
في هذه الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اسم الاسم والفاعل وحرف

للمذكورة في ابوابها مفردة وهذا الاعراض واد عليه في نفس الامر
نعم يبين وجه كل عامر غير مرة ويقال انه في باسمه لذكر البيان فان عدم
قصده لافراد متعين لانه محمول على المركب وقد كثر في هذه فالمقام لا يتغير معناه
المتعارفين يبيح ان المتبادر منه ما هو المتعارف وذلك ليس بهيئ وبعدم
يبدى في الاعراض فندبر وما بلغ الكلام في هذا المقام فلهذا وجب ادان الاعراض
ولنورده مبقيا لكلامنا السابق على حاله وهو ان المراد بالاسم المسمى به
امر العلم وهذا في غاية احسن ونهاية اللطف لان المحرود هو العلم بالحال
الكامنين الموصوفين بانتفاء النسبة بينهما فلما لم يحد بكون الاسم بهذا
المعنى **لكن** ليس بينهما نسبة اصلا لانه في الحال ولا قبل التركيب قبل البيان
الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدد في عموم
العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد
بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية في الحال
العموم يوجب اعتبارا لا يحتاج اليه في التوفيق نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله
قبل العلمية لشموله في عموم وفوق لم يصيب الشارع قدس سره في ذلك التغيير
القائل لم يفهم ذلك بل جعل على عدم حاجة اليه وليس كذلك لان هذا المعنى
قوله المصن ليس بينهما نسبة وصف الكامنين المركب منهي الاسم امر هو المركب
في مثل ما بين الكامنين لا غير هذا انما يكون لرد المركب انما في نسبة قبل
العلمية اذ لا يوجد النسبة بين المفردات بدون التركيب ولا يساعد اللفظ
تفصيها باعتبار احوال الخلق العبارة ما قاله الرضي وقوله نعم قوله قبل التركيب
احسن من عدم الفهم فان قلت لعلة ايراد النسبة عشرة لا يكون علما
قلنا هذا القصد مع كونه غير مناسب للمقام باطل في نفسه لان خمسة عشر

اسم لم يرد في مراتب العدد وعلمها **لكن** ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
خوفا من غير قبح ايراد خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت مما يتصل بالثاني
منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جزئية كذا في بيت فالاولا ان
يقول في التعليق لان بين جزئية قبل التركيب مثل نسبة العطف وهذا
انزاع ما يمكن الا يقال بتعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس
بمتعذر ولا متعسر على ما يتفاد في كلامه لا مكان لتعيينه بنسبة غير
العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاسم ليس بالانقياس النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن في الصعوبة في شيء نعم تعيينه
بما ذكره الفاضل المحند حيث قال ان النسبة هنا واولا امانة والاعلم
ولا افادة معنى يخرج نحو ثابت شر او عبادة والنجم ويزيد ليس على وجه
يخرج نحو خمسة عشر انتهى وهو في جملة الادغام اما اولها فانه على تقدير ان
يكون المراد بنحو خمسة عشر ذلك لا يصح ان يقال في التعليق لان بين جزئية
قبل التركيب مثل نسبة العطف ففرد ان ضم جزئية وجود على خمسة عشر
ستتعارض جوعا لثلاثة عشر لكن لا يصح ايضا لفظ المعنى واما ثانيا فلما
لا يمكن ان يقال في صورة ارادة خمسة عشر خصوصه لا صعوبة في تعيين
النسبة على وجه يخرج عنه هذه النسبة لا مكان ان يقال ليس بينهما
نسبة غير العطف لان ذلك لا يكون بتعيين نسبة بل بتقدير امر و
تقييدها به على انه لو امكن ذلك القول لما انزاع بما قاله لا مكان
ان يقال نسبة غير مثل العطف واما ثالثا فلان صعوبة تعيين النسبة
كذلك انما هو في صورة ان يرد سلب النسبة التي قبل التركيب وما ذكره
في الوجه الحسن هو ان يرد سلبها بعد التركيب فكيف يرد عليه ما ذكره

ثم نقول تبع الخارج قدس في ذلك الرضى فانه قال خرج عن هذا الحق
 احد ودلان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو
 بيت بيت بين جزئية نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا بد من هذا
 احد الاما مركب لاجل العلية نحو معد كيرب وبعلبك هذا كلامه وكان زعم
 انه مركب خمسة عشر واستعمل كذلك في جعل علما وهذا بدعي البطلان بل
 هو مثل بعلبك مما مركب لاجل العلية وليس لقائل ان يقول ان نسبة
 العطف حاصلة فيه قبل التركيب لقوة ان النسبة بين الاوّل والآخر لا تتحقق
 بدون التركيب لا تركيب بين خمسة والعشرة قبل ذلك فلا يخرج خمسة عشر
 بالحكم بل هو من انتفاء النسبة قبل العلية واما ما ذكره الخارج من الوجه الحسن
 فما السبيل اليه لانه كما يفهم من ظاهر الهيئته التركيبية التي في تابطا من نسبة
 الحقيقية كذلك يفهم من ظاهر خمسة عشر النسبة العطفية والمنع كفا
 على ان الحق ظاهر وكلام المص مخرج قال في الشرح انما قلت ليس بينهما نسبة
 يخرج عنه بابا مفضا والمفصا اليه فانه وان كان مركبا فليس مبنيا لمخرج
 عنه تابدا انما فانه محكي على اصله قبل التسمية به وليس الغرض هنا الا
 ما حصل بناؤه بالتركيب وهذا كلام تأمل محمد **قوله** والحسن ان يقال
 المراد بالنسبة نسبة مفهوم الحق قبل رد عليه انه لو كان هيئته خمسة عشر
 مصنوع لم يلا معنى العطف فالنسبة مفهوم من ظاهر الهيئته والا فلا
 يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئته ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا
 عن ان يكون باس في مخرج وجهه فاجوابا الهيئته خمسة عشر لا تدل على
 نسبة بين خمسة عشر بل بين خمسة عشر والاسب الى خمسة عشر فلا يلزم
 في ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر بعلبك مركب

من خمسة وعشر تركيبا كوف ليحيط الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر
 يتوب مناسبتة وخمس هذا الاعتبار جعل متفصلا لمعنى كوف وجعل
 مبنيا لهذا المناسبتة بكوف بتمام بعلبك وهذا هو التحقيق الذي اذا
 التوفيق وهذا يظهر جعل خمسة عشر في الاسم المبنى بالانسان فاعلمه و
 ان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور قال الحق بعد ظهوره
 كل الظهور احوال من غيره وان كان ثابعا على صفات السنين والشهور
 انتهى والجب في القائل حيث زعم ان ذلك من الجاهل فانه ولم يدرك
 ان هذا هو المعبر المصريح به في كتب القوم انما كيف وما ذكره في علة
 بناء خمسة عشر هو القول المتفق عليه **قوله** وانما اورد مثالين ليعلم
 ان البناء قبله لم يجعل مدار البناء كقول الجوزين عدد بين خمسة عشر
 ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تفصيل معنى كوف
 وان لم يكن شيء من جوهه عدد نحو بيت بيت فالاول ان يقال
 اورد مثالين احدهما التفصيل كوف في نفس التركيب والاخر لتفصيله
 في اصله وليس بمستقيم لان المتفصيل طرف العطف هو الجزء الثاني
 وهو كذلك في كلام المثالين على السوء اذ فالحق ما قاله الخارج قدس سره
 وليس هو مبنيا على جعل مدار البناء كقول الجوزين عدد بين خمسة عشر
 انتفاء انتفاءه كيف وكلام المص مخرج في ذلك فانه قال وهذا المركب
 على ضربين حرب يتفصيل الثالث معنى حرف مبنيا ان جميعا خمسة عشر
 وصار خمسة اما الثالث فلتفصيل معنى كوف واما الاول فلكونه مبنيا صدر
 الكلمة فوجب ان يكون مبنيا قال وكذلك وقوا في حصص وهو
 جار بيت بيت وسهلت الفتوة بين بين وقرقوا شغل لغزو وسد رند و

جملة فاجوبتهما حراما وهذا البناء يصح ان يقال انه مناسب مبنى الاصل لانه شبه
اجابة الخ لا اعابها لفظي ولا قدر رسم حيث هي جملة ويصح ان يقال ان معا
وضع غير كسب لانه لما كان مكانه في جملة تعذر وقوعه كبا فانه انما كسب
المقتضى للمعرب المفرد انما كسبه اجاز في حيث كونها جملا فلا يقتضي اعابا بهذا
كلام وعليه غيره في هذه حتى تدفع عكس ما سبوره الفان في التظاير واحد واحد
ولا تغفل **لانه** لو جعل كاحد الطرفين كان حكما هذا مما اتفق عليه كلهم
وقبل الادب ان نصب ميزم الاستفهامية لانه جعل ميزم الجزية كالطرفين في دفعها
للكم فلو جعل ميزم الاستفهامية مثلها او مثلا احداهما لاتبس كم الجزية فيخط
كالوسط غيبة او لم يعكس لان كم الجزية مقدرة على الاستفهامية لكونه الاستفهام
فرع اخر في جعل كاحد الطرفين لان الطرف مقدم على الوسط ولا يخفى ان هذا لا ينفك
اليه لكونه تكلفا بارادته نفسا شاردا **واما** لكن يجوز ان يفسر قيل هذا
لفور الرضى ولا دل على جواز كتابته كمت هذا الفرض بانه دل عليه كلام المفسر
في تفسير الآية ومما برده ما ذكره في تفسير هذا الكلام انه يجوز جزم ميزم الاستفهامية
الجزوية بحرف الجوز على كم فذبح بني بينك وبكم رطل مرت وبكم فقص
تطابوع كم وميزم جواز اجز عند الزجاج بسبب اضافته كم الى ميزم كانه الجزية عند
الخاتمة وهو موجود في مفرزة ويجوز انما فاقصد التطابوع وبهذا عرفت وجه
صحة قوله فكما الاستفهامية بميزم منصوب مفرد غير مستند بكم رطل مرت
لانه داخل في قوله ويدخل في فهمها انتهى وليس في سلامة الفهم لان الخارج
قدس سره لا يريد به الرد على الرضى ولا يصح له ذلك لان يجوز ان يفسر في
الكتف لا يدفع القول بانه لم يدل عليه كتابته في كتب هذا الفن وكذلك
يجوز الرضى جزم الاستفهامية بسبب اجاز الاستفهامية بحرف الجوز بيان كونه

اجوز اما بسبب اضافته كم الى ميزم او بتقدير من على اختلف القولان لا يرد منه
ذلك لان اجاز الميزم من المقدرة في صورة اجاز كون الاستفهامية بحرف
اجز لا يقتضي جواز اجاز من الظاهرة من غير اجاز الاستفهامية بحرف اجز
كيف والامتناع بين ما بين المستلزمين بذلك تحت بطلان قوله وبهذا
عرفت وجه صحة قوله ان على انه لا وجه لذلك الاستثناء لعدم دفع حكم
الجزوية بحرف اجز تحت حكم الجزية عنه **لوقال** وكلناهما اجاز قيل
نعم ما فعل الجزية في كل سطر لهما ذكر لان ثابته كم كما شاع في النسبة الخاتمة
تا ويلها بالكلية فقوله كم الاستفهامية في تا ويلها كم الاستفهامية والظاهر
فيه التذكير فقوله فهو على تا ويلها كذا هذين النوعين كما تراد ولو قيل بالتأويل
فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين وفيه نظر **امر** كل واحد
منهما قيل اشار الى وجه افراد الجزية في وجهه ان كلامه في اللفظ وهما
وجه لطيف قد خفي للطف وهو انه شبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد
اعتبارا وذكر كلامهما بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار
الاعراب باحد اعتبار كم انتهى ولا يخفى ان مراد ان وجه قدس سره به
التفسير بسبب التثنية على وجه افراد الجزية لان احكام اجاز على كل سطر انما
يكون باعتبار ما اضيف اليه وما لا يكون فيه بحسب الظاهر المفرد بل
اراد بيان المراد بهذه العبارة لان معناها حسبما يقتضيه الظاهر كل شيء
بعده فعمل وليس ذلك مراد المصنف بدلالة قوله فيما بعد وكذلك اسما الاستفهام
والعشر لا وبذلك تبين بطلان قوله في وجهه ان وان ما زعم خفي للطف
منه فاسد كمثل خ سوء فهمه **وعليه** لا يكون الا بحسب ميزم دفع لما قاله
المرضى في ان المصنف اراد تفصيل موافقتهما في الاعراب بغير اذ كان بعدكم فعمل

لم يستغنى عن نصبكم نصب الضمير الرجاء كما في قولكم رجل ضربته او نصب
متعلق ذلك الضمير كما في قولكم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا مع قوله لا يحب
اقتضائه فان افتتح المفعول به فكم منصوب لخل مائة مفعول به قولكم رجلا ضربت
وكم غلام ملكك والاول ان يقولوا على ضربية وصلى الميز معا وذلك
انك تقولكم يوما ضربت فكم منصوب على الطرف مع اقتضاء الفعل للمفعول
به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات في قوله تعالى انما هو
بحسب الفعل وصلى الميز فبقولكم يوما تعين للطرفية ولو قلت كم رجلا
لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربته لانتصب بكونه مفعولا مطلقا
هذا كلامه ويؤيد ما ذكره الشارح قوله في المصدر قول المصنف في الشرح والظاهر انه
منصوب على حسب الفعل المضاف عليه مفعول به او مصدر او ظرف كقولكم
في المفعولكم ضربت وكم رجلا ضربت وتقولون في الطرفكم يوما ضربت وتقول
في المصدركم ضربته ضربت لانه مثل قولكم اعشيت من رجلا ضربت وكثيرا من الفعل
ملكك واعشيت من ضربته ضربت وكثيرا من الفعل ضربت واعشيت من يوما ضربت
وكثيرا الايام ضربت هذا **قوله** نحو من ابوك نظير الامثال وقد وقع في بعض
النسخ كم رجلا اخوك وهذا اول لان الظاهر في امثال ذلك التثنية قبل
ينتقص تلك القاعدة بكم رجلا يحكي قامة متعدي هناك كم للخرية لان التثنية
لا تكون مبتداء للصفة بالاتفاق في ما عدا مثل من ابوك وبمرت برجل افضل
منه ابوه وكان الظاهر ان ذلك في قول الرضي وفما كونه مبتداء كم رجلا
واما كم ما لم فالاول فيه ان يكون خبر الاعتداء لكونه كذا وما بعده موصلة
لكنه قد غفل عما ذكره الرضي في مباحث المبتداء من ان المبتداء يقع كذا في غير
مختصين في كثير من المواضع احدها ما لا يعجز عنه على مذهب سيبويه والثاني

المبتداء الذي هو خارج المعنى والثالث المبتداء الذي خبره ظرف او جار
ومجرور والرابع كل الاستفهام او ما يقع بعد حرف الاستفهام الخامس ما بعد
واو الحال والاول بعد ما لا يجوابه قال وخبر ذلك مما لا يخفى ولا يحتاج
له فكم هنا منصوب بحال ولا قيد هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان
الرفوع محال ليس كم بل بحليلة الطرفية وهي النائية عن الخبر وهذا القول
غلط ناشئ من قلة التدبر **قوله** امر منكم في تالي الوجوه الاربعة الاعرابية
فقد جعلنا ان يترك قولكم فكم ما بعده وكذلك لا يجعل الخبر اليه مفعول
ولهما مصدر الكلام الى هنا وما لم يجز الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام
او شرط او له ان لا يرد بان المراد انه يشار تلك الوجوه في جميع اسماء الافعال
وجعل غيره التاويل في التشبيه فقام معنى قوله وكذلك ان مثلكم في بعض
تلك الوجوه او جميعها اسماء شرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط محذورة لانه لا بد ان يرد جميع اسماء الشرط وياتي
اسماء الاستفهام انتهى يريد ان كم الاستفهامية قد مر ذكرها ولكن نجد ذلك
لا يثبت المحذورة في التركيب لا لفظا ولا معنى لا سيما على توجيه ان رزق قد
سره كما هو الظاهر **قوله** هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها نحو وانظر الامر
بالعكس اذا رايت نسوة الا وقد كانت مشتملة على ذكر التثنية **قوله**
امر ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه لانه في صورة الرفع لا يكون تمييزا وما
قبل والاظهر ان المراد ما هو تمييز حسب الظاهر مما لا وجه له **قوله** فكلما
تأخر هذا عن قوله وقد حذف في مثلكم ما لم يكن ضربت قبل فني هذا التوضيح
مع التحذير في التمييز بحال على التثنية في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاول
ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمه وجرامع الافراد وجرامع الجمعة

قوله في بعض النسخ
قوله في بعض النسخ
قوله في بعض النسخ
قوله في بعض النسخ

ولما راد بقوله وقد حذف ان قد حذف مثل من كرم عه كذا باجر وحالة فانه
الذي سبق انفا فيكون اشارة لانه اوجه اخر باعتبار ان الحذف
ويكون قولكم ما كرم كرم من تنظير الحذف هذا الحذف وتبيننا ان الحذف
لان يكون الحذف المصدر كذا كرم كرم من كرم او المقدر كذا ما كرم انتهى و
هو من جملة الاوامر الباطلة لان المراد بالقيمة سعة وبالعوضه المضافة فيه
النصب على الاستفهام واجتزاع الحذف والرفع على معنى كرم مرة جلست على
عمائك كما صرح به الزمخشري في المفصل والمصل في السجع والابحار وغيرهما
وايضا اجتزاع الجمعية لا يتصور في هذا المثال فيبطل ما زعمه جهل من ان النظام
انه اراد بالعوضه الثلاثة في قوله وقد حذف اشارة لانه اوجه اخر لانه انما
بعضها اعني النصب واجتزاع وجهين فان كان قدوة بكسالة الالفه ارتفاع
عنه فلا سبيل الى حصوله والابلاراد عنه مع قطع النظر عن ذلك فيكون من
قيل ان الحذف الكلام البليغ بالصوت الحيوانا وان هذا الحذف شنيع **قوله**
والغاري جمع عشره او هكذا فيها اشباه في السجع والصوت الغاري يردون
الباء واما عشره في البيت فهو تركيب صناعي فالباء فيها كلمة مستقلة
هنيئة اليها لفظ العشار في البيت في نفس الكلمة **قوله** لان اللفظ الواقع
بعده مسلط عليها وكون الفعل وقع خبر لا يجتمع ذلك في عمله فيما قبل البناء
الاثر انك تقول عزازيد ضرب وعزازيد ضرب ويوم جمعة زيد ضرب
قوله فلاحا في الاثر البعض ههنا قيل يعني حذف لان اللام يقع غناءه
صهنا فيكون ذكره ذكر اللاحاقه اليه ثم قيل ولكل نقول حذف زالة
لابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة وانت خبير بان كليهما
من سوء الفهم وليس مراد ان السجع قدس سره ذلك ليس البعض محذوفنا

في هذا المقام بل هو مذكور كما نبهنا في بقوله المعبر عنها عند تعداد البعض
الظروف وهو في التبعية في قولك عنها ولعل ذلك قد خفي على القارئ
من غاية ظهوره لانه ممن لا يلتفت الى الظاهر كما عرفت **قوله** ما لم يظن
ضرب بغيرك تبينها على ان المراد بما لا يتجاوز ما اجتزاعه بدلالة قوله واهي
بوجه لا غير وليس غير وزعم بعض الغافلين جواز ابقاء ما على عمومها اشارة
لان في الظروف في باب المنى ما قطع في الاضافة من طرده حتى لم يبق ان من
الاضافة كذا في ما عطف في المقصود اليه شئ فانه كان لا قطع فيه خارج الظروف
ما اجتزاعه **قوله** لشبهها بغيره كناية الاستفهام وعدم تعرفها بالاضافة
قيل الا يجب ان يقال لان حسب معنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء
زيد محسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والعقولة في هذا الوجه اعجب
ليت شعرا ان لم لم يجعل حسب مناسبا للغياب في الابهام لانه لا بهام لا غير
كغير انتهى وليس مما يلتفت اليه فانه لو كان ذلك بسبب التقارب في المعنى
او الاختلاف فيه لكان كثير من المعربات الموافقة لمعاني المنى داخل تحتها و
هنا بدعي البطلان وقوله وليست شعرا ان لم لم يجعل الخ ناشئ عن عدم
الاطلاع على معنى قول الشاعر وعدم تعرفها بالاضافة **قوله** وانما نسبت
على الفهم كالغياب لانها غائبة الاضافة اليه في نظر الصوت ما ذكره المصنف
من ان حيث انما نسبت لاصحابه بالجملة تبين معنى ما كذا في ايجاز الموصول
الذكور ولذلك ايضا الال بجملة لان وضعها لكان نسبة فلذلك
افتقرت الى اجماع كافق الموصول وما جاء مضافا الى جملة فان
لا يعمل عليه ولذلك بقيت على بنائها **قوله** ولذلك لم يكثر من الشرط
فيها قبل الاشارة الى مراد بقوله ولذلك ولم يكثر من الشرط فيها غير قوية

كما أنه عليه بقوله وفيها معنى الشرط وهذا قدس لان ان ثبت بذلك خبر الفعل
بعد ما فتقن ما ذكره ان راجع قدس سره واما قاله انما يصح ان لو كان الاسم مدر
الفعل وليس قلب على ان القول بان للمصنف بقوله وفيها معنى الشرط على
ضعف معنى الشرط ان ثبت فيه ولم يحض كيف وقد اعتبر المصنف عنها بقوله
ذلك العنبر بجميع جهاته فانه قال وفيها معنى الشرط غالبا فان ذلك اختير بعد الفعل
وبذلك التقيد ظهر وجه قوله بخلافه لو كان بمعنى الشرط وانما كان مختارا
بل واجبا وهذا القائل الغافل عما علمه بوجوب علم ضعف ذلك المعنى وقد
عرفت حقيقة الحال فماذا بعد الحق الا الضلال **وله** والمراد بل ولم يستند
غلبة وقوعه بعد وقيل لزوم المستند في غير باب الفاعل على شرطه بالتقدير
وله ار حال كونها كاستفهام وشرط كان جعل استفهاما حالانها مساحته
بتقدير ذلك استفهام لان الاستفهام معناه ما والظاهر ان المصنف جعله ظرفا
بدل عليه قوله وفيه لزمان فيها والامر كذلك **وله** والمشهور فتح الهمة والو
و قد جاء كسرهما قبل تبادر هذه العبارة الى محكي وكسرهما كحكي فحقا
ليس كذلك قال الرضي وكسر همة لغة سبيل وقال الاندلسي كسر همة لغة هندو
اختلف في أصله فقبله ابو اسيد في ياء واو غم الباء في الباء وعليه جواز اهل
اللغة حيث ذكر واو في ياء النون وقيل اصله انما اخيف الى او ان حذف منها الباء
والهزة واو غم الباء في الباء وقيل اصله اي ان حذف الهزة وزيفه الرضي بانه
لم يحكي الا حاليا في اللام ولم يحكي امر مضاف الى المفرد والمفردة وزيف
الاول بان ابن الكمال واما ان الزمان انتهى وكان القائل اراد ان لم يثبت
ايان في لغة من كانت بكسرهما معا بل ثبت بالكسرة لغة يتيه سبيل وذلك ما ذكره
او نحوه على اختلاف القولين مستند لا على ذلك بل على كلام الرضي في كلام

ليس ينص فيه لانه لا يمنع محي الهزة والنون مكسورتين معا وقوله
فقبله هو اسيد زيد فيه ياء واو غم الباء في الباء ناقض لتمام زيد في اي
تشديد الفخوزية ونحوه فقال وقوله حذف منها الباء والهزة واو غم
الباء في الباء غلط والحق ان حذف الهزة مع الباء والافيرة في اي ال
فاو غم الواو في الباء **وله** قال صاحب المفصل و قد صرح المصنف في الشرح
بذلك قال الفاعل كيف زيد معناه على حال هو من كلامه وعليه غيره
وله معنى او المدة قبل ان يمتد من زمان او المدة وانما يختص بالاول
مدة زمان الفعل المتقدم عليهم ما يقرينة سبق ذلك الفعل فلا بد ان يمتد
ان يقول معنى او زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام
للعهد او عوض عن المصنف اي امدة ذلك الفعل ولاكتسب تفسير
قوله او المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المصنف انتهى
ولا يخفى ان معنى التقدير كذلك هو كاستعماله في الوضع وذلك مراد
المصنف صرح به حيث قال او المدة التي استفتت فيها الروية يوم الجمعة
فقوله ولا يحسن تفسير قوله في باب لا يعينه **وله** المفرد الاسم المفرد
لا المثنى والجمع وقيل ولو اراد بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع لم يعلم لانه لا يصح
ما رايته من ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى كالثنية فينبغي ان يراد بالمفرد
الواحد كذا في قوله فيما سياتي ونقول في المفرد المتعدد ارفع بعدهما
الزمان الواحد المعبر وحدته الغير المفصولة بتعدد وانت خبير بان مراد
الناس قدس سره جعله مقابلا لهما باعتبار المعنى ارفع بعدهما واللام لم يثبتها
فيكون المراد به الواحد الذي لا يتعدد معناه وان كان في سورة النشئة او
اي كذا في قوله كذا يصح عبارة **وله** نحو ما رايته في العوام الذي لا

صاحبها قبل دفع ما يفهم كلام الرضا انه لا يحسن ما يليها بالمفرد بل يكون
المتن بناء على المفرد بما هو علم المفرد حقيقة او حكما وقد قد هذا التأويل
في تفسيره حتى منتهى بقوله اذ لم يكن المقصود عدد او لم يتصور المفرد في
المفرد وجعلنا المفرد كونهما ملتصقا اليه المص لقلته وتوالت ايام لا يلاحظ
هذان اليومان امر واحد لا يحكم عليهما باولية لمدة حتى الا انه امر بيان
وجبه ملاحظة اليومين امر واحد بل اوصاهم بانه يجر ملاحظة بهذين
اليومين بهذين امر واحد وليس كذلك فنقول ان هذا اليومان لم يلاحظ
زمان المصاحبة الا انه جى بالمتن ليعين ان في زمان المصاحبة انتهى وليس
كما ينبغي اما اوله لانه لا يفهم كلام الرضا انه لا يحسن ما يليها بالمفرد لانه مفرد
يكون المفرد هنا بمعنى غير المتعدد وقد قال ويجوز كونه الزمان المراد به الاول
معدود ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان
لتخصيص كونه رتبة مستندة الى الجماعة وقد شرر جيب وقد بوالفلك هذا
كلاما وهو يفهم منه انما القصة للمص وانما ينبغي المتعدد في المتن والجميع كلاما
واما ثانيا فلان بيان المص تمام في الافادة برسوخها في ذلك المقصود كلاما
يجب على صاحب فقرة **السلمة** في تصور التبعين المقصود في كونه موقوفة
ان قيل الاظهر الاوضح ان يقول يوم يقضي فيه قوة يوم كماله في هذا قبل
الاوام لان هذا القيد لذكر التعريف قال المص وانما ويرى الموقوفة ليعينها
الذي هو المقصود بالذكر في كلام الشارع قدس سره معنى مما ذكره القائل في الحول
مع كجابه في العكس **المراد** ان الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملبسا
بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب
صلة الباء لما قاله الرضا انه لو لم ياول هذا المكان العبارة قبلها المقصود

به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكلام
مقصودا به شأن اللفظ وانما شأن المتن كونه مقصودا واختار المقصود
بالعدد على العدد ليشمل المتن والجميع والمفرد المقيد بالوحدة كونهما رتبة
من يوم ومن يومان ومن ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود
بالعدد في تعيين الاحاد وانتهى وذلك بخلط كائن من قوله بالعدد
كلام الرضا ولتنقل كلامه بعبارة اخرى يتبين لك ان ما جاء به القائل
لا يفيد شيئا سوى وقوعه في المحذور وخطئه واذ ذكر قال رحمه الله
معنى قوله المقصود بالعدد ان المقصود مع العدد والباء بمعنى مع و
الاكثار الواجب ان يقال المقصود به العدد ولا تك فقدت بقوله
يومان عدد اثنين لانك فقدت بالعدد يومين هذا على ان المقصود
به لا يخص باللفظ بل يكون المتن ايضا او القطر قبل الاوام او
اجملة ليعلم ان الزمان المقدر فضائل الجملة لا الزجر والفعل كالتوابع
عبارة وليس بمنفصل لان الغرض انما يتعلق بالجملة الفعلية فلا يفيد
اجملة وحدها كاشركها بينهما وبين غير مجموع اجملة الفعلية تطويل
بالمائل لظهور ان القطر يدون الفاعل لا يكون مقصودا في الآثار
ولا يكون مضافا اليه لعدم حصول معناه المطابق بدونه فلا يذهب
او تام العوام المحرور من سلامة الاوام الى ان اريد بالفعل هنا ما
ليس بالجملة امر ما كتب على هذه الصورة قبل ايراد الجميع عبارة
ان منقلة ومخففة فاوال كناية باستعمالها في لازم معناها لا ما كتب
على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة
ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليست كذلك فالحق ما قيل انه

اكتفى عن تكرار الكتابة بتقيد ما بالشدة والتخفيف فانه كثيرا ما يقع التشتت
وهذا في باب الاوامم الفاسدة اما اولها ان عبارة الشارح قدس سره ليست
في قبيل تاويل الكتابة باستعمالها في لازم معناها وليس في الكتابة في المتن على
ولا اثر فكيف يكون من هذا القبيل وقوله ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتبت
على هذه الصورة مما لا يخفى له وقوله فالحق ما قيل صرح في عدم فهم هذا
القول ايضا لانه انما يتم في صورة ان يكون عبارة المصنف هكذا او ان مبدء
وتخفيف اعتماد على تصور ان بالتشديد والتخفيف معا والارباب ان حاصل
هذا القول ما ذكره الشارح قدس سره من انه اراد ما كتبت او كانت على هذه
الصورة على افضل النسخ **وله** ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبدء في مثل
قولك قد يؤمن نكرة وانجر معرفة قبل يمكن دفع الفساد الثالث بجعله
يجمع جميع مدة زمان ماضية فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبدء فيما
كانا معرفتين فيما راية مذموم مجمعة ويندفع بما ذكره الجواب ولا يخفى عليه
انه لا يصير هذا المفعول معرفة وايضا لا سبيل الى حصول الجواب عما ورد من
السؤال المتفرع على ذلك الوهم من هذا ثم ان المصنف قال وهذا هو
لان المفعول واللفظ باياه اما المفعول فلكم مخبر عن جميع المدة بانها يؤمن و
ذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يؤمن نكرة لا يمكن ما فلا يستقيم ان يكون
مبدءا او كونه خبره اسم زمان مقدما على راية لا يسبق ذلك وانما يسبق
ان لو كان ظرفا لار انك لو قلت جميع المدة يؤمن لم يستقيم ان يكون مبدءا
وما تقدم خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا **وله** ولعل في
اللام فيها ثمانى لغات لا يخفى بيان الكتاب الا سبعة ثمانية ما بقي من بيان الشارح
في له ان يكسر الاله الا انه يقال كانه اكتفى للص في البيان بتقيد الدار بالفتح

والكسر معا ولم يكتف في بيان له بل بضم الاله ايضا بالتقيد بان يقيد
الدار بالفتح كما في المثال بقوله التقيد على اصله لعل بضم الاله ولا يخفى
ان الانسب ذكر له بفتح الاله مع لعل بضم الاله وجمع لعل بضم
اللام مع لعل بفتحها فقد فاشح الشارح الانسب وهذا هو ظاهره واما
امر التقيد فتعاطى كما سبق مثله انفا ولقد ذكر الرضى في هذه اللغة الثامنة
ولعلها لم تثبت عند المصنف **وله** وبناء على الوضع بعضها وضع الحروف و
حمل البقية عليه وكلها يجمع عند صرح بذلك المصنف حيث قال واما بنيت
لعل وضع لعل ولعل وضع الحروف فاجر بفتح اللغات بحرا لا لافاها معاني
لفظها ومعناها وهذا شبه ما جعله بنو لعل لعل في الاله وخواص لغاتها
لم يكن لبنائها لعل لانها مثل عند ولا يختلف في اعراب عند هذه الكلام وقيل
لعل بفتح لغاتها يجمع في عند ولعل بفتح عند على ما في الرضى وكان القائل
لم يستخرج كلام الرضى لانه صرح في كون لعل بفتح لغاتها يجمع عند كلامه فانه
قال ولعل بفتح لعل الا ان لعل ولغاتها المذكورة يلزمها مع الابتداء فلذا
يلزمها في اظاهره وهو الغلب او مقدرة فهي بفتح في عند كلامه لعل في لعل
مع الابتداء فلما يلزمها في القائل لعل في لعل بفتح في عند جزم على ان هذا
مفعول لعل في حيث هو هو ولم يدرك ان ابرز لعل المقدرة والعجب انه لم يفتح
لذلك فانه لو كان في داخله تحت مفهوم لعل على رايه لما حكم بزم في ظاهر
او مقدرة **وله** لكونه مقطوعا عن الاضافة قبل هذا يقتضيه استدراكه
بعد ذكر الغائب وذلك لاقتضاء منوع **وله** بدليل اعرابه مع المضاف اليه قبل
الدليل غير محكم لانه ان يكون ما برر مفعولا مفتوحا بالبناء والاحض
جاء مفتوحا وجوبه مذكورا او مفتوحا ببعو كونه مقطوعا عن الاضافة

لان نظيره لا يكون الا مقنونا وليس مما يلتفت اليه لكونه من الاوليات الكاشفة في
قلة التأمل و ذلك لان المنطق لا يصير مبنيا على الفتح وايضا مع عوض في
صورة كونه مبنيا على الفهم هو عوض العائضين فيكون فيكون مبنيا على الفتح
في الاضافة بالفروقة ولو قال الشارح فانما ينبت لفظها في الانتهاء لان المعنى
عوض العائضين كما في قوله هو الداهون على ما مر في المصداق القائل قال
المصنف لو لم اذكر لم يكن كماله بل انما لم يقصد فيها هذا المعنى والقائل
وقع في ذلك من قول الرضي وجاء في عوض فتح الفضا وكسر وا ايضا لانه لم
يتنبه في ان هذا انما وقع في كلام الرضي بعد قوله وبناء عوض على الفهم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقوله وبعد يد يد اعرابه مع المنطق اليه نحو عوض العائضين
ارد هو الداهون فلو كان هذا مضافا لكان كمالا مصدرية من ذلك ايضا
لم يدرك في الفتح والكسر فيها انما هو صورة الانقراض وعدم الاضافة وان
سبب البناء على هذه اللغة ايضا ليس الا الانقطاع في الاضافة اذ لم يطر
في عليه البناء خصوصا في الفتح او الفهم او غيرهما لانها الانقطاع لا في الفتح
بالفهم للتعليق **قوله** شئ متلبس بعينه امر بذاته المتعينة فيل فسر عينة
بذاته المتعينة ونها انما يتم لو جاء العيان بمعنى الذات المتعينة ولا يساعد
اللفظ انما يناسب هذا المقام في معانية ذلك الشئ او نفس الشئ كما في قوله
جاء زيد بنفسه وجاء زيد بنفسه و صح ابواب زائدة فيكون المعنى المعرف ما وضع
شئ بنفسه لا امر متعلق به وهو في تناو كماله فظ موضوع اذا مر موضوع
شئ الا وهو وضع لذلك الشئ بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قوله بعينه
في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون هو صفة الادب وان
لم يصرحوا به ولا يخفى عليك ان القائل في قلة بصيرته وقع في جهل بعض

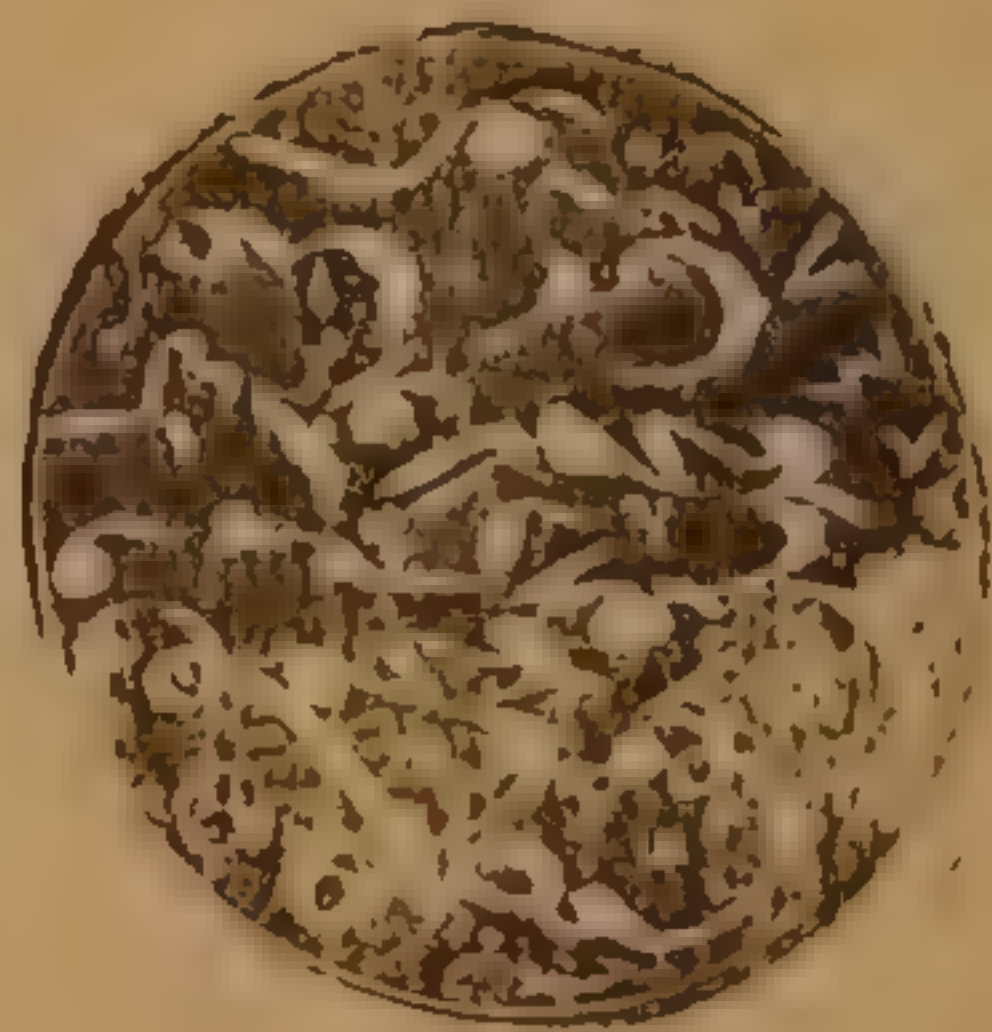
حيث ردوا لكون معنى بعينه المعين هو ادعى ان معناه معنى نفسه على ما سبق
في التاكيد والبا و زائدة فتشعر في البيان على هذا فلما اراد ان الباطل لا يصل
الى المطلوب لان الكليات ايضا باسرها موضوعات لنفسها فلا يخرج
النكرة عن هذه الحرفة اعترف في صورة النكار بكونه معنى بعينه المتعين **قوله**
المعلوم المتكلم والمحيط قبل الاعتناء بعلم المتكلم في التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المحييط وليس مستقلا لان الشئ
لا يكون معرفة ما لم يتحقق في علم المتكلم فنفى الاعتناء بعلم المتكلم فكذلك ما تر
وليس قولهم حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المحييط بل مبنيا على عدم
الاعتناء بل على ضرورة تحققه بحيث لا يحتاج الى التوضيح وذكره **قوله**
وقوله بعينه يخرج به النكرة قبل بقي بعد النكرة التي كانت علميا انكرت بالتأويل
وهو مما جعله الرضي عيى هذا التعريف فعدل عنه الى ما يجتمع المقام بيان
ولا يبعد ان يقال ان هذه النكرة عليه يجوز طائفة في حكم النكرة ويعامل بها معاملة
انتهى والصواب ان يقال ان هذا احد باعتبار اصل الوضع لانه الضابط
والعلم المتكلم كقول سعاد وزينب لقيتها انما يخرج في التعريف بجانب العلم
وهذا لك يندفع ما اوردته الرضي ايضا ان المعنى في قوله رجلان ليس
رجلا داخل في احد واحي انه منكر **قوله** واسرار بتوهمها في الذكر لانه تبهى بحسب
المرتبة قيل يتبع في ذلك للفتور وليس بذلك فان المبهما منها ما يساوي
ذالها والمضاد الى احد معنى منه ما يساوي المعروف باللام ومنه ما يفوت
الامر كذلك وفيه امر وراء ذلك وهو انه قد صرح بعينه ذلك بان هذا الترتيب
الذي ذكره فهو من باب سبويه فان فيه اختلافا كثيرة وليس في مدحبه
التفاوت بين ضمير المتكلم والمحيط بحسب الترتيب في ايضا الانواع عند ختمه

وعمامة **قوله** فالوضع كلي والموضوع الجزئي متضمنين كالمنهني الكفاءة
بحراني لان التحقيق ان الموضوع كلي الجزئي اضافي فربما يكون كلياً وما ينبغي
ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع الجزئي كما فاز به بعض محقق المتأخرين و
القدماء لم يغزوا عليه حتى جعل معنى قوله الشيء بعينه لافادة لشيء بعينه
قال الوضع وضع المظهر مثلاً المفهوم كلي يستعمل في جزئي من جزئية وشروطه
ان لا يستعمل في مفهوم الكلي مفهوم الكلي فهو الاستعمال واللام في قوله الشيء
ببعينه ليس صلة الوضع بل عونه وان كان طاراً امكن تطبيق عبارته على
ما هو اعم شروبه تعليمها ما هو اعم ولم يلتفت لما قصد به انتهى والامر
كذلك لان القائل لم يصب في الاعتراض لان ما سبق في تقرير الشرح قدس
منه في اختصاص الجزئي الموضوع له بالمتضمن بحيث لا يمكن اعتباره كلياً
وان ارد ان ذلك مستحق في غير هذا في ذلك القسم ممنوع كيف قد صرح
مفتوح هذا الموضع في بيان بكارته في رسالة الوضع فيكون مستحاضاً وتفصيل
الكلام مما لا يساعده المقام **قوله** في حيث معلومية ومعهودية قبل بناور
منه لسابق كلام المعهودة في ذهن الحكم والحق التحقيق ما عرفت فالتش
وكس في المنكرين ويشكل تصور العلم المتضمن بانه الذي تصور الذات بعينه
ووضع بارائه بلفظه فانه لم يقع تصور تعلقه بغيره بخلافه فلا يمكن وقوعه
الا كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفته وضعه بغيره حتى يرتب
قائده الوضع العلم فهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء والاعلام لانبائهم
في غيبة الانباء قبل رجوعهم وبوضع العلم للشخص مع انه يتبدل شخصاً في
اول عمره ثم يواظبوا فلم يتصور مسمى علم شخصه حال وضع العلم للشخص
فانه موضوع له بمسخراته المتبدلة في اول عمره لا اخره فلا يمكن تصور

بخصوصه لذكر وضع اللفظ بهذا الخصوص انتهى وما منعه من المتبادر هو
كونه معلوماً للتكلم والحق الطيب وما حال عليه في حقيقة هو ما سبق من عدم
الاعتداد بحال الحكم وقد عرفت انه وهم بالمر فلا يلتفت اليه وقد من
عبارة الخارج ما هو المتبادر منها والاشكال التي اوردنا من دفعه بان
اذ ليس المدعى في الاعلام الشخصية لزوم بقول الذات قبل الوضع
بجميع ماله وعليه على سبيل الكنه بل يوجب يتعين وينبغي إعادة فلان
شيء من ذلك كما يعرف بادلنا **قوله** ما عرفت باللام العهدية او اجنبية
او الاستوائية قيل فيه ان اللام مخففة في العهدية واجنبية والاستوائية
والعهدية الذهنية في فروع اجنبية فتقسم بالاجنبية والاستوائية
تقسم للشيء الى نفس شيء ومنه كذا العهدية واجنبية في وجه
وهذا في باب الاوامر الصادرة بالاستعمال الفكر والروية فان معاني اللام
اجنبية والاستوائية والعهدية يوجهين انما متقابلة بما كيف
واثمة العودية والتقسيم متفقون على التغير باللام للجنس والاستوائية
او العهدية على انه لو سلم كون العهدية الذهنية والاستوائية في فروع
اجنبية لا يكون كلام الشارح قدس سره في قبيل تقسيم الشيء الى النفس وال
غيره لان اجنبية ليست نفس اللام وكذا الاستوائية ليست غيراً
قوله والجميع في قوله ليس من امير اسما في امس قد بدلت اللام قبل
في سقط ما ذكره في قوله وفي خواصه في قول اللام ان لو قال قول حرف
التعريف لكان شاعراً للعلم الا انه لم يذكر العلم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن
حرف تعريف بل يرد لانه فلا يكتفله حرف التعريف وهذا الاشكال اورد
الا ان يقال ليس المراد بكونه بدل اللام ان ليس حرف تعريفه في

ذلك وفيه نظر **و** لم يذكره المتقدمون هكذا فيجاء انشاء في النسخ وكيف
يتصور عدم ذكر المتقدمين وارجاع الفقيه الفاعل للفعل المنفي الى المص
مع نصيح ان راجع قدس سره في شرح قوله وفي المصنفات بان المعاصرة
على راجع المصنفات قالوا المصنفات مستأنواع بالاشتراك وانما يشترك فيها في الذكر
لا ترتبها بحسب المرتبة فالاول والمصنفات فلا تلتفت الى ما قيل في انه قدس سره
قال ولم يذكره لرجوعه الى اللام مع انه مذكور في المصنفات وكان لم يكن في منه
او عنناك سهوا كاتبه وكان اصله ولم يذكر المتقدمين ثم قال القائل ووجه
كونه في الاصل بايها الرجل خفي فالظاهر ما في الرضى وفيه لم يبعد في الجواب فلو كان
خرج المصنف لان تعريفه لو نوعه موقع كاف الخطأ والصواب عند ما افاد
ان راجع قدس سره وذلك لانه على ما ذكره الرضى لم يزم ان يكون باي جملة موصوفة
لتحقق هذه العلة فيه فكل ما افاد قدس سره فانه لما كان الخطأ بغير
معين لم يكن اصله بايها الرجل واما ان اصله باي رجل ذلك فظاهر في ان يخفى
قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الى قبل لا يخفى انه تكلف جدا والمبادر صحة
الاضافة الى كل واحد منهن ولطف جعل المصنف المرجع الامور الاربعة وهو
ان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارضا في التكلف في المعنى وكان عبارة للتفريق
الذي لم يزم انه كروا النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زاد
المصنف واورده هذه العبارة بعده اختل الفقيه وتلك ترجيح ما افاد
ان راجع قدس سره **قوله** وادع زينة الخ قبل لو قال ما وضع موضع واحد
بعينه لكان احسن واوضح وانت خير بما فيه السماجة ثم ان المصنف قال في الاما
قولنا بوضع واحد رفع لولم يزم ان زيد اذا وضع على الواو لم
وضع بعد ذلك على الاخر انه قد تناول ما يشبهه فلا يكتفى بقوله غير متناول

ما يشبهه لخرج شارح هذا عنه لانه متناول ما يشبهه بما تقرر فاذا زيد بوضع
واحد اندفع هذا الاخر لانه وان تناول ما يشبهه فاما تناوله بوضع
ثان ولم يبدط اسما والاحكام لانها خارجة بالجنس الاول بقوله ما وضع
بشيء بعينه وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والاخر اقل بزيادة اسمي بل بزيادة
تعدد وضعه من دفعه في غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك لا الوضع
لما وضع شي بعينه في جميع تقديرته لم يفتقد للاختصاص فهو غير متناول
ما يشبهه قطعاً فلا حاجة الى قولنا بوضع واحد في التحقيق هذه عبارة
قوله اراد التبيين على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب قبل
يشعر بان لا ترتيب فيما بين اصنافها بل هو سبوح به وقد عرفت انكم
الاشارة اعرف في الموصول وبانه لا ترتيب بين اصنافها بل هو احد
معنى وتعريف المصنف بحسب تعريف المصنف اليه كما سبوح به فالاول ان
يقول اراد التبيين على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب وبحسب
في التبيين ولا يخفى على كونه محالاً ووجه له قال عبارة الشارح ان كانت
مستوعبة بما ذكره فالامر في صورة زيادة وبحسب في التبيين كذلك غير
فروا وليست شعور لم يذهب اليه القائل المراد بالعلية اللفظ صريحاً
وهو الاشعار بعدم جريان الترتيب في الانواع كلها مثل المعرف باللام
والمناد صريحاً لا يكون مسود الوجه قرطبي البيض بامثال هذه الاقوال
الباطلة **قوله** ثم المصنف اخطى لم يبدط ليس وجه كونه المصنف اخطى لم يبدط
في النداء ظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل مع ما باللام وهو غلط
ظاهر لانه على تقدير تناول الكلام على انه بغير الرضى يظهر كون المصنف باسرها
اعرف من المناد لانه قد فرغ منها والفرع لا يكون في قوة الاصل ومما يثبت

[illegible]

لكمية من الأشياء لو حببنا لقصصها بآداب العشرة لآلاف فافوقها البتة من
الوحدانية أيضا المنصف في جعلها وهو لا يقع جوابا عن السؤال بكم ثم ان
الاحاذي يمنع ذكره الخارج قدس هو لا يكون اجزاء العدد والعدم تركها عنها
وغيرها بل هي جنس لها اذ المانع كل فرع في كل فرع في فرع العدد والعدم
الاستغناء مما اوردته الرضي لكنه غير مسلم لظهور الحاجة اليه على تقدير
السليم فهو لزوم لادة البياض **فصل** في اقسام الاسماء العددية يتفرع منها
بآياتها اباها بالحق والتاء الثانية قبل لم يجعل المؤنث في الواحد والاثني
في الاصول ولقد اصل لانه من الفروع الحاصلة بالحق والتاء الثانية او
الفه وكذا لم يجعله فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها بالاسقاط على
الثاني فثلاثة اصل وثلاث فروع وقد اشار المصنف اليه حيث قال واحد الى
عشرة فعد الواحد والعشرة في الاصول لكن يجب على الخارج ان يقول
كلت الى عشر ثم قبل وحمل الاصول في اثني عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل
لفظ البضع في اسماء العدد او جعلوا ريد اصول اسماء العدد والغير
اليهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبض العرب بفتحها ما بين الثلاثة الى
الستة تقول ربيعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع
عشر امرأة اذا لم يفصل النعيان قال الجوهري اذا تجاوزت لفظ العشرة
ذهب البضع فلا تقول ربيع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع
القعود هذا كلام انتهى والاول واراد والثاني غلط لان البضع على
تقدير كونه في اسماء العدد ليس الا واحدا في الامور المعدودة في الماتن
فانه ما بين الثلاثة الى الستة كما عرفت فكيف يصح اعتباره ما وراء
المذكور وجعل الاصول به ثلثة عشر **فصل** في اقسام اجزاء خمسة عشر قبل الاصول

او تقنيا ولا يخفى انه سهو ظاهر **لما** غير الواحد والواحدة **لما** قبل والنتيجة
 بقوله احد وعشرون **لما** غير واحد وكلمة اخرى سور ما ذكرنا وهو انه اراد
 التنبيه على ان المراد بقوله **لما** بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العطف على
 الزايد عليها فخرج بصورة العطف فقال **لما** بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة
 ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف بل اجملها ليحل العطف في قوله
لما بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الا ان **لما** العطف على الاقل
 والعكس هذا على ما ذكرنا ان **لما** متبعة لما في كواشي الحفنة اما على
 ما ذكرنا الرضي **لما** العطف الاقل على الاكثر جاز في الكل والعكس اكثر فالبعض
 هذه الثلاثة وليس مما يلتفت اليه لما فيه من الخلل الظاهر **لما** في بيعة
 فتقول مائة وواحد او واحدة قبل قوله **لما** العطف على قوله واحد وقوله
 مائة واثنان او اثنان عطف على قوله مائة وواحد او واحد واما **لما**
 ان تجعل قوله مائة عطف على واحد وتجعل واحدة ومائة عطف على مائة
 وواحد لانه مع ان فيه تقويت المناسبة بين مائة وواحد والمناسب
 له واحد ومائة فيمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل وبما
 نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز
 ان يعكس العطف في الكل على طبع ما في كواشي الحفنة لانه يعبر عن عطف
 الاقل على الاكثر ارجح وليس كما ينبغي اما اولها ان التنبيه على ما في صورة
 مما لا يحتاج اليه ولا سبيل الى عطف مائة على واحدة جدا لانه امر باباه ظاهر اللفظ
 ولا يساعده السياق والحق في جواز ذلك فليس الكلام معه لانه من
 لا يحل له النظر في هذا الكتاب واما ثانيا فلان كلام المصنف مفسور على اعادة
 صورة عطف الاقل على الاكثر واعادة جريان عكس ذلك من الشارح

قدس سره مع قطع النظر عن كثرة بحسب الاستعمال او قلته فيه فلا اعتراض
 عليه بان الرضي صرح بكثرة ذلك وهذا لا يتفاد من كلامه بل عبارته
 توهم الاقلية مما لا يليق بان المحققين **لما** لما فرغ من بيان حاله في
 قبل يعبر عنهم **لما** الباء معقود لبيان حال اسماء العدد وميزانها و
 الظاهر انه معقود لبيان اسناد العدد وبيان التميز راجع الى بيان احوال
 اسماء العدد كما ان بيان المفرد في المتعدد راجع الى بيان اسماء العدد و
 المرجع في تلك المعقود الفطنة الصافية وهذا هو باطل بشهادة الفطنة
 الصافية فان تميز العدد لا يكون في العدد وليس الغرض من هنا اثبات
 التميز لاسماء العدد فيكون راجعا الى بيان احوالها بل المقصود بيان
 حال ذلك التميز اعبر ما وافر اذا لم يفر ذلك فيكون مستقلا متفرعا
 على ما سبق كما دل عليه عبارة الشارح قدس سره **لما** ولا يجوز اضافة العدد
 الى جميع المذكورين لم قبل قد نبه بذلك على ان قول المصنف وكان قياسها
 مائة او مئتين غير مستقيم والقياس مائة لا غير ونقول الظاهر من كلام الشارح
 قدس سره ذلك وهذا غلط وقع فيه من قول الرضي ان للمائة جميع احوالها
 في صورة جمع المذكورين وهو مؤول وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه
 فلم يبق الاثبات ايضا فاليها كما نلت عذرات لكنهم كرهوا ان يلى التميز
 اجمع بالف والتاوي بعد ما هو في صورة اجمع بالواو والنون اعني
 عشيرين الى تسعين فانتقدوا على المفرد مع كونه اخص من كلامه وهو
 عجيب منه فان ما تقدم من كلامه وما تأخر منه في غير ما المتقدم فلانه قال ان اجمع
 ان لم لا يقع تميز للعدد عند سبويه ان كان وصفا لا نادرا فلما يقال لثلاثة
 مائة واثلاث مائة اذا المطلوب في التميز تعيين الجنس والصفاء

احوال

سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلاثة واخواتها اذا اصبفت للماء وجب
حذف تاءها سواء كان قبل المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا
انصبفت للماء وجب اثبات التاء سواء كان قبل المائة مذكرا او مؤنثا
نحو ثلثة اشجار او امرأة لان محمرا المائة والالف لا اصبفت للمائة و
الالف هنا كلام وانت جدير بان هذا السوء ليس محمرا لان هذه الضابطه
يجتنب لا يمكن تعميمها الى ما كان المحمرا فيه المائة والالف لانها ليست بهذه التاء
كما زعموا لا يرد ان هذا الحكم محقق بان ذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد
بيان الحائنه والالف لعدم افرادها تذكيرا وتانيثا لان هذا حكم يلحق بها
عقب التانيث **سبل** غير الواضح من عندنا قبل فيه اشارة الى منع الالف
بما زعمنا فادته التاكيد على انه واحد واليهين اثنين وذلك ممنوع **والس**
لما اخرجوا من قبل الاواسان يقال لما اخرجوا الموافقة بين المخرج والعدد في
سائر الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا و
انت جدير بان هذا هو عدم فهم كلام الشارع قدس سره فان ما سئل
يسمى ذلك في صورة التثنية لكنه يقول لما يجوز ان يكون بالعدد في
اشياء بطرفا ان الشارع يأنه لما كان اثنا في الاحاد وكان المثلث في جماعتها
انما لم يزم اعتبارها هو قربها عندهم فاما هو التثنية فليجوز والاثنا
بصورة الافراد واذا تحققت ذلك عرفت ان ما زعمه القائل اوله من جملة
الاخلطافانه مع فساد في نفسه لا يطابق السور **صدا** وتقول في
المقدور باعتبار حاله مرتبة قبل لا يخفى ان التفسير ايضا حلال في الاحوال فلما
يكون مقابلة بالاحاد فيسأل حاله بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله لم يكن
انه واحد في تلك المعداد في غير بيان مرتبته يقال واحد ثلثة والاربع

واحدتها ولا يشق له لفظ الاول والثاني في غير ذلك وهذا باطل
لان مراد الشارع قدس سره بنفسه احوال بالمرتبة المجردة عن اعتبار التفسير
افادة حسن المقابلة لا غير والعجب في القائل انه صرف الكلام عن ظاهره
لمصلحة الاعتراض لا لاجل ما لا وجه له بل لا سبيل الى كتمان **سبل** او فوزه حركات
لا يتيسر انتفاع اسم الفاعل منه فيلزم تنقيل كاد عشر او عشرة ونظيره
اذا اخذ اسم الفاعل في اول جزمه تلك الحركات وهذا سهو في عدم التدبر
لان الاشتقاق على ما هو المعبر المصطلح عليه انما يكون في الفعل فيكون الامر
كما قاله قدس سره وان اعتبر الاشتقاق بوجه غير ذلك فكلامه ايضا سديد
لان عدم تيسر انتفاع باعتبار تيسره باعتبار وليس مراد الشارع
قدس سره في ذلك على المائة قال الفصل في مشتق لفظ العدد واسما
المفرد منه تارة باعتبار تقييده لانه هو الذي يصير ما انضم اليه على العدد مشتق
هو في اسم ضيق التثنية للتذكير والتانيث للمؤنث في العاشرة والعاشرة
لا غير لا يتعد باعتبار هذا المعنى العاشرة والعاشرة لانه انما اطلق
باعتبار كونه مصير عدد او لانه بواحد ذلك العدد الذي مشتق منه
وذلك في قولهم ثلثتهم وربعهم وانما يكون ذلك فيما كان اقارنه بواحد واما
ما تعد العشرة فليس ثم فعل بمعنى جعلته احد عشر فافوت فيشتق
منه اسم لذلك تارة باعتبار حاله في غير ان يتعرض فيه لانه مصير لكن
معناه واحد في جملة هذا العدد فاذا قلت الثاني فمعناه واحد في ثلثين
واذا كان كذلك استعمل فيما زاد على العشرة ايضا لانه بالمانع فتقول
احاد عشر في غير ذلك هذا كلامه وهو صحيح في عدم الاشتقاق في الصورة
اثمانية واختصاصه بالاول في صورة التفسير قال السير في ان كثير

في الحاشية يقولون في الاستقالات فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قالوا ومنهم
 من يجزه وبنية في لفظ النيب فيقولون هذا ثلث عشرة وثالث التي عشر
 وبنون قال الجوز لان هذا الباب يجر مجر الفاعل الماخوذ
 في الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلث عشرة ولا علم احد احكامه قالوا ان
 العالم يجر الاستقالات حق العشرة بمعنى المصير جاز بمعنى احد نحو ثالث
 ثلثه عشر لان ما هو بمعنى الاخر في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كما يظن
 وكما هو ظاهر في ان يبنى في او اخر في المركب اذا لم يحتاج فيه الى مصدر
 ولا فاعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل
 مصدر ولم يثبت فعله في مصدره من بيان في العدد الذي هو حق العشرة
وهو في قوله ارجو ان لا يخلو المختار من قبل الاول ان المراد في قوله
 ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التفسير في عدد اقل من مرتبة العدد
 المشتق هو منه بجواز انضمام اليه اضعاف ما هو اقل منه بمرتبة واحدة
 على ما جاز الفعل فيه اذ ما يؤخر معنى فعليا لا بد من ان يستحق في فعله ذلك
 في اثنين في عشرة فانه جاز في تلك السعة الفاعل على ضرب من التفسير الا
 فيما لام حرف صلو فانه جاء فيه صريح ايضا ولم يجر محاد وبالثاني لانه
 عقلا وما فوق العشرة لا متناه استقالاته كلها اثنان فانه باعتبار حاله
 ليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيجوز استقالاته في نفس العدد
 ويصح اضافته الى ثلثه مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة حاشية في ذلك
 العدد ولا يخفى عليك ان هذا الذي ذكره وان كان صحيحا في لغة الان الحكم
 بالولوية مما لا يعنيه **فان** امر عدد وسياو عدده فيلزم العدد والمخو
 منه فلاضافة لا ولا طلبه ويجيب ان يقول بالاضافة الى عدده لان

اثنين بعينه عدد اثنان لانه لا يمتد ذلك العدد وهذا هو ظاهر
 كما لا يخفى **وهو** والايام جواز اداة الواحد والاول في عاشر العشرة لانهما
 في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبداء ومنتهى فينبغي ان يقولوا لا يلزم
 جواز اداة الواحد الثاني او الثالث مثلا هكذا في ذلك باطل اذ لا
 شك عاقل في ان الواحد الاول في العشرة لا يكون الواحد العاشر منها فانه
 هذه مرتبة او لا غير مسبوقه بالاخر وتلك مرتبة عاشره متأخرة تتبع
درجات الموثق ما قبله في غير يخرج من تعريف الموثق الموثق الصيغة
 كذا وناوالت وانت وتدخل في تعريف المذكر ولو ضمن التعريف الموثق
 بالعلامة وما يقابلها فقد ساهى بيان الافكار لانها تفسر مختصة بالموثقات
 بالعلامة مع عدم اختصاصها ونعم اطلاق المذكر على هذه الصيغة وهذا
 في الاول ما لا باطله لانها تفهم على ان الصيغة للموضوع الموثق لا يدخل
 في تعريف الموثق بل هي مذكرات لا غير مما يشترك في هذا ان الفاعل
 في العلوم العالية اللفظية فلا يعتبر فيه او لا وبالذات الاجانب للفظ فاللفظ
 الموضوع للموثق لا يكون مجزئ ذلك موثقا قال المصنف وقد راد بعضهم
 ابياد في قولهم هذا اثنان وزعم انها للثاني وليس ذلك كسبح جواز
 ان يكون صيغة موضوع للموثق او يكون الباء بدلا من المضاف في قوله
 هذه اثنان قال ثم الكلام في المذكر والمثوث في قسمين الممكن وهذا
 في قسم المبنية فلا وجه لذكرها وانما وردنا كلام ذلك لتقيدنا على
 القائلين في وجه **وهو** او محذورة كذا في قوله لا يخفى ان الاصل في هذه
 هي التي قبل الهمزة وعلامة الثانية الهمزة اجماعا وان اختلفت في انها منقولة
 عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل

وصف الف بالمدودة وصفا بحال المنقول الى الف محدودا مقبلا وتوفيق
علامة التانيث بالناء والالف معصورة او مدودة ينقضي بعوضه
وكسائه وتفسيره في ما هو للتانيث يستلزم الدور في قوله علام التانيث
الناء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والناء متغيرة عنها انتهى
اظهر باطلا ما الاول فلان علامة التانيث في محاور مثالي الف المدودة بالهاء
وانما الاختلاف في هذه الف المدودة فهي عند سيبويه في الالف معصورة زوت
قبلها الفا لزيادة المدودة ذلك لان الالف للمزوم صار كلام الفجر في زيادة
الف المدودة قبله كما في محاور كتابنا فجميع الفان فلو صرفت احدهما لبقى الاسم مقصودا
كما كان وضاع العمل فقلت تانيثها الى حرف قبل الحوكة دون الاول ليق
على مدونا وعند غيره مدودة على ظاهر حالها ولعل القائل يصر في هذه النوازل
تحايلة الرضى من مذنب سيبويه وذلك لعدم ما قبله او قصوره او رتبته
ولما الثاني فلان عرفت كلفظ فونت وعلامة الناء والالف في فني و
كسائه في الزوايد بل انها في الامور لكون كل منهما لام الكلمة ولا يعرف
علامة التانيث بانه للتانيث حتى يلزم الدور بارتداد المعصورة مثلا بان
لا يجمع ذلك الاسم تنوين ولا ناء ولا ناء والمدودة بالاوزان وغير ذلك
فصرف المطول او اما الثالث فلان الكوفيين لا يقولون بان ليست الناء
علامة بل يقولون بان الناء التي هي علامة التانيث اصلها الهاء فكيف
يتضمن العبارة الرد عليهم **فانه** مع الفصل يجب اثباتها قبل الظاهر
ان وجوب الانبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في
جاء اليوم زيد الكرم واعلم انه يجب ان يستثنى قوله وانت في ظاهر
غير حقيقي باختيار علم المذكر مع الناء فلو ظلمه فانه مؤنث غير حقيقي ولا

خيار فيه بل يجب تذكير الفطر اذا تانيث لتانيث علم المذكر الا ان منع الصرف
ويجمع بالالف والناء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر
من افراده فانه يجب ترك الناء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المندوب
مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابن حنيفة رضي الله عنه بالقران
على ان عملة سليمان عليه السلام كانت اثنى وهو في شكك النوازل و
لا وجوب في شيء من ذلك لبا سوره المندوب في الفصل فلان العلامة
لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا او لا وكلام المص من على اغلب
بحسب الاستحالة فانه قد حكي سيبويه عن بعض العرب قال فلانة مستغناء
بالفونت الظاهر عن علامته وانما المبرر مما لا يلتفت اليه الا وجه التماثل
ما حكي سيبويه مع ثقته وامانة فاذا ثبت ان اغلب اثبات العلامة
مع الفصل يتم كلام الناصح قدس سره ويظهر قول القائل الظاهر ان
وجوب الانبات مقيد بعدم القرينة لان الوجوب في عبارة باعتبار
اغلبية الاستحالة لان المستفاد من كلام الرضى كونه صورة الفصل في باب
الخير مطلقا فانه قال في الفصل بغير الاستثناء فالاحاق اجود لان المندوب
اليه في الحقيقة هو لم ترفع في الظاهر واما الحرف فاما اغتفر لظهور
الكلام وكونه الاشارة بالعلامة اول وعدا بالشيء مع تأخير الموعود
وقوله واعلم انه يجب ان يستثنى من باطل لفرقة هو ان تنظر في ظلم
وقوله ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس باطلا ايضا لان اتفاق الجمهور
على خلافه وقوله وبهذا يتم استدلال الامام لاغوه ممنوع لان له وجهها
اخر ليس المقام مقام بيان فليطلب في محله **فانه** لو كان جمع المذكر
اس لم يجر تانيث فيه بل يجب ان يستثنى عنه بنوع فانه لتغير بين فيه جعل

كما لم يفرج جابت بنون قال انه تعالى انت به بنوا اسرائيل وكذا اجمعت
 بالواو والنون الى صفها ان يجمع بالالف والياء كما رخصوا ونون
 انتهى وايضا في القائل انه بعد ما عرفت بان بنون لتغيرين فيه جعلوا
 كيف امكنه القول بوجوب الاستثناء فان المراد بجمع المذكور ان
 مفردة سالما واما كونها مفردة فعدم دخولها تحت جمع المذكور طارئة الاثر ان
 اذا اريد الاشارة الى تلك النوازل غير المؤنث الحقيقي قبل شيئا لم يذكر
 فالاولي في قوله غير الحقيقي مؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي وليس
 بشئ لان الفرية المقامية معنيته للمراد فلا يسبق واهم اول التسمية المذكور
 فيه على ان الحذف ايضا ياباه في كونه جمع المذكور الغير ان لم قبل الظاهر
 غير العاقل وليس بذكر لتسوية العبارتين في المؤنث في ارفع مفردة
 بتقدير المصنف لا يخفى انه يصدر عن مسلوحة ومسلمة فقد تبدل هذا التفسير
 اشكاله بالبيان وهذا عدم الاطلاع على معنى التنبيه وهو كلام الشارح
 قدس سره فيه وماراه اذ لا يخفى على احد ان كون مسلوحة ومسلمة لا يصدر عنه
 الله او طي الخ مفردة الفاء ويا مفتوح ما قبلها **مع** مع لواقع قبل
 مع يكون التنبيه مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلمات البله
 تنبيه اذ لم يوجد الحكم مع تلك اللواحق لا يقال النون مفردة لان النون
 في حال الانشاء كالنون قبل لا تقدر للنون معها لا تقدر للنون انتهى و
 هو انفس مما سبق فحقا فان دعوى نبوت التنبيه بلانوز مما لا يخفى
 عليه الاديب ولا ينسك احد في ان النون الساقطة بسبب الاضافة في حكم
 المفرد والقبول على النون غير صحيح لانه ليس في اجزاء اللفظا وعلمه سقوط
 غير على سقوطه على ان ذلك الوهم الفاسد لو ورد على ذلك لورد

على حد تنبيه مطلقا كما لا يخفى على من له درية في ادراك المعاني
 لانه على تقدير تسليم قيل هذا منع ما اجمعوا عليه في كون علامة التنبيه
 الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركات او النون في المفرد ما ذكره
 على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحذف
 الالف والياء وانت خبير بان افعال هذا الكلام انما بعد عن عجايب
 الاوامر فانه نسب قول الشارح قدس سره وكونه كون النون والا
 مثل الالف والياء الى غاية السخافة وادانبات ذلك الوهم الباطل
 بان الدلالة صارت مفسودة عن الالف والياء وحدها دون مجموع الالف
 والنون ولم يدرك هذا من باب المصادرة على المطلوب **مع** تحت جنس
 الموضوع له قبل شيئا بمثل اسدين بمعنى شيئا عاين فانها لم يدركت
 جنس الموضوع له الا بعد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على
 ما بينته فان التنبيه باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له لا
 فسيبغ ان يقال باعتبار قوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع
 له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمخارج في حكمه ويجعل ما ذكره
 في القوس والابوين كاشفا عنه وكان القائل لم يفهم المراد بجنس الموضوع
 له ولم يتفطن لذلك في قوله قدس سره فيجانب ان تأخر ذكر **ولو**
 اريد بقوله مثله ما يمانه في الوحدة واجنس جميعا لا يستغنى عن قوله من
 جنه قيل هذا كلام المفسر وتبعه الشارح وليس بذكر لان هذه
 الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال السيد على ان
 مع اكر من جنه فان التاخر فيه لا يفهم من قوله مثله الا بما قبل الاكر و
 بهذا ظهر ضعف افعال المماناة في اللفظ كما ذكره المفسر وهذا صحيح فان

قوله لا يبعد ان يراد بالموضوع
 هو الذي ذكره في تعريف الجمع حيث قال السيد على ان
 مع اكر من جنه فان التاخر فيه لا يفهم من قوله مثله الا بما قبل الاكر و
 بهذا ظهر ضعف افعال المماناة في اللفظ كما ذكره المفسر وهذا صحيح فان

واذكر في تعريف الجمع لا ياتي هذا الكلام وذلك انه يقولون ان بقوله من
اهتم ما ببيان منهجه باجمال لا لا يحل المنقبة على ما يعجب فيه فليس ان لا
يتم له ما يمانه في الوحدة فقط او اللفظ كذلك وهذا ان الجاهل وان يجب
المال وان لا يكتفى قدس سره باجدها للما يكون قوله من جهة حشواها التقي
المص في الجمع بقوله على ان حده اكثر منه ولم يزد عليه في جهة وكان العلم
من منهجه ان الاخر في الجمع مكانه في التنبيه فلا يجوز العيون بعين الماء و
فضل الشمس وعين الذهب كما لا يجوز القرآن للحرف والطهر على ما مر به
في الشرح وغيره فسرنا قوله اكثر منه باكثر من جهة وقالوا لم يفرح ههنا به
اكتفاء بحسب قوله في التنبيه فلهذا يلزم من فعله ذلك ان لا يحل منه الممانه
بحسب اجنبية كلامه وبذلك تبين فساد قوله وهذا ظاهر ضعف انكار الممانه
في اللفظ ثم احيى ان المنبأ من منته هو كونه كذلك في اللفظ والمعنى جميعا
فلما لم يرد الممانه المعنوية بقي في دلالة على الممانه اللفظية فكان الظاهر
ان يقال في اللفظ بذكر قوله في العدد الا انه قال كذلك بقرينة قوله في الجمع
على ان مع اكثر منه وهذا الذي اوقع الفاضل في هذه الورقة او حكما
بان كان جمهور الاصول لم يكره ان في معنى بال قبل التمام الاسماء العرفية
البناء على وعلا وان اذا علم ما عديم الاصل وهو الاصل ما هو في اسم
فيمكن لم يعرف اصلها فجعل في علمها جمهور الاصول في نظر وينبغي ان
يقول ولم يكره او اميل وكان الامانة سبب غير انقلاب الالف في الباء فان
الرضي شرط في قلب عديم الاصل وهو له بيا ان يكون محاسن فيه الامانة ولم
يكن هناك سبب للامانة غير انقلاب الالف في الباء انتهى وهذا على ما مر
اذ لا يلزم من تقييد الرضى فيه كذلك التقييد هنا بذلك كيف والرضي موقوف

في سر التقييد فان عبارة هذه فلا سمح فيها الامانة ولم يكن هناك
سبب للامانة غير انقلاب الالف في الباء وجب قلبها بيا وان لم تسع فلو
او لانه اكثر وقال بعضهم بل الباء في النوعين اصل سمعت الامانة او لا
نظره مدفوع بان منه كلام الشرح قدس سره كونه الاعلام في الامانة المنية
في حكم ممكن الاصل والفوق كذلك مذهب البعض بان كان جمهور
الاصول عديم وقد اميل قليل لا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون الامانة سبب
سور كونه الالف منقلبة في الباء كما عرفت قلنا اتيان الرضى به ليس
لنوقف الحكم عليه بل لغرض الايضاح وزيادة البيان كما يدبر عليه قوله
المنقول سمعت الامانة او لا كقوله فيهم القاصد تشديد اللفظ في القراءة
او للمتنسك في قرأ اذا تنسك قبل هذا سره في القاصد في القراءة كقوله
احسن القراءة جمعة قرأون ولا يكسر وكرمان انك المنعبد كالقار
وانتقر جمعة قرأون وقرأنا بل كلام الشرح قدس سره من على ما
هو متعارف المذكور في الكتب من ان الفراء يفهم القاصد وتشديد اللفظ في القراءة
وقد يكون جمعا للقرار ويجوز ان يكون قرأ يفهم القاصد ايضا مبالغة للتفكير
بجمع العابد ونحو القاصد غير مذكور في الصحاح لكن قد تصحى كتب
الثقاة كالمفصل والحق واللباب ان قيل كتب في الحاشية فعبارة المفصل
هكذا وما في اخره مرة اما ان يسبقها الفاء ولا فالتسببها الفاء على رتبة
الحرف اصلية كقوله منقلبة في حرف اصل كراء وكساء وزائرة في حكم
الاصح كعلباء ومنقلبة في الف الثاني كما في هذه الاخرة قلبه او لا غير
كما وان والباء في البوابة ان لا يقلب وقد اقر الفاء ايضا وعبارة المفصل
هكذا اما الحمد مرة فلذا كانت للتأنيث قلبت ههنا واو والام قلب

سواء كانت اصلية كقوله او منتقلة عن حرف اصل ككساء او عن جابر بحر المل
وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد خفف في القلب عبارة اللب بكونها
ما في اليمين هذا كلام قدس سره العلماء عصب العنق كذا في الصحاح غير ما
ورفع في شرح الرضي عنه من تقلب المعنى في اصله براء وقال الرضي ولا يقال
عليه خلافا للكبش في هذا وجه ذكره المصنفين قالوا ما قلبت
التأنيث واو فلانها زائدة لا اصل لها في المعنى لانها الف في الاصل وانما قلبت
حرفا لتعذر اجتماع الالف في قلبها فلما وقعت في الموضع الذي صار
فيه كالمسبوطة قلبت حرف اليم بزيادة نداء وفارقها الهملية وخفت
بالواو لانها مثل الهمزة في النطق كانت اقرب اليها من الياء قالوا انما جاز
الامر ان يسموا بالواو لان التشبيه بكون واحد منها كقولهم كسائر وكساوا
من جهة كونها غير الله اشبهت حرفة قراء فبقيت الهمزة من جهة كونها ليست
حرفة في الهمزة اشبهت حرفة التأنيث فقلبت واو قبل فاذا كان هذا ما لا يقال
عليه لا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون في الشواذ الخارج عن القاعدة
وهذا اعم من ان يكون هذا الهمز واو او ياء ونحو ما جاز ان يكون
في قول الشريفي رد ما لا اصل ان يكون منه ما ذكره في القلب الواو ما لم يكن
الاصل فيه ياء ان لا يخفى في غير المنع قبل اربع غير مفرد المنع فلا ينافي
قوله واما التأنيث لا يقع في صنفه فالواو ان يقول ان لا يخفى في المنع و
هذا في قبيل الاوامر مجموع ما دار الى اسم في قبيل لا يخفى ان المسلمين ليس
باسم لان ليس بكلمة بل هو كسليم كسب فالمراد بالاسم اسم حقيقة او كمالا
وعلازمة الاقتران اسما واحدا واعرب بغير ما ذكره في هذا جنس خفيف و
غلط في كماله في انه هو في حد المفرد والمركب فتذكر في حروف مفردة في

بحروف هي مادة مفردة في مادة له ايضا فالقصد والدلالة بحروف المفرد
بمعنى المدحلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال بالجملة ايضا لها مدخل في الدلالة
والحد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة التي فيها كان رجالا او حرف
مفردة المفرد فيه كان نسبة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو ان
على وزن غلام قال فعله في الاوزان المشهورة بل في المفرد على فعال واما في
الكون في الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة
في جمع امرأة فليس ينبغي ان يجمع الا بقصد به احاد حقيقة واما التفاد
بين المجموع في تحقيق المفرد وتقريره لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس
بمجمع ولا مجموع فالتعريف به دور انتهى واعلم انه على المفرد في قبيل الالف
لان قال في تعليل كلام المنقول لانها لما كانت على اوزان المجموع واستعمالها
في التأنيث والرد في الضمير وانما النسبة ومنع الهمزة عند تحقق
صيغة منتهى الجموع فلا عباد وعباد بغير الفرق في الالف اعتبر له واحد
تقدير كعدم في نحو عباد وعبود وواو على وزن فعال بغير الفاء نظام
وعلمه هذا كلامه فانظر هذا خبرا فيما افاده القائل واما ذكره للمفرد
او مغايرة كلامه قوله لا يخفى ان المفرد اعم من الجملة لعدم توقف معناه
على صفة المفرد المتوقف على معرفة الجمع فقوله ما دار الى احاد جنس
ليست المجموع واسماء الاجناس في قبيل المتبادر في الدلالة للمطابقة فيخرج
بقوله ما دار الى اسماء الاجناس وهذا ظاهر في غير ما الفارق بينه وبين
واحد ما لنا فيلحق نحو من كسب من له واحد في لفظه ليس بتقديره بقوله
على الالف واما اسم جنس لما واحد في لفظه فليس في جملة الانفاق كما يذكره ولا
يخفى انه لا يجب ان يقدر في مركب بماله واحد في لفظه فان لم يجمع لا واحد له

في لفظه نحو ابرو غف ليس كجمع بالانفاق كما سئله اربضا وكل من يريد نحو
مطلق اسم الجنس ونحو ركب مطلق اسم الجمع وتفسيره بقوله على الاطلاق
السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو ركب جمع عند البعض لكن
ما ذكره في التوجيه اصفي واغضب وكل ان يجعل تقييده نحو مطلقا
ركب رة لا التوجيه بل ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف المجموع
بقوله على الجمع ليس تعريف قوله نحو ركب ليس كجمع على الجمع عليه
انتهى وقوله كمال يقيده نحو ركب كمال لان الجمع قد سهر في
التقييد كفاء بما ذكره في نحو ركب فان حاله الى الجا با وسلبا وقوله
ان يريد نحو ركب مما لا يليق بالتعريف وقوله وكل لا يحل تقييده
في جنس الفساد وقوله ولا يذهب عليك انه لا بد من كمال في عدم الوصور
الى امر المخلص قال في الشرح مقصودة بحروف مفردة كجمع عنه نحو ركب فانه
لا مفردة بحروفه ونحو ركب وعملها وان اختلفت على احاد فليست
مقصودة بحروف مفردة كما قصد نحو ركب بالجمع وضعها كوضع
نقد وانما اتفقوا ان لم لفظا موافقا للفظها بطلوا عليه مفردة قالوا فاما
بذلك لا يبرر اعلية فاما كونه مفردة فانه لا يبرر اعلية ليس كجمع في وضع
للجنس كوضع عملها وما فكلما ان هذا نحو ليس كجمع فكل ذلك هذا والذ
يدل على انه كذلك صحة اطلاقه على القليل والكثير ومنها ان تصغيره يميز ولو
كان جمعا لكان جمع كثره او ليس في انية العلة ولو كان جمع كثره لم يصغره
على بناءه وايضا فان جعل لم يثبت كونه في انية المجموع وفلان كمال يثبت
الابتن ولما نحو ركب فلا يستقيم ان يدعي فيه انه كوضع عملها لانه مفهوم
منه احاد فيبقى الوجهان الاخران وهو التصغير كونه على بناء فعل هذا

كلام فقوا هذا التعريف ليس يختص باصطلاح فلا يجعل التمر والركب مجموعين
كل واحد في نفسه يقيده عند ذلك بل هو تعريف للمجموع على كلا الاصطلاحين
صادقا على نحو ركب ايضا لان القائلين بالجمعية يقولون بان كل
واحد منها ارجل واحد مقصوده بحروف مفردة والذاهبون الى خلاف
ذلك ينعون ذلك المقصود ويقولون بان هذا ارجل مفردة مطابقا
لفظة اركان بحسب الاتفاق فليس مثله اطلاق احد فالمصطلح به بعد
التعريف فالنحو ركب ليس كجمع على الجمع بينه با على ما هو مختار عنده
ولو كان هذا مستفاد من ظاهر التعريف لما اختلف في هذا التنبية ولاح
قوله على الجمع وبجمله انه لا ريب في اشتراك هذا الحديث في التوقيف خارج
القول نحو ركب على الجمع من اجزاء الموقف فضلا عن لزوم كمال
هو جمع جمل واما ركب جمع يجمع على ما في القاموس وكانه اراد بقوله
جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضوع على المذهبين هكذا قبلوا وانما
هو الانسب بحال صاحب القاموس فاجمع التفسير المذكور في قوله لا يبرر
ان قوله فانه كونه بقدر مضاف اربضا المذكر في الجمع ركب رة في الجمع
لمذكر حيث لم ينفذ في الجمع فذكر فالاو في تفسيره فانه كونه بقوله فانه
المذكر في الجمع وليس مما يكتفى اليه بشرط اربضا اسم الجمع
قبل جعل ضمير في اسم اربضا وانه رجع الى الجمع لئلا يلزم
التفسير اشارة في قوله فانه كونه بقوله فانه في ناو يذكرون فذكر بعقل
كما ينبغي اليه وضمير كونه ليس بالجمع بل بالماضي جمع قال المصنف في شرط
التذكير مع انه مستغن عنه بكونه الكلام في جمع المذكر اما التذكير في هذا
كونه الكلام في المذكر ولا التنبية الغافل لتوهم ان جمع المذكر في تسمية

كسمة السود ببيض قال الرضى هذا عند ان ياردان لا يبرهان قلبا
مخروفا بارتقاءه وقال الهند مناط فائدة الشرط انما هو وصف المذكور
دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ومن
نقول جمع المذكور السالم شامل للسين وارضين وثنين وقلبين تمامه
مؤنث وكيف لا ولم يجمع هؤلاء الجمع المذكور السالم في بيان الاعراب كما في
العو وعر ويز مثلا فلم يندرج في جمع المذكور السالم لم يجمع اليه كما في العو
عشر وواواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكور في اشتراط التذكير
انتهى وانت خبير بان جعل ضمير شرط الاسم اريد جمعة انما هو بالجار مجزأة
لوم يجعل كذا كان الحكم لغوا وقوله لا يلزم نشر الضمير في عجب
الاوام فان العلة في ذلك ليست هذه كيف وتقدر الجح كذا ايضا
فحلان خارج بل هي حصول الفائدة ولقد افهم في ذلك الهند حيث قال
شرط ما جمع بالواو والياء والنون او بيان شرط هذا الكلام او شرط هذا
النوع في الجمع ان كان الاسم اريد جمعة او المذكور في هذا عند اعادة
فهو مذكور علم يعقل هذا كلام وبعد الاطلاع على كلام الهند يظهر حسن
الناس قد سكره واما ما ذكره القائل من ان جمع المذكور السالم شامل للسين
فليس في سلامة الفهم لان الحسين وارضين وافانها داخل في احد
بعد ذلك الشرط ايضا وكاله غفل في قول المص في ما بعد وقد شكك في
صل واراد بالذكر ما يكون مجردا عن الناء ملفوظة او مقطرة اشارة الى
دفع ما ورد الرضى من ان كان عليه ان يقول اريد قوله فذكر مجرد الناء
ليخرج كخطية ويذكر هو مسلم ووراء علم جليل والسن ان بفار
اراد بالذكر ما هو كذا لفظا ومعنى فيخرج كخطية ودخل اسم رجل لان علم

الثاني هو الناء لا الالف الا في ما ذكره او يبقى على ظاهره ويدعى
دخول ظلية تحت الحكم عند المص كما هو مذهب البعض لكنه مخالف لكلام
الذي سيأتي ذكره وهو يقتضيه الحمل على ما ذكرنا من قدس سره **وهو**
الشرط الاول ان يكون مذكرا يعقل قبل جعل التذكير والعقل شرط واحد مع
انما شرطان متابعان لما ذكره الهند ان مناط الفاعلة الوصفية في
قوله مذكور لانه مستغنى عنه لكونه الكلام في جمع المذكور وقد عرفت ما فيه ولا يخفى
ان المراد هنا ايضا بالذكر ان يكون ما اريد بالذكر سابقا والاكتفاء
الكلام معلقا مع انه لو افهم في التذكير هنا بالجر في الناء لزم جمع جمعا
مثلا بالواو والنون واستدرك قوله ولا يكون بناءا والثاني ولم سبق
في كلام القائل في يرد على الهند بل لم يورد عليه ثناء وقوله ولا يخفى
ان المراد من دفعه بان ليس المراد بالذكر هنا مجرد الناء وكيف
ولم يفرح الخارج بذلك ولا يلزم في كلامه **هذا** اراد ان يفرح في صيغة
الصفة الخ قبل اشارة الى ان الجمع بالواو والنون في صفة الاستوصف المذكور
والثبوت في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكور والثبوت مجرد الناء بل يكون
بالصفة خلف الصلة بينهما بالاسم في ان يجمع فيه الفرق بين المذكور
والثبوت بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعر والانا والجم والناثة
والانس والفرس كما ذكره الرضى فالاولى ان يبين عدم جمع مثل الحر
وسكان بالواو والنون بانها كالاسماء في عدم استواء المذكور والثبوت في الصيغة
وجمع افعال التفسير بالواو والنون بانه لم يفرق في عملها لم يفرق في المظهر
انتهى وبطلان ذلك كونه اظهر ان لا يخفى **وهو** للفرق بينه وبين فعال
وفعالة قبل فهم منه جواز جمع امثال هذا بالواو والنون ولم يرض بالرضي

وقال خيال بن كاس في غير مساعده السماع قلنا الامر كذلك ولا يستفاد من
كلام الرضوي عدم الارتقاء فان عبارة هذه واحراز سبويه في ذلك
للقول البناء وكذا سفيان في لقولهم سفيان قال سبويه يقولون ذلك
وذلك لان الغلب في فعلان الصفة ان لا يلقح البناء فندانه سفيان
كانهما في قبيل الشذوذ فالاول لان لا يجمع هذا الجمع جملة على الغلب الاعم
وما ذكره القائل ان قال في قوله كاس في غير مساعده السماع **قوله**
اشترط ان لا يكون الاسم المذكر متبعا ببناء التانيث فيلغي عنه
اشترط التذكير وعدم المساواة قال العلامة يستوفيه المذكر والمؤنث
وكان القائل لم يطلع على كلام الحسن فانه قال وكان يستغنى عن قولنا وابناء
تأنيث لاننا قد قلنا شرط ان يكون مذكرا وعلامة مؤنث وانما ذكرناه لقطع وهم
من يتوهم ان المراد بالتذكير هو التذكير في جهة المفعول فقط ذلك **قوله**
وان لم يكن له مذكر يخرج فيلزم لاجب تقييد كلام المطبق بما فيه بل المردونه
لم يكن مفعوله مذكرا أصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون
فقد علم حكمه في قوله فان يكون مذكرا جمع بالواو والنون وذلك في الاوامر بالبناء
لان المؤنث الذم لم يذكر غير مجموع بالواو والنون لم يعرف حكمه بعد وايضا
لا وجه لاطلاق النفي لان الحكم معصور على صورة الوصفية المنخفضة في الشقلا
فلا بد وان يقيدها بغيره ان اخرج قدس سره **قوله** فان لا يكون مجردا قبل
الاخر فان يكون بالهاء وهو كما في **قوله** تغير بناء واهده في حيث
نفسه واموره الداخلية فيه كما هو المتبادر قبله ان التغيير في التعريف
غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتبادر في ذلك التغيير باعتبار
خارج عن المتبادر الا ان يقال لا يخرج عن المتبادر في اللفظ والقرينة

داعية بالنظر في التغيير باعتبار دون التغيير باعتبار الاصل المتاح في
المتبادر في الاداء وفي الثاني بقي ان يتغير نحو امر من ايضا باعتبار
الامور اللاحقة في زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا يكثر في
ادخال التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير باعتبار الامور الداخلية
حيث عرض للقاء السكون وصيرورة حرفا تانيا بعد ان كان اولا
والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير
والنصب باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلية وهو المحتمل
في تعريفه والوجه ان يقال المراد التغيير بغير الحاق الواو والياء والنون
والالف والياء ثم نقول لاجابة الى التكلف في اخرج جمع المؤنث السالم
لان الجمع لم يتغير مفعوله بتغيره لا بتغير صيغته لان ما يطرأ الاخر لا يغير
الصيغة فنقول ما تغير بناؤه صيغته لا يخرج الجمع ان لم حيث لم يتغير
صيغته وان يتغير بتغير اخره انتهى والكلام باطل فان الاعتراض على ما هو المتبادر
بغير ذلك وكذا ما اجاب به كلامهما في سوء الفهم لظهور ان المراد دعوى
كونه المتبادر في اطلاق التغيير المنسل الى البناء ما هو كسب النون ولا نظر
في هذه المرتبة لا ما صدق عليه ذلك المفعول ثم اننا بعد ذلك لما وجدناهم
بعد ذلك الفلك جمعا باعتبار ان فيه به كسب المتغيرة لم يزد كسبها
ذلك في قسمين حقيقي واعتباري فكلام الشارع قدس سره مما لا يخفى
عليه الغبار كما لا يخفى على اولي النهي وذو الابصار وخوله في الاقوله
والاوجه يمشي من عدم التأمل فان المعنى في المذهب تغير بناء الواو في حيث نفسه
من غير اعتبار ارم واذ ذلك كما دل عليه بقوله ولوره الداخلية فيه عطف
نفسه ولا يخفى ان ما هو كسب نفس الواحد واخره الاصلية لا يشمل ما هو

وغيره ان استناع تقديم المعمول كخبر في القسم الاول وهذه صفة بلا مزية اذ لا يستغنى
عن كلام ان اخرج قدس سره كونهما في هذه الاقسام باسرها بل كلامه صريح في خلاف
الانزاع قوله ببيان بعض احكام عمل المصدر في القسم الاول وكذا قوله لان
عمل المصدر في القسم الاول صريح في اختصاص النظر تحت العمل بحيث لا يتجاوز
عمل المصدر للمعمول وتامره **موضوعا** ذلك الاسم لمقامه في قوله على ان
اللام اجارة صلة قوله مستوفى بتفصيله في موضع وكذا ان جعله للتقليل الى
لاجل اعادة في قام به الفعل فيستغنى عن التفسير ولا يخفى فانه **ارادات**
ما قام به الفعل هذا يعني ويغنى عن قوله ان الفعل وقد اشار الى ان المراد
من اعم في العفلاء وانشار الى وجهه المشار اليه بقوله كان اوله وقوله
لعله قصد التقليل وينبغي ان يعلم ان المراد من قام به الفعل مع الفعل و
قيام به اذ اسم الفاعل للجميع لا يجوز في قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة
في قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف فتلا في مشار
بما او مقرب في فلان ومتبع منه وجميع معه فان هذه الاقسام نسب
بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر ويمكن دفعه
بان معنى المضارب ليس المنتصف بالفرق بين المنتصف بقر متعلق بشخص
يصدر عنه ضرب متعلق بفعل الرض بالاول وهذا معنى ما خبرنا ان باب
المفاعلة طرقت من ترك بين اثنين فالمضارب مستوفى في مصدر هو للفناء
لما قام به المضاربة ارض بمتعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بمضارب
وكذلك الاقرب مضاه التوبة في شخص هو ايضا متصف بقر في الشخص الاول
فكل منهما مقرب بمعنى قيام به بمتعلق لمقامه بقر في هذا الشخص ولما
قوله لا يقوم باحد المتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ حدث لا بد

وان يقوم بغيره والامتناع للقيام بشئ لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة
الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين
فقوله هذا في تبيان شبهة النسبة بالانتماء واما ما اجاب به المصدر في ان
القيام في هذه الاقسام او اعتبار في القيام المذكورة في التعريف اعم
من الاعتبار والحقيقى فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا ليس
باعتبار قيام الفرضين بالفاعل جميع ذلك مما قبل ولا يخفى انه في الاقسام
الباطلة فان التفسير الخارج قدس سره كذلك لا يغنى عن قولنا الفعل لانه
بيان فاعلا قام ولم يكن مستوفى بذلك التفسير حتى يكون مستغنى عنه
ولا حاصل لقوله وانشار الى وجهه المشار اليه بقوله كان اوله وقوله
لعله قصد التقليل لان هذه في القولين اعراض وجوابه ليس كما زعمه
نعم كان يجب على ان اخرج قدس سره واعد لا يمر من انا ترك التفسير كذلك او
ترك السور ودفع بهذا الطريق وقوله وينبغي ان يعلم انه لا وجه له
لان وضعه ليس الا لتمام قام به الفعل والذات اجمدة في قيام الفعل به لا
يكون في قام به الفعل فتقيد بهذين الايتين من باب احسن الواجب حذفه
وما ذكره في دفع ما ورده الرضى لا يفيد شيئا بل هو اعراض عن العلم بقيام
بواحد معان واعراضه على الرضى في سوء الفهم لانه لا يقول بان النسبة
بين الفاعل والمفعول لا تقوم بغيره كيف وكلامه صريح في انها لا تقوم
باحدهما على التعيين وهذا لا يستدعي ذلك لانها متعينة في الاقسام
اليها فيكون القيام بالمعين ولقد احدثت حيث قال نعم لا يتعين
النسبة الى احدهما معينا لكنه قد بعد ذلك بل جواب ما ذكره المصنف
واعراضه القائل عليه بان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام

الفريين بالفاعل فالاعية **له** وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له
 ايج قيل فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المبالغة كخوطاوت
 فطلته طولافا طائرا اردو غلبة بالطول فهو لم يرقم به احدث مع مادة الا
 ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو يجوز الا ان لم نخرج عليه في
 كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعول واسم الفاعل للغلبة والرفع مخرج
 في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان الفعل لا يزداد في المشتق هو منه حتى جعل
 التعريف منقوضا بالنقي والجواب ان هذه الزيادة ليست في المشتق بل في
 المشتق منه وحصولها فيه حصولها فيه على ما صرح به الرضي في تعريف اسم التفضيل
 حيث قال ولو زيد فيه قولنا فيه بانه يقال كالمشتق في فعله موصوف بزيادة على
 غيره فيه انما الفعل المشتق منه لا ينقص نحو طائر الجب من باب المبالغة وليس
 هذا من باب الجوز بل هو حقيقة فيه كما ترسلنا في قوله لا ان يقال ان
له وجعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل قيل فيه امر ان احكامها
 ان جعل احكام المشتق وجميع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه
 لم يجعل المشتق وجميع في اسم الفاعل وانها ان قال وما وضع منه للمبالغة
 فصح بادراج لفظ منه ان صيغة المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه ان
 للام الثاني فكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرج من النصف كما
 نزل انتهى وكلامها ليس بشئ اما الاو فلان الحكم يكون اثنين وجميع
 مشتركة في هذه الاحكام تحتاج اليها فانها غير ان الحرف الاثران لها
 او اورد ذلك وهو جواز حذف النون خلافا لما وضع للمبالغة فهو
 كان واقل في اسم الفاعل ما ايج لانه بالذكر والحكم عليه بانه مثل
 الفاعل واما الثاني فلان قول المحقق ما وضع منه لا يكون شك هذا بل عليه

فانه لو كان صيغة المبالغة من افراد اسم الفاعل لما قيل كذلك بل ما كان معناه على انه
 لو كانت صيغة المبالغة من افراد اسم الفاعل لكان انتقاض التعريف باسم التفضيل
 فان القائل صرح بعدم خروجها من ذلك لانه قد يكون للثبوت ايضا ولا يكون
 خارجا عما ذكره الشرح قدس سره لتحقيق الزيادة في احد الجانبين **له**
 على زنة فاعل قلنا فالاحص و به سمي لكثرة التثنية فلم يقل اسم المفعول ولا
 المتفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لم يزد انتقاص هذه الحقيقة وفيه
 نظر لانه وان كان وجهها مقبولا لكن لما شاهد على ان قصدهم ليس الى
 ذلك بل قصدهم باسم الفاعل لاسم موضوع لذات في قام به الفعل وليس
 المفعول والمتفعل وغيرهما بهذا المعنى وانما اهلهم سمو افوت اسم الفاعل
 بالاسم المفضل الى الحد والاول الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان
 واسم التفضيل وقيل كونه اسم الفاعل في التثنية فيجوز على زنة الفاعل
 هو القيس وقد رتب على وزن المفعول كقولهم تعا وكان وعده ماينا
 وما لا الرضى والا وان الملاءمة الالية بمعنى المفعول من حيث الامر فعلته فهو
 بمنزلة قوله في الالية لا غير فكان وعده مفعولا وكل نقول كقولهم لا يكون
 المراد وكان اهد وعده ماينا بوجهه فجعل اهد الوعد في كونهم ماينا للوعد
 بمنزلة الوعد المحتسب المفارقة بغيره فاستدلنا ان الوعد صلي بيان
 الصيغة في وظائف التبريد وقع في نحو استظروا افور بيان الصيغة
 كالتعريف بغيره وتعيين موضوع الاحكام نحو انتى ولا يخفى ان ما
 اعترض به على المحقق كلام الرضى فانه قال بعد نقل كلامه وهو هذا و به
 سمي لكثرة التثنية فجعلوا اصل الية في نظر لانه ليس المقصد بقوله اسم
 الفاعل اسم الصيغة الانية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل شئ ولم

بات المفعول والمنفعل بحرف الذي فاعل الشيء حتى يقال اسم المفعول والناضج ان هذا
 وارد على المص ولو قال اطلق اسم الفاعل على فاعل المفعول كالمكسر والمخرج
 واجاهدا والضاير لان الاغلب فيما بيني له هذه الصيغة ان يفعول فاعلا كالفهم
 والقاعد والمخرج والمستخرج كالحال شيئا وامانة بينه في الكربة فيما يباه
 البلاغة القرآنية وما ذكره في وجه البحث في الصيغة فليس بذلك بل البحث
 عنها اما في غير المبادر او لتيم الصنعة بما ليس منها **بشرط** مع الحال
 او الاستقبال فيلزم ان الرضي كظاهر كلام النحاة انه بشرط مع الحال او
 الاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى ان لا بشرط
 ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب كونه كالمستتر في ذلك في اذ فاعل اللام
 هذا كلام اقوالنا قال ظاهر كلام النحاة لان الفاعل عطف قوله او الهمة
 او ما على صاحبه ويجوز ان يكون عطف الفاعل على اسم المفعول في حال
 او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمة او ما انتق وفساده بالفتح
 على المستبعد **فان** دخلت اللام الموصولة في اسم الفاعل لا يغني عن شرط في شرط العمل
 في لام التعريف فانه ادخل على اسم الفاعل لا يغني عن شرط في شرط العمل
 لا يخفى ان قوله فان دخلت اللام كاستثناء في المص في قوله بشرط مع الحال
 او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخل في الصاحب
 وقد درنا سبق على انه لا يلغى الاعتماد على صاحبه كاستثناء عن اللام لانه
 يلغى الاعتماد عليه وما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل هو
 المنفعل بين المفعول وبانفسها قد يقو بان باللام وليس لاسم التقوية
 في غير كون علم وعرف ودرت وجهل وفي اسم الفاعل في هذه الاعمال يكون
 التقوى بالياء يجوز زيادتها مع انفعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا

الصاحب

قائم ولا يفور الفعل باللام الا اذا تقدم مفعوله فيقال زيدا ضربت هكذا
 فيلزم خفض الرضي وهو كذلك الا ان الفاعل لقدر بالنسبة على الاستثناء
 بطلان اظهر في ان يخفى **وما** فيه من معنى المبالغة تاب مناب ما فات
 في المثابة اللفظية فيلزم فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية فيلزم الاسم
 بعدد في مشابهة الفعل فكيف يكون جازا لفصل المثابة اللفظية وهذا
 سهو ظاهر لان المفاد ليس كونه جازا لتقصير المثابة الفعلية كيف وهذا
 مما لا سبيل اليه بل كونه جازا لفصل المثابة بالفاعل بسبب انتقاد هذا القول
 فيه قال المص وانما علمت هذه الصيغة وان فات ما ذكرناه في الزنلان فيها
 من معنى المبالغة ما يفهم مقام ذلك الشبه اللفظي وينوب فانه قد كسكت
 مع انها خلف في اسم الفاعل في حال او الاستقبال ولذا كسب على اللماضي
لعدم نظارة خلل الى صيغة المفردة في هذه العلة لا تشبه المكسر
 فالاول التفضيل كما فعله الرضي حيث قال اما المنع وجعا السلامة فظاهر
 لبقاء صيغة الواحد لانه بها كان اسم الفاعل مشابهة الفعل واما جمع المكسر
 فلكونه في الواحد **مع** العار في جملة بنسبه على المفعولية فيعطل
 العار في مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجوز معمله
 رفع الفاعل لان حذف النون لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان
 اطلاق العار في قوله مع التعريف في حال اللام الموصولة لا يفقد اسم الفاعل
 تعريفه ولا يحذف النون مع لام التعريف هكذا قبل وليس مستقيم لظهور
 كون اللام مطلق اللام قال الرضي في تعريف دخول اللام وبالعلم
 انصب كقوله احاطوا عترة العشرة لا ياتهم في ورائهم نطف والقول
 بان اللام الموصولة ليست لام التعريف مما لا يغني **اسم** المفعول

في تقدير المفعول به على الحذف والابصار اذ المفعول هو الحدث وما وقع
عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المحقق في اسم الفاعل ان اضافة الاسم
في الحقيقة التي هي الأكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى حذف الابدال
وكانه الذي رجاء على ما قاله هكذا قبل ولا يخفى ان الفاعل لم يرفع للمص
هنا وصيغة الثلاث على مفعول به هي ايضا لكن الثلاث في كلامهم
فصار كانه **الاهل** لم يقع عليه قبل شكل يخرج كونه مفعول به قولنا
يوم الجمعة مفعول به والناذيب مفعول به الا ان يقال الاستعمال على خلاف
الوضع ينظر في الظروف الست بمنزلة المفعول وذكر في الاوامم الباطلة في
يوم الجمعة والناذيب في هذين المثالين ليس بمفعول به بل هو مفعول به عليه
الفرقة في هذا اليوم ووقع عليه ذلك لاجل التاثير **وصيغة** ما كان
لصيغة اسم الفاعل وصيغة الفاعل الذي هو في ان اسم الفاعل قبل
وورد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة في
غير الثلاث ايجد على وزن اسم الفاعل صرح به ابي ماكر في التمهيد وانه
يجوز على وزن اسم فاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل و
انت خبير بان هذه السؤالات انما تشاؤ في قوله الوقوف والاطلاع فان ابن
ماكر لا يقول بان الصفة المشبهة لا يجزى الاعلى وزن اسم الفاعل بل صرح
بانه قد ورد وبذلك الاختلاف يحصل مخالفة لصيغة اسم الفاعل فان المراد
ذلك دونها لا يجزى على صيغة اسم الفاعل قطعاً قال المحقق في الشرح و
صيغة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع لانهم لم يروا فيها على
فليس يضبط باصلها في اسم الفاعل والمفعول بل ابوها مختلفة الصيغ
على اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شي منها على فليس الا الالوان

واكل فانه انت على افعال كاسود وابيض واوج وانهم لا يشبه والقول
بان فيه حذف شرط الاسم غلط ظاهر **وصيغة** اركانه على قدره قبل
عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة فيسببه على وزن افعال وانه في
الثلاث لا يند فيه والرابع على وزن اسم الفاعل الا ان يقال كمال ان يكون
مع ذلك في غير الثلاث سماعة بان لا يكون مجزاً في غير الثلاث فيسبب
يكون مفعولاً على ما سمع وبطلانه معلوم مما سبق **وصيغة** ونحوها فعلها
مطلقاً امر في غير شرط زمان قبل لا يخفى اطلاق عبارة المتى الا ان يقال
فيه على انها لا تنفك عن الاعتماد وليس ينبغي لظهور المراد قال في الشرح
بمعنى مطلقاً غير شرط في الزمان لانها بمعنى النبوت فلا وجه لشرط الزمان
واما الاعتماد فذلك ما فوذه في اصل وضعها وعملها بعد التمهيد وما قد علم
من باب المبتدأ وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل التبيين والابيض والاعلى
بانتفاء عمله في مثل قائم الرقيب **وصيغة** وعلى كل في التقييد من معمولها
اما فصيلاً او متلبس باللام قبل او هذه مانعة اخلوا اجتماع اللام والافاء
في زيد حسن الفاضل الغلام تحذف القوية فانها لا انفصال الحقيقي وينبغي
ان يراد بمعولها معمولها الظاهر لثلايد خلز زيد احسن فيما هو بصدره
فيلزم كذب قوله من رفعت بها خلاصتها فيها وينبغي ان يراد بالصفة المضاف
الى الضمير لا بوسطه او بوسطه ليدخل زيد احسن وجه غلامه بالاضافة
في ايجد في الاضافة فلا يخرج من المنع وزيد احسن وجه غلامه بالرفع
في البقي انتهى وفيه لا يخفى على المتأمل **وصيغة** وحسن وجه عطف على
حسن الوجه في نقل عنه قدس سره القول بان صورة الخطية لا تصلح
الاوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الف وقيل هذا لما يجزى

لو كان مراد المص بالامثلة الثلاثة ما يجعله صورة الخطا لو كان مراده الاضمار
 الثلاثة لمعجور الصفقة حيث الاعراب فلا وليس مراد ان مراد قدس سره خطه
 المص رحمه الله حتى يفكر كذلك **اشارة** منها امتناع قبل الاتفاق
 كما صرح به الرضي بقوته واختلاف وجه وفيه بكت لان امتناع حسن
 وجهه محلل لعدم افادة الاضافة التحفيف هو عند الفراء يفيد التحفيف باجبا
 تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الفارس يداثني وليس مستقيم لان
 الفراء لا يقول بافادته التحفيف وعلى تقدير التسليم لا يثبت بكون ذلك الوجه
 ملما فيه امر وراء ذلك **اصحاب** ان يكون الصفقة باللام مفادته
 معقولها المصنف الى ضمير الموصوف قبل هذا بصدق على قولنا الزيدان احسان
 وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التحفيف فينبغي ان يكون
 من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه وهو يجب فان الكلام في مثل احسن
 وجهه وهذا ليس كذلك **الاشارة** على ضمير زائد على قدر الحاجة مثل
 فالقبائل ان ينقص احسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه ينصب
 الوجه حسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجهه الا ان يقال المراد ضمير لافادة
 فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب
 ابيه ومن زيد ضرب ابيه في دارة لان ما سوس ضمير ضرب ليس للربط بل للبيان
 الابن وموضع الضرب وانت خبير بما فيه **تحليل** النفاشي في قوله النافله ومجلة
 القول على ما ذكره في الامثلة انك اذا علمت فانما قوله فيما كان جنسية فلا
 بد من ضمير يربط بينه وبينه فاذا حصل الضمير من غير زيادة ولا نقصان الى على
 وفق ما يقتضيه الكلام في الاشارة بالاحتياج اليه وترك الفضلة واذا لم يكن
 فيه ضمير كان قبحا حيث ماركاة اجتمع ولا بد ان يكون بينه وبين الاول

نقله ولو لا تقدير الضمير لم يجر البتة هذا الكلام منه واذا كان فيه ضمير
 لم يكن كالاول في احسن ولا كالثاني في القبح لانه انما في الوجه الذي يستفاد
 لاجله وهو عدم الضمير وانما حصل ضمير زائد غير محتاج اليه فهو الذي بعده
 في الوجه الاول في الحسنية وهو مع ذلك حسن **والا** الضمير فيه ان
 قبل فيه انه لم يفتح نعم الرجل زيد في الفوق بينه وبين زيد احسن الوجه برفع
 الوجه وهو بيان في الاشكال على التعريف العند ان نائب عن الضمير في
 الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتمل فيه بالعهد بل
 فتح كلام احسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في احسن
 الوجه و احسن وجه وذلك في عجائب الاوامر فان ما نحن فيه لا يصح بدونه
 تقدير الضمير كما هو الظاهر وباب نعم الرجل زيد لا يصح فيه ذلك التقدير لانه
 المذكور ظاهر كقوله لا ارا الموت يسبق الموت شي في معنى يسبقه شيء
 فان الرجل عبارة عن نفس زيد وهو في حقيقة شيء واحد كما في المحققين
 في محله ولا فائدة بكون اللام فيه نائباً عن الضمير ولقد سقط بذلك
 قوله لكن مع ذلك **الاشارة** لان معولها ج فاعلها قلوا كل فيها ضمير
 يلزم تعدد الفاعل قبل فيه بكت لانه يجوز ان يكون المعول بدل الفاعل
 فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل والباس بالبدل بالفاعل وليس لما
 يلتفت اليه لانها كالفعل افعالا بعد بالاتفاق فلا ينصور صورة
 الابدال **خفيها** ضمير الموصوف قبل الضمير يقتضيه تفصيلا وهو
 ان ان كان اجزا للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة
 الى الضمير او الشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير لانه خلاف الضمير لان
 الاضافة الى المرفوع الذي هو على الصفقة كقبحه كاضافة الشيء الى

فجعل المفعول حين الاضافة منصوبا باعتبار القيمة الصفة وجعله المفعول
الذي هو في الغالب اجني فيلزم حين احو اعتبار القيمة الصفة كحين
النصب فيقارن في تركيب الزيدان احسن وجهها بالرفع الزيدان احسن
وجهها باحو وانت مستغن عن مثل ذلك التفصيل بما عندكم من الاجمال المعبود
وهو ان الفاعل لما جرم بالاضافة او نصب على التثنية بالمفعول خرج عن
حيثية كونه فاعلا فلما جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها **قوت**
انت الصفة قبل جعلت توث على صيغة الخطاب والمفعول محذوف وال
داعي اليه بل الانسب بالي جعله صيغة مجرور مسندة الى ضمير الصفة و
انت ضمير بان الداعي الى ذلك قوله وقد رفعت بها وكان الفاعل محذوف
فاجتمع على القول بان الانسب بالسابو جعله صيغة مجرور **للموصوف**
قام به الفاعل او وقع عليه قبل صلة الموصوف اما محذوف او موصوف بالفعل
او الزيادة والنجي ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع
عليه الشيء فالتعريف لا يتبادر الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاول
ان يقال لموصوف بزيادة على غيره اذ معنى الفعل المتصرف بالزيادة سواء
وصف بها او لا والاولاد بغيره خير ما سوا كان المقابلة حقيقة واعتبارية
كما في قولهم هذا سبب الطيب في رطبها والنجي عليك انه لا يسلط الى الشيء الاول
للا ان التعريف لا يتبادر على هذه الصورة لضرورة انك اذا اوتفت فعلا على
ذات صح كنت ان تقول وصفت فلانا بفعل كذا فهو الموصوف به لا الحالة
بل لان قوله بزيادة ما يراه والحكم بالولوية ما رآه اول ما لا يبعد عن الصلوة
والتميز **في** اصل ذلك الفعل يعني ان اجار واجور محذوف في التقدير
زيادة على غيره فيه والاضحاج الى التقدير يخرج زائد في التعريف فانه

للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في الحقيقة منه ولا فائدة لادراج لفظ
الاصول والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعني ان يكون له ذلك الفعل
او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيادة في الجار هكذا
قبل وهو سديد غير ان كلامهم قدس سره لا يستوجب تقدير فيه في اللفظ
لحصول المقصود بدون بل هو اظهر في خلافه وان التوضيح للفظ الاصل
القول بانه لا فائدة لادراج ليس كما ينبغي **للموصوف** يخرج اسما وانما
والمكان والالة لان المراد بالموصوف انه قليل لا حاجة في الاخراج الى محل
الموصوف على ذلك لان اسما وازمان والمكان والالة لم يوضع لزمان او
مكان او الة موصوف بل زمان او مكان او الة مضاف وقوله يخرج اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا لم يتبين
مخرج صيغة المبالغة ولو حمل كلامهم على انه سبب جعل اسم الفاعل اسما لم يمنع
مخرجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة
على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم
التفضيل وانه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة التفضيل على جميع ما عدا
فانه لا يترك المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالقدم انتهى وقوله لا حاجة في الاخراج
الى محل الموصوف على ذلك ما يطرأ لان مرادنا قدس سره ببيان كيفية الخروج
بالموصوف وعدم كونه هذه الاسماء موضوعات لموصوف وما ذكره في صيغ
المبالغة ليس بشئ يظهر مخرجا بذكر التقدير حيث لم يقصد فيها الزيادة
على الغير **وهو** اسم التفضيل حيث صيغته قليل فذكر تعينه المصحح
محذوف على اسم التفضيل والاول محذوف المفضل بجعله وهو تقدير وصيغته
لانه احادة وانت ضمير بان الامر على عكس ذلك لكونه مافاضا قدس سره

اوله بحسب اللفظ والموضع اما الاول فلان الراجح ما ثبت فيه من الموثق و
 صحتها قد وقع مذكرا واما الثاني فظاهر **وهو** وفعل الموثق قبل لا وجه للتمسك
 على صلب الموثق لنتيجه كلام المثل لان له شيئين **فمفهوم** ايضا وهذا قيل
 الاول لان ذكر ما هو الموثق انما كان لا يبرهن احد بها دفعه بغيره فتم ان الفعل
 بارجح المذكر والموثق والامر السلوكي كسبيل الاستعداد ولا وجه لبيان الشبهة
 واجمع في هذا الموضع **فقد** خالفه خبره لكونها في الكلام اذ لا يشر
 قبل لا يكتفي بحد ذلك لدفعه خبره وشره فيكون لانها لبيان الامر اذ لا يشر
 بل ضرورة وشره على مقتضى قوله وفعل الموثق وحقيقة ان افعل قد يكون
 لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعل الموثق والشبهة للشبهة واجمع للجمع
 خبره وشره غير اذ لا يشر للجمع لانها مغيرة اذ لا يشر المستعملين نحن والجمع
 في القائل ان ادعى او لا ارفع القول باصالة خبره وشره في رجع وحقق بانتفاء
 ذلك على انه لو كان اصلها هذين ايضا كما اتفق ان رجع قدس من خبره كما هو الموثقة
 كما لا يخفى **ليس** بلوز ولا عيب قبل ينبغي ان يقول ولا حلية لان لا ينبغي
 في الجمع يجمع كونه احاديثا غير متصلة بل بالجمع للتفصيل بل للصفة وليس بشيء
 لظهور الراجح ذكره فيما ذكر **ففيه** ثبوت خبره في حق ابن هبة قبل ذكره
 في النسخ ابن هبة والله سبحانه هو المحقق في حق ابن هبة في غير ابن وقار في القائل
 في القائل الحسن كعكس الاصح وحقيقة لقب ذوالودع اذ لا يبرهن من ذوال
 فجعله ايضا لا كنية وقار في العيان الودع وبجر كجمعه ودعا في خبره
 يخرج من الجوهري انما استحقاق النواة لتعلقه بالحق وذات الودع كونه
 الاوثان وسفينة نوح صلوات الله عليه وسلامه والكنية من فيها اسمها ولفظ
 لانه كان تعلق الودع في سورة ذوالودع حقيقته يبرهن من ذوالودع

لحقة المثل والصحاح وافقه في راد انه احدث في نفس بن بقاته وكان يفرق
 به المثل في الحق قال الشافعي عن جده وكان حقيقته القبيح او مثل شبيهة
 ابن الوليد هذا وقد شنع الشافعي حقه انه تشبعا للفاخر المفسر و
 ذلك كان من امر ابي يعقوب ولا يبرهن حقيقته بل من مثله من له وقد اخذ كثير من هؤلاء
 شره من هذا الخبر واجب منه ان ليس مانع من المفسر من صباه كيف
 وقد كتب فيه اشارات القدر فيه كما هو دأبه انتهى وما ذكره من زيادة ابن
 حبان لان المفسر وغيره في التفتت جعلوا المثل الحق من حقيقته في غير ابن
 واما ما ذكره في الاعتراض على ان رجع قدس من حيث شنع على المفسر
 كذلك فليس بذلك لان هذا ليس اذ لا يبرهن بامره من حقيقته او وصفا
 من رتبته باظهار سلفاته بل رتبته على المرام كما ظهر له في اردو القول و
 التفضل والبرام وكيف ورفيع قدره قدس من رجع على من يروى نحوه وكفى
 حوله فان هذا شأن القائلين ليس **الا** واما قوله ولست بالكثير
 منه صرح في خبره والا فربان يقال اللام التفضيلية للبعد فلا مانع من الجمع
 للام حسن مع غيره ومع ذلك فليس هو باجتماع ما يجوز اجتماعها و
 هذا القول باطل لانهم يأتوا بغير الالبيان للتفضل عليه واللام فيه ذكر
 فلم يكن للجمع بينهما معنى وايضا فان معنى التعريف باللام يجعله للبعد والتفضل
 على غيره من تفضيله عليه ومعنى تفضيله على غيره يرد من ماسوه فيه
 المعنى عند الاجتماع تفضيله باعتبار العهود ولا باعتبار العهود وذلك مثل
 وايضا فان من شنع باجتماعه ونقصانه واللام تشريفاً له وكما في الجمع
 بينهما كما كان يجمع بين التفضيلين ثم ان القائل من لام العهد باللام الحسن
 بناء على ما رجع من ان لام العهد متفرع على الحسن وهذا كما ترى ولم يفت

قوله

الناج من سره في سائر الجوهرة ذكر ما في زيادة اللام وتعلق في محذوف
ارست بالكثر اكثر منهم والمحذوف يد استغناء بالكثر ويجوز ان
لنقارن مثله ان المحذوف هو المضاف اليه الى اكبر كل شيء او رد عليه انه لا بد من
تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منفرد بل للثبوت
وينتقص بالتعويض في جواز عند جعله تعويض العوض على انه لا مانع
من البناء على الفهم كلف قبل هكذا قبل وليس بشيء احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة كشكر على القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب
بوجوده احدا جعل احدهما محذوف المضاف اقصاهما وثانيهما جعل ان
ليقصد محذوف اجارا احدهما حاصل بان يقصد وثانيهما جعل محذوف
المضاف اذ وان يقصد وان في اشارة دفعه بقوله اقصاهما زيادة وهو
المقصود به في وجوه وكان جعل ان يقصد مصدر مضافا الى الزيادة بحسب المثل
وجعله بمعنى المحذور وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل يقصد كذا
فيدر وتخصيص ما افترقا ان رجح من سره بالبنية لا التكلف مما لا وجه
له والوجه البريحي ان يقال ليس المراد بالمعنى المعنى بل العناية على ما هو
المتعارف فلا يخفى في محل القصد عليه باعتبار حقيقة في معنى بعضهم
قيل الاول في كل ما في المفضل لئلا يتوهم انه يقع قصد التفضيل باعتبار ان
بعض كان قلنا بالامر بالعكس لان المتبادر في معنى المفضل ما ليس من
اضيف اليه فيفسد المعنى فيكون جباة ان رجح من سره لان وضع
لتفضيل الشيء على غيره في قبل لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التام لان
ولول غير المفضل عليه كما في القسم الثاني في الاضافة وهذا في قبل لا يفيد
ادلا على عدم الاضافة وليس الكلام في صورة الاضافة الا في صورة القوة فاذا

291
الاضيف في البيان ان ما ذكرنا ان رجح من سره وجه وجهه متكفلا لافادة
اولوية هذا القسم في ذلك القسم وجهه كونه كنه مطلقه غير
مفيدة بل ان يكون على المضاف اليه وحده قبل رجح ان الاطلاق معناه
الاطلاق على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على
جميع من سواه صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه جميع
حقيقة او عرفا مما يشاء عرفا قصد تفضيله عليه وليس مما يلتفت اليه
لان هذا الكلام برى في من ذلك الايهام ولو سلم فلا اعتبار به لتفصيل الخارج
فمن سره بمثلين المراد بالمفضل عليه في كليهما جميع **وهو** ايضا للتوضيح
ان لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه قيل زاولوه وتخصيصه لان الاضافة
اذا كانت كالكثرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكر لان الاضافة للتوضيح
بشما التعريف والتخصيص ولا نقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح
واما نقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله قوله
نبينا صلى الله عليه وسلم اقوال وتوهم افضل البشر حيث يراوانه افضل جميع الخلق
وفي جنس البشر انتهى وليس الامر كما عرفت فان لم يكن عطف التخصيص على التوضيح
في قبل عطف التفسير كما يشهد اليه شرح المص وانيان الزخشر بالتخصيص
دون التوضيح واما عند المص في عبارة ثلثا يتوهم اقتصار الاضافة بالكثر
فان الامر ليس كذلك بل يدبر يوسف احسن اخوته وما ظهر له وجه القبل
بحر افضل البشر **وهو** ولا يعجز اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة
الاستثناء قبل وجهه كونه الاستثناء قرينة ان العوارف المستثنى الرفع على الفاعلية
وفيه بحث لان رجح الاستثناء مع بقاء العمل على كونه مفعولا لا يعمل احسن له مظهر
الا في مظهر كذا غاية ان العوارف هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية انتهى و

وهو جملة الاغلاط لان المعنى لا يعجز في مظهر في جميع الاوقات وفت كذا
فتعين ما قاله الشارح قدس سره وزعم ان هذا المظهر المذكور بالفاعل لانه
يعجز في الطرف والحوال والتميز لا ينشأ من شي كذا الشرح وانما هو المظهر
لانه يعجز في المظهر قبل اطلاق المظهر في نفسه بالمستمر فلا يجوز عند زيد
افضل منه وما ذكره في التعليق انما يتم في المستمر كيف ظهر بعد ظهور
ان المظهر في المظهر لا يظهر وجود المظهر في غير اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر
في لفظه اثر العمل والالجاز في سائر الجمليات والجب من القائل ان لم يظهر
سواء ما هو اقرب الى الوقوع ولم يقل ان كان قد قدس سره اراد بالمظهر المستمر
وترك التفسير به اعتمادا على ظهور كونه مراد ما ذكره في التعليق فانه انما
يتم في المستمر في اخر ما ذكره وانما هو بالفاعل لانه لا ينصب المفعول
سواء كان مظهرا او مفعولا قبل وما قدس سره انما ينبغي ان يراد بالمظهر
المفوض لا مظهر كان او مفعولا بارزا وتظهر في رافعة لظاهرة تعريف المبتدأ
فانه يراد بظاهر فيه المفوض لظاهرا كان او مفعولا بارزا فلا حاجة الى التخصيص
بالفاعل لانه بهما الحكم بانه لا يعجز في مظهر في الرفع بالفاعلية والنصب بكونه
مفعولا به وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعجز في المفعول به لانه يعمل
فيه حرف التقوية فيقال انا اقرب منك لزيد وانا اعرف منك لزيد انتهى و
قد عرفت كيفية ما قدمه وانما في غير ما ذكره والجب من القائل ان لم ينقطع
بفساده مع ظهوره بلا حصر عليه وانما في كل ادعى اليه وقول لانه بهما
الحكم بانه لا يعجز في باطل لانه ايضا قد خضع بهذين لعدم اختصاص القول
بهما وقوله فانه يعمل الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به باطلا ايضا
لان انما هم على انه لا يعجز بالنصب بكونه مفعولا به مطلقا وانما لم يعمل

الرفع بالفاعلية في غير ما ذكره في الدليل لا يخفى في عمل الرفع بالفاعلية
بل يجوز في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله
لانه لما كان لا اخره الا في غير اعادة اللام لانه مع سابق وجه واحد نفس
عمل الرفع وليس وجه مستقلا كما يفيد اعادة اللام انتهى وذلك من
الاوامام الباطنية لان الكلام في رفع الفاعل وعدمه فلا وجه لنتنبيه المفعول
به على انه اذا ثبت عدم رافعة ثبت عدم ناصب المفعول به بطريق
اللزوم ولا يجوز ترك اللام لان كل واحد منهما وجه مستقلا وليس الامر كما
زعم القائل كيف الاول وما ذهب اليه المصنف والاخر ما ذكره الا قد قول قائل في
الشرح وانما لم يرفع الظاهر لتقصاته عما تقدم في حيث كان في اصله لا
يشي ولا يجمع ولا يثبت وشبه الصفة انما كان في ذلك فضعف عن شبه
الفعل قال هذا قول الخوئين وخبرنا ان يقال انما ما تقدم عمل الفعل
لانه فعل بمعنى واحد وما هذا فليس له فعل بمعنى واحد في الزيادة فلم يعمل ذلك
وانما عمل عند حصول هذه الشروط لكونه فيها معنى حسن ولتعد الرفع
على الابتداء لظهوره في غيره الا اذا كان اسم التفضيل صفة او وصفا
سببيا وهو في اللفظ شي غير الاول ان يقال اذا كان اسم التفضيل
صفة سببية شي او وصفا سببيا شي ولا معنى لتقدير الصفة ونفسه
بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع الفعل لفاعله لظاهرا في كماله مستمرا
بلا ضعف يعني لا ينشأ من عمل محله حتى لا يعجز به وهذه الشروط لان يقول
حكى عن ابن خلدون في العرب رفعه للفاعل لما اعتبر تلك الشروط فومرت برجل
خير منه عه ولا يخفى ان الحكم بالوعدية ما زعمه اولي الا يصدر عن ارباب
التخصيص على ان توصيف الصفة بالسببية ليس كما ينبغي وبترك الصفة

يوم الوصف السبتي حكاه المروءي ليس مراد النفي ذلك لانه قال فلا يرفع
اسم الظاهر في الاعرف الاشهر لا يشترط فنعين بان هذا المشرط لا يرفع
عمله كقول علي ما هو الاعرف الاشهر **عنه** مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
قليل على ما حمل قول المصنف يخرج عنه ما رايت زيدا حسن في عينه الكمال اليوم
منه في عينه من فنيغني ان يطلق السبب لا يفسر غيره في قوله باعتبار
غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييده السابق بالاو وهذا هو السبب في
النسبة عليه **عنه** والمساواة يا بامام مقام المدح قيل هذا البيان يحسن
مثلا لا يكون المقصود مدح المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يحسن مقام
المدح في ما يكون النفي فيها للزيادة مع تفاداة اصل الفعل سواء
كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في المدح
وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطرافه في كتب
ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصله ان يكون في الجميع والاكاف
لا يجوز بعض ما ذكره النجاشي ولا يتوقف عليه اصل البيان وانت خبير
بانه على تقدير جريان هذه الصورة في غير المدح بوجود الضابط فيها ايضا
لا يخبر على بيان النجاشي قدس سره كما لا يخفى على من اراد قوله وهذه العبارة
تحتل مغيبان **عنه** وثانيهما ان يجعل اصل قبل تسليط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا فيلزم لبيان ذلك مع وجوده التفضيلية اذ لا يبي
وجه لذكره وكان القائل لم يرفعه عرفا على ان ذلك السؤال لا يجزئ عمله
لأنه يستعمل انما التفضيل باصله لثلاثة اعلية غير منافية لذلك على ما سبق
بيانها **عنه** ولقد قدم قوله في عين زيد على الكمال قبل اشارة الى شبهة
نقلت عن المصنف في ان فليقدم منه على الكمال حتى لا يلزم الفصل بين العامل

والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقلا عنه وهو انه لو قدم لزم عود
النفي الى ما لم يذكر لانه رده المفضل بانه لا تضاد في رجوع النفي الى ما لم
يذكر لفظا وهو مذکور رتبة كما في هذا المثال لان الكمال لا يؤثر لكونه
مبتدأ مقدم رتبة واجبا بانه يلزم تعقيد كيك فخرج العمل مع ضعفه
عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المصنف راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجوع
النفي الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا
لما ذكره المصنف انتهى وهو حقيق بالقبول **عنه** مع انها لها في قبيل
العبارة المشهورة الواردة في قبيل هذا ذكره المفضل ووافقه في ذلك وهو
مما يقض منه العجب لانه كيف يجاب به الفتح فيما ذكره من وجوه اعمار العرب
اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مفضل
في اعماله وحاصل الفتح منع الاضطراب بانه كان يمكنهم تقديمه فلا توجه
توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي
ايضا بان هذا الوجه يجوز في الاشارة ايضا كان يقال رايت رجلا حسن
في عينه الكمال منه في عين زيد فاجاب المفضل بانه لم يسمع فهو كما سابق منه
فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي ينعقد المعنى التفضيلي فيعمل الفعل
مع الاضطراب فكل ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطراب
ايضا انتهى ولا يخفى على من لا يشتد هذا التعجب فمأبوشه القضاة
لان حاصل الوجه ليس واضطرار العرب ولا يتصور الفتح بالنسبة اليهم
لانهم اصل اللسان ولاننا لا نملك ان يتبعوا لهم ما يروى كان يلزم
لما عملوه في هذه الصورة دون غيره على ما هو الاعرف سلك النجاشي
مسلك بيان ذلك كما هو اظهر فوجه وجه وجه عليه ذلك قد دفع

بوجهين لزوم التقدير لزوم مخالفة ما هو الوارد عنهم وهذا لا يسد فيه غل
ولو رفع لفظ العيان ان قيل لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم تحققه
في كلام العرب وان لا مانع من قبيح وفيه **على** وعلى كل تقدير فالمعنى على
ما كان عليه قبل هذا التقدير لان اصله في كلام العرب زيد بن قيس بن زيد بن قيس بن زيد بن قيس
ذكره الشيخ وتبعه الخضر متسكين بان المقصود تقدير الكلام على الحال لا
تقدير الكلام على العيان ووجه ايراد ان على اسم التقدير مختص بما اذا كان
المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبارين ووجه يتغايران بالانتماء
ان المقصود تقدير الكلام على الحال فلا يوجب تقديره على حال زيد فليكن
التقدير منه في عيان زيد حذف جواز وجوب العيان لظهور المعنى في
الحذف ويغني عنه انه يوجب اخراج التركيب لما لا نظير له في كلام العرب وهو
حذف الجوز والجار والجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجوز
توقف العمل على تخيار المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع
بل يكفي كونه كذلك بحسب المألوف والصورة بان يكون مرجع المعنى ذلك
ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايرين بالاعتبار بل لا يفهم المفضل
والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد هناك الانتقال الى الكلام المفضل عليه
ايضا ذكر الكلام المفضل وليس بوارد لان الشرح قدس سره لا يقول بمثل
هذا التقدير وكونه الكلام على حذف وابقاء كذلك لا يترتب له قوله ولو
رفع لفظ العيان في البيتين وان شئت فقل زيد كان اصح مع ظهور المعنى للمعنى
بل يدعي انه لا فرق بين هذا التركيب وبين ما تقدم بحسب المعنى ويؤيده
كلام المصنف شارح القول وكذا ان تقول معنى ان لك فيما بعد المرفوع
عبارة اخبر بذلك والمعنى على ما كان كيف ولو كان مبناه اخبر

والتقدير لما صح عنه صورة اخر لان المقدر كالمفطور وقوله توقف
العمل على تخيار المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع
مناقض لقوله بل يكفي كونه كذلك بحسب المألوف والصورة انما لا يخفى
على المتأمل **الخبر** ويقدره ما رايت عينا مماثلة لعيان زيد في اصل
التكليف احسن فيها الكلام في عيان زيد قبل الظاهر في عبارة المصنف ان
بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا يتعين في ما رايت رجلا احسن في
عينية الكلام منه في عيان زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلا
احسن في عينية الكلام منه في عيان زيد خلافا لما اذا قدم ذكر العيان فانه يتعين
ان يقال ما رايت عيان زيد احسن فيها الكلام ولا يصح ان يقال ما رايت
عيان زيد احسن فيها الكلام منه في عيان زيد لانه لم يذكر في الاستعمال الا في هذا
التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العيان قلت
ولم يقال ذلك ان تقول كما قال سابقا وكذا ان تجعل مع قوله فان قدمت
الحال ان قدمت ذكر العيان وجب ان تنصب احسن وليس كذلك
بناء على انه لا فصل بالاجنب وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل
عليه اذ لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه
مقدر على ما احسن تحقيقا نظرا الى تقدير الكلام وعلمنا محط ابان
جميع ذلك في قبيل الاول فاما قال المصنف ان لك عبادة ثالثة وهي ان
تقدم المفضل عليه في المعنى قبل الفعل فتستغنى عما بعد المرفوع وجازت هذه
المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورفت لانها فرعها والان الفصل
فيها مقدرا ايضا على تقدير رفع احسن وهذه المسئلة الثالثة مثلا ما اشد
سبويه مرت على واد السباع والار كواد السباع حين نظم ورا

أقرب ركباً توه تائية واخوف الاما وانه سار بالانه قد ذكر المفضل عليه
قبل فاعل فكان مثل قولهم ما ريت كعين زيد حسن فيها الكحل فكذا كقول
هنا ركبوا السباع اقرب ركباً توه فاعله صفة لمفعول ارر وركب
فاعله مرفوع باقلا ارتفع الكحل حسن ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا
ارر واوبا اقرب ركباً توه منه بواد السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
لقلت هلا ارر واد با اقرب ركباً توه فواد السباع هذا بطول الكلام
جيتا به لينين المرام **لانه** لو كان في مقام بيان الاختصار قيل والاسن
ان يقال انه بذكر المنار والتقدير بالشعر على حوز حذف الموصوف وذكره وطلبا
ظاهر مما سبق **اعلم** ان الفعل مثل على ثلثة معان قبل هذا هو المشهور
فيما بين القوم والتحقق انه مثل على اربعة معان راجعا لتقريب الحديث
او النسبة بالزمان وهو هنا مع حرف غير مستقل هكذا قال البعض والتحقق
انه ليس امر واد هذا ثلثة لانها عليه فلا وجه لعدد رابع **لانه**
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما مع حرف قبل اختلف في ان مع الفعل النسبة
الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انه على الثاني مع حرف لا يفهم ما لم ينضم
الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول مع يتعقل يتعقل فاعله ما بالاول هو منضم
بذكر الفعل غير ذكره فيكون مع مستقلا وتظهر لفظا ابتداء قال معناه
يتعقل يتعقل متعلق بالما لا منفهم غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى
في تعريف الفعل على المعنى المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما
وفيه نظر **او** لتقليل الفعل قال قلت المراد بالفعل الحديث اذا
مع لتقليل الفعل الاصطلاح او حقيقة فلا يصح قوله ونحو ذلك لا
يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل

الفعل لتقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يقولون ونحو ذلك
لا يتحقق الا في بابهم هكذا قيل وليس مستقيم لان مدلول الفعل الاصطلاحى
لدر الاطلاق هو مجموع المركب من ثلثة بدل الفعل الاول مع الحديث والثاني
بعينه الاصطلاحى فلا يصح الفهم نعم كان الحسن ان يقال لانه موصوع
لتحقق بالفعل مع التقريب والتوضيح في الماضي ومع لتقليل للمضارع
كما قاله الرضى لكنه قد سهر وافق الهند بناء على ظهور المراد **لانه**
الاول على الاستقبال القريب صل مع التاكيد قلنا ليس هذا بجزء معناه الموصوع
له كيف قد ساه بسبويه حرف التنقيب وكذا سوف لانه انما تنقبا
في السنين ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم تنقبوه في الحال
يقال نفست اخنا امو وسعة **لانه** انها وصفت اخ قبيلا لان الشيء
ما لم يخص بالشيء لم يجر فيه وليس بشيء **لانه** ولو كان كونا فعل مثل
الاخضر ان يقول ولو كان كونا فعلت وفعلت ويستخرج قوله ولو كان
التأنيث ساكنة ثم قيل والاول ان يفهم كونا فعلت ما يفهم البارز المرفوع
مطلقا ولا يخص بالمحركة لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل
كما يدل عليه بيان الشارح والاول من قبيل ما لا يفهم والثاني من نظر
لاختصاص البارز المرفوع المتصل بالمحركة فقوله المحركة لم يكن الا حراز
بل للبيان قلنا ان الف ضرابا واد فربوا كالأوزة فانها ليست
ضمير باربعه دل على ان المستكن فيما اتصلت به ضمير الجمع الواحد وان
قلنا تخلفا ذكر كما هو الراجح فنقول لم يثبت ايها المجرودين وانما شئ
الاسم وجمعه وان لم يكونا به بضمير الرفع البارز وحمل فعلت على وجمع
الساكن ايضا وان مع بحسب المعنى لكنه بعيد في جهة اللفظ **لانه**

قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان قبل التقدم بين اجزاء الزمان زمامي وهو
التقدم الذي لا يجمع فيه التقدم مع المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما يكون بين العلة
السامية والمعلول او حقيقة علم الخوف وبفهم مخاطب الخوف لزوم ان يكون للزمان
زمان انما يندفع لو كان متناهيا والشيء المتقدم بحسب الذات بالتقدم
بحسب الزمان لكن متناه ان قبل لازم لظرفية فهو متعلق بحدث وقع
صفة الزمان فيكون المتأخر على زمان واقعة زمان متقدم على زمانه
فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الابتدائية لفظية فلا يلفظ
متقدم بان يقال اعداد على زمان متقدم على زمانه انتهى وليس غرضهم
المقام ونقول يقول انه ملك العلم بالاحكام والتقدم على خمسة اوجه
الاول بالعلية كتقدم المضي على الضوء وحركة الاصبع على حركه الحاتم فان
العقل يحكم بانه يحرك الاصبع فيحرك الحاتم ولا عكس انما التقدم بالذات
كتقدم الواحد على الاثنين وهو المسمى بالتقدم الطبيعي فانه لا يعقد ان
وهو ذات هذا الواحد وذلك الواحد ولا يتم له ذات الا بذاته فانه التقدم
مخصوص بجزء الشيء مقبيل كونه سائر عللة النافعة وذلك على رتبة
صاحب الموقف والمشهور في كتب القوم ان الاحتياج اليه ان كونه وجود
الاحتياج كان متقدما عليه بالعلية كالمؤثر المسبب بشرط التاثير وارتفاع
موانعه والا لم كيف كان متقدما عليه بالذات والطبع الثالث التقدم
بالزمان كتقدم موسى على عيسى فانه ليس لهما موسى ولا شيء من
عوارضه الا الزمان فغناه الا موسى ووجد زمان ثم انقضى ذلك الزمان
وجاء زمان وجد فيه عيسى ومغابرة الاولين بنية الرابع التقدم بالثرف

كتقدم لبيك على عمر فليس بينهما احتياج للتقدم بالرتبة بان يكون اقرب
الى مبدأ معين والرتبة العقلية كما في الاجناس او وضعي كما في صفات
المسجد وقال المتكلمون فلهذا نوع اخر من التقدم كما لاجزاء الزمان بعضها
على بعض فانه ليس بالعلية ولا بالذات لعدم الاقتران واستحالة فيما
بين اجزاء الزمان مع ان المتقدم والمتأخر في هذين النوعين من التقدم
يجوز اجتماعهما بل يجب والماثل في الرتبة وهو ظاهر فان اليوم والليل
متماثلان بهما في الفصيلة وليس بين اجزاء الزمان ترتيب وضعي ولا
عقلي بل يقول امتناع الابتاع كما في نفى صفة الاربعه والبال زمان
والا لزم التسلسل في الازمنة بان يكون كل زمان في زمان اخر واجيب في
بان ذلك هو التقدم بالزمان وانه لا يوجب بالالزمان فاذا اطلق
على غيره كان ذلك تقدما بالعرض كما ان القسمة تغني لكم اولوا وبالذات
فاذا عرفت لغيره كان بوسطة الكم وذلك لا يوجب لكم كما اخر واذا
تمددت هندس ان الشارح قدس سره لم يثبت دفع السؤال واما
القائل فهو وان اتفاقا صابته في القول بان التقدم بين اجزاء الزمان
زمانى الا انه اضطر في التقدم الذاتي فان ما زعم ذاتيا هو التقدم بالعلية
اتفاقا وايضا قد افترقا في اشتداد انتفاع حيث قال لزوم ان يكون للزمان
زمان انما يندفع الخ فانه لا فرق في ورود السؤال وان دفعه بين المتقدم
وكلمة فلا لا ينصور ان يكون متناهيا المتأخر فلكل التباس وقد
اصطحت بحقيقة الحال فتر **قوله** باحد حروف اثنين في اوله قبل
الفاصل في اوله وكان القائل خلع ستر الجمعية وهو تعدد انواع المفاهيم
قوله كوفوع الاسم مشر كما بين المعاني المتعددة كالعيان قبل لا يخفى ان

ان الماخر ايضا يكون مشتركة فكل من مفارعا الكلم الا انه ليس كل ما في مشتركا
تختلف المضارع فان كانت مشتركة لئلا سبب زيادة احد حروف ثابته دائم فلا
غير مشابهة باحد حروف ثابته ولو جعل مشابهة باحد حروف ثابته فلو فوعه
مشتركة بمنزلة مقتلة فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة
حرف لكان اشبه مشابهة انتهى وانت ضمير بان القول بالمشتركة الماخض ضبط
مخرج وكان مسبوقة وهو لا ان بعض الافعال الماخضية قد يستعمل في معان
مختلفة في موضوعات لها يوضع لمعان متعدي باوضاع متعدي ولم يدبر
ان هذه ضمنية التمر وقوله ولو جعل مشابهة في افعال مقصورة في كمالها
الظاهر **المتكلم المحذو** قبل كيب في هذا الموضع لان الحكم لا يكون الا
واحد سواء تكلم بالمرء او بنفرب وانما وصف في ضرب بالمحذو بمعنى انه
ليس معه غيره كما يد ر عليه وصفه في نفرب يكون مع الغير فلا يجمع افراد
مع كونه مع الغير وذكره لا يلتفت اليه لان قبل المحذو واجب في مقام البيان
والتييل لان نفرب ايضا المتكلم العجيب القائل انه ادعي وجوب التمر
اولا ثم بان وجب لزوم ذكره فناقض نفسه **ولما** كان هذا الكلام في قوة
قولنا وانما يور بالمضارع هو ان يتعلق به في قبل دفع ما يجي على عبارة
الحال التي يفيدها عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد
او نون جمع المؤنث وهو باطلا لانه لا يور غير مطلقا وانه لا يفيد انه لا يور
اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال
مال البيان انه انما يعرف اذ لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث و
فيه ان قوله ولا يور في الفعل غيره في قوة انما يور بالمضارع بمعنى ما يور
المضارع فيكون اتصال الطرف به تقييدا لحرر الاعراب فيه فيكون الشبه

بحالها لا تخفى وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فكل
ان قوله اذ لم يتصل متعلق بمفعلة المفايرة وقيد لها اعراب مفايرة
في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعليم الغير بحيث يشتمل المضارع المتصل
به احدى التويل انتهى وانت ضمير بان تقاوا الشبهة يكون الطرف بقيد
لحرر الاعراب فيه ممنوع لتعين المعنى المراد كما لا يخفى على المتأمل الجدير
ذلك للمقالة المحذو في ان طرف المفهوم مكسوبة في الكلام فانه اذا قال
لا يور غير المضارع فهم من ان المضارع موزع لعرابه مقيد بهذا القيد
واما ما ذكره القائل من عفا ففساده غني عن البيان **واحرار** رفع
لا يرفع علم الفاعلية بل يرفع ضمة او نون اقتضاء العامل لا يرفع
ما به يتقوم المفعلة المقترض للاعراب بل يرفع ما اوجب كونه في الكلمة على
صية مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمفعلة وقوله ونفرب يرفع في
او حذف نون او فيها العامل وقوله ويجزم بمعنى سكون او حذف نون
او حرف اقتضاء العامل هكذا قيل وفيه نظر **متصل به** نحو يور
وما يور بالاهو فانه وان لم يجر في الضمير البارز لكنه جرد في الضمير
البارز المتصل قبله والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى قوله
في الضمير ان لا يتصل به يد ر عليه قوله والمتصل به ذلك وليس بما يليق
بالقبول **للتثنية** في قبل لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس
ضمير بارز مرفوع متصل بالتثنية والجمع والخطب ولقد جاء في ذلك
المخلص حيث قال في تبيين التفصيل انواع الاعمال باعتبار الاعراب لان
لفظه مختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فجمع في كونه ثبينة في
الاسماء وبين اللقطي والتقدير في كل واحد منها سهو له امره فكل

فعل صحيح مجرد في غير بارز رفعه ونصبه بالفتحة وحذفه بالسكون
كقولك هو يرفع وليس يرفع لم يرفع ولا يكون هذا الفعل البارز المرفوع
في مضارع التثنية وهو صحيح طلب المؤنث وانما ذكر تبيينا كحال هذا الكلام
والمؤنث قبله في الالف البارز في الصيغة المعرب لا يكون في المؤنث
فاجمع المطلق في هذا المقام بنفسه كما المذكور في قوله في هذا المقام
به ذلك ما ينوب وهذا اذا لو كان المثنى رايند كسر شاملا في جميع المؤنث
لانفصل كل من جمع المؤنث والقول بعدم سقوط منوع وتوهم الانقراض
وهو محض **والسكون** في حال الختم قبل لم يفتد بقوله لفظا كما في قوله
لان السكون لا يكون اللفظا كلف المؤنث وهناك نظر لان الرفع قد يكون
بالفتحة تقدير او كذا النسبة او وقف على المضارع هو انجوم قد يكون بالسكون
تقدير اذا حركت بالجرم للسكانيين لم يرفع بغير القوم ولقد سبق ان ذكر
تبيين لتفصيل انواع الافعال باعتبار الارباع لان لفظه مختلف في انواعها
ان الارباع لا يتصور في ذكر الالفاظ حتى يتبين النظر **والمضارع المنفصل**
به قبل لا يخفى ان الظاهر في بيان كلام المص ان قوله والمنفصل معطوف
على مجرد وهو مع ما يقابل تفصيل الصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح مجرد ولا على
مجرد وحده انما عليه بقوله والمضارع المنفصل قبل ولو لم يكن
بقولنا مثله عطفه ونحوه في خبره بغيره في قوله كان وانما
وكلاهما في قبيل الاوامر **والمضارع المعتل الاخر** قبل المعتل عندهم ما
يقابل الصحيح وهو ما كان اخوه في عمله لكن المتبادر في كلامه ان ارجح المعتل
عام اريد به الخاسر وليس بشيء لظهور ان مرادنا ان في سوره زيادة
الاخر ليس التثنية على كون معتل الوسط وغيره في اقسام المعتل للفظ

بل في مجرد البيان **في هذا الجزء** قبل لم يفتد بالجرم في المضارع وقوله
في المتبادر حيث قالوا هو الهمزة المتبادر في الالف البارز في الالف
اليه في المتبادر او اسناده الى شيء في مكان في قسم المسند في المتبادر لانه يحتاج الى
التفتيد في المتبادر وفي المضارع لان الاسم يفتد معناه بدو التركيب
مع الغم فوجبه ما جرد في العامل وليس بعوض تكملة المضارع فانه
لا يستعمل بدو التركيب فلا يوجد جرد منه غير مرفوع وذلك عجيب فان جرد
فيما سبق عام وهنا خاص فكيف يكون في مضارع وفي مطلقا على ان
ما في في البيان ينادر باعلى صوت على زوم اعتبار التفتيد في جانب
المضارع وفي المتبادر حيث شعر لم لم ينطلق للصواب في قول الشارح
قدس سره هذا الجرد ولم يغفل عن قوله في الناصب واجازم **كما هو المتبادر**
في عبارة قبل المتبادر في بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرفع في الجرد
كيف وقد قال في بيان المنصوب فيه ويتصحب بالالف في بيان
الجرم ونحوه بل لم يخف فلما لم يقل هنا ويرفع بالجرم في الناصب واجازم
ينادونه انه لم يجعل العامل الجرد وانما قال ويرفع اذا جرد لان الحق
العامل انما يكون وقت الجرد لانه اذا حق الناصب واجازم يمتنع وقوع
الاسم موقعه لان الاسم لا يدخر عليه ناصب الفعل واجازم في لم يرفع لا
يصح ان يقال لم يضارب في عالم قبل ويرفع بوقوع موقع الاسم لان وقوعه
موقع الاسم في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المتبادر بسببه
والمقصود الاصل في هذا المقام تحيينه الاقسام الثلاثة بعضها في بعض
لا بيان العامل انتهى وليس مما يلتفت اليه لان في الالف بصير يرفع
في قوله ويرفع اذا جرد جواز كونه العامل فيه الجرد وهذا هو المعنى المتبادر

ولو قال ويرفع بالجر ملاح النسبة لا التباد لان كون العامل بالجر يكون
ح مقطوعا بان قال الرفع في قوله ويرفع اذا جرد عن النسب والجازم وهذا
وان لم يصح بان عامل الرفع هو الجرد عن العوامل كما هو من هذا لفراد اياها اليه
قال ولعل اختيار الفراء لهذا من عدم الاعتناء بالوارد على منسوب الرفع
وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم وقال المصنف في الشرح هذا ارفع على التعليم
من قولهم ويرفع اذا رفع موقع الاسم لانه ردا عن اعتناء مسئلة وجب ان يكون
عنها هذا هو ذلك فلهذا اختاره من باب القول وهو في هذا قوله لو كان الظاهر
عنده هذا القول ويرفع بالجر وذكرك انه لم يقل ويرفع لوقوعه موقع الاسم
بل قال ويرفع اذا رفع موقع الاسم على ان التسمية كذلك وجعل الجرد جورا
بحرف مما يباه السليقة قال هذا ليس شرا قولهم وينصب بان ويجزم بان
كما يعرف بالنامر الصادق **في** ابدال الالف نونا قيل فيه انه لا ماسية بين
الالف والنون الا ان يقال النون الحفيفة تغلب في الوقت الفاء وكذا النون
وهذا كما نرى **في** وقال اخيرا امله لان قيل رده ان الالف تغلب في
تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام مخالف لان تغرب اقوال من مركب من لا و
النون الحفيفة ان حقا ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد
النفي لا لتأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل على نصب
ليكون ان الفعل على صيغة تكون مع النون ولذا اخضع لن جزيين حروف النفي
لتأكيد النفي انتهى وهذا عجيب الاوامر قال ارد كذلك والقول بان لان
تغرب في تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام مخالفا لبقولهم ولو الا فهاهم قال
ان شاء ربك المرء ما لان بلالة ويعرض دون اقرب الخطوب ارجى بلالة
نعم لورد بانه مفرد اذا وقع المصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاء

تقديم قول معلوم عليه حكمي سبويه عن العرب ان الرفع يغرب كل شيئا كان
مندرجا ايضا بانه لا يمنع ان يتغير الكلمة بالتكسب مع مقتضاها مع وعلا اذا
هو وضع مستأنف وما تفرد به من ان امله لا مع النون الحفيفة وحدها باطل
اذ لا تكسب كذلك في كلام العرب **في** بعد جنة نحو سرت الهج قبلها
ذكره الناح في تفصيل الحروف التي بقدر بعد ان شروخ في النسخ
قيل او انه فان المصنف سبغها فحلا ما ذكره مقام تفصيل المصنف ولا
يخفى ان ذلك محال ليعني **في** اذ لم يكن يخفى الظن قيل هذا يستمر
بان العلم جاء بخفض الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في البقيان ولو
سلم فالمراد ليس بلفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدرك البقيان
سواء كان لفظ العلم والروية او الوجهان او الظن الى غير ذلك و
ذلك في الاوامر باطله فان للعلم معان كما تقرر في محله واستعماله
في معنى الظن شائع ذائع ولا يكون الظن والوجهان وغيرهما بمعنى
البقيان جزما على انه لا يشك عاقل في ان المراد الوقوع بعد لفظي
العلم والظن كما شهد به الامثلة **في** لكونها جوابا وخارا وبها لا يمكن
الالف الاستقبال قيل فيه بحسب ما ان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه
ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجواز ان يكون فيما مضى نحو
قوله في جواب من قال اسلمت صار خبر او كذا لا علم ما لك ذلك
فالوجه ان يقال ان لا تضعفها لا تقدر ان تعجز في الحال الذي هو
جار للماض الذي هو مني الاسل ولا يخفى ان الشرح قدس هو تبع في ذلك
مما جيل الموافقة فانه فاكره ذلك وعلمه بان جواب النفي وخارا لا يكون
الا بعد ذلك النفي فلا يمكن ان الالف الاستقبال لاقتضاء البعدية وذلك

والتحقيق ما قاله الرضا في ان اذن اوله المضارع احتمالا يكون للخط
 في المستقبل كان وان يكون الحال فلا يتحقق معنى اجزاء كما تقول
 يحزن من خبر بيت اذن انظر كذا ذبا فانه لا معنى للجزء ههنا اذا نشروا
 لما في المستقبل اذن في الماضي ولا يدخل الخبر اذ في الحال فلما احتمل اذن في
 يليها المضارع معنى اجزاء فالمضارع بمعنى المستقبل واقبل معنى مطلق
 الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقد قصد التفسير على معنى اجزاء اذن
 نصب المضارع بان المفردة لانها تخلص المضارع للاستقبال فاحتمل اذن
 على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزء لا للاحتمال فاحتمل المضارع اذ اذن على
 الاحالة المانعة من اجزاء وذلك بسبب نصب الحاصل بان انه في علم
 الاستقبال وقال الهند اذن انما اعلم ان شبهة الذا في المستقبل فاذا
 قات الشبهات العار وما ذكره القائل في الوجه فليس بوجيه كما هو
 الظاهر وان كان بالنظر الى زمان التكلم قبل الاول سواء كان
 او ترك المستقبل وليس مما يلتصق به **بمعنى** كمي للسببية قيل
 لا فائدة لتفسيره بقوله السببية سيما وقد علم معنى كمي قبل ذلك
 لكن تفسيره بمعنى انتهاء الغاية لا في الزمان بل بمعنى ان يمتد مع ثم اورد
 القائل سؤالا جوابا قائلا قال قلت في ايضا بمعنى انتهاء الغاية
 فلم قال عجز في ولم يقل اذ كان بمعنى او معنى كمي قلت كان اراد به
 انه لا يشترط في هذه الا يكون في وجهه او غيره مما قبله او متصلا
 بالآخر منه وانت جدير بان جميع ذلك لا يعين على ان السؤالا غير
 صحيح لان في ليس معناه انتهاء الغاية وحده بل هي مشتركة بينه
 وبين السببية بل المنباد منه عند انتهاء العزيمة هي السببية لانها

لا تتغير بهذا المعنى غالبا قال المص ويكون بمعنى كمي غالبا كقولك
 اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى كمي كقولك اسير حتى تغيب الشمس
 فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لا قبل لا يحتمل الاستقبال
 وذلك في جميع احواله لا مانع من التكلم بذلك الكلام ضد الدخول الى البلد
 كما تقول كنت سرت امس قبل ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا
 يجعل المضارع مكانه حار ولا يتوقف كونه المضارع مكانه حال على ذكر
 امس مع الماضي قبله فجعل هذا المنار الحكاية الحار دون وادخل الامثلة
 المذكورة القابلة لذلك في كلام المص حكيم وذكر في سود الفهم اذ ليس
 احدهما في توقف كونه المضارع مكانه حال على ذكر امس بل ذكره انما
 هو لتقريب بعض الناس من امثال القائل ان ذلك غير الحكاية و
 اما انه لا يجعل المضارع مكانه حال فاما لا يصدر عن اصحاب الفكا والروية
 لان السبب المتصل بالذوق اذ كان واقعا في امس كيف يتصور خلاف
 ذلك وقد مر المص في الشرح بمثل ما قاله ان ربح قدس سره حيث قال
 ومثال الحكاية قولك قد سرت ودخلت فيما معنى سرت حتى ادخل
 البلد امس اذا قصت الاخبار غير تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية
 كما كنت في زمان الدخول صبيات هذه العبارة في غير جعل مكانه
 الحار بمعنى مكانه اللفظ الدار على الحال وهو خلاص عبارة المص و
 الاظهر ان المراد زمان الحال الحكمي من حيث انه حال بان تبرزه في نظر
 السامع في موضع الحال وذلك سوار بحسب الظاهر لان الوقف مكانه
 الحال دون مكانه العبارة فلا ريب ان اللازم في تصور الحكاية
 ان يقال بان حكمه حالا ماضيا بحيث كانت تتكلم في تلك الحال ويجعل

تلك الحار موجودة وقت الكلام **لأنها علم الاستقبال** قبلية لها علم
الاستقبال حقيقة أو بالنظر ما قبله وهو لا ينادى الحار إلا بالانوار
إفادة الحار فلا بد من ذكره في مقام إفادته وذلك من قبيل الأوامر لأن
مخفى في الاستقبال يدل عليه دلالة قطعية والمراد منها خلافه فكيف يتصور
الانتيان به **فمثل هذا** فلا بد من لا يردونه إلا قبل جمل المثال الحار
تحقيقا أو حكاية ولهذا اكتفى المصنف به فجعله مثالا للحال تحقيقا بخالف
حال التحقيق وليس كذلك بل المصنف خص ذلك بالتحقيق كسائر الأمثلة
المذكورة في المتن وإنه بمنزلة الحكاية في الشرح كما لا يخفى على من نظر فيه
وكيف يتصور تجميع هذا المثال مع ظهور قصد نفى الرجاء في زمان الكلام
كما قال إن مع قدس سره **لمستع** نظر إلى الأمر الأول قبلية نظرا لانه
امتنع نظر إلى الأمرين لأن كان سيري لا يصلح سببا للدخول لأن المسبب
وقوع السير وكان سيري كقوله ان يكون في تقدير كان سيري واقعا
وان يكون في تقدير كان سيري مستقبلا غير ذلك فإلما يتحقق في كان
لا يصلح للسببية فجعل ما في الرفع مجردا عن شرط الأول والانتفاء شرط
حقبة التامد وكان القائل في انتفاء شرط صحة التامد لم يدرك مرادنا مع
قدس سره ولم يصلح للمنفعة السببية وذلك لأن اعتبار الشرط الثاني وكونه
الأول سببا للثاني أو لا إنما يكون بعد حصول المنفعة وصحة وأما إذا قصد
المنفعة في شيء فلا يعمل امتناع ذلك الشيء إلا بفساد معناه وكلام المصنف
صريح في ذلك فإنه قال في بيان سببية امتناع ذلك الترتيب أنك إذا جعلت
الفعل طارا وجعل حكمه على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها و
الكلام في كان الناقصة فيبقى بغير خبر فيفسد معناه ما قالوا امتناع است

حتى تدخلها بالرفع لأنك إذا جعلت الفعل فعلا حارا وجعل ان يكون ما
قبله سببا لما بعده فليكون حاكما بوقوع المسبب شكافه وقوع السبب
لأنك استغفرت عنه **فبينما** الناقصة بلا خبر قبل لا يخفى أن الخبر في
صورة النصب ليس حتى أدخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بالحق
فلك أن تقدروا بقرينة توقف حتى أدخلها بالرفع على تقديره وكيف
في البطلان ذلك ما نقلناه في المصنف على أن حذف الخبر في باب كان عاما
كان أو خاصا ممنوع **فقوله** إيهام عطف بتقدير جاز قبل لا يخفى بعده
في نفسه وبالنظر سابقه لأن قوله است حتى أدخلها عطف من غير تقدير
الأنه دعاه إليه ما ذكرناه إذا عطف على شيء وسبقه قيد شيئا من المعطوف
المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة ولما إذا عطف على ما لمحة قيد فالشركة
تحملة وانت خبير بوجوب تقدير الفعل والخبر مثله وكذا إيهام التلازم
المحذور الذي ذكره قدس سره وما ذكره القائل في جهة البعد مع ما يليها
بقي القوط **أما** كان منقولة تعذيبهم قبل الأول ما كان فعلا
تعذيبهم وفيه نظر ظاهر **والفائدة** التي تنصب المضارع بعد ما بتقدير
أن فتقدير أن قيل جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة له
إليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير أن والأول أن تقدير الكلام
والفاء ناصبة بشرط أن انتهى ونفي الفورية في موقعه وأما في الفاء في
قوله فتقدير أن فليس يستقيم ذلك لا يحصل بدونها الارتباط وأما ما رجم
أول فناقض لأن الفاء بنفسها لا تكون ناصبة فالمراد من الفاء
تنصب الفعل بما صار له لأنها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا
الموضع ولما لم تنصب له على أن الناصب غير ما ولما ناصب تقديره وما نقلناه

في ان بل الاول والفاء التي تقرأ بعد ما ملئ من شربطين او شربطيهما
في النفي المستعجى جوابا قبل وصف النفي بما يكشف عن كونه مفعول الانشاء وقد
سبق منه موقفا كما اشهر ان النصب بالفاء بوجوب تقدير ان ليس في
فنيح عطف على المفعول المستند في جملة الانشائية لان الفاء عاطفة والكن
العطف على جملة الانشائية لا على خبر او انشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا
مبعد عن العطف بتقدير انشاء المستعجى للجواب فان جوابا لا يعطف فيها
تناسلا ولا يخفى ان ما ذكرناه عليه في ان اذ لم يفهم السببية في رتبة فكرتك
لا يصح انصبه عليه انه ينشكرك في رفع توجيه العطف الا ان يقال ان يكون
في موضع الفعل موضع المصدر كما في نسخ بالمعبر خبر في ان تراه انتهى وذلك
في جملة الاوامر الباطلة لان ما سبق منه قدس سره في وجوب تقدير ان ليس لما
نعمه الوجود الباطل وادعاه مشهورا بل ما نقلناه في ان الفاء لا تكون ناصبة
والا كانت كذلك في غير هذا الموضع ولا يقول ان خارج ثاب الفاء لا تكون عاطفة
لانها اذا لم تكن ناصبة تعين انها عاطفة ولا بد من موقوفها في جواب النفي عدم
كونها عاطفة في صورة النصب كما لا يخفى على صاحب البصيرة كيف قد مر في خارج
قدس سره في جوابا في ان هذه المواضع مفعول سببية مقصود والفاء يدل عليها
وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء و
كان الفاء في هذه في ان تفصيل الكلام فليطالع شرح المصنوع والحق
بالجواز فاستبرأ قبل جعله لفظة الشؤ ومنه ذلك توجيه العطف بتأويل
ما قبله بقوله سابق حتى ترك منزلة والكان في الجواز فالشؤ ويمكن توجيهه
بما يخرج من لفظة وهو ان يجوز ساكن والحق في معنى الامر لا ترك والحق
فانترى في انتهى وليس في فهم المقام كما لا يخفى على اولي النهي ودور الافهام

ار شطرا ان يكون بمعنى الرفع قبل هذا بعيد والا ان يراد انه
ينصب بعد تقدير ان بشرط ان يكون في النصب مفعول ان فيقدر ان
يتم اللفظ الرفع مفعول ان وانت خبير بان ذلك القول لما لا يساهو
اللفظ والمفعول وكان لم يتفطن لمراد ان خارج قدس سره وهو دفع ما ورد
المصدر في ان تقديره بعد لا داخل في معناه اذ كان المعطوف
عليه اسماء غير حقا فقدر الاسم بالرفع يخرج كجواب عن ان تفرب زيدا
فنتهم فانه لا يقدر ان يجوز عطفه على مدخولان ونصبه بكلمة
ان السابقة وفيه نظر لانه يشكك بالرفع انكر انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير
ان فالاول ان لا يقيد الاسم بالرفع ويمنع كون المعطوف عليه في الجنب
ان تفرب زيدا فنتهم اسماء المعطوف عليه هو الفعل والناو بالاسم قالوا
عن العطف وليس بشيء فلا وجوب النصب فيجاء به في المثال منوع بل
الظاهر في الرفع ليس الاول قوله على تقدير التسليم ليس هو في قبيل الفعل
للاول بالاسم فهو اسم خرج وما نعلم ان يربى بطلان ويرد عليه
انه كل المنكسب في ذكر مرتين اجيب بان العاطفة في تقدير ان على نحو
احدها امتياز بعضه بعضا في الشرط والناو اشتراك جميع فيه فقد لا
الخصوص بشرط بنصبه وفصل حقيقها بشرطها ثم ان العدة بذكر المنكسب
في الشرط مرة واحدة لعدم امتيازها بالانفصال وفيه ما فيه وكان
ذلك كونها فاصلة قوته بين العامل ومفعوله قبل فيه بحت لان في ان
لم اقرب ليس عاملا في اقرب لانه مدخول ومفعول وانما مدخولان لم اقرب
وانت خبير بان ذلك كلام الرضي وعبارته هذه وكان ذلك لكونها فاصلة
قوة بين العامل في او شبهه ومفعوله وهذا البحث في قوله الله بر لافهام

على ان ال والاوقات لا يعمل في غير الفعل في عام فيه والاكمل الا بالان بها
ولا انتهى قبل لا يصح اضافة العلم وكان ذلك او جعل الذي مرفوعا صفة
لكلمة لا بمعنى التناهي ولا بمعنى ما في دعوى العلية في الغاية **سببية** الفعل
الاول **سببية** بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فلما لم يكن ال بغير
الكلام بافاده سببية الاول وسببية الثاني فكان المص اراد بجعله سببا جله
سببا في نظر الخلق بل ذكره لئلا يافاه في حاله ان المراد بافاده سببية الاول
وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التيقن وذكره كمنز و
صاحب الفطرة السليمة يشهد بان ما افاده الشارح من ذلك في غاية الحسن
ونهاية اللطافة **في حيث** انه يستعمل على الاول ابتداء اجزاء على الفعل قبل
اخره يستعمل كذلك وذكره اذا كان الاول سببا وما اذا كان ملزما في غير سببية
فليس الامر كذلك والافراد المراد ان سبب الفعل مع ما يتعلق بهما من طو
بخلاف الشرط هو الجملة الاولى وانما الجملة الثانية انتهى وفيها ليس بالواجب
السمية وكونه متبعا على الاول ابتداء اجزاء على الفعل انما يظهر في صورة
كون الاول ملزما للثاني وما عظم اظهر مما لا حاصل له **في** وان كان حاضرا
متبعا قبل ينبغي ان يقيد بغير مجزوم بل بالامر كقولنا ان يكون زيدا فليكن ذلك
لانه يلزم الفاء لعدم تانيه حروف الشرط فيه معنى كونه مستقلا بالامر وبغير
الدعاء والتمني فانها مستقبلا تحقيقا قبل فوالان فلا تانيه فيها معنى
وكذا الاستفهام على ما يجب وذلك مما لا وجه له لان لزوم الفاء عند احد
الامور عند كونه على ان اقتناع ترك الفاء في هذه الصور انما كان بالمانع
والحواع مستثناة في القواعد وان لم يستثن ويمنع فاقبل في ان في
اطلاقه نظر حيث يتبع ترك الفاء في المفارح مصدرها ليس او سوف

او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تانيه اداة الشرط فيه مع قبل
الاول اصلها التوهم انه يجوز ان نصب بلن متعلق بقوله كسيفة
وليس بذلك وان التي يجوز بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة ان الفاعل غير عبارة مستغرة بانه جعل مقدرة في قول
المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من فعله صفة ان وجعل
قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة غير الانما كانت ضرورة تدعو
اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قلنا انما اضار ذلك كسيرة زيادة
قائدة لا تحصل بدون على ان الظاهر من كلام المص في الشرح ان قوله مقدرة
منصوب بالمعنى الذي ذكره الشارح من ذلك وقانه قال في تفسير قوله وان
مقدرة انما يجوز ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا قصد معناها
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء محمضا الى ان لا يكون له حاجة
في تقدير ان لا تنزاع الصلاحية بل يكفي قصد سببية فان تحقق السببية
كان الكلام صادقا والاكل كاذبا او اذ عاد لثبته فلا خفاء في كون هذا
القول مما لا يعنيه **في** بعض الشروح انما قال في المثال الامر ان قبل الامر
المعروف بالصفة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لرفع توهم
ارادة المصدر توهم بجيد على انه لا يندفع لانه يجوز ان يكون الامر
بمعنى المصدر اصبغة الامر كما يقال الامر والامر والوجه ان يقال الامر في السنة
التي فيها يستعمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المتكلمين
في ان يحتمل الامر عليه قر والمثال يكون في قوة التعيين بالامر بالصفة
التي وكما وجهه **صيغة** بطلبها الفعل شامل في قبل قوله بطلب
بها اخرج النفي الاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاقناع

ولا في النمل بالصفة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل الامر لانهم ولا
يخرج ان المراد صيغة فعل لان الحكم في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في
التعريف حتى يصح ان يخرج بقوله يحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل بشعره باله جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعد ما فصولا والا
ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الحالت والمضارع الغائب
المستكمل وقوله الفعل يخرج انتهى وقوله الفاعل احراز قد عرفت ما فيه
وكذا قوله اي طلب احراز عن الغائب المستكمل وقوله يحذف حرف المضارعة
احراز عن قوله كما قلتم هو او غير مثله فكم قد عرفت ما فيه وايضا انه
ليس في تسمية التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو يخرج في كيفية
الامر فالتقدير هو يحذف حرف المضارعة ويحذف مضارع انتهى وهو بمنزلة
الامر بالباطل والحي ما افاده الشرح فكم لان القول يكون الامر باللام
غير مطلوب به الفعل بصيغة بل باللام مما لا يتفوه به العاقل وهو يكون
للمراد بالصفة ما يختص بالفعل مما لا يساويه اللفظ والغنى اما الاول فظاهر
لانها متكررة والثاني فلو توهمها في التعريف فوجه الجنس ولم يجعل الشرح
جنس التعريف مجموع قوله صيغة يطلب بها الفعل بل باللام كجمه قد يطلب
بها الفعل في البياز كلها ما يعود في القيود سكنت عنه دول وغيره وما
تنبه القائل لما اورد اليه عمله الشنيع في الفساد وهو لزوم كسر بعض
القيود ادعى انه ليس في تمام التعريف فتعذر عن طريق التعريف وافادة
الشرح قد كسر جسم ارادة المص فان قال قائل هذا لما بسبب النحول
الاصولي في صيغة الامر ولا يعنونه بصيغة ما يدعى على الطلب مطلقا واما
ارادوا نوعا في صيغة وخصوه بهذا اللقب لغلبة فيه وهو كمال ما يطلب به

الفعل في الفاعل المحي طلب يحذف حرف المضارعة فيخرج ليفعل زيد كذا لانه
ليس للفاعل المحي طلب ويخرج ليفعل كذا لانه ليس يحذف حرف المضارعة
وان كان قوله ليفعل كذا قليلا وحيث القراءة الشاذة في قوله تعالى فذكر
فلنفرحو ابا لئلا هذه عبارة وفي الصورة حكم المحزوم قبل الاول
حكم المحزوم وليس ينبغي لان التقدير وفي الصورة حكم المحزوم قبل المحزوم
وذلك ظاهر في اسكان الياء في قبل الاضفاء في الاسكان
الصورة سقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر
لان النون ليس في الامر الا ان يقال الشدة الاقتران بين الضمير البارز و
الفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون بمنزلة الامر انتهى
وانت مستغن عن التنبية على ما فيه فان كان بعده اربعة حرف
المضارعة قبل يغي المص بعد كونه اخره في حكم المحزوم ان كان المحزوم لهذا
اكتفى ببيان زيادة الحفرة ولم يبين على الاخر فقوله اسكان اخره عملا لا
اليه ومع ذلك فانه ليس فيما اخره نون او حرف علة اسكان الاخر
بل صدقه فينبغي ان يقول اسكان اخره هو او حرف علة مستقيم لان
المص قال شارح القول فان كان بعده ساكن يغي انما اذا ضمت
حرف المضارعة ودعوى العصور باطلة لان الامر اسكان مطلقا فقول
تام شامل لكل في غير صيغة واما ايراد الراءى فهنا خيل ان علم
النحو واما في علم الصرف فهو ما كان احرف الاصول فيه اربعة وفي قوله
في المريد فيه نظر لان الرابع لا يختص بالمريد فيه وقوله وانما هو في باب
الافعال ايضا لانه لا يتقاسم بفاعل وفعل الا ان يتكلم ويقال ان
ضمير هو يعود الى الرابع الذي بعد حرف مضارعة ساكن وكذا قوله

ههنا بمعنى مضارع رابع بعد حرف مضارعة ساكن والجب في المثال
انه عند الحذف المراد الظاهر الذي ينادى عليه المقام بل هو صوت في قيل
الشكاف واستند لا يتبادر اليه الا اذا كان مع قطع النظر عما فيه الفساد
لا ظاهر اللفظ فحس ما هو كذا لانه منفس كذا **كس** وفي المثالين
قيل يعني ضم الهزة وجعلت كالعين دفعا للابتنان بالمضارع على تقدير
الفتح ارفع على تقدير فتح الهزة فتقوله فانه اذا قيل في اقل من الفوه سهو
فلم يناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهزة وكسر ما يتبعين الضم فامنع الكلام
في ابطال فتح الناء وكسر ما على انه لا يطالب احد بانه لم يفتح الناء اول
يكسر حتى يكون لبيان فائدة والوهو انه اذا قيل في اقل من اقل بفتح الهزة
التبس بواحد الحكم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقل بفتح الهزة
لزم الخروج من الكسرة الى الفتح وهو تقدير انتهى وهذا القول عام في
المضارع والرفع وغيرهما مع قطع النظر عن التفرع هو متعلق بجنب لا
سبيل الى خلافه **فيما** سور ساكن بعد ضمة الخ ليس كسرة الهزة فيما
سور ساكن بعد ضمة بل فيما سور اعر في مضارع بعد ساكن منه بعد
حرف المضارعة ضمة فتضمير سواء الى صيغة الامر في مضارع بعد حرف
المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت او وقت
سور وقت يكون بعد الساكن ضمة هكذا قيل وذكر في قيل ما لا يعينه
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة في قول الصور مثال لما يكون
بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة وليس بشيء لان التغير كذلك انما
كان لانه هذا التغير في الهمزة بسبب اعادة لفظه اذ مع ظهور المراد فان
الوجه لا يذهب الى خلافه او على حرف فضا امر فاعل فعله قيل

ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا تدل على ملازمة فتقدير الفعل لم يرد
في الكلام الاتقيد واد علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا لا تدل
ملازمة ولم يتنبه له وليس مما يلتفت اليه لظهور مراد من قدس
بادلة الملازمة ولا يبعد ان يراد بالموصو الفعل الذي لم يترك فاعله
قيل لا ولا الامر الذي لم يترك فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة
بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل فحشبه على المسامحة بالشابة وذلك
سهو طاهر لان المذكور هو الفعل وهو المصطلح الموصوف فكيف يصح
الانسان بالامر وكان الفاعل في قوله تامله زعم ان الفاعل في قوله الفعل
الذي في عبارة الشارح قدس سره انه في بيان معنى الموصو ولم يدرك
ان المراد بالموصو ومعناه هو الذي فقط **ويضم** الثالث لقوله
خوف اللبس قيل الاخر ان يقول فان كان ما مضيا كسرة ما قبل اخوه وضم
كل حرف قبله خوف اللبس فينتفع من قوله ويقيم الثالث مع حرفة القول
والثاني مع الناء وفساده اظهر من ان يخفى **لما** ليس في الرفع بل
في نشية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحدة وقفا قبل الاو لا ترك
التعليق وتفسير قوله خوف اللبس وليس يدرك **ار** ما يكون عنه
فقط معتلا قبل ويجوز ان يقال ارادوا بغير عنه وعين اللقيف
لا يعتل وهذا الصواب لانه يندفع به الامور وليس ببعيد
وانما خص معتلا العين بالذكر لمزيد غرض واختلاف في المنع للفاعل منه
كما ذكره ويتبعه ذكر معتلا العين في المنع للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا
كلامه ويرد عليه ما قيل ان الصور ان يقال وانما خص معتلا العين بالذكر
لمزيد غرض واختلاف في الماخذ كما ذكره ويتبعه ذكر مضارعه وان لم يكن فيه

ما ذكر المتعذر وغير المتعذر قبل هذا في بيان لفظي الفعل الاسمي
فالمتعذر اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعذر الا ان المتعذر مطلقا
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق قال المصدر لا يتوقف فهمه
على شيء فضلا عن المتعذر ولذا جاز في عاملة والسنة ذكر ان النسبة
الى الفاعل والتعلق بالمفعول به خبران في معنى الفعل ومصدر المصدر فما
يشبهه فنقول المصدر المتعذر ما يشق فهمه الفعل المتعذر فالمتعذر
المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهمه ما يشق فهمه عليه و
كانه لذكر قال المتعذر في الفعل انتهى وفيه فان التعلق بنسبة الفعل
الى غير الفاعل قبل قد رعبارة سبما هذه العبارة ان المتعلق باسم فاعل
هو الفعل فالمتعذر هو المتعلق باسم مفعول بالتحديد لا بالاصالة فما وقع
في التعريف اسم مفعول الا ان يقال لا يتعلق في الجانبيين فكما ان الفعل يتعلق
بالمفعول فالمتعذر ايضا متعلق به فوضح ببيان تعلق الفعل بمعنى
المتعلق الذي هو المفعول والتردد في هذا المقام في عجائب الاوامر اذا لا
ريب في ان المتعلق باسم فاعل هو الفعل والمتعلق اسم مفعول هو المفعول
به ولذا كونه في التعريف جنس للمفعول ليس الاقارن في الشرح ان المتعلق
انقسم الى قسمين فقسم لا تعلق له بغيره فقام به وقسم يتعلق
بنفسه مما تعلق بنفسه فهو المتعذر وما يعقل في غير تعلق يسمى غير
متعذر قال في المتعذر قد يتعلق بواحد قسم متعديان واحد وقد
يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين فانظر هل تر في كلامه سبيلا
الى كونه المتعلق المذكور في التعريف مبنيا للفاعل كما هو في هيئة الفعل
قبل قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئة اعم من المفعول به فلا وجه

لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمفعول له تعلق به هيئة
الفاعل والمفعول وذكروا ببيان ابطالان كقولهم علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الاخرين قبل لا وجه لخصيص بيان المص به بل هما مثلها
في ضابط الخبر لبيان علمت ايضا فانه يجوز تعلق علمت قبل الاسم و
الاستفهام والتنفى تقول علمت زيد العرو قائم او امر قائم او ما عرو قائم
وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل فميم من شيء واحد فنقول
زيد علمت فاعدا انتهى وليس مستقيم فانه في صورة جريان هذه
الاحكام فيه لا مسائل لها بالبيان ولا يتجوز المقام عما ذكرنا من ان
قدس سره على ما مرح الرضي وقال المص شارحا لقوله والثاني والثالث
كمفعول علمت اعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد فذكر الاخر قال في كتابها
ساخ لانها في المفعول علمت وانما وجب عند ذكر احدهما ذكر
الاخر لانها في المفعول كالمبتدأ والخبر فكما انه لا بد في المبتدأ فكذلك هذا
بخلاف مفعول اعطيت لانها لا رابط بينهما فلم يلزم ذكر احدهما ذكر
الاخر فكما الاول منهما كالمفعول الاول في علمت والثاني منها كالثاني
والثالث معا في علمت هذا كلامه وكانهم ارادوا بالشك في
قيل هذا في خلط اللغة بالمصطلح الخبرانيين والافق اللغة الشك في
البقيين وهذا وارد الا ان يقال مراد ان في قدس سره ان الشك
اذا كان ما يقابل البقيين فلا شك ان يعم الشك المصطلح ولا شيء عنهما بهذا
المعنى فلم يخص به بطل ولم يتعرض للوهم لانه اذا سقط الشك سقط
الوهم او لم يبق لبيان ما هي امثلة لجملة في حيث الاخبار بها كناية
عنه فليكن الاظهر ان المراد لبيان ما هي امثلة المذكور عنه ارجح

قال علمت لبيان ان زيد قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني هكذا وهكذا
وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ما ذكرناه يقتضي ان
يكون ههنا لانفعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وتبصرة ان الدخلة على
الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة نامة ولا يوجب السكوت
عليها مع انه كلما سماع عليه الاستغفار فالواجب ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي
الانفعال عنه ارباعا عنه والمقصود من ذلك التنبية على انها ليست من
توابع الجملة الاسمية بل من كور لبيان معانيها وهي ضابطا لفائدة لا الجملة
المدخلة وليست كسائر دواخل الجملة انتهى وذلك في قبيل الاوامر الباطلة
لفروقه ان المراد ما افاده الشارح قدس سره قال المص لا ان النسبة قد تكون
عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت علمت فهو
واذا قصدت بيان انها عن ظن قلت ظننت وكفه فيستبين بعلت ان النسبة
عن علم فتنبى الخرج لانها منغلقة لهما وقال ان راجع الى رضى الربيعين
الاعتقاد انه رضى عنه ارتكبا لجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد قال
قوله هو علم على خلاف المصنف ارجو ان يحكم على المصنف على المبتدأ بمفعول
الخرجه صادرة عن قوله علمت زيدا قائما حكى بالقيام الذي هو مفعول
الخرجه على المبتدأ الذي هو زيدا صادرة عن علم وفي ظننت زيدا قائما على الظن
الشارح قدس سره لما راجع اعتبارا لحيثية الكلام الهوى في الحكم بخلاف المصنف
فقال كذلك ونعم ما نقله والقول بان علمت لبيان ان زيد قائم عبارة
عن معلوم يقيني هكذا وهكذا على ما بين قال زيد قائم لا يكون عبارة الا
عن الحكم عليه بالقيام واما ما زعمه وجه فساد ظاهره مما سبق وايضا قد
يعلم بالسابق ان ما قلناه على ذلك ناشئ من سوء الفهم **فان** فتشعب

الخرج من علمتها مفعول لهما قيل الظاهر مفعولا ما وكأنه اراد ان كلامها
مفعول لهما ولعل ذلك سهو من قلم الناصح والصواب ان كلامها مفعول
لها بمعنى انها لما لم يجر ذكر احد من دون الاخر صار كأنها جميعا مفعول
واحد **فما** نقول علمت وظننت لعدم الفائدة فيلزم هذا لا يجب
عدم جواز حذف المفعول من نسبيا لعدم توفيقا فادتها على ذكر المفعول
لان هناك جهات افادة اخرى كان نقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا
او يظن كثيرا ويقع اليقين قليلا او نقول لا يعلم زيد الا بالبرهان
ولا يظن الا بالامانة او نقول ما ظننت اليوم وما علمت اليوم وليس
عن سلامة الفهم لان الكلام فيما يكون ما يشابه على وجه يتعلق بغيره
وقوله فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا وكذا لا يعلم زيد الا بالبرهان ولا
يظن الا بالامانة وما ظننت اليوم وغيره ليس من هذا القبيل فتدبر
لاستقلال الخرج من الصالحين لان يكونا مبتدأ وفرا او مفعول
لها قيل الظاهر لو اورد لا يظن فائدة في وصف الخرج وكذا الا فائدة
في تقييد الكلام بالتمام وكلامه غير مقيد بالتقدير الاول لانه كلام
على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف
ظاهر كلام المصنف والكلام باطل لان الواو الواو صلة ههنا خبر جارة بشأه
قوله وفرا ونفي فائدة الوصف والتقييد مما لا يعنيه وقوله وكلامه غير
مقيد في كل من ان يهوى الاستقلال فانه على تقدير اذ في الجملة والكلام
لا يحصل الاستقلال في صورة انصبك هو الظاهر قال المصنف في الشرح ومنها
انه يجوز فيها الانهاء اذا توسلت او انخرت لانك اذا لغيت استقلال الخرج
كلاما **بما** واسطة كما يجب مثاله او يوصله فاعلمت غلام من انت

بل فيه بحث لان علمت واقع فليس الاستفهام بلا واسطة لان المقصود انما هو الاستفهام
وحرف الجر الذي اظهر عليه خبر جان معه اقترانا بما يحث سبب الاستفهام من المقصود
وحرف الجر ويغير معتبر قبلها ولذا جازت في جميعها على كل تقدير فثبت الاستفهام
وليس ينبغي لان من كلام ان راجع حذره الظاهر وما ورد في ما ذكره
في توجيه تاخير الاستفهام عن اجار والمضغ فلا يمنع للما عثر ان به نعم في هذه الحالة
نظر والظاهر هو علمت كلام في عندك **هـ** والفرق بين الالف والتعليق
من وجهين احدهما ان الالف جاز لا واجب والتعليق واجب قبل فيه بحث
لانه لو كان الالف جاز لا واجبا لكان في قوله ومنها جواز الالف مستدرك
وما صح ما تقدم من ان الالف واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال
انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالف والتعليق بل يرد الفرق بين حقيقي الالف
والتعليق في هذا الباب ان الالف جاز ولا فائدة باجازه والتعليق
واجب في الالف فغيره باجازه بل ساق الكلام فيه بحث في غير الوجوه ليس
مما يلتفت اليه الجمهور ان ليس المراد فائدة كونه اجاز جزاء في الالف كونه
هو له وكونه الوجوب كذلك بالنسبة الى التعليق كيف ومعه ما لا يتصور
جد بل المراد بيان الفرق بين الالف والتعليق المعبر عن في هذا الباب و
هذا هو المفهوم في كلام الشيخ قدس سره في جواب المصنف والمراد بالتعليق ان يتبع
اعمالها لعل في لزومها كمال الالف فان المراد به ان يجوز ترك اعمالها وانما
لغرض صنوق الكلام كذلك مما لا يصدر عن ذوق الافهام **هـ** وبعض
افعال القلوب ما عدا حبست له اخرى فيلزم الاستثناء من بعض افعال
القلوب لا منفصلا ولا منفصلا فيجب حمل على البدل ثم انه لا فائدة في هذا
البيان لكمال ظهوره في بيان المعنى انتهى وهو باب ما لا ينبغي **هـ** اي العدة

فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل قبل العلم ان مدلوله كان نسبة الصفة
للا فاعله والافعال والنسبة هي نبوت الصفة للفاعل وبقية بينها وبين
التقرير الذي هو صفة المضمحل ان كان مصدر منها للفاعل كما هو الظاهر
بين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان بنينا للمضغ فإرادة نبوت الصفة
للفاعل به مساحته لا يلحق بمقام التعريف وذلك وهم محض لانها كلها
اشتراك في ان موضعها على ان ينسب للفاعل باعتبار صفة له فذلك
لم يكن بد من الخبر فهو لتقرير الفاعل على صفة وليست هذه النسبة بغير نبوت
الصفة حتى يكون ارادتها بالتقرير في تبيان المساحة بل هي بمنزلة اجزائ المساحة
التي لا يسند اليها التقرير كما لا يخفى على المتأمل **هـ** فكل من الصفة هو
التقرير عدة قبل لو كان مجرد الفوارق للموضوع المستند لكونه عدة فيما
وضع له لكان الزمان ايضا عدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عدة
او انما لا بد من بيان في تنكلم عليه على ان كونه عدة في الصفة والتقرير عدة
في الناقصة يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الان يقال
المراد ما يكون العدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتم ان العبارة
لا تساعد وانت خبير بان المراد ما تراه في سورة الاستثناء وابرار المعنى
الظاهر للموضوع المراد في سورة الاستبعاد فإدراكه القديم وقوله في ان العبارة
لا تساعد مما لا ينبغي **هـ** ولعل جعل الموضوع لا يخرج قبل اشارة الى الفهم
احد بالتفرقة في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعي خرج
ما زاد على التقرير معناه وكونها يتوالت ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون
تمام الموضوع لا التقرير بل التقرير والتفصيل على ان جعل الزمان خارجا عن
هذه الافعال داخل في الافعال الناقصة فكيف ونفس انتهى وذلك من سوء

الفهم لان نصيبه لا يتوقف على ذلك الوجه حتى يكون هذا الشارة الى بل هو وجه
اخر مقيد لما افاده الوجه السابق بعبارة التميز والانتباة الى الصفة ليست
جزء الموضوع له وانما يجزى الجزاء داخرا في التقرر على هذا التوجيه فتقوله جعلها
مجرد التقرر الى نحو التقرر على ما لا يخفى بطلان على ذور العقول **وله** ولا يبعد ان
يجعل الاسم في قوله التقرر الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولا شك في جعل
التقرير في النسبة فيحتاج الى تقدير الفاعل لان الغرض في وضع اللفظ افادة المعنى
لانفسه والوجه عند المراد بالتقرير كما نرى في بيان فائدة التاكيد والافعال
النافعة موضوعا لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد لضافه بالصفة فانها
موضوعا للنسبة وكيفية لها في الزمان وغيره والتم في قولها على الجملة الاسمية
انما هي على النسبة المدلولة لها في تلك النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها والارب
في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان التقر فاعادة التقرر فعل تقدير جعل
اللام للغرض ايضا لا بد من جعل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان التقر فاعاد
انتهى وذلك في الاوامر الباطلة لان التقرر على جميع التقادير على الجملة ثابت
كما صرح به الرض وغيره فان اراد بالنسبة ذلك المعنى فكونه بمعنى النسبة مسلم
لكن دعوى الاحتياج الى التقدير باطله وان اراد به غير ذلك فتمنع وما رآه وجه
محال وجه له الا ان يرجع الى المعنى المراد من رايه ورجح لا يكون معنى غير ارادة الله
وصفة الشرح وكلام الشارح ههنا لا يلزم اعتبار الزمان جزء الموضوع له بل يركب
عنه كما سبق بيانه في وجهين فلو تعرض له ههنا لكان لبيان حشو واجيب الازالة
فتقوله القائل ولا ريب في ان كان متبعا على الاضطر في سوء الفهم والافهم
فتبين حاله لا طاعة اليه **وله** ثبوت ما متبعا قبل الاول جعل ما متبعا مفعولا لانه
في زمان ماض وتكبره لبيان انه ليس زمان معين في الماضي وكان القائل

غفر في قوله ان كان ثبوت الزمان المانع **وله** هذا ايضا عطف على قوله ثبوت
ان قيل وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو مفعول صار ومقابلته لانه مختلف فيه
فغفر بعضه انما نامة والجملة لتفسير ضمير شان هو فاعلها ففهم عما هو كذا
عنده والظاهر انه مختلف على كونها نامة والاول بيان لها باعتبار معناه
وانما في بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعد ما بالاتفاق وانما مختلف
في كونها نامة او نامة ولما رجع معها كونها نامة وزائدة بجامع عدم
ظهور العمل في جملة بعد ما انتهى وفيه قال الحسن ويكون بمعنى صار ويكون فيها
ضمير شان وهذه اللفظ فيها ضمير شان مع في النافعة في الحقيقة الا انه يشترط
ان يكون في موضعها ضمير آخر فلا يكون خبرا لاجلة ولا يكون فيها ضمير عايد على
المبتدأ فلما انفردت بهذه اللفظ جعلت تسميها بانه تقريبا على المبتدأ **وله**
وكقوله في كذا يكون قبل الاظهر ان قوله في كذا في موضع اليجاد بمعنى اثبت
وموضع جعل شيء موصوفا بشئ بمعنى كذا بذكره لا يكون في جميع
نافعة ويكون في مقام اليجاد ايضا بمعنى كذا موجودا في اياه انظر التحليل
وله قيل يسمى فاعلا فيل قد فات هذا القائل هذه النسبة في محله هو قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذه النسبة ليس في مرتبة الفصل
الاطلاق ببعض الافعال وكذا نقول في هذا الكلام كذا يخرج مع الفاعل
على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بغيره
الخبر على اصطلاح من يسمي اسم في فاعلا مسمى باسم المفعول بالاسم بمعنى فاعلا
اسما كما انه يسمى خبر مفعولا وفيه ذلك في سوء الفهم لان الفاعل المذكور
في امر غير متبعي لان يكون اسما بباب كان لان الزمان لو لم يبع الاطلاق الفاعل
على مفعول كان وتسميته به بحسب الاصطلاح لكلام آخر مما لا يشق عليه الفبار

وقوله ولا يخفى ان هذا التنبيه للفاضة مما لا ينبغي لظهور ان هذا الإطلاق يعنى ما كان
كله وان اسمه لم يكن يجوز ناعته في المرفوع عما هو اما مقدر به فنسقطه عن بيان
واعتماد الصلابة والقبالية معلوم عقلا قبل جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر
عبارة المحصل مما لا يقتضيه وليس من رايه بهذا القائل فانه ان كان سبق
وصوله الى ان لا يتصور قدس سره اراد بقوله ذلك انه خارج عن مفهوم قدس عليه معلوم
عقلا فليس كذلك بل هو بيان لمعنى هذه العبارة وكأنه قال واعتماد هذا التقيد
معلوم عقلا قال المحصل يعنى ان معناه ان هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل التام
فكان قابلا له في المعنى ولانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيدا امرا اذ كان كذلك
في اورد وجوده وان اراد به غير ذلك فليس بظاهر حتى نسلم عليه ولعله من جملة
مما لا ينبغي **وله** وتقدير الزمان قبل المصادر كونه قبل جعل تقدير الظرف صانعا
تقديره في المصادر وكذا مسدودة عنه لان ما دام صار علما في تقدير الزمان بعد
حتى ينتج ذكر الزمان معه وليس للمعنى هذه المناسبة في شئ من المصادر وذلك مما
وجبه فلا القول يكون ما علما في تقدير الزمان مما لا يتفوقه العاقل **وله**
ويجوز تقديم اخبار على اسمائها قبل كان الاصح الا ان يقول ولمره كامر فيه
المستند او حتى لا يتصور عليه ما اورد وما شارح ايضا وانت خبير بان السيل الى
التوبة بين الامرين وامر الاراد سهل فان المراد هو الاخير اعني معنى الامكان العام
والحاجة الى التقييد منوعة كما سبق ان منع الموانع مستثنى من بيان الاحكام
وان لم يستثنى وما قبل ان المراد هو الشئ الاول يعنى الامكان الخاص والمفصّل
انه يجوز تقديم اخبار على اسمائها بمغنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة
قد علم حكمها فلا حاجة الى التوصل ههنا في قصور الاطلاع لان القيد لا يكون
اذا لم يمنع مانع ولا يمنع كونه المعنى انها لا تمنع من هذا التقديم لان السور شئت

الوجوب في بعض الصور تقديمها وتأخيرها لا امتناع **وله** فوكم كان مأكلا ورد
على هذا المنار انه يجوز انما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا
المنار داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجلى على قوله قسم يجوز
وله وبهذا اندفع ما قبله في كل وجه الدفع ان المراد بالكلية عدم اجتماع
الخاصة والخاصة والمراد بالاختلاف كونه الخاصين معايرين من خارجا
در عليه قوله بان يكون هذا الاختلاف افعالا ههنا في جانبها لا في جانب الجمهور كما
لقتضية باب المفاعلة لتقدمهم واطلاق الكلام ضعف جانب الخالف في الكلام
فانه مخالفة الاجتماع وعدم ضعف جانب الاختلاف لانه ليس فيه خلافا ما تقر
ويمكن وجهان الخوان التمهيد ليس في الافعال المنفية احدهما ان المراد بالخلاف
فيه ما اختلف فيه اللغة لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المحصل خلافا في النحاة وليس
في قبيل خلافا في اللغة ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للخطا
في اللغة وثانيه انه لم يتبين انما الفوق عند المحصل في ليس بخلاف الافعال المنفية
انهم جميع ذلك في الاغلاط والاولى ان لا يصدر الا عن العوامل المحررة وما في
سلامة الافهام ومعنى الكلام ان اختلاف بين الجمهور انما وقع فيما كان فعلا موضوعا
لمعنى النفي ليس من نظرية حجة معناه قال بالامتناع وفي نظرية حجة معناه
فخر كسائر الافعال قال يجوز والمصدر بمحال فانية ليس من هذا القبيل فلا يلزم
جعلها في ذلك القسم بخلاف فيه قال المحصل قسم مختلف فيه وهو ليس من راي
التعليق فيه جواز التقديم وفي راي معنى النفي فيه منع التقديم قال والصحيح
الاولى لما ثبت في منزلة قوله لا يوم بانهم ليس معروفا عنهم واذا تقدم قول
العامر جاز تقديم العامل ايضا **وله** عن طبع اشفاق قبل فخرج في تعريف
المقارنة على الاشفاق فينبغي ان يقول جاء واشفاقا لا نقول على الاشفاق

موضوعه لا يجوز جاز لان النقول في الجنية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد
يكون بعضها مع لا يكون باعتبارها منها وفساده غني عن البيان **قوله** بتقدير
اعا في جانب الاسم قيل بزيادة جاز في كلامهم في قولهم عيت صائما ويرجى تاويل
الجزء باسم الفعل وذلك في سوا الفهم فان تقدير الفعل انما هو فيما كان لا بفعل
خبر لان الخبر لا يكون خبرا اجنة بخلاف ما اذا كان الخبر فاعلا فانه لا يحتاج
في ذلك التقدير وكيف يكون هذا من باب الكسح بثبوت انه دليل على فعل
المذكور بعد الاسم في هذا الباب خبرا واد يعذر في باب كذا بتقدير المضاف
قال الرضي المتأخرون على ان عيت رفع الاسم وينصب الخبر ككان والمفعول با
بعد اسم منصوب المحل بانه خبر مستلزام لا بالمثل التادير في قول الزبائعي الغوري بوزن
وقوله لا ياتي ان عيت صائما قال وتعلق مسبوبة منع كونه ان بفعل و
لان الخبر لا يكون خبرا اجنة وقوله ابوسا وصائما لتفصيل عيت منع كان فذكر
في الاستعمال جاز قال وعذر المتأخرين ان يقدروا مضافا اما في الاسم وفي الخبر هذا
والامع لقوله ويرجى تاويل الخبر باسم الفاعل كما لا يخفى **قوله** فالمضارع مع ان
والا لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء قبل الاطلاق يجعل منصوبا على المفعولية
باعتبار الاصل ويرده ايضا كونه عيت صائما وهذا هو بالكلية لا في المع لعله
منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ولا بد من كون عيت صائما لانه عند غير
جعل المضارع فيه خبرا لما شاذ على تفصيل مع كان او محذوف منه ان يكون
قوله والذرا في هذا وجه قريب قيل يرد في عيت صائما وكان الفاعل
غافرا في قول الرضي بعد ما نقله ان يرد كسره واما عيت صائما وعيت الغوري
ابوسا فشاذا على تفصيلها مع كان فقال بعضهم التقدير عيت الغوري ان يكون
ابوسا وعيت الا كونه صائما جاز حذف الاسم الفعل مع كونه جازا فاصيرا

لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوعه في موضع عيت فهو كذا في المصدر
والقاء مع كذا ذكرنا في مذهب سبويه في نفور مع هذا المولود **قوله**
وخرج من غير يعود لا زيد قبل توقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عيت ان
يخرج لا زيدا وبزيادة ايضا ان لو كان كذلك لينبغي ان يكون عيت خرج زيد
محذوف ان انتهى وهذا في تقدير العيت الباطل فان التثنية على مذهب الكوفيين
هكذا على مذهب البصريين عيت ان يخرج لا زيدا كما صرح الرضي وغيره
لزم هذا الجواز منع سلماء لكن لزم عدم الجواز **قوله** واخوه هو ان
يجوز ذلك في باب التثنية قبل توقف صحة التوجيه على ان تثبت الاستعمال
عيت ان يخرج لا زيدا ولو كان الاستعمال عيت ان يخرج لا زيدا فليست على
مذهب البصريين حواشي افعال التثنية وهذا ايضا في ذلك البصير **قوله**
لعدم شبهة فوك عيت ان يخرج زيد فهو كذا زيد يخرج قيل هذا واضح
على تقدير ان يكون زيد فاعلا يخرج واما لو كان اسم عيت وان يخرج خبرا و
ان يكون اسم عيت صير زيدا فاعلا فانه حقيقة كما كانت في الاستعمال الاول
وليس مما يلتفت اليه لظهور عدم المشابهة على جميع التقادير **قوله** فخرج
دنو الخبر بغير ما يشترط على المحصور للفاعلة في الحال فيلزم لا يظهر ذلك في قوله
وما كاد يفعلون وقوله لم يكدر سبيل الحور في قبته بفتح ووهذا غريب
فان الكلام كما ذكره في النفي واما اذا دخل النفي عليه فهو كسائر الافعال
على ما صرح به في الكتاب **قوله** وقد عرفت وجه التمسك به والحواس على
قيل لا يخفى على احد ان ما كاد يفعلون نفي القرب ككان وفي قوله قال انه
في الماضي لا يثبت انما ينبغي به القرب في الماضي او استعقب انشاء القرب في
الماضي كما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعلا بعد ان كان بعيدا عن الفعل وبوزن

انه قالوا انما نفى اذ لا ينفى الا ان انشا الرب يستلزم نفى الفعل في وجه التمسك
بتمامه وجواب عنه ضعيف وذلك لان الامام الباطنة فانه من اجل ان الرب
النافي اذا استغنى بوجوده يكون التمسك به قويا وهما يلزم من كون اثبات
الرب يستلزم نفى الفعل كون نفى الرب مستلزما للفعل كما يلزم في الرب في الفعل
النافي في نقاد ذلك الفعل في نفى الفعل نفسه فان ما قربت في الرب كد ما قربت
وما ذكره الشارع قدس سره في السؤال والجواب هو ما ذكره المص وبتبعه ارضى قل
المص وليس ما احتجوا به بنفي فعل مع قوله كمالا ما كمالا يفعلون انهم ما قاربوا
ان يفعلوا قبل الذبح والذبح مسمى في مقتهم في قوله انهم انما فعلوا اذ
لنار بك سبل فلما اذ في النار بك سبل ما لو نهالوا في النار بك سبل لئلا
حي ان البقر شل عليه علينا وهذا التفت داب في لا يفعل ولا يقارب ان يفعل
وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفى مقارنتهم الفعل قبله لانه قد يلزم في ذلك داب في
الفعل ولو لا ما دل على الذبح في قوله فذبحوا وشبهه لم يفهم من نفى الفعل
الا نفى المقارنة وهذا كلامه **في** محذور ذلك عالم ثبت دعواه الاول في قوله
ان ما سبوح يد على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي لا يثبت في مستقبل
كالافعال وعيوبه وجعل التمسك بنسب امرنا وقد فرغ في التمسك الاول فلما
فائدة هذه الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه محذور ذلك عالم ثبت
مواضعة يعرفها الفطن وذلك في جملة الاول فام فان هذا الكلام لا فائدة ان
بطلان هذا المذهب كما كان يبطلان بعض ما يحويه وكان عائشة في الموضة
هو ان النار اية بذلك اما المدعى نفسه او بمنزله والشم لا يثبت بنفسه او حوزة
لكنه يثبت بالسقوط طان المشار اليه في الاصطاح فيه وكونه مسلما فان قلت
بل اذ قال ان مدعاه محذور دعواه فففيه فففيه قلنا فكذلك ايضا لان المدعى

هو الرب التمسك على كلامه عيوبه **في** وهو مثل عيسى كاد في الاستعمال قليل
عليه انه يعلم ان الاصل فيه استعمال غيره مع ان وكذا الاصل استعمال بدون
ان وهذا تناقض ولا يخفى ان سبل ان نار فاطمة لعنوا هذا الابهام **في**
وجمع بالنظر ان كثرة افراوه قبله في بمنزلة ذكر الكمال في المعونة للتنبيه على حال
الفراد ولو قيل ان جمع المضاف للاستقراء فيكون بمنزلة ذكر الكمال ويكون التمسك
فيه بعيد ما يذكر في ذكر كل كمال في قرب وطا الوجهين مما لا يلتفت اليه لان الكمال
في عيوب المعونة بل فاسدا في كذا ما يقوم مقامها بل اذ الشارع قدس سره
ان الاثبات يصح في جمع التنبيه على كثرة الافراد وليس المعروف ذلك بل هو
اجنس المفهوم في ضمن هذا الجمع **في** وانما قيد التقديم وانما غير قيل
الاطمان في خبر في التقييد لانه متكلف بمعرفة حال الصنفين في غير حاشا لذكر
التقديم في اجابة في غير ما اهمت فيه واما ما ذكره في اباحت فلا يقع للمانع
فعل التبع في التقديم وانما في خواصه وان كان معه مانع اخر وليس مما
يلتفت اليه اذ لا يتكسر حسن ما فعله ان نار قدس سره وان لم يكن محتاجا
اليه **في** واجيب عن قيل ان شيئا لا يجزى ليس بالمسكن والماء البادر
لا يحصل في هذه الموارد والاساس ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احد على ما
ولا يؤخر عما بعد المانع فعل التبع في غير هذا التفرع وان كان هناك مانع
اخر في تقديم حسن على كلمة ما انتهى ولا يخفى على الفطن ان ابعد الاجوبة ما
اركتب اليه القائل على انه لا بعد في كونه للتاكيد كيف وقد نطق بمنزلة قوله
عن سلطانه لا يستأخر من ساعته ولا يستقدم **في** بهذا القلب اذ
بالقلب اية العلم المحض كما هو المبدأ في الاطمان في الاظهر ان المراد
بافعال الذبح والذبح افعال وصنعت انشاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولا

واعلم ان ارادة المشتري بهذا اللقب في هذا المقام خاصة وان خبره ان ادعى الى ذلك التوفيق
 كذلك وليت شعرك لم يقطع القائل لعلها ما حكم بكونه الظاهر على ما ذكره كونه
 للمعرف نفس المعروف وذلك ضرور البطلان ولقد اشار المصنف الى ما ذكره ان رجلا
 سهر حيث قال افعال المدح والذم انما يوصف بها ما وقع له الفاعل **قوله** لقيام الام
 تعريف العهد قبل العهد الذي هو السلام ما سبق ولا يخفى ان اذا كان زيدا مبتدأ بعد
 ان يكون السلام للعهد الذي انما عبارة في زيدا وكذا لا يظهر على هذا التقدير كونه الضمير
 في نعم رجلا زيدا بهما بل الظاهر ان راجع الى زيدا ورجلا غير في النسبة الا انهم حكوا بانه
 ضميرهم للزوم فزاده فالعابد في نعم رجلا زيدا ليس الضمير بل الضمير مع ميمه هاهنا خبره
 نعم الرجل وصار خبر مبتدأ بالابتداء بهذا الاعتبار ولو لا ان المحض قد تقدم
 على الجملة لكان النسب جعلا عطف بيان وهذا هو المرجح كونه مبتدأ لانه لا يحسن ان يكون
 التقدير على الابهام انهم وما اورده على كونه السلام للعهد الذي وادلان التوفيق
 بالسلام الذي لا يكون بتعريف واحد معهود وانما هو تعريف المعهود في الدين و
 ذلك منهم ومن ثم توهم كثير في الخبرين انه للعوام فنبهنا ان محل العهد في كلام الشارع
 قد سلكه على العهد الخارجي ولا بد من محذور وانما ان المناسب لما سبق هو
 انما على الذي انما لا يلتفت اليه لان هذا مقام ما سبق اخذ ولقد مر ما هو محذور
 المصنف ههنا وهو انما استغنى عن العابد على المبتدأ ما ذكر ظاهر القول بالار
 الموت بسبق الموت شي في معنى بسبق شي وقوله قال انما استغنى عن العابد لما
 في الفاعل في العموم غلظ اذ لم يقصد الحكم مدح محسن وانما قصد مدح ما يطابق
 هذا الفاعل المذكور **قوله** ار مطابقة الفاعل ومطابقة الفاعل لانه قبل
 يقع الفاعل كتحال ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وطلع ان الملتبس بالفاعل
 يتعين للفاعل كما اذا اتبس فاعلا الفاعل فيفعول يتعين المتقدم للفاعل

وذلك في تيسار بعض الظن لظهور بطلان دعوى التعيين وعدم صحة القياس
 على ما كان عليه **قوله** حقيقة او ناديا قبل لا يخفى في المطابقة في الجنس
 بل يجوز في المطابقة في غير ايضا فالنسب تاثيره وزايل ان التأويل
 انما يخفى بالجنس لانه كثير لا يحصل المطابقة بينهما فيه بحسب الحقيقة فيحتاج
 الى التأويل لا وارجح فيه خلاف الشبهة واجمع وغيرهما فان الامر في كل صلب
 انما هو **قوله** والعامل في التمييز او حال ما في حيزه الفعلية قبل الاول في
 الفعل لان العامل هو حيث وهو فاعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز
 في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز غير الذي المذكور الميم كما في ظل
 زيدا فالعامل في هذا الضمير الميم كما في ربه رجلا وليس بمبتدأ لما وجد في
 الفعل تعين للعاملية والميم انما يجوز كونه عاملا اذا لم يوجد في الكلام ما يلج
 للعاملية غيره ولقد قطع الرضوي عن هذا الكلام بان العامل فيها حيث وانما ان
 كان الاول في الفعل فما يليق بالقبول لانه مع قطع النظر عما في هذا التعبير
 الهجاء يوجب استقلال الفعل فيه وانفراجه وليس كذلك كيف وقد ذهب ابن
 السراج الى ان التركيب يجب مع اذا في الفعلية يجب لان الاسم قور وقال الخواري
 يد الية كيبدا لاسية لان الفعل هو المقدم فالغلبة له فصار الفاعل
 كيعتق محو في الفعل ويذكر يظهر حسن تعبير ان رج قدس **قوله**
 قال اركب خارج الفاعل لا في المحض فالصحيح قال اركب خارج الفاعل لا في
 العبارة فان اركب فيه مصادرة لان المدعى ان اذا واما لا زيدا وهو عين
 ان اركب خارج الفاعل لا في المحض فالصحيح قال اركب خارج الفاعل لا في
 المحض بل كان بعض نسخ ولا يكون هذا من باب المصادرة كما هو الظاهر
 لكن لا يكون ما لا يخفى له ولعله في حقاير نسخ القائل **قوله** وفيه

في حروف الجرس واللام كجاء والقسم معهما كجاء مع الباء في قايين
المعروف مسامحة والمحدود حقيقة والظاهر ان افتراءه بالكوفيين ولم يجها
مع واو القسم للتفريق بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء في قوله ان ربهم
بعدها ايضا ولا يفهم من هذه الامور الغلبة في الشعر ايضا الا اذا انتفى
تخصيص جعلها جارة بالكوفيين بآياه اسلوب كلامه في الشرح من انما الواو التي
يتبادر بها واو الكلام بمعنى ربهم قوله ببلدة فالمتبادر واو بلدة ليس بها
انيس على معنى ورب بلدة وقد قبل ان تحذف بها مقدرة وتقدير ورب بلدة
وان الواو واللفظ وردان واو العطف لا يكون في واو الكلام واجب
بانها قد تستعمل بتقدير جملة اخرى مقدرة وتنعف ايضا بان التمازج في الكلام
على خلاف القياس هذا كلامه وانما قدس سره يتبع في ذلك ظاهر كلام الرضا فانه
استند جعل الواو جارة للكوفيين في كلام المصنف فيبطل المسامحة لان الواو
تتبعه المسالك الكوفيين مردودة ولم يجوزوا الا الفاعل عما هو شأنه ودأبه كغيره
ما يطلقون الغاية قبله فانه يفرم ان يحصل من الابتدائية بالانفعال الافتقارية التي
لها غرض ولا يصح على القدر في قوله والنهار لا تحرقه والاس من المراد بالغاية النهائية
ان لا يتبدل نهائيا ولا يستعمل في ابتداء لانها لم تكن الا لادوية والمفسر الغاية بمعنى
المسافة فيوجد ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يرد بالمسافة المسافة
الحقيقة او التبرلية انتهى وليس في فهم المقام لان في ابتداء في غير الزمان عند البسملة
سواء كان الجوز بها مكانا نحو سر في البصرة او غيره كقوله في الكتاب في زيد
عمرو والجملة لا تستعمل بها في الزمان ايضا انما هو بعض الكوفية استند لا بقوله
في اورد يوم وقوله في غود للصلاة في يوم الجمعة قال الرضا في الاشارة الى
في معنى الابتداء المقصود في معنى الابتداء في ان يكون الفعل المتعذر من

الابتداء نبيا عند كاسيه والمشي وخوه ويكون الجوز من الشيء الذي منه ابتداء
ذلك الفعل نحو سر في البصرة او يكون الفعل المتعذر بها الصلة للشيء المتعذر
تبرأت في ظان لظان من في البيت بمعنى في ذلك لان في الظاهر كغيره ما
لحق بمعنى في وبذلك تبين سقوط ما ذكره الفاضل واو واو واو واو واو
فهو مع كونه طلب الظاهر غير صحيح لانها قد يتبع في بعض المواضع مستبعد
فيها الانتهاء لعدم الفصل ولو من الغرض للابتداء منه كقولهم اعوذ بالله من
الشیطان الرجيم على ما ذكره المصنف فلا يصح ان يستند المصاحفية قبل
فيه بحث لجواز ان يكون اشتراك الفرس في مكان يفرب في السج ولا يصح
السج الفرس في الاشتراك وكان الفاضل لم يقف على ما وان في ذلك وهو
انما كان معنى مررت بزيد النقص مرور المكان الذي لم يلبس به فلهذا لا بد
ان يكون مقارنا له ومصاصا معه بخلافه اشتراك الفرس بهرجه فانه يصح
كون الفرس في السج في مكان اخر بعيد منه فيتحقق المصاحفية بدو الاصل
الحقيقة بتكرار لعدم عتبارها في الموقفة قبل لا في بين رب وسائر حروف
الجمعة متعذر في الموقفة لعدم حاجتها ولا يمنع غير ما قلناه على ما بينه الرضا فانه
لا يتحقق التقليل في الموقفة لانها اما لكثرة متنافية واما للواحد المعين فلما
يجوز فيه التقليل لانه انما يجوز فيها فيه مظنة الكثرة ولكن لا تقول ان يجوز
رب في معنى التميز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير فبني شائبة العدد الثاني
للتميز وهذا وجه وصيه وان خلا عنه بيانهم انتهى ولا يخفى عليك الا القول
بالسواء رب مع سائر حروف الجرس بطلان وليس مما ذكره الرضا غير ما
ذكره انما قدس سره برئانه ما ان في المصنف ان وضعها لتقليل نوع في
جنس فاذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة وفرف عليها ما يقتضيه في نوع

فجنس ولا تدخل الاعلى نكرة لان العن كمال نكرة ولو عرفت في التوفيق
منها بعد الكلام واما ما ذكره القائل وجها وجها فليس مما يليق بان الحكم
عليه فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك نفس في وجوب
ارتكابه للفاء وبل يسهل ذلك ويجوز ان يكون تعسفا وهذا هو باطل جلا
لان الحكم عليه بالتعسف هو تقدير المعطوف عليه وهو لا يكون الا في صورة
كونه الواو صدر الكلام ولا يقع شيء من الفاء وبل كذلك فلا يكون فيه ذلك
الا في كتاب فضلاء في وجوبه وتفصيل الكلام على ما ذكره الرضا انه يجوز في
الجزء في كماله مع بقاء عملها اذا كان الجار ب بشرطين وقوعه في الشعور
كونه بعد الواو والفاء او بلام الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجواب
بها بلام بل يقدرون بعد ما لان بلام حرف عطف بها على ما قبلها من الفاء وجوب
الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سبويه وسبب جارة قال لم يكن
في او القصيدة والرجح تكونه للعطف طاهر وان كانت في اولها كقول
وقائم الاعاق حاوره فانه يقدرون معطوفا عليه كانه قال رب هو
انتمت عليه وقائم الاعاق وعند الكوفيين انه كانت حرف عطف ثم
صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لغير رتبا مع رب فلا يقدرون
في نحو قائم الاعاق معطوفا عليه لان ذلك نفس في وجوبه
في القسم مني اكثر استعاليها بغير حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم
نحو الباء لان الواو اكثر استعاليها منه نظر لان الباء استعاليها في السور وغيره
ومع الطاهر والمفهوم فوجوه الظهور ان الباء معاملة كثيرة شائعة غير القسم
نحو الواو وهكذا في غير القسم لظهور ان مراد ان يقدس سره
انه لما كان استعالي الباء اجازة في غير القسم فكل الواو في كونه فيه

نحو الواو فجاز فيه ما لم يجر فيه فيكون ماله ما اختاره القائل وان لم
يتفصل له واعلم ان التعليق كذلك قد فعله الرضا فانه قال وفي غيره
حذف جواب القسم معها وذلك لكثر استعاليها في القسم مني اكثر استعاليها
في اصلها ان الباء وتبعه ان يقدس سره والوجه عند ما ذكره المصنف من
انهم جعلوا عوضا عن الباء والفعل معا وزعموا ان الباء استعاليها وان
العطف على عاملين بقوله بلام والليل اذا يقنع والنهار اذا يخال بان
واو القسم حرف جر الباء والفعل معا فمعها ما قبلها باعتبارين فكل
كانها عاملا في كلاهما فلا بد ان لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاشتغال
فيلكن يردانه لولا الباء اعم من الواو وكفى وليس بذلك مما لا يخفى
فيما يتعلق من جواب قبل يقال تلقت كذا ان الذي اليك فكل ان راجع
قوله وتلقى القسم على انه يلحق بالقسم بجواب باللام ان في فعل القسم
ملق اليه جوابه يجوز حضرا قاله ويجاب القسم والظاهر ان المعنى ان يلحق
القسم بالما قبل مع اللام في جوابه وان او حرف النفي وانت ضمير بان الجواب
به هو هذه العوارض فلا بد وان يكون متعلق بمخبر الجواب ولا وجه لما ذكره
القائل في العطف اللان في شانه قال الرضا مع قول المصنف وتلقى القسم باللام
يجاب به فلا تلقاه بذلك واستقبله به ارجاه به هذا كلامه ويشهد به
كتب اللغة في قوله بالباء بالفتح قبل كان الانسب بغيرها على الحرف
اجازة على طبع تقديم المفعول والمنسوب على الجواز ان راعى اصلا
حرف الجر عليها وفي هذه الحروف وفيه كما وضع في بعض اشعارهم
قبل شيعر ما ان السماع سياعة في جميع وهو مخفى ببيت وليس مما يلتفت
اليه ان في ابتداء الكلام قبل جمل ابتداء الكلام او الكلام سواء كان

وسط كلام المتكلم او ادله وعليه حمل الناحية وح يحتمل ان المقابلة بينه
وبين كونه بعد القول ويجوز ان يكون الالف في ابتداء الكلام
وقد نبه عليه في شرح كلام المتكلم حيث قال وكذا ليس بعد القول ويجوز
ابتداء كلام المتكلم المقابلة وسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصور
لانها وسط كلام المتكلم ولا يراد عليه الا عدم استيفاء موضع كسر الالف منها
كأنها في اول جملة وقعت في احوال او جوارب قسم والمراد بالقول ما يمكن
للفقير من الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن انتهى وذلك في جملة الاقوال
الباطلة اذ لا سبيل الى تحقيق اول الكلام باو ما يفهم من المتكلم والافعال
لا يكسر الالف في قوله كرم زيدا فاضلا وهذا باطل بالانفاق وما اوردته فانه
يلزم انتفاء المقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصور من سوء الفهم
لان الجملة المصدرية بالقول تقابل الجملة التي ليست بهذه الصفة وكذا الموصور
فان الوقوع بعده شان بقاها خلف ذلك حال كونها مع جملة ما فاعله
فيكون على الالف كلامه مسامحة لان الالف ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتداء
ولا مضافا اليه بل هو مع جملة ما احده هذه الاشياء ويجوز ان يكون في اول الكلام
كونها احده هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى النبوت ومعنى غير ذلك قائم في
نبوت قدامها فالمبتداء في التحقيق هو النبوت الذي هو موصور وان وهكذا
النبوة ومفعولها لم يسم فاعله من دبر في الفاعل على اصطلاح غير المتكلم ومنه
في المفعول على اصطلاح والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول ما علمت
اذا دخل في جزمه لام الابتداء نحو علمت ان زيد قائم فانه يجب سر ما علمت مفعولا
والقياس ان لا يستثنى من المصنف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المصنف
اليه لا ذكر الجوز في حرف نحو عرفت في ذلك قائم لانه داخل في المصنف اليه

عند المتكلم كما عرفت في تعريفه للمصنف اليه فلم يفهم في ذلك الجوز في حرف نحو عرفت
به كلام الرضا انتهى وفيه ان الواقع فاعلا او مفعولا او مضافا اليه انما هو
الجموع اعني ان الالف مع اسمها وخبرها فلا يصح كونها وصفا واحده هذه الالف
بناؤها بما يقع النبوت وايضا الالف مفعول القول وكذا ان زيد قائم في علمت
ان زيد قائم لا يقع شيء منها موضع المفعول فلا يكون مفعولا كذا فلا بد من ظهور
في قوله او مفعوله حتى يقال انه اراد بذلك غيره وكذا حال ما اضيف اليه حيث
فانه لا يكون مفعولا ايضا فلا وجه للقول بانه كان القياس الاستثناء
وقالوا لا انك لا تحجب فعله ذكره لو لا لو يابتنه ردا على ان الالف قال
المبرر والكسالة زعم ان ما بعد الالف فاعله وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف
الشرط مبتداء وقد عرفت في شرح الرضا حيث جعل قوله وقالوا لا جواب
سؤال مستدروك هو انه يجب بعد الالف اسمية فيجب كسر الالف ليكون الجملة
اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه وفي سابقا ان خبر المبتداء بعد الالف
محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب القطعية لا بساغة قوله ولو انك لانه
فاعل لانه لا سؤال بعده انتهى وذلك في الاو قدام الباطلة اذ لا تعريض
في هذه الكلام ولا راد على ما في الالف لا يفيده الانتقام ما بعد الالف ولا في
في ذلك بل هو كما ذكره الرضا على ما يدرك عليه من كلام المتكلم حيث قال اردنا
ان ما بعد الالف لا يخالف اسمها وخبرها انما هو في موضع المبتداء ولا يقدر
جملة مستقلة فتكسر لانه لو كان كذلك كان يجب عند حذفها ان يقول
لو لا زيد قائم لا كرمك وهو غير جائز واذا ثبت ان خبر المبتداء لا بد
من حذفه فانما وقعت فاعلا تقع في موضع المبتداء خاصة فلا بد وجب
الفتح واما لو انك انطلقت لانطلقت في شبهة فيفتح ايضا لان الالف وما

حملت فيه فاعل للفعل المقدّر بعد لو أو لو ثبت أكثر منطلقاً لا تطلق فذلك
وجوب الفتح في الكلام وبذلك يتبين وجه الالتباس بل هو كما ينبغي وأنه ما يساعد
ذلك وأما القول بأنه قد علم مما سبق أن ضوابط ظاهر وقوله أن الفتح لا يوجب
الفعليّة في سواء الفعل فإن الشوا ليس بأيجاب الفتح الفعلي بل بأيجاب اللفظ
الكسر **ع** لو كانت قائم هذا سهو في النسخ والصواب **ف** قلت **ع** لأنها أما
مبتدأ أو خبر مبتدأ قبل الفعل الرضى على الأول والثاني في زيادة النسخ وكان
الرضى لم يفتت اليه الاستدلال بخلافه بل حاجة لكن في كونه مبتدأ بكت لأنهم
أوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوح بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذف
يوجب الالتباس كالتأخير وبإجماله قوله أو كذا في ثابته لم يوجب تقديم الخبر فلو
ولم لا يجوز لأن المقام مقام وجوب تقديم الخبر ثم إلى الفاعل بسوء وجوب
وإما قال قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لأن الخبر يكون جملة ولذا لم
يعد المحل من موضع المفرد كما عده المبتدأ والمفعول قلت الخبر لئلا يلبس
أن يكون جملة لكن إطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قائم واثبت
خبره بالجميع ما ذكره في قبيل الأول من الباطلة قال ما زعمه من زوايد أن قد
سره فاصد بذلك التعبير إيهام ما يقتضيه مقتضى حيث نفسه قد صرح به المحل
صبت قال إن أردت قائماً كره وجب الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة وإن
أردت في بكونه في ذاته كره وجب الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد لأنه
خبر المبتدأ وهذه عبارة وما أورده على الأول لا يثبت في عدم الفرق بين المذكور
وبين غيره ومن عدم علمه بأنه إذا كان المذكور يصدق الجملة لا يكون إلا
الداخل عليه لا المفتوح وبذلك يتبين بطلان قوله بوجهين أحدهما أنه لا يتحقق
الالتباس فيه سواء قد راجع قوله أو قد عاين أنه لا إيهام فيه بل هو صريح

في تقديم الخبر فلو أن ذلك فعل الرضى ولتنبه الفسوخ في الخش الفسوخ لأن
المقام لا يحتاج للتفصيل لكونه خبر فيه محمول على المذكور في المثال **ع** وشبهه
قبيل الفتح إنباهه وأجدر بما يقتضيه كونه استعماله وفضاء أصله لا جرم قال
إنه سأل الجرم أن لهم النار يا فتى فلما رد الكلام السابق عند التحليل وزيادة
كأنه لا قسم عند الرضى لأن في جرم معنى القسم وجرم فعل ماضٍ عند سبويه
والتحليل وفسره سبويه بمعنى حوا ومصدر بمعنى القطع كما رشده عند الفراء و
روى فيه غايوب لا جرم على ذلك الرشده فمعنى لا جرم أن لهم النار لا قطع
أن لهم النار فهو كذا بمنزلة لا قطع إلا أنه صار بمعنى القسم للتأكيد الذي فيه
حتى كما سبجاً كما سببه القسم فيقال لا جرم لا يتكسر لا جرم أن قائم بالكسر فالفتح
بعده نظر إلى الهمز والكسر نظر إلى عارض القسمية وحكي الكون في فيه
تغيير استقام الهمز وزيادة ذابعد في الحالي وزيادة قال وذابعد
جرم وتبدل مرة أن ما عيّن فما يخص به لا في الجرم أن زيد قائم انتهى
وفيما لا ذلك لا ينبغي أن بعد جملة إنباهه ذلك فضلاً عن انفعالها وحققها
باعتقاده لأن الغالب بعد الفتح كما هو جوابه والقول بأن لا ذلك لا يوجب
عند التحليل خطأ والصحيح مؤكدة والرضى ليس أول من قال بكونها زائدة
بل هو قول غير التحليل والرضى ليس ممن يقطع به بل ممن يجوز كل الأقوال
وبزعم قول التحليل كما هو الظاهر في كلامه والمفرد في الفراء يحتاج إلى البيان
والقول المصنف في ذهب الفراء أن لا جرم كلمة كانت في الأصل بمعنى لا بد ولا
محالة لأنه يراد من العوب لا جرم والفعل والفعلية كانت في المصادر
كما رشده والرشد والنحو والنحو والنحو القطع لا يقطع في نفسه كما لا بد
بمعنى لا قطع فكثر وجوب على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي

فيها وما حكمه الكون في وجهه لا هو ولا ذاهب ولا اجماع ولا ان ذاهب
ولا اجماع **جاء** العطف على اسم قبل الظاهر فجاز ليربط ما قبله
وكانه حفظا كناية الملتصق واخرى في الربط وانت خبير بان اللازم وجاز كما
فعله المحقق ولعل الواسع فمالم الناصح وما جعل كانه في الجواز والشيء
بالفعل في ما فيه في اركانه باباه قوله في جهة انه في محال الرفع **حيث** يكون
مع ما علمت فيه في فيلر وذلك لان مفعول علمت في نافي بالمفعول فكيف
يوجب كونه المقتضى مع ما يتعلق بها ما يبايع مفعول كونه نافي بالحكمة
واجوب المنع **ولا** اثر لكونه اركونا اسم الى منبذ جواز في كل الشئ
الرفع الكسالة مع بانه الكونيين والفرد حكم بهي الفريسي فقال ان كان
اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كونه شئ واحد خبر الكسالة
متغايير **للا** عاب تغاير ظاهرا مستندة في كونه خبر اسمي غير في
الاعراب فانه ليس بتلك المتغايرة في الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في
زبد وعمر وقامان عند علمه ان يرفع اجتماع عاملين على مع واحد
في ان واحد لان العام في خبر ان عند ما كان قبل دخولها وما ذكره المحقق
مسند المبرور والكسالة لا يوافق كنه في هذا ولا يذهب عليك ان
عبارة المصنف في هذا المقصود حيث قال خلافا للمبرور والكسالة في مثل
الكسالة في هذا الصنيع لان شعرباها لا يتخالفان في انشاء ان البناء **مطلقا**
بار في ضم في البناء بان يكون المنع هو المضمم فالواضح عكس في بنف الخلف
والمتنار كلاما الى الحكم هكذا فيلر ولا يخفى ان ما كسده الى الرفع في القول
بان ما ذكره المصنف مسند المبرور والكسالة لا يوافق كنه في هذا
فان الرفع في ما كسده المصنف الى الفرد من هذا الفراء حيث قال الظاهر

ان هذا من هذا الفراء والاطلاق من هذا الكسالة كما هو عند كونه كنه في
وقوله ان عبارة المصنف في هذا المقصود في قوله في قوله لا يذهب
كالانثابت عند المصنف في هذا المقصود في قوله في قوله لا يذهب
خلافا للمبرور والكسالة **فلا** يلزم المحذور والمذكور في ما سبق في رفع
اجتماع عاملين على اعراب واحد وفيه نظرا ما ولا فلان علمه امتناع ذلك
ان عامل الفاعل عنهم كالمعنى الحقيقي والاشارة الواحد الذي لا يتجزأ لا يصح
في مؤثرين مستقلين في التأثير كما هو عند كونه علم الاصول لانه يستغنى بكل
واحد منهما عن الاخر فيلزم في احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا وذلك
قائم سواء ظهر للعارض او لم يظهر واما ثانيا فلان العامل عند الكسالة في خبر
ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكونيين في خبر
فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر في فعلان عند علمه فلا يلزم صدور اثر
في مؤثرين ومن هذا الفراء في هذا من هذا الكسالة كما مرح به الرفع وغيره فلا
يلزم ايضا توارد المستقلين على ان واحد سواء ظهر للعارض او لم يظهر
انما العلم في ذلك ما سبق في اختلاف النظر في كونه الشئ الواحد خبر الاسمي
ولا ان كنه في الاسماء لا يظهر فيه في خبر هذا لا يذهب في اعتبار طرد
الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلة بطرد الباب وليس بشئ لا
طرد الباب لا يفيد ذلك فلا بد في ذكره مستقلا وبحسن عطفه عليه **فلا**
امر في الافعال التي في داخل المبتدأ والخبر لا في خبر ادرج لا في خبر قوله
خلافا للكونيين في التبعين فاعلم ان الرفع على المصنف حيث قال قول
المصنف ويجوز دخولها على فعل في افعال المبتدأ وليس بوجه والا لانه يقول
واذا دخلت على الفعل في افعال المبتدأ ولكن عدم دخولها على جميع الفعل

او جب کہ نہ نواسخ الابدال لا تقول قول لا غير والافاد وجوب دخولها على
فعل في افعال المبتدأ لكن واجب عدم دخولها على الاسم وهو كسند لانقول
انرا ولا غير في الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم في بيان جواز الالفاء والهمال
فان لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال في دواخل المبتدأ وانجر ولم يكتف
بقوله في دواخل المبتدأ للما يتوهم اختصاصه بقوله بمثل ان كان زيد لفظا مائة
ان كان قائما زيدا انتهى معا وجدا في نسخ في نسخ الرفع في ذلك الاخر في دواخل
هذا فاذا دخلت الخفيفة على الفعل لم عند البعثة كونه نواسخ المبتدأ في لا
يخرج ان في اصلها بالكلية والكوفون يجوز دخولها على الافعال فيسا
واطل في الرفع على كعبا من بعض من هذا الاخر في دواخل وانما قال في دواخل
المبتدأ وانجر في اخره في باب لا يعنيه كما هو الظاهر **مسألة** مصدر مشرق اللوز كان
ندياه فقال مشرقا بمعنى ضياء والندى وكسر خا ص بالمرأة او عام ووزن و
احقة بالضم وعاء في حطب وجمع في كانه القاموس والظاهر حقان وبرز الى
انه مندر فيسا ولا يصح ان يكون في شئ من جمعا اذ جمع مكسر سور على صيغة
منتهى الجمع بل في شئ من قائل لانه لا يناسب معنى اذ لا وجب بل في
تشبيه الله اذ ليس في الله في كونه عظيم غاية العظم هكذا قيل وليس
بذلك شيوع فلذلك في كلامهم حيث لا يرى ظهور خلافه ثم ان في بعض النسخ
قد وقع وهو موقع صدر وليس يصح واعلم ان الرفع قال في دواخل خفت
كان فالان في الغاونا وقد جاء كان ويريد به كسار اضل وقال مصدر
مشرق الح كان نديا حقان وحي يكون في كلام الشيخ قدس سره ونقله في كلامه
اعتمد في ذلك على رواية المحدث فانه قال قل في في العمل كونه مصدر مشرق
اللوز كان نديا فقال **مسألة** واللفظ في كونه كونه في زيد لكن عمر

قبل هذا المثال مما شبه الرفع واحكمه القائل حيث وقع فيه والاربع لندو
فضل على النمل ولكن اكثر الناس لا يشكروا فمنا فاما في القاموس في حيث
قال ولكن وخفف حرفيبت به بعد ان في كسر وكسار التحقيق مما لا يفت
اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتفاد انصارا
حقيقا بل يكفي تباينهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم اشكالها في
الانصار بل لا يناسبه ان لا يفت في الرفع والنتي ولا يفت في الكلام مع صاحب
القاموس **مسألة** فاجاز منقولان على المفعولية قبل لا وجب على هذا المخصص
اجازة ليت زيدا فاما بالافراد لان اجازة متفق عليها لكن نوصيه فختلف فيه
فعند الافراد منقولان بمعنى ليت وعند الكسار في نصب الفاء في كانه المفعولة
وعند التحقيق في الجالية فالوجه ان الافراد جعلت تشبيها بمعنى ثم فعلا
في مواقع وجوب حذف كان عند الكسار ومواقع حذف عامل الحار وجوبا
عند التحقيق انتهى وليس مما يلتفت اليه لان المخصص بالافراد هو جواز نصبها
الجزء لكونها بمعنى ان في الافراد اجازة التكبيرة كونه الاسمايان منقولان
بأي عامل كان فانه كيف في هذا مما لا يخطر بالبال ولا يساعده سواد
المقال **مسألة** او كان اشبه ذلك كسر الجذر في الفوار في ان يحكي في الاطوار
اشتباه بالياء قبل و منه ما وقع في كتابة على رضاءه عنه كنه على بن ابوطالب
مسألة والافلا حاجي الى النوا وير بعد ما جزم بوجود اجزائها وحكم شذوذه
قبل اجزم بوجود اجزائها بعد هذا التأويل والحاجة الى التأويل للماتقار في
لعل لك الحار فيه مع انه كسند في الاخذ البيت الواقع في غيبه وانت خبير بما فيه
منه في في **مسألة** كما ذهب بعض القول ان في قبل ما هو الملبس في الكتب
الابن في الحاجة ذهب اليه اما انهم بعض القول في غيبه عليه ولا يفتي عليك ان لو لم

بهذا القيد لتبين ان يكون المراد بالبعض هو المراد بالبعض السابق وليس كذلك
فلم يقيده بذلك **قوله** وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في
الفعل قبل الاول وفيه الحكم بشمل زيد وعمروا سنانا وهذا ليس بشي **قوله**
فقولك جاء زيد وعمروا وعمروا وحدهما حاصل الفعل في كليهما قبل قوله فقولك
متبدا ولا خبر لان قوله حاصل خبر جازم زيد وعمروا فهو بمنزلة عطف البيان لا
الخبر وانما وقع فيه لتقليل كلام الرض عن تمام فانه قال فقولك جاء زيد وعمرو
او عمرو او عمروا وحدهما حاصل الفعل في كليهما بكتا جازم زيد وعمروا حاصل الفعل
في احدهما دون الاخر فاجز قوله بكتا اج فقولك ان رج وثل ما قبل قوله بكتا
اج تاما فانظر عليه وهذا في الاوامر الباطلة لفروية ان الكلام مقيد تام بهذا
القدر والى قوله حاصل الفعل اج خبر في المفعول بل هو كذلك في قول الرض ايضا
ما في جعل اجز قوله بكتا اج السامع المعنوية **قوله** وانفاء للترتيب للرجوع
الترتيب بغير مهلة قبل قال قلت مع الترتيب استباها لشي ولا المعطوف عليه
قبل للمعطوف مثالا لانه ترتيب شمل على معنى فلا حاجة الى قول للترتيب على معنى
الرجوع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون بترتيب بين الكلام
وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم جمع وشار الى خلاف عبارة المصنف بقوله
بغير مهلة وبنه على ان فاته منه قبل لا بد منه لا لقول يفهم من مقابلة مع قوله دم
مثلا بغير مهلة لانا نقول فذلك من مقابلة الخاص بالعام انتهى وليس كذلك فلا
الشاع قدس سره لم يرد البيان المفعول ولا يتوقف هو على زيادة قيد فيه لان
المقيد من الترتيب هو الوصل والفايدة في معنى ثم يذكر لعدم حصوله بدون على
انه لا ارتباط في الفهم الوصل الذي في الفهم فذلك القيد المذكور هنا فلو لم يكن
فيه ايضا لكان كلامه مشغلا على ما لا حاجة اليه وقول القائل فذلك من مقابلة

الخاص والعام مثل في عدم العلم بالخاص والعام وزعم المبنايين كذلك
قوله والفرق بين عم وضم بعد الترتيب مع المهلة في وجهين
قبله في ثلثة اوجه بالثما ما تقدم من ان المهلة في ضم اقل من عم وكان القائل
لم يتصور معنى قوله بعد الترتيب مع المهلة مع المهلة والا لما نقول بخلاف ذلك
قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرض في بحث في اجازة انه لا يجوز في العاطفة
كون المعطوف خبر اجز الا في الملاء له لو كان لم يتذكره ان رج في هذا
المقام فثبت بعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر ان رج ردا على الخواشي المحذرة
مخالفة لانه وان كان لا يصح على تحقيق الرض تخيله للجزء حكما بقوله تحت الباء
في الصباح فانه لا يصح دخول العاطفة على الملاء للجزء اذ ليس الملاء في حكم
اجز كلن لا خلا في جعل اجز اعم مما يجوز حقيقة او حكما ولا استغناء عنه
لانه قال الرض في بحث في اجازة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا تاما
قبلها نحو ترتيب الفوم في زيد او بكونه بالاختصاص هو ضرب من الساد حتى
يبينهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول ضم على الصباح عطفا على الليل
باعتبار انه ملاء اجز الا في كماله منه الرض ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء
الليل لكنه خلطه بالليل في النوم كما اجاز المحذر فلا منافاة بين قول الرض
وتفصيل المحذر ثم ما ذكره وجهها لعدم دخول ضم على الملاء تكلف مستغنى
عنه لانه اذا كان دخول ضم على اجز الاستغناء والاقول بغيره بغير اجز
على الكلام الحق في العبارة قوة او ضعف بحيث صار مغاير السيل الاخر خارجا
عن الكلام لا يصح ان تدخل على غير اجز لان عطف غير اجز على الكلام لا يفيد القوة
والضعف بل يؤول الى ما قبله وهو على وجهين احدهما الراجح والثاني ان الضم
فانه حكم ولا بانه لا يصح دخول العاطفة على الملاء للجزء اذ ليس الملاء في حكم اجز

وقال ثانيا بانه لا خلاف في جعله اجزا اعم من الحقيقة والحكم وجعل الصباح اعم من الاثنين
في حكم اجزاء في الباري وهذا تناقض ظاهر وايضا نفى قول الرضا ان المعطوف
لا يكون غير اجزا ثم اعترض على النسخ فذكر ما ذكره على ما ذكره ان لا يصح قول
في العاطفة مع غير اجزائه وهذا من ذلك واعلم ان ما ذكره الشيخ في شرحه
في هذا المقام هو اختيار المعتبرين المحققين الموافق لمرام الحكماء فان قالوا
قد شرط في صحة ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه لان العوض كونه غاية
لذلك ومنتهى القصد بيان مخالفة الاول فيما وجب له المصلحة في قوة او ضعف
وكلام الرضا في هذا ان صحة ذلك المنال اعني تحت الباري في الصباح لا
يكون عاطفة ولا علينا ان نأخذ بما ذكره فحصل زيادة البيان قال وينبغي
اجزاء والعاطفة في ان لا بد قبلها في الاجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة
في يكون معطوفا عليه فقدم اجماع في المسألة ولما في اجزاء في اجزاء
في مرتبة القوم في زيد يجوز تقديره في كونت في الصباح ارجحت البلية
في الصباح ويتفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما
قبلها في مرتبة القوم في زيد او يكون في الاصل لا في كون بني السادة في عبيد
او في الماد اولى ما قبلها كان قوله ان في الصفة كتحقيق رطله والراد في
نقله القامع في قال ان نقله عطف على الصفة ارا في جميع ما هو واجب
ايضا في قولنا بعد في حكم ما قبلها فالفرق في مرتبة القوم في زيد الاحالة
واقع على زيد ايضا واما اجزاء فالأكثر في على يجوز ان يكون ما بعد ما قبلها باخر
اجزاء ما قبلها كفت الباري في الصباح وصحت مضاه في الفطر كما يكون
في اتمه ايضا كفت الحكمة في زاسها باخر والسبب في مع جباية او جباية ما بعد
ايضا جزءا ما قبلها كان العاطفة فلم يميز وامت الباري في الصباح في الحكماء

فسيادهم وروى بقوله في سلام في مطلق في هذا الكلام وقد علم بان
نوعهم عدم المناقاة بين نقل الرضا في شرحه في عايب الاوامم في على تقدير
النسب لا يرد به شيء على النسخ فذكره لانه لم يقطع بفساده بل بعدم كونه
اليه وقد علم ايضا ان ما ذكره مدرسه اسد تحقيق كلام الرضا وان كانا
مختارين بحسب الغاية والامام فالقول بان التمسك ببعض الشروح في
عدم تذكر ان الرضا في رعايا ذلك من غير علم عدم الاطلاع على مراتب الكلام
فصل او غير معين عند الحكم قبل صفته او للشك واما في التفصيل
كما في التفسيرات واولاها في قولهم في عند الحكم الا ان يقال انه اراد بيان
المعنى المشترك بين الثلاثة في معنى التفسير والابهام لا يخرج في او به ان يخرج
انها لا تطلع منهم اعم او كقول الحكماء لان لو سلم فالحكماء في المعنى المشترك
بين الثلاثة وهذا غير جازع او واما ما اجاب به عنه فلا بد من الاستنباط لانه
وان كان اولى لاهل الامر فيهما والعموم لزوم في قول الرضا في اول الامر
فيها لكنه ليس لاحل الامر فيهما عند الحكم انتهى وذلك في الاوامم الباطنة
لاجماعهم على ان وضع اوزن الاصل لاهل الامر فيهما والتعلق في التفصيل
والابهام انما كان بحسب الغرض المرعى فيها اصل الوضع فلا ردا واورده
على الشارع فذكره ولما ذكره في البيان الدافع في رعيه فلا حاشية له
لازمة لهذه الاستفهام ارجح مستعملة بدونها فيلزم في اللغة بمقتضى مقارنته
فالامر بمقتضى غير المقارنات ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكثيرا في الكلام
جاءت المقارنة انما هو في لازم الميزان وهذا في باب الغلط اذ لم يثبت في الميزان
جواز اطلاق الاوامم على المقارنات وانما هو قسم في العرض قسم للمقارنات
لان ما كان حسنا فليس الا بعد ضعيفا قبل الكلام في عدم عدمه ضعيفا مطلقا

اما في عدمه من حيث ان الالف في فتنه وفيه تناقض لفروا اندراج
المفيدة تحت المطلق قدمه من حيث مطلقا شتم على عدمه من حيث
بالاضافة الى الالف وكذا اراد بالمطلق معنى قطع النظر عن الالف ونية ما
فيه على ان الفصحى الحسن لا بعد ضعيفا مطلقا ودعوى جواز ذلك عند
ثبوت الالف مما لا يسيل اليه **وقد** يجب ان ينفي كل ما قبلها من اعراض
على الخلق بانه لا يتخير الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالخير
بالاضافة الى الجواب بنعم او لا والشرح تنبيهه قد يجب ان يفهمها وكن مقورا
الاجابة انعام المسئول لا رد السائل فاجوب ما يطلبه وتفيها خطئه في اخفا
لا اجابة سؤالي فاجوب بالتعيين دون نفي كلهما وخرج من تحت الاول ان يكون
بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يتخير في جوابه ان يقال لا شامل بل
كلها انتهى ولا يتخير في الفارق او تعذر في هذا التردد قوله انما في كلام
الشارح قد مره ومالا به في نقول بان الاجابة انعام المسئول يخرج مخالف
لما عليه الاستدلال فان رد السائل وتخطئه على وجهه لا يكسر الامكان
جواب في العرف **وع** الثالث ان الواو الداخلة على الما الثانية لعطفها على
اما الاول فلهذا في مخرجها الشارح اخذه في قول الاندلسي حيث قل العاطفة
كلناهما والو العطف لا يجمع على الاخر لجمعها في حرف واحد يعطف به ما بعد
الثانية على ما بعد الاولى ويخرج على الشارح انه لما لم يكن اما الاول للعطف كيف
يخرج سلف الثانية عليها بحرف الجواب في مخرج المعطوف مع المعطوف عليه في حكم
التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ورفع الالفاظ بغير العطف
حتى قبل التزامها فيها دون ذلك لرفعها عن صفة غير العاطفة **فكان** ان انتهى
ولا بد ذلك على الشارح قد مره لانه لا يلزم في كون المعطوف في حكم المعطوف عليه

كونه اما لا على عاطفة ايضا بل لا يلزم في التوافق في الغرض المسوق له
وهو حاصل بدونه **وهذا** الاعتبار **وهو** حروف التنبيه قبل النطق
هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه في الالف
ان تجعل في غير حروف الزيادة وذلك في بديل الاوام لان الموضوع للتنبيه
يكون معناه التنبيه في جملة حروف المعاني وقد سبق التنبيه على فساد
زعم القائل ان الاموات في قبورهم **يصد** رها بها الجحيم ولا يكون
الا في كلام سور الممتحنة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم
الاشارة واما اذا فصل بينهما وبين اسم الاشارة فهي صفة الكلام نحو قوله تعالى
ما انتم اولاء والاهل انتم هؤلاء وقيل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الفجر
الرفوع المفصل وغير القسم نحو ما في ذا العلم ما لم يرد في القسم او في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا انما تحبون الكلام الذي يتلوه نقول اما ان زيد عاقل
بغضه انه عاقل على الحقيقة دون ايجاز واما الاخر فيفهم به الكلام للتنبيه
نقول الا ان زيد قائم كما نقول اعلم ان زيدا خارج ومنه علم الا اعلم **استعمل**
لجود التنبيه وخرج نيا سبب لا يجعل بعد ما مكسورة هكذا قبل وفيه نظر **وهو**
ويذكرها القسم قبل استعمال اللزوم على خلاف ما هو عادة والا كما ان يقول
ونظم القسم ونقول ارادة و ارادة بحرف حرف القسم ونصب الالف
كان قبله كلمة ما للتنبيه نحو ارادة الانه يجوز لا غير نيا بانه ما في الجار
وفي ياد ارادته وجه حذرها ونحوها للسائل واثباتها ساكنة مع النفاذ **التي**
على غير حده لان المدة والمدة في كل ما في الجاء بها بحرف كلمة واحدة كما فعل
في ما في هذا في هذا فصاحب لفظة انه انتهى وهو كذلك الا ان ما ذكره
ان المصلح في اللزوم على خلاف عادة نظر في قوله في ام المنفصلة لازمة

لهذه الاستفهام في غير ما لا يعنيه **ومع كونها زائدة** ان اصل المعنى مدونها لا
يختار فلو قيل ذلك لبيان كونه ولام لا ابتداء في حروف الزيادة ولذلك لم
يلتص بالرفع وقار مع انها لم تعد المعاني التي وضعها الوضع لها فكانها لم
تعد شيئا بخلاف ان ولام لا ابتداء وانفاذا التاكيد اسماء كانت ولا فانها باقية
على ما وضعت له وهذا يفهم من ان المعنى الذي يفهمه الحرف الزايد فهو راض
الاستغناء انتهى وانت خبير بان ما لم يقل كذلك وانما عبارة هذه قبل انما
سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها التاكيد المعنى الثاني
وتقوية مكانها لم تعد شيئا لم تعارف فائدة العارضة الفارقة عما صلت قبلها
ويزعم ان يعتد على هذا ان ولام لا ابتداء وانفاذا التاكيد سما كانت او لا
زوايد ولم يقولوا به فالقائل اخذ اعراض الرفع بعد ان حوفا الكلام في موضعها
واورده على الخارج هكذا وقد عرفت ان ما ذكره هو ما ذكره في النسبة
وهذا لا يراد ليس بشئ لظهور الفارق على الاستتابة بشئ لوجه يتحقق في غيره
ايضا لا يستلزم كونه مسمى بل ان المراد بيان صحة الاطلاق والمرجع هو الازالة و
لذا لم يلتفت الى ما عليه كسر ولم يتعرض لايادة ودفعه واعلم ان هذه
احروف انما سميت زوايد لانها قد تقع زائدة لانها ترفع الازالة بل وقوعها
غير زائدة اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او
الاقامة وزن او سجع وغير ذلك **وان بقيت الهمزة وسكون النون** تزداد
مع ما كنتم قبله في الكثرة في تقييد المكسورة بقلة زيادتها مع ما كنتم تها في
مقابله زيادته ان المكسورة لا الزيادة بل لو وانقسم حتى يزداد قلنا ذلك
ان تفرق الكثرة في تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة انتهى وفيه ثم ان الوضع ظاهر
قال المص لا مرجح بالقلة في بعض المواضع يبين ان ما لم يقيدها ليس بهذه

المثابة بل هو متصف بالكثرة **بمنه** بزايد سر و ما شوقا هو الهلكة
على وزن العوفة هكذا ذكره الظاهر في فهم الشارع ان الهلكة جمع ناك
كما طلبت جمع طالب فوقع في ما وقع وانما تعجب فقال الحور جمع حار قال
اجهر الهلكة الهلكة في الفاعل الحور بالفتح الهلكة جمع حور وفي
شرح الابيات اخوة بانك حتى اذا اصبحت حشر الحار والحور مسغول بشعر
ومع ابيته ذلك الرحل العلقوس سر في بهر الهلكة وما علم انه صار فيها
حتى اذا صار البصر واحياها كما شفع في شبه علم ذلك لكن لا ينفذ ذلك
هذا والمراد بالناك الاسراف والانقلاب اعلم ان ما الكثرة في العمل شح
ان تجعل من الحروف الزوايد وكذا ما في ضمها او اذ ما كل لم يجعلوا في الحروف
الزائدة لانها اثر في الكلام وهو كلف ملحق في العمل ونسج دخوله على الفعل
في الكلام وكف حيث واذا في الافادة وتبين كونها جائزا في قال الرفع و
انجب انهم لا يرون تاثير الحرف في تاثير المعنى كما ان كيد في الباء و رفع الآثار
في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي في الاستغوائية ويزيد تاثير الفطيل كلفها
ما غاير زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للمرسلين صحح فلا عوز ان
يرتابو البصر مسغول لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفتت اصل المعنى
لعدم توقف فهم عليه وما الكثرة ليست كذلك اذ انما زيد قائم برفع زيد
قائم لا يفهم ان المحققون تاكيد الحكم على زيد لو اكتم ما بدر بجائده لان
اسم الحكم عليه زيد قائم وفي حينما تفرج بجزم تفرج لا يفهم معنى الكلام بدو
ما هو سببه الاول للناس اذ لا يفهم حيث بدو من ان ذلك الكسبية فكلية
ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف المباني التي لو حذفت لا تقلد لالة اللفظ لا انتهى
وما اورده على ان يحذفه ظاهر لورود واما ما عرض به على الرفع فمثل

في انشاء على وجهي وذكر انه لو لم يوت بما في انما زيد قام لغيره لان زيدا قام
فاصل المعنى وهو ثبوت القيام لزيد لا يتوقف على وقوع الكاذب عليها بل
هو ثابت بدونها ايضا ولا مدخل لان ايضا في اصل المعنى كما تقدم القائلان
بين وجهها لا يكاد يوجد كذا الحارة فيما تنقب فانه لا مسائل لفظة البنية
في اصل المعنى والجب من القائلان نافي لفسه في هذا الموضع فانه قالوا
ان ما كانه من شيء ان يجعل في حروف الزايد وكذا في صيغها واذا كان
لم يجعلوا منها لان لها اثر في الكلام ثم قالوا ان الحرف الزايد ما يجعل يكون
يجتبه حذف لما اختل اصل المعنى وهذه ليست كذلك فان المعنى غير
بعدها وهذا نافي كما ترى بل اجاب عما اوردته الرضه الا هذه النفس
تأثيرها باللفظ في يقال لم يجر جانب اللفظ على جانب المعنى بل هي تأثير
المعنى ايضا وتأثير اللفظي في ذلك فليعلم بعد ذلك من الزايد و
الاس ان موضوع الفعل اللفظي ثابت له حكم بحسب اللفظ وتأثيره لم
يجعل الزايد وما لم يثبت له ذلك عندنا **ارفع** متوزع في معنى القول
ان قيل اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبار يستعار
اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ فان المعنى هو اسماج في قال القدر انه على
القلب كمن جعل القلب في المظانية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبار
او على القلب في المظانية اللفظ المعنى ايضا اعتبارية وضاده عن
عن البيان **فقول** ان اعبدوا الله تفسير للغير في به ان قيل اشار الى وجه
قوله في لا تفسر في الاكثر الامفعول **ارفع** في ان قوله في الاكثر لانه قد يفسر
مفعولا فذكر والاردح تمسك بالاية في انه يفسر مفعولا القول الصحيح انما
منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضه في تفسير امرتني

به امرتني بقوله اذا المحمدي لا يكون لنفس اعبدوا الله بل قوله لهم قال في مفعول
قوله صرح مفسر كمن قال ان صرح القول المفسر كالفعل الماورد بالقول
في عدم الظهور قال الرضه وينبغي ان يعلم ان ما بعد الالف مفسر ليس في صلة
ما قبلها بل يتم الكلام بدونها ولا يحتاج اليه الا في جهة التفسير للمعنى المفسر
فقوله تعالى واخر دعوانهم الا الحمد لله رب العالمين ليست لانه مفسر لان
قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ والمقدم وهذا وينبغي ان يجعل في حروف
التفسير الفاء في قوله تعالى الزايد وازله فاجله والاية على من سبويه
انتهى وانت خبير عاينه في الخط وازله فان قوله كذا لا ينصير ان يكون
اشارة الى وجه الايمان بقوله في الاكثر فان كلام صريح في قول الكريمة
تحت الاكثر وردا في غير وانما اشار الى ذلك بقوله وقد يفسرها
المفعول في الظاهر وانما نقله في الرضه وغيره عبارة هذه وقوله ما قلت
لهم الاما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للغير في به
امرت مع القول وليس مفسر لما في قوله ما امرتني لانه مفعول صريح القول
وقد جوز بعضهم ذلك مستل من هذه الآية ولا استدلال بالمحتمل فتأمل في توقف
على البيان وما ذكره في لزوم ذكر الفاء على من سبويه كما ترى **فالتهمة**
اعم تصرفا في تصرف في ما في حيل جعل تصرفا عينية في نسبة اعم الى فاعله
اراعه تصرفه وجعل افعاله تصرفا في المفعول في ملائمة لانه عن به التوفر
فيه ولك ان يجعل التصرف في فعل الهمة افعاله تصرفا اعم في تصرفه هلالا
نذكر في مواقع لا بد من هذا وكلاما به قد يتصرف في الكلام بنقله من الخبر
الى الاستدلال فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراعى بالاعم
الاعم في وجهه لان هذا ايضا تصرفا ليست للهمة قال الرضه في حيل جعل

ان المتبادر جعل او الكلام مكانا فانه لما لم يكن متكلفا اذا كان معه
ما يوجب التسامح والمقدر صحيحا يتبعان التقديم مع القول اذا تقدم القسم
واضحا او الكلام وكمن نقول او الكلام مكانا تنزلي لا يصدق والمكان الشرط
كلهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فيثبت بتقدير
في بلائسنة انتهى وانت خبير بان الامانة على ما وجه الشرح قدس هو لا نقد
في قبيل التسامح واراد ان المتبادر ذلك المعنى ووز المكان حتى يقارن في ذلك
في ان المكان هنا تنزلي فالابهام ثابت على ان ذلك التوجيه وادعالات
المكان تنزلي وتوقع القول عليه بيوت الابهام عمالا بقوله العارف بانها
والمكان واخر زيه في توسط القسم بتقديم غير الشرط قبل وانما
قال كذلك لان الاقتران في توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه
بكت لان الاقتران في جميع صور توسط الحصول بقوله او الكلام لا محالة
فقدور على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره وهذا ما ياب للوام
الباطلة اذ لا سبيل الى كونه على الشرط قيلا اضرا لانه جزء المسئلة
ولا يفهم مسامحة ذلك الكلام الرابع قدسره حتى يقال انه اراد ذلك ثم
يراد عليه بمنزلة هذا ارد وتوضيح كلام قدسره على وجه يتكشف الحق
ويصح ادجى الباطل الى المصل لو قال في افادة هذه المسئلة واذا تقدم
القسم على الشرط كان مناسقا لقوله وان توسط بتقديم غير الشرط
فيه فيلزم انتفاض هذا الحكم بذلك الحكم فان ما ولا الكلام يخرج ذلك
عنه ويختص الحكم بما هو لازم **المرزوم** القسم قبل جعل ضمير له القسم
مع بعده دون الشرط مع قرينه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان اجواب
للقسم دون ان يقول وكان اجواب له بدرا على انه جعل ضمير له غير

القسم فلم يفر القسم في قوله وكان اجواب للقسم لثابتهم عود الضمير الى ما
عاد اليه ضمير له ولا يخفى عليك ان هذا الدليل او من فريست العنكبوت
لانه يلزم ان يكون مجزوا وغير مجزوم وهو محال قبل فانه اذا
كان الشرط ما فيها لا يجب مجزوم اجواب فكيف يلزم كونه مجزوا وغير مجزوم و
جوابه لا يتكلف ويقال اراد حتى كونه مجزوا وجوب كونه غير مجزوم انتهى
وامر التكلف ممنوع لانه اذا كان هذا مستند على الحق اجزم وذكر الاشياء
حسن ذلك التغير وانما كان اجواب للقسم لانهم لما قدسوه وتغذوا لا يكون
لها معا لفظا وجب لا يجوز لاحدهما وتقديم القسم بدرا على الغاية به
فكان جعله او لم هو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط مع لفظا
لان البين عليه وهو مشروط للانيان او نفيه كما ذكره المصنف في الشرح
وذلك مراد الشرح قدسره حيث قال والشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط وما قبله حيث بكت لان اجواب مجموع القسم وجوابه لا يجوز اجواب
على عكس ما اذا كان اجواب للشرط فان جواب القسم مع جموع الشرط
واجزاء في قوله الفهم **فيكون** باعتبار التقديم واجواب طبعيا متساويا
على ترتيب اللف قبل لان تقديم الغير مقدم على جواز انقاد القسم الذكر
وفي قوله انا والله ان تاتي انك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم
لكن في قوله وعلى المانع التنازع هنا التنازع بين الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون التنازع باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيب اللف فان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى
الاو مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون الشرط على
ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط طبعيا لا اراد

اللف الذي باعتبار شال اننا وانه انما ينبغي وانه انما هو على المعنيين باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف على المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار
النفاذ القسم باعتبار وقوع المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط
والغناء فكلام مما يتبع عنه النفاذ ويجعل نفاذ الاحاطة بمقتضى القام
وقد بلغني نسخ لا يتبع عليه نسخ وكان اصله بعض من اصل كتابه لكونه مجاز
في عنده ثم الاول والاسباب سببا في الكلام جعل ضمير ان يعتبر القسم
لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقديره او الكلام انتهى
لقد خط بخط عشوائي وركب من غير ما كان في نسخ قدس سره لم يرد
بالتقديم تقديم الذكر كيف في هذا ما يراه صريح كلامه بل التقديم المذكور في
المثل هو لما كان التقديم الشرط مطلقا وكان اعتبار القسم على المعنى الاول
وتقديم غيره بالغاء القسم وعلى المعنى الثاني يعكس ذلك كان المنار الاول
باعتبار التقديم والغناء القسم نشر على ترتيب اللف لا يكون كذلك على
المعنى الثاني بل يكون باعتبار التقديم مكانه على المعنى الاول واعتبار
عدم الغناء نشر على غير ترتيبه جميع ما ذكره القائل في التعليق وغيره كماله
سوء فهمه لانه ينبغي ان يعلم ان كلام الشارع قدس سره ليس كما نقله بل
هو هكذا فيكون النشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف باعتبار الشرط
على غير ترتيبه كما برز في التامر الصادق فيما ذكره في المنار الثاني لا يقال
فعلا هذا يعتبر القائل ايضا بعدم الفساد كما اشار اليه بقوله ولقد بلغني
نسخة ان لا ذلك في جميع ما ذكره سيما قوله فيكون النشر على ترتيب اللف
باعتبار التقديم وجوز اعتبار الشرط كليهما على عدم اطلاع على المعنى
باللف والنشر كيف يكون ممن يميز بين الصحيح والسقيم في النسخ ثم انه قصد

التبيين على الشارع قدس سره بانه اجاز الغناء بالاصلاح واداره في نسخ
عبد الغفور ولا يخفى الا انه انما عظم فان هذا الرجل قد صرح في عدة مواضع
في فوائده بانه كان ينبغي ان يكون كذا بناء على ما يقرر في زعمه ولو كان الامر
كما قال القائل لما فعل هو من ذلك **وله** او مقدره كلفوظه في صدر الكلام
قبار مقدره كلفوظه مطلقا المقدره في الصدر كلفوظه فيه والمقدره في وسطه
كلفوظه فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدره او الكلام وذلك في غير ما لا
يعنيه اذ لا ينكر كون احد المقدر كالمفوض مطلقا الا ان المراد هناك ذكر
فوجب التفسير كذلك فانه اذا تقدم مهمة الاستفهام على كلمة الشرط مثلا
سوء كانت تلك الكلمة اسما جازما كره وما هو حرفا كان ولو جازما لتلك
الكلمة ولا يقدر القسم فتقديره على ما هو جوابه مخصوص بادر الكلام **وله**
فانه لو كان في الشرط يلزم الاثبات بالفاء فيلزم لزوم الاثبات بالفاء نظر
بل لا لازم الفاء او اذا الا ان يوسع في قوله الاثبات بالفاء وليس ينبغي **وله**
مما في خبرنا من غير ما قبله هذا هو الوجه في الاخر لانه لا يبعد التوفيق بين
مما في خبرنا مطلقا ما لم يكن في خبر الفاء فان ما في خبرنا معقول الشرط كما اثبت
المذهب الاخر في قوله بجزء مما في خبرنا مطلقا اطلاق محل اذ لا يجوز في اما
زيد فنطلق اما منطلقا فزيد وفي اما يوم الجمعة فانه منطلق اما ان فانا
منطلقا يوم الجمعة ولا يخفى ان الشارع قدس سره لم يجوز الوجه الثاني
الا باعتبار ان موضع الفاء موضعها فلا بد وما اوردته لانه لا يتجاوز في
العموم عن ذلك واما ما نسب اليه الماطل في الاطلاق فوهم كماله في عدم الفهم
وتفسير الكلام في الشرط فليراجع اليه **وله** عملا مطلقا قد جعل مطلقا
مفعولا مطلقا وقد جعل مفعولا مفعولا وتقديره فلما امرنا مطلقا

او نخرج وابتعد عن التكلف وليس مما يلتفت اليه **وله** واما تقديره على تقدير
الرفع بمهما نذكر زيد فليقل رتبة المذهب القدرانية لكان معولا على
مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق من نوعا على وجه الاختيار بتقدير
فقد رانح امرهما بذكر على صفة الجواز مع انه لا يجوز الا على ما هو جازح هو
تقدير العايد امر منطلق فيه ولجاز بضم زيد اما زيد منطلق بتقدير
ما سبق مع انه لا يجوز وان رانح اختار تقدير الكون وجعل هذا الابرار دنا
التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رانح زيدا
اما زيد منطلق بالكون المحذور لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون
المذكور مما يمكن يوم الجمعة فزيد منطلق انتهى وحسن ما اختاره قدس سره
ظاهر وسقوط ما اورده القائل من غير البيان **وله** وهذه المسألة قد تمت
الا انها ذكرت في غير هذا لا بد من ذكر ما مستغنى عنه فالوجه ان يقال للبيان
في قوله لا يوجب كاشف هذه الظاهر الغير الحقيقي وليس هو ان رانح في
الابيان الوجه للامتيان بهما ثانيا وهذا حاصل ما ذكره بلا مزية واما ما ان
به القائل في وجه الذكر فليس بعيدا لانه ليس وجه محاذرة قدس سره لانه
اذا كان حكمها معلوما فمما سبق لم يخف الى ذكرها واشتغالها فمما سبق الاستغناء
قائم بحال **وله** امر جمعي المذكور والوقت في غير ما الرتبة ان قيل رانح
الضعف جيل الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارة المصنف ولو جعل
مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فيجوز لصار مقيدا لكن بكونه مما ينبغي
ان يفهم لانه مفيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الحافض وهذا
كما مر **وله** امر ادخلته نونا قبل اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه اذا كان
النون انما يسمى نونا فان في الصحيح يقال نونت اسم نونين والنون

لا يكون الا في الاسماء وهذا لا يعنيه لان الغرض افادة اصل النون فلا
يصح فيه التقييد والقول بان اصل النون اذ خال النون المسمى بالنون
كما لا يخفى على صاحب الفقرة السليمة **وله** فسمى ما به ينون النون قبل لا يقال
له زيد مضروب به ما به ضرب زيد فليس النون ما به ينون النون امر ادخل
النون على الشيء بل هو النون الداخلة وهذا ايضا كذا في بل هو النون
منه لان النون ليست النون بل الاسم والمضروب به هو زيد فكيف يقال هذا
عليه بل هو ملال يقال لما كان زيد مضروبا به ما به ضرب زيد سواء سواء
وله نون ساكنة اريد انها قبل ان اراد بالسكان ابتداء ما يكون ساكنا
اذا لم يكن موجب الحركة فكل نون في هذا المعرب نحو محسن وصالن كذا
وان اراد مع غير فليبين في تنكيره عليه ولا يخفى عليك ان المراد كما هو الظاهر
المبتدأ في العبارة ما يكون ساكنا بحسب اصل الوضع وكان وضعه عليه
ولا اري باب النونات في امثال المحسن والصالن ليست بهذه الحنية
وله فلا يفرق في الحركة العارضة قبل الظاهر فلا يفرق لرجوع الفهم الى النون
النون وكانه اراد بتلك الفهم عبارة النون وفي ذلك من قبل الاوامر
له ضرورة رجوع الى النون الموصوفة بالسكان فلا بد من ان يشهد
وهي شاملة نون النون قبل هكذا ذكره الرضوي ونبه ان رانح هو ظهور ان
المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع ذلك الشك والخش
انه وهم باظهار ان كونه حوفا لا يمنع كونه جازما والامام ان يكون ان
كلمة اصلا وليس كذلك لان المبتدأ رانح متابعها الاخر انما قبله
بكتف المبتدأ ومنه قوله به في غير كل حرف فالوجه ان ادراج الحركة اليه
علما به سقوطه الوقف باسقاط الحركة ولا يخفى بطلانه **وله** ولا ينبغي

التعريف بالنون في نون بار جبر انطلق قبل قد عرفت ما في الانقاض ودفع
بما ذكره يوجب اخراج شئ من حركة الالحونون التاكيد ايضا وكأنه اراد بما فيه
ما سبق من ان المراد بالنون ما هي كلمة لذكر ما في قسم الحرف وقد عرفت ذلك
وما ذكره من الايجاب ممنوع **اسكت** السكون الا ان قيل لا يمكن طلب الشئ
في زمان الحال والاحال طلبا لما يمنع امتثاله اذ لم يفرغ الامر من احواله ولا
يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم **اسكت** السكون الا ان مسامحة
معناه اسكت سكوتا متصلا بالان وليس مما يحتاج الى التنبية عليه **ع**
وعوض في الالف عند التغير في قليل لا وجه لتحصيل المدة بالاتباع ثم ابداله
بالتنوين بلا اظهر ان الحاق التنوين في غير تحصيلها بالاشباع والاختفي
ان منتهى ذلك الغرض كون المعوض دوز التاكيد **و** والالتونيات
الاخر في اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل بين ذلك بان الظاهر ان
تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل
التنوين والاعلى حرفا متصلا ودال على الجمعية كالنون بعيد في قول الله
وهي للتحلل والتكثير والعوض والمقابلة ولترجم ايضا مسامحة حيث ابرز
العوض والمقابلة ولترجم في موضع الموضوع له وفيه ما فيه **الالف** حرف
اخر ما فانه لا تحذف جنتا كانت لئلا يلتبس بشت في مثل هذه هندية
عاصم اور وعليه لا التباس لان تاء بنت حطيرة تجل تاء ابنة فالوجه ان
يقال لم يحذف تاء ابنة لان طالب التحقيف بكيفية وجود بنت فاذا استعمل
ابنة لم يحذف الالف للتحقيف لانه لو كان طالب التحقيف استعمل تاء ولا
يخفى ان هذا الوجه مع فساده لا يتناهى عن استعمال كل واحد منهما في كلام
الاعراب في غير الافاضة **و** الف اجمع الالف الفاصلة بين الاو والاكفاء

بالتقريب وهو مما لا يعنيه **ف** فلما يقال زيدا بقوم الا قليلا قبل في مجيها
مع النون بما نظرنا قد دخلت النون في المشابهة انتهى حتى قيل مجيها في النون
بلا المتصلة فيقال عند ابن جني كل حرف المنفصلة وان جازت قليلا نحو
لا في الدار يفر من زيدا والمراد بالنون ما يشبه الحرف حتى قال سيبويه يدخل
بعد لم تشبهها لها بلا انتهى في اجزء وذلك وهم باطل لا اعتبارهم بالنون على
الاطراف كما هو جوابه ولقد اعترف القائل بذلك حيث قال والمراد بالنون
ما يشبه الالف في كلامه فتأمل قوله قال الرضي ودفعوها مع ما انتهى في
الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبهه انتهى في اجزء وعدم التثبت **و**
ان شرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
وح لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف في افران واخرين انما كسبي
في كلام ابن جني قدس سره وادعى انه لا تردد في شرط ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة والحسنة في التثنية واجمع المؤنث نزلت في المنفصلة
يمكنه ان يكون ليس بذلك **ف** بمنزلة الاستثناء عنه قليل وكثيرا تقول ما
قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حارزا حصينا فكانها واقعة
بعد الفتحة بلا فاصله ويحتمل ان يراد بقوله ونحو في التثنية واجمع المؤنث
اخران واخرين ان بيان انك تثبت الالف في تأكيدهما بالنون المذكورة في
لا يكون المقصود الاستثناء وانت حذير بان هذين الاحتمالين جمع كمال
بعد ما ياباها كلام المصنف في الشرح لقطعة بالاستثناء **و** حوته في هذا
الكلام بيان الافعال المعنوية الاخر في غير هذا قاله ان رصون كلامه لكن
غرضه في تقدير عليه بل في غرضه الفرق بين التثنية وصيغة الجمع والواحدة
المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونها لان التقاء الساكنين

انما يجوز اذا كان اللفظ والمذكور كلمة واحدة ويكون المشدود متصلا بالبدية
 او كالمفصل لا متصلا والنون المذكورة مع الفيم البارز من الف التثنية
 كالمفصل واداء المفصل نحو بائنا والفتحة في ثانه يمنع من اعلالها ويجوز
 فما ذكرنا في التثنية بالضمير المتصل مطلقا لا يصلح لان واو الجمع واداء
 التثنية ايضا ضمير متصل لا يربط بين الالف التثنية والياء اصلها
 ولا يحتاج في دفعه الا ان المراد بالمفصل الف التثنية كما ينبغي بيان السامع
 فيما بعد وذلك ليس بهي فانه مع ظهور عدم حصول ما ذكره في المذكور الياء
 كلام المصلح في الشرح حيث قال ان الالف التثنية في غير التثنية والياء التثنية
 مع ضمير البارز كالمفصل امر الكلمة المفصلة فيجب ان يعمل في الالف التثنية
 ضمة او كسرة او سكون كما هو حكم الكلمتين المتفصلتين اذا اجتمعا والنون
 بيان الافعال المعجلة عند الحاق النون بها هذه عبارة وقار في قوله قال
 لم يكن كالمفصل اريد ان لم يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالمفصل
 يقع بجزء من الفعل كقولك للحناء طيب بن واخشي واخرون فترد الخروف
 في الاول لانه لما نبت على النون وجب رده لان حرفه لا عواب ولا عواب فوجب
 جعل هذه النون في حكم الالف التثنية وهذا هو الذي لم يقل بان المصلح اذ
 به غير الف التثنية او ما هو اهم منها فيكون نفي المتصل بالالف التثنية
 لرفع اخر الضمة بل صرح بان مراد المصلح بالمتصل الف التثنية لكن اعترض عليه
 بان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارسوا وارضى متصلا
 ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتهما مع الالف فليس قوله اذن كالمفصل
 على الظاهر بهي وليس ينبغي فانه اذا ثبت هذا الحكم في ضمير واداء المتصل
 واشترط ذلك في التثنية بالارتياب **هـ** اما مع ضمير بارز قبل لا

لا ينبغي في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير كالفيم من زيد ولا يخفى
 سقوط هذا الوجه لما لا العوض بيان حاله مع الضمير فانه يحتاج اليه **هـ**
 وانخفضه مفتوح ما قبلها تغلب الفاتيل بقا التثنية في الالف على وقف
 وفي الاول على الابتداء كما نقر في محله بوجوب ان لا يكتب الحقيقة التي لم يفتح
 ما قبلها ويكتب الف اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس وكان
 القائل عاقل وجوب حذفها اذا لم يكن قبلها مفتوح وعدم كتابتها
 ح كما هو جوابه على انه لا يثبت ذلك بما ذكره بل بعبارة اخرى وهو قياسها
 على النون **هـ** وضمير لا يخفى انه يجب جعل فائمه كالمفصل
 ناطقة بكونها في فائمه فصارت ناطقة بالالف كما اذا المطلوب في التثنية
 والتحذير في الامر هو الوصول الى المنتهى والغاية واليصل الى هذه المسألة
 فكانت الخاتمة بذلك مشتملة على التثنية لانه على الفوز بهذه العقيدة
 حسبما نطق به قوله صلى الله عليه وسلم في شكر النعمة فشاو ما مع ثنائها على
 الايمان والتورية وطالبها من الحسن التي فلما يتفق مثلا لا افراد البلغاء
 وذلك فضل يؤتيه في شياؤه والله ذو الفضل العظيم ثم انه لما كانت العبرة
 بالعواقب وكان لا ينفع الا بالاحسن والافعال الحسنه بدون
 حسن الخاتمة سأل ذلك ليجزى فقال اللهم اجعل فائمه امورا في رايها
 ما يفراد الخاتمة وجمع الامور على ما ارشدنا الى الله لا ينجي بنا من عنة نزلنا
 ضمير الرضا والمنة جمع مانع والكلام منيع على التثنية ووجه التثنية ظاهر
 فان الشرح يمنع التثنية بالالف الصالحة والاشفاق بالكمال
 التام **هـ** الجعلنا مستقر في جوفه اجزاء ونشروا بالماضي لانهما جنة
 وشره في يوم السبت التحليل واجعل نوات نقا ايضا حقيقه كانت

او ثقيلة في مواقف الندامة متقلبة بالافاداب محموديك لا يخفى حسن
 تشبيه اداب العبودية بالالف المستقيم وتشبيه النفا بصل بالنور المعوج السليم
 وكيفية الخفة والثقالة في الفلة والكثرة او غنى نوعي الصغرة والكثرة ولقد زاد
 لهذه الكلام حسنا وشرفا التعبير في يوم بلي السرا في فيه واليوجد في نام
 بمواقف الندامة ولعل من هذا النوع واقرا بالالف وحدة الصراط المستقيم
 وتعد طرق الضلال ومسالك الطبع السقيم وقوله على نهج الاستقامة اي طريقها
 العوائق ينطلق بالانطلاق ومفاده التاكيد فلما كان الغرض بالمطالب على حسن
 وجه واكره يتوقف على اعداد ذلك الامداد كما عرفت في صدر الكتاب صل عليه
 بقوله وصل على كلمة شفاعة في حوار قام الضلال الاجم رقم بالخرميك بمغ الاوجه
 كافية لا تحتاج الى انقسام منجية وغير مفرقة استقام اجها الا واما منها شافية
 لا تتوقف على توسط طبيب ولها حسن حيث لا في موضع صل عليه وسلم ذكر
 مومنوع الفن على قول واسم المشروح على وجه لا يحوم حوم شافية تكلف والكلام
 معان تغير اللون وذاك باب صفاته واخر السند يدوم في القلب وكلها متقاربة
 لازم بعضها البعض احوال انما في صفة سره بذلك الامرين من بدهام
 بغض اختتام بوصول المرام لا التمام وكونه راجعا الى ما كان عليه في النظر
 في المقاصد والغايات الى الخلل في التقيد بامثال هذه الاشياء اما في
 خازن الاوامر وتاييد الحق بتحقيق المقام مع فلة البضاعة وقصور الباع
 في الصناعة وانا ارجو منك ان تصلح ما عثر عليه في الخلل والفساد بعد
 الا تنظر فيه بعين الرضى وتجنب طريق الغفاد والله ولا السداد و
 الرشاد ومنه المبدء واليه المعاد ولقد فاض اختتامه وفيه ختامه
 بعد عشر يوم الجمعة احاد والعشرين من ذي القعدة احرام سنة

ولقد وقع الابتداء في يوم
 الاربعاء الثاني عشر من
 جاز الاخرة للكتاب
 سنة اربع مئة و
 وثلثين والالف

خمس وثلثين والالف في هجرة في الانام عليه اكل الصلوة و
 السلام وعلى آله واصحابه مائتا وبالنور والظلام وتعاقب
 الليل والايام ولحمده انذر عدونا لهذا وما كنا ننسئ
 لولا ان عدونا الله وقد وضع الفراخ في يوم الخميس
 الثالث عشر من ربيع الاخر في وقت
 اذان الصبح ستة
 وثلثين والالف

م

٢٢١

